République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Ammar thledji de Laghouat
Faculté de Droits et des Sciences Poitiques

N° Seize

16

Décembre
2017
Volume II

Revue de Droit Et des Sciences Politiques

- Revue périodique, scientifique, internationale et arbitrée
- S'intéresse au études juridiques, politiques et de pensée.
- Publiée par la faculté de droit et des sciences politiques. Université de Laghouat

Numéro spécial pour le 2ème séminaire sur:
«L'impact de l'effondrement des prix des carburants sur le développement en Algérie, Recherche dans les politiques alternatives»
Organisé le 10-11 octobre 2017 par le département des sciences politiques, faculté de droits et des sciences politiques/ Université « Ammar thlédji » Laghouat

Revue portant modification et suite à l'ex revue de Droit publiée par l'ex Faculté de Droit et des Sciences Sociales, avec la nouvelle numérotation.

Revue agréée ministérielement parmi la liste des revues nationales

ISSN: 2170-1962 الترقيم الدولي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية

العدد السادس عشر

16

المجلد الثاني

ديسمبر 2017

مجلة الحقوق والعلوم السياسية

- مجلة دورية علمية دولية محكمة.
- تهتم بالدراسات القانونية والسياسية والفكرية.
- صادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.

عدد خاص بالملتقى الوطني الثاني حول:
«أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر بحث في السياسات البديلة»
المنظم يومي 10 – 11 أكتوبر 2017 من طرف:
قسم العلوم السياسية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلة مكملة لمجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم الإجتماعية سابقا بالترقيم الجديد
مجلة معتمدة وزاريا من ضمن قائمة المجلات الوطنية

كل الحقوق محفوظة
COPYRIGHT

ISSN: 2170-1962 الترقيم الدولي:

العنوان:
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط
طريق غرداية، ص.ب رقم: 37 ع الأغواط، (03.000)
الهاتف: 026 93 21 05/029 93 32 26 الفاكس: 029 93 22 98
الموقع الإلكتروني: http://www.lagh-univ.dz

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار الثليجي الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مجلة الحقوق والعلوم السياسية

مجلة قانونية ـ سياسية ـ فكرية
صادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الأغواط
العدد (16) ديسمبر 2017

عدد خاص بـ:
الملتقى الوطني الثاني حول:
«أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر
بحث السياسات البديلة»
المنظم يومي 10 – 11 أكتوبر 2017
من طرف:
قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلة معتمدة ضمن قائمة المجلات الوطنية الجامعية

مجلة
الحقوق والعلوم السياسية

مجلة دورية علمية محكمة متخصصة "في الأبحاث والدراسات القانونية والسياسية والفكرية"

مجلة مكملة لمجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم الإجتماعية سابقا

16

Volume deux 2 المجلد الثاني

العدد (16) السادس عشر /ديسمبر 2017 (عدد خاص)

صادرة عن:

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

الترقيم الدولي: ISSN: 2170-1962

جميع الحقوق محفوظة
INTELLECTUAL COPYRIGHT PROPERTY

منشورات:

جامعة عمار ثليجي وكلية الحقوق والعلوم السياسية.

الأغواط - الجزائر

طباعة وتوزيع:

مطبعة لزهر حمدي- الأغواط

hamdilazhar3@gmail.com

07.70.67.74.90

- **الرئيس الفخري:** الأستاذ الدكتور: **بن برطال جمال** (رئيس جامعة عمار ثليجي. الأغواط)
- **مدير المجلة:** الدكتور : **خضراوي الهادي** (عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية /جامعة عمار ثليجي – الأغواط-)
- **رئيس التحرير:** الأستاذ الدكتور: **زازة لخضر** (نائب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية مكلف بما بعد التدرج و البحث العلمي والعلاقات الخارجية سابقا)
- **نواب رئيس التحرير:** د. يوسفي مباركة "رئيسة قسم الحقوق سابقا نائب العميد للدراسات وشؤون الطلبة" / د. بقشيش علي "رئيس قسم العلوم السياسية سابقا" رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم السياسية / د. شرماط سالم "رئيس قسم العلوم السياسية" / د. النحوي سليمان (مسؤول شعبة)/ د. ديدوني بلقاسم (مسؤول تخصص ماستر قانون دولي وعلاقات دولية)

عدد خاص بـ: الملتقى الوطني الثاني حول: «أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر بحث السياسات البديلة»
المنظم يومي 10 – 11 أكتوبر 2017 ، من طرف: قسم العلوم السياسية/كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة عمار ثليجي بالأغواط

- **رئيس الملتقى:** د. بقشيش علي
- **اللجنة العلمية للملتقى :**

أ–د/ مزوي محمد رضا – جامعة الجزائر 03
أ–د/ شنان مسعود – جامعة الجزائر 03
أ–د/ عقيلة ضيف الله – جامعة الجزائر 03
أ–د/ طاشمة بومدين – جامعة تلمسان.
أ–د/ ناجي عبد النور – جامعة عنابة.
أ–د/ طعيبة احمد – جامعة الجلفة.
أ–د/غربي محمد – جامعة شلف.
د/ صافو محمد – جامعة وهران.
د/بن يحي نبيلة – جامعة الجزائر 03
د/ بقشيش علي – جامعة الأغواط.
د/ لزهر عبد العزيز – جامعة الأغواط.
د/ بوشنافة شمسة – جامعة الأغواط.
د/ بوصيلة محمد عبد الغفور – جامعة الاغواط

د/خضراوي الهادي – جامعة الاغواط
د/رابحي لخضر – جامعة الأغواط
د/بلكعيبات مراد – جامعة الأغواط
أ–د/ زازة لخضر – جامعة الأغواط
د/بوقرين عبد الحليم – جامعة الأغواط
د/زديك الطاهر – جامعة الأغواط
أ/ شرماط سالم – جامعة الأغواط
أ/ خليفي رابح – جامعة الاغواط
أ/ محمد ميلودي – جامعة الأغواط
أ/ حماد مختار – جامعة الأغواط
أ/ خليفة محمد – جامعة الاغواط
أ/ بغداد قرزو – جامعة الأغواط
أ/ معمري بن عيسى – جامعة الأغواط
أ/ قرطي العياشي – جامعة الأغواط

بمساهمة: مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية
د. لزهر عبد العزيز
مدير المخبر

- **مسؤول النشر:** الدكتور. بوقرين عبد الحليم
مسؤول تخصص ماستر قانون جنائي وعلوم جنائية
- **دعم معلوماتي وتقني:** الأستاذ: يخلف عبد القادر
- **التنضيد والتنسيق والتصفيف:**

رزوق فتيحة (متصرف إداري مكلف بالعلاقات الخارجية) ؛ **تخايلية مسعودة** (متصرف إداري مكلف بمتابعة أنشطة الدراسات العليا) ؛ **فاطمي أمينة** ؛ **مسعودي القائمة** ؛ **حروش بهية** ؛ **سوفاري زليخة** (مكلفات بالمعلوماتية والبيروتيك) ؛

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

1. مجلة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، مجلة علمية أكاديمية مُحَكَّمَة تهتم بالأبحاث والدراسات العلمية في المجالات: القانونية، السياسية والفكرية، وهي معتمدة من ضمن القائمة الوطنية للمجلات الأكاديمية.
2. يتكون المقال من 10 صفحات على الأقل على ألا يزيد عن 25 صفحة إلا بعد موافقة هيئة التحرير بما في ذلك الهوامش والجداول والرسوم التوضيحية مع ملخص.
3. يُرسل المقال في قرص مرن أو عبر البريد الإلكتروني بخط العربية Traditionnel Arabic مقياس 16؛ أما باللغة الأجنبية فيكون بخط (Time New Roman) بمقياس 12. وتكون الهوامش بخط العربية (Traditionnel Arabic مقياس 12؛ أما باللغة الأجنبية فيكون بخط (Time New Roman) وبمقياس 10.
4. توضع الجداول والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال، إلا فيما يتعلق بالجداول التوضيحية التي يتطلبها موضوع الدراسة.
5. الهوامش تكون في أسفل الصفحة وليس في نهاية المقال.
6. المقالات لا ترد إلى أصحابها في حالة عدم النشر.
7. الترتيب ليس حسب الأهمية وإنما لعمليات فنية محضة.
8. تخضع البحوث في نشرها لرأي هيئة التحرير والمتابعة العلمية بعد موافقة ثلثي أعضاء الهيئة العلمية.

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى: **السيد رئيس تحرير مجلة الحقوق والعلوم السياسية**

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

العنوان البريدي:

كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عمار ثليجي بالأغواط. طريق غرداية. ص.ب رقم: 37 ج. الأغواط، (03.000)

الهاتف: 029.93.21.26/029.93.32.05

الفاكس: 029.93.26.98

أو على العنوانين الإلكترونيين التاليين: zaza68dz@yahoo.fr / Lakhdar.zaza@yahoo.fr

عدد خاص بـ:

الملتقى الوطني الثاني حول:

«أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر بحث السياسات البديلة»

المنظم يومي 10 – 11 أكتوبر 2017

من طرف:

قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كل الحقوق محفوظة

جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

ينظم الملتقى الوطني الثاني حول:

أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر

بحث في السياسات البديلة

يومي : 10 - 11 أكتوبر 2017

بمدرج الونام بالقطب الجامعي القديم

بمساهمة :

مؤسسة حمدي عبد الجبار

الكونفدرالية العامة للمؤسسات • الجزائرية • مكتب الاغواط

مطاحن الاغواط

مديرية الصيانة لولاية الاغواط

مديرية الخدمات الجامعية لولاية الاغواط

فهرس

1) اشكالية تمويل التنمية في ظل تراجع موارد المحروقات - حالة الجزائر الفترة - 2012/2016 -

- د. رمضاني لعلا،استاذ محاضر "أ"،جامعة عمار ثليجي الاغواط ، عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- د.شارف عبد القادر ، استاذ محاضر "أ" ، جامعة عمارثليجي – الاغواط
- غزال مفتاح ، طالب دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 18

2) التنمية: دراسة في المفهوم، المجالات والنظريات

- بو الصيود أميرة ، أستاذة مساعد ، جامعة باتنة 1 .
- علي عباس عبد الجليل ، أستاذ مساعد ، جامعة باتنة 1... 31

3) - محاولة لفهم العلاقة بين التنمية والطاقة في الجزائر: دراسة نقدية للطروحات النظرية التحديثية والتبعية.

- د. محمد شاعة ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 40

4) انهيار أسعار النفط وتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية .

- د.شريفة كلاع ، أستاذة محاضرة "أ" ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر..... 53

5) النفط العربي وإشكالية التنمية المعتمدة على الذات: حالة الجزائر .

- د.عبدالهادي مسعودي ، أستاذ محاضر "أ" ،- جامعة عمار ثليجي ، الاغواط.
- ط د.خيرة مسعودي ، طالبة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي،الاغواط..... 78

6) - عوامل انهيار أسعار النفط بين المقاربة السياسة والمقاربة الاقتصادية .

- د.عبد الحميد مشري ، أستاذ محاضر "أ"،جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس .
- خديجة بوعامر ،طالبة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 94

7) انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الحياة الاجتماعية في الجزائر .

- د. معمر قربة ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي - الأغـواط .
- رشا بن لحبيب ، طالبة دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي - الأغـواط 103

8) - الأزمات النفطية ودورها في تحول إقتصاد الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - أزمة 1986 - 1998-2008 نموذجا

- عبد القادر بلخضر ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط
- آدم رحمون ، طالب دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي - الأغـواط 124

9) - دور الفواعل من داخل وخارج منظمة OPEC في التأثير على سوق النفط .

- د.درويش جمال ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس 142

10) - خلفيات انخفاض أسعار النفط وأثرها على مفهوم الأمن الطاقوي الجزائري .

- د. محفوظ رسول ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي - البويرة .
- د. حميد رسول ، أستاذ محاضر "ب".جامعة عمار ثليجي - البويرة 153

11) أهمية الاستثمار الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي كأداة للتنمية الفلاحية والحد من تقلبات أسعار المحروقات.

- د.بقشيش علي، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط .
- إسماعيل بن زعلة ، طالب دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط 168

المجلد الأول

12) أثر السياسات الطاقوية الأمريكية على أسعار الطاقة العالمية .
- أ.د غربي محمد ، أستاذ التعليم العالي،المركز الجامعي ، تيسمسيلت .
- قلواز إبراهيم ، طالب دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف 186

13) تداعيات انخفاض اسعار النفط على الدول الفاعلة في السوق النفطية .
- د. الأمين حلموس ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط
- نسرين كزيز ، أستاذة مساعد ، جامعة زيان عاشور - الجلفة 200

14) الاقتصاد الجزائري وتحديات التنمية في ظل الواقع الاقتصادي الدولي وانخفاض أسعار المحروقات.
- حبيطة لخضر ، أستاذ مساعد ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط 212

15) أثر انخفاض أسعار النفط في الجزائر على تمويل الجماعات الإقليمية وتحقيق التنمية المستدامة.
- د. شلابي عمار ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة 20 أوت ، سكيكدة .
- حيمر مريم ، أستاذة مساعد ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 226

16) أثر انهيار اسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية.
- د. بوداود فاطمة الزهراء ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط .
- د.أسماء الزاوي ،أستاذ محاضر " أ " ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط .
- د.مداني عصمان ،أستاذ محاضر " أ "، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط 242

17) إستراتجية استبعاد البترول من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة .
- د.زديك الطاهر ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط .
- د.بن يحي نبيلة ، أستاذة محاضرة "أ" ، جامعة الجزائر 3 - الجزائر 252

18) الاستثمار في القطاع الزراعي كبديل للنهوض بالتنمية في الجزائر-واقع وآفاق-.
- د.أبو بكر بوسالم ، أستاذ محاضر "أ" ، المركز الجامعي ، ميلة .
- طه ياسين مرباح ، أستاذ مؤقت ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 267

19) تمويل الاستثمار في قطاع الفلاحة في الجزائر: الواقع والآفاق.
- د.جوال محمد السعيد ، أستاذ محاضر "أ" ، قسم علوم التسيير، جامعة الجلفة .
- قرش بن سالم، طالب دكتوراه ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر 284

20) الاستثمار في المجال الفلاحي والطاقات المتجددة كبديل للطاقات التقليدية في الجزائر .
- د.رابحي لخضر، قسم الحقوق، جامعة عمار ثليجي ـ الأغواط.
- عكوش فتحي، أستاذ مؤقت ، قسم الحقوق، جامعة عمار ثليجي - الأغواط..... 302

21) الازمة الاقتصادية تفرض القضاء على التبعية النفطية- الاستثمار الفلاحي كنموذج للسياسات البديلة.
- النوعي احمد، أستاذ مساعد ، قسم ا لحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عمار ثليجي بالأغواط.
- قيشو يوبا ، طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عمار ثليجي بالأغواط..... 311

22) الطاقة المتجدّدة كاستراتيجية بديلة للنفط .
- د.والي نادية، أستاذة محاضرة "أ" ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة البويرة.
- د.بوبكر مصطفى، أستاذ محاضر"أ" ،كلية العلوم الاقتصادية – جامعة تيزي وزو..... 320

23) الإستثمار في الطاقات المتجددة لمواجهة الصدمات النفطية في الجزائر : بديل أم حتمية إقتصادية ؟.
- د.قاسمي السعيد ، أستاذ محاضر "أ" ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر .
- خطير نعيمة ، طالبة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 327

المجلد الأول

كل الحقوق محفوظة

24) **الطاقات المتجددة كمصدر بديل لقطاع المحروقات .**

- أ.د.رزيق كمال ، أستاذ التعليم العالي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة البليدة 2.
- منصوري سهام ، طالبة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2... 344

25) **المقاربة التشاركية كآلية بديلة لتنمية خارج نطاق المحروقات في الجزائر.**

- يوسفي علاء الدين،طالب دكتوراه ، ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة .
- زغادي فاتح ، طالب دكتوراه تخصص العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 358

26) **أهمية التسويق السياحي في النهوض بقطاع السياحة ودعم الاقتصاد الوطني .**

- د.علاوي صفية ، أستاذة محاضرة "أ" ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط
- د.رقية حدادو ، طالبة دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي - الأغواط 370

27) **واقع التنمية السياحية في الجزائر في ظل تحديات الراهن الاقتصادي.**

- د. عنترة بن مرزوق،أستاذ محاضر "أ" ،كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- عبد المومن سي حمدي،طالب دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة..... 386

28) **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في التنمية الاقتصادية**

-ميلودي محمد ،أستاذ محاضر، جامعة عمار ثليجي ، الأغـواط.
-بغداد قرزو ،أستاذ محاضر ،جامعة عمار ثليجي ، الأغـواط 401

29) **الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني .**

- بوفاتح فريحة ،أستاذة باحثة ، مركز البحث في العلوم الإسلامية و الحضارة بالأغواط .
- قميتي عفاف ، أستاذة باحثة ، مركز البحث في العلوم الإسلامية و الحضارة بالأغواط 412

30) **الاستثمار في قطاع السياحة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري قراءة وصفية تحليلية في المشروع التوجيهي للتهيئة السياحية – آفاق 2015 .**

- د.بن الحبيب بشير،أستاذ باحث ،مركز البحث في العلوم الإسلامية و الحضارة بالأغواط 432

31) **تفعيل القطاع السياحي سبيل لسياسة إنعاش الصادرات خارج المحروقات-السياحة بولاية الأغواط نموذجا –**

- د.مراد بديرينة ، أستاذ محاضر "أ" ،بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الأغواط.
-الطاهر مخلوفي ، أستاذ مساعد ،بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الأغواط..... 446

32) **التكنوقراط: البديل لصناعة الثروة .**

- د.بلكعيبات مراد ،"أستاذة محاضرة قسم أ" ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط .
- حاجي عبد الحليم، أستاذة محاضرة قسم "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة برج بوعريريج" الجزائر"..... 456

33) **المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار المحروقات.**

- د.علي عزوز ، أستاذ محاضر قسم "أ" ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف .
- علي سايح جبور ،طالب دكتوراه ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف 467

34) **الجماعات المحلية ورهان التنمية المحلية بالجزائر في ظل انهيار أسعار المحروقات .**

- خديجة مقاتلي،أستاذة مساعد ، قسم علوم الإعلام والاتصال ،جامعة الدكتور يحي فارس ،المدية..... 476

35) **تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر في تطوير القطاع الخاص لترقية التجارة الخارجية البديلة للمحروقات.**

- بوشارب خالد، أستاذ مساعد قسم "أ"،جامعة امحمد بوقرة - بومرداس .
- لقوقي فاتح ، أستاذ مساعد قسم "أ"، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي 491

المجلد الأول

المجلد الثاني

كل الحقوق محفوظة

36) ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كبديل لانهيار أسعـار المحروقات في الجزائر.
- د.بساس أحمد ، أستاذ محاضر "أ" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط
- محمد دوة ،أستاذ محاضر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عمار ثليجي الأغواط. 513

37) ميكانيزمات التنبؤ بالأزمات الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤشرات الكمية
- د.محمد عبد الغفور بوصيلة ،أستاذ محاضر"ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية (جامعة عمار ثليجي).....
- العيد ذويب،أستاذ مساعد –أ-، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية (جامعة عمار ثليجي) 528

.38) الإنفاق العام والإيرادات النفطية بالجزائر الالتقاء والافتراق .
- د.أولاد العيد سعد ،أستاذ محاضر"أ" ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عمار ثليجي، الأغواط..... 539

39) تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري .
- د.بن تربح بن تربح ،أستاذ محاضر"أ"،رئيس قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي ،الأغواط.
- مخنث فطوم ، طالبة دكتوراه ، جامعة زيان عاشور، الجلفة 562

40) أساليب ترقية الإستثمارات السياحية من منظور إستمرارية التنمية في الجزائر.
- نقموش محمد ، طالب دكتوراه، التخصص:القانون الخاص،جامعة المنار تونس العاصمة .....
- بوزيدي أبو بكر الصديق ،طالب دكتوراه ،التخصص :القانون الخاص،جامعة المنار تونس العاصمة. 575

41) الاستثمار الرياضي كأحد الموارد الاقتصادية الجديدة .
- د.فرنان مجيد ، أستاذ محاضر "أ" معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية،البويرة.
- د.بن عبد الرحمان سيد علي، أستاذ محاضر "أ" معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية،البويرة.
- مقنين عيد الحق ، أستاذ مساعد ، معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية،البويرة..... 585

42) مساهمة انهيار أسعار المحروقات في تبني إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات-دراسة حالة تنافسية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -
- عطاءالله بن طيرش، أستاذ مساعد "أ" ، جامعة غرداية .
- سويح جمال ، طالب دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط 596

43) دور التشريع الجزائري في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني الطاقات المتجددة (دراسة قانونية)
- أ.د عثمان بقنيش ،أستاذ التعليم العالي في القانون الدولي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم .
- محمد الحبيب مخزومي ، طالب دكتوراه ،تخصص القانون الدولي للأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم.....617

44) مساهمة الاستثمار في القطاع السياحي في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل إنهيار أسعار المحروقات (2005-2014).
- د.محمد بن ذهيـبة ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة جيجل ، الجزائر .
- د.صلاح الدين قدري ، أستاذ محاضر"أ" ، جامعة جيجل ، الجزائر .
- د.فراح إلياس الهاني ،أستاذ محاضر"ب" ، المركز الجامعي ، ميلة ، الجزائر 631

45) الاستثمار السياحي كآلية لتنويع موارد الاقتصاد الوطني: الفرص والتحديات.
- محمد تبيب ، أستاذ بالمركز الجامعي بآفلو بقسم العلوم السياسية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر .
- عادل جارش ،طالب دكتوراه ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر..... 644

46) توجيه المستهلك الجزائري لاستهلاك المنتوج الوطني على إثر إنهيار أسعار المحروقات و دوره في تدعيم الاستثمار.
- أ.د زازة لخضر ،أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي،الأغواط.
- بوعكاز يسرى ،أستاذة مـؤقتة ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط 654

المجلد الثاني

كل الحقوق محفوظة

47) الإستثمار الفلاحي كوسيلة لتحقيق التوازن الإقتصادي.
- حماد مختار ،أستاذ مساعد قسم "أ" ، قسم العلوم السياسية ،جامعة عمار ثليجي _الأغواط _
- مجبر فاتحة، أستاذة مساعدة قسم "أ" قسم العلوم القانونية،جامعة عبد الحميد ابن باديس _ مستغانم _ 665

48) استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر بين الواقع والمأمول .
- طارق رحمون، طالب دكتوراه، جامعة عمار ثليجي-الاغواط .
- شوشة مسعود، طالب دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي-الاغواط 674

49) الاستثمار في الطاقات المتجددة من أجل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات - تجربة المغرب والامارات العربية المتحدة أنموذجا -
- شلالي الطاهر حسام الدين ،أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد – جامعة محمد طاهري، بشار.
- بن علي محمد ، أستاذ مساعد ، كلية الاقتصاد – جامعة محمد طاهري ، بشار..... 689

50) تحديات القطاع السياحي كبديل تنموي لقطاع النفط في الجزائر .
- د.محبوبي محمد ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط .
- بن ثابت سعيدة ، أستاذ مساعد ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط 704

51) الاقتصاد الجزائري في ظل الرهانات المستقبلية .
- د.خليفة محمد ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة عمار ثليجي ،الأغواط .
- د.مرزوقي عمار ، أستاذ محاضر "أ" ، جامعة باتنة 721

52) أسعار النفط ، وتداعيات إنخفاضها على الإقتصاد الوطني .
- نتّاش كريمة ، طالبة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 729

53) دور النفط في السياسة الخارجية الجزائرية .
- محفوظ بورابة ، أستاذ مساعد قسم "أ"، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط..... 746

54) الفنادق ووكالات السياحة والسفر مجال واسع للاستثمار في قطاع السياحة .
- د.بوخاري عبد الحميد ، أستاذ محاضر قسم "أ " ، جامعة غرداية .
- مركان محمد البشير ، طالب دكتوراه ، جامعة غرداية 760

55) نحو تفعيل تشريعي لقطاعات بديلة عن البترول
د. بن عطية لخضر أستاذ محاضر أ
أ. برطال عبد القادر طالب دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي ،الأغواط 777

56) رهان الطاقة في الجزائر الأبعاد الجيواستراتيجية
د.لزهر عبد العزيز أستاذ محاضر أ ، جامعة عمار ثليجي ،الأغواط 785

– توصيات الملتقى 790
– عرض بعض صور الملتقى..... 791

المجلد الثاني

كل الحقوق محفوظة

كلمة هيئة تحرير المجلة

بعون الله وحمده عز وجل، أُنجز هذا العدد الجديد لمجلة **الحقوق والعلوم السياسية** الموافق للعدد **السادس عشر** الموافق لشهر ديسمبر من عام 2017.

ولعل أهم ما يميز هذا العدد، كونه عددا خاصا ضم مختلف المداخلات التي جرى اعتمادها من طرف الملتقى الوطني الثاني حول: «أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر بحث السياسات البديلة» ، المنظم يومي 10 – 11 أكتوبر 2017 من طرف: قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، بجامعة عمار ثليجي بالأغواط تحت رئاسة الدكتور علي بقشيش، وبرعاية عدد معتبر من الأساتذة الذين شكلوا لجنته العلمية والتنظيمية.

بلغ عدد المداخلات التي احتواها هذا العدد 54 مداخلة ألقاها أساتذة قدموا من مختلف جامعات الوطن، كما تناولت مواضيع شتى انطلاقا من تخصصات مختلفة تصب كلها في النهاية في المحور الرئيسي الذي جاء هذا الملتقى لمعالجته، ما لاقى استحسانا واسعا من طرف المؤتمرين وأفضى إلى نجاح الملتقى.

ثم إن جوهر الملتقى يبقى حديث الساعة ومن بين أهم المواضيع التي تهم الرأي العام الجزائري، تحتاج دراسته إلى تنوع في الدراسات والتخصصات وتحتاج إلى طروحات علمية وأخرى ميدانية لأن المسألة تتعلق بالتنمية في الجزائر، وهذه الأخيرة لطالما شغلت انتباه المسؤولين والأكاديميين الجزائريين على حد سواء.

وفي الأخير، نرجو أن تتكرر مثل هذه اللقاءات البناءة والملتقيات العلمية والمؤتمرات الهادفة إلى تعزيز التنمية في الجزائر، وإلى إيجاد حلول موضوعية تسمح بمواجهة الأزمات التي تعترض طريقها سيما إذا تناولها أخصائيون في شتى المجالات ما يفضي إلى حلول عقلانية وعميقة يمكن أن تلفت نظر القائمين على شؤون البلاد والعباد وأن يهتدي على ضوئها هؤلاء في اتخاذ القرارات الجوهرية ورسم السياسات العامة للجزائر.

نسأل الله التوفيق والسداد والإستمرار في طلب العلم.

عن هيئة التحرير

أ.د زازة لخضر

رئيس التحرير

جميعُ المقالات والأبحاث الواردة في المجلة لا تعبِّر إلا عن رأي أصحابها.

وتتبرأ المجلة وجميعُ هيئاتها العلمية والإستشارية من أية سرقات علمية أو إقتباسات غير مسندة إلى أصحابها أو غير مهمشة، وكذلك من أي بحث تم نشره في مجلة أخرى بالتوازي.

كلمة رئيس الملتقى
الدكتور علي بقشيش

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- سيدي رئيس جامعة عمار ثليجي البروفيسور جمال بن برطال
- سيدي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتور خضراوي الهادي
- السادة نوّاب العميد
- السادة رؤساء الأقسام
- السيد : رئيس المجلس العلمي للكلية
- السادة : رؤساء اللجان العلمية .
- السادة والسيدات (الأساتذة) ضيوف جامعة عمار ثليجي بالأغواط من كل جامعات الوطن .
- زملائي أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وباقي كليات جامعة الأغواط .
- السادة ممثلي الهيئات الممولة لفعاليات الملتقى
- مؤسسة سوناطراك بالأغواط
- مديرية الخدمات الجامعية لولاية الأغواط
- مؤسسة سامباك - الأغواط -
- كونفيديرالية المؤسسات الجزائرية - مكتب الأغواط -
- مؤسسة حمدي عبد الجبار بالأغواط
- رجال الصحافة والإعلام
- أعزائي الطلبة والباحثين .

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يطيب لي باسمي وباسم أسرة الملتقى أن نرحب بكم في رحاب كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط ، متمنيا للجميع مشاركة طيبة في فعاليّات هذا الملتقى ، كما أرحب بضيوف مدينة الأغواط الأساتذة والباحثين الذين قَدموا إلينا من مختلف جامعات الوطن ، متمنيا لهم إقامة طيبة بيننا .

أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والعرفان إلى السيد رئيس الجامعة على رعايته لهذا الملتقى وكذا إلى المشرف العام للملتقى السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية وإلى السيد رئيس قسم العلوم السياسية على مشاركتهم الفعّالة في التحضير لهذا الملتقى العلمي .

كما أتقدم بالشكر كذلك إلى مختلف المؤسسات والهيئات التي ساهمت في تمويل ملتقانا هذا .

كما أوجه الشكر والعرفان لأعضاء اللجنة العلمية للملتقى وكذا اللجنة التنظيمية لما بذلوه من مجهودات من أجل إنجاح هذه التظاهرة .

كل الحقوق محفوظة

لاشك زملائي زميلاتي الباحثين والباحثات من مختلف جامعات الوطن أنّ الملتقى الوطني الثاني الذي نعقده اليوم حول أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - بحث في السياسات البديلة - يكتسي أهمية بالغة نظرا للظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به بلادنا في ظل التراجع الكبير لأسعار المحروقات وما يشكله من أثر بالغ على مداخيل البلاد وعلى مشاريع التنمية بصفة عامة.

ومن ثم البحث في السياسات البديلة المطروحة أمام الحكومة للخروج من هذه التبعية لقطاع المحروقات خاصة في ميدان الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات .

وأعتقد أنه من خلال المحاور التي يطرحها الملتقى على الباحثين فإنه يمنحهم فرصة لتقديم مداخلاتهم للإجابة على الإشكالية المطروحة والخروج بتوصيات علمية تكون بمثابة ورقة طريق لمتخذي القرار في الجزائر.

في الأخير لا يسعني إلا أن أجدد الترحيب بالجميع شاكرًا لهم حضورهم ومشاركتهم ، ومتمنيًا النجاح والتوفيق لفعاليات الملتقى .

والسلام عليكم ورحمة الله .

د. علي بقشيش

رئيس الملتقى

المقال الثامن والعشرون

الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في التنمية الاقتصادية

- ميلودي محمد ،أستاذ محاضر، جامعة عمار ثليجي ، الأغـواط.
- بغداد قرزو ،أستاذ محاضر ،جامعة عمار ثليجي ، الأغـواط .

الملخص:

تعتبر الموارد البشرية بأنها الثروة الرئيسية للأمم، فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتها وضرورتها إلا أنها بدون العنصر البشري المؤهل والكفء المعد إعدادا جيدا لن يكون لها أهمية، لأن من يدير هذه الموارد ويسخرها في خدمة أهداف المنظمة هم البشر، فالعنصر البشري بما لديه من قدرات وإمكانيات إبداعية يمكن أن يقهر التحديات والصعاب التي تواجه المنظمة، وهذا ما نجده واضحا في ما ورد في مجلة هارفارد (**Harvard business review**) عدد مارس 2007 ، أن:" **مواردنا البشرية هي ثروتنا الأكثر أهمية**".

كما أن الاستثمار في الرأس المال البشري يحقق لنا نموا اقتصاديا باعتباره أهم فاعل واهم حلقة في التنمية الاقتصادية، لأن المسير والمستفيد هو الإنسان لهذا من الضروري الاستثمار فيه قصد تحقيق رفاهيته وسعادته.

الكلمات المفتاح: رأس المال البشري – التنمية الاقتصادية – التعليم.

تمهيد :

إنّ الاستثمار في رأس المال البشري من القضايا التي تولي لها الدول والمجتمعات الأهمية البالغة، حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية، بشتى أنواعها، ومن ثم أصبح الإنفاق على هذه التنمية يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار، ومازالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ، خصوصا وأن العالم يشهد يوما بعد يوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتنعكس عليه في ذات الوقت.

وتتناول هذه المداخلة الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري وأبعاده ومحدداته، كما تتطرق إلى واقع هذا الاستثمار على التنمية الاقتصادية.

وإشكالية الدراسة هي:– كيف يؤثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية؟

المبحث الأول: الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري.

1– تعريف الاستثمار في رأس المال البشري:

لقد تعددت التعاريف حول هذا المصطلح ومن بين هذه التعاريف نذكر الآتي :

قبل التطرق إلى تعريف الاستثمار في رأس المال البشري لابد من الإشارة إلى توضيح المقصود برأس المال البشري.

كل الحقوق محفوظة

فرأس مال البشري يشير إلى مجموع المعارف والمهارات والخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العامل لدى فرد أو جماعة عمل معينة.

وتعرف كذلك بأنها: المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة عند العاملين، التي تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة.[1]

أما **الاستثمار في رأس المال البشري** فيرى SCHLTZ بأنه كل إنفاق استثماري على المجالات التالية(الخدمات الصحية والتدريب المهني والتعليم النظامي وتعليم الكبار والهجرة وراء العمل)[2]

ويعرفه آخرون " بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله.

ولقد عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنه: عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها، على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين، بل يمتد إلى الاشتراك الفعلي أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

ويمكن تعريف **الاستثمار في رأس المال البشري** بأنه: استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات إلى تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه.

2- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم وتطورها، كما أنها من العوامل المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ذكر " **آدم سميث** في كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، وحقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا

---

[1]- محمد الصيرفي، **إدارة الموارد البشرية – المفاهيم والمبادئ**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 13.

[2]- خالد عبد الرحيم الليثي ، **إدارة الموارد البشرية** ، دار وائل ، عمان ، 2005 ،ص 55

[3]- محمد دهان، **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010، ص20_22

كل الحقوق محفوظة

هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

وفي نفس السياق أوضح **ثيودور شولتز Theodore W. Schultz** أن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في تحقيق الإنتاجية المرتفعة للدول المتقدمة، ويضيف بأن الموارد البشرية لها بعدان: بعد كمي (يعبر عنه بعدد الأفراد القادرين على العمل، ونسبة الأيدي العاملة التي تمارس أعمالا مفيدة، وساعات العمل التي تقضيها في أداء العمل)، وبعد نوعي(يتمثل في المهارات والمعرفة والأشياء التي لها خواص مشابهة، بحيث تؤثر بشكل عملي على القدرات البشرية للقيام بعمل منتج).

ويفرق شولتز بين أنواع الإنفاق المختلفة، حيث يبين أن هناك ثلاث أنواع من هذا الإنفاق، تتمثل بما يلي:

1. إنفاق على الاستثمارات الرأسمالية مثل: شراء الآلات والمعدات وغيرها.
2. إنفاق استهلاكي مثل: الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة.
3. إنفاق له وجهان: استثماري واستهلاكي ويضم: الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم الرسمي والتدريب خلال العمل وبرامج تعليم الكبار وهجرة الأفراد والعائلات للحصول على فرص وظيفة أفضل.

وهذا الإنفاق الأخير هو الذي يحسن القدرات البشرية، ويقرر أخيرا أن الاستثمار البشري يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل، وبدون تنمية رأس المال البشري سيكون الوضع صعبا، وسيسود العمل اليدوي، ويزداد معدل الفقر ما عدا هؤلاء الذين لديهم دخل خاص بهم.[1]

وعلى هذا الأساس تتمثل أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري أيضا في تحقيق أقصى تكيف للموارد البشرية الأساسية مع المستجدات والتطورات البيئية المتسارعة ، وتظهر هذه الأهمية على مستوى الفرد وعلى مستوى المنظمة.

أ- على مستوى الفرد: هناك مجموعة من الفوائد للاستثمار البشري تنعكس على الفرد مباشرة والتي من أهمها نجد:

- تنمية طاقات وقدرات الفرد العملية والعلمية التي تعتبر من أهم الموارد اللازمة لعملية تطوير العلم والتكنولوجيا.
- اكتساب المعارف والمهارات التحليلية والابتكارات والقيادات.
- تفجير الطاقات الكامنة في الأفراد وحسن استغلالها.
- الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات المكتسبة.
- تحريك القدرات الفنية والعملية وتوجيهها نحو خدمة الأهداف المسطرة.
- إتاحة الفرصة للنمو والترقية وإفساح المجال للإبداع والابتكار.
- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتحفيزه بشكل يدفعه نحو بذل أقصى جهد.
- إحساس الموظفين بعدالة ما يحصلون عليه من أدوار مقارنة بنظرائهم في المنظمة.

[1]- سمير محمد خليل العلول، **دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2011، ص 105- 106.

كل الحقوق محفوظة

– تعيين قوة العمل والاحتفاظ بها في حالة جيدة.[1]

ب– على مستوى المنظمة: إضافة إلى الفوائد المباشرة للرأسمال البشري على مستوى الفرد هناك مجموعة من الفوائد التي تنعكس على المنظمة بصفة عامة والتي من بينها نجد:

– مواجهة التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

– خلق المرونة للتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المستقبلية التي ترسمها المنظمة.

– التوزيع المناسب للقدرات البشرية من خلال الملائمة بين متطلبات العمل والقدرات المتاحة.

– الحفاظ على مستوى معين من القدرات والمهارات الضرورية لتطور واستمرارية المنظمة.

– مضاعفة الثروات البشرية لمواجهة التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية.

– مقاومة ومنع تقادم المهارات خاصة في ميدان الهندسة والعلوم والوظائف المتخصصة في مجال الإعلام الآلي والالكترونيات.

– تحقيق القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية وتلبية متطلبات الجودة.

– تقليل التكاليف والخسائر في الإنتاج والتجهيزات.

– تخفيض معدلات الغياب ومعدل دوران العمل.

– خلق جو يسوده التعاون المشترك والولاء الاجتماعي والرغبة في تحقيق الأهداف.[2]

المطلب الثاني: أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري والعوامل المؤثرة فيه

1– أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري:

جاءت أهمية العناية بالاستثمار في رأس المال البشري من منظور متعدد الأبعاد منها:

1) البعد الثقافي : حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب ، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.[3]

2) البعد الاقتصادي : من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

3) البعد الاجتماعي : فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية ، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

4) البعد العلمي : حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة

---

[1]– نافز أيوب، محمد علي أحمد، **الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي و دور التربية و التعليم فيه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2010، ص 10.

[2]– منذر المصري، **إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن**، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن،1998 ، ص9.

[3]– أحمد رمضان نعمة الله، ومحمد سيد عابد، وإيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعة، الإسكندرية،2001 ، ص381

كل الحقوق محفوظة

5) **البعد الأمني** : حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليم والتدريبي مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع ، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.[1]

2- العوامل المؤثرة في استثمار رأس المال البشري:

إن العوامل المؤثرة على هذا النوع من الإستثمار يختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف طبيعة شعوبها وموقعها الجغرافي:

1. **العوامل الجغرافية**: تشمل هذه العوامل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها .

فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية ففي الجهات الشمالية التي تنتشر فيها العواصف الثلجية والبرودة مثل السويد والنرويج والدانمارك يتأخر سن التعليم الإلزامي إلى السابعة ، بينما في المناطق المعتدلة والحارة يبدأ من السادسة ، أما العطلات الدراسية الصيفية ففي معظم البلاد العربية تبدأ في شهر يوليو وتنتهي في سبتمبر لارتفاع درجة الحرارة في هذه الفترة، بينما تبدأ هذه العطلة في البرازيل في شهر ديسمبر وتنتهي في فبراير لأنها شهور الصيف في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، كما يؤثر المناخ في شكل وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة صناعية أو تبريد صناعي.

أما البيئة فإنه في كثير من الدول يتم إدخال جانبا من المقررات الدراسية يتعلق بطبيعة البيئة ساحلية أو زراعية أو صناعية أو صحراوية وغيرها ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية.

وفيما يتعلق بمصادر الموارد مثل الموارد الزراعية القائمة على خصوبة التربة واتساع الرقعة الزراعية، أو الموارد المعدينية القائمة على وفرة الخامات المعدنية كالذهب والنحاس والحديد والفحم والبترول وغيرها، فإن وجود هذه الموارد وتحقيق عائد منها يتيح للدول الموجودة بها مصادر مالية تمكنها من الإنفاق على تنمية الموارد البشرية.

2. **العوامل السكانية**: يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة التركيبة السكانية ومعدل النمو السكاني حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية، كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من هذه المرافق.

وفي حالة عجز الإمكانات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما تتفاقم مشكلات الأمية وازدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة والاهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجانب الكمية على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية وضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وانتشار البطالة وغيرها من المشكلات.

3. **العوامل الاجتماعية** : وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي .

[1]- مصطفى حسين، ومحمد شفيق، وأمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1995 ، ص 120.

كل الحقوق محفوظة

ويـأتي تـأثير الـدين بشـكل مباشـر في النظـام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها .

أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة التعبير والاتصال بين أفراده .

وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع من ناحية وتكون المجتمع في تركيبته من الأفراد القائمين به ، ويؤدي مدى الاتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراده إلى تحديد حجم شمولية التعليم وفرصه سواء لكافة سكان المجتمع في سن التعليم أو لفئات معينة منه .

4. **العوامل الاقتصادية**: هناك ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد ، والتعليم والتدريب حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومناهجها وأساليبها ومدتها وتوفير التكاليف سواء للإنفاق الكامل عليها أو لدعمها ، كما أن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها.

5. **العوامل السياسية**: حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالأيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول لأخرى حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك ذات الأيديولوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من احتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدولة المحتلة، بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم واستمراريته.[1]

رابعا : محددات الاستثمار في رأس المال البشري :

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل ، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف ، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري وهي :[2]

1) **التخطيط**: ويعني بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة .

2) **التنمية**: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية شاملة تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

3) **التوظيف**:ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال

---

[1]- محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ،ص55

[2]- إبراهيم مراد الدعمة، مرجع سبق ذكره، ص 104- 105.

كل الحقوق محفوظة

القـدرات والمهـارات الـتي اكتسـبتها في إنتـاج السـلع وتقـديم الخـدمات للمجتمـع والإسـهام في تـوفير احتياجاته .

المبحـث الثـاني: مفهـوم التنميـة الاقتصـادية وعلاقتها بالاستثمار في الرأس المال البشري

المطلـــب الأول: مفهـــوم التنميـــة الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف حول التنمية الاقتصادية نظرا لاختلاف الآراء والمذاهب نذكر منها: التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات، بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي و تقليل التفاوت في توزيع الدخل وتقليل الفقر زيادة رفاهية الأفراد.[1]

وعرفها آخرون بأنها: العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[2]

مـن خـلال هـذين التعـريفين نسـتنتج أن التنميـة الاقتصادية تعني بأنها: عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، إنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي و سياسي يؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع.

ويمكن اعتبار التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة الهادفة إلى تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي و الخدماتي والدخل الحقيقي للفرد و لفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع.[3]

لذلك فإن عناصر التنمية الاقتصادية انطلاقا من هذه التعاريف هي:

- مجموعة إجراءات و تدابير واعية و هادفة.
- الدولـة طـرف أساسـي في اتخـاذ تلـك الإجراءات والتدابير.
- هدفها تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.
- تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد والدولة.
- استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة.
- الزيادة لفائدة غالبية أفراد المجتمع.
- شـاملة تشـمل جميـع مجـالات الحيـاة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...

---

[1]- فليح حسن خلف، **اقتصاديات التعليم والتخطيط**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص 7.

[2]- شريفي إبراهيم، **أهمية الاستثمار في رأس المال البشري .حالة الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة شلف ، العدد08، 2012، ص40.

[3]- مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، الملتقى الدولي حول: "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 27-28 نوفمبر 2007، ص ص 4- 6.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية

إن الاستثمار في رأس المال البشري يتمثل في عدت أبعاد ومرتكزات، وهذا ما ذكره شولتز أن هناك خمسة نشاطات رئيسية تحسن القدرات البشرية وتساهم بالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي وهي:

1- تعميم الخدمة الصحية بشكل واسع، والتي تضمن كل الانفاقات التي تؤثر على توقعات الحياة والقوة والنشاطات والحيوية وقدرة الاحتمال لدى الأشخاص.

2- التدريب من خلال العمل.

3- التعليم الرسمي النظامي في المراحل الابتدائية والثانوية والمستويات العليا.

4- البرامج التعليمية للكبار والتي لا تتم عن طريق الشركات والمؤسسات الخاصة.

5- هجرة الأفراد والعائلات للحصول على فرص وظيفية أفضل تؤدي إلى تحسين دخلهم.[1]

إلا أن التعليم يعتبر الركيزة الأساسية فيه ومطلب رئيسي لنجاحه، حيث كان قديما ينظر لرأس المال المادي بأنه أكبر عامل للتنمية وأهم مجال للانطلاق في التنمية الاقتصادية، إلا أنها تغيرت هذه النظرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأت الدول المتضررة من الحرب خاصة اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، تعيد بناء نفسها على أساس الاهتمام بالانسان والتركيز عليه كقوة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على هذا الأساس بدأ المفكرون يركزون أكثر على التنمية الإنسانية بدل تنمية رأس المال فقط، حيث أصبحت ضرورة ملحة لرقي وتطور المجتمعات، ومن ثم أصبح النظام التعليمي أهم أدات لتحقيق ذلك.

وعليه فإن الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على الافراد والمجتمع، ويعتبر التعليم الجيد من أقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وكما هو الحاصل في دول شرق اسيا والتي وصلت الى قمة التقدم الاقتصادي بكفاءة تعليم أبنائها وتدريبهم على أحدث مهارات العمل، ويمكن أن نوجز أهم فوائد الاستثمار في التعليم بالآتي:

- تمكين الأشخاص من التوسع في التعليم والاستيعاب المنطقي للأمور والتواصل والاختيار السليم، كما يساعد في تنمية المواهب واكتشافها وزيادة قدرة الأفراد على التكييف مع متطلبات التكنولوجيا المعاصرة ومواكبة النمو الاقتصادي بقوى بشرية مدربة ومؤهلة.
- زيادة إنتاجية الفرد وموارده التي يحصل عليها وتأثير ذلك على نوعية الحياة التي يحياها، وقد أوضحت الدراسات بأن كل عام دراسي إضافي يزيد من قدرة الفرد بمتوسط عالمي يبلغ نحو10% .
- بناء قوة عمل مرنة تتمتع بمهارات عالية والتي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد ديناميكي قادر على خوض التنافس العالمي.
- خلق المعرفة وتطبيقها ونشرها وإتاحة الفرص لأفراد المجتمع المتعلمين تعليما عاليا للابتكار والاختراع،من خلال توفر الأجواء المناسبة والمستلزمات الضرورية لذلك، مع إمكانية تدفق

(1) أحمد رمضان نعمة الله ، تخطيط المشروعات الاستثمارية دراسة الجدوي الاقتصادية، اليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ،2001 ، ص124.

رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في تلك البيئة المناسبة.

– تأثير التعلم والتعليم على المستوى الصحي، إذ أثبتت الدراسات إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال بارتفاع المستوى التعليمي للأمهات مع تمتع الأطفال بمستوى صحي أفضل.

– كما الدراسات الاقتصادية التربوية على عائد الاستثمار حيث تعتبر القدرة المتزايدة على الكسب هي الفائدة الحقيقية للتربية، فالتدريس يزيد من إنتاجية الفرد ويرفع من فرص الحصول على أجور عالية كما يزيد من مشاركته في الإنتاج الجماعي، حيث يصبح متمتعا بقدر وفير من المرونة والقدرة على التكيف مع مستلزمات العمل الجديد.[1]

ومنه فإنه لتحقيق تنمية إقتصادية كان لزاما علينا التركيز على التعليم، وفي دراسة عن تأثير التعليم وتنمية القوى البشرية بشكل عام في النمو الاقتصادي حيث قسم العالمان " **هاربسون** ، و" **مايرز**" بلاد العالم إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي حسب تأثرهم بدرجة التعليم هي :

1) **البلاد المتخلفة**: وتعاني من ضعف الوعي بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس وانتشار ظاهرة التسرب وارتفاع الفاقد في التعليم وانخفاض معدلات القيد في المدارس (5 – 40% من الفئة العمرية 6 – 12 سنة في المرحلة الابتدائية ، 3 % من الفئة العمرية 12–18 سنة في المرحلة الثانوية) ، وأغلب دول هذه الفئة لا يوجد بها جامعات والقليل منها به معاهد عليا.

2) **البلاد النامية جزئيا**: وهي البلاد التي بدأت في طريق التقدم وقطعت فيه شوطا محددا ، ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع من حيث الكم على حساب نوعية التعليم ، وتعاني هذه الفئة من البلاد من ارتفاع نسبة التسرب والفاقد من التعليم خاصة التعليم الابتدائي رغم عنايتها به ، وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقص أعداد المدرسين ، كما أنه يوجد بها جامعات إلا أن اهتمامها موجه إلى التعليم النظري

3) **البلاد شبه المتقدمة**: وهي البلاد التي قطعت شوطا متوسطا في طريق التقدم ن ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6 سنوات وترتفع معدلات القيد بها لتصل إلى نحو 80 % ، ومشكلات التسرب والفاقد من التعليم أقل حدة من الفئتين السابقتين ، والتعليم الثانوي متنوع ويميل إلى الاتجاه الأكاديمي بهدف الإعداد للتعليم الجامعي الذي يتميز في هذه البلاد بالارتفاع الا أن الجامعات تعاني من ازدحام الطلاب وضعف الإمكانات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس.

4) **البلاد المتقدمة**: وهي البلاد التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم وحققت مستوى اقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بها حركة الاكتشافات العلمية ولديها رصيد من الكفاءات البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة ن ويتميز التعليم فيها بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحله وارتفاع مستوى التعليم الجامعي والاهتمام بالكليات

[1] المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية،
https://hrdiscussion.com/hr34973.html

العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحث العلمي والاكتشاف والاختراع .[1]

والأمثلة على تأثير الاستثمار البشري في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة فنجد دولة مثل الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها ، كما أن ما يشهده العالم الآن من تطور علمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوى لأفراد من العنصر البشري.

ومنه فإن هناك دورا للتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن إيجازها بالاتي:

-زيادة الدخل القومي بصفة عامة.

-عملية استثمار للطاقات البشرية.

-رفع دخل الفرد.

-تحويل الأميين إلى أفراد قادرين على المساهمة في المجتمع.

-تنمية الإنسان وإعداده للحياة في المجتمع.[2]

خاتمة:

وفي الأخير فقد حاولنا في دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على عنصر مهم وهو الاستثمار في رأس المال البشري، باعتبار أن العنصر البشري هو أهم رأس مال بالنسبة للمنظمات والمجتمعات، وهو محور الوجود وأداتها، وهذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية لسنة 1993، حيث عرف التنمية البشرية على أنها: " تنمية الناس من أجل الناس، بواسطة الناس" وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل شخص فرص المشاركة فيها، ومنه فالاستثمار في رأس المال البشري أصبح ضروريا ليس فقط لبناء القدرات والمعارف التقنية، بل أيضا لإيجاد قيم مجتمعية جديدة تساعد الأفراد والشعوب على التعامل بكفاءة مع الواقع الاجتماعي والبيئي والتنموي المتغير بسرعة.

كما تهدف الدراسة كذلك إلى تبيان العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية وما يترتب عنها حيث أنه كلما استثمرنا أكثر في رأس المال البشري كلما كانت تنمية اقتصادية عالية ومتطورة ومستدامة.

بالإضافة إلى أن التعليم باعتباره محور الاستثمار في رأس المال البشري، أصبح أحد المتطلبات الأساسية لأية سياسة تنموية، باعتباره إنتاجا اجتماعيا، يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية الوطنية، وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية والإثراء المعرفي من ناحية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الذي يشكله من ناحية أخرى.

---

(1) أحمد رمضان نعمة الله ، مرجع سابق، ص125.

(2) أحمد رمضان نعمة الله ، مرجع سابق، ص 28.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية)، بين النظرية والواقع**، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.
2. أحمد رمضان نعمة الله، ومحمد سيد عابد، وإيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعة، الإسكندرية،2001 .
3. أسامة محمد الفيل، **نظرة إلى المستقبل الاستثمار في الإنسان**، دار كلية التجارة: القاهرة,2001.
4. محمد نبيل نوفل، **التعليم والتنمية الاقتصادية**، المكتبة الإنجلو مصرية، القاهرة، 1979.
5. محمد الصيرفي، **إدارة الموارد البشرية – المفاهيم والمبادئ**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
6. منذر المصري، **إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن**، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن،1998 .
7. مصطفى حسين، ومحمد شفيق، وأمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1995 ، ص 120.
8. محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983
9. فليح حسن خلف، **اقتصاديات التعليم والتخطيط**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
10. خالد عبد الرحيم الليثي ، **إدارة الموارد البشرية** ، دار وائل ، عمان ، 2005.

ب- المقالات والمذكرات:

1- مؤيد محمد علي الفضل، **العلاقة بين رأس المال الفكري وخلق القيمة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، 2009.

2- مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، الملتقي الدولي حول: "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 27-28 نوفمبر 2007.

3- نافز أيوب، محمد علي أحمد، **الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي و دور التربية والتعليم فيه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2010،

4- شريفي إبراهيم، **أهمية الاستثمار في رأس المال البشري .حالة الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد08، 2010.

5- محمد دهان، **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييميه حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010- 2011.

6- سمير محمد خليل العلول، **دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2011- 2012

المقال التاسع والعشرون

الاستثمار في السياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني .

- بوفاتح فريحة ،أستاذة باحثة ، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط
- قميتي عفاف ، أستاذة باحثة ، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط

الملخص:

تحاول هاته الدراسة أن تسلط الضوء على أهميّة السياحة الداخلية للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال تعريفها، وبيان أهميتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ثم تشخيص السياحة الجزائرية ومعرفة أهميتها في الاقتصاد الوطني وأداءها على المستوى العالمي وآفاقها لسنة 2027، وعرض الامكانيات السياحية للجزائر سواء كانت طبيعية، أو ثقافية، أو هياكل إيواء وكالات سياحية، شبكة النقل، والنقائص التي حالت دون تقدّم القطاع السياحي، وأخيرا قراءة إحصائية لواقع السياحة الداخلية في الجزائر، ومساهمتها في الاقتصاد الوطني بدراسة الطلب السياحي الوطني، واتجاهاته، وأخيرا اقتراح حلول من شأنها النهوض بالسياحة الداخلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياحة الداخلية، الطلب السياحي الوطني، السياح الوطنيين المقيمين و غير المقيمين، السياحة الاجتماعية.

Abstract:

This study spot light on the importance of domestic tourism in growth of Algerian national economy beyond hydrocarbons sector, starting with definite domestic tourism, and its economic and social impacts. We analyze the Algerian tourism sector, both strengthens (Accommodation, transportation, travel agencies, touristic sites ,huge heritage…),and weaknesses ,its influence on the national economy, also its performance compared with the world tourism rates ,its forecasting for 2027. Finally we give some statistics and indicators about domestic tourism in Algeria ,and its contribution in the national economy, by studying the national tourism demand, and its trends, and giving action plan to improve and promote domestic tourism in Algeria as strong challenge.

Key words :*domestic tourism, national tourism demand, resident and non-resident national tourists, social tourism.*

تمهيد:

في ظلّ الاهتمام الكبير بصناعة السياحة في العالم لما تشكّله من أهمية في تنمية مواردها إلى جانب مختلف الصناعات الأخرى، حيث أنّ استمراريتها تشكّل موردا لا ينضب، خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الأخرى الباطنية، إضافة إلى آثارها الإيجابية في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية وتعريف سكان العالم بها.

وتظهر السياحة الداخلية كرافد من روافد التنمية، لما لها من أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، هاته الأهمية التي أغفل عنها الباحثون لاهتمامهم بالسياحة الخارجية بحجة أنّ الاخيرة موردا من موارد النقد الاجنبي، و بالتالي تعزيز موارد ميزان المدفوعات، واعتبار السياحة الداخلية مجرّد اعادة لتوزيع الدخل الوطني دون زيادته، لكنّ الواقع أثبت العكس.

كل الحقوق محفوظة

وعلى الرغم من أنّ الجزائر بلد سياحي بامتياز لما يزخر به من امكانيات سياحية ثريّة، وتراث ثقافي مادي وغير مادي، مصنّف عالميا ويطرح منتوجات سياحية متعدّدة للاستهلاك: كالمنتوجات الصحراوية، المنتوجات الجبلية، المنتوجات البحرية، المنتوج الحضارية والتاريخية والأثرية، والمنتوج الصحية والعلاجية والحموية ...، ولديه من المقوّمات ما يجعل السياحة بديلا للمحروقات، إلا أنّه صنّف عالميا في مراتب متدنيّة جدا، كما دلّت المؤشرات الاحصائية لسنة 2016، إلا أنّ السياحة الداخلية في الجزائر تساهم بنسبة عالية جدا في الناتج الداخلي الخام، لذلك فتطوير و ترقية السياحة الداخلية من أولويات النهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا ما تجسّد في المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.

ومن هناك كانت هذه الورقة البحثية، لتجيب عن إشكالية رئيسية مفادها:

كيف يمكن الاستفادة من السياحة الداخلية في نمو اقتصادنا الوطني في ظل انهيار أسعار المحروقات؟.

تمّت الاجابة على هذه الاشكالية من خلال محاور ثلاثة:

- مدخل الى السياحة الداخلية (التعريف والأهمية).

- تشخيص السياحة الجزائرية (الإمكانيات والنقائص).

- واقع وآفاق السياحة الداخلية الجزائرية.

اتبعنا المنهج الوصفي في التعرّف على السياحة الداخلية وبيان أهميتها، وكذا في عرض الإمكانيات السياحية للجزائر، والنقائص المسجلّة لجعل السياحة الجزائرية رائدة، كما قمنا بتحليل الإحصائيات المسجلّة من وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الديوان الوطني للإحصاء، وبنك الجزائر، والمركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية، والمركز الوطني للدراسات والأبحاث التطبيقية في العمران، لفترات تتراوح من 1999 إلى آفاق 2027. بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الإحصائية، والاستفادة منها في تشخيص السياحة الداخلية الجزائرية: كعدد وايرادات السياح الجزائريين (المقيمين وغير المقيمين)، الحظيرة الفندقية، شبكات النقل، اتجاهات السياح الجزائريين ...إلخ.

أولا: مدخل إلى السياحة الداخلية (التعريف والأهمية)

01- تعريف السياحة الوطنية (الداخلية)

يقصد بها السياحة التي يمارسها أبناء الوطن داخل دولتهم، حيث تمكنهم من زيارة المناطق السياحية والتعرّف عليها و الارتباط بها ، بهدف ربط المواطنين ببلادهم، زيادة الوعي السياحي لديهم، تشغيل المنشآت السياحية على مدار السنة. كما تعمل على ترويح و ترفيه أنفسهم و بذلك تخلق لديهم شعور الانتماء و الاعتزاز بالتراب الوطني، وأحسن نوع سياحي يمثل السياحة الداخلية هي السياحة الاجتماعية.

وتعرّف كذلك على أنّها حركة السياح داخل حدود الدولة السياحية السياسية، الزيارات و التنقلات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولتهم، وحتى يعّد النشاط بأنه سياحيا لابدّ بأن لا يقّل عن 24 ساعة، و الا اعتبر ذلك نشاطا ترفيهيا، و هناك عدّة

معايير للاستدلال على السائح المحلي تختلف من دولة إلى أخرى، وبصفة عامة يمكن تحديد نمطين أساسيين للسياحة الداخلية هما:

- رحلات ترفيهية مدّتها أقّل من 24 ساعة.
- رحلات سياحية داخلية مدّتها أكثر من 24 ساعة[1] .

وتختلف الآراء حول تسمية السائح الداخلي فمنهم من يعتبر أنّ أيّ نشاط سياحي يقوم به مواطن البلد يدعى سياحة داخلية، ومنهم من يشترط وجود فعل السفر، لكن بالمجمل السياحة الداخلية تهدف إلى تقديم خدمات سياحية ذات مواصفات وأسعار تتناسب مع إمكانيات ومتطلبات السكان المحليين الذين يقومون باستهلاكها.

02-أهمية السياحة الوطنية (الداخلية)

تأتي أهمية السياحة الداخلية من كونها الرافد الآخر للنشاط السياحي بعد السياحة الخارجية، فهي تسهم بجزء لا بأس به من مدخول السياحة، وتنشط الحركة السياحية لا سيما في المواسم المنخفضة وفترات الركود، كما إنها تشكل مردود اقتصادي جيد في حال انخفاض نشاط السياحة الوافدة في ظلّ الأزمات.

أما على الصعيد الثقافي والاجتماعي، فالسياحة الداخلية تسهم بنشر الوعي حول المواقع السياحية وكيفية حمايتها، وحول التراث المادي و غير المادي وأهمية الحفاظ عليه، كما تسهم بنشر الوعي حول كيفية التعامل مع السياح الوافدين ممّا يؤدي إلى تقليص الهوّة والفروقات الطبقية والاجتماعية بين السياح القادمين والسكان المحليين.

من جهة اخرى، يؤدي انتقال الثروة من شخص الى آخر – على اعتبار أنّ دور السياحة الداخلية يكمن فقط في إعادة توزيع الدخل –إلى زيادة الدخل الوطني، و هذا بفعل الأثر المزدوج لمضاعف الاستهلاك والاستثمار من جهة، و المعجل من جهة أخرى. و تشير الاحصائيات الى تنامي السياحة الداخلية، ففي ألمانيا و كندا فاقت الدخول الناتجة عن السياحة الداخلية تلك الناتجة عن السياحة الخارجية.[2]

و تنبع أهمية السياحة الداخلية كذلك من كونها [3]:

- أقلّ تأثّرا بالأحداث والظروف الخارجية بالمقارنة بالسياحة الخارجية.
- تضمن انتظام واستقرار أفضل للنشاط السياحي بعكس الموسمية التي تتميز بها السياحة الخارجية.
- تستجيب لتطلّعات عدد متزايد من جميع شرائح المجتمع و خاصة الشباب.
- تتطلب هياكل ايواء متنوعة و متوسطة الجودة في غالبيتها.

ثانيا: تشخيص السياحة الجزائرية (الامكانيات والنقائص)

01- مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الصناعة السياحية نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك(السائح)، بل إنّ الزائر يأتي إلى مواقع الإنتاج ويقتني مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا من شأنه توليد أنماط من المنافع والتكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك. وفيما يلي نظرة عامة من خلال أرقام

وحقائق عن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري.

1-1 مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

أخذت صناعة السياحة العالمية، و منذ منتصف القرن الماضي تنمو بمعدّلات عالية، وباتت تلعب دورا هاما في مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى الاقتصاد العالمي، [4] تمثّل ذلك في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 9% في عام 2014، ومساهمتها في توفير فرص العمل على مستوى الاقتصاد العالمي بنحو 11%، كما تجاوز عدد السياح حاجز المليار في عام 2015. [5]والجدول الموالي يوضح مساهمة السياحة في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 01 يبيّن: تطوّر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2012

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام (%)	1,8	1,4	1,6	1,6	1,7	1,8	1,7	1,02	1.7	2.05	2.3	2, 3	2, 4	2,6

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، السياحة والصناعات التقليدية.

(http://www.matta.gov.dz)

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أنّ نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام على العموم في تزايد، و يمكن تحليل مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لفترة 10 سنوات الممتدة من 2007 الى 2017 من خلال عرض الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: يوضح المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2007-2017)

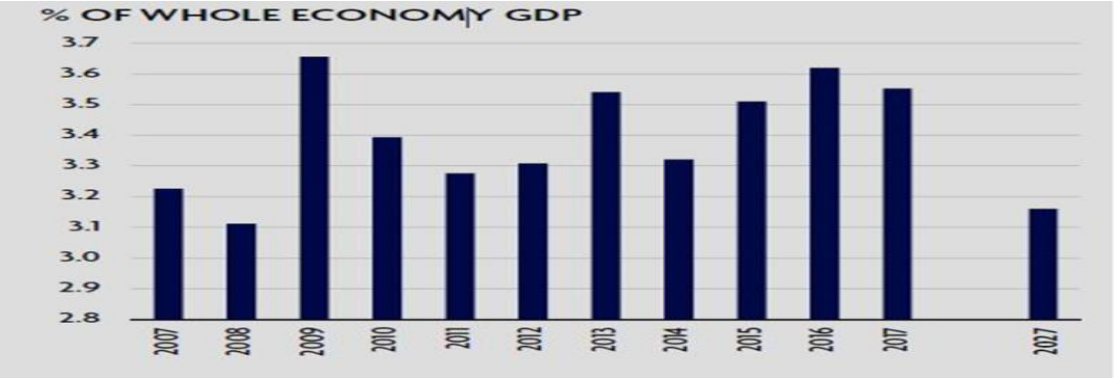

Source: Rochelle TURNER and Evelyne FREIERMUTH, travel and tourism economic impact 2017 Algeria, world travel and tourism council, Spain, 2017, p3.

يلاحظ من خلال الشكل رقم 01، تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي عموما، حيث قدّرت نسبة المساهمة سنة 2007 بـ 3.2 لتنتقل إلى حوالي 3.7 % سنة 2009 و 3.6 % سنة 2016، إلا أنّ نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى 4٪ خلال الفترة (2007-2017)، وهي نسبة ضئيلة جدا، مقارنة بالمعدل العالمي لسنة 2016 و المقدّر بـ 19.1، ويرجع ضعف مساهمة القطاع

كل الحقوق محفوظة

السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي. بالإضافة إلى أن هاته المساهمة تعكس في النشاط الأول النشاط الاقتصادي الذي تولده الصناعة، كالفنادق الوكالات السياحية، الخطوط الجوية ووسائل نقل الركاب الأخرى، على الرغم من أن هاته المساهمة تضم أيضا المطاعم، الصناعات الترفيهية والتي هي مدعمة من السياحة.

1-2 مساهمة السياحة في التشغيل

ممّا لاشك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني، خاصة في مجال خلق مناصب الشغل، باعتبار السياحة قطاع متعدّد ومتشعب النشاطات والفروع، وله علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهو يساهم إذا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق مناصب الشغل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية. والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل.

هاته المساهمة تضم أيضا المطاعم، الصناعات الترفيهية والتي هي مدعمة من السياحة.

الجدول رقم 02 يبين: تطور العمالة في مجال الفندقة، المطاعم السياحية في الجزائر من 2000-2010

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العدد	82 000	95 000	103 000	165 000	172 000	193.900	204.400	320.000	396.000	420.000
معدل التطور(%)	_	15,85%	8,42%	60,19%	4,24%	12,73%	5,42%	56.6%	23,75%	8.6%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (www.ons.dz).

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أنّ نسبة تطوّر العمالة في المجال السياحي بلغت نسبة عالية في 2004 بنسبة: 60,19% و 2008 بنسبة 56.6 %،و يمكن إرجاع ذلك إلى زيادة عدد الفنادق و الوكالات السياحية و المطاعم المصنفة، و يمكن تحليل تطور العمالة في مجال الفندقة، المطاعم السياحية في الجزائر لفترة 10 سنوات (2007-2017)، كما يبيّنه الشكل الموالي:

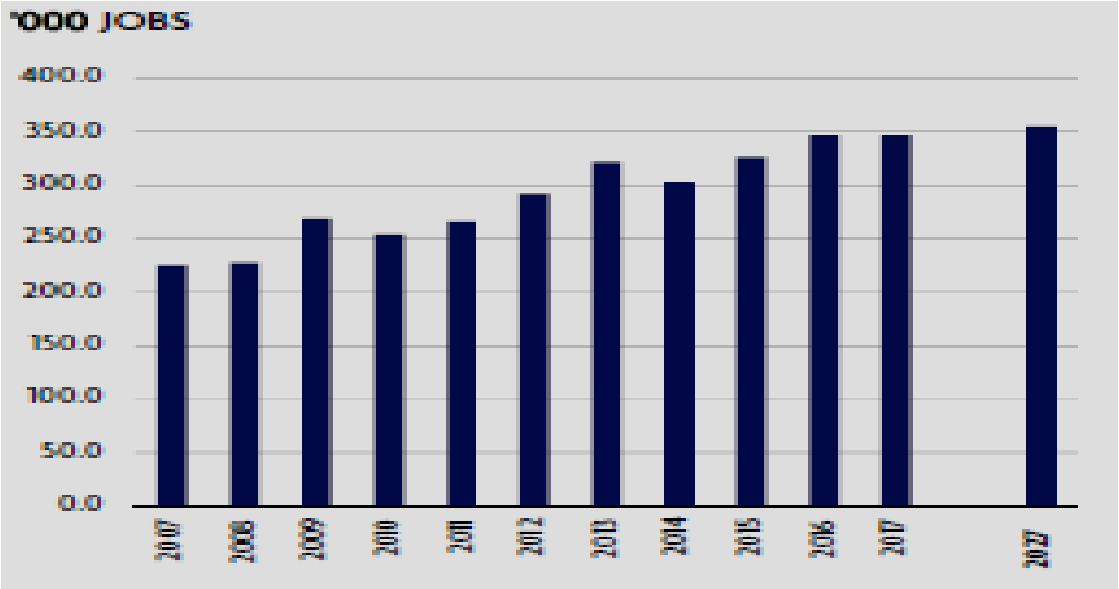

الشكل رقم02: يوضح مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2007–2017)
Source: Rochelle TURNER and Evelyne FREIERMUTH, op.cit, p4.

من الشكل أعلاه يتبيّن أنّ عدد العاملين في القطاع السياحي يشهد نموا ملحوظا خلال الفترة (2007–2017)، حيث قدر عدد العاملين سنة 2007 بحوالي 225.0 ألف عامل ليرتفع سنة 2016 إلى 3500 ألف عامل، ومن المتوّقع أن يرتفع سنة 2027 بـ 0.2 % ليصل إلى 3550 عامل، إلا أنّ الرقم المسّجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب هياكل الإيواء غير المصنفة، والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر، حيث أنّ مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم، التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر. بالإضافة إلى مقارنتها مع المعدل العالمي لسنة 2016 والمقدر بـ 843.9 ألف عامل. من جهة أخرى أنّ التوظيف في هذا المجال يشترط التخصص و الكفاءة المهنية، مقابل تواجد عدد قليل من هياكل التكوين السياحي الرسمية، والمتمثلة في المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالعاصمة، والمعهد الوطني لتقنيات الفندقة بتيزي وزو، المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة، و المدرسة السياحية بتيبازة.

1–3 الإيرادات السياحية وعدد السياح

أ– التدفق السياحي على الاقليم الجزائري: ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول03، و الشكل رقم 03 المواليين كما يلي:

الجدول رقم 03 يبين تطور التدفق السياحي على الإقليم الجزائري من 2003 إلى 2010

الجنسيات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التدفق السياحي	2 576 348	2 649 010	2 726 562	2 887 184	3 023 100	3 167 626	3 347 934	3 527 977
معدل التطور	/	2,82%	2,93%	5,89%	4,71%	4,78%	5,69%	5,38%

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم، السياحة والصناعات التقليدية.

(http://www.matta.gov.dz)

من خلال الجدول رقم 03 ، نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في تطور نسبي من 2003 إلى 2007، و يمكن تحليل التدفق السياحي لمدة 10 سنوات للفترة الممتدة من 2007 إلى 2017 من خلال عرض الشكل الموالي:

الشكل رقم03: يوضح عدد السياح والإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2007–2017)

Source: Rochelle TURNER and Evelyne FREIERMUTH, op.cit, p5.

من خلال الشكل رقم 03، نلاحظ تزايد مميّز في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2007–2017)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 2 مرات من سنة 2007 أين بلغ: 2.5 مليون سائح إلى سنة 2017 أين وصل العدد إلى: 3.2 مليون سائح، ومن المتوّقع أن يرتفع العدد أكثر سنة 2027، ليصل عدد السياح الوافدين للجزائر إلى 4 مليون سائح وترجع أسباب هذه الزيادة إلى :

– عودة الأمن وإسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.

– الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لإختيار الجزائر كوجهة بديلة.

– البرامج المسّطرة من طرف الحكومة لتحسين القطاع السياحي بالجزائر(المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2025).

ب– الايرادات السياحية: من خلال الشكل رقم 04 وفيما يخص الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة، فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت من جهة، بالإمكانيات المتاحة، حيث شهدت الفترة (2010–2014) إنخفاضا في الإيرادات السياحية حيث وصلت سنة 2012 إلى 20 مليون دينار جزائري وهذا راجع لإنخفاض عدد السياح الوافدين إلى الجزائر نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل، مما دفع السياح إلى إختيار وجهات بديلة. ومن جهة أخرى إذا قورنت بالمعدل العالمي لسنة 2016 والمقدر ب 7.6 بليون دولار أمريكي.

ويمكن مقابلة ايرادات السياحة المستقبلة مع نفقات السياحة الموفدة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 04 يبن تطور ايرادات السياحة المستقبلة ونفقات السياحة الموفدة للفترة 1999–2012

المبلغ : مليون دينار جزائري

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ايرادات السياحة المستقبلة	80	102	100	111	112	178,5	184,3	215,3	218.9	300	330	400	430	470
نفقات السياحة الموفدة	250	193	194	248	255	340,9	370	380,7	376.7	394	470	500	490	520

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر للسنوات 1999– 2012

.(www.bank-of-algeria.dz*)*

نلاحظ من الجدول رقم 04 إرتفاع في نفقات السياحة الموفدة خلال الفترة 1999–2012، حيث وصلت أقصاها سنة 2012 ب 520 مليون دينار جزائري، متجاوزة بشكل كبير الايرادات المحققة من السياحة المستقبلة، ممّا يحدث اختلال في حساب العملة الصعبة.

1–4 الإستثمار السياحي

يمكن توضيح حجم الإستثمارات في القطاع السياحي للفترة 2007 –2017 من خلال الجدول أدناه.

الشكل رقم 05 يبين حجم الاستثمارات في القطاع السياحي للفترة الممتدة من 2007 الى 2017

.Source: Rochelle TURNER and Evelyne FREIERMUTH, op.cit, p5

بلغ حجم الاستثمارات في القطاع السياحي لسنة 2016، 196 مليون جزائري، و الذي يمكن أن ينخفض بـ 2.9 % في سنة 2017، الذي يقدّر ان يرتفع بـ4.1 % لعشر سنوات القادمة حتى يصل الى 238.8 مليون دينار جزائري في سنة 2027.كما أنّ مساهمة القطاع السياحي في الاستثمارات الوطنية سترتفع من 2.5 % سنة 2017 إلى 2.8% سنة 2027.

2- السياحة الجزائرية: الامكانيات و النقائص

2-1 الامكانيات السياحية الجزائرية

أ- الخصائص الطبيعية و الثقافية: تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، و تتربع على مساحة كبيرة مقدّرة بـ 2,381، 741كم^2 ، تجعلها البلد الثاني في إفريقيا من حيث ،وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200 كلم.

- المناطق السياحية في الجزائر: يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية[6]:

* **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** تتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وأثار تعود إلى العصور القديمة.

* **منطقة السلسلة الأطلسية:** وتوجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال " لالا خديجة" ب2308م، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، سلسلة جبال موزاية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحة عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية، كالتزحلق، التسلق، الصيد...

* **منطقة الهضاب العليا:** والتي تتميز بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية وبصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

* **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى التي يمكن، فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...

* **منطقة واحات شمال الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبرى وبها تتمركز الواحات بنخيلها، وبحيراتها، وبتوفر صناعات تقليدية.

* **منطقة الصحراء الكبرى:** وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير(الهقار والتاسيلي) وتتميز بالمساحات الشاسعة (تقدر مساهتها ب 85 % من المساحة الاجمالية)، والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

- التراث المادي و غير المادي: عرفت الجزائر الحضارة عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني تعود إلى نحو سبعة آلاف عام ق.م واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الامازيغيون سكان الجزائر آنذاك. خضعت الجزائر في القرن السابع ق.م لحكم قرطاج ثم احتلها الرومان سنة 42 ق.م وفي عام 682م بدأ عصرها العربي الإسلامي.

بالرجوع إلى قائمة التراث العالمي **world heritagelist** المدرجة من طرف لجنة التراث العالمي في اليونسكو في مواقع التراث الدولية، التي يمكن أن تكون هذه المواقع طبيعية كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان كالبنايات والمدن.

الجدول رقم05: المواقع التراثية في الجزائر

المواقع التراثية	نوع التراث	تاريخ إدراجه
قلعة بني حماد	ثقافي	1980
جميلة	ثقافي	1982
وادي ميزاب	ثقافي	1980
تسالي ناجير	مختلط	1982
تمقاد	ثقافي	1982
تيبازا	ثقافي	1982
قصبة الجزائر	ثقافي	1982
		1982
		1992

consulté le 17/06/2017 World Heritage List, UNESCO, Source : (http://whc.unesco.org/en/list).

وزيادة على ما سبق تتميز الجزائر بمايلي [7]:

- مناخ معتدل.
- توجد بها 200 محطة حموية و 172 منطقة التوسع السياحي.
- شبكة هياكل هامة : 15 مطار دولي ، 06 موانئ ، سكك حديدية (كما يبينه الشكل رقم 06 أدناه)، سدود، محولات المياه ، تكنولوجيات الإعلام، والاتصال الأقرب من الأسواق الموفدة للسياح.
- 35 مليون مستهلك (سائح داخلي)، 75% شباب.
- نصوص تشريعية وتنظيمية منظّمة للقطاع السياحي، مكيّفة حسب المتطلبات الدولية.

الشكل رقم 06 يبين خريطة شبكة النقل في الجزائر

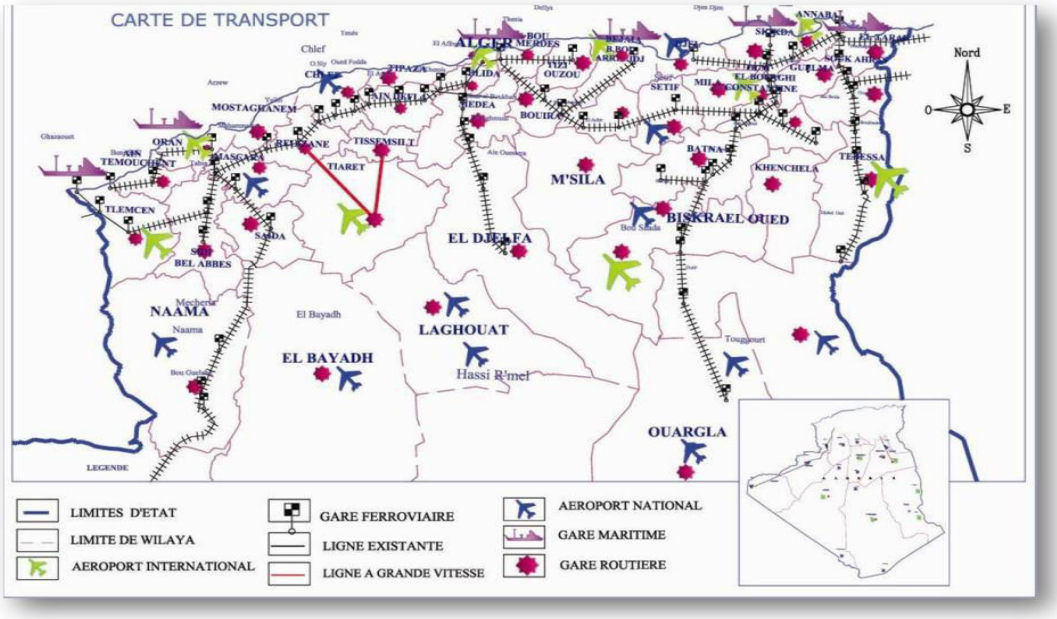

المصدر: المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2025، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، 2008، ص46.

ب- وضعية الحظيرة الفندقية (هياكل الإيواء)

قدرت عدد الفنادق الجزائرية في نهاية 2014، بـ 1182 مؤسسة فندقية[8] ، بسعة إستقبال مقدّرة بـ 99.141 سرير، موزعة إلى:

- حسب طبيعتها:

عمرانية: 850 مؤسسة فندقية (بسعة استقبال مقدّرة ب 59.811سرير).

شاطئية: 211 مؤسسة فندقية فندق (بسعة استقبال مقدّرة ب 28.370 سرير).

صحراوية: 60 مؤسسة فندقية (بسعة استقبال مقدّرة ب 4547 سرير).

حموية: 43 مؤسسة فندقية (بسعة استقبال مقدّرة ب 4588 سرير).

مناخية: 18 مؤسسة فندقية (بسعة استقبال مقدّرة ب 1825 سرير).

- حسب ملكيتها:

القطاع العام: 69 مؤسسة فندقية (بسعة استقبال مقدّرة ب 19858سرير).

القطاع الخاص: 1053 مؤسسة فندقية (بسعة استقبال مقدّرة ب 73035 سرير).

مختلط: 06 مؤسسة فندقية (بسعة استقبال مقدّرة ب 3114 سرير).

الجماعات المحلية: 54 مؤسسة فندقية (بسعة استقبال مقدّرة ب 3134سرير).

- **حسب تصنيفها:**

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06 **يبين تصنيف المؤسسات الفندقية الجزائرية** (**نهاية** 2014)

التصنيف	عدد الفنادق	سعة الاستقبال (سرير)
5*	08	4242
4*	05	1600
3*	38	5775
2*	46	4605
1*	149	10639
دون نجمة	156	8406
الاقامة السياحية **2***	2	384
الاقامة السياحية**1***	01	313
موتيل / نزل الطريق**2***	02	93
موتيل / نزل الطريق**1***	01	30
نزل ريفي**2***	01	16
نزل ريفي**1***	01	20
الرتبة الوحيدة :المنازل السياحية المفروشة	05	91
الرتبة الوحيدة :النزل العائلية	10	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة [9]	196	9381
الرتبة الوحيدة :محطات استراحة	06	170
مؤجلة (*)	130	17551
عدد الفنادق المصنفة	**757**	**63.742**
عدد الفنادق طور التصنيف	**254**	**39935.**
المجموع	**1.182**	**99.141**

كل الحقوق محفوظة

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، السياحة والصناعات التقليدية(تقرير2014).

ج- الوكالات السياحية: بلغ عدد الوكالات السياحية في نهاية 2014: 1361[10] وكالة سياحية ، منها 1215 وكالة سياحة واسفار ، و146 فروع وكالات،منها 497 وكالة وفرع وكالة مصنف في الصنف أ،و864 وكالة وفرع وكالة مصنفة في الصنف ب[11].

ت- المرشدون السياحيون: بلغ عددهم 54 مرشد ، منهم 26 مرشد وطني ، و28 مرشد محلي [12].

ث-الحركة الجمعوية: بلغ عدد الجمعيات الناشطة في المجال السياحي 1086 [13] بين جمعيات و دواوين سياحية في نهاية 2016.

2-2النقائص الاحدى عشر (11) **للسياحة الجزائرية**

من خلال الزيارات الميدانية تمّ تسجيل النقائص التالية مايلي [14]:

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية.
- ايواء و فندقة جد ضعيفة وذات نوعية ردئية.
- نقص التحكم في التقنيات الجديدة لاستشراف السوق من طرف القائمين على وكالات الاسفار.
- نقص في التأهيل وأداء المستخدمين.
- ضعف نوعية المنتجات وخدمات السياحة الجزائرية.
- ضعف تغلغل تكنولوجيا الاعلام والاتصال في السياحة.
- وسائل نقل وتواصلية ضعيفة.
- بنوك وخدمات مالية غير ملائمة.
- أمن صحي وغذائي غير كاف.
- تسيير وتنظيم غير ملائمين للسياحة العصرية.
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر.

وكذلك مشكلة السياحة الموسمية التي تعانيها الكثير من المناطق السياحية ، حيث يكاد ينعدم السياح خارج المواسم نتيجة السياحة الداخلية ، وعدم الترويج للمعالم السياحية والترفيهية غير المرتبطة بالموسم[15] . بالإضافة الى نقص الثقافة السياحية داخل المجتمع الجزائري ،حيث احتلت الجزائرالمرتبة 129 [16]عالميا فيما يخص تنافسية الفهم الوطني للسياحة على مستوى قطاع السياحة والسفر ، وذلك خير دليل على صعوبة التحدي الذي تواجهه.

ثالثا: واقع السياحة الداخلية الجزائرية و آفاقها

1- أهمية السياحة الداخلية في الاقتصاد الجزائري

1-1 المساهمة في الناتج الداخلي الخام: يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم 07 أدناه:

الشكل رقم 07 **يبين مكوّنات المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام**

كل الحقوق محفوظة

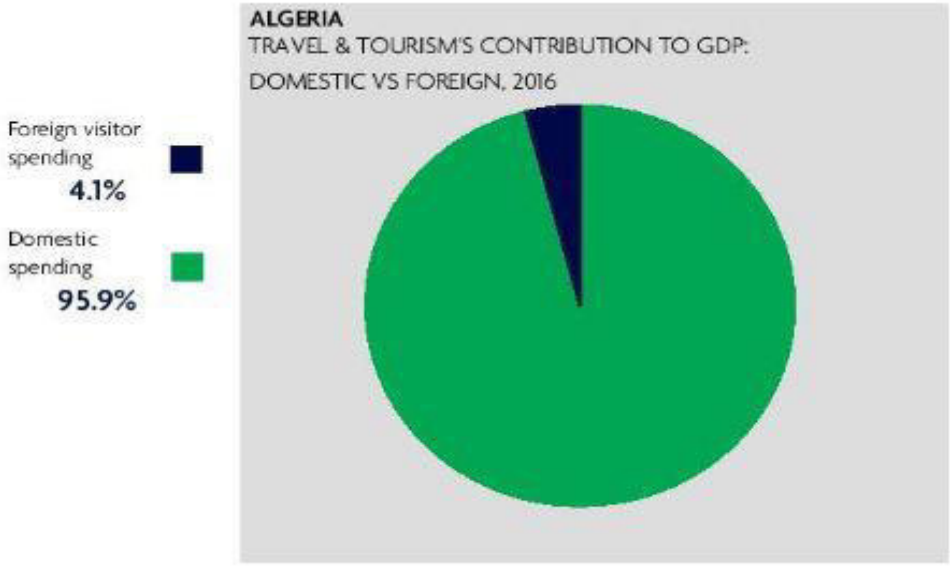

Source: Rochelle TURNER and Evelyne FREIERMUTH, op.cit, p6

مثلّت السياحة الوطنية نسبة 95.9 % في سنة 2016 إلى اجمالي المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج الداخلي مقابل نسبة 4.4 % للسياحة الخارجية أو المستقبلة.

2-1 إيرادات السياحة الداخلية: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم 07 أدناه:

الجدول رقم 07 **يبين مداخيل السياحة الداخلية لسنة** 2016

ALGERIA	2016 USDbn[1]	2016 % of total	2017 Growth[2]	USDbn[1]	2027 % of total	Growth[3]
Visitor exports	0.3	1.1	3.4	0.5	1.0	3.0
Domestic spending	7.7	5.1	0.4	8.7	4.5	1.3

الوحدة: بليون دولار امريكي

Source: Rochelle TURNER and Evelyne FREIERMUTH, op.cit, p11.

بلغت ايرادات السياحة الداخلية لسنة 2016: 7.7 بليون دولار امريكي مقابل 0.3 بليون دولار امريكي للسياحة المستقبلة أو الخارجية ، ويتوقع أن تصل ايرادات السياحة الداخلية لسنة 2027 لحوالي 9 بليون دولار امريكي مقابل 0.5 بليون دولار امريكي للسياحة الخارجية.وذلك لأنّ أنّ حركة السياح الجزائريين أكبر من حركة السياح الاجانب ، اذ تتراوح من 93% الى 96% من اجمالي عدد السياح ، كماييبنه الجدول رقم 08 أدناه، ويمكن تبرير هذه النسبة الى ضعف السياحة الخارجية بسبب النقائص التي ذكرناها سابقا وخاصة العجز في تسويق وجهة

الجزائر ، ومن جهة أخرى استدباب الأمن وتحسن المستوى المعيشي لدى المواطن الجزائري أدى الى زيادة الرغبة لديه في قضاء العطل على المستوى الوطني.

الجدول رقم 08 يبيّن: إحصائيات التدفق السياحي على الاقليم الجزائري للفترة الممتدة من 2003–2010

الجنسيات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائريون(من داخل وخارج الوطن)	2 476 395	2 523 761	2 577 967	2 731 645	2 857 274	2 985 293	3 140 594	3 286 234
مجموع السياح (جزائريون وأجانب)	2 576 348	2 649 010	2 726 562	2 887 184	3 023 100	3 167 626	3 347 934	3 527 977
نسبة السياح الجزائريون الى مجموع السياح	96%	95%	95%	95%	95%	94%	94%	93%

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم، السياحة والصناعات التقليدية.

(http://www.matta.gov.dz)

02– واقع الطلب السياحي الوطني و آفاقه

1–2 التدفق السياحي الوطني

من خلال الجدول السابق، يمكن نلاحظ أن عدد السياح الجزائريين في تطور مستمر، سواء الوافدين من الخارج (غير المقيمين) أو المقيمين داخل التراب الوطني ، للأسباب التي ذكرناها سابقا من الاستقرار الامني وانخفاض البطالة، وتحسن المستوى المعيشي، و يتوّقع أن تضاعف الجزائر عدد الوافدين من الجزائريين غير المقيمين ليصل عددهم عددهم قرابة ثلاثة ملايين (03) في 2025[17]، كما يتوّقع أن ترفع عدد السياح الجزائريين المقيمين سنة 2025 إلى أربعة ملايين(04)[18] سائح مقارنة مع تطور الناتج الداخلي الخام.

وتشكّل تونس المقصد السياحي الرئيسي للجزائريين الذين يسافرون خارج الحدود بنسبة 47 % (سنة 2006)، ثم تليها فرنسا بنسبة 25 %، ويتوقّع أن يصل عدد هم الى 11 مليون سائح جزائري سنة 2025[19].

الشكل رقم 08: تزايد عدد الجزائريين المقيمين الذين يسافرون الى الخارج

المصدر: المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية، مرجع سبق ذكره، ص.74

2-2 دراسة اتجاهات ورغبات السائح الوطني

يأتي الشكل رقم 09 أدناه، كنتيجة لدراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية (**CENEAP**) سنة 2010، لدراسة اتجاهات السياح الوطنيين المحتملين لعشر سنوات(10) قادمة، كما يلي[20] :

الشكل رقم 09: يبين اتجاهات السياح الوطنيين المحتملين آفاق 2020.

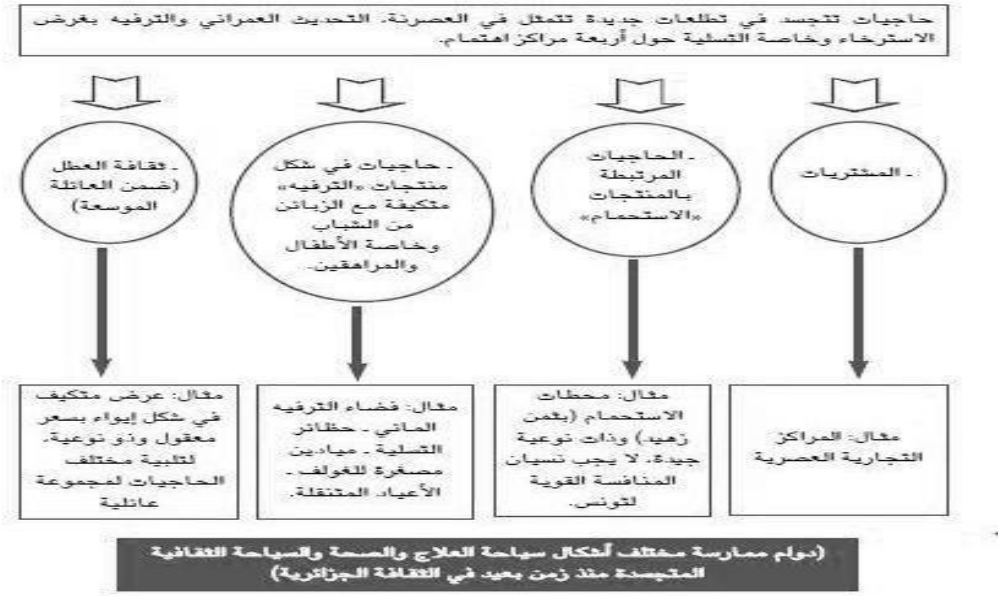

CENEAP, Le Tourisme des nationaux : Configuration et attentes,2010.p7

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنّ تطلعات السياح الجزائريين تتركزّ أساسا في سياحة المشتريات (shopping)، والسياحة الحموية ، والترفيهية ، والسياحة الاجتماعية (قضاء العطل ضمن العائلة).

أ-نوع العطل المطلوبة: أسفرت نتيجة الدراسة أنّ 90 % من المستجوبين،أقّروا أنّهم يرغبون في قضاء عطلة الصيف، حيث تتراوح ميزانية العطلة للعائلة بين 30000 الى 50000 دينار جزائري.

الشكل رقم09 يبين نوع العطل المطلوبة لدى السائح الجزائري

Source: CENEAP, opcit, p6.

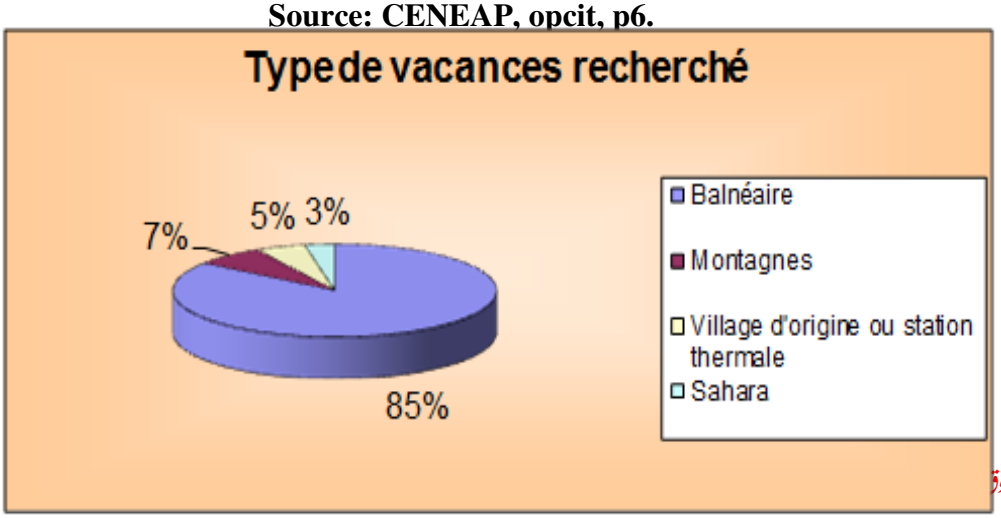

من خلال الشكل رقم 09 نلاحظ أنّ عددكبير من السياح الجزائريون يفضلون قضاء عطلتهم في الشاطئ،ثم تأتي السياحة الجبلية و الحموية والصحرواية بنسب قليلة ويرجع ذلك لأن عدد كبير من الجزائريين يختارون فصل الصيف لقضاءالعطل، من المحتمل ذهاب أربعة مليون سائح جزائري محتمل في عطلة في 2025، مقارنة بتطور الناتج الداخلي الخام للفرد [21].كما يوضح الشكل الموالي نوعية الايواء الذي يفضله السائح الجزائري من خلال نفس الدراسة، كما يلي:

ب- نوعية الايواء الذي يفضله السائح الجزائري

الشكل رقم 10 يبين نوعية الايواء الذي يفضله السائح الجزائري

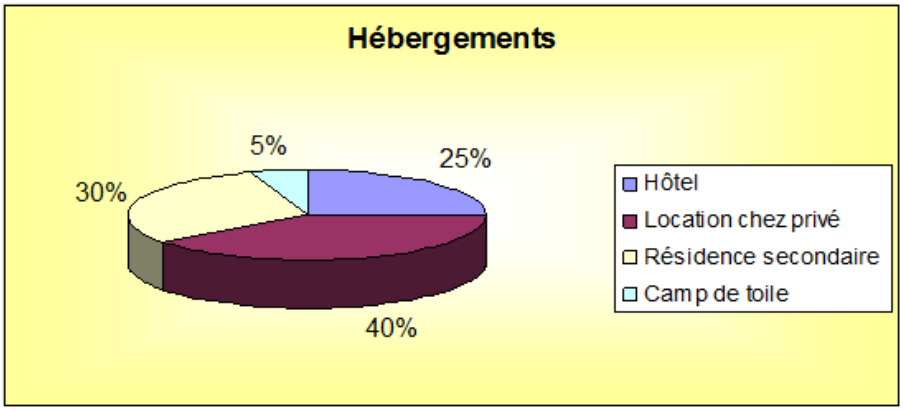

Source: ibidem.

من خلال الشكل رقم 10 ، نلاحظ أنّ هياكل الايواء المفضلة لدى السائح الجزائري الايجار من الخواص بنسة 40%، بالمقارنة مع الفنادق 25 %، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار الايجار بالنسبة للفنادق من جهة، وكذلك لأن قضاء العطلة يكون ضمن العائلة ، فيكون المنزل أنسب للاقامة من الفندق .ومن خلال نفس الدراسة سجّل أنّ ارتفاع تكلفة النقل و نقص الأمن (خاصة بالنسبة للنساء) من مثبطات السياحة الداخلية.

خاتمة:

تم التوصل في إطار هذا البحث إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات، نذكرها كمايلي:

- أهمية السياحة الداخلية الجزائرية في الاقتصاد الوطني، لأنها تمثل نسبة 95.9 % من اجمالي المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج الاجمالي الخام، لأنّها تمثّل (على المتوسط) 94 % من حجم السياحة الاجمالية في الجزائر، و تطويرها يعتبر رهان للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- وجود عرض سياحي جزائري هام من هياكل ايواء التي توّجه للسياحة الداخلية (الهياكل المتوسطة النوعية: فنادق 1*، بدون نجمة، هياكل أخرى معدّة للايواء، و الفنادق غير المصنفة، والتي يقدر عددها 926 هيكل بقدرة ايواء: 63825 سرير)،

وكـذا شـبكة النقـل المتنوعـة، الوكـالات السـياحية، وخـدمات الارشـاد السـياحي، والحركـة الجمعويـة، و خاصـة الـدواوين السـياحية الـتي تعمـل علـى تطـوير وترقيـة السـياحة وخاصـة السـياحة الاجتماعيـة، يبقى أن تكون فقط الاسعار مدروسة على أساس مداخيل الجزائريين.

- بالنسـبة لتوقـعّ 11 مليـون سـائح جزائـري للسـفر خـارج حـدود الـوطن سـنة 2025، مقابل 03 ملايين من الجزائريين غير مقيمين يـدخلون الجزائـر، و04 ملايـين مـن المقيمـين الجزائـريين لـنفس السـنة، أي 11 مليـون مقابـل 07 ملايـين، أرقـام تـدعونا الى وضـع اسـتراتيجية محكمـة لجـذب 11 مليـون الى السوق الداخلي.
- ارتبـاط الـرحلات الـتي يقيمهـا السـائح الجزائـري علـى العمـوم بمدخولـه وبالعطـل، الوظيفيـة والمدرسـية،وأكبر رحـلات تقـام تكـون في العطلـة الصيفية، نظرا لطول فترة العطلة، وبالتالي السياحة الشاطئية.

ومـن أجـل تطـوير السـياحة الداخليـة في الجزائـر: نقترح ما يلي:

- اسـتهداف فئـة المهنيـين الاجتمـاعيين (**catégorie socioprofessionnelles**)، كسيّاح وطنيـين حـاليين ومحتملـين، وذلـك مـن خـلال نظـام الخـدمات الاجتماعيـة في العمـل، والتعاضـديات، وغيرهـا مـن أشـكال تشـجيع السـياحة الاجتماعيـة، وقضـاء العطل العائلية.
- وضع برامج سياحية تستهدف كافة شرائح المجتمـع: الأطفـال (العطـل المدرسـية)، الشباب، العائلات.
- توفير الأمن في الأماكن السياحية، واحترام الآداب العامة.
- تكييـف أسـعار الإيـواء و النقـل حسـب متوسط مداخيل المواطنين الجزائريين.
- تثمـين السـياحية الروحيـة عـبر الـوطن (الزوايـا)، لأنّهـا تسـتقطب عـدد هـام مـن السياح الوطنيين.
- تثمين السياحة الحموية والسياحة العلاجية، لأنّهـا تـدخل في المقاصـد المفضـلة لقضـاء العطل بالنسبة للعائلة الجزائرية، خاصة في الفصول الثلاث ماعدا الصيف.
- تشجيع سياحة الحدث و سياحة المشتريات في الأماكن التي تخلو من المواقع السياحية، لإحداث توازن في الوجهات السياحية.
- تشـجيع الاسـتثمار في الغـرف السـياحية (**les chambres d'hôtes**)، والمنـازل المفروشـة وخاصـة في المواسـم السياحية، لتناسبها مع الطلب السياحي الوطني.
- الـدخول في تنفيـذ اسـتراتيجية تسـويقية لوجهـة الجزائـر مـع التركيـز علـى السـياحة الداخلية.
- تثمـين السـياحة الثقافيـة والـتراث بنوعيـه المادي وغير المادي.
- تـأطير الترقيـة السـياحية عـبر المواسـم السياحية، موسم السياحة الشاطئية والموسم

السـياحي الصـحراوي، والأعيـاد المحليـة، والتظـاهرات، والمعـارض الدوليـة كـالمعرض الدولي للسياحة والأسفار (**SITEV**).

- تفعيـل دور الـدواوين المحليـة للسـياحة والجمعيات السياحية بصفة عامة في ترقية السياحة الداخلية وتنمية الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري.
- مرافقة ترقية المنتجات المكيّفة والموضوعة في شكل برامج سياحية ، وبأسعار تنافسية.
- تصميم وإعداد دعائم ترقوية لتثمين وعرض المتاحات السياحية.
- التحسـيس عـن طريـق السـمعي البصـري وموجات الراديو بالتظاهرات الوطنية.

الهوامش:

1. صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004، ص 30.
2. العابد سميرة/لعراف فايزة، صناعة السياحة في الجزائر: الواقع وسبل النهوض، الملتقى الوطني الأوّل: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر ،يومي 19- 20 نوفمبر 2012، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، ص2.
3. Jean Marc Mignon ,le Tourisme domestique , outil de développement économique et de progrès social, séminaire international sur l'encouragement du tourisme des Nationaux, Décembre 2010,Alger, p4.
4. للتفصيل أنظر:
5. Rochelle TURNER and Evelyne FREIERMUTH, travel and tourism economic impact 2017 world, world travel and tourism council, Spain, 2017.
6. د ن، 6 % مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2040، مقال بصحيفة الوطن، عمان، 2016، أطلع عليه يوم 2017/04/24.
(http://alwatan.com/details/132767
7. عبدالقـادر شلالـي، عبدالقـادر عوينـان، الواقـع السـياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الوطني: "السياحة في الجزائر: واقع و آفاق"، يومي: 11 و 12 ماي 2010، بالمركز الجامعي آكلي محمد أولحاج بالبويرة، ص3.
8. Office nationale du tourisme, développement et promotion du tourisme interne, communication présentée par le directeur général M A .Bouchjira, le 09/12/2010,Hotel Hilton , Alger.
9. ارجع الى المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها، للتعرّف على انواع المؤسسات الفندقية في التشريع الجزائري .
10. ارجع الى القرار المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، يعرّف شروط وكيفيات ومعايير استغلال هياكل أخرى معدة للفندقة.
11. تقرير وزارة السياحة و الصناعة التقليدية لسنة 2014.
12. يقصد بالصنف أ: الوكالات السياحية التي تعمل أساسا في مجال السياحة الاستقبالية، والصنف ب الوكالات السياحية التي تعمل أساسا في مجال السياحة الموفدة.
13. نفس المرجع السابق.
14. http://www.interieur.gov.dz/index.php/fr/vie-associative.html#faqnoanchor , consulté le 05/06/2017.

15. المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية افاق 2025، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، 2008، ص 53.
16. بوبكر بداش ،صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية و احصائية، مقال في مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 22، لبنان، بيروت، 2014، ص22.
17. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراء تحوّل واقع تنافسيته العالمية، مداخلة في إطار: الملتقى الدولي حول: "السياحة رهان للتنمية المستديمة"، يومي 24 و 25 أفريل 2012، جامعة البليدة، ص 13.
18. المخطط الوطني التوجيهي ، مرجع سبق ذكره ، ص75.
19. نفس المرجع السابق ،ص77.
20. نفس المرجع السابق ،ص 74.
21. CENEAP, Le Tourisme des nationaux : Configuration et attentes,2010. p3
22. CNERU (Centre National d'Etudes et de Recherche appliquée en Urbanisme), 2010.

المقال الثلاثون

الاستثمار في قطاع السياحة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري قراءة وصفية تحليلية في المشروع التوجيهي للتهيئة السياحية – آفاق 2015

- د.بن الحبيب بشير،أستاذ باحث ،مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط .

الملخص :

مما لاشك فيه ان اقتصاد الجزائر يندرج ضمن الاقتصاد المستهلك الذي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل عائدات المحروقات مما جعل اقتصادها يتعرض إلى هزات خطيرة والتي دفعت بالجزائر إلى اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتوفر لها الدعم المالي لتسيير نفقاتها فغرقت في مديونية كلفتها كثيرا مازلنا نعاني من تبعاتها حتى الآن.

ومنذ ظهور اقتصاد السوق تعالت أصوات كثيرة خاصة من قبل السياسيين ورجال الإقتصاد منادية بضرورة تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني للقضاء على هشاشته وارتباطه بالريع البترولي من خلال تفعيل القطاعات الإقتصادية الأخرى القادرة على خلق القيمة المضافة والمعول عليها لما بعد البترول كالصناعة، الزراعة والسياحة هذه الأخيرة التي يمكن أن تكون صناعة قائمة بذاتها خاصة والجزائر تملك كل المقومات اللازمة لذلك من طبيعة ساحرة، وإرث ثقافي وتاريخي، مازال يشهد على الحضارات التي تعاقبت على البلاد ، خاصة وانّ الجزائر تقع في منطقة جغرافية استراتجية من شأنها ان تستقطب السياح من مختلف العالم، لكن هذا يتوقف أن إرادة سياسية في تفعيل قطاع السياحة كبديل تنومي في الخروج من التبعية النفطية ، وهذا ما سنحاول تناوله في الورقة البحثية .

Summaries

Il ne fait aucun doute que l'économie de l'Algérie fait partie du consommateur, qui dépend essentiellement du revenu du produit de carburant, ce qui rend son économie exposée à des chocs graves qui ont incité l'Algérie à recourir à des emprunts auprès des institutions financières internationales pour leur fournir un soutien financier pour la conduite de ses dépenses Vergues dans le coût de la dette beaucoup plus que nous souffrons encore de l'économie Ses conséquences jusqu'ici.

Depuis l'émergence de l'économie de marché fort nombreuses voix, en particulier par les politiciens et les économistes ont été soulevées à la nécessité de diversifier les revenus de l'économie nationale pour éliminer sa fragilité et son association avec de l'huile Bria par l'activation d'autres secteurs économiques capables de créer de la valeur ajoutée et fiable, après pétrole tels que l'industrie, l'agriculture et le tourisme, ce dernier qui peut l'industrie est la liste des privés et de l'Algérie seule a tous les ingrédients nécessaires à celle d'une nature charmante, l'héritage culturel et historique, témoigne encore des civilisations qui sont venus au pays, en particulier que l'Algérie se trouve dans une stratégie de zone géographique qui attirera bi H d'un autre monde, mais cela dépend de la volonté politique d'activer le secteur du tourisme comme alternative à de la dépendance au pétrole, et ce que nous allons essayer d'aborder dans le document de recherche.

كل الحقوق محفوظة

تمهيد :

إن السياحة تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم ، فهي قادرة على جلب مدا خيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها،ولهذا فكثير من الدول جعلت من هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني وأصبح ناتجها الداخلي الخام يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مداخيل شبكاتها السياحية، فالإستثمارات الموجهة للقطاع السياحي تدر على الاقتصاد خيرا كبيرا من خلال ما تجليه من العملة الصعبة وانتعاش للقطاعات الأخرى، كالنقل والثقافة وغيرها،وهذا من خلال ما حققته العديد من الدول الغربية والعربية على حد السواء ،إذ نجدها حققت أرقام قياسية في المداخيل السياحية، وهذا ما انعكس إيجابيا على ميزان مدفوعاتها وحل بعض المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية

أولا: السياحة (المفهوم – الأنواع – الخصائص)

1– مفهوم السياحة:

تختلف تعاريف السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، البعض الأخر يعرفها كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يرى بأنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية ويمكن ذكر أول تعريف للألماني "**جوبير فرويلر** "عام 1905 ،الذي عرفها كمايلي:

"السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغير الهواء، والى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس ، والشعور بالبهجة والمتعة،والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية ، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة ساء أكانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل"[1].

تعرف السياحة وفقا لمنظمة العالمية للسياحة كالتالي " :السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أمكان تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليه الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة[2]

تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية[3].

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وإنتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور الدولة الأخرى[4].

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك كل أشكال السفر الحر

الـذي يهـدف إلى الإسـتجمام والترفيـه بـالمفهوم العام [5].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن صياغة تعريف إجرائي للسياحة فإنه يمكن اعتبارها أنها مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الـذين يقيمـون في هـذا المكـان، وهـذه العلاقـات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكـان الإقامـة دون أن يكـون الباعـث علـى ذلـك أسباب العمل أو المهنة.

2- أنواع السياحة:

تختلف أنواع السياحة وتتعدد تبعا لتنوع الرغبات والاحتياجات المختلفة،كما ساهم التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي على هذا التنوع، فظهرت بذلك أنواع جديدة للسياحة لم تكن من قبـل كسـياحة المـؤتمرات والمعـارض والحـوافز وغيرها،وسـوف نـبرز في هـذه الورقـة إلى 3 أنـواع الأكثر شمولا وهي:

أ- حسب عدد الأشخاص: هناك عدة أنواع حسب هذا المعيار وهي[6]

- سياحة فردية : هي سياحة لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد وهي غير منظمة و يقوم بها مجموعة أو شخص واحد لزيارة بلد أو مكان ما، وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم.

- السياحة الجماعية : وهي عكس الأولى، فهي منظمة، حيث يتم ترتيب و تنظيم كل شيء مسبقا من طرف الشركات السياحية.

ب- حسب وسيلة النقل المستعملة :بالنسبة لهذا المعيار نجد مايلي[7]:

- سياحة برية.
- سياحة بحرية أو نهرية.
- سياحة جوية.

ج- حسب المناطق الجغرافية:

السياحة الداخلية :وهي تنقل الأفراد داخل البلد نفسـه،وهو يحتـاج إلى نـوع معـين مـن الخدمـات والأسعار.

السياحة الخارجية :تعتمد على السياح الأجانب، وتسعى كل دولة على تشجيع هذا النوع من السياحة لجلب العملة الصعبة، ويعتمد على عناصر جذب داخلي بشكل سليم، وخاصة البنى التحتية والأمن والاستقرار وكذا الإنخفاظ في الأسعار.

3- خصائص السياحة:

تأسيسيا على التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هـذه التعـاريف تؤكـد علـى خصائص السياحة التالية[8] :

- أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشـكل مصـدرا رئيسـيا للـدخل الـوطني في الإقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.
- نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهـو أيضـا يتـأثر بـالتغيرات الـتي تطـرأ علـى البيئـة العالمية.

- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها [9]:

- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والإنتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.
- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.
- عدم إمكانية إحتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

4- الدور الاقتصادي للسياحة

ويمكن ابراز الأهمية الاقتصادية للسياحة فيما يلي[10]

أ -**خلق مناصب عمل دائمة**: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الاخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الاخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

ب - **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية**: تساهم السياحية في توفير جزء من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ج - **تحسين ميزان المدفوعات**: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الايرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاخرى.

ثانيا: الآثار التنموية للسياحة.

1- الآثار الاقتصادية:

1-1- الآثار على ميزان المدفوعات:

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بأثرها على ميزان المدفوعات في الدولة ومدى مساهمتها في جلب العملات الحرة في ظروف سريعة ومستمرة ومرنة، وتؤثر حركة السياحة على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة المضيفة، كما تؤثر الحركة السياحية على جانب المدفوعات عن طريق تحويلات المواطنين إلى الخارج بغرض السياحة وذلك فضلا عما يستورده قطاع السياحة من الخارج من سلع في شكل صناعات غذائية وأثاث ومفروشات[11]

وتهدف أغلب الدول السياحية إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي من

أجل تحقيق فائض من العملات الأجنبية تستعين بها في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لسد مدفوعاتها الخارجية، كما أن الحقوق والديون الناشئة عن النشاط السياحي العالمي والمدونة في سجل ميزان المدفوعات يمكن فصلها على حده في ميزان منفرد يعرف بالميزان السياحي والهدف من ذلك هو تقييم النشاط السياحي خلال العام وتبيان أثره النهائي على ميزان المدفوعات[12]

2-1 أثر السياحة على التشغيل: وذلك من خلال :

أ -العمالة المباشرة : وهي جميع الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح في المنشآت السياحية والفندقية الفنادق، النقل السياحي بجميع أنواعه، المطاعم، الوكالات السياحية..الخ.

ب - العمالة غير المباشرة :وتتمثل في فرص العمل التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي والفندقي في توريد الخدمات للسياح عمال البناء الذين يبنون الفنادق والمطاعم، صانعوا الأثاث والموردون الذين يجهزون هذه الفنادق والمطاعم والصناعات المختلفة كالألبسة والغذاء وغيرها. أكدت العديد من الدراسات السياحية قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة، فقد أوضحت دراسة في منطقة الكاراييبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق (Archer) سياحية أجراها الخبير الاستثماري الدولي في التنمية السياحة هي ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر ومعظم الدراسات التي أجريت أكدت على أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة[13].

2- الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة:

و يمكن إيجازها في مايلي :

2-1 نشر الوعي الاجتماعي:

تعد السياحة أحد أهم أسباب التطور الاجتماعي في دول الزيارة، حيث تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع المحلي للتعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المغايرة، ويكون ذلك من خلال تعاملهم ومشاهدتهم واتصالهم المباشر بالسائحين مما يؤدي إلى اكتساب الكثير من الخبرات والقيم السليمة والموضوعية في الحياة، بالإضافة إلى تكثيف تلك الخبرات مع قيمهم وعاداتهم مما يساعدهم على الانفتاح على العالم الخارجي[14]

2-2 التحول الطبقي:

يقصد بالتحول الطبقي انتقال بعض فئات المجتمع الذين يرتبط نشاطهم بالسياحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقة أعلى لما يحققونه من مكاسب وأرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته، فتتغير سلوكياتهم وأنماط حياتهم تبعا للتغير الناشئ في أحوالهم الاقتصادية المترتبة عن السياحة، لذلك فإن السياحة أصبحت في هذا العصر مصدرا هاما من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية [15].

2-3 النمو الحضاري:

تعمل السياحة على زيادة الاهتمام بالقيم والمعالم الحضارية والفنية في الدول التي تستقبل السائحين، حيث تهتم هذه الدول بإقامة المسارح والملاهي وصالات العرض الكبرى ودور السينما

إضافة إلى المعالم الحضارية الأخرى التي ترتبط بحركة النمو والازدهار السياحي، كما هو الحال في كثير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حيث تمكنت من تحقيق التوازن الحضاري في كثير من مناطقها السياحية مما أدى إلى تقدمها ونموها حضاريا[16]

ثالثا: استراتيجية تفعيل قطاع السياحة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2003–2015

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع والقطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025 ، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي الى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الاهـداف العامـة والماديـة وتحديـد المشـاريع ذات الأولوية.

1– التدابير الإجرائية لدعم قطاع السياحة كبديل استراتيجي

إن القوانين السالفة الذكر التي تطرقنا إليها كانت خطوات هامة نص عليها القانون في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي خاصة تلك التي صدرت خلال سنة 2003 و التي تتعلق بـ التنمية المستدامة، استغلال الشواطئ ومناطق التوسع السياحي ..وضعت كل التدابير اللازمة نظريا للنهوض بقطاع السياحة وفق التوجه العام للسياسة الإقتصادية والسياحية الجديدة من أجل التحرر من التبعية لقطاع المحروقات وتفعيل باقي القطاعات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

1–1 التهيئة والتحكم في العقار السياحي

وذلك بتفعيل القوانين التي تم سنها وإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية الذي سوف يشكل الأساس في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة من خلال[17]

– تأطير وتمويل المشاريع السياحية :

– تأسيس منتجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية) كمرحلة أولى.

– تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي.

– دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمارات عن طريق تخفيض نسبة الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحي.[18]

1–2 دعم التكوين

باعتبار العنصر البشري هو المحور الأساسي في تقديم الخدمات السياحية فلابد أن يستفيد من عمليات التكوين والتدريب ليرقى بمستوى الخدمات إلى تطلعات السياح ولذلك من خلال [19]:

– إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال سنة 2004–2005 لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية باقتناء دعامات بيداغوجية وعصرية وإعادة تأهيل الأساتذة

– تأسيس بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة

– فتح فرع" الاقتصاد السياحي " بالجامعات مع توسيعه إلى ما بعد التدرج.

– مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوطني للتكوين المهني والتربية الوطنية.

– إعداد برنامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين.

1–3 دعم النوعية :

إن تدهور الخدمات السياحية في الجزائر يعتبر من أهم العراقيل التي تقف أمام توافد السياح إلى الجزائر لهذا وجب الاهتمام بهذا الجانب ومنحه العناية اللازمة للقضاء على هذا الضعف الكبير في صناعة السياحة الجزائرية مما يستوجب:[1]

– مواصلة عملية التقييس والتنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة.

– توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة.

– تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، حماية التراث الحضاري والثقافي، حماية الموارد الطبيعية وتسهيل إجراءات دخول وتنقل السياح.

– فتح وتكثيف خطوط جوية وبحرية جديدة باتجاه الدول الكبرى الموفدة للسياح الأجانب.

1–4 دعم الترويج السياحي

يعتبر الترويج السياحي اليوم محور عملية التسويق السياحي ولذا يجب أن تم الإستراتيجية الجديدة بدعمه وتوفير كل الإمكانيات اللازمة للوصول إلى الأهداف المسطرة وذلك عن طريق أخذ التدابير التالية:

– اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة وتعميمها على كافة متعاملي قطاع السياحة.

– إنجاز ونشر تحقيقات في المنشورات وقنوات التلفزيون المتخصصة.

– تنظيم رحلات استكشافية وإعلامية لفائدة الصحافة المتخصصة وصانعي الأسفار.

– تنظيم مواسم ثقافية ذات بعد دولي مثل مهرجان تيمقاد، جميلة.... الخ.

– إعداد دراسات للأسواق السياحية.

– إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي.

– تكثيف المشاركة في المعارضوالصالونات المتخصصة في الخارج.

رابعا : مرتكزات التنمية السياحية في الجزائر

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية العديد من المشاريع كأولوية وطنية لتحقيق التنمية السياحية في الجزائر، منها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما هو في مراحل متقدمة من عمليات إرساء الصفقة، تتمثل هذه المشاريع فيما يلي :

1– المشاريع ذات الأولوية للمرحلة 2008–2015

– مشاريع الاستثمار السياحي الوطني.

– فنادق سلسلة من شأنها توفير 29386 سرير في جميع الأصناف.

– تخصيص أرضيات جديدة للتوسع السياحي، واستحداث أكثر من عشرين قرية سياحية .

ذات الامتياز(**VET**) وسيتم إنجازها وفق ما يلبي الطلب العالمي والوطني، وهذه القرى موزعة عبر مختلف مناطق وجهات الوطن.

– حضائر إيكولوجية وسياحية بكل من عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران وحضائر الواحات بالجنوب.

– مراكز الصحة والعلاج والتقوية البدنية :حمام قرقور، حمام ملوان، وشريعة.

– إطلاق 80 مشروعا سياحيا على مستوى أقطاب الامتياز السبعة بما يوفر 5986 سرير وحوالي8000 منصب شغل[1].

– الأهداف المادية والنقدية للمرحلة الأولى (2007–2015)

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية رؤية إستراتيجية تجسد على أرض الواقع بوضع الخطط على المدى القصير، المتوسط والطويل ووفقا لهذا التقسيم الزمني حددت المرحلة الأولى من الأهداف المادية والنقدية إلى غاية 2015 وتتلخص مجملها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: خطة الأعمال للتنمية السياحية إلى 2015

السنة / البيان	2007	2015	المضروب فيه
عدد السياح – مليون	1.7	2.5	1.47
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم	159.869 x1.8
المساهمة في الناتج المحلي الخام%	1.7	3 مقدرة	1.3
إيرادات – مليون دولار	2.5	1500 إلى 2000	7 إلى 9
مناصب الشغل– مباشر وغير مباشر	200.000	400.000	2
التكوين، مقاعد بيداغوجية	51.200	91.600	142800

المصدر :وزارة السياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، الكتاب(2) ، **برنامج الأعمال ذات الأولوية**، الجزائر، جانفي 2008 ، ص18

2– الحركيات الخمس لبعث السياحة في الجزائر:

تضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عرضا شاملا لمرتكزات الفلسفة الجديدة، التي من شأنها إعادة بعث القطاع السياحي في الجزائر، في شكل مخططات أطلق عليها اسم الحركيات الخمس لتحقيق إنعاش سريع و مستدام للسياحة، تضمن إعادة الجزائر إلى وضعها الجيو ستراتيجي على الساحة الدولية، من خلال المكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أي سياسة للتنمية المستدامة و تتمحور هذه الخطة حول تدعيم صورة الجزائر، الترويج للمنتج الجيد، عرض التجهيزات ذات الامتياز على مستوى الأقاليم الأكثر جاذبية، توفير إطار عام للتنمية يجمع بين الدولة، الجماعات المحلية، الجمعيات، المهنيين العموميين والخواص، النظام التربوي ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما يؤدي إلى خلق جو من التنافس بين مجموع الشركاء العموميين والخواص، يجب أن يدعم بإستراتيجية عملية للتمويل تستهدف مرافقة المتعاملين،المرقين،

والمستثمرين على حد سواء، وفيما يلي عرض مختصر لتلك الحركيات[1].

3- الأقطاب السياحية للامتياز:

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب،يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق .ويمكن أن تستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، يتوقع أن تساهم في تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي على مستوى التراب الوطني، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز موزعة حسب جهات الوطن المختلفة :شمال شرق، شمال وسط، شمال غرب، جنوب شرق، جنوب غرب، الجنوب الكبير.[2]

4- تحديات تحقيق الاستدامة في تنمية القطاع السياحي:

هناك عدد كبير من التحديات التي تواجه عمليات تنمية القطاع السياحي بصورة مستدامة أبرزها ما يلي

أ- مراعاة احتياجات الفقراء في أي مجتمع من خلال ما توفره السياحة من فرص عمل، مما يتطلب التركيز على توسيع منافع قطاع السياحة ليمتد إلى المناطق والطبقات الفقيرة وفي نفس الوقت تقليل الآثار السلبية لتكون عند حدودها الدنيا بالنسبة لهذه المناطق والطبقات مع ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في جميع جوانب عمليات التنمية، إضافة إلى العمل على توظيف أكبر قدر من منافع السياحة خاصة في الدول النامية.

ب - احترام القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع، مما يتطلب تفعيل جهود مختلف الأطراف لمراعاة الاستدامة في التنمية السياحية للموارد الطبيعية والحضارية في وجهات السياحة المقصودة وضمان سلامتها.

ج - درجة الوعي البيئي لدى جميع الوحدات المسؤولة، مما يتطلب تكثيف الجهود لخلق الاهتمام بالبيئة من قبل تلك الوحدات بدءا من إعلام السكان المحليين بالمنافع التي تحققها التنمية السياحية المستدامة، ثم تعزيز روح المسؤولية لدى السياح في تعاملهم مع مكونات البيئة وتوعيتهم بالآثار التي قد تنجر عن سلوكياتهم غير الرشيدة تجاهها من جهة، وتحسيس المؤسسات التي تشكل قوام صناعة السياحة بأهمية الإدارة البيئية وتشجيعهم على تبني مبادئ الاستدامة في مشروع من جهة أخرى[3] .

خامسا: إدارة المخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2025

إن أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في جعل الجزائر بلدا سياحيا تنافسيا وبلدا يستقطب السياح الأجانب يتطلب قيادة فعالة تتمكن من:[4]

- ضمان إطلاق ومتابعة المخطط التوجيهي **SDAT**.

– تحديث المخطط لكل خمسة سنوات إبتداءا من تاريخ تنفيذه من أجل تكييفه مع المتطلبات المحلية الجديدة.

– السهر على انسجام المشاريع مع أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

– تحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية.

– إعادة تكييف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من قبل المتعاملين في السياحة وتنمية المعابر الداخلية وما بين القطاعات وأيضا مع الشركاء الآخرين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم هيكلة إدارة المخطط على النحو التالي:

– لجنة قيادة ومراقبة التنمية السياحية :تسهر على مراقبة المشاريع السياحية وتحضير لاجتماعات العمل واتخاذ القرارات النهائية فيما يخص تنفيذ المشاريع.

– إدارة خاصة بمهام كل قطب :تتولى تقديم التقارير للوزارة عن حالة تقدم المخطط التوجيهي وتنفيذ المشاريع والمشاكل المسجلة في كل قطب مع ضرورة تكثيف الترقية والاتصال الوطني والدولي.

– اختيار مكتب خبرة للتسيير ذو حجم دولي من أجل ضمان الوساطة بين القوة العمومية والمستثمرين .

اختيار مكتب محاماة استشاري متخصص في المنازعات والاستشارات

سادسا: مخرجات التنمية السياحية إلى غاية 2017 **(النتائج)**

لقد ظل القائمين على القطاع السياحي في الجزائر يشيدون بالنتائج المحققة في قطاع السياحة خلال الفترة الأولى من تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حيث ارتفع عدد المستثمرين الذين سجلوا مشروعاتهم في الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار السياحي كما أشادوا بارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال هذه الفترة والذي فاق في السنوات القليلة الماضية التوقعات الموضوعة لكن لا يمكن أن نحكم على نجاح سياسة السياحية الجديـــــدة المنتهجـــــة

لتنمية القطاع من عدمه إلا من خلال الدور الذي تلعبه المداخيل السياحية من العملة الصعبة في الناتج الوطني ومساهمة القطاع في توفير فرص العمل وغيرها من المؤشرات.

1– المؤشرات الإقتصادية:

1–1 تطور الإيرادات السياحية :

تهدف السياسة التنموية التي شرعت فيها الجزائر لتطوير السياحة كقطاع واحد لتنمية مستدامة إلى رفع إيراداتها حتى تصل في سنة 2017 من إلى 300 مليون دولار وسوف نعرض تطورها خلال السنوات السابقة في الجدول التالي (2008–2016):

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	324.5	266.4	219.1	208.3	196.4	230.3	239.5	235.2	248.5

المصدر: خالد النعيمي ، السياحة في الجزائر ، واقع وآفاق ، مجلة دراسات ، العدد 14 ،2016، ص201 ،

كل الحقوق محفوظة

نلاحظ أن الإيراداتت في تزايد من سنة إلى أخرى ماعدا سنتي 2012 و 2015 ،كما بلغت 248.5 مليون دولار سنة 2013 مما يدل على أن الإيرادات المحققة مازالت بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة وأن ارتفاع عدد السياح القادمين إلى الجزائر لم يصاحبه ارتفاع في الإيرادات ويبقى هذا التدفق إلى الداخل دون تأثير موجب ولا يمكن أن نصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة بالنسبة لرفع الإيرادات في نهاية 2017.

2-1 مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

تظهر مساهمة المداخيل السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الفترة الأولى من تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مساهمة المداخيل السياحية في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج الإجمالي الخام	2.05	2.3	2.3	2.4	2.6	2

المصدر: خالد النعيمي ، مرجع سابق، ص207

بالنظر إلى بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي جاءت متقاربة في كل السنوات وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنتائج المسطرة مما يعني ضعف أداء هذا القطاع في الإقتصاد الوطني مقارنة بارتفاع الأداء العالمي لصناعة السياحة وعدم استفادة الجزائر من هذه الزيادة. **2- المؤشرات الاجتماعية والبيئية.**

2-1 مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل

كانت التوقعات للفترة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تهدف إلى توفير 400.000 منصب عمل خلال الفترة بين 2008-2016 و الجدول الموالي يوضح عدد المناصب الموفرة في قطاع السياحة.

الجدول رقم : 03 تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد 10^3	310	341	396	420	450	400	430	447	475

المصدر: خالد النعيمي ، مرجع سابق، ص208.

يتضح من الجدول أن عدد العمال في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى إلا أن هذه الإحصائيات لا توضح المناصب المباشرة وغير المباشرة كما أنه لم يتم تحقيق الأهداف المتوقعة بالنسبة لخطة الأعمال الخاصة بالمرحلة الأولى(400.000) منصب عمل خلال الفترة 2008-2016

2-2 وضعية الاستثمارات السياحية في الجزائر:

كل الحقوق محفوظة

توالت الخطابات الرسمية التي تنوه بدور القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في تنمية الإقتصاد الوطني وتوالت معها الإجراءات التحفيزية لتشجيع الاستثمار في كافة المجالات الإقتصادية التي عرضت للخوصصة وعلى رأسها القطاع السياحي.

وعموما فإن إجمالي الطلب على الاستثمار من طرف القطاع الخاص فيما يخص كافة القطاعات الإقتصادية في الجزائر في ارتفاع مستمر حتى أنه بلغ نسبة 98.21 من إجمالي المشاريع المصرح بها في فترة الانتعاش الإقتصادي يظهر هذا من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم : 04 بيانات التصريح بالاستثمار للفترة (2002-2014) لإجمالي القطاعات

الحالة القانونية للقطاع	المشاريع	النسبة	القيمة مليون/دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
القطاع الخاص	57833	98.21	5.604240	54.03	805908	83.76
القطاع العام	970	1.65	3.631213	35.01	115278	11.98
القطاع المختلط	85	0.14	1.137418	10.97	40995	4.26
المجموع	58888	100	10.372871	100	962.181	100

المصدر: **خالد النعيمي ، مرجع سابق**، ص210.

يظهر من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من التصريح بالمشاريع ترجع إلى القطاع الخاص مما يظهر إمكانياته في تطوير الإقتصاد الوطني.

سابعا: معوقات تفعيل القطاع السياحي

أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال الزيارات للمواقع وتشمل هذه النقائص[1]

-غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية أي مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان.

- ايواء وفندقة :طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة أي عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متأكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10 ٪ فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

- وكالات الأسفار :غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة.

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة،

كل الحقوق محفوظة

كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.

– ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية: أي انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية.

– تغلل ضعيف لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في السياحة : ايعدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

– ضعف نوعية النقل والمواصلات :عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج

– بنوك وخدمات مالية غير متكيفة : أي عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي.

– الأمن مسألة أساسية) غياب الأمن الصحي الغذائي اضطرابات.

– عجز في تسويق وجهة الجزائر: أي ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الاعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق، انعدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متأكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية.

خاتمة :

إنّ تطوير وتنمية قطاع السياحة ، وما يمكن أن يحققه من نتائج ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما أنه مؤشر قوي في تحقيق التوازن الاقتصادي و التنوع الثقافي ولعل الجزائر التي تزخر بمقومات سياحية جذابة ،فقد سارعت الدولة لاتخاذ عدة تدابير سياسية وقانونية من اجل تنمية الحركة السياحية وزيادة تدفق الموارد المالية وذلك من خلال المخطط التوجيهي لقطاع السياحة لأفاق 2025 ، و الذي كان عبارة عن مشروع تنموي مكتمل الأوجه ، شكلا ومضمونا ، إلا ان التطبيق لقيا صعوبة وعراقيل لعدة اعتبارات سياسية و ثقافية ، وحتى اجتماعية، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود مع الفاعلين والقائمين على ذلك

الهوامش والمراجع :

1. أحمد الجلاد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتاب طبعة الأولى، القاهرة 1988 ،ص108
2. المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم وتعاريف وتصانيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم 01 ، سنة 1995 ، ص . 1
3. محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، ص.4

4. عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص، ص. 22،23.
5. مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ: مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص.47 .
6. يسرى دعبس ، السياحة ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية – القاهرة ، 2001 ، ص113 .
7. يسرى دعبس ، نفس المرجع ، ص128.
8. سعيد محمد المصري، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والإستراتيجيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص27.
9. أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.14.
10. عيسي مرزاقة ومحمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر :دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقي الدولي حول : اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة يومي09
11. 2010، جامعة بسكرة، ص 05.
12. أحمد عبد السميع علام، علم الإقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2008 ، ص346
13. نفس المرجع ، ص 349.
14. زيد سليمان عبوي، السياحة في الوطن العربي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ، ص46 .
15. وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،2006 ، ص182 .
16. أحمد جلاد، الجغرافيا السياحية، عالم الكتب، مصر، 1998، ص25 .
17. عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، دار الوراق، الأردن،2013 ، ص148 .
18. خير الدين معطى الله، وآخرون، الإستراتيجيات التنموية المستدامة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول" تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص24.
19. لحسين عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012، ص178.
20. عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص121.
21. عامر عيساني، مرجع سابق، ص12 .
22. أحسن العايب ، عبود زرقين ، أهمية السياحة المستدامة ضمن استراتجية التنمية السياحية في الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات الانسانية ، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة ، العدد 14، 2017، 2ص303.
23. أحسن العايب ، نفس المرجع ، ص304.
24. أحسن العايب ، نفس المرجع ، 305.
25. أحسن العايب ، المرجع السابق ، ص310.
26. وزارة تهيئة الإقليم، مرجع سابق، ص1 .
27. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 4 ، جوان 2016، ص77

المقال الواحد والثلاثون

تفعيل القطاع السياحي سبيل لسياسة إنعاش الصادرات خارج المحروقات-السياحة بولاية الأغواط نموذجا –

– مراد بديرينة ، أستاذ مساعد ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة الأغواط.

–الطاهر مخلوفي ، أستاذ مساعد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة الأغواط.

الملخص

تعتبر السياحة ظاهرة ثقافية واجتماعية واقتصادية احتلت في عصرنا الحالي المراتب الأولى لأكبر الصناعات في العالم، حيث اهتمت بها العديد من الدول على أنها صناعة متكاملة أو صناعة بدون مداخن أو بترول القرن 21 .

تحتل الجزائر موقع جغرافي هام يحوي ستة مناطق حيث تزخر هذه المناطق في مختلفها بتاريخها المجيد وبمواقع سياحية خلابة جعلتها محط أنظار العديدين من رحالة ومستكشفين وغزاة، ومن بين هذه المحطات نجد ولاية الأغواط كغيرها إحدى المناطق السياحية الجديرة بالتكرار في إبراز معالمها التاريخية، مواقعها السياحية من خلال التظاهرات والصالونات الدولية منها والوطنية، الهيئات والوكالات السياحية، المقالات والكتب والأبحاث الأكاديمية.

مقدمة:

إن التغيرات العالمية في شتى الميادين والقطاعات كان له أثره الخاص على مستوى اقتصاديات الدول بأسرها سلبا أو إيجابا، مما أدى بهذه الأخيرة لمسايرة هذه التغيرات من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنهوض به، ومن بين هذه القطاعات نجد قطاع السياحة الذي يعتبر من أكبر الصناعات العالمية، حيث تشير إحصائيات منظمة السفر والسياحة الدولية[1] إلى أن مجموع أعداد حركة السياحة الدولية(السياحة الخارجية والداخلية) قد وصل إلى حوالي نصف مليار سائح وذلك خلال عام 2002 مولدة حوالي 700 مليار دولار أمريكي، هذا الرقم يشكل حوالي 11% من مجموع الناتج المحلي العالمي، كما أن المنظمة الدولية للسياحة تتوقع نحو 1.6 مليار سائح في 2020 مولدة حوالي 2 تريليون دولار أمريكي.[2]

إن الاهتمام بالمجال السياحي أمر أساسي لابد منه، حيث اتخذته بعض الدول الركيزة الأساسية في مجالها الاقتصادي والبعض الأخر كبديل خاصة لدى الدول المصدرة للمحروقات أو ما يسمى: "بسياسة إنعاش الصادرات خارج المحروقات"، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى الاهتمام والنهوض بقطاع السياحة حسب تصريحات السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على أنها: "الطريق الآمن نحو الثروة" [3] وفي العديد من الجلسات الوطنية والدولية للسياحة، حيث أشاد إلى ضرورة تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**S.D.A.T**) بصفته تعهدا سياسيا يجب أن يتحقق قبل سنة 2025 يعرض ويوضح رؤية الدولة وخياراتها على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015 والمدى البعيد 2025.

يعتبر تبني وتطبيق مختلف السياسات من أجل نجاح السياحة المحلية أمر لابد منه من أجل القيام بالسياحة الجزائرية هذا ما سعى إليه الوزير السابق للتهيئة العمرانية والبيئة والسياحة السيد شريف رحماني من خلال الحوار الذي أجرته معه المجلة [4]، فولاية الأغواط كغيرها من ولايات الوطن تزخر بمواقع سياحية خلابة جديرة بالاهتمام والدراسة وذلك من خلال موقعها الاستراتيجي إذ تعتبر بوابة الصحراء من جهة الوسط ولها تاريخ حافل ومليء بالذكريات.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما تاريخ منطقة ولاية الأغواط والمقومات السياحية بها ؟**

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن ان نعالجها فيما يلي:

1- ماهية السياحة: - تعريف السياحة - العناصر المكونة للسياحة - مزايا وعيوب السياحة
2- نبذة عن ولاية الأغواط: - أصل التسمية والتأسيس - الموقع الجغرافي والفلكي - التقسيمات من خلال المخطط الإداري والطبيعي
3- المقومات السياحية لولاية الأغواط: - المواقع السياحية - المناسبات والصناعات التقليدية

1- ماهية السياحة:

1-1- تعريف السياحة:

يمكن إعطاء بعض التعاريف المختلفة للسياحة وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، والبعض الأخر يعرفها كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يرى بأنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

عرفها الألماني "جوبير فرويلر" عام 1905 كما يلي: "السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغير الهواء، والى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنساني، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء أكانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل".[5] والملاحظ من هذا التعريف انه ركز على الجانب الاجتماعي للسياحة وأهمل الجانب الاقتصادي.

كما عرفها " شو لين شراتنهومن" النمساوي عام 1910:[6] "السياحة هي الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوفود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا"، كما نشر في نفس السنة " ايدموند بكاد" ببروكسل مقالا تحت عنوان "صناعة المسافر" وصف فيه مهمة السياحة ودورها كصناعة بقوله: "إن المهمة التي تقوم بها السياحة والمدى الواسع التي

تعمل فيه كل فروعها لا يتضح فقط من وجهة نظر أولئك السائحين ولكن من الوجهة المالية، أي من جهة الأموال الوفيرة التي ينفقها السائح وينتفع بها أولئك الذين ينتقل إليها السائح ويتجول في بلدانهم وتكون الفائدة مباشرة لصناعة الفنادق وغير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائح لإشباع رغباته سواء من أجل التعليم أو المتعة."[7]

كما أن السياحة حسب تعريف " جون ميشو " مسؤول بالمجلس الأعلى للسياحة الفرنسي: "أن السياحة هي نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية ...الخ".[8]

عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي في قراره الصادر في 1972 على أنها: " فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي".[9]

1-2- العناصر المكونة للسياحة:

للسياحة أهمية كبيرة لذا تعددت مفاهيمها(في اللغة العربية، في اللغات الأجنبية، حسب المنظمات الدولية والوطنية وحسب رأي المفكرين) واستعمالاتها حيث ذكرت في القرآن الكريم أكثر من 10 مرات وبمعاني مختلفة منها المشي، السير، السياحة، فعلى سبيل المثال قوله سبحانه وتعالى في سورة الحج: "**أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور**".

كما تجدر الإشارة على أنه يمكننا القول بأن السياحة الجيدة والناجحة لدى السائح عبارة عن تناسق وتكامل أربعة عناصر فيما بينها حسب الشكل البياني التالي:

شكل رقم(01): العناصر المكونة للسياحة

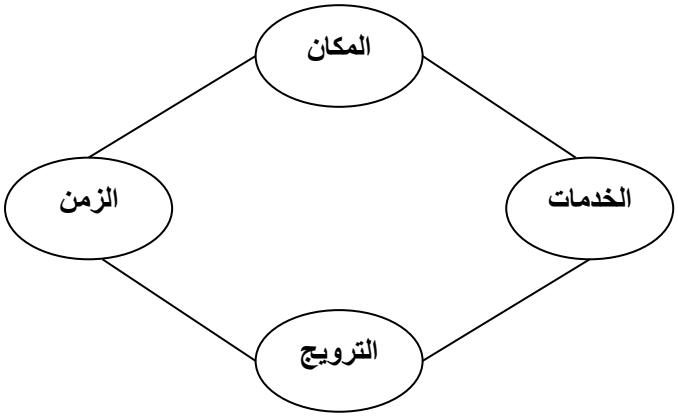

المصدر: من إعداد الباحثان

حيث يمكننا شرح العناصر السابق الذكر على النحو التالي:

الترويج: يمثل مجموعة الأساليب الدعائية المختلفة(الإعلانات، عن طريق الإذاعة، التلفزة، الانترنيت، الجرائد والمجلات، . . . ..الخ).

الخدمات: تتمثل في التكاليف المادية للرحلة السياحية، طبيعة الفنادق حسب التصنيف(حسب النجوم)، النقل(جو، بر، بحر)، خبرة الهيئات الرسمية في مجال السياحة ونوعية الخدمات،. الخ.

المكان: يتمثل المكان في كون السياحة داخلية أو خارجية بالنسبة للوطن، سياحة طبيعية من صنع الخالق(السواحل، الجبال،الأنهار، نباتات، حيوانات، . . .) وغير طبيعية من صنع الإنسان(المدن الحضارية، الأماكن الدينية، مدن الملاهي، . . .)، . . . الخ.

الزمن: يكون مرتبط بمدة الإقامة(أسبوع، شهر، . . .)، أو فترة العطلة(الأسبوعية أو السنوية)، أو

حسب الفصل(شتاء، صيف، . . .)، أو حسب المناسبات والأعياد(رأس السنة الميلادية، المولد النبوي الشريف، . . .)، . . . الخ.

1-3- مزايا وعيوب السياحة:

تلعب السياحة دورا هاما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. . . الخ، إلا أن لها عيوب ومزايا كباقي القطاعات الأخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[10]

أولا- الآثار الاقتصادية للسياحة:

أ- الآثار الايجابية: تتمثل في النقاط التالية:

- زيادة الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة العملات الصعبة.
- توفير فرص العمل والقضاء على البطالة.
- التوسع في قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة.
- يتميز الاقتصاد السياحي بأنه أسرع من دورات الاقتصاد الأخرى حوالي 5.5 مرة وبذلك فان العملة الصعبة التي تدخل البلد تعطي أثرا مضاعفا.

ب- الآثار السلبية: تتمثل في النقاط التالية:

- التضخم والبطالة بالنسبة للحاملين شهادات ليست لها علاقة بالسياحة.
- مشاكل استخدام الأرض.
- الموسمية قد تزدهر في موسم ما فقط.

ثانيا- الآثار الاجتماعية والحضارية للسياحة:

أ- الآثار الايجابية: تتمثل في النقاط التالية:

- تعميق روابط الصداقة بين الشعوب.
- نشر الثقافة والتعرف على العادات والتقاليد.
- تطوير الدولة بصورة عامة حضاريا والمناطق النائية بصورة خاصة.

ب- الآثار السلبية: تتمثل في النقاط التالية:

- تسرب بعض المقتنيات الأثرية والتاريخية المهمة.
- خلل في التركيبة السكانية(الديموغرافية).
- زيادة نسبة الإجرام والمشاكل الأخلاقية.

ثالثا- الآثار البيئية للسياحة:

هناك ارتباط عميق بين السياحة والبيئة أو كما قيل على أنه المفهوم الآخر للسياحة عنوانه البيئة،[11] أو بما يسمى أيضا بالسياحة البديلة أو السياحة الخضراء.

أ- الآثار الايجابية: تتمثل في النقاط التالية:

- جعل بعض المناطق السياحية كمحميات دولية.
- الحفاظ على بعض الحيوانات والنباتات النادرة.

ب- الآثار السلبية: تتمثل في النقاط التالية:

- التلوث المائي، الهوائي والترابي.
- الإزعاج والضوضاء.
- إفساد العنصر الجمالي للمواقع السياحية.
- إحداث أزمات مرورية مما تساعد أحيانا في انتشار الأمراض والأوبئة.

2- نبذة عن ولاية الأغواط:

2-1- أصل التسمية والتأسيس:

أولا: أصل التسمية:

لقد تضاربت الأقوال عن أصل التسمية لمدينة الأغواط وكلها روايات وافتراضات شفوية متداولة:

- الرأي الأول:[12] ترجع تسمية مدينة الأغواط حسب العلامة ابن خلدون إلى إحدى القبائل البربرية "بني الأغواط" والتي كانت تقطن المنطقة، المنحدرة من قبيلة مغراوة أحد فروع القبيلة البربرية زناتة، كما ورد في قول ابن خلدون : ﴿ وأما لقواط

(هكذا بالقاف) وهم فخذ من مغراوة.فهم من نواحي الصحراء ما بين الزاب وجبل راشد،ولهم هناك قصر مشهور بهم فيه فريق من أعقابهم ﴾.

- الرأي الثاني:[13] بينما يرجع الكاتب الفرنسي (Jean Melia) في كتابه " الأغواط أوالمنازل المحاطة بالبساتين " (Laghouat ou les maisons entourées de jardins) سنة 1923 يرجعه للغة العربية فكلمة "الأغواط" هي جمع لكلمة "غوط" ومعناه المنزل المحاط بالبساتين.

- **الرأي الثالث:** [14] بينما هناك رأي ثالث لكاتب فرنسي (Le tourneux) يري بان كلمة الأغواط هو مصطلح بربري يرمز للجبال المسننة, وهو موجود فعلا شمال غرب المدينة وهو كاف الأحمر (كاف أمقران).

ثانيا: التأسيس: [15]

يذكر المؤرخون أن لهذه المدينة تاريخا عريقا يبدأ مع المعطيات الأولى لإقليم جيتوليا من العهد الروماني حتى الفتح الإسلامي، فقد سكنت هذه الربوع قبيلة مغراوة المنتمية إلى زناته والتي رفضت الخضوع للسلطة الرومانية البيزنطية، ولم تعتنق المسيحية رغم الضغوطات غير أن الوثائق التاريخية لم تحدد بعد متى تأسست.

هناك قول آخر يعزو نشأة هذه المدينة إلى العرب الهلاليين، يقول إبراهيم مياسي: ﴿ويمكن ترجيح تأسيس الأغواط إلى السنوات الأولى من قدوم بني هلال سنة 1045 إلى المنطقة﴾.

يمكننا أن نستنتج من مجموع هذه الآراء أن مدينة الأغواط قد تكون نشأتها الأولى كتجمع سكاني صغير على يد مغراوة ولما حل الهلاليون بها وسعوا عمرانها وأعطوها طابعها العربي وأصبحت بلدة تجمع مابين الحضارة والبداوة .

2-2- الموقع الجغرافي والفلكي:

أولا: الموقع الجغرافي:

من الناحية الجغرافية تعد ولاية الأغواط من بين الولايات التسع الرعوية في جنوب الوطن وذلك بعد التقسيم الإداري لسنة 1974، حيث تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي: 25052 كم^2.

يقدر عدد سكان الولاية لسنة 2017 بحوالي: 637326 نسمة بمعدل نمو 3.8% وبذلك تصبح الكثافة السكانية 25 نسمة/كم^2 عبر مختلف 24 بلدية المكونة للولاية والتي يعتبر 5 منها فقط مدنية (urbaine).

تقدر الشبكة الإجمالية للطرقات بحوالي: 1310 كم وبذلك تصبح الكثافة السكانية بالنسبة للطرقات 2.05 كم لكل 1000 نسمة.

ثانيا: الموقع الفلكي:

تقع ولاية الأغواط شمالا على خط عرض 48 -38° وشرقا على خط طول حوالي3° شرقا أما ارتفاعها عن سطح البحر فيبلغ 750م على السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي.

2-3- التقسيمات من خلال المخطط الإداري والطبيعي:

يمكن تقسيم ولاية الأغواط من خلال المخطط الإداري والمخطط الطبيعي على النحو التالي:

أولا: من خلال المخطط الإداري:

تحد ولاية الأغواط أربع ولايات تيارت، البيض، الجلفة وغرداية والمقسمة إلى 10 دوائر و24 بلدية على النحو التالي:

الجدول رقم (01): التقسيم الإداري لولاية الأغواط

الدوائر	البلديات
الأغواط	الأغواط
قصر الحيران	قصر الحيران، بن ناصر بن شهرة.
حاسي الرمل	حاسي الرمل، حاسي الدلاعة.
عين ماضي	عين ماضي، الخنق، تاجموت، الحويطة، تاجرونة.
أفلوا	أفلوا، سيدي بوزيد، سبقاق.
واد مرة	واد مرة، واد مزي.
قلتة سيدي سعد	قلتة سيدي سعد، عين سيدي علي
بريدة	بريدة، تاويالة، الحاج المشري
سيدي مخلوف	سيدي مخلوف، العسافية
الغيشة	الغيشة

المصدر: وثائق ولاية الأغواط

ثانيا: من خلال المخطط الطبيعي:

نميز ناحيتين:

- ناحية الأطلس الصحراوي: تتميز ناحية الأطلس الصحراوي بارتفاعات تصل ما بين 1000 إلى 1700 متر عن سطح البحر، بانحدارات تصل من 12.5 إلى 25% في الشمال الغربي للولاية (ناحية آفلو وبريدة) و بمساحات غابية تقدر بحوالي 47095 هكتار، بمساحات حلفية تقدر بحوالي 315125 هكتار وبممرات وطرقات تقدر مساحتها بحوالي 1531766 هكتار، كما تتميز أيضا بمناخ قاري نسبة تساقط الأمطار من 300 إلى 400 مليمتر مع تساقط ثلوج وجليد.

- ناحية المسطحات الصحراوية: تتميز هذه الناحية بارتفاعات تصل من 700 إلى 1000 متر عن سطح البحر وبانحدارات تقدر بنسبة 3%، كما تحتوي هذه المنطقة على مجالات واسعة جدا تصل إلى 1900000 هكتار وبجفاف أيضا حيث تصل كمية الأمطار من 50 إلى 150 مليمتر، وتتميز بشتاء بارد به جليد وبصيف حار بزوابع رملية.

3- المقومات السياحية لولاية الأغواط:

تتوفر ولاية الأغواط على مؤهلات وإمكانات معتبرة هذا ما أهلها لأن تكون ولاية سياحية و خاصة في فصل الربيع، موعد انطلاق الكرنفالات الشعبية وهذا ما جعل الإقبال السياحي عليها.

3-1- المواقع السياحية:

تزخر ولاية الأغواط بتراث سياحي غني من ناحية المناظر الطبيعية والمواقع السياحية والتراثية يمكن ذكرها حسب البلديات:

بلدية الأغواط: هي المقر الرئيسي للولاية تحوي مناطق عديدة سياحية منها: الأحياء القديمة: زقاق الحجاج، قلعة (le fort Bouscaren)، أحجار منسوبة إلى المكتشف (Fromentin) والتي تعد أحجار تراثية بموجب المرسوم 1950/11/27، قبة سيدي الحاج عيسى (1668-1737) الولي الصالح المعروف بالمنطقة، وجود عدة مساجد قديمة منها المسجد العتيق الذي بني سنة 1480، مدرسة أحمد

الشطة، ونذكر أيضا بعض الأحياء الشعبية في جهة الواحات الجنوبية مثل حي الشطيط بموجب المرسوم الـوزاري 1999/11/03، كمـا تعـد البلديـة منطقـة سياحية بما تزخر به من بصمات عديدة بموجب المرسوم رقم 370/98 المؤرخ بتاريخ 1998/11/23.

بلدية الغيشة: بها العديد من الآثار السياحية وذلك بدشرة (القطارة) تتمثل في عين سفيسيفة، الحَّمارة، هازق الترك، حجرة الناقة، هذه الآثار منها ما هو مصـنف بموجـب المرسـوم 1913/03/06 حيـث اعتمـدت المنظمـة العالميـة "U.N.I.C.E.F" سـنة 1986 واعتبرت الرسومات الحجرية للفيلة وابنها رمزا عالميا لحماية الطفولة.

كما تعد أيضا منطقة الغيشة من المناطق الرائعة من حيـث المنـاظر الخلابـة (مصـادر ميـاه، عيـون، شلالات، مطاحن مائية ...الخ).

بلديـة سـيدي مخلـوف: هـذه المنطقـة معروفـة بعـدد محطاتهـا التاريخيـة ومـا قبـل التـاريخ، مثـل عـدد الحيوانـات المتواجـدة بجبـل الحصـباية، كمـا توجـد بهـا أربـع محطـات سـياحية (أثريـة) بموجـب مرسـوم 1982/02/01 ويوجد واد الرمايلية الذي يعد محطة أثرية بموجب مرسوم 1982/10/19.

بلدية حاسي الدلاعة: تتميز بمنطقة تسمى مادنة تقع على بعد 36 كلم من التجمع الرئيسي للبلدية وهي نقطة سقوط نيزك خلف أثر عميق 66 مترا عمقا، 1750 متر قطرا وذو محيط يقدر بحوالي 5340 متر على حسب الدراسات التي قامت بها جامعة الجزائر مع جامعة (Nice) الفرنسية و(Arizona) الأمريكية ويعد هذا الأثر من أعمق آثار النيازك في العالم.

بلدية عين ماضي: تبعد حوالي 70 كلم غرب مدينة الاغواط تحوي الزاوية التيجانية نسبة للولي الصالح سيدي أحمد التيجاني (1737- 1815) الذي له مريدون من كافة أنحاء العالم وبخصوص في المناطق الإفريقية و هذه الزاوية تعتبر معلما تاريخيا بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 1999/11/03، وعلى بعد القليل من الكيلومترات نجد قصر كوردان مشتقة من الكلمة الفرنسية(cour des dames) وهذه الإقامة لأحد أولاد سيدي أحمد و هو الحاج عمار التيجاني مع زوجته الأوربية (Aurélie picarb) المولودة بتاريخ 1849/06/12 بفرنسا.

بلدية تاج موت: تحتوي هذه البلدية على السد أو الحاجز المائي ذو التدفق السفلي(inféro-flux) الوحيد في إفريقيا الذي تم انجازه بين سنة 1947 - 1951 على مساحة 4 كلم هذا المصدر المائي الكبير يفيد في القطاع الفلاحي، ونجد أيضا بالمنطقة القصر القديم وضريح الولي الصالح سيدي عطاالله المعروف.

بلدية تاويالة: تتميز بصرح تراثي بعيد المدى وهو القصر القديم محاذي لجبل العمور، ترتفع جدرانه إلى ثمانية أمتار مصنوعة من الطين البدائي و يتكون من أربعة أدوار كبيرة وبابين عظيمين.

بلدية واد مزي: تتميز بمنطقة القعدة تعود أصولها لفترة 1954 - 1962 حيث كانت مركز عسكري إبان الاستعمار الفرنسي، كما تتميز بالمناظر الخلابة، الآثار الرومانية والقصور البربرية (قصر الرومية، قصر الناموس قصر بركامة، قصر فرو، قصر قاية الصوبيان، قصر قليتات و قصر الفروج).

بلدية تاجرونة: تتمتع بالعديد من البصمات التراثية مثل قصر الصحراوي تأسس عن طريق سيدي محمد

بـن يوسـف المليـاني، أيضـا هنـاك مغـارة الملـح بجبـل ميمونة، كما توجد مجموعة من الحفريات والرسومات بكاف مزاب، خانق الملح وخانق سيدي إبراهيم.

بلديـة آفلـو: تمتـاز هـذه المنطقـة بـالثلوج المتكـررة في فصل الشتاء وبارتفاع 1406 متر عن سطح البحر، كما تعتبر نقطة وصل بين الغرب وجنوب البلاد.

بلديـة واد مـرة: تتميـز بقصـور قديمـة مـن أصـل بربري(قصر الحمام، قصر سكلافة به مصادر مائية رائعة، قصر سركادة، خنقة عزيز و ثنبة عثمان.

بلدية سيدي سعد: لها آثار من أصل بربري، قصر وزادجة، قصر تاميدة.

بلدية سبقاق: لها أيضا آثار من أصل بربري(قصر: عـزوز، بربـر، مبكيـت، زقـدود، دويـس)، كمـا تتميـز بمنطقة تسمى مائة عين وعين مصادر مائية رائعة لها الفضل في مجرى واد الشلف.

بلديـة بريـدة: بهـا رسـومات اكتشـفت حـديثا لم تستغل بعد بشكل جيد.

بلدية الحاج المشري: تتميز بقبة سيدي الناصر ولي معروف بالمنطقة، ولها أيضا آثار رومانية الفريدة من نوعها بالجنوب الصحراوي.

3-2- المناسبات والصناعات التقليدية:

أولا: المناسـبات والأعيـاد: كمـا أن للولايـة مواقـع سياحية جد مهمة، فلها أيضا مجموعة من الأعياد والمناسبات عبر مختلف المناطق يجتمع فيها الأهالي تتمثل فيما يلي:

الأغـواط: تـنظم سـنويا الربيـع الأغـواطي في شـهر مارس إلى أفريل، تنظم من خلاله حفلات، عروض للفنطازيا، معارض ثقافية وفنية وصناعات تقليدية.

تـاجموت: وعـدة الـولي الصـالح سـيدي عطـاالله بـن عابد تدوم 04 أيام من شهر سبتمبر.

سيدي مخلوف: وعدة الولي الصالح سيدي مخلوف في نهاية أوت وبداية سبتمبر.

الحاج المشري: وعدة الولي الصالح سيدي الناصر في نهاية شهر ماي والتي تضم عرش العجلات مع بلدية قلتة سيدي سعد.

إن هذه الوعدات تقام بها حفلات تقليدية وعـادات متوارثـة عنـد القبائـل تقـوم بهـا العـائلات المتواجـدة بالمنطقـة حيـث تسـتقبل وتطعـم جميـع الوافدين للوعدة.

ثانيـا: الصـناعات التقليديـة: تهـتم ولايـة الأغـواط كبـاقي ولايـات الـوطن بالصـناعات التقليديـة أو الصـناعات اليدويـة الحرفيـة، هـذا مـا دلـت عليـه الإحصائيات ملخصة في الجدول التالي والذي يبين وضعية الصناعات التقليدية بالولاية إلى غاية نهاية عام 2016.

جدول رقم(02): وضعية الصناعات التقليدية إلى غاية 2016/12/31.

التسمية	عدد الحرفيين	عدد التعاونيات
حرفيين للفنون	5966	878
حرفيين لصناعة الأغراض	710	120
حرفيين للخدمات	6361	1203
المجموع	**13037**	2201

Source: Annuaire Statistique de la wilaya de LAGHOUAT, MAI 2017, p:241

الخلاصة:

تكتسب الجزائر مناطق سياحية خلابة وحافلة بتاريخها المجيد من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي، إذ تنافس العديد من الدول من حيث ما تزخر به من ثروات سياحية، إلا أنها تسعى جاهدة بتطبيق مختلف السياسات لاستثمار هذه الثروات الجد معتبرة والغير مستغلة بشكل عام,

تعتبر ولاية الأغواط كباقي ولايات الوطن تحوي العديد من المقومات السياحية منها ما هو مصنف لدى المنظمات الدولية، فهي بوابة الصحراء من جهة الوسط، ولقد تطورت السياحة بها من خلال الإحصائيات الدالة على ذلك، فنجد من خلال التطور الزمني زيادة في جوانب عدة كعدد الأسرة، الحركة السياحية، المداخيل السياحية وكذا التشغيل في الجانب السياحي مما يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في النهوض بالسياحة على المستوى الوطني.

وختاما يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

- يجب إعطاء القطاع السياحي أهمية لا تقل عن باقي القطاعات الأخرى.
- وضع خريطة للاستثمارات السياحية، وفك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها والإعفاءات الضريبية .
- الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية والعمل على تطويره.
- إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة الداخلية من جهة، ومن أجل إيجاد توافق بين السياح المحليين والأجانب من جهة أخرى.
- يجب إقامة برامج تسويقية متجددة، تتماشى مع متطلبات السوق العالمية.
- نقترح إدخال مادة التربية السياحية في المقررات التربوية.

الهوامش :

[1] نبيل زعل الحوامدة وموفق عدنان الحميري، الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرين، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص159.

[2] José Gómez Cerda, La crise du tourisme dans le monde, Article disponible sur le site : http://acmoti.com/LA%20CRISE%20DU%20TOURISME%20DANS%20LE%20MONDE.htm

[3] السياحية، مجلة سياحية شهرية تصدر بالجزائر، العدد 4، ماي 2009، ص43.

[4] السياحية، مجلة سياحية شهرية تصدر بالجزائر، العدد 1، ماي 2008، ص7.

[5] أحمد الجلاد، التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق، عالم الكتاب طبعة الأولى، القاهرة، 1988 ، ص 108.

[6] ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 1996،ص:11

[7] محمد مرسي الحريري، جغرافية السياحة، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1991 ، ص18 .

[8]-G.P, la zoto géographique du tourisme, maison Paris , 1990, P13.

9 احمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982 رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1987، ص:14 ..[9]

[10] لؤلؤة السياحة، مجلة سياحية شهرية تصدر بدمشق،العدد 6: كانون الثاني 2009.

[11] السياحية، مجلة سياحية شهرية تصدر بالجزائر،العدد 1: ماي 2008.

[12] بن عون الزوبير ، أصل السكان والمعالم الأثرية بالأغواط (دراسة أنتروبولوجية) ، مشروع جائزة البحث في علم الاجتماع ،قسم علم

([1])المرجع السابق، ص 649.

الاجتمـــاع والـــديموغرافيا، جامعـــة عمـــار ثليجـــي بـــالأغواط ،2006/2005.

[13] السياحة في ولاية الأغواط ثروة و ثراء، دليل أعدته مديرية السياحة لولاية الأغواط، 2006، ص 04.

[14] السياحة في ولاية الأغواط ثروة وثراء، مرجع سبق ذكره،ص: 04.

[15] مداني لبتر، الأغواط صفحات من الحضارة والتاريخ، دار هومة للطبع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص16.

المقال الثاني والثلاثون

التكنوقراط: البديل لصناعة الثروة .

- د.بلكعيبات مراد ،"أستاذ محاضر، قسم أ" ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط .
- حاجي عبد الحليم، أستاذ محاضر قسم ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج" الجزائر".

الملخص:

يعد التكنوقراط أحد أهم مفاتيح التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لما لهم من قدرة علي التكيف مع مختلف الأوضاع، وتوفير فرص عمل، وخلق فرص منفعية للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع .

ويشكل إنهيار أسعار المحروقات أكبر تحدي يواجهه صانع القرار السياسي في الجزائر، من هنا تظهر أهمية التكنوقراط باعتبارهم يشكلون مخرجا مناسبا لحل هذه المشكلة وغيرها من المشكلات، فالميزة التي يتيحها التكنوقراط هي ربط المعرفة المالية والذكاء المالي مع الاستثمار، وفق معادلة تنموية موحدة ، وذلك عن طريق إعداد المخططات المالية وتوجيه الثروة نحو المواقع الأكثر إنتاجية، والتي تتيح أكبر قدر من الدخل، وهو الشيء الذي تعتمد عليه الدول الغنية كالولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، أما الدول التي تهمش التكنوقراط فهي تعاني اختلالا في إدارة شؤون الحكم.

الكلمات المفتاحية : الثروة ، التكنوقراط ، إنهيار أسعار المحروقات.

abstract:

Technocrats are one of the most important keys to political, economic and social development because they have the ability to adapt to different situations, create jobs, create income opportunities, and contribute to improving the social and cultural lifestyle of individuals.
The collapse of fuel prices is the biggest challenge faced by the political decision-maker in Algeria, which shows the importance of technocrats as a suitable way to solve this problem and other problems. The advantage offered by technocrats is linking financial knowledge and financial intelligence with investment according to a unified development equation. The preparation of financial schemes and the channeling of wealth towards the most productive and income-generating areas, which are dependent on rich countries such as the United States of America and France. The countries that marginalize technocrats suffer from imbalances in governance.
Keywords: *wealth, technocrats, collapse of fuel prices.*

المقدمة:

يؤدي المال دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للشعوب، سواءً كانت متقدمة أو نامية، كما يعتبر المال أنه واحد غير أن طرق الحصول عليه تختلف من دولة إلى أخرى، وكل طريقة تتطلب أساليب مختلفة من التفكير ومهارات وتقنيات وأساليب تعليمية مختلفة.

والجزائر تحصل على العملة الصعبة لإنفاق جزء منها، واستثمار جزء آخر وادخار الباقي من

كل الحقوق محفوظة

مـداخيل المحروقـات (بـترول، غـاز) بنسـبة 96%، فهـي تـوفر الحاجـات الطاقويـة لنظـام الاقتصـادي العالمي، الذي تسيطر عليه مجموعة من الدول الغنية، والـتي تسـتثمر داخلـه ترفـع وتحفـظ الأسـعار وفقـا لمصلحتها، ومنـذ 2014 تراجعـت الأسـعار فبعـد أن كـان سـنة 2013 سـعر برميـل البـترول 120 دولار، انهار هـذا السعر وأصبح اليوم لا يتجـاوز 52 دولار مما أثر على مداخيل الجزائر بأكثر من 50 %، بما فيها تدفق رؤوس الأموال والبيانات عبر هذا النظام الذي تنمو فيه الثروة، وتتراكم إلي مستوى يؤدي إلى بنـاء دولـة الرفـاه الـتي يبحـث عنهـا المـواطن، ولكـن ذالـك كلـه لا يقـوم علـى تنـوع السياسـات العامـة (الإسـتخراجية، التنظيميـة، الرمزيـة ،التوزيعيـة)، بـل ينطلـق مـن وجـود اسـتعداد مـالي (مـا لـذي نفعلـه بالمال عند بيع البترول، كيف نحميه ،كم من الوقت سنحتفظ به)، الذي يمثل نوع من القيمة المضافة التي لا يملكهـا غـير **التكنـوقراط**، ومـن ثم فإنـه حـتى ولـو تغـيرت السياسـات العامـة وتزايـد النمـو وانخفضـت نسبة البطالة وتحقق التوازن الكلي للاقتصاد الوطني، فإنها لن تمثل أكثر من مسكنات مؤقتة، طالما استمر العجز عن بناء اقتصاد حقيقي قائم على بنية تحتية صلبة، تخضع لدورة إنتاجية كاملة تنتقل بسلاسة من النقطة (أ) إلي النقطة (ب)، تقوم في اغلب مراحلها علي رأس المال الفكري.

أما الإشكالية التي تفرض نفسها بقوة في هذا السياق، فإنها تدور حول الآلية الأفضل للمحافضة على الانجازات المحققة وتحسين مسار التنمية، في ظل هذه الخلفية هل المطلوب أن نعيد الحديث عن المقاربات القديمة مستصحبين الخلفيات المعرفية في خريطتنا الذهنية، أم أنه ينبغي أن نفكر فيما هو غير موجود معتمدين بقوة على التكنوقراط الموجود ضمن الطبقة السياسية، لاسيما عل مستوى صنع القـرارات التنمويـة(جـني العملـة الصـعبة)، وعلـى مسـتوى التنفيـذ في المؤسسـات الاقتصـادية، الاجتماعية والعلمية (إنفاقها).

وللإجابـة علـي هـذه الإشـكالية ارتأينـا تناول هذه الدراسة وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل المفاهيم للثروة والتكنوقراط

المحور الثاني: أشكال صناعة الثروة (طرق الحصول على العملة الصعبة).

المحـور الثالـث: دور التكنـوقراط في تحقيـق التنميـة وصناعة الثروة.

المحـور الأول : التأصـيل المفـاهيم للثـروة والتكنوقراط.

تحتـاج مقاربـة موضـوع الثـروة والتكنـوقراط كمحاولـة تفسـيرية إلي تفكيـك المصـطلحات، ثم القيـام ببنائهـا مـن جديـد فـلا يفهـم موضـوع التكنوقراط كبديل لصناعة الثروة، إلا إذا عرفنا ماذا تعني كلمة الثروة أولا ثم ماذا تعني كلمة التكنوقراط ثانيا، ذالك أن الثروة والتكنوقراط تأخذ بشكل عام معـاني كثـيرة، كـون كلمـة الثـروة وكلمـة التكنـوقراط كلمات واسعة وغير محددة، ويزداد الأمر فيها تعقيدا كلما قمنا بتوصيفها.

أولا: مفهوم الثروة

نحن نعيش في عالم فيه الوفرة من المال لجميع البشر، وفي كل الأزمنة المال عصب الحياة، بواسطته تتم عملية إدارة شؤون الدولة، و تتعدد التعريفات المعطاة لمفهوم الثروة، ذالك أن عبارة الثروة تعرف ذيوعا وانتشارا على أوسع نطاق كما يتعدد تصنيف الدولة من حيث الثروة.

1/ تعرف الثروة :

هي مقدار العوائد التي تحققها أصول الدولة مقارنة بمجموع النفقات والمصاريف، وكلما توجهت الدولة إلي بناء الأصول، كلما زادت العوائد، وكلما زاد التدفق المالي، وكلما كان التدفق المالي أكبر من حجم النفقات والمصاريف، فإن الدولة ستزداد ثراء ، وتراكم رأس المال الذي يعتبر من أهم العوامل المحفزة للنمو الإقتصادي[1] ، عكس الدول الذين لا يستثمرون في الأصول ويتجهون نحوى شراء الكماليات والرفاهية، كلما زاد دخلهم وهم أكثر عرضة للوقوع في الديون والأزمات المالية.

إن الثروة هي الوسيلة التي بواسطتها يقاس نجاح الدول فكلما زادت قدرتها على زيادة الكسب، كلما زاد غناها وزاد تطورها إمتلكت القوة والقدرة.

وثروة الدول ليست حجم الأموال المكدسة في البنوك الوطنية أو العالمية، إذا كانت هذه الثروة المالية من العملة الصعبة سريعا ما تنقذ ما لم يكن هنا مورد متجدد يعمل على إعادة ملئ الخزينة العمومية كل مرة تستهلك .

2/ أصناف الدول من حيث الثروة:

تتعدد الدول من حيث الثروة إلى ثلاثة أصناف هي:

- دول ملكت الثروة دون جهد أضاعته (الدول المنتجة للبترول).
- دول انغلقت على نفسها ولم تستثمر وتركت نفسها أسيرة للخوف (كوريا الشمالية، كوبا).
- دول يحصلون عل الثروة ويوظفونها وهم قلة (الدول الغنية ألمانيا ، فرنسا ، اليابان...).

3/ قوانين الثروة :

تتوفر الثروة لدى الدول التي تفهم قوانين التحكم في كسب الثرة وهذه القوانين هي[2]:

- قدرة الدول علي زيادة الدخل وإدخار.
- قدرة الدولة علي التحكم في في ميزان النفقات.
- المحافظة علي العملة الصعبة من الضياع .
- إستغلال مساحتهم الجغرافية في بناء مشروعات إستثمارية تحقق أكبر ربح ممكن ونم ثم تحقق أكبر قدر من المدخرات مما يساعد علي زيادة معدل التراكم وزيادة معدل النمو الإقتصادي[3] .

([1])كمبرلي أن إليوت ، ترجمة محمد جمل إمام ، الفساد والاقتصاد العالمي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 ، ص 107.

([2])فرانك بيلي ، مرجع سابق، ص 65.

([3])عبد الوهاب بن خليف ، المدخل الي علم السياسة ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر ،ط1 ، 2010 ، ص 143.

- يراكمون القوة عند مستوي يسمح لهم بكسب الثروة.

4/ قوانين التعامل مع الثروة المالية:

إن إدارة الثروة أشبه ماتكون بمنظم حراري تضبطه مجموعة من القوانين هي :

- الثروة سهلة الحصول والاكتساب لدول التي تدخر.
- تعمل الثروة من أجل الدول التي تجد وسيلة لإنمائها، مما يجعل الثروة تتضاعف عن طريق تأليف العناصر الاقتصادية والاجتماعية لبناء كيان اقتصادي، يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد المالية إلي أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح[1] .
- تبقي الثروة في حضن الدول التي تستثمرها في إطار نصح التكنوقراط البارعون في النصح.
- تفقد الدول ثروتها في الأعمال والأغراض التي لا يملكون فيها المهارة.

ثانيا: مفهوم التكنوقراط

يشكل الأفراد أصحاب الاختصاصات في المجتمع قيمة مضافة، وتبرز الحاجة إليهم وتزداد مع ازدياد الطلب عليهم، أما البحث عنهم فإنه مكلف ومتقلب في آن واحد، وبما أن الحاجة إلى فنيين متخصصين يجمعون بين النواحي الإدارية، الاقتصادية والسياسية دائما موجودة ومرغوبة، ويتم الحصول على تلك النوعية عن طريق اكتشاف الأفراد وجذبهم لوضعهم في الوظائف المتوقع شغورها، لتمكين الدولة من الاستمرار والنجاح، ما هو التكنوقراط إذًا؟.

1/ تعريف التكنوقراط

ارتبط مفهوم التكنوقراط تاريخيا بالسلطة ومحيطها الطبيعي، وعندما نتعرض إلى هذا المفهوم فإننا نعني به تطبيق ثنائية العلم وعلم الاجتماع على الحكم[2].

فالتكنوقراط هم إداريون يتمتعون بخبرة اختصاصية يسيرون أو يديرون قطاع من القطاعات المختلفة، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ولهم كثير من خصائص البيروقراطيين مثل التجرد، القدرة، الكفاءة ، الفعالية، كما أنهم معتادون على العمل ضمن تنظيم هرمي، ويختلفون عن البيروقراطيون في أنهم يشاركون في رسم السياسة العامة في نطاق لم يكن يتصوره أحد من البيروقراطيون[3].

فالبيروقراطيون يهتمون بالسوابق(يستغلون الفرص الاقتصادية لصالحهم متلاعبين بسبل الوصول

---

(1)حسين إبراهيم بلوط ، إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتجي، دارالنهضة العربية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 2001 ، ص 185 .

(2) معطيات وزارة المالية الجزائرية، 2015،
of-algreria.dz / pub- stat. htm.www.bank-

(3)Benabdallah Youcef (2007), l'économie Algérienne entre rèfomes et ouvertur:quelle priorità? Comminication au colleque International organisè par la commission Economique pour L'Afrique des nations-Unie et le GATE UMR 5824 du CNRS , Università Lumière , lyon 2 , le 19-20 octobre 2007, Rabat , P:16.

كل الحقوق محفوظة

السياسية ، ويتدخلون في نشاط الأعمال على المكشوف أو كشركاء مع أصحاب المشاريع[1])، والقواعد (قواعد التعامل مع المواطنين، قواعد تحدد العلاقات بين مختلف مستويات الموظفين، قواعد تنظم توظيفهم وترقياتهم ...)، فهم يعشون في الماضي غير قادرين على ممارسة العقلانية الجماعية حسب أنتوني دوانز، وقد أكد ميشيل كروزيية على قلة كفأتهم وعقلانيتهم في التطبيق العملي لمخرجات السياسة العامة على مختلف المستويات، لاسيما في الحالات التي تكون فيها تلك المستويات متمثلة بالفنين المتخصصين[2]، في حين أن التكنوقراط من الرجال والنساء يهتمون بالمستقبل يرسمون السياسات الأساسية ويحددون الاستراتجيات ومشاريع القوانين بعيدا حتى عن المنتخبين في البرلمان، ولهم قدرة على تفكيك الواقع المعقد واستيعاب معطياته واشكاليته قبل الخريطة الجغرافية بألوانها وطوائفها وأدياتها وأعراقها.

2/ الاتجاهات النظرية في الفكر التكنوقراطي:

لقد قام الباحثون في العلوم السياسية بدراسة هذا المفهوم والتنظير له من خلال إرساء دعائم أدبية، تدور مواضعها حول التقدم نحوى نظام أرقى يذهب بعيدا بالنظام الحاكم في بناء النهضة والعمران، ومن بين المحاولات في هذا الباب أربعة اتجاهات معروفة وهي:

أ/ الاتجاه التنظيمي:

ويمثل هذا الاتجاه المفكر "موسيكا" الذي يري أن التكنوقراط مجموعة من الأفراد لها قدرات تنظيمية تسمح لها بإدارة دفة الحكم.

ب/ الاتجاه النفسي:

يمثل هذا الاتجاه "باريتو" وهو من ابرز العلماء الذين قاموا بتحليل ظاهرة حكم الأشخاص في المجتمعات، ويلخص باريتو مفهوم التكنوقراط، في أنها "مجموع المؤهلات والاستعدادات التي يكتسبها الفرد خلال فترات مختلفة من حياته، تمكنه من التحكم في دواليب الحكم".

ج/ الاتجاه التنظيمي:

ويعبر عن هذا الاتجاه "ميلز"، يرى أن التكنوقراط هي نتيجة للصفة النظامية التي تحكم المجتمع وتؤدي إلى ظهور منضمات كبيرة يديرها أفراد يجمعون مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية.

د/ الاتجاه الاقتصادي:

ويمثل هذا الاتجاه "جيمس برنهايم" الذي درس وحلل النظام الرأسمالي، وأبرز بأنه في تقهقر وتراجع الأمر الذي سيؤدي لتحوله إلى مجتمع تبرز فيه نخبة إدارية تكنوقراطية، تقوم بتسيير الشؤون العامة للمجتمع [3].

([1])حاجي فطيمة ، واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدي إستفادة الجائر من هذه التجربة ، المجلة السياسية للسياسات العامة ، عدد الرابع ، جامعة الجزائر ، جوان 2014 ، ص 70.

([2]) اسماء بن قادة ، أفكار خارج المزاج ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2013، ط1 ، ص 277.

([3])المرجع السابق، ص 171 .

كل الحقوق محفوظة

3/ مميزات التكنوقراط ومؤشرات قياسها:

تتعـدد مميـزات التكنـوقراط بتعـدد طـرق الحصـول علـى العملـة الصـعبة، فالحصـول عليهـا يفـترض أسـلوب تفكـير معـين متعلـق بالمـال وطريقـة النظـر إليـه، أي القـوانين الداخليـة بالاظافـة إلي القـوانين الخارجيـة، مثـل معلومـات الأعمـال وإدارة الأموال وإستراتجيات الاستثمار.

أ/ مميزات التكنوقراط :

تتميز التكنوقراط بمجموعة من المميزات نذكرها فيما يلي :

- مبرمجون على تحقيق النجاح المادي الكامل.
- مبرمجـون للحصـول علـى العملـة الصـعبة بيسر.
- موجهـون للعمـل بشـكل متوازيـوفي كـل المجالات .
- موجهون أن تكون مداخيل دولهم مرتفعة
- مبرمجـون علـى حسـن إدارة ثـروات بلـدانهم والإقتصاد في النفقات [1] .
- مبرمجون نحوى الاستثمارات الناجحة.

ب/ مؤشرات قياس مميزات التكنوقراط:

تقوم عملية قياس هـذه المميزات على أربعة أركـان أساسية هي:

- قيمة الدخل الوطني (ثابت، متذبذب)
- صافي ثروة البلد
- نجـاح أو فشـل الاسـتثمارات في مختلـف المجالات
- علاقتهم مع الدول الأخرى (لا يوجد أي شيء له معنى غير معنى المصلحة)

المحور الثاني: أشكال صناعة الثروة

يعيش العـالم في وفـرة ماليـة، فـالثروة متـوفرة أمام جميع الدول، وكل دولة تحصل على نصيب منها سواء قل هـذا النصيب، أو زاد، وهـذا الاختلال في الحصول على العملة الصعبة راجع إلى اختلاف طرق الحصول عليها، ذالك أن لكل دولة سبل تنتهجها، وخطط تنفذها واستراتجيات تسترشد بها.

أولا : طرق الحصول علي العملة الصعبة في العالم

تتعـدد طـرق الحصـول علـى الثـروة في العـالم في الأشكال الآتية:

- دول تعمل من أجل نظام عالمي من خلال التخصص في إنتاج مادة معينة أو نوع محدد كإنتاج البترول ،الغاز، السكر، البن، المال، المـاس، مـن هـذا التخصـص تحصـل علـى العملة الصعبة.
- دول هـم قلـب النظـام الإنتـاجي العـالمي يعملون لحساب دولهم من خلال التحكم في قطـاع أو قطاعـات إنتاجيـة، كـالتحكم في قطـاع التكنولوجيـا المتطـورة، قطـاع الخـدمات، قطـاع السـياحة، ومـن خـلال قـدرتهم علـى الـتحكم في هـذه القطاعـات يحصـلون علـى الثـروة الماليـة ويواجهـون

(1) مرجع نفسه، ص 96.

منافسة شديدة من الدول الأخرى ويبذلون جهودا كبيرا للبقاء في المقدمة.

- دول يخلقون نظام ويتحكمون في آليات تسيره ويسيطرون على أدق التفاصيل فيه، هذا النظام يدير عليهم الثروة المالية، وهو عبارة عن سلسلة عمل متداخلة ومتشابكة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع شركة ماكروسفت، فسيبوك، شركات الأمن .
- دول غنية لها ثروة مالية تستثمرها داخل هذا النظام من خلال شراء شركات، شراء أندية لكرة القدم، شراء ديون الدول...

وقد نجد دول لها مداخيل من مختلف الأشكال قد يحصلون على العملة الصعبة من خلال العمل داخل النظام، وإنشاء نظام خاص بهم ويستثمرون داخل هذا النظام نفسه.

ثانيا: طرق الحصول علي العملة الصعبة في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على إيرادات البترول للحصول على العملة الصعبة، حيث أنها متخصصة في مجال المحروقات، وتحصل من هذا التخصص على حوالي97% من دخلها[1].

منذ الاستقلال وعلى مدار أكثر من خمسون سنة اعتمدت الخزينة العمومية على دخل واحد وثابت وهو دخل المحروقات، رغم كل التوجهات والخيارات التي انتهجها صانع القرار السياسي بداية من تبني مقاربة التنمية لتنويع مصادر الدخل، مرورا بمقاربة فصل السياسة عن الاقتصاد باعتباره البديل الذي يخلق الثروة إلى غاية مقاربة الحكم الراشد القائمة على الدمج بين السياسة والاقتصاد.

يحصل كل هذا في الوقت الذي لم تتغير أحوال مداخلينا وبقيت تتراوح مابين 95 %و97 % من العملة الصعبة، نحصل عليها من بيع المحروقات من غاز وبترول، ومع هذا الوضع بقي حالنا كحال العامل الأجير دخله ثابت يتحكم فيه صاحب العمل، يرفعه ويخفضه حسب إرادته المرتبطة بالسوق، فإذا انتعش السوق زاد الدخل وزاد معه أجر العامل، وانكمشت المداخيل قلت الحوافز والمردودية.

وفي ظل هذه الأوضاع التي تتميز بها حالتنا الاقتصادية، فإننا من الدول التي تعمل من اجل النظام العالمي وكل مخرجات السياسة العامة تصب في صالح هذا النظام، والذي يحصل على مكاسب مالية في كل الظروف، فهو رابح على كل المستويات إذا انخفضت مداخيلنا فهو كاسب وإذا ارتفع فهو كاسب.

ثالثا: السياسات البديلة للحصول علي العملة الصعبة

تعتبر الجزائر من الدول التي تعمل من أجل النظام العالمي، وعليه فإننا بحاجة إلى إرادة سياسية تجمع بين صنع القرار والرؤية الفلسفية لتحولها إلى حكم راشد من شأنه أن يذهب بعيدا في بناء الدولة

(1) : عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001، ص 13.

الجزائرية الحديثة والقطاعات التي يمكن لنا التحكم فيها هي أربعة قطاعات ذات مردود مالي عالي، ولا تتطلب تكنولوجيا عالية ويمكننا إدارتها بأبسط الإمكانات الموجود وهي لا تشكل تهديد لأي دولة ونركز جهودنا حول إنجاحها مع العمل على تجنب قطاع الخدمات المتحكمة فيه الصين وقطاع التكنولوجيا العالية، المتحكمة فيه الدول الغربية، وقطاع السياحة المتحكم فيه من طرف الدول المجاورة تونس والمغرب والقطاعات الأربعة هي:

- **قطاع الفلاحة** :من أهم القطاعات ذات المردودية المالية والتي يمكن التحكم في بدايته ونهايته، ذالك أن هذا القطاع يمكن أن يوظف الآلاف من اليد العاملة سواء المؤهلة أو الغير مؤهلة[1].
- **قطاع التجارة**: التجارة من أكبر القطاعات التي توفر السيولة المالية وتحقق الثراء وموقعنا الجغرافي يسمح لنا بلعب دور كبير في ممارسة العملية التجارية، كل ما نحتاجه هو تدريب أكبر عدد من طلاب الجامعات على ممارسة التجارة والتعامل مع كل الدول عن طريق البيع والشراء، وخاصة دول الجوار بداية من المغرب إلى موريطانيا، مالي، النيجر، التشاد، ليبيا، وتونس.
- **قطاع الطاقة وتحلية مياه البحر**: تمتد شواطئنا على مئات الكيلومترات بل وأكثر من 1200 كلم، وهي مساحة كبيرة تمكننا من التطور إن تم استغلال مياه البحر عن طريق تحليلها بغرض الشرب أو الفلاحة، ويحرك هذا القطاع، قطاع الكهرباء الذي يمكن لنا إنتاجه وبكميات كبير عن طريق الطاقة الشمسية، وهي طاقة نظيفة وسهلة التحكم فيها ولا تتطلب تكنولوجيا عالية.
- **قطاع التعليم العالي**: كل سنة تستقبل الجامعات أكثر من مليون طالب وعلى صانع القرار السياسي أن يوجه على الأقل ربع هذا العدد إلى القطاعات الثلاثة، ليوفر لها اليد العاملة الكفاءة، وبالتالي تكون مخرجات الجامعة قد تم توظيف ربع عدد طلبها في قطاعات كانت من قبل لا تستوعب سوى مئات الأشخاص حيث نجد ان نسبة البطالة قدرت في الجزائر بنسبة 10% عام 2013 وهي تمس أكثر الخرجين من الجامعة[2].

المحور الثالث: دور التكنوقراط في تحقيق التنمية وصناعة الثروة

في عصر العولمة والاقتصاد الرقمي والمجتمعات القائمة علي المعرفة انتهت التقسيمات التقليدية من شمال وجنوب، أغنياء وفقراء، شيوعية ورأسمالية، ولم يبقي غير تقسيم واحد يتمثل في المسرعون والمبطئون.

(1) : محمد شفيق ، **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** ، المكتب الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 1993، ص 19.

(2) : احمد رشيد ، **التنمية المحلية** ، دار النهضة ، بيروت ، 1986، ص 16.

لقد انقسم العالم إلى عالم سريع وعالم بطيء وفقا لمفهوم جديد للوقت والتسارع [1]والتدافع بما فيها سرعة تدفق المعرفة ورؤوس الأموال والمعلومات عبر نظام اقتصادي، تولد فيه الثروة التي تؤدي إلى بناء نظام حكم قادر على البقاء والاستمرار ليحقق الرفاهية والاستقرار للأفراد .

ولكن اكتساب الثروة وبالتالي الحصول على القوة والقدرة يتطلب أشخاص لهم معرفة مالية، (القدرة على إدراك الاتجاه الذي يسير فيه التدفق المالي)، والذكاء المالي، (القدرة علي تحويل المال أو العمل إلى أصول تكون مصدر التدفق المالي)، هم التكنوقراط.

الظواهر الاجتماعية (الفقر، الآفات الاجتماعية، المخدرات...)، والاقتصادية (التضخم، ارتفاع الواردات، عجز في الميزانية...)، باتت عل مستوى من التعقيد، بحيث لا يمكن أن يستوعبها السياسيون والبيروقراطيون ولا البرلمانيون، لاسيما مع تشعب الأوضاع الداخلية وتأزم الأوضاع الخارجية وكثر المعلومات وسرعة انتقالها وتداخلها، تجعل من فيئة الكنوقراط الوحيدة المؤهلة لإمساك ملف التنمية في ظل انهيار أسعار المحروقات وتراجع المداخيل من العملة الصعبة.

فالتكنوقراط لهم القدرة على رصد الظواهر والأزمات بكل أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ،كما لهم الإمكانيات العقلية على تفكيك إشكالية انهيار أسعار المحروقات ومتابعتها في صيرورتها وحركاتها وتفاعلها ليسجلوا ملاحظاتهم التي يسترشد بها صانع القرار، أكثر مما يفيد به البرقراطيون وممثلو الشعب الذين باتوا عاجزين عن استيعاب التغيرات الطارئة[2].

إن الفئات الثلاثة من " بيروقراطيون، برلمانيون، سياسيون"، مهما امتد مجال الرؤية لديهم ومهما بلغ حجم المعلومات التي تصلهم، فإن الواقع يؤكد أن الحلول عند أدمغة التكنوقراط المتخصصين غير المتحزبين.

فالطبقة السياسية في فرنسا تكاد تكون كلها من رجال التكنوقراط خرجي المدارس الكبرى مثل المدارس الوطنية للإدارة والمدرسة العليا، للعلوم السياسية، والمدرسة العليا متعددة التقنيات[3].

وكذالك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتكون فيها الطبقة السياسية من خرجي اكبر الجامعات وخاصة علماء السياسة.

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات لتمويل الخزينة العمومية بالعملة الصعبة، فهي بحاجة إلى تكنوقراط متخصصون قادرون على القيام بإصلاح جذري يحقق التوازن المالي للخزينة، ويحرك دواليب الاقتصاد ويحافظ على مسار التنمية ويخفف من معانات المواطنين.

---

(2) : المادة **14–15 من دستور 1996**.

(3) : محمد خشمون ، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري 2010 –2011، ص 187.

(1) : مصطفى الجندي ، **الإدارة المحلية** ، دراسة مقارنة ، دار المسير للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2001، ص20.

كل الحقوق محفوظة

أما السياسيين والبرلمانيين فدورهم التشاور مع التكنوقراط حول القضايا التي تؤثر على الطبقات الدنيا، والمتوسطة لإيجاد حلول تحقق التوزان والوسطية.

الخاتمة:

في ظل المؤشرات الاقتصادية والسياسة التي توحي باستمرار انخفاض أسعار المحروقات ولمدة طويلة، لابد أن يدرك صاحب القرار والمواطنين أن هذا الانخفاض لن يتوقف عند هذا الحد، فكما أن الذاكرة الشعبية لم تنسي إنهيار أسعار المحروقات في الثمانينات، وكذالك طرق معالجتها والآخطاء التي أرتكبت لحل هذه المعضلة.

إنّ البديل هم التكنوقراط لقيادة مشاريع التنمية والمحافظة على الانجازات المحققة، في ظل إنخفاض أسعار المحروقات ذالك للخبرة المكتسبة والنسق الفكري المفتوح في مجال التخطيط المالي ، والتسيير الفعال والربط بين النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية، مع القدرة علي إبداع الحلول والتفكير فيما هو غير موجود للخروج من هذا الوضع المعقد و المتشعب.

وفي هذا الإطار نقدم مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

-إن مسار أسعار المحروقات متعرج ولا خطي وهو يعتمد علي معادلة مركبة والتكنوقراط هم القادرون علي حل هذه المعادلة .

-إن نظام التفكير القائم علي الخطية في إدارة أزمة إنهيار اسعار المحروقات لم يعد صالحا الاعتماد في حل هذه الازمة في الالفية الثالثة من القرن العشرين.

- علي صانع القرار السياسي ان يعيش الحياة السياسية كما يعيشها الطبيب في قسم الطوارئ وبنفس السرعة التي يتشاور فيها الطبيب مع مساعديه والفريق الطبي ، لابد أن يعيش صانع القرار هذه الحالة من التوتر مع التكنوقراط المتخصصين.

- التكنوقراط هم الحل البديل الانهيار أسعار المحروقات ذالك أنهم يملكون ذكاء مالي يتيح لهم قدر من المرونة لتنويع مصادر الدخل الوطني.

- العالم فيه من الوفرة المالية الكثير والتكنوقراط هم مغناطيس جذب الثروة.

المراجع:

1- أحمد رمضان نعمة الله ، تخطيط المشروعات الاستثمارية دراسة الجدوي الاقتصادية، اليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ،2001 ، ص.124.
2- المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية، https://hrdiscussion.com/hr34973.html
3- أحمد رمضان نعمة الله ، مرجع سابق، ص.125
4- أحمد رمضان نعمة الله ، مرجع سابق، ص .28
5- فرانك بيلي ، ترجمة مركز الخليج الابحاث ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، ط1 ، 2004 ، ص .649
6- مرجع نفسه، ص .649
7- كمبرلي أن إليوت ، ترجمة محمد جمل إمام ، الفساد والاقتصاد العالمي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 ، ص 107.
8- فرانك بيلي ، مرجع سابق، ص .65
9- عبد الوهاب بن خليف ، المدخل الي علم السياسة ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر ،ط1 ، 2010 ، ص .143

10- حسين إبراهيم بلوط ، إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتجي، دارالنهضة العربية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 2001 ، ص 185 .

12- معطيات وزارة المالية الجزائرية، 2015،

of-algreria.dz / pub- stat. htmwww.bank-

13-Benabdallah Youcef (2007), l'économie Algérienne entre rèfomes et ouvertur:quelle priorità? Comminication au colleque International organisè par la commission Economique pour L'Afrique des nations-Unie et le GATE UMR 5824 du CNRS , Universitè Lumière , lyon 2 , le 19-20 octobre 2007, Rabat , P:16.

14- حاجي فطيمة ، واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدي إستفادة الجائر من هذه التجربة ، المجلة السياسية للسياسات العامة ، عدد الرابع ، جامعة الجزائر ، جوان 2014 ، ص 70.

15- اسماء بن قادة ، أفكار خارج المزاج ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2013، ط1 ، ص 277.

16- المرجع السابق، ص 171 .

17- مرجع نفسه، ص 96.

المقال الثالث والثلاثون

المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار المحروقات.

- د.علي عزوز ، أستاذ محاضر قسم "أ" ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف .
- علي سايح جبور ،طالب دكتوراه - ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف .

الملخص:

يعد موضوع المقاولاتية من الموضوعات المهمة التي تحتل حيزاً كبيراً من انشغال الدول والباحثين في اختصاص الاقتصاد، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحريك الاقتصاد الوطني.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه المقاولاتية كخيار حتمي واستراتيجي لتجديد وتنويع النسيج الاقتصادي في الجزائر خاصة في ظل صدمة انخفاض أسعار البترول، وذلك بالتركيز على تحليل أهم قطاعات النشاط التي تسهم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، القطاعات الاقتصادية.

Abstract:

The topic of entrepreneurship is one of the important topics that occupies the interest of countries and researchers in the field of the economy, especially with the increase in the position occupied by small and medium enterprises as an effective tool in achieving economic development; and prospering in the national economy.

The objective of this study is to clarify the role that entrepreneurship plays as an inevitable and strategic option for diversification of the economic fabric in Algeria, especially in the shock of low oil prices, by focusing on analyzing the most important sectors of activity that contribute to the creation of value added, Outside the hydrocarbons sector.

***Key words**: Entrepreneurship, Small and Medium Enterprises, Economic Diversification, Economic Sectors.*

مقدمة:

تعتبر الأعمال الصغيرة الوحدة الأساسية التي قام عليها الاقتصاد العالمي في جميع الحضارات والمجتمعات حتى القرن السابع عشر، فأي مجتمع كان يعتمد على الحرف والمزارع وأسلوب المقايضة للسلع والخدمات التي تحتاجها الجماعة، كل هذه الأعمال كانت صغيرة الحجم وأسرية الطابع تقيمها الأسرة كمصدر رئيسي للدخل حيث تنتج ما تحتاجه وتقايض أو تبيع الفائض لسكان القرية أو المدينة، كما أن السفر من أجل الاستيراد والتصدير كان يتم بين عدد محدود من الشركاء ويهدف في الغالب إلى تنفيذ صفقة تجارية واحدة[1].

كما أثبتت العديد من الدراسات أن المقاولة الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا فعالا في تنمية وتطوير أي بلد، إلا أن هذا الدور يختلف حسب درجة تطور كل بلد، فهي تساهم في خدمة المجتمع في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من

كل الحقوق محفوظة

خلال استغلال الإمكانيات المحلية وخلق فرص العمل وتحقيق التوازن الإقليمي لمناطق البلد، حيث نجدها تتوزع في كامل التراب الوطني.

أما حاليا أصبحت تمثل نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم حيث تمثل حوالي 90% في بلدان العالم المتقدم والنامي، فعددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المؤسسات الكلي، ففي أمريكا تمثل 98 % من مجموع المؤسسات، في فرنسا وايطاليا تمثل 90 %، في الدنمارك تمثل 92 %[2].

الهدف من هذا البحث تبيين أهمية الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالميا يتحمل فيه القطاع الخاص دوره في عجلة التنمية جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي، مع الوقوف على تجربة الجزائر في الاعتماد على هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في التنمية بمختلف أبعادها قصد تنويع استثماراتها خارج المحروقات.

أولا: المقاولاتية والتحول الإقتصادي

المقاولاتية تعني عملية الاستحداث أو البدء في نشاط معين، كما تعني تحقيق السبق في قطاع معين. والمقاول هو الذي يبتكر شيئا جديدا بشكل كلي وشمولي[3]، ويقصد بالمقاولاتية في إدارة الأعمال ذلك النشاط الذي ينصب على إنشاء مشروع أعمال جديد وإدارة الموارد بكفاءة، فهي تنصب على كل ما هو جديد ومتميز.

عادة إن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة[4]:

- **الانشاء (la création)**: إنشاء مؤسسة من طرف فرد أو جماعة، في هذه الحالة يمكننا الحديث عن إنشاء مؤسسة جديدة.
- **إعادة بعث المؤسسة (la reprise)**: إنشاء مؤسسة من خلال بعث جزئي أو كلي لنشاطات وأصول مؤسسة قديمة.
- **تفعيل مؤسسة (la réactivation)**: إعادة إقلاع نشاطات مؤسسة في سبات.

إن الاقتصاد المبني على المقاولاتية يتبنى خلق المؤسسات على:

- **المستوى الجزئي**: من خلال موضوع دراسة المقاول كفرد، فهو يعتبر إنشاء المؤسسة كنتيجة للشخصية المتميزة،
- **المستوى الكلي**: توجد عوامل خارجية عن المقاول لكنها محددة لإنشاء المؤسسة.

فحسب هذه المقاربة السوسيولوجية الاقتصادية فان خلق المؤسسات يطرح كظاهرة اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار رأس المال الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية للمقاول[5].

إن الاعتماد على المقاولاتية كأساس للتنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد يتحقق في الاقتصاد الذي يشجع ظهور الريادية من خلال إنشاء مشروع جديد يقدم فعالية اقتصادية مضافة، وعليه نجد R.H.Coase أحد رواد نظرية تكاليف المعاملات (la théorie de transaction) تساءل عن سلوك المؤسسات التي تتجه إلى القيام بالمعاملات التي يمكن أن تكون منظمة في السوق، إذا كانت هذه المؤسسات لا تستطيع أن تقوم بهذه

المعاملات بأقل تكلفة فعليها اللجوء إلى السوق أين توجد حقوق الملكية[6].

والإجابة على هذا التساؤل يمكن إسقاطه على المقاولات الصغيرة والمتوسطة، فريادة الأعمال تهتم بإدارة الموارد بكفاءة وأهلية متميزة لتقديم شيء جديد وابتكار نشاط اقتصادي وإداري جديد، لذلك فهي تنصب على تقديم كل ما هومتميز كمنتوج جديد اعتمادا على أطر وسياقات متطورة لانجاز الأعمال الإدارية[7].

كما أن الاستثمار في رأس المال البشري ضمن ما يعرف باقتصاد المعرفة ضروري، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهي تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فاقتصاد المعرفة قائم على استخدام واسع للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي[8]، لذا نجد أن الاقتصاد الريادي يعتمد على طبقة من رواد الأعمال وأصحاب الأفكار الجديدة، وهم يختلف عددهم من مجتمع لآخر وفق طبيعة البيئة المحيطة، فهناك مناخ يوفر تنمية رواد الأعمال، ومناخ لا يشجع على بروزهم أويتم تهميشهم[9].

لذلك على كل دولة أن تلعب دور مهم في إعداد الأشخاص الذين يقدرون على إدارة أوإنشاء المقاولات وتطويرها، وذلك بالاعتماد على مراكز ومعاهد البحث والتكوين إلى جانب مؤسسات التعليم العالي التي تلعب دور في اكتشاف أصحاب القدرات المتميزة وتهيئتهم ليصبحوا أصحاب مؤسسات ريادية في المستقبل، فالاعتماد على التعليم والتكوين ضروري لنشر ثقافة المقاولة في المجتمع، إذ يرجع تاريخ تدريس ريادة الأعمال على مستوى الجامعات إلى عام 1947 عندما قدم Myles Mace أول مقرر دراسي في ريادة الأعمال بالتحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال[10].

شكل رقم 1: الخصائص الأساسية للاقتصاد الريادي.

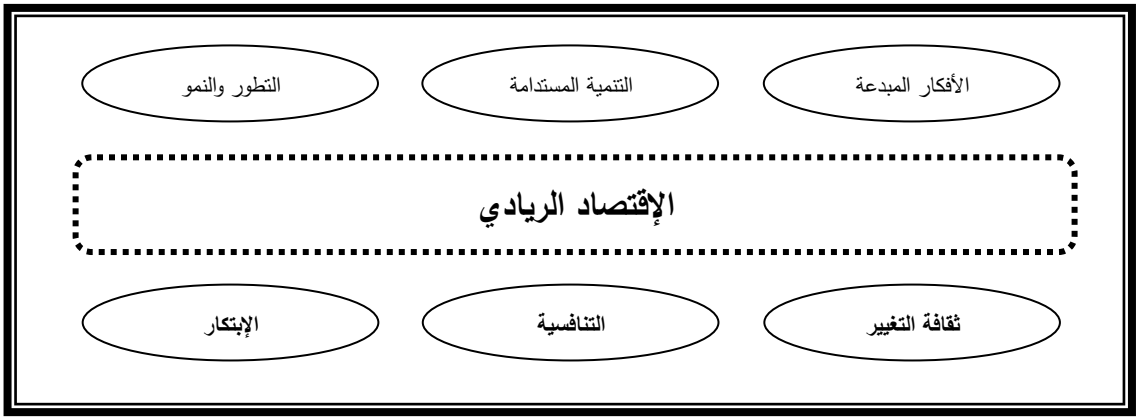

المصدر: من إعداد الباحثين

فالاقتصاد يعتمد على طبقة "رواد الأعمال"، حيث ترجم علماء الاقتصاد الأوائل المصطلح بالمنظمين لأنهم كانوا يركزون على مهارة الريادي في التنظيم وإقامة عمل أو مؤسسة، وفي السبعينات وبعد تدفق عوائد النفط

كل الحقوق محفوظة

وتزايد إقامة المشاريع الكبرى، غير علماء العرب الترجمة إلى المقاول، والسبب هو أن فئة المقاولين كانت الفئة التي أظهرت أنها على استعدادات ريادية.

ومنذ التسعينات أدرك العلماء بأن الاستعدادات الريادية غير محصورة بالمقاولين، بل كثير من الشباب من أقام مؤسسة صغيرة كتقديم خدمات حاسوب أو تجارة الهواتف، الانترنت، مصنع المواد الغذائية، ورشة إنتاج ... الخ وحولها إلى مؤسسة كبيرة، لذلك تم تغيير الترجمة إلى "الريادي".

كما أن هناك علماء يقولون أن الريادية مهمة ليس فقط للأفراد، بل للمؤسسات أيضا، فقد طوروا المهتمين بالموضوع مصطلحا خاصا وهوالمقاول[11]، وحسب (Katz et Gartner,1988) هناك أربعة خصائص تساهم في ظهور المقاولاتية: الرغبة في إنشاء مؤسسة، تجميع الموارد، تبيين حدود المنظمة، تحقيق تبادل الموارد[12].

ويتميز كل من الريادي والمؤسسة الريادية بالمرونة والقدرة على التكيف مع المحيط[13]، إلى جانب الاهتمام بإدارة النمو في المؤسسة من طرف الريادي الذي يملك المهارة لإقامة المشروع الصغير لكنه يتميز عن غيره في كونه يدفع عمله للنمو خلال فترة معينة عن طريق تحفيز الابتكار والمعرفة الجيدة لأهم استراتيجيات التطوير أين تكون ثقافة التغيير هي السائدة. فالابتكار يتطلب ذهنية تتميز بروح المبادرة وحسن الإبداع وقدرات تنظيمية ديناميكية ذهنية متفتحة على أفكار جديدة، تعزز بيئة التعلم[14].

إلا أن هناك اختلاف بين النظرية والتطبيق فيما يخص بعض مميزات المقاولات الصغيرة والمتوسطة يلخصها الجدول التالي:

جدول رقم 01: اختلافات في خصائص المقاولات الصغيرة والمتوسطة

اتفاقات خاطئة	ما يوضحه الواقع
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن معظم الابتكارات الرئيسية.	هذا يعتمد على المنتوج والتكنولوجيا المستعملة.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بقليل من الإبداع لأنها لا تهتم بالبحث والتنمية.	مساهمتها معتبرة في البحث والتنمية لكنها غير مقاسة (غير رسمية) وفي وقت جزئي، وتنتج حصة من الابتكارات الكلية التي هي على الأقل نسبية في إنتاجها وفعاليتها.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة تخلق عدد كبير من مناصب الشغل.	يتم تصفية الجزء الكبير منها، كما أن نسبة كبيرة تتعرض للوفاة عند ولادتها.

المصدر: John R.Schermerhorn, David S.Chppell, Principe de management, ERPI, Québec, Canada, 2006, p 166.

يعد التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم وجود مرونة في منح القروض من جانب القطاع المالي نتيجة لعدم قدرتها على تقديم الضمانات وافتقارها إلى الخبرة التنظيمية في بداية إنشائها مما يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة في إقراضها، فلاستحداث مؤسسة مبتكرة يستلزم استقطاب المهارات المناسبة

من القوى العاملة وتطبيق تكنولوجيا المعلومات من أجل القدرة على المنافسة، لذا توجد أمام تحدي كبير فيما يخص قدرتها على الابتكار بالموازاة مع قدرتها المالية المحدودة.

ثانيا: تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي للمقاولات

بعد الاستقلال، قامت الجزائر بإعادة تشغيل المؤسسات الاقتصادية وفقا للنظام الاشتراكي منذ 1971، أين هيمن القطاع العام على الاقتصاد اعتمادا على الصناعات الثقيلة والمؤسسات الكبيرة، مما أدى إلى عدم الاهتمام الكافي بالمؤسسات الصغيرة، إلا أن هذه النظرة تغيرت في ظل محاولة تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

في الثمانينات، تم إعادة الاعتبار للقطاع الخاص والتراجع عن الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، أين تم القيام بإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات سنة 1988، ثم تطبيق الإصلاحات بمساعدة المؤسسات النقدية والمالية الدولية لخوصصة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف اهتماما ملحوظا[15].

إلا أنه بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وما رافقها من انخفاض العملة الوطنية، وصدور قانون الاستثمار سنة 1993 بهدف ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين والخواص والأجانب، أين اتجه الاقتصاد الجزائري إلى الانفتاح بتنفيذ برامج إصلاح صندوق النقد الدولي، وبرامج التعديل الهيكلي سنة 1998 مع البنك الدولي، مما جعل الدولة تقوم بمجموعة من المبادرات المتعلقة بترقية الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محورا أساسيا للنمو من خلال تطبيق القانون التوجيهي لترقيتها في 12 ديسمبر 2001 والرفع من تنافسيتها، لتمثل بداية مرحلة مهمة لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة بدلا من التركيز على قطاع المحروقات لوحده.

في الجزائر شهدت المقاولات الصغيرة والمتوسطة تزايدا ملحوظا خاصة بعد اتجاه سياسة الدولة إلى تدعيم هذا القطاع، حيث انتقل عددها الاجمالي من 348 245 مؤسسة سنة 2001 إلى 934 747 خلال السداسي الأول لسنة 2015 (شكل رقم 2)، وبمعدل تطور 08,81 % مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2014.

كل الحقوق محفوظة

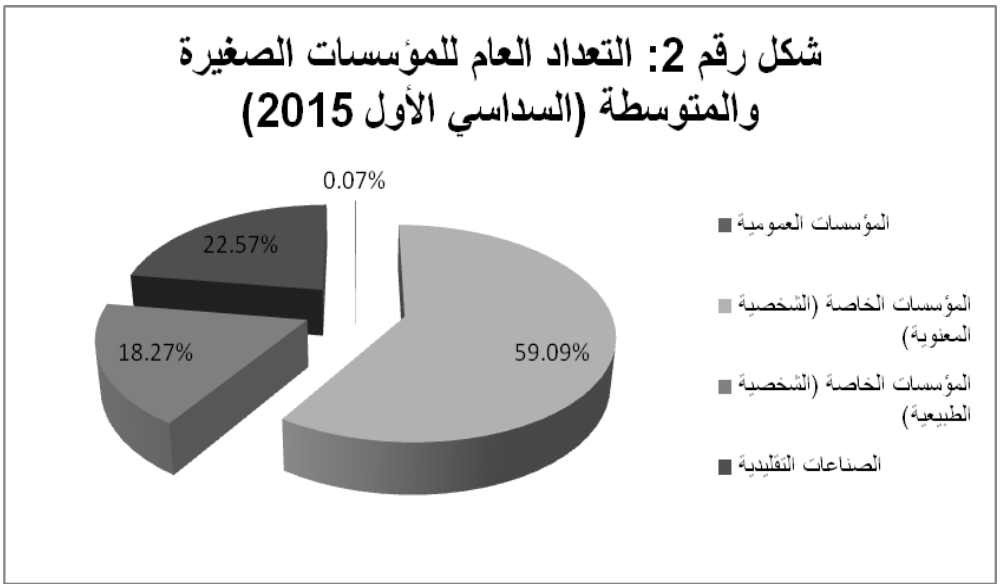

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques Données du 1er semestre 2015, Algérie, Novembre 2015.

بلغ عدد المقاولات التابعة للقطاع الخاص 387 747 مؤسسة أين تشكل النسبة الأكبر 99,93 %، بينما المقاولات العمومية بلغ عددها 547 مؤسسة بنسبة 0,07% هي في تناقص بسبب عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى وإنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة إضافة إلى عملية الخوصصة.

أما من حيث التنويع الاقتصادي فنجدها تنتشر في مختلف النشاطات الاقتصادية، 22,57 % في مجال الصناعات التقليدية (الفنية، انتاج المواد، الخدمات)، و18,27% من المقاولات ذات الشخصية الطبيعية تشمل مختلف المهن الحرة كالمحامين، المحضرين القضائيين والموثقين، الأطباء والصيادلة، المهندسين الزراعيين والمعماريين الخ، تعمل خصوصا في قطاع العدل، الصحة والزراعة (شكل رقم 3).

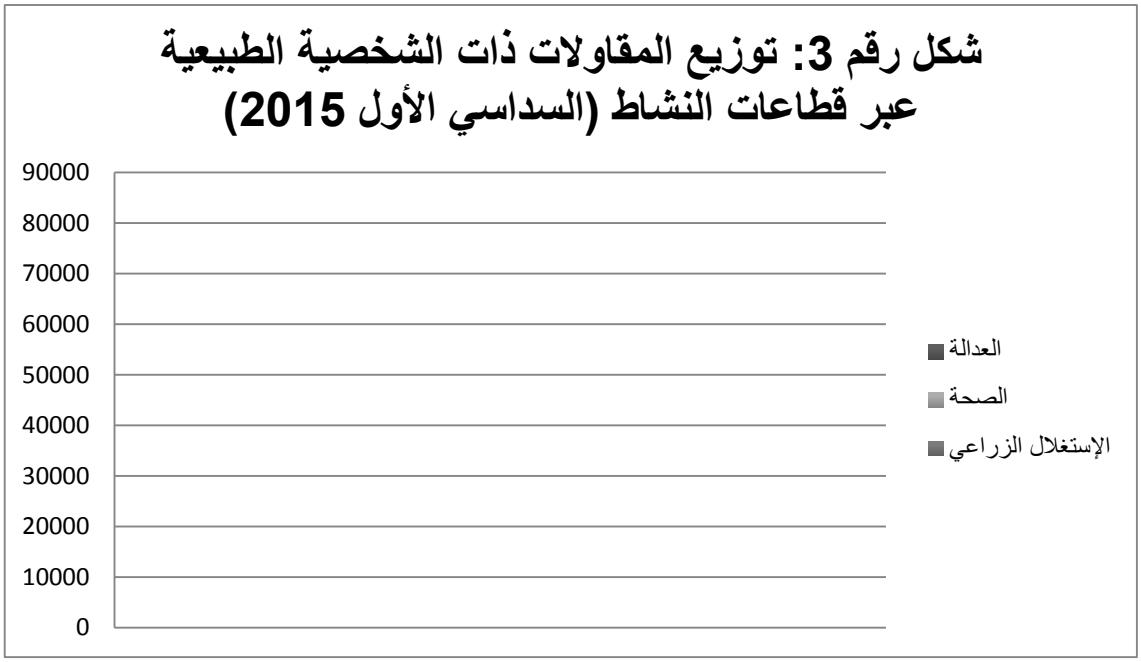

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques Données du 1er semestre 2015, Algérie, Novembre 2015.

إلى جانب الصناعات التقليدية والمقاولات ذات الشخصية الطبيعية نجد المقاولات ذات الشخصية المعنوية (القطاع العام والخاص) التي تشكل النسبة الأكبر من النسيج الوطني لهذا القطاع تنتشر مجال الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات ذات الصلة بالصناعة (شكل رقم 4).

شكل رقم :4توزيع المقاولات ذات الشخصية المعنوية حسب فروع النشاط الاقتصادي

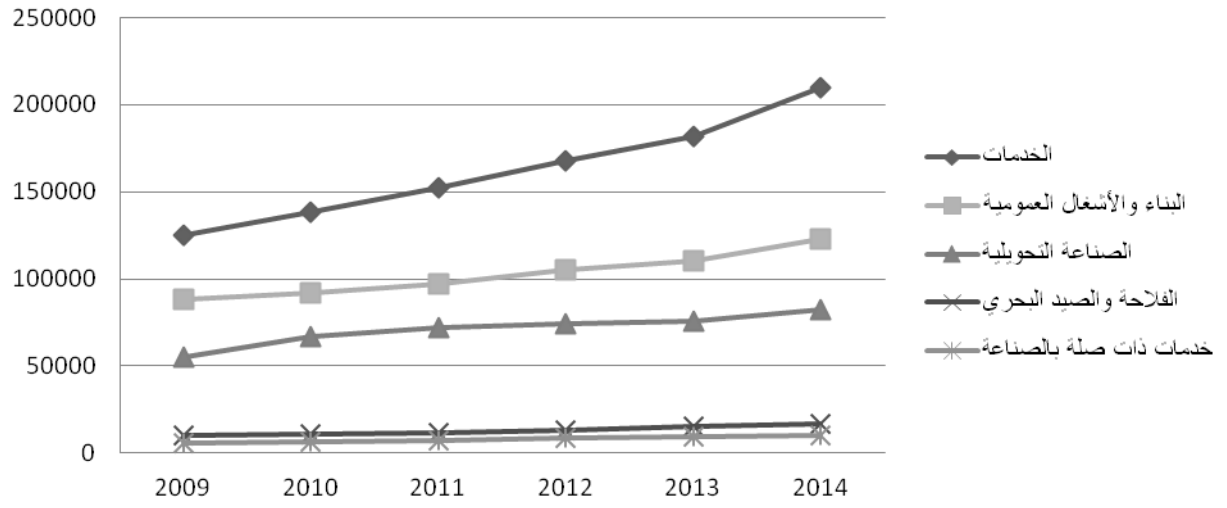

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques Données du 1er semestre 2015, Algérie, Novembre 2015.

نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية في الجزائر في تزايد مستمر ويتركز خاصة في قطاع الخدمات أين نجد التجارة والنقل والمواصلات تتصدر هذا القطاع، حسب احصائيات السداسي الأول من سنة 2015 يمثل قطاع الخدمات حوالي نصف العدد بنسبة 49,17 %، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 33,23 %. أما قطاع الصناعة فلا يمثل سوى 16,04 %، هذا التوجه يتأكد خلال كل السنوات الممثلة في الشكل البياني.

ثالثا: تحليل واقع التنويع الاقتصادي للمقاولات في الجزائر

بعد عرض المفاهيم وتحليل المعطيات، يتم المناقشة كالتالي:

- تتمثل أهمية النمو والريادة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد أي بلد وذلك من خلال الحفاظ على بقائها وتطورها لأطول مدة ممكنة مما ينعكس إيجابا على التنمية المستدامة، خاصة عند تقديم خدمات نوعية ومتميزة إلى المجتمع، وتحقيق السبق إلى النشاطات التي تكون الدولة في حاجة إليها، هذه الآثار ترتفع كلما زادت

كل الحقوق محفوظة

القيمة التي تضيفها إلى المجتمع. فالهدف الرئيسي لأي اقتصاد هو ضمان مستوى أفضل للأفراد، وهذا يرتبط بنمو الإنتاجية التي تزداد كلما استطاعت المؤسسات خلق أكثر للثروة عن طريق استعمال نفس حجم الموارد، هذا التطور في الإنتاجية يعتمد على قدرتها الابتكارية.

- يتركز نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية، حيث يمثلان معا 82,40 % من العدد الاجمالي لها (المقاولات ذات الشخصية المعنوية) مما يتوجب تشجيع انشاء المقاولات في قطاع الصناعة والمجالات التي تعرف نقص المستثمرين من أجل تحقيق التنمية الشاملة والتكامل الاقتصادي، باعتبار أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالمرونة وصغر حجم رأس المال مما يسهل عليها الانتشار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

- بالنسبة للجزائر بلغ عددها 747934 مؤسسة تساهم في توفير 495 1915 منصب شغل خلال السداسي الأول 2015 إلا أن أكثر من 90 % عبارة عن مقاولات جد مصغرة (TPE)، وهذا لا يزال بعيد عن الأهداف التنموية المراد الوصول إليها بالنظر إلى عنصر الصادرات، أين نجد قطاع المحروقات يمثل عنصرا هاما في هيكلة الصادرات الجزائرية للخارج بنسبة تقدر بـ 96.09 % من مجموع الصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات تبقى نسبتها ضئيلة تقدر بـ3.91 %[16].

خاتمة:

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعليتها في اقتصاد الدول باعتبارها تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تلبية حاجيات السوق المحلي، فهي قادرة على خلق فرص العمل أكثر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة أخذا بعين الاعتبار حجم رأس المال المستثمر واستحداث الوظائف الجديدة، وتكاملها مع المؤسسات الكبيرة يعتبر من المقومات الأساسية للبلد.

إلا أن تحقيق هذه الأهداف في الجزائر مرهون بمدى قدرتها على مواجهة المشاكل التمويلية والإدارية، التكنولوجية والتسويقية التي تقف في وجهها رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، فلكي تستطيع مواجهة المنافسة التي أصبحت تشكل خطرا على حياتها في ظل تحرير الأسواق العالمية، يجب عليها أن تضمن بقائها في ميدان العمل ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الابتكار وإتباع استراتيجيات النمو والتطور.

ولنجاح عملية التنمية المستدامة يجب تضافر مجموعة من العوامل من إدارة ناجحة وعمالة ماهرة ومبتكرة، فرص عمل مستمرة وتكنولوجيا متوفرة ومناخ اقتصادي وسياسي مستقر يشجع على قيام المشروعات، فهذا النوع من المؤسسات يمكن أن تتحول إلى تصدير منتوجات منافسة على المستوى العالمي إذا زاد الاهتمام بها، لذا على الجزائر تخصيص ميزانية معتبرة من إيرادات المحروقات لتمويل اقتصاد ما بعد المحروقات الذي يحتاج إلى نشر ثقافة المقاولة في المجتمع بالاعتماد على تعليم الريادة على مستوى المؤسسات التعليمية وفتح تخصصات المقاولة

وتشجيع إنتاج الأفكار المبتكرة وصولا إلى تجسيدها على أرض الواقع من خلال الحاضنات البحثية والتكنولوجية.

الهوامش:

1. سعاد نائف برنوطي، " إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد للريادة – "، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 48.
2. نبيل جواد، " إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006.، ص 13.
3. فلاح حسن الحسيني، "إدارة المشروعات الصغيرة–مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، دار الشروق،الأردن،2006، ص 47.
4. Alain Fayolle, « Introduction à l'entrepreneuriat », Dunod, Paris, 2005. p 18.
5. Imikirene Kamel, ATER, « Médiation et ressources sociales dans la création de start-up universitaires », XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, Montréal, 6-9 Juin 2007, p 10.
6. Gérard KOEN, De Nouvelles Théorie pour Gérer l'entreprise du XXIè siècle, Ed ECONOMICA, France, 1999, p 32.
7. فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 41.
8. AlasragHussien,« entrepreneurship and its role in the Arab development under the knowledge economy », Munich personal repec archive, April 2010, p 04.
9. عمرو زيدان، " برامج تعليم ريادة الأعمال: البعد الغائب في مقررات إدارة الأعمال في آليات التجارة والإدارة العربية "، الملتقى العربي: تطوير أداء آليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، حلب، الجمهورية العربية السورية، 11-2003/03/13، ص 06.
10. سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص 28.
11. Imikirene Kamel, ATER, op .cit. p 04.
12. الملتقى الوطني الأول حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور– الجلفة، الجزائر، 19-2010/05/20، من ص 06 إلى ص 11.
13. صالحي صالح " أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد03، الجزائر، 2004، ص 26-28.
14. مدحت القريشي، " التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 122.
15. Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques Données du 1er semestre 2015, Algérie, Novembre 2015.
16. عبد الجبار سالمي، "دور مؤسسات التعليم العالي في اكتشاف وتكوين رواد الأعمال وغرس ثقافة المقاولة"، ملتقى دولي: الجامعة والمقاولاتية، جامعة باجي مختار عنابة، 22-23/ 11/21 2011، الجزائر، ص 17.

المقال الرابع والثلاثون

الجماعات المحلية ورهان التنمية المحلية بالجزائر في ظل انهيار أسعار المحروقات .

- خديجة مقاتلي،أستاذة مساعدة ، قسم علوم الإعلام والاتصال ،جامعة الدكتور يحي فارس ،المدية.

الملخص:

انطلاقا من أن العمل القاعدي أساس كل عملية تنموية رشيدة ، فان منهج العمل يرتكز على توظيف كل الطاقات البشرية انطلاقا من المجتمع المحلي ، الجهوي ، فالوطني ، قصد توحيد الجهود المتاحة لتحقيق التنمية المقصودة ، حيث اثبت الواقع العلمي أن فشل الكثير من المشروعات والخطط التنموية في الجزائر يرجع أساسا إلى استبعاد المواطن من المشاركة في صياغة هذه المشروعات ، وفي الجزائر تعتبر البلدية والولاية الركن الأساسي للتنمية المحلية ، ومن خلال هذه المداخلة سنحاول الوقوف عند واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال التطرق إلى الإطار المؤسساتي الذي ينظم تسيير الجماعات المحلية ، والتعرف على دور هذه الجماعات كفاعل أساسي في مجال التنمية خاصة في ظل تراجع أسعار النفط ،ويتطلب نجاحها وجود جهاز إداري يتلاءم بصفة مستمرة مع المسار التنموي، ووجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والمؤسسات الإدارية.

الكلمات المفتاحية :

التنمية المحلية ، الولاية ، البلدية ، الجماعات المحلية.

Summary of intervention:

Proceeding from the basement work based on each development process rational, the methodology of the work is based on the employment of all human energies from the local community, regional, Valoutna, in order to unify the efforts available to achieve the intended development, as proven fact scientific that the failure of many development projects and plans in Algeria mainly due to the exclusion of citizens from participating in the formulation of these projects, and in Algeria is the municipal and state the cornerstone of local development, and through this intervention we will try to stand up when the reality of local development in Algeria through addressing the institutional framework governing the conduct of collective Local data, and to identify the role of these groups, a key actor in the field of development, , And its success requires the existence of an administrative system that is continuously compatible with the development path, and a relationship between economic development and administrative institutions.

مقدمة :

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، أما على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية ،حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام ،لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية ، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية ،وفي الواقع هناك عدة منطلقات لهذا التوجه : الحكم الراشد ، تحقيق

استغلال أفضل للموارد ، مراعاة الخصوصيات المحلية ، تحقيق التوازن الجهوي....الخ

هذا الخلل أصبح يفرض على الدولة مراجعة مناهج التنمية المتبعة القائمة أساسا على المركزية ،والتي ظلت فيها المؤسسات المحلية بمختلف أشكالها (اقتصادية ، سياسية ،تعليمية ، مدنية) مجرد منفذ لسياسات مركزية قد لا تتناسب في اغلب الأحيان والخصوصيات المحلية وتطلعات مختلف المناطق.

والجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشاكل التخلف الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ، وكحل مقترح تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية ،هذا الأسلوب لم تراعى فيه خصوصيات كل منطقة بل كان شموليا ،مما أدى إلى نتائج سلبية انعكست على حياة المواطن وزادت في تفاقم الأزمة .

إن الجزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة ، قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها ، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز ، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها ، ولتجسيد هذه التنمية اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية ، ويتضح جليا من خلال الإصلاحات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية (الولاية والبلدية) وعليه فان الجماعات المحلية وباعتبارها الوحدة الأقرب للمواطن وهمزة وصل بينه وبين الإدارة المركزية ، ونظرا للدور المهم الذي تلعبه في إدارة التنمية المحلية في الجزائر ، وإيضاح علاقتها بالجماعات المحلية كآلية رئيسية في تفعيلها ، ومنه تم طرح الإشكالية التالية :

ماهو مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ؟

وتدفعنا هذه الإشكالية لطرح التساؤلات الفرعية المتمثلة فيما يلي :

- ماهو واقع التنمية المحلية في الجزائر ؟ وكيف يمكن اعتماد الجماعات المحلية كآلية لتفعيلها ؟
- ما مفهوم الجماعات المحلية وما علاقتها بالتنمية المحلية ؟
- ما هي المشاكل والمعيقات التي تحول دون تطوير التنمية المحلية في الجزائر ؟
- ماهي آفاق وتطلعات التنمية المحلية في الجزائر ؟

مفهوم التنمية المحلية:

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين واهتمام كل الدول النامية ، وقد عرفت التنمية المحلية عدة تعاريف نذكر منها :

التنمية المحلية هي عملية التغيير في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية ، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي ، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة ككل وأفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة [1].

التنمية المحلية هي عبارة عن تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية[2] .

كما تعرف التنمية بمفهومها العام بأنها عمليات مخططة وموجهة تحدث تغيرا في المجتمع في تحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال موجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات

والطاقات لها ، لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد [1].

من خلال التعاريف السابقة للتنمية المحلية ندرك مدى أهميتها في تطوير وتقدم المجتمع المحلي ، وانطلاقا من أن التنمية المحلية جزء من التنمية الشاملة فان تحقيق هذه الأخيرة يعتمد على تحقيق التنمية المحلية ، وهذا يتطلب وجود تعاون فعال بين مختلف الجهود الشعبية والحكومية ، واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وعقلانية ، في كل المستويات والوحدات المحلية اقتصاديا ، سياسيا ، اجتماعيا ثقافيا وحضاريا .

مفهوم البلدية :

تعتبر البلدية الوحدة القاعدية الأساسية والأدنى في التنظيم الجزائري ، فهي نقطة المشاركة الأولى للمواطن وهي حجر الزاوية في بناء الدولة ونظامها السياسي ، تطبيقا لمبدأ بناء الدولة من القاعدة إلى القمة .[2]

مفهوم الولاية : إذا كانت البلدية هي الدرجة الأولى من الإدارة فان الولاية هي الدرجة الثانية منها ،

حيث عرفت المادة الأولى من قانون الولاية لسنة 1969 الولاية بأنها : هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية [3].

مفهوم الجماعات المحلية :

هي وجود هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية إما انتخابا يشمل جميع أعضائها أو يشمل الكثير منهم ، وإما مختارة محليا تعهد إليها الإدارة المركزية بالاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية ، ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة واجهزتها المحلية ، وتخضع لرقابة وإشراف من السلطة المركزية[1] .

وفي الجزائر يطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات والولايات ، وتظم مجموعة سكانية معينة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون [2].(المادة 01 من قانون 08/90 ، 1999.) .

واقع التنمية المحلية في الجزائر :

إن نجاح العملية التنموية يحتاج إلى تنظيم وبدوره التنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في نظام الإدارة المحلية ، والتي أضحت ضرورة من ضروريات التنظيم الإداري للدولة المعاصرة ، حيث تقوم هذه الوحدات الإدارية بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة ، ومن اجل الحديث عن هذه الوحدات لابد من دراسة قواعد قانون البلدية والولاية طبقا للتشريع المعمول به أي القانون رقم 10/11[3] .(المادة 01، والمتعلق بالبلدية والقانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية .)

---

(2) : المادة الأولى من **قانون رقم 08/90 الصادر في 7افريل 1999 المتعلق بالبلدية.**

أولا : فواعل التنمية المحلية : تتمثل فواعل التنمية المحلية في كل من الولاية والبلدية

1- **الولاية** : عرفت المادة الأولى من القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية هذه الأخيرة بأنها : "الجماعات الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المستقلة " وهي أيضا الدائرة الإدارية الغير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفحة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة ، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن ، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون ، شعارها هو الشعب وللشعب ، وتحدث بموجب القانون [1].

2- **البلدية** : عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون المتعلق بالبلدية على أنها : الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون[2] .

البلدية ومجالات التنمية :

خصت البلدية بجملة من الصلاحيات في مجال التنمية وذلك منذ اعتماد أول قانون لها سنة 1967 ثم جاء القانون البلدي اثر التعديل الدستوري لسنة 1989 ، والذي نص على التوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد التعددية الحزبية وخصص القانون المذكور لهذا المرفق جملة من الصلاحيات المحددة ، أدرجت ضمن باب مستقل تحت عنوان " صلاحيات البلدية " والمتمثلة في التهيئة ، والتنمية المحلية ، التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز ، السكن ، حفظ الصحة ، والنظافة ، والمحيط ، والاستثمارات الاقتصادية [3].

ومن خلال هذا السرد الوجيز لاختصاصات البلدية في مجال التنمية ، يمكن استخلاص مدى أهمية هذه المؤسسة.

الولاية ومجالات التنمية :

اعتبرت الولاية منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية وهي أيضا منطقة إدارية للدولة[4] .

ثم عزز بقانون 1990 الذي رسخ أهمية التنمية المحلية لهذه الجماعة العمومية في بابه الثالث " اختصاصات المجلس الشعبي ألولائي " : يتخذ المجلس الشعبي ألولائي كل إجراء من شانه ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بكل

(3) : **الجريدة الرسمية** ، القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 3يوليو 2011 ، العدد 37، 2011 .

(1) : **الجريدة الرسمية** ، القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية المؤرخ في 29 فبراير 2012 ، العدد 12، 2012.

(2) : المادة 1 من القانون 07/12 ، **نفس المرجع السابق** .

(3) : القانون رقم 90-08 ، **مرجع سبق ذكره** ،المادة الأولى ، الباب الثالث ، صلاحيات البلدية من المادة 84 إلى المادة 111 ،ص111.

ولاية[5].(القانون رقم 90-09 ، 1990.) ، ولاسيما : الفلاحة والري ، الهياكل الأساسية والاقتصادية ، والتجهيزات التربوية ، وتجهيزات التكوين المهني ، النشاطات الاجتماعية والسكن ..، ومختصر القول أن للجماعات المحلية الدور المركزي والمحوري في عملية تنمية الإقليم ، بما يتناسب ويكمل التنمية الشاملة للوطن ككل ، كما استفادت من الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لأجل تجسيد هذه المهام والصلاحيات برامج على ارض الميدان .

اتضح بالممارسة الميدانية لدى هذه الجماعات أن هناك العديد من المفارقات لمزاولة كل هذه الاختصاصات ، وعليه أضحى من الصعب على العديد منها مواكبة المطالب العمومية ، ومن خلال دراستنا للنظام القانوني للبلدية والولاية ، واستنادا لأسسها تترتب عليها نتائج هامة انعكست بصفة ايجابية على التنمية المحلية نجملها فيما يلي :

1- يقتضي الاعتراف بالشخصية المعنوية أن تكون للوحدة المحلية ذمة مالية مستقلة ، أي أنها متميزة عن أموال الدولة وعن أموال الوحدات المحلية الأخرى ، مما يجعلها قادرة على التمويل الذاتي للمشاريع التنموية في إطار اختصاصها وعلى حساب ميزانيتها .

2- الاعتراف للجماعات المحلية بالشخصية الاعتبارية يمنحها صلاحية تحمل الواجبات واكتساب الحقوق ، لاسيما الحقوق المالية حال اكتسابها للقضايا المتنازع فيها بالخصوص ذات الطابع المالي ، والتي تعتبر مورد مالي إضافي غير مباشر لميزانيتها .

3- وجود حاجيات ومصالح محلية ، لايعني الانفراد المطلق للجماعات المحلية في وضع سياسة تنموية بمعزل عن الإستراتيجية الوطنية ، وإنما تملك التعبير عن حاجيات سكانها وفق بيئتها الخاصة ومع بلورتها ضمن البعد التنموي الوطني للدولة.

هذا الأسلوب ، يكرس مبدأ الأخذ بالنظام الديمقراطي إذ أنها تمثل إقرار لمبدأ حكم الشعب لنفسه بنفسه واحترام خياراته في تحقيق التنمية المحلية[1] .

إذا كانت التنمية الوطنية تتمثل في مجموعة البرامج والمشاريع الوطنية لمختلف القطاعات ، فان التنمية المحلية هي المرآة العاكسة لتلك البرامج أو المشاريع على المستوى المحلي ، حيث

(4) :الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23مايو 1969 المتضمن قانون البلدية.

(5): القانون رقم 09/90 المؤرخ في 7 افريل 1990 المتعلق بالولاية ، المادة 63.

يعتبر التنظيم الإداري المحلي سندا طبيعيا لها ، ذلك أن ارتباط التنمية المحلية بالتنظيم الإداري المحلي حقيقة ثابتة في الأنظمة العالمية ، وتتجسد صورها الحقيقية من خلال الدور الذي تقوم به البلدية كونها البيئة المناسبة التي تتفاعل فيها الأجهزة المنتخبة (المجلس الشعبي البلدي) وباقي الأجهزة الإدارية الأخرى (الوصاية الإدارية) ، لتطبيق الإستراتيجية التنموية المسطرة من قبل الدولة والتي تجد مرجعيتها الإيديولوجية وإطارها القانوني ، ضمن النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي وضعت من اجله ، ومن ثم تأخذ أشكال ومظاهر عدة تتنوع بتنوع إطارها القانوني والتنظيمي الخاص بها [1].

التنمية المحلية ودور الجماعات المحلية في تحقيقها :

تعتبر اللامركزية أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية ، سواء على المستوى الوطني أو المحلي ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية (البلدية والولاية) في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

سبق وان أشارت أن المشرع الجزائري ، قد أعطى وخول للجماعات المحلية صلاحيات واسعة في مجال التنمية المحلية التي تعتبر مكملا للبرامج التنموية على المستوى الوطني ، فقد بدا الاهتمام مبكرا بالتنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية ، من خلال تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967–1969) والمخطط الرباعي الأول (1970–1974) والثاني (1974–1977) والتي من خلالها تم التنازل عن بعض البرامج الخاصة لصالح الجماعات المحلية ، وتعميق التوجه نحو العمل المحلي أكثر.

فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية ، وذات طابع لا مركزي إعدادا وتسيرا ، والتي عرفت بالمخططات البلدية للتنمية (PCD) إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة (PSD) التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي ، واستقرار السكان والنشاطات[2] .

ولقد شكلت سياسات التوازن الجهوي محورا رئيسا في إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بان التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا ، ومتزامنا عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية او

(1) : فاطمة بن الدين ، **الدور التنموي للجماعات المحلية وعلاقته بالجامعة** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المركز الجامعي نور البشير بالبيض (الجزائر) ، العدد 13 افريل 2016 ،ص15.

(1) : فاطمة بن الدين ، **نفس المرجع السابق** ، ص 16.

النشـاطات الإنتاجيـة والسـكان عـبر كامـل إقلـيم وجهات القطر[1] .

برامج التنمية المحلية :

تعتـبر الـبرامج التنمويـة المحليـة ، وسـيلة أساسـية في تطبيـق السياسـة التنمويـة المحليـة المنتهجـة في ميـدان التجهيز ، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين وهذا على ضوء الأهداف التنموية الوطنية المسطرة ، والتنمية المحلية كما وسبق أن أشارت يتم تجسيدها مـن خـلال بـرامج تنمويـة تتمثـل أساسـا في بـرامج التجهيـز والـبرامج المرافقـة والمدعمـة للإصـلاحات الاقتصادية .

1- برامج التجهيز :

حسـب مـا قضـت بـه المـادة 05 مـن المرسـوم رقـم 380/81 ، هنـاك نـوعين مـن المخططـات تقـوم بهـا الجماعات المحلية في مجال التنمية ، احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية والأخر قطاعي على مستوى الولاية .

أ- **البرنـامج البلـدي للتنميـة (PCD)** : هـو عبـارة عـن مخطـط شـامل في التنميـة ، وهـو أكثـر تجسـيدا للامركزيـة علـى مسـتوى الجماعـات المحليـة ويهـدف البرنـامج أساسـا إلى النهوض بالتنمية المحلية وتلبية الحاجات الضـرورية للمـواطنين ، ودعمـا للقاعـدة الاقتصـادية ويشـمل مسـتوى هـذا المخطـط عـادة قطاعـات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه ، والتطهير والمراكز الصحية وغيرها ، إضافة إلى التجهيزات الفلاحية والقاعدية ، تجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية[2] .

ب- **البرنـامج القطـاعي غير المركز للتنميـة (PSD)** : هـو مخطـط ذو طـابع وطـني حيـث تـدخل ضـمنه كـل اسـتثمارات الولايـة والمؤسسـات العموميـة الـتي تكـون وصية عليها ، ويتم تسجيل هذا المخطط باسـم الـوالي والـذي يسـهر علـى تنفيـذه كـذلك ، ويكـون تحضـير المخطـط القطـاعي للتنميـة بدراسـة الجوانـب التقنيـة مـن طـرف الهيئـة التنفيذيـة بعـد إرسـال المخططات لها والمخطط القطاعي للولاية يعكس في مدى متوسط البرامج والوسائل والأهـداف المحـددة بصـفة تعاقديـة بـين الدولـة والجماعـات المحليـة قصـد ضـمان التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة للولاية.

2- البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية :

هـي بـرامج تنمويـة جـاءت في إطـار الإصـلاحات المتخذة من طرف الدولة في إطار التحول إلى اقتصاد السـوق ، والـتي مسـت كافـة المجـالات الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية والثقافيـة ، وهـذه الـبرامج تستجيب لوضعيات معينة ، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها ، ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

(1) : احمد شريف ، **نفس المرجع السابق** ، ص 20 .

(2) : احمد شريف ، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة السادسة ، العدد 40 ، 2009 ،ص20

أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي P.S.R.E
(2001-2004) :

وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربعة سنوات ، أي يغطي الفترة (2001-2004) ، بغلاف مالي قدره 525 مليار دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها ، والى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري ، والمنشات القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو
(2005-2009) :

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة (2004-2007) والى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد لرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية للبلاد ، لاسيما شبكات النقل ، والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية ، يغطي هذا البرنامج الفترة (2005-2009) ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج .

ج- الصناديق الخاصة : [1]

تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى ، في إطار محاربة الفوارق الجهوية أهمها الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب ، الذي يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات بالمناطق الجنوبية بالوطن ، لتجاوز التخلف الذي يعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية.

- بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية ، وكانت انجازاتها كبيرة نسبيا إلا أنها عرفت إخفاقات لا تزال تعترض طريق التنمية وتمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول ، منها الإدارية والمتعلقة أساسا بالجماعات المحلية وتسييرها والفنية والاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل الاعتماد على الإعانات والمساعدات المقدمة من طرف الحكومة من جهة ، والاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات على مستوى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى [1].

معوقات التنمية المحلية :

وهي عقبات متنوعة ومتباينة ، فمنها ما هو داخلي ومنها ماهو خارجي ، وهي عقبات اقتصادية واجتماعية وإدارية نوجزها بصورة مختصرة كالأتي [2]:

(2) : : نور الدين يوسفي ، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ، دراسة تقيمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة ، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير ، جامعة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، بومرداس ، 2009-2010، ص 51.

(1) : نور الدين يوسفي ، **نفس المرجع السابق** ، ص 52،53 .

(1) :احمد شريف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21.

أ- **العقبات الاقتصادية** : تتركز في الجوانب التالية :

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات .
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية .
- القلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعف حافز الاستثمار .

ب- **العقبات الاجتماعية** : وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ، ومعرقلة لعملية التنمية المحلية وهي متنوعة وأبرزها ما يلي :

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية .
- تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين ، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي .

ج- **العقبات الإدارية** : يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة ، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية ، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز .
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي ، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسئولين المحليين .
- سوء تسيير الموارد البشرية ، بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التاطير المحلي ، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة والبلديات[1].

***أسباب ومظاهر اختلالات التنمية المحلية في الجزائر**[2] :

تعترض التنمية المحلية جملة من المشاكل تعيق تجسيده فعليا على ارض الواقع ، خاصة في ظل البيئة التي تعمل في إطارها الجماعات المحلية الكفيلة بتحقيقها ، وما يترجم فشل النموذج التنموي هو ارتفاع مؤشرات الفقر والتهميش ، البطالة والرشوة على المستوى القاعدي ، وعليه سنحاول عرض أهم العوائق التي تواجه التنمية المحلية

(1) : ريان ريان عبد السلام ، **نفس الرجع السابق** ، ص 14.

(2) : ريان ريان عبد السلام ، **إشكالية التنمية المحلية ومدى فاعلية البرامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط** ، رسالة ماجستير في الجغرافيا ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 13.

من خلال عرض أهم هذه المظاهر التي تحول دون تجسيد فعلي للتنمية المحلية فيما يلي :

أولا : خصوصية بيئة الحكم المحلي : من اجل الوقوف على العوائق التي تعترض التنمية المحلية لابد من معرفة خصوصية البيئة التي يعمل في إطارها الحكم المحلي ، لان ذلك سيسهم في تعميق فهم المشاكل التي تعترض التنمية المحلية ، حيث نجد أن إدارة الحكم في الجزائر ضعيفة حيث لن يصعب على من يراقب العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال إلى اليوم ، في تهيئة بيئة ملائمة من شانها تحقيق دفعة قوية في مجال التنمية بشتى مستوياتها وخاصة على المستوى المحلي ، ومدى تخلف النظام السياسي وعجزه عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم ، هذا ما يبقي الإدارة أو الحكم المحلي بعيدا عن تحقيق التنمية والاعتماد في التعامل مع البيئة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية على الإرث الإداري والتنظيمي الموروث ، كما أن سلوك القيادة البيروقراطية مازال يستند على الأسلوب التقليدي القائم على سد الثغرات ، واتخاذ شكل رد الفعل في التعامل مع الأوضاع الجديدة ، بدل الاعتماد على مدخل إدارة التغيير وهذا ما انتج الرداءة والفساد لواقع الحكم المحلي.

ثانيا : أسباب اختلالات التنمية المحلية : تتعدد الأسباب التي تؤثر سلبا على النشاطات التنموية المحلية بين أسباب تنظيمية وتقنية ، وأسباب بشرية وأخرى تقنية ويمكن رصد أهم هذه الأسباب كما يلي :

1- **أسباب تنظيمية وتقنية** : إن الاهتمام بالتنمية المحلية مرتبط بفلسفة اللامركزية ، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية خاصة في الدول المتخلفة لأسباب متباينة ، خاصة وان الحكومات المركزية في الغالبية العظمى من الدول قد أخفقت في تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية ،

والواقع يظهر احتكار السلطات المركزية في عملية التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع استبعاد الجماعات المحلية ، ومن بين هذه العمليات نذكر المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معينة ، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي ، مما افقدها أهميتها وأفرغتها محتواها ومن هنا نلمس ضعف لامركزية التخطيط ما يستدعي إعادة التفكير في التكريس الفعلي لسياسة اللامركزية على اعتبار أنها الوسيلة التي تضمن استقلالية الجماعات المحلية .

2-**ضعف الموارد البشرية** : مايمكن قوله أن ضعف الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية خاصة

البلديات ، وهذا نظرا لسياسة التوظيف المحلي التي لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى التاهيلي للموظفين ، مما اثر سلبا على نشاطاتها التنموية ، لذلك يمكن القول بان الجماعات المحلية كانت ولا تزال بحاجة إلى مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تتطور باستمرار والتي تتطلب مؤهلات عالية ، فالتكوين والتاطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية وهذا كله يعكس ضعف الموارد البشرية المحلية ، لذلك وجب إدخال بعض الأساليب التقنية والحديثة الهادفة نحو تنمية وتطوير الموارد البشرية وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التسيير المحلي[1] .

3- **أسباب مالية** : إن النشاطات الأساسية للجماعات الإقليمية لا تتم إلا عن طريق ركائز مالية والتي تتجسد في الميزانية ، كون ا ناي حركة إدارية لابد أن يقابلها تقيد مالي في الميزانية ، حيث هي تعبير عن سياسة تنموية محلية كونها تدخل في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية ، تتعلق باستخدام واستغلال الموارد المالية وبدخل كل ذلك في إطار ما يعرف بالمالية المحلية ، ومن ابرز الأسباب التي تحد من الموارد المالية للجماعات الإقليمية نجد : تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة وكذا الغش والتهرب الضريبي.

ثالثا : مظاهر اختلالات التنمية المحلية : إن هذه الاختلالات تترجم في جملة من المظاهر التي تميز أغلبية الوحدات المحلية خاصة البلديات ، نذكر منها ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن ، تراكم الديون والعجز في الميزانية ، ما يؤثر سلبا على عمل هذه الجماعات خاصة وأنها بمثابة حلقة ربط بين المواطن والدولة .

1- **ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن**: إن الناظر للواقع اليوم يجد أن المواطن في نعزل تام عن الإدارة وهذا نتيجة غياب الإعلام على المستوى المحلي وهذا في ظل التطور الحاصل في الثورة المعلوماتية ، حيث يعتبر غياب بنك للمعلومات على مستوى الجماعات المحلية احد أهم هذه المظاهر ، فالمواطن غير مطلع على حقوقه ويجد الموظف دائما الأعذار للتهرب لتقديم المعلومات والقيام بتوجيهه ، كما تتعرض عملية الإعلام إلى مشاكل أخرى مثل اللغة المعقدة بالنسبة

(2) : سنوسي وحشية ، قاله فتيحة ، **الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة حالة بلدية البويرة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية المالية والبنوك ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند الحاج ، البويرة ، 2014-2015، ص 82.

للمـواطن ، وعـدم تحديـد الشـخص الـذي يكلـف بـإعلام المـواطن ممـا يجعل هذا الأخير لايعرف بمن يمكنه الاتصال ، وتتجلى هذه المظاهر في غياب الإعلام وضعف الخدمات .

2- **العجز في الميزانية** : عندما نتصفح في الميزانيات لكثير من البلديات نجد أن النفقات المسجلة اكبر بكثير من الإيرادات الحقيقية المسجلة بالميزانية مما يدفع البلدية إلى تقديم طلب لمنح الإعانـة لإعـادة التـوازن للميزانيـة ، وعنـدما يتبـين عجـز الميزانيـة يتعـين علـى المجلـس البلـدي اتخـاذ جميـع التـدابير اللازمـة لامتصـاص وضـمان تـوازن الميزانيـة ، ويرجـع السـبب في عجز الميزانية إلى [1]:

- الزيـادة السـريعة في نفقـات أجـور تكـاليف مستخدمي البلدية .
- عـدم التقـدير لـبعض النفقـات لزيـادة استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة.
- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الماليـة نظـرا للتهـرب الجبـائي مـن جهـة ،و نقص الكفاءة من جهة أخرى كأداة كفيلة لتمويل الميزانية [1].

(1) : سنوسي وحشية ، قالية فتيحة ، **نفس المرجع السابق** ، ص 84،85.

(1) : سنوسي وحشية ، **نفس المرجع السابق** ، ص 86،87.

أفاق التنمية المحلية في الجزائر :

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثـل في رفـع وتحسـين وترقيـة المسـتوى المعيشـي للمـواطن ، وهـذا لـن يحـدث إلا بوجود أفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلـي تتمثـل في تـدعيم الاسـتثمار المحلـي وتفعيل دور المواطنين في التنمية .

1- تدعيم الاستثمار المحلي[2] :

يعد الاستثمار المباشر احد أشكال الاستثمار المحلي ، ويهدف هذا الاستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل ، ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة منها الاستثمار المالي والأسواق المالية والتي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسـبة فائـدة مضـمونة ، فتجربـة الاسـتثمار المـالي للجماعـات المحليـة لم تطبـق في الجزائـر بسـبب نقـص الخبرات والتجارب في هذا الميدان ، إلا انه في ظل الإصلاحات الجارية والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية ،فانه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر وايجابي وفعال ، يخدم أهداف التنمية ويرقيها ويحقق مكاسب وموارد ماليـة تمكـن الجماعـات المحليـة مـن تحقيـق مختلـف البرامج التنموية ، كـذلك بإمكـان الجماعـات المحليـة الـدخول في شـراكة مـع متعـاملين آخـرين عمـوميين كانوا أم خواص ، وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء ، كما يمكنها من إنشاء شركة تكون فيها هي المسير والمالك الوحيد

(1) : سنوسي وحشية ، **نفس المرجع** ، ص 87.

وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تلقى على عاتقها ، كما يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهما في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأسمالها للجمهور ، وفي هذه الحالة الجماعات المحلية تصبح مسؤولة بحسب أهمية الأسهم التي ساهمت بها في رأسمال الشركة .

2- تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية :

لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن ، لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته ، حيث تحتاج الدول النامية دعما لاقتصاديات التنمية الاقتصادية ، إذ ستساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه ، ولهذا لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار الحالي ، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة ، ومن ثمة فانه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية خاصة البلديات ، عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس مجلس شعبي بلدي ، والذي يعكس رغبات المواطنين فيها ، ويقوم بتسييرها موظفوها بالاشتراك مع مواطنيها بحيث يسعون جماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبوا كلها إلى تحقيق المصالح العامة وتلبية حاجات المواطنين[1] .

خاتمة :

اعتمادا على ماسبق يمكن أن نقول أن تحقيق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وخاصة المجتمع الجزائري ذو النسيج الاجتماعي المتعدد الثقافات والبيئات كما وذكرنا لابد أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية ، قيمها وعاداتها وتقاليدها القائمة ، ثم إدخال المفاهيم والقيم الجديدة لأحداث التغيير والذي يبدأ بتغيير الإنسان أولا وهو بدوره يقود إلى تغيير المجتمعات المحلية ، والتي تساعد على استكمال التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة ، فان التطور والتنمية المحلية في المجتمعات فيها جانب تتم بصورة طبيعية وتلقائية وهذا بطئ في حركته ، باعتباره تحرك هادئ يتم من غير خلخلة لتراكمات العادات والتقاليد والموروثات ، والبعض الأخر وهو المهم يحدث من خلال طرح وتبني أفكار التغيير والتجديد وفق خطط وبرامج محددة تتبناها الدولة ، وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وإنجاحها ولكن هذا المنهج كثيرا ما يصطدم

---

(2) : رتيبة زرقاوي ،**إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية ، واقع وأفاق 1990-2015** ، مذكرة لاستكمال الحصول على شهادة

الماستر في العلوم السياسية ، تخصص رسم السياسة العامة ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، جوان 2015 ، ص 111.

بالعوامل الاجتماعية التي تعيق تقدمه وتقعده عن تحقيق العمل التنموي المنشود.

لقد أصبحت الجماعات المحلية المحرك القاعدي لعجلة التنمية المحلية في الجزائر ، حيث تعتبر الوسيط والرابط بين الحكومة والشعب ، باعتبارها الإدارة الأقرب إلى المواطن وهي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري وصورة من صوره اللامركزية ، كما تتمتع بصلاحيات واسعة وذلك باعتبارها الشريك الأساسي للسلطة المركزية في تسيير الشؤون العامة .

وانطلاقا مما سبق فإننا نلاحظ أن المكانة الهامة للجماعات المحلية في الجزائر ، جعلت المشرع الجزائري يقوم بإصلاحات كثيرة على مستوى هيئاتها البلدية والولاية ، حتى تتماشى مع الظروف والمتغيرات العالمية ، السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وتفعيل دورها في إدارة التنمية المحلية حيث منحت لها صلاحيات واسعة في مختلف المجالات ، خاصة مع مطلع التسعينات أين عرفت منظومة الجماعات المحلية إصلاحات واسعة ، ورغم هذه المكاسب إلا انه لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات ، حيث لمسنا ذلك من خلال انعكاسات هذه الإصلاحات على الواقع المعاش ، فالمواطن مازال يعاني من المشاكل الاجتماعية والمعيشية والصحية والسكنية ...الخ ، وبالتالي يمكن القول أن مضمون الإصلاحات القانونية لم تطبق على الواقع ، وإنما بقيت إصلاحات شكلية فحسب ، ومازال المواطن يتطلع إلى الأفاق التنموية التي من شانها تحقيق حياة أفضل ، والتنمية الحقيقية لا تتحقق إلا بتطبيق صحيح لهذه الإصلاحات إلى جانب الاشتراك الفعلي للمواطنين في عملية التنمية المحلية وتدعيم الاستثمار المحلي .

قائمة المراجع :

1) الجندي مصطفى ، الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة ، دار المسير للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2001.
2) احمد رشيد ، التنمية المحلية ، دار النهضة ، بيروت ، 1986.
3) احمد شريف ، تجربة التنمية المحلية في الجزائر ، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية ، السنة السادسة ، العدد 40 ، 2009.
4) بن الدين فاطمة ، الدور التنموي للجماعات المحلية وعلاقته بالجامعة ، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المركز الجامعي نور البشير بالبيض (الجزائر) العدد 03 افريل 2016 ..
5) خشمون محمد ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة متنوري ، 2010-2011.
6) ريان ريان عبد السلام ، إشكالية التنمية المحلية ومدى فاعلية البرامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط ، رسالة ماجستير في الجغرافيا ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.
7) زرقاوي رتيبة ، إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية ، واقع وأفاق 1990-2015 ، مذكرة لاستكمال الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، جوان 2015.
8) سنوسي وحشية ، قالية فتيحة ، الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة حالة بلدية البويرة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص

اقتصادية المالية والبنوك ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند الحاج ، البويرة ، 2014-2015.

9) شفيق محمد ، التنمية الاجتماعية : دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الإسكندرية ،مصر، 1993.

10) عبد المطلب ، عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .

11) يوسفي نور الدين ، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة تقييميه للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة ،مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير ، جامعة بومرداس ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية .بومرداس ، 2009-2010.

12) المواد القانونية :

13) المادة 14-15 من دستور 1996.

14) المادة الأولى من قانون رقم 08/90 الصادر في 07افريل 1999 المتعلق بالبلدية .

15) القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 3يوليو 2011 ، الجريدة الرسمية ، العدد 37، سنة 2011.

16) القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية المؤرخ في 29 فبراير 2012 ، الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، 2012.

17) القانون رقم 90-08 ، نفس المرجع ، المادة الأولى ، الباب الثالث ، صلاحيات البلدية من المادة 84 إلى المادة 111.

18) الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 مايو 1969 المتضمن قانون الولاية .

19) القانون رقم 09/90 المؤرخ في 7افريل 1990 المتعلق بالولاية ، المادة 63.

المقال الخامس والثلاثون

تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر في تطوير القطاع الخاص لترقية التجارة الخارجية البديلة للمحروقات.

- بوشارب خالد، أستاذ مساعد قسم "أ"،جامعة امحمد بوقرة – بومرداس.
- لقوقي فاتح ، أستاذ مساعد قسم "أ"، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي .

الملخص:

لقد اعتمدت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية من حيث أهمية الموارد المالية المعبأة للإنفاق، عبر برامج متتالية للاستثمارات العمومية على طول الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، خاصة ما تعلق منها بتلك التي تعالج تطورات التجارة الخارجية، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والتأثير الإيجابي على المتغيرات الكلية، بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص معدلات البطالة وعلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، فضلا عن ضمان استقرار اقتصادي مستدام، يعزز ذلك دخول الجزائر في اندماجات وشراكات مع دول متطورة اقتصاديا.

حيث سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي، بهدف إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تحاول من خلالها إرساء قواعد اقتصاد السوق، من خلال تحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية، تماشيا مع مرحلة العهد الجديد الذي يمس جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الخاص خصوصا. تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به عملية دعم القطاع الخاص وتطويره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الألفية الثالثة، وهذا بالاستعانة ببعض الإحصائيات الحديثة والتحليلات البيانية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، القطاع الخاص، الاقتصاد الجزائري، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Since 2001, Algeria has adopted expansionary fiscal policy in terms of the importance of financial resources mobilized for spending, through consecutive programs for public Investments along the period from 2001 to 2014, especially what relates to those that address the foreign trade developments, with the aim of revitalizing the national economy and positive impact on macroeconomic variables, growth rates are able to absorb unemployment and to achieve balance in the balance of payments, as well as ensuring sustainable economic stability, that enhances Algeria's entry in the mergers and partnerships with countries that are economically developed.

It sought to integrate into the global economy through a program of economic reform, aiming to bring structural reforms into the national economy, trying to establish the rules of market economy, through the liberalization of its foreign trade and opening its markets for goods and foreign services, along with the stage of new Testament which affects all the sectors including in the national economy generally, and the private sector especially. This study aims to shed light on the role of supporting and developing the private sector in order to achieve the economic development, and promoting the Algerian foreign trade outside the hydrocarbon sector during the third millennium. And that is by using some modern statistics and analysis charts.

Key words: *The foreign trade outside hydrocarbon sector, The private sector, The Algerian economy, The economic development.*

تمهيد:

لقد أصبح تأثير علاقات التجارة الدولية يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلا عن الدور المهم الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في اقتصاد أي دولة خاصة، وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارج. ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، فقامت على التركيز بإنتاج ما تتوافر فيه مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر على غرار باقي دول العالم، سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي. فبعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، فتبنت إستراتيجية للتنمية بالاعتماد على السياسة الاقتصادية الاشتراكية، لذا ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال. فاهتمت الدولة طوال العقدين الماضيين بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعة المصنعة الثقيلة التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي.

لكن ما إن تأكد فشل بلوغ نموذج التنمية الاقتصادية المتبع خلال عقدين (1970-1990)، استوجب الانتقال بخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط، إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة المنفتحة على العالم الخارجي، فقامت الجزائر بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي نتيجة اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بهدف إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تحاول من خلالها إرساء قواعد اقتصاد السوق، وذلك بتحرير تجارتها الخارجية، وبفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية، فضلا عن إعادة هيكلة نظامها الجمركي، تماشيا مع مرحلة العهد الجديد الذي يمس جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الخاص خصوصا.

إذا فكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر اليوم تبين أن الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع سياسات وطرق وأفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي والانفتاح على المنظومة الاقتصادية العالمية على أوسع نطاق، والذي سوف يكون للقطاع الخاص دور مهم فيه إذا ما حظي بالرعاية والدعم والتحفيز.

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الانشغال والإشكال الآتي:

ما مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات؟

والإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث محاور كالتالي:

1. ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية؛
2. واقع القطاع الخاص في الجزائر، دوافع إقامته، أهدافه وشروط نجاحه؛
3. مساهمة القطاع الخاص في تنمية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

كل الحقوق محفوظة

أولاً :ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

1. تعريف التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأسمال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم.

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية، هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره[1]. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما، واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذا فالمقصود بالتجارة الدولية[2] أنها: **عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل**[3]. كما يقصد بها اختصارا تلك: العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي[4]. ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق، ويشمل الصادرات والواردات المنظورة، مثل السلع، وغير المنظورة (الخدمات). أما المعنى الواسع، ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة .الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات). الحركة الدولية لرؤوس الأموال. الهجرة الدولية، من طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير، وبالمفهوم الواسع، هو الأنسب لمصطلح «**التجارة الدولية**» ، خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشمل على حركات السلع والخدمات، والهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، وحركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات[5].

2. أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكّننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها، لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها بعضا، ذلك أن دول العالم تختلف في ما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة. لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة، سواء للفرد أو المجتمع، نوجز بعضها في ما يلي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن[6].
- تعتبر مؤشرا إلى قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[7].

كل الحقوق محفوظة

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[8].
- توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه، أو ما ينتجونه بقلة. تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر. تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.
- تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات[9].
- تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، إما بسبب عدم توافر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها من طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل[10] نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي. فعلى سبيل المثال حققت التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة، من حيث الصادرات، بنحو 32.5 بالمائة، لتصل إلى نحو 1.050 مليار دولار. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة المفرطة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2 بالمائة، لتبلغ قيمتها حوالي 702 مليار دولار. ولقد أتت زيادة الواردات العربية تلبية لاحتياجات النشاط الاقتصادي، في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية. وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7 بالمائة، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3 بالمائة[11].

الجدول (1): التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2004–2008)

		القيمة	(مليار	دولار)			معدل	التغير	السنوي	(%)	معدل التغير السنوي
	2004	2005	2006	2007	2008	2004	2005	2006	2007	2008	(2004-2008)
الصادرات العربية	403,3	559,6	681,0	792,3	1.049,8	31,9	38,7	21,7	16,3	32,5	**27,0**
الواردات العربية	288,5	348,6	400,6	530,7	701,6	34,2	20,9	14,8	32,5	32,2	**24,9**
الصادرات العالمية	9.133,2	10.370,5	12.005,2	13.808,9	15.735,4	16,8	13,5	15,8	15,0	14,0	**14,6**
الواردات العالمية	477,9	10.747,9	12.448,9	14.092,5	16.169,1	16,9	13,4	15,8	13,2	14,7	**14,3**
وزن ص. ع. في ص. عا (%)	4,4	5,4	5,7	5,7	6,7						
وزن و. ع. في و. عا. (%)	3,0	3,2	3,2	3,8	4,3						

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2009، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009.

- انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينيات، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها، وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

فضلاً عما سبق، فهناك أيضا ترسانة من الدوافع والأهداف التي تؤدي بأغلبية الدول، على غرار الجزائر، إلى الاهتمام بالخصخصة وتدعيم القطاع الخاص، ولعل من بين هذه الدوافع ما يلي:

أ. **الدوافع الاقتصادية**: ينتظر من الوحدات المخصخصة تحسين الأداء الاقتصادي ككل، ولا يمكن هذا أن يحدث بمجرد تحويل الملكية إلى القطاع الخاص، ما لم يصاحب هذا التحويل جملة من الإجراءات، أهمها إعادة هيكلة الوحدات المعنية فنيا، وماليا، وإداريا، فضلا عن توفير بيئة تنافسية فعلية.

كما أن لدى القطاع الخاص قدرات أفضل، وهو أكثر اهتماما بعامل الربحية .وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية. كما أن للخصخصة تأثيرا كبيرا في سوق العمل في الأمدين الطويل والقصير. ففي الأمد القصير تعمل في اتجاه زيادة معدل البطالة من جراء إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، التي تتميز بوجود عمالة فائضة .وأما في الأمد الطويل، فتؤدي الخصخصة إلى القضاء على البطالة بشكل تدريجي، وذلك بسبب ظهور شركات وفروع جديدة بسبب المنافسة الناتجة من الخصخصة، وهذا ما يؤدي إلى انتعاش اقتصادي، إذ أن زيادة فرص العمل يؤدي إلى حدوث زيادة في الدخل والرفاهية وتوزيع الثروة،

ثانيا: واقع القطاع الخاص في الجزائر، دوافع إقامته، أهدافه وشروط نجاحه.

1. واقع القطاع الخاص في الجزائر:

منذ مطلع الثمانينيات قامت الجزائر بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية بغرض إعادة المؤسسة الاقتصادية إلى اختصاصها، وكذا استعادة النمو الاقتصادي، إلا أنه على الرغم من مرور عقد من الزمن كما ذكر سابقا عن هذه الإصلاحات إلا أنها اتصفت بعدم الثبات، والغموض، ولم تحقق النتائج المنوطة بها، ما حدا بالدولة الجزائرية إلى فتح باب الخصخصة كحلقة من سلسلة إصلاحات اقتصادية طويلة الأمد، ترمي إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وفتح المجال أمام اقتصاد السوق.

2. دوافع تفعيل القطاع الخاص في الجزائر: لعل هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة القطاع الخاص وتفعيله في الجزائر يمكن إيجازها في ما يأتي:

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر، والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وآلياته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات، وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، والتي تفرض سياسة الخصخصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.القناعة السياسية بأن الخصخصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين.فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها الاقتصادية.

إذا الخصخصة وسيلة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل.

3. أهمية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر

وأهدافه:في مجملها تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والسياسية لغرض تفعيل القطاع الخاص من خلال إبراز مكانته وأهميته في دفع العجلة التنموية نذكر منها:

- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء.تحسين نوعية الإنتاج.الفعالية في اتخاذ القرارات.
- التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بفرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية مع تخفيض العجز في ميزانية الدولة.وخلق بيئة أكثر ملائمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية .رفع الكفاءة والفعالية في المؤسسات الاقتصادية[1].
- الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة (بين القطاع العام والخاص).إحداث مناصب شغل في الأمد الطويل.
- فرض مبدأ التخصص وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية من خلال التنويع في المنتجات.

ولعل هناك جملة من الإيجابيات والنتائج التي تحققت في بعض الدول، والتي أدت بالجزائر إلى الأخذ على عاتقها عملية تطوير القطاع الخاص وعلى مستويات مختلفة، نذكر منها مثلا:

وهذا بدوره يؤدي إلى رفع الميل الحدي للادخار وتحسين مجال التمويل .كما أن الخصخصة تؤدي إلى كسر الاحتكار كما فعلت بريطانيا، حين قسمت شركة (BRITISH GAZ)، باعتبارها محتكرة، ثم قامت ببيعها للجمهور.

ب. **الدوافع المالية**: إن قيام الدولة بعمليات الخصخصة يؤثر إيجابا في ماليتها العامة وذلك بتقليص النفقات التي كانت توجه لدعم القطاع العام وبالتالي تخفيض العجز، إضافة إلى زيادة الإيرادات المترتبة عن بيع المؤسسات، والضرائب التي تفرض عليها بعد تحويلها للقطاع الخاص، كما أن الخصخصة تؤدي إلى تخفيض عبء المديونية الخارجية بتحويل جزء من الديون إلى استثمارات (DEBT SWAPS).

ج. **الدوافع السياسية والاجتماعية**: هناك العديد من الدوافع السياسية والاجتماعية التي أدت إلى الترويج لتبني الخصخصة نذكر منها ما يلي:

- تؤدي الخصخصة إلى القضاء على الشعارات السياسية التي يميل البيروقراطيون والاشتراكيون إلى استخدامها باعتبارها تخدم الطبقات الكادحة.
- هناك الجانب العملي السياسي، والذي يهدف إلى خلق قاعدة الدعم الشعبي لحكومة أو سياسة معينة وذلك ناتج من الاعتقاد بأن إعطاء العدد الأكبر من أفراد الشعب فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات الاقتصادية سوف يؤدي إلى كسب أصواتهم الانتخابية.والجانب السياسي والاجتماعي الذي يهدف إلى خلق طبقة أكبر من مالكي الأسهم، وبالتالي توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة.

ج. **على مستوى تحسين نوعية المنتجات والخدمات**:تماشيا مع نظرية المستهلك الذي يريد سلعا ذات جودة عالية وأسعار منخفضة، فإن المؤسسات المخصخصة تعمل جاهدة على تحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها المقدمة إلى المستهلك، كما أن الوسط التنافسي يرغمها على تقديم أفضل ما عندها وبأسعار معقولة، وهذا ما يقرر النجاح أو الانسحاب.

د. **على مستوى تطوير الأسواق المالية**: ساهمت الخصخصة في تنمية الأسواق المالية وتطويرها، إذ إن هذه الأخيرة وسيلة لتسويق وتداول الأسهم (المطروحة من قبل الشركات المخصخصة).كما أنها توفر السيولة لتلك الأسهم، ما يجعل المستثمرون يقبلون عليها.

إذا فكل هذه الأهمية المستقاة من هذه التجارب العالمية، جعلت الجزائر تهتم بعملية الخصخصة بمزاحمة القطاع الخاص للقطاع العام. لكن وبسبب البنية الهيكلية الفتية للاقتصاد الجزائري، وما تعرض له من هزات اقتصادية مختلفة بسبب حساسيته المفرطة لأسعار النفط، كان لابد من انتهاج وسائل وطرق تكون كفيلة بنجاح عملية خصخصة هذا الاقتصاد، وهو ما سيتم التعرض إليه في النقطة الآتية من هذه الدراسة.

4. عوائق الخصخصة في الجزائر وشروط نجاح برامج القطاع الخاص:

أ. **عوائق تطور القطاع الخاص في الجزائر**: مهما اختلفت أساليب الخصخصة لكل بلد، فإن انتهاج طريق الخصخصة سواء في الجزائر أو غيرها

أ. **على مستوى تحقيق كفاءة للمؤسسات**: فإن أهم ما ترمي إليه الخصخصة هو كفاءة المؤسسات، وذلك بإدخالها إلى وسط تنافسي يجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة. ومن الأمثلة والنماذج الواقعية عن تحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المخصخصة ما حصل لشركة JAGUAR البريطانية حيث ارتفعت الكفاءة الإنتاجية بأكثر من 80 بالمائة من سنة 1987 إلى 1988، من دون أخذ التحسن في النوعية بعين الاعتبار، وبأكثر من 150 بالمائة عندما أخذت هذه الأخيرة في الحسبان.

وكذلك في دراسة للبنك العالمي، تبين أنه من بين 12 مؤسسة خصخصت في بريطانيا، وماليزيا، والمكسيك، وتشيلي، فإن مؤسسة واحدة هي شركة الطيران المكسيكية قد حققت نتائج سلبية بعد خصخصتها. وأما المؤسسات الأخرى، فقد حققت نتائج إيجابية للغاية وصلت في بعض الحالات إلى مستويات غير متوقعة، مثل الشركة السلكية واللاسلكية في الشيلي بزيادة أرباحها بـ 155 بالمائة، مقارنة بالفترة السابقة لخصخصتها[2].

ب. **على مستوى تخفيض التكاليف**: يعتبر مستوى التكاليف بصفة عامة من المؤشرات الجيدة في تحديد ربحية المشروع، لهذا تعمل الخصخصة على تخفيض التكاليف في المؤسسات المخصخصة قدر الإمكان. وهنا نذكر الدراسة الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أثبتت أن إمساك ومتابعة الدفاتر المحاسبية الخاصة أقل تكلفة بـ 60 بالمائة منها في المؤسسات العامة.

لنقل التجربة وافتقار هذه المؤسسات إلى الكفاءات ذات الخبرة في هذا المجال).

ولعل هذه العوائق وغيرها سوف تجعل من الدولة الجزائرية تقف على أهم شروط نجاح برنامج الخصخصة نظرا إلى أهميته إن حظي بالعناية الكافية، ويمكن إبراز أهم شروط هذا النجاح من خلال ما يأتي:

ب. شروط نجاح برنامج الخصخصة في الجزائر:

إن من أهم الشروط التي تعتبر ضرورية قبل الشروع في عملية الخصخصة ما يأتي:

- تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتعزيز قدراتها الإدارية قبل خصخصتها لتسهيل عملية تحويلها إلى شركات مساهمة.
- الصياغة الجديدة لخطة الخصخصة ومراقبتها من طرف مختصين في جوانبها الاقتصادية والقانونية.
- تحديد أهدافها بدقة قصد التقليل من المخاطر وتعزيز فرص النجاح.وتهيئة المحيط وإرساء مناخ تنافسي من خلال إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية في مختلف المجالات المالية، الضريبية، حقوق الملكية وغيرها.
- القيام بتقييم اقتصادي للمؤسسات المعنية بالخصخصة (السعر، اختيار الأجهزة المكلفة بذلك، بالاشتراك مع بنوك الاستثمار ومحافظي الحسابات).التزام الدولة بشكل من الصرامة تجاه برنامج الخصخصة مع إثراء الشفافية على الإجراءات وعملية اتخاذ القرار عند تطبيق برنامج الخصخصة من خلال إنشاء جهاز خاص يعمل على تنفيذ برنامج الخصخصة ومتابعته.

غالبا ما تقف أمامه عوائق عديدة ومتنوعة لعل من أهمها:

- **تزايد عدد النقابات العمالية**؛ هذه الأخيرة ناتجة أساسا من العمالة الفائضة التي كانت توفرها المشروعات العامة، وهي أحد أهم العوائق التي تواجه الخصخصة كون الرأسمالي يريد الحصول على تقنيات متطورة بأقل عمالة، فيلجأ إلى التقليل من عدد العمال من طريق التسريح الذي ترفضه النقابات العمالية.
- **مشكلات قانونية**؛ تستدعي عمليات التنازل في إطار البيع سندا قانونيا من الهيئات التشريعية، ما يستلزم إصدار قوانين جديدة تسمح بنقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، وحماية القطاع الخاص من التأميم، مع ضمان تحويل رأس المال إلى العملات الأجنبية.
- **عدم توفر سوق مالية متطورة**؛ ما يجعل تعبئة الموارد المالية أمرا غير ممكن وبالتالي صعوبة بيع أسهم الشركات للخواص.
- **مصالح المجموعات الضاغطة**؛ تعترض هذه المجموعات على عملية الخصخصة، ومن بين هذه المجموعات بعض الدوائر الحكومية. وهذا نابع من نزعات أيديولوجية والخوف من فقدان السلطة.
- **إستراتيجية الاختيار**؛ إن اختيار المؤسسات المراد خصخصتها يتطلب دراسة معمقة لهذه الأخيرة من شتى الجوانب المالية والاجتماعية والجغرافية، لذا فإن إنجاز هذه الدراسة لن يكون بالأمر الهين على دولة تفتقر إلى الخبرة والتجربة في هذا المجال (صعوبة اختيار المؤسسات التي يجب خصخصتها

هذه المحطات وغيرها، بمثابة مؤشرات حقيقية لتجهيز السلطات الجزائرية للقطاع الخاص حتى يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

1. تقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر:

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا إلى ما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولعل تطوير هذا القطاع سيؤدي إلى حدوث نقلة نوعية لمعدل التنمية الاقتصادية في الجزائر، تتمثل أهم ملامحه في ما يأتي[5]:

أ. **دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة:** لقد عرفت الفترة 1982–1990 زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة (يمكن اعتبارها المهمة). ويعود ذلك أساسا إلى برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية، للمؤسسات الاقتصادية العمومية، التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها، ما أثر سلبا في أداء المؤسسات العمومية. ويبدو أيضا أن الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، لم تؤثر بشكل كبير في القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل مؤسساته وتموينها.

كان التوجه الجديد بعد سنة 1990 يميل إلى بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما

ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في تنمية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

حتى عام 1994 كانت الموارد الجزائرية مسيَّرة بقرارات إدارية مباشرة من السلطات العمومية، في ما يتعلق بالسعر، الإنتاج والقرض. وقد سمح قانون المالية التصحيحي لسنة 1994 لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح الخواص، أو مساهمتهم في رأس مال المؤسسة العمومية بنسبة لا تتعدى 49 بالمائة، كما أصدر سنة 1995 قانون يسمح بامتلاك جزء غير محدود من رأس مال أغلب المؤسسات العمومية.

ثم كان أول برنامج خصخصة عرف الضوء في أفريل 1996 مفروض من قبل البنك العالمي. وقد مس هذا المشروع حوالي 200 مؤسسة صغيرة عمومية محلية خاصة في قطاع الخدمات.

وفي أفريل 1998 خصخص أو حل 800 مؤسسة محلية. وفي 1997 تم تبني برنامج ثان يتعلق بالمؤسسة الكبيرة، وبيع 250 مؤسسة عمومية في عامي 1998 و 1999[(3)].

ومن أجل تسهيل الخصخصة وحل المشكل المطروح للندرة النسبية للادخار الداخلي للخواص، عدِّل قانون 1995 في عام 1997، لتسهيل الإجراءات أكثر منها السماح بالدفع بالتقسيط، ومساهمة العمال في رأس مال المؤسسة، وإصدار سندات الخصخصة[4].

ومن أجل توسيع مدى الخصخصة، تأسست وكالة وطنية للاستثمارات سنة 1994 لتشكل«شباكا وحيدا» موجها لتقليل الإجراءات الإدارية المفروضة على المستثمرين المحليين والأجانب، فكانت جميع

التي بلغت حوالي 74,8 بالمائة سنة 2003. ويدل هذا على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة[6]. وهو ما يمثله الجدول التالي:

تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية

الجدول (2): تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات بالجزائر حسب القطاع القانوني وحسب كل قطاع اقتصادي (%)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العمومي	25,2	21,3	22,1	22,1	21,5	21,1	19,5	19,0	17,5	16,4	15,5	15,2
القطاع الخاص	74,8	78,7	77,9	77,9	78,5	78,9	80,5	81,0	82,5	83,6	84,5	84,8
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**
الفلاحة	15,5	16,6	15,6	17,3	17,2	15,7	15,5	14,9	13,4	15,1	14,3	13,9
الصناعة	13,0	12,7	12,7	11,9	11,5	11,3	10,9	10,1	9,6	9,3	8,7	7,9
البناء والأشغال العمومية (بما في ذلك قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية)	15,0	14,5	15,4	14,9	15,0	15,2	16,3	17,4	17,6	17,7	17,7	15,8
الخدمات السوقية	37,5	37,2	37,6	37,4	38,5	40,9	41,0	40,7	39,6	38,5	37,0	34,3
الخدمات غير السوقية	19,0	19,0	18,7	18,5	17,8	17,0	16,4	16,8	19,8	19,4	22,3	28,1
مجموع القيم المضافة	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: منير خالد براح، الحسابات الاقتصادية رقم 609 من 2003 إلى 2014، المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات)، الجزائر، فيفري 2015.

يلاحظ من هذه النتائج، أن القطاع الخاص في الجزائر فاعل ونشيط في الاقتصاد الوطني، إذ ينتج ما بين 74 و85 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. فهو قوة لا يستهان بها في معظم دول العالم، ففي روسيا مثلا يساهم القطاع الخاص بنسبة 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ألبانيا بنسبة 75 بالمائة، جمهورية التشيك 80 بالمائة، مصر 67,8 بالمائة، وهذا يدل على أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر في ارتفاع مستمر خاصة وأن الجزائر قد قامت بالانتقال تدريجيا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

ب. دور القطاع الخاص في التشغيل: لقد بلغت نسبة العمالة التي يشغلها القطاع الخاص 63 بالمائة من حجم التشغيل، أي ما يزيد على 5 ملايين عامل سنة 2012، مقارنة ب 37 بالمائة للقطاع العام، وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشئ لمناصب الشغل. إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكل ويتطور في إطار اقتصاد السوق، سيكون في المستقبل بمثابة أهم قطاع يوفر مناصب الشغل، فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص أكثر من 90 بالمائة من فرص العمل. وربما يرجع ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة

العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص ونموه في الجزائر كما ذكر سابقا. فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك، وهو ما يعني أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التناسق والانسجام والتكامل بين أدوار مهمة مؤثرة في هذا المجال، وهي الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني[1].

2. تقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات:

أ. **المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون بين القطاع العام والقطاع الخاص:** دخل القطاع الصناعي الجزائري مرحلة إصلاحات حقيقية مع بداية التسعينيات، بخاصة أنه يشتمل على مؤسسات عمومية تمثل نسبة 80 بالمائة من النسيج الصناعي، في حين تمثل 20 بالمائة الباقية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص. فالصناعة الجزائرية تتميز بكثافة رأس المال[2]. وباندماج عمودي وتبعية كبيرة للمدخلات المستوردة والضرورية للدورة الإنتاجية. وفي علاقة الجزائر التجارية مع بقية الدول الأخرى، وعلى الرغم من تدني قيمة صادراتها خارج المحروقات، إلا أنها تعاني من بعض العوائق التي تقف حاجزا أمام نفاذ صادراتها إلى هذه الدول، وخصوصا مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، سواء كانت هذه المنتجات من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص. وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة معرفة أهم المتعاملين الاقتصاديين في القطاعين في المجال التصديري، ونسبة مساهمة ذلك في ترقية التجارة الخارجية، لتختتم بذكر أهم العراقيل التي تقف أمام القطاع الخاص خصوصا في هذا الإطار وكيفية تلافيها.

ب. **المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون في القطاع الصناعي التصديري:** يستحوذ القطاع الصناعي الجزائري على مجمل الصناعات المصنعة، ما عدا المحروقات والمناجم في الفروع الإنتاجية الآتية:

- **الحديد والصلب والتعدين:** يعتبر مركب الحجار النواة المركزية لهذا الفرع، الذي أصبح يعتبر ثاني مصدر بعد قطاع المحروقات، حيث أعيدت هيكلة هذا الفرع في سنة 2001 وأصبح يضم خمسة مجمعات عمومية، وهي ENB, ENTPL, ANABIB, SIDER وMETANOF، وست مؤسسات عمومية، هي: PROTUIL, PROCIM, SIDEM، ومؤسسات الجهوية لاسترجاع النفايات الصلبة ERE, ERC, ERO. ويشغل هذا الفرع نحو 20.554 عاملا، ويمثل إنتاجه 20 بالمائة من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي.
- **الصناعات الميكانيكية والمعدنية:** يشغل هذا الفرع نحو 30.616 عاملا، ويمثل إنتاجية 7 بالمائة من الإنتاج المقيم للقطاع الصناعي العمومي، غير أنه يشكو من قلة استعمال القدرات الإنتاجية، خاصة في مجال صنع الآليات والعربات الرافعة والحافلات والشاحنات والمضخات والحاصدات. ويحتل الفرع مكانة إستراتيجية كونه يزود عدة قطاعات أخرى بالعتاد والتجهيزات المختلفة، وهو يتميز باندماج كبير، لكنه يشكو من استعمال تكنولوجية قديمة،

وأهم مؤسسات هذا الفرع نجد: BATIMETAL, CMT, POVAL, GERMAN, CMA, ENMIP, SNVI.

- **الصناعات الإلكترونية والاتصالات**: يغطي هذا الفرع مجمل النشاطات الصناعية الكهربائية، والإلكترونية، والاتصالات، وكذا النشاطات المرتبطة بإنتاج مواد التجهيز والخدمات في مجال الصناعات التحويلية، بما فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة والدراسات والإنجازات الصناعية، وكذلك أعمال البحث التطبيقي. ويشغل هذا الفرع نحو 16.689 عاملا ويمثل 10بالمائة من مجمل إنتاج القطاع الصناعي[3]، وقد دعم هذا الفرع بإقامة منظومة جديدة لتأطير نشاطات التركيب، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000/74 الصادر بتاريخ 4 أفريل 2000 والمقنن لنشاطات التركيب، ويلبي الفرع مجمل احتياجات الاقتصاد الوطني من المنتجات الكهرومنزلية والإلكترونية، وأجهزة الهاتف والكوابل والعدادات.
- **الصناعات الغذائية**: يشغل الفرع نحو 36.793 عاملا، ويمثل إنتاجه 11 بالمائة من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي. وأهم المؤسسات النشطة في هذا الفرع نجد ERIAD, ENASUCRE, ENCG، وتتمثل نشاطات هذا الفرع في تحويل الحبوب والحليب والمواد الدسمة والتبغ والمشروبات، ويعتمد هذا الفرع على 80 بالمائة من مدخلاته من الخارج، بينما المواد الدسمة فنسبة 100 بالمائة من الخارج.
- **صناعة النسيج والجلود**: يتميز هذا الفرع باندماج عمودي وتنوع كبير يشمل الغزل، النسيج، الخياطة ودباغة وصقل الجلود، وأهم مؤسساته نجد: مجمع المنتجات TEXMACO، ومجمع خياطة الملابس C-H ويشغل هذا الفرع نحو 24.256 عاملا، ويمثل 0.3 بالمائة من إنتاج القطاع الصناعي العمومي[4]، وهو يواجه حاليا صعوبات جمة، نتيجة انفتاح السوق الجزائرية وتحرير التجارة الخارجية ومنافسة حادة أجنبية أدت إلى غلق عدة معامل عمومية.
- **مواد البناء**: يضم هذا الفرع 10 مجمعات عمومية، تضم 108 مؤسسة فرعية، منها: 18 مصنعا للإسمنت، و42 مصنعا للمواد الحمراء، و8 مصانع للخزف الصحي. ويدخل ضمن الفرع 6 مؤسسات لصناعة الزجاج، ويعتمد بشكل كبير على الاستيراد للمواد الأولية، ويشغل الفرع نحو 1.595.000عاملا، ويمثل إنتاجه 37 بالمائة من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي. ويتمثل نشاط هذه الصناعة في معالجة المواد المحلية الأولية لإنتاج مواد البناء، كالآجر والقرميد والإسمنت، ويعتبر هذا الأخير أهم منتوج للفرع المتكون من 12 معملا، تبلغ قدرتها الإنتاجية 11,5 مليون طن سنويا.
- **الصناعات الكيماوية والصيدلانية والأسمدة**: يشغل هذا الفرع نحو 15.012 عاملا، وهو يمثل 2.5 بالمائة من إنتاج القطاع الصناعي العمومي، إذ ينتج القطاع تشكيلة كبيرة من المواد المصنعة، خاصة تلك الموجهة للاستهلاك الواسع، كالأدوية والمنظفات، ومواد الطلاء، والغازات الصناعية، والصودا، والبلاستيك والأسمدة المستعملة في الفلاحة. ونجد أكبر المؤسسات في هذا المجال SAIDAL مجمع صناعة الأدوية، ENGA مؤسسة الغازات الصناعية. كما يتميز هذا الفرع بدخول القطاع الخاص

كل الحقوق محفوظة

للاستثمار فيه منذ مطلع التسعينيات، خاصة في مجال الصيدلة، بإنشاء مخابر ومعامل لصنع الأدوية، وكذا مواد الطلاء.

- **تحويل الخشب والورق**: يعتمد هذا الفرع على استيراد مدخلاته من الخارج، ويشغل حاليا نحو 9.604 عامل، ويمثل إنتاجه 1.4 بالمائة من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي[5]، ويواجه الفرع منافسة شديدة محلية بدخول القطاع الخاص، فضلا عن منافسة أجنبية نتيجة تحرير التجارة الخارجية.

إذا من خلال هذا العرض السابق لمختلف المتعاملين الاقتصاديين على الساحة الاقتصادية الجزائرية اتضح عموما بأن القطاع الصناعي الجزائري تتنوع فروعه ومنتجاته، إلا أنه يعتمد بشكل كبير في تموينه على مدخلات من الخارج وعلى منتجات القطاع العام إذا ما قورن بالقطاع الخاص، كما أنه لا يرقى إلى مستوى تغطية السوق الوطني لجميع احتياجاته في بعض القطاعات الإنتاجية منه، نظرا لضعف القدرات الإنتاجية وسوء استغلال الموارد المتاحة.

3. القدرات التنافسية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري من خلال المبادلات التجارية:

تقودنا دراسة القدرات الإنتاجية المحلية إلى التساؤل عن حجم الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الداخلي وإمكانات الجزائر للتصدير وما يطرحه من إشكاليات، وهذا كله مقارنة بالواردات من الخارج في شتى المجالات ومختلف مجمعات الإنتاج. وعلى الرغم مما يتوفر عليه الاقتصاد الجزائري من بنية هيكلية متينة ومن موارد وثروات مختلفة، إلا أن الواقع الحالي لمختلف القطاعات المكونة للنسيج الاقتصادي الوطني، يبرز بأن هذا الاقتصاد لا يزال في مراتب متأخرة، إذا ما قورن بالدول ذات العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا نظرا إلى عدة أسباب لعل أهمها، هو غياب سياسة إستراتيجية محكمة للتسيير، ما أثر سلبا في الفعالية الإنتاجية للقطاعات الوطنية. ويمكن إبراز أهم القدرات الإنتاجية المحلية للجزائر من خلال استعراض واقع التبادلات التجارية الجزائرية ومدى اتزانها من حيث الواردات والصادرات.

أ. **تطور الواردات الجزائرية**:إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك. وقد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات، جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتوج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة. تمكنت الجزائر، بتطبيقها تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال إجراءات خاصة بمخطط إعادة الهيكلة، من إعادة التوازن للمجمعات الاقتصادية الكبرى Macro-économiques، غير أن هذه التوازنات الكبرى لم ترافقها إجراءات لتأهيل المؤسسات الإنتاجية.

هذا ما جعل مسار تطوير القطاع الإنتاجي المحلي بطيئا أمام تزايد حجم الواردات. وقد شهدت هذه الأخيرة تطورا مذهلا بحسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي الإحصائي، كما يبرزه الجدول الآتي:

كل الحقوق محفوظة

الجدول (3) : تطور حجم الواردات الجزائرية (2000–2011)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الحجم (مليون دج) نسبة التطور (%)	857.221,9 -	930.677,5 8,57	1.159.170,2 24,55	1.047.441,4 -9,63	1.314.399,8 25,48	1.493.644,8 13,63
السنة	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
الحجم (مليون دج) نسبة التطور (%)	1.558.540,8 4,16	1.916.829,1 23	2.572.033,4 34,18	2.854.805,3 11	3.011.807,6 5,5	3.442.501,6 14,3

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، الفصل 10 التجارة الخارجية، سبتمبر 2011، ص 180–181.

الشكل (1): تطور حجم الواردات الجزائرية (2000–2011)

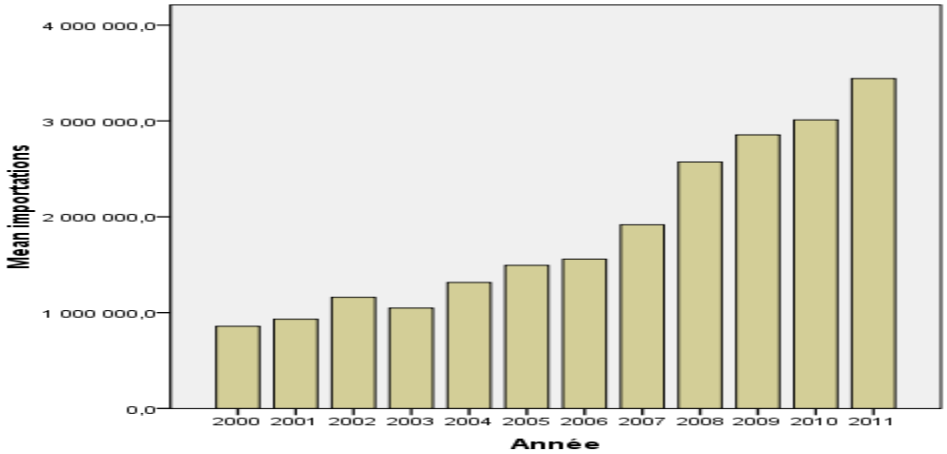

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول (3) وبرنامج SPSS16.

هذا الشكل دليل واضح على أن دالة الاستيراد في الجزائر بصفة عامة في تزايد مستمر، إذ إن حجم الواردات ازداد في سنتي 2002 و 2004 بنسبة تفوق 20 بالمائة عما كانت عليه سنة 2001، ثم انطلاقا من سنة 2004 ودالة الاستيراد في تزايد مستمر بالرغم من ذلك الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2003، وهذا التزايد المستمر يعكس الصورة الحقيقية والدور المحدود الذي يلعبه المنتوج المحلي، وهو أمر لا يمكن إرجاعه إلى ضآلة الحماية الجمركية بل إلى أسباب هيكلية راجعة إلى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سواء كانت خاصة أو عمومية.

أما بالنسبة إلى تقييم مصادر هذه الواردات بحسب المناطق الاقتصادية فيمكن تسطير الجدول الآتي:

الجدول (4): تقييم حجم الواردات حسب المناطق الاقتصادية (2003–2011)

	المنطقة الاقتصادية	الإتحاد الأوربي	باقي دول أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	إفريقيا	آسيا	أستراليا	المجموع
2003	القيمة (مليون	601.269,1	130.914,9	78.130,2	56.325,4	9.302,6	32.406,4	9.684,8	23.298,8	6.102,8	1.047.441,4
	النسبة (%)	57,4	12,5	9,46	5,37	0,88	3,1	0,9	11,77	0,58	100
2004	القيمة (مليون	719.078,8	147.742,2	97.765,2	90.369,7	12.345,7	37.066,3	10.339,0	89.951,5	9.741,4	1.314.399,8
	النسبة (%)	54,7	11,24	7,44	6,87	0,94	2,82	0,78	14,45	0,74	100
2005	القيمة (مليون	785.302,3	180.628,6	115.982,0	98.947,9	15.898,9	30.933,7	11.082,0	42.240,6	12.628,9	1.493.644,8
	النسبة (%)	52,57	12,09	7,76	6,62	1,06	2,07	0,74	16,22	0,84	100
2006	القيمة (مليون	847.287,2	130.113,3	122.975,6	01.777,9	17.105,2	35.762,2	10.781,0	73.830,9	18.907,5	1.558.540,8
	النسبة (%)	54,36	8,34	7,9	6,53	1,1	2,3	0,7	17,57	1,21	100
2007	القيمة (مليون	995.184,1	143.053,9	181.290,9	26.395,8	19.687,0	43.053,2	16.127,3	75.667,2	16.369,6	1.916.829,1
	النسبة (%)	51,91	7,46	9,45	6,6	1,02	2,24	13,8	19,6	0,85	100
2008	القيمة (مليون	,359.153,8	162.113,8	206.637,4	79.792,7	25.750,6	45.771,9	25.832,5	45.067,8	21.912,8	2.572.033,4
	النسبة (%)	52,84	6,3	8,03	7,0	1,0	1,78	1,0	21,2	0,85	100
2009	القيمة (مليون	,497.010,2	234.558,7	176.130,1	51.069,1	34.761,7	79.131,2	25.391,9	37.861,4	18.891,1	2.854.805,3
	النسبة (%)	52,43	8,21	6,17	5,3	1,21	2,77	0,88	22,34	0,66	100
2010	القيمة (مليون	,520.305,7	207.890,1	179.974,5	92.318,7	40.464,0	93.974,8	29.490,1	30.613,7	16.776,0	3.011.807,6
	النسبة (%)	50,47	6,9	5,9	1,34	1,43	3,12	0,98	24,25	0,55	100
2011	القيمة (مليون	,793.536,8	189.512,5	176.626,6	06.638,6	50.315,8	128.279,4	42.097,1	25.758,1	29.736,5	3.442.501,6
	النسبة (%)	52,1	5,5	5,16	8,9	1,47	3,72	1,23	21,08	0,86	100

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، الفصل 10 التجارة الخارجية، جانفي 2012، ص 180–181.

الشكل (2): تقييم حجم الواردات بحسب المناطق الاقتصادية (2001–2003)

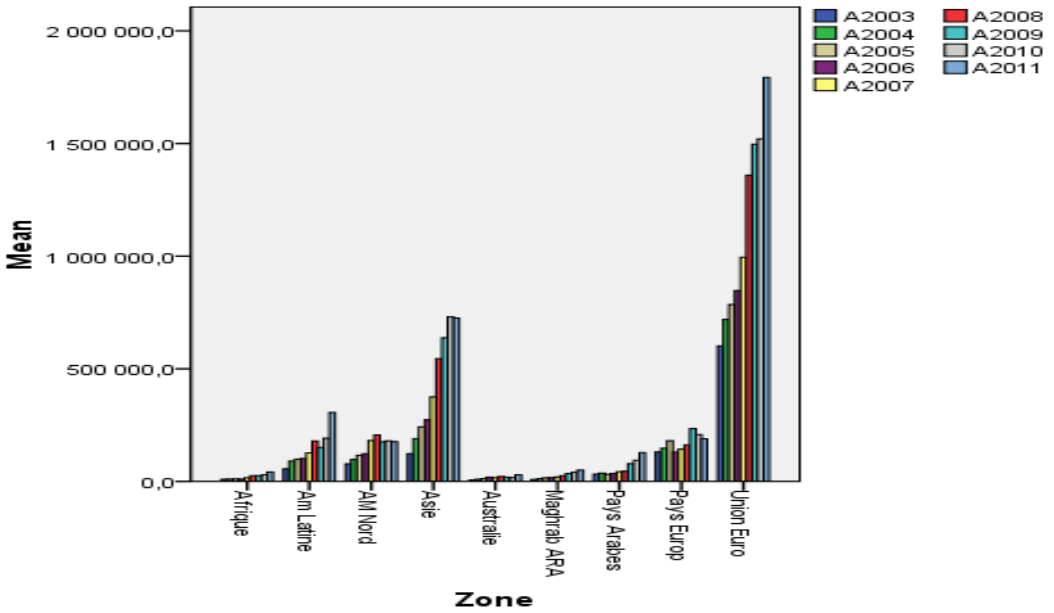

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (4) وبرنامج SPSS16.

من خلال معطيات الجدول (4) والشكل (2) تبقى دول أوروبا (الاتحاد الأوروبي وباقي الدول) المتعامل الأول مع الجزائر بنسبة متوسطة تبلغ 63 بالمائة في السنة من إجمالي الواردات. كما تواصل فرنسا تصدر قائمة المتعاملين من الاتحاد الأوروبي مع الجزائر بنسبة 57 بالمائة. وأما آسيا تبقى المتعامل الثاني مع الجزائر من بعد الاتحاد الأوروبي بنسبة متوسطة قدرها 18 بالمائة. وتحتل أمريكا الشمالية المرتبة الثالثة لأهم واردات الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي وباقي دول أوروبا، وهي الدول الآسيوية من غير الدول العربية،

وهو ما يعكس التعامل السلبي، في ما بين الدول العربية. ونلاحظ كذلك ضعف الواردات من المغرب العربي وأفريقيا، إذ تبقى هذه الدول آخر المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر. كما أن هذا ليس وليد السنوات الأخيرة فقط، بل هو نتاج سياسة تجارية منتهجة في إطار التعاون الأورو متوسطي. ولعل القدرات الإنتاجية لأي اقتصاد تقاس عادة بعد تشخيص نسبة الواردات بنسبة صادرات هذا البلد، وهو ما سيتم إبرازه بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري من خلال هيكلة الصادرات في الجزئية الآتية.

ب.هيكلة الصادرات الجزائرية: لا بد أن يغطى التطور الذي لوحظ في حجم فاتورة الواردات، من طرف حجم أكبر من الصادرات. على أن يكون مصدر هذه الأخيرة متنوعا من أجل تجنب خطر الاقتصاد المعتمد على منتوج واحد للتصدير. لكن على الرغم من محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنويا نسبة تفوق 95 بالمائة. ويمثل الجدول الآتي صادرات الجزائر الإجمالية.

الجدول (5): الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2000–2011)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الحجم (مليون دج) نسبة التطور (%)	1.734.750,7 -	1.550.898,4 -10,6	1.605.789,6 3,54	2.008.951,3 25,1	2.462.919,6 22,6	3.569.649,3 48,6
السنة	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
الحجم (مليون دج) نسبة التطور (%)	4.149.706,9 16,25	4.402.231,8 6,08	5.298.034,0 16,9	3.525.855,1 -33,45	4.610.102,5 30,75	5.630.649,3 22,13

المصدر: منير خالد براح، الحسابات الاقتصادية رقم 609 من 2000 إلى 2011، المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات)، الجزائر، جانفي 2012.

الشكل (3): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2000–2011)

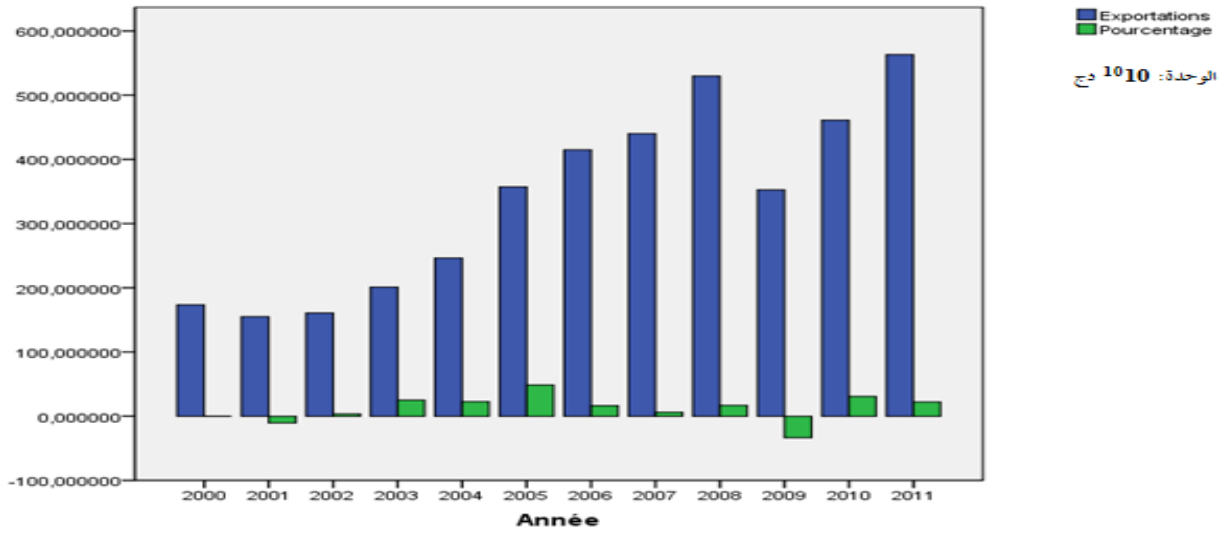

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (5) وبرنامج SPSS16.

نلاحظ من خلال الشكل (3) أن الصادرات الجزائرية سجلت انخفاضا في ما بين سنتي 2000 و2002، ثم عاودت الارتفاع ابتداء من سنة 2003، وذلك بنسبة مئوية فاقت 25 بالمائة،ثم انخفضت هذه النسبة إلى ما دون 7 بالمائة سنة 2007، ثم عاودت الارتفاع بدءا من سنة 2008. غير أن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات، إذ لا تزال الجزائر تعتمد على الأحادية في التصدير، وهو ما قد يؤثر كثيرا في علاقتها التجارية الخارجية، إذ يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج المحروقات التي تسجل نسبا ضئيلة جدا، وبالنسبة إلى سنة 2009 سجل انخفاضا حادا في حجم الصادرات الإجمالي للجزائر قارب 34 بالمائة، وهو ما يعزى بشكل أساس إلى إرهاصات الأزمة المالية العالمية، وما سببته من كساد اقتصادي عالمي أثر في نسبة الصادرات الجزائرية. وأما ابتداء من سنة 2010، فقد سجّل ارتفاع في نسبة الصادرات، خاصة المحروقات بسبب ذلك التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي. إذا تبقى الصادرات الطاقوية بجميع أنواعها هي الغالبة على مكونات الصادرات نحو الخارج. وعليه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا. وهو ما توضحه حالة الميزان التجاري في الجدول (6):

الجدول (6): تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000-2011)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
الواردات	857.221,9	930.677,5	1.159.170,2	1.047.441,4	1.314.399,8	1.493.644,8	الوحدة
الصادرات	1.734.750,7	1.550.898,4	1.605.789,6	2.008.951,3	2.462.919,6	3.569.649,3	د.ج
الميزان التجاري	877.528,8	620.220,9	446.619,4	961.509,9	1.148.519,8	2.076.004,5	ن
نسبة التغطية (%)	202	166	138	191	187	239	-
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
الواردات	1.558.540,8	1.916.829,1	2.572.033,4	2.854.805,3	3.011.807,6	3.442.501,6	الوحدة
الصادرات	4.149.706,9	4.402.231,8	5.298.034,0	3.525.855,1	4.610.102,5	5.630.649,3	د.ج
الميزان التجاري	2.591.166,1	2.485.402,7	2.726.000,6	671.049,8	1.598.294,9	2.188.147,7	ن
نسبة التغطية (%)	266	230	206	123	153	164	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منير خالد براح، الحسابات الاقتصادية رقم 609 من 2000 إلى 2011، المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات)، الجزائر، جانفي 2012.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنه في سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض 877.528,8 مليون دج وبلغت قيمة الواردات 857.221,9 مليون دج أي بارتفاع قدر بـ 4 بالمائة بالمقارنة مع الفترة نفسها لسنة 1999في حين بلغت قيمة الصادرات 1.734.750,7 مليون دج أي بارتفاع قدر بنسبة 56,32 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها لسنة 1999 ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 202 بالمائة، أما في السنتين المواليتين أي 2001 و2002 انخفضت الصادرات إلى 1.550.898,4 مليون دج ثم إلى 1.605.789,6 مليون دج على التوالي وارتفعت الواردات إلى 930.677,5 مليون دج و1.159.170,2 مليون دج على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى 620.220,9 مليون دج أي بنسبة تغطية 166 بالمائة سنة 2001 ثم انخفضت إلى 446.619,4 مليون دج سنة 2002 وبنسبة تغطية 138 بالمائة، لتستمر نسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2008. بالمقارنة بين السنتين 2000 و2008 نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 1.848.471,8 مليون دج ويمكن أن شرح هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 5.298.034,0 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000.

وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة 2000 وارتفاع أسعار صرف الدولار. غير أن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا وصل إلى 671.049,8 مليون دج سنة 2009، بعد أن بلغ قيمة 2.726.000,6 مليون دج سنة 2008 وهذا راجع حتما إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية. ومن ثم عاود الميزان التجاري ارتفاعه إبتداءا من مطلع سنة 2010، بسبب تعافي الاقتصاد العالمي،إلى أن بلغ 2.188.147,7 مليون دج سنة 2011.

وبالفعل انعكس هذا الارتفاع (السريع) بالنسبة إلى الصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات، والتي انتقلت من 123 بالمائة سنة 2009 إلى 164 بالمائة سنة 2011. ولقد شكلت المحروقات أبرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها 98,14 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، أي 5.525.920 مليار دج سنة 2011 مقابل 3.460.274,2 مليار دج سنة 2009 مسجلة ارتفاعا قدره 59,7 بالمائة.

لكن هذا الارتفاع، وإن دل على تحسن الميزان التجاري الجزائري من جهة، فإنه يعبر من ناحية أخرى عن أن المنتج الوطني لم يستطع التكيف مع متطلبات المنافسة المفروضة من طرف قواعد اقتصاد السوق. ولذلك أقدمت الجزائر على توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تدعيم وتشجيع المبادلات بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية.

4. نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وكيفية تفعيل هذا القطاع:

أ. **نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:** من خلال ما سبق تحليله من جداول وأشكال، نسجل أن هناك ارتفاعا طفيفا في نسبة صادرات الجزائر من المنتجات خارج قطاع المحروقات. غير أن هذا الارتفاع تغلب عليه المنتجات نصف المصنعة، والتي تسجل في مجموعها مع السلع

الأخرى ما لا يتجاوز 3 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية التي تغلب عليها الصادرات النفطية والطاقوية بنسبة قاربت 97 بالمائة. وأما عن الصادرات خارج المحروقات، والتي يساهم فيها القطاع الخاص، فتبقى ضعيفة حيث لا تتجاوز 2,86 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، أي سوى 1,62 مليار دولار، على الرغم من ارتفاع قدر بـ 52 بالمائة، سجل في ما بعد سنة 2009. وتضم المنتجات الرئيسة المصدرة خارج المحروقات مجموعة المنتجات نصف المصنعة ب 1,08 مليار دولار مسجلة ارتفاعا قدر بـ 57,37بالمائة والمواد الغذائية التي تضاعفت ثلاث مرات بـ 305 مليون دولار سنة 2010 مقابل 113 مليون سنة 2009.

ب. سبل تفعيل القطاع الخاص من أجل ترقية التجارة الجزائرية خارج المحروقات: لعل ما سجِّل من انخفاض في مساهمة القطاع الخاص في المبادلات التجارية خارج المحروقات بنسبة لا تتجاوز 3 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الخارج، يستدعي إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع وتسهيل نشاطه على المستوى المحلي في البداية من خلال دعم تسييره بجملة من التنظيمات واللوائح والقوانين تستقطب الاستثمارات الأجنبية وتشجع المحلية، وهو ما يكفل نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، ويمكن إجمال أهم السبل الكفيلة بزيادة فاعلية هذا القطاع والرفع من تنافسيته من خلال ما يأتي:

- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها إلى الكساد.
- يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في القطاع الخاص الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر، وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة وتحصيلها والبحث في تطويرها للخروج من التبعية. تكييف تعبئة وتغليف السلع المعدة للتصدير من طرف الخواص بحسب وسيلة النقل المستخدمة لنقلها.
- إنشاء هيئة على مستوى جميع مؤسسات القطاع الخاص تأخذ على عاتقها مهام إيداع وتقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوافر في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتوج لا يتأثر بالتكاليف الناجمة عن استخدام الجودة، من دون أن ننسى المساعدات المالية التي يجب أن تقدمها الهيئات المصرفية.
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.
- تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثليات التجارية والدبلوماسية، والتي تهدف أساسا إلى ترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص.
- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل إليها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتوج الجزائري وإيصاله إلى الأسواق الخارجية مصمما بحسب أذواق المستهلكين الأجانب مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة. يجب على المؤسسات الجزائرية

العاملة في القطاع الخاص أن تحاول جاهدة تسليم البضائع سليمة، وفي الظروف الحسنة التي يفرضها المستورد الأجنبي بالإضافة إلى احترام مواعيد التسليم، وهذا كله بغية ترك انطباع جيد لدى المتعاملين الأجانب.

- تكييف القانون التجاري بما يخدم مصالح المصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية من خلال إيجاد قانون موحد يعلو جميع القوانين والتشريعات الوطنية، وينظم جميع المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية، بما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويشجع الاستثمار الخاص.
- تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة إلى التمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له.
- تنسيق عمل البنوك وشركات التأمين في مجال التصدير من أجل تخفيض عبء التمويل على المصدرين الخواص وكذا التأمين، والبحث، والترويج ...إلخ مع إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصديري الجزائري.
- إجراء دراسات وبحوث متعلقة بالأسواق الخارجية، المنتوجات المنافسة، الأسعار ...إلخ، وتقييمها، ما يساعد على إمكانية التصدير، وكذلك المشاركة في المعارض والصالونات المقامة في الخارج.
- العمل على تسريع الإجراءات الجمركية وتخفيفها قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج، خاصة لمسيري القطاعات النشطة في مجال الخصخصة.

خاتمة :

في ختام هذه الورقة البحثية لا يسعنا إلا أن نقول أن على الرغم من مضي أكثر من عشر سنوات من انتهاج الجزائر للسياسة الاقتصادية الانفتاحية، إلا أن القطاع الخاص من خلال مؤسساته الإنتاجية لا يزال غير مؤهل لمجابهة المنافسة الأجنبية، خصوصا بعد نفاد الفترة الانتقالية وتطبيق التفكيك الجمركي بصفة نهائية، إذ ما زلنا نسجل مطالبة رؤساء المؤسسات المستمرة لتوفير الحماية الجمركية لمنتجاتها. هذا الوضع هو وليد تردد واضح في تطبيق سياسة اقتصادية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مؤسسة وطنية، من خلال تصنيفها على أساس القطاعات الحساسة، ومدى إمكانية كل قطاع في خلق قيمة مضافة من خلال الإمكانات والقدرات الإنتاجية المحلية. في ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات الآتية:

- ضرورة تأهيل وتدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وترقية التجارة الخارجية للجزائر خارج المحروقات وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر، وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.
- محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها نظرا إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتوفير المحيط المالي والمصرفي وتطويره من أجل ذلك.
- ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين الخواص لتقديم منتوج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية.

- ضرورة التعاون مع المصدر في القطاع الخاص، الذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية، والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.فعلى الدولة أن تساهم في مشاركة العارضين الجزائريين الخواص في الخارج،
- العمل على فتح قطاع الخدمات للقطاع الخاص ،وبذلك يزداد الاستثمار فيه ، ما يترتب عليه إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، وسوف يؤدي إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية التي تعودت على وضع الكثير من القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب .وسيكون لهذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية مردود إيجابي مهم على التنمية الاقتصادية والثقافية بالجزائر، هذا فضلا عن ترقية التجارة الجزائرية خارج المحروقات.

الهوامش والمراجع :

35 – محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 12.

2 – يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول في ما بينها، أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك من طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمع، للمزيد انظر: حسام داوود، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن، 2002، ص 12.

3– حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 13.

4 – صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، ط 2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1967، ص 10-12.

(1) : رتيبة زرقاوي ، **نفس المرجع السابق** ، ص 112.

خصوصا في عرض المنتوجات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة نسبية.

5 – بلقاسم زايري، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 13.

6 – موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 13-16.

7 – رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 16.

8 – م رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص 57.

9 – بلقاسم زايري، مرج سابق، ص 31.

10- La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.

11 – **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص 135.

12 – هناك فرق بين مصطلحي **الكفاءة** و**الفعالية** في أدبيات الاقتصاد والإدارة حيث يقصد بالكفاءة عملية الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات، أي إنها ترتبط بالوسيلة المستخدمة. فكلما كانت المخرجات أكبر من المدخلات نقول أن هناك كفاءة إنتاجية واقتصادية، بينما الفعالية فتقيم بدلالة الفرق ما بين النتيجة المحصلة والهدف المحدد مسبقا، أي هي الفرق ما بين الأهداف المسطرة والأهداف المحققة فهي تحدد بالهدف ... للمزيد حول استخدامات هذه المصطلحات، انظر: ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ط 2، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 1998، ص 18 وما بعدها.

13 – للإطلاع أكثر انظر: مجموعة تقارير البنك الدولي حول الاقتصاديات الصاعدة في زمن الخصخصة، للسنوات 1990-2000، على الموقع التالي: www.worldbank.org

14 - Benbitour Ahmed, L'Algérie au Troisième millénaire (défis et potentialités), Alger: Marinoor, 1998, p. 198.

15 – ساحل فاتح، شعباني لطفي، « **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**» ورقة قدّمت إلى: الملتقى

الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، التي أقامته كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر في 4-5 ديسمبر 2006، ص7.

[16]- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، «**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: حالة الجزائر**» مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 7 (2010/2009)، ص 143-144.

Marinoor, 1998, p. 198.

[20]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2001 (السداسي الأول)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

[21] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003 (السداسي الأول)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

millénaire (défis et potentialités), Alger:

[22] - تقرير وزارة الصناعة الجزائرية لعام 2003.

[17] - منير خالد براح، **الحسابات الاقتصادية رقم 609 من 2000 إلى 2011**، المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات)، الجزائر، جانفي 2012.

[18] - مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص 144.

[19] - Benbitour Ahmed, L'Algérie au Troisième

المقال السادس والثلاثون

ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كبديل لانهيار أسعـار المحروقات في الجزائر.

- د.بساس أحمد ، أستاذ محاضر "أ" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط.
- محمد دوة ،أستاذ محاضر"ب"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عمار ثليجي الأغواط.

الكلمـات المفتاحيـة : الجبايـة العاديـة ، الجباية البترولية ، الإيرادات الضريبية و أسعار النفط

الملخص:

عرفت الجباية البترولية العديد من التقلبات ، خاصة بعد انهيار أسعار البترول خلال الأزمة البترولية سنة 2014، مما ترك آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

هذه الآثار جعلت وزير المالية يدعو ، من أجل مواجهة انخفاض أسعار النفط ، إلى استبدال الضرائب النفطية بالضرائب العادية – إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية- ، وقال أنه يمكن تحقيق طفرة خلال عامين ، وتحقيقا لهذه الغاية يتطلب تحسين الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وهذا باتخاذ جملة من الإجراءات كإدماج الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالرغم من أن آراء الاقتصاديين بعيدة كل البعد عن الإجماع ، لكنها تتلاقى على ضرورة تعزيز عائدات الضرائب العادية لوضع الآلة الاقتصادية على القضبان ولكن مع ضرورة تنشيط النسيج الصناعي وضمان عدم إضعاف الاستقرار الاجتماعي.

Résumé :

La fiscalité pétrolière a connue beaucoup d'instabilité, surtout après la chute des prix du pétrole lors de la crise pétrolière de 2014, qui a laisse des effets négatifs directs, et indirects sur les indices macroéconomiques.

Ces effets ont conduits Le ministre des Finances, préconise, pour faire face à la baisse des prix du pétrole, de substituer la fiscalité ordinaire à la fiscalité pétrolière. Une mutation, a-t-il affirmé, réalisable en deux années. Pour ce faire, le grand argentier du pays insiste sur l'optimisation des rentrées fiscales via l'élargissement de l'assiette fiscale à travers entre autres, l'intégration de l'informel et l'encouragement des investissements directs étrangers. Les points de vue des économistes sont loin d'être unanimes. Mais ils convergent sur la nécessité de renforcer les rentrées de la fiscalité ordinaire pour mettre la machine économique sur les rails mais avec l'impératif de redynamiser le tissu industriel et de veiller à ne pas fragiliser la stabilité sociale

Mots clés *: fiscalité ordinaire, fiscalité pétrolière, recettes fiscales et prix du pétrole.*

مقدمة:

تعتبر الضريبة أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة، تستعملها تبعا للظروف والحاجات الراهنة بهدف تنفيذ ميزانيتها السنوية وتحقيق أغراضها المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية وغيرها، ومن هنا أصبحت الهياكل المالية مرآة

عاكسة للبنيان الاقتصادي والاجتماعي للدول ومقياس لدرجة نموها.

والجزائر كغيرها من الدول عملت على إصلاح سياستها الضريبية قصد إحداث التوازن والاستقرار في ميزانيتها بتقليص تبعيتها لقطاع المحروقات وتوسيع الجباية العادية، وتخفيف الضغط الضريبي بهدف الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي لمؤسساتها وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها ، ومن اجل ضمان صيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها تعتمد الدولة على مصادر متنوعة لضمان تغطية الإيرادات العامة لمختلف النفقات العمومية، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في الجباية العادية والجباية البترولية.

فالجباية العادية تتمثل في مختلف الضرائب والرسوم التي يدفعها الأشخاص، سواء الطبيعيين أو المعنويون والتي تمس النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث تحكمها قوانين معينة كقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون التسجيل وقانون الطابع.

أما الجباية البترولية فهي تتكون من الإتاوة المفروضة مقابل استغلال الثروات العمومية كباطن الأراضي والضرائب المباشرة المفروضة على النتيجة التي تحققها المؤسسات التي تعمل في المجال البترولي والتي يحكمها نظام ضريبي خاص ، لذلك سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الملامح و المعطيات الضريبية التي يمكن الاعتماد عليها من اجل إنجاح عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و اتخاذها كبديل لانهيار أسعار المحروقات في الجزائر؟

من خلال هذه الإشكالية سنحاول تقسيم هذه المداخلة إلى المحاور الأربعة التالية:

***– المحور الأول : الجباية البترولية ،الماهية والمكونات**

***– المحور الثاني: انخفاض الأسعار والآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية**

***– المحور الثالث : الجباية العادية ،الماهية والمكونات**

***– المحور الرابع :عرض وتحليل مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة** 2012– 2016

المحور الأول: الجباية البترولية ،الماهية و المكونات

إن الجباية بمكوناتها عادية كانت أم بترولية تختلف مساهمتها من دولة إلى أخرى، فبينما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسيير ميزانياتها، نجد الدول النامية، والتي تزخر بالثروات البترولية، تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانياتها ، وتعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة والتي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري لذلك أصبحت هناك جباية بترولية جزائرية لها مكوناتها والتي تخضع للظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر وفي العالم، و رغم الاختلاف الموجود بين الدول المنتجة والدول المستهلكة إلا أن هناك تعريفا وخصائص معينة للجباية البترولية في مختلف الدول.

أولا – تعريف الجباية البترولية

هناك عدة تعاريف للجباية البترولية، و لكن سنكتفي بالتعريف التالي: إن الضرائب البترولية تدفع

على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك للدولة[1] .

ثانيا – مكونات الجباية البترولية في الجزائر

يتضمن النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب، وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات ، مجموعة من الضرائب و الرسوم **نذكر منها الآتي :**

1*– الرسم المساحي: يسدد المتعامل الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري، أو بالدولار، الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، ويتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع، ويحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري، لكل متر مربع كما يأتي:

الجدول رقم (1): طريقة دفع الإيجار

الوحدة: (دج/كلم^2)

الفترات/ المناطق	مرحلة البحث			مرحلة (42)+(37)
	1الى3 مدرج	4 و5	6 و7	
المنطقة أ	4000	6000	8000	
المنطقة ب	4800	8000	12000	
المنطقة ج	6000	10000	14000	
المنطقة د	8000	1200	16000	

المصدر: قانون 01/13 المؤرخ في 2013/02/20 المعدل والمتمم للقانون 07/05 يتعلق بالمحروقات،الجريدة الرسمية، العدد 11،الصادرة بتاريخ: 2013/02/24،المادة:84، ص.19.

2*– الاتاوة: تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، باستثناء كميات المحروقات المعاد ضخها في الجيوب، أو المستهلكة في عملية الإنتاج ذاتها أو الضائعة أو التي أعيد دمجها في واحد أو العديد من المكامن ويتم قياسها باستعمال المعدل الشهري للسعر القاعدي، ويحدد معدل الإتاوة حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد .

الجدول رقم (2): معدل الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج

الوحدة– البرميل المعادل للبترول /يوميا

المنطقة / معدل الإنتاج لكل عقد
من 00 الى 20000 ب.م.ب/يوميا
من 20001 الى 50000 ب.م.ب/يوميا
من 50001 الى 100000 ب.م.ب/يوميا
أكثر من 100000 ب.م.ب/يوميا

المصدر: قانون 01/13 المؤرخ في 2013/02/20 ، مرجع سبق ذكره ،المادة 85.

و تجدر الإشارة إلى أنه يتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ALNAFT قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج.

3*– الرسم على الدخل البترولي: هو عبارة عن قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة سنويا، ولحساب الدخل البترولي يتم استعمال النسب المحددة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): نسب الرسم على الدخل البترولي

	المنطقة أ	المنطقة ب	المنطقة ج
القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن (ق م) المعبر عنها بـ 10^9 المادة (86)	الحد الأول ح1	الحد الثاني ح2	
نسبة الرسم على الدخل البترولي (ر.د.ب)	%11	%16	%20
	المستوى الأول		
	%17	%20	%30
	المستوى الثاني		
	%70	%70	%70

المصدر: قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28،الجريدة الرسمية العدد:50 الصادرة في 2005/07/19 ،المادة:87، ص 26.

وتجدر الإشارة إلى أنه يدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بسنة مالية باثني عشر (12) تسديدا مؤقتا يساوي تسبيقات على الرسم المستحق لتلك السنة المالية، تدفع هذه التسبيقات دون اعذرا قبل الخامس والعشرين من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع فيه عن طريق صك بنكي، أو عن طريق أية وسيلة أخرى للدفع المرخص به.

4*– الضريبة التكميلية على الناتج: يخضع كل شخص طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الاهتلاك المنصوص عليها في القانون 07/05، ولهذا الغرض يمكن لأي شخص يستثمر في النشاطات موضوع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات أن يستفيد من النسبة

المنخفضة للضريبة على أرباح الشركات السارية المفعول من اجل حساب الضريبة التكميلية على الناتج تدفع الضريبة التكميلية على الناتج خلال أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي.

5*- الرسم على المنتجات البترولية: الرسم على المنتجات البترولية هو ضريبة نوعية غير مباشرة، جاءت لتعويض الضريبة الجمركية، تطبق على المواد البترولية والمماثلة لها المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لا سيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية.[2]

يطبق هذا الرسم على المنتجات المذكورة في الجدول الآتي وفقا للمعدلات الآتية:[3]

الجدول رقم (4): حساب الرسم على المنتجات البترولية

رقم التعريفة الجمركية	تعيين المواد	الرسم (دج)/ هكتولتر
	البنزين الممتاز	
م. 27 .10	البنزين العادي	900.00
م. 27 .10	البنزين الخالي من	800.00
م. 27 .10	الرصاص	900.00
م. 27 .10	غاز أويل	200.00
م. 27 .11	غاز البترول	1.00
	المميع الوقود	

المصدر: المديرية العامة للضرائب،قانون الرسوم على رقم الأعمال 2017، المادة 28 مكرر، ص:.18

6*- الرسم على حرق الغاز: يمنع حرق الغاز، غير أنه يمكن للوكالة الوطنية لتثمين المحروقات "ALNAFT" أن تمنح بصفة استثنائية ولمدة محددة لا تتجاوز تسعين يوما رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل، فيتعين عليه الاستفادة من هذا الاستثناء على أن يسدد للخزينة العمومية، رسما خاصا قابل للحسم قدره 8000 دينار لكل متر مكعب.[4]

7*-1*- الرسم الخاص بالمياه: في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من قبل المتعامل والمعتمد من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ALNAFT" ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي لضمان الاسترجاع المدعم، فإنه يتعين على المتعامل أن يسدد رسما خاصا حتى يكون مطابقا للتنظيم المعمول به ، ويحدد هذا الرسم الخاص بثمانين دينار (80 دج) لكل متر مكعب (م3) مستعمل، ويدفع سنويا للخزينة العمومية ، وتتكفل الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط) بمراقبة الكميات المستعملة وتتأكد من تسديد هذا الرسم من المتعامل.

7*-2*- حقوق التحويل: وتدفع إلى الخزينة العمومية بنسبة 1 % من مبلغ المعاملة.

8*- الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة والخطيرة: يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 339-98 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998، ويحدد المبلغ الوحدوي للرسم حسب أحكام المادة 54 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، و يمكن التوضيح من خلال الجدول التالي:

كل الحقوق محفوظة

الجـدول رقـم (5): تحديـد وعـاء الرسـم علـى النشاطات الملوثة للبيئة والخطيرة

النشاطات الخاضعة لـ:	المبلغ	
	< عاملين	≤ عاملين
التصريح	9000 دج	2000 دج
ترخيص رئيس المجلس الشعب البلدي	20000 دج	3000 دج
ترخيص الوالي المختص اقليميا	90000 دج	18000 دج
ترخيص الوزير المكلف بالبيئة	120000 دج	24000 دج

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحددة أعلاه في معامل مضاعف بن 01 و10 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط، كما يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 336-09 المؤرخ في 2009/10/20.

بالإضافة إلى الضرائب و الرسوم السابقة هناك ضرائب و رسوم أخرى تساهم في الجباية البترولية ينظمها القانون العام و هي: الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الرسم على النشاط المهني (TAP)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

المحور الثاني:انخفاض الأسعار والآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية

لقد كان الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول التي تحكمها السوق العالمية، و بالنتيجة أدت لانخفاض الجباية البترولية .

أولا: ماهية أسعار النفط: تشكل توجهات سوق البترول العالمية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي من حيث أن البترول أكبر سلعة مطلوبة في السوق، سواء من حيث الحجم او القيمة أوالأسعار .

1- تعريف السعر البترولي: المعروف عن السعر هو القيمة التي تعطي عن الشيء بصورة نقدية، ويكون السعر إما معادلا لقيمة الشيء المنتج أو اكبر أو أقلا منها، ومن خلال هذا نستطيع أن نعرف السعر البترولي على أنه: "قيمة المادة أو السلعة البترولي معبر عنها بالنقود".

2- أنواع السعر البترولي:هناك عدة أنواع للسعر البترولي أهمها:[5]

2-1.السعر المعلن: يقصد بها الأسعار المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، منذ القرن الماضي، بمعنى أن السوق أصبحت خاضعة لحالة احتكار المشتري.

2-2. السعر الحقيقي وسعر السوق: هو الذي يباع به النفط في السوق الحرة و هو السعر المتفق عليه بين طرفين مستقلين.

2-3. السعر التحويلي: هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين من مجموعة من الشركات التابعة لها، وهو سعر دفتري ليس له أي مغزى حسابي.

2-4. السعر الرسمي: هو سعر يخص منظمة الأوبك لفترة باتفاق جميع الأعضاء.

2-5. السعر المرجعي: سعر يتم تحديده اعتبارا من أسعار المواد المكررة .

2-6.السعر المستقبلي: سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين بشأن شحنة تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في البورصات.

3- العوامل المحددة لسعر البترول:إن أهم العوامل المحددة لسعر البترول هي :

3-1.العرض والطلب والاحتياط البترولي: يخضع العرض العالمي للبترول لعدة محددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدول المنتجة للبترول ومدى حاجتها إلى البترول لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة تحدياتها المستقبلية.[6]

2- التكلفة الإنتاجية: يعتبر احتساب التكلفة الإنتاجية للبترول الخام من أصعب المتغيرات البترولية نظرا للحساسيات التي تبديها اغلب الدول المنتجة للبترول في الإعلان عن الأرقام الحقيقية لمستويات تكاليف إنتاجها، وتنقسم التكاليف عادة إلى تكاليف ثابتة (تكاليف عمليات البحث والتنقيب وإقامة معدات الحفر إضافة إلى أقساط استهلاكات المعدات والأدوات والمنشآت...)، وتكاليف متغيرة (أجور الموظفين، الضرائب والرسوم...) أما السلعة البديلة فهي من محددات السعر البترولي ويقصد بها الطاقة المنافسة للبترول.

ثانيا: أسباب انخفاض أسعار النفط :هناك أسباب كثيرة لانخفاض أسعار النفط نذكر منها :[7]

1- العامل الاقتصادي: المجرد عن الغرض السياسي فيشمل:

1-1.زيادة عرض النفط أو قلة الطلب: النفط مثله مثل أية سلعة أخرى، يتم تحديد سعره من خلال العرض والطلب، فعندما يشهد سوق النفط فائضا في المعروض ينخفض سعره، أما في الأزمات الاقتصادية في الدول المستوردة فيتراجع الطلب لأن قدرة البلاد المأزومة على استيراد النفط بالسعر المرتفع تقل، ولهذا يقل الطلب ما يؤدي إلى الانخفاض وبالمثل عندما يشتد الطلب على النفط ويفوق الطلب العرض فإن سعره يرتفع.

1-2. التوترات وبخاصة السخونة العسكرية في المناطق النفطية وما حولها:هناك عامل آخر يؤثر على أسعار النفط وهو "الترقب"، أي توقع السوق النفطية، كحدوث عطل في الإمدادات نتيجة الحروب أو التوترات في مناطق البترول، ولذلك فإن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط حيث مناطق البترول يمكن أن تكون سبباً في ارتفاع سعر النفط، بالرغم من عدم حدوث تغير في كمية المعروض من النفط أو الطلب عليه، فسوق النفط قد يدفع نحو ارتفاع في أسعار النفط إذا خشي من تعطل محتمل للإمدادات. وعندما تهدأ التوترات ينخفض سعر النفط ويعود إلى قيمته السابقة أو السعر الحقيقي.

1-3. المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النفط تصديراً أو استيراداً: إن البيانات الاقتصادية السيئة من بعض البلدان ذات العلاقة المؤثرة في النفط، تصديراً أو استيراداً، مثل الولايات المتحدة والصين

يمكن أن تؤدي إلى هبوط أسعار النفط، بغض النظر عن تغير العرض أو الطلب عليه، وفي هذه الحالة، فإن السوق تخشى تباطؤ الناتج الاقتصادي، وتفسره على أنه تراجع لا مفر منه في استهلاك النفط، وبالتالي ينخفض سعره. والمضاربون يتصيدون توقعات السوق لرفع أسعار النفط أو خفضها لكسب الأرباح، ونتيجة لذلك، يتأثر سعر النفط خلال العرض والطلب.

أما العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة الدولة صاحبة العمل السياسي، فمثل:

*- زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي ولكن ليس لحاجة اقتصادية بل لتخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة دول منافسة، خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط، أو للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقل عن كلفة النفط الصخري ليصبح استخراج النفط الصخري غير ذي جدوى.

*- موضوع تخفيض السعر ليس لحاجة اقتصادية بل كجزء من عقوبة الدول المنافسة.

ثالثا :الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية: إن أهم الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض الجباية البترولية نلخصها فيما يلي:

1-عجز الميزانية العامة:[8]إن العجز المستمر في الميزانية العامة له تأثير سلبي كبير على التوازن الاقتصادي، وهذا ما حدث في الجزائر عقب انهيار أسعار البترول سنة1986، مما أدى بالدولة الجزائرية إلى اتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية . ومن ضمن الإجراءات التصحيحية التي اتخذت في سياسة الميزانية تمثلت أساسا في محاولة الحد من العجز، ورفع الدعم في المواد الغذائية الأساسية، وتخلي الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية وهذا من اجل تقليص النفقات العامة، بالمقابل لجأت الدولة إلى عدة إجراءات لزيادة الإيرادات كوضع نظام سعر الصرف للدينار أكثر واقعية ومصداقية، ورفع أسعار المواد الطاقوية.

2- تدهور حجم الاستثمار العام:[9] بمجرد انخفاض إيرادات الجباية البترولية ينجر عنه مباشرة تقليص أو تجميد لحجم الاستثمار العام في الجزائر .

3- ارتفاع معدلات التضخم: نظرا لاعتماد الدولة الجزائرية على الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية ، فإن أي اضطراب لهذه الإيرادات من شأنها رفع معدلات التضخم.

رابعا-ارتفاع حجم البطالة: إن انخفاض إيرادات الجباية البترولية تؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات، والتي تؤثر بدورها على تطور التشغيل، فمع تراجع الوفرة المالية، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، والصعوبات التي تتعرض لها ميزانية التسيير للدولة، وانخفاض التمويل الصناعي، فإنه يؤثر سلبا ومباشرة على سياسة الاستثمارات وهو ما يضرب بعمق سوق الشغل في غياب سياسة تشغيلية واضحة الأهداف.[10]

المحور الثالث : الجباية العادية ،الماهية والمكونات

تعد الجباية العادية أداة لتوجيه سلوكات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي ، كما تُعد الممول الأساسي لخزينة الدولة لما تتمتع به من استقرار في مكوناتها من الضرائب والرسوم إما من

ناحية الوعاء أو التحصيل عكس الجباية البترولية التي تمتاز بالتذبذب لارتباطها بقانون العرض و الطلب، وعليه لم يكن النظام الضريبي المتبع قبل إصلاحه سنة 1992 ذو فعاليةٍ تذكر بالنظر إلى الاهتمام الضئيل الذي كانت توليه السلطات للجباية العادية، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على الإيرادات الكبيرة التي كانت تدرها الجباية البترولية لميزانية الدولة، والتي كانت تستطيع من خلالها تغطية أغلب نفقاتها العامة، إلا أنه وبالنظر للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، إثر انهيار أسعار البترول ، حيث عرفت نهاية سنة 2014 بداية تراجعه في السوق الدولية أين تراجعت الأسعار لسلة أوبك و بعض أنواع النفوط الأخرى من 112.7 دولار للبرميل شهر ديسمبر 2013 (نفط صحراء بلاند) إلى 62.9 دولار للبرميل شهر ديسمبر 2014 ، ففيما يخص صنف البترول الذي ينتمي إليه النفط الجزائري (صحراء بلاند) تدحرج سعر المتوسط العام 99.6 دولار للبرميل إلى 51.8 دولار خلال شهر أفريل من سنة 2017

واستجابةً للتحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي، توجب إعطاء أهمية أكبر للجباية العادية، من خلال تفعيل دورها في الاقتصاد، وهو ما أدى إلى إجراء إصلاحاتٍ عميقة على النظام الضريبي الجزائري تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر للمرور إلى اقتصاد السوق.

ومن أجل تحسين مستوى مردودية الجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية ، قامت السلطات بإعطاء أهمية خاصة على بعض الضرائب والرسوم الذي يتضمنها النظام الضريبي من ضمنها : الضريبة على الدخل (IRG)؛ الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛ الضريبة على القيمة المضافة (TVA) والرسم على النشاط المهني(TAP).

أولا– الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

نصت المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017 على أنه [11]: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتُفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، ويعفي من هاته الضريبة الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي الصافي أو يقل عن 120.000 دج، ويتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية :

*– أرباح مهنية (الأرباح الصناعية ، التجارية والحرفية)؛

*– عائدات المستثمرات الفلاحية؛

*– الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية؛

*– عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛

*– المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

*– فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية [12]

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

نصت المادة 135 من قانون الضرائب لسنة 2017 على أنه[13] : تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين، وتسمى هذه بالضريبة على أرباح الشركات، حيث أن الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات

من أيا كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو في نهايته ، ويحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ: 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع ، 23 % بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية و الري، و كذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار و 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى، كما يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح المؤسسات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه ، وعليه فإن عدم احترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 26 %.

ثالثا: الرسم على النشاط المهني (TAP).

يستحق[14] الرسم بصدد الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما و يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي فى صنف الأرباح غير التجارية (BNC)، كما يستحق على رقم الأعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي فى صنف الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) أو الضريبة على أرباح الشركات، ويقصد برقم الأعمال ، مبلغ العمليات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه، غير أنه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها، من مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني، أما بالنسبة لوحدات مؤسسات الأشغال العمومية و البناء، يتكون رقم الأعمال من مبلغ مقبوضات السنة المالية، ويحدد [15] معدل الرسم على النشاط المهني بنسبة 2% ، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3 % فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويخفض معدل هذا الرسم إلى العمومية والري، تحدد نسبة الرسم بـ 2% مع تخفيض بنسبة 25% .1 % بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج ، وفيما يخص نشاطات البناء والأشغال.

رابعا – الرسم على القيمة المضافة (TVA).

الرسم على القيمة المضافة هو رسم على الاستهلاك العام يطبق[16] على المعاملات التجارية، الصناعية، الحرفية و المهن الحرة ، حيث يحسب مبلغ الرسم على القيمة المضافة حسب طبيعة كل عملية ابتداء من المعدلات التالية: معدل منخفض خاص 7% ومعدل عادي 17%، وتطبق هذه المعدلات على المبلغ خارج الرسم ، وتجدر الإشارة إلى أن الرسم على القيمة المضافة مستحق وجوبا علي عمليات البيع و الأشغال العقارية، تقديم الخدمات التي تتم في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، عمليات الاستيراد، المبيعات التي يقوم بها المنتجون، العمليات المنجزة وفق شروط البيع بالجملة التي يقوم بها المستوردين، العمليات التي يقوم بها تجار الجملة.

خامسا – الضريبة الجزافية الوحيدة

تطرقت المواد من (282 مكرر) إلى (282 مكرر6) من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2017 للأحكام

العامة لهذا النظام، حيث[17] نصت المادة (282 مكرر) على أنه " تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات ، الرسم على القيمة المضافة، و الرسم على النشاط المهني "، كما نصت المادة (282مكرر 1) من نفس القانون على أنه يخص هذا النظام الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، اللذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000,000) دج ، ويتم تحديد الوعاء الضريبي لهاته الفئة بناءا على تصريحاتها لرقم الأعمال والمكتتب قبل فاتح من شهر فيفري من كل سنة بحيث يجب أن يُبين التصريح رقم الأعمال المحقق خلال السنة المنقضية، غير أن المعلومات التي هي في حوزة الإدارة الضريبية والتي تحصلت عليها نتيجة عمليات المراقبة الجبائية التي مست المكلفين بالضريبة الممارسين لأنشطة مماثلة يترتب عنها تحرير محضر معاينة، يتم اعتمادها عند إجراء عمليات التقدير الضريبي ، كما نصت المادة (282 مكرر 4)على أنه " يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة بـ 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع، و معدل 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى" ، كما يُقدر الحد الأدنى للجزافية بـ 10.000 دج ويُخفض هذا الحد الأدنى إلى 50% بالنسبة للمتعاملين المستفدين من أنظمة الإعانات على الشغل.

المحور الرابع :عرض و تحليل مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2012– 2016

تُمثل الإيرادات الضريبية الإجمالية مجموع الأموال التي تُحصلها الدولة خلال العام من الجباية العادية والجباية البترولية وحتى يتسنى لنا تحليل مساهمة كل منهما في الخزينة العمومية قمنا بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نسبة مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2012– 2016

السنوات	الإيرادات الضريبية الإجمالية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	نسبة الجباية العادية إلى الإيرادات الضريبية الإجمالية	الجباية البترولية (مليار دج)	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الضريبية الإجمالية
2012	6 092,9	1 908,6	31,32%	4 184,3	68,68%
2013	5 709,1	2 031,0	35,57%	3 678,1	64,43%
2014	5 479,7	2 091,4	38,17%	3 388,3	61,83%
2015	4 728,2	2 354,7	49,80%	2 373,5	50,20%
2016	4 345,7	2 564,6	59,01%	1 781,1	40,99%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

1– http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2014.htm **PC le 22/05/2017**

2– التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011 **و** 2015 **على الموقع http://www.bank-of-algeria.dz**

3– وزارة المالية، الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz تاريخ الولوج 2017/05/22.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن مداخيل الجباية البترولية في تناقص مستمر لكل سنوات الدراسة حيث انخفضت من 4.184.3 مليار دج سنة 2012 إلى 1.781.1 مليار دج سنة 2016 ، في حين ارتفعت مداخيل الجباية العادية لنفس الفترة من 1.908.6 مليار دج سنة 2012 إلى 2.564.6 مليار دج سنة 2016 ، ويمكن تفسير هذه الحالة على أن أسعار النفط خلال هذه الفترة عرفت تقلبات كبيرة حيث كان المتوسط العام لنفط برنت سنة 2012 هو 111.6 دولار للبرميل ، سنة 2013 هو 108.7 دولار للبرميل سنة 2014 هو 99 دولار للبرميل ، سنة 2015 هو 52.4 دولار للبرميل وسنة 2016 هو 43.7 دولار للبرميل[1].

وفيما يخص صنف البترول الذي ينتمي إليه النفط الجزائري (صحراء بلاند)، فإن سعر البرميل قد انحدر سنة 2012 من 111.5 دولار للبرميل إلى 109.4 دولار للبرميل سنة 2013 ثم 99.6 دولار للبرميل سنة 2014 ليشهد سقوط حر سنة 2015 لينخفض المتوسط العام لنفط خليط النفط الجزائري (صحراء بلاند) إلى 52.8 دولار للبرميل ليواصل السقوط سنة 2016، حيث بيع البرميل الواحد منه بـ 44.2 دولار للبرميل، وقد كان تزايد المخاوف بشأن وفرة إمدادات النفط الخام العالمية على خلفية انتعاش الإمدادات لبعض الدول كليبيا ونيجيريا ، وارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا في تذبذب أسعار النفط وانخفاضها في أغلبية فترات الدراسة 2012–2016 .

أما فيما يتعلق بتطور الجباية العادية فيمكن رده لمسار الإصلاح الضريبي الذي شُرع فيه خلال فترة الدراسة، حيث كان يرمي إلى إضفاء العصرنة والفعالية على المنظومة الجبائية بصورة تدريجية وصولا إلى استخلاف الجباية البترولية بالجباية العادية كمصدر مستديم لموارد الميزانية.

وبالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه ومن أجل تحديد مساهمة كل ضريبة أو رسم في الجباية العادية، يتطلب منا عرض وتحليل تركيبة هذه الأخيرة والجدول التالي يبين تطور تركيبة إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2012 –2016.

[1]– تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (الأوبك) ، جويلية 2017 ، ص 19

كل الحقوق محفوظة

الجدول رقم (07): تطور تركيبة إيرادات الجباية العادية من الفترة 2012 إلى 2016

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	الضرائب المباشرة (مليار دج)	الضرائب غير المباشرة (مليار دج)	التسجيل والطابع(مليار دج)	الحقوق الجمركية (مليار دج)	مجموع الإيرادات العادية (مليار دج)
2012	862,3	652,0	56,1	338,2	1 908,6
2013	823,1	741,6	62,5	403,8	2 031,0
2014	881,2	768,5	70,8	370,9	2 091,4
2015	1 034,5	824,3	84,7	411,2	2 354,7
2016	1 174,1	900,3	94,1	396,1	2 564,6
متوسط الفترة	**4.775.2**	**3.886.7**	**368.2**	**1920.2**	**10.950.3**

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz تاريخ الولوج 2017/05/22؛

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن مساهمة الضرائب المباشرة (خاصة الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي) خلال فترة الدراسة كانت هي الأكبر بنسبة مساهمة تقدر بـ 43.60% ، تليها الضرائب غير المباشرة (خاصة الرسم على القيمة المضافة) بـ 35.5 % ثم الرسوم الجمركية بـ 17.54%. وفي الأخير حقوق التسجيل والطابع بـ 03.36 %، وعليه نرى بأن الضرائب المباشرة تعتبر أحد الحلول أمام السلطات المعنية من إذا ما أراد زيادة موارد الجباية العادية لما تتميز به هذه الضرائب من المرونة وأقل حساسية على دافعيها كما أنها مضمونة لأن أغلبها خاضعة للاقتطاع من المصدر ولا يمكن التهرب منها.

الخاتمة

لقد أتاحت لنا هذه الدراسة معرفة أهم الضرائب والرسوم التي تتضمنها الجباية البترولية والجباية العادية و كذا نسب مساهمة كل منهما في الإيرادات الضريبية الإجمالية، كما سمحت لنا من التأكد من إمكانية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و اعتمادها كبديل لانهيار أسعار المحروقات في الجزائر ، حيث لاحظنا أن مداخيل الجباية البترولية في تناقص مستمر لكل سنوات الدراسة أين انخفضت من 4.184.3 مليار دج سنة 2012 إلى 1.781.1 مليار دج سنة 2016 ، في حين ارتفعت مداخيل الجباية العادية لنفس الفترة من 1.908.6 مليار دج سنة 2012 إلى 2.564.6 مليار دج سنة 2016 ، حيث وصلت نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الضريبية الإجمالية 59,01 % ، بينما

كل الحقوق محفوظة

تقهقرت نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى 40,99 % ، وحتى تتمكن الدولة من رفع التحدي و إنجاح عملية الإحلال نقترح الآتي :

1*- تسخير كل الوسائل و الإمكانيات المتاحة لتحصيل المستحقات الضريبية بما في ذلك الناتجة عن الغش الضريبي ؛

2*- رفع سقف الضريبة الوحيدة الجزافية من 30.000.000 دج إلى 100.000.000 دج.

3*- رفع معدل الضريبة الجزافية الوحيدة من 5 % إلى 8 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، ومن معدل 12% إلى 15 % بالنسبة للأنشطة الأخرى ، كما نقترح رفع الحد الأدنى للجزافية من 10.000 دج إلى 50.000 دج .

4*- رفع المبلغ السنوي على السكن بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني من 300 دج إلى 400 دج ، **أما** الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر ، عنابة ، قسنطينة ووهران فتزداد من 600 دج إلى 800 دج.

5*- استخدام الفرض التلقائي مع عقوبة تهديدية على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي ، حسب الحالة ، مع مضاعفة المبلغ المفروض عليه بنسبة 10 % إذا لم تتعد مدة التأخير شهرا و تزداد العقوبة بنسبة 03 % عن كل شهر تأخير، حيث تسمح هذه العقوبة المقترحة من زيادة مداخيل الجماعات المحلية وكذا التحفيز على دفع هذا التصريح في الآجال المحددة قانونا ؛

6*- العمل على إصلاح الهيكل الاقتصادي ككل من تطوير النشاطات الاقتصادية خارج المحروقات حتى تتسع الأوعية الضريبية ؛

7*- دعم النشاطات الصغيرة والحرف التقليدية والمهن في القرى والبلديات حتى تساهم في خلق قيمة مضافة وبالتالي تزيد من مداخيل الجباية؛

8*- ترشيد النفقات المحلية بما يتلاءم و الحاجات الضرورية المحلية للمواطنين ؛

9*- البحث عن مصادر أخرى غير الجبائية ، كالاهتمام بممتلكات الجماعات المحلية كالعقارات والمنقولات و استغلالها جيدا كإنشاء هياكل قاعدية تساعدها على إنجاز بعض المشاريع الاستثمارية المفيدة و الهامة.

10*- إعطاء السلطات المحلية حق تأسيس ضرائب محلية تراها مفيدة و غير محسوسة على المواطن ؛

11*- يجب على الجماعات المحلية أن تسير مختلف أصولها بطريقة مهنية ، بحيث تستثمر عقاراتها بطريقة اقتصادية تدر عليها اكبر قدر ممكن من الإيرادات كتحيين مبالغ الإيجار بحسب سعر السوق ؛

12*- يتعين على الحكومة ان تعمل على ترقية الوعي الضريبي بمختلف الوسائل؛ من خلال العمل على تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية

13*- التوسع في أسلوب الإقتطاع من المصدر كوسيلة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؛

14*- العمل على نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة بمختلف وسائل الإعلام ؛

الهوامش :

- عيساي ليلى وحمداوي الطاوس ، تنسيق السياسة الجبائية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ما بين 11-12 ماي

2003 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ، ص: 138.

[2] – لمادة 28 مكرر، قانون الرسوم على رقم الأعمال2017، ص 410.

[3] – وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، القسم الخامس من قانون رسوم على الأعمال (المواد من 28 مكرر الى مكرر 6) محدث بموجب المادة 82 من ق.م لسنة 1996.

[4]– قانون المحروقات رقم 07/05 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 52

[5]-Said ahmed;Développement sans croissance;L'expérience des économes pétroliers du tiers monde;OPU , Algérie ,1983 p 13.

[6] – سارة بساس، دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العمومية، رسالة ماجستير غير منشورة ، علوم التسيير تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ،2014 ، ص 117.

[7]– أسباب الهبوط المفاجئ لأسعار النفط ،الموقع :
http://www.hizbjordan.org/files/hizb_releases/2015/1/2015_01_07_Jawab.pdf،

[8]– بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات –دراسة حالة الجزائر– مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية ، ماي 2002، ص 32.

[9]– كمال رزيق وسمير عمور،تقييم عملية إحلال الجباية العادية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05، ص ص 321–322.

[10]– كمال رزيق وسمير عمور ، مرجع سبق ذكره، ص ص 323–324.

[11] - DGI, Code Des Impôts Directs Et Taxes Assimiles 2017, Art 1, P 12.

[12]- DGI, la Loi De Finances 2017, Journal Officiel n 77 Du 29/12/2016, P 3

[13] - DGI, Code Des Impôts Directs Et Taxes Assimiles 2017, Op Cit, Art 135, P 45.

[14]– المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2017، المادة 217، ص 54.

[15]– المرجع السابق ، المادة 222 ، ص 56.

[16] - DGI, Guide Pratique De La TVA 2017, P 8.

[17]– المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017، مرجع سبق ذكره، المادة 282 مكرر، ص 73.

المقال السابع والثلاثون

ميكانيزمات التنبؤ بالأزمات الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤشرات الكمية .

- د.محمد عبد الغفور بوصيلة ،أستاذ محاضر "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية (جامعة عمار ثليجي).الأغواط
- العيد ذويب،أستاذ مساعد "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية (جامعة عمار ثليجي).الأغواط

مقدمة :

يأتي موضوع الدراسة في وقت تزداد فيه الحاجة إلى وجود منظومة من المؤشرات الاقتصادية المبكرة التي تنبيء بالأزمات الاقتصادية. فقد عانى الاقتصاد الجزائري من أزمة اقتصادية حادة في نهاية الثمانينات بسبب ظروف اقتصادية وسياسية مماثلة لما تعرفه الجزائر اليوم من انهيار أسعار النفط وتداعياته على الميزانية العامة أثرت بشكل مباشر على الإنفاق العام لم يحسب لها حساب، حتى وقع الاقتصاد بنتائج تلك الأزمة دفعة واحدة، بسبب تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام عملات التداول العالمية، والذي أدى إلى استنزاف احتياط الصرف الاستراتيجي للجزائر الخارجي، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع الأداء الاقتصادي، وبالتالي تزايد معدلات البطالة والفقر في الجزائر.

ولعل دراسة هكذا موضوع يعتبر أمراً غاية الأهمية، بل وأمراً استراتيجياً بحد ذاته، إذْ أن التنبؤ باحتمال وقوع أزمة اقتصادية يمكّن الإدارة الاقتصادية من الاستعداد المسبق للتصدي لها من خلال وضع الضوابط والسياسات لتلافي حدوثها.

مبررات الدراسة:

إن أهم ما يبرر دراسة هذا الموضوع هو:

أ- دراسة الأسباب الكامنة وراء ظهور المؤشرات التي تقود إلى أزمة، وتشخيصها وتتبع اتجاهاتها.

ب- دراسة العوامل والإمكانيات التي تحول دون استفحال مؤشرات الأزمة، والعمل على كل ما من شأنه الحد منها، وذلك من اجل إبعادها أو تأجيلها أو إطالة أمدها على الأقل، حتى يمكن إيجاد الوسائل الفعالة لمجابهتها.

ج - تقديم الحلول والمقترحات لتفادي وقوع الاقتصاد في أزمات محتملة.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي " **هل هناك من المؤشرات ما يمكن من خلالها الاستدلال المبكر بوقوع الازمات الاقتصادية المرتبطة بالسوق النفطي وانعكاساته** على الإنفاق العام الجزائري ؟ ..

وللإجابة على هذا السؤال لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك مؤشرات اقتصادية كلية رئيسية تدل على احتمال وقوع أزمة اقتصادية مرتبطة بسوق النفط ؟
- هل هناك دلائل على وقوع أزمة في الجهاز المصرفي ؟

- هل هناك دلائل على وقوع أزمة نقدية (عملة) ؟

فرضيات الدراسة:

تفترض هذه الدراسة ما يلي :

1- هناك بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن من خلالها التنبؤ نسبياً باحتمال التعرض لازمة اقتصادية من خلال تتبع بورصة النفط.

2- هناك مؤشرات كلية وجزئية معيارية خاصة بالجهاز المصرفي ذات اهمية كبيرة تساهم في تحديد درجة استقرار الجهاز المصرفي.

3- تلعب المؤشرات الخاصة بالسياسة النقدية دوراً هاماً وبارزاً في استدراك حدوث الأزمة النقدية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام.

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- استقصاء الأسباب الرئيسية الكامنة وراء المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ودراسة الآثار المترتبة عليها.
- تشخيص لأهم المؤشرات التي من الممكن أن توقع الاقتصاد الجزائري في أزمة اقتصادية مستقبلا.
- تقديم الحلول والمقترحات لإبعاد إمكانية حدوث أزمة اقتصادية مستقبلية.
- وضع إطار عام لسياسات اقتصادية يساعد متخذي القرار في إدارتهم الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي والكمي في تحليل عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية سواء الكلية منها والجزئية، حيث استند البحث إلى استخدام احدث النماذج القياسية الخاصة بالتنبؤ بالأزمات الاقتصادية والمصرفية والنقدية للوصول إلى مؤشرات قياسية تمكن متخذي وراسمي السياسات الاقتصادية من اخذ نتائجها بعين الاعتبار عند انتهاج او وضع بعض السياسات.

كما استخدمت الدراسة أسلوب التحليل المالي الجزئي لبعض المؤسسات الاقتصادية والمالية العاملة في الجزائر . وقد تم اللجوء إلى ما هو متوفر من البيانات المنشورة والصادرة عن مختلف الهيئات المحلية والدولية، وربط وتحليل هذه البيانات والمعلومات بما يتفق وتغطية كافة جوانب الدراسة.

1)- تركيب الأزمة الاقتصادية في الجزائر

وقد أمكن تصنيف الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الاقتصاد الجزائري إلى نوعين من الأزمات مرتبطة ارتباطا وثيقا بانهيار أسعار النفط باعتباره المصدر الرئيس للعملة الصعبة وذالك باعتباره الرقم واحد للصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 98 بالمائة:

الاولى: ازمة العملة، وهي عبارة عن تحرك مفاجئ لسعر الصرف، وتغير حاد في تدفقات رأس المال.

والثانية: الأزمة المالية، وهي الأزمة الناشئة عن عُسر في النظام المصرفي فتتدهور أسعار

كل الحقوق محفوظة

الموجودات في سوق الأوراق المالية. ويتضمن هذا النوع من الأزمات عادة مشكلة ديون على المنظمات في القطاع المالي غير المصرفي.

وقد مرت الجزائر بهاتين الحالتين من الأزمات، الأولى على المستوى الاقتصادي العام=، والثانية كانت على مستوى بعض البنوك، ومستوى عدد من الشركات. وكذلك الحال في تجارب دول آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث انهيار أسعار النفط أثر بشكل مباشر على العملة المحلية وتراجع ارباح الشركات، وتدهور محافظ الاقراض للمؤسسات المالية، وارتفاع عجز الحساب الجاري والديون الخارجية ... الخ. وقد أدت هذه إلى ظهور الأزمة الاقتصادية جلية، والتي عادت الكثير من الحسابات في تلك الدول.

ولعل الواقع الدائر في الاقتصاد الجزائري اليوم كان نتاجاً لـ:

1- عدم وجود أنظمة إنذار مبكر لدى بنوكها المركزية ومؤسساتها التي تدير الاقتصاد.
2- ضعف التخطيط والرقابة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر بغياب مثلا وزارة للتخطيط والاستشراف بحيث تم استحداثها سنة 2013 وإلغاؤها في 2014.
3- عدم مواكبة الإدارة الاقتصادية للمستجدات والتغيرات العالمية التي تنقل العدوى بين الأسواق الاقتصادية.
4- وجود مشكلات اقتصادية فنية كامنة في الاقتصاد، مثل ارتفاع حجم الديون، وتزايد عمليات الجدولة لها، ووجود عجز مزمن في ميزان التجارة ، واختلال هيكل القطاعات الاقتصادية، وعدم ضبط الانفاق وترشيد استغلاله لجهود التنمية ...الخ.

وإذا اختبرنا حالة الاقتصاد الجزائري نجد الأرض الخصبة لهذه المشكلات، وبالتالي هناك مخاطر أزمة كامنة، يمكن إن تحدث في أي وقت، ريثما تشتعل أول شرارة، وقد يكون سبب اشتعال هذه الشرارة ليس سبباً اقتصادياً بحتاً.

من هنا، لا بد من أخذ الحيطة والحذر من كافة الأبعاد، وتبني سياسات ضمن سيناريوهات متوقعة، تضع ما هو محتمل في الحسابات وتحدد الآلية الكاملة لتقديم الحلول وإطفاء أي فتيل قد يشتعل في أي وقت.

يمكن تلخيص تداعيات عدم قدرة النظام السياسي في الجزائر تجنب النتائج المترتبة في مواجهة انخفاض أسعار البترول في العناصر التالية[1]:

1- الهيكل الخاطئ لإنفاق القطاع الخاص ولقراراته الاستثمارية.

[1]- صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الأول 1999 م.

كل الحقوق محفوظة

2- نشأة أصل الأزمة في العجوزات الأساسية بالحساب الجاري،Fundamental Deficiencies.

3- ارتفاع معدّل سعر الصرف فوق القيمة الحقيقية للعملة المحلية Overvalued، والأكثر أهمية ان الضعف في مواجهة الأزمة نتج عن التفاعل الضعيف للمؤسسات المالية المحلية مع التدفقات الكبيرة لرأس المال.

4- ظهور مشكلات هيكليةّ واقتصادية كليّة، حيث كان من الممكن تجنّب الرّعب المالي Financial Panics بعقلانية لو تمّ تسيير البنوك نحو اقتصادات قابلة للنمو والتطبيق Viable Economies.

5- ارتفاع الديون الخارجية قصيرة الأجل بنسب عالية في تلك الدول نسبة إلى الناتج المحلي، وهذا أدّى إلى اقتناع الممول الأجنبي بعدم سماع شكواها، فليس هناك احتياطيات كافية لتغطية الالتزامات على هذه الدول.

6- التدخل الخفي للحكومة في القطاع الخاص.

7- غياب الشفافية في قطاع الشركات والمالية الحكومية.

2)- خصوصيات الإدارة الاقتصادية في الجزائر.

من المسّلم به إن الوضع الاقتصادي نتاج وحصيلة الإدارة العامة لأجهزة الدولة المختلفة، فهناك العديد من البرامج والدراسات التقييمية لمختلف القضايا الاقتصادية، فوضعت الحلول للمشكلات القائمة دون تحليل القرارات الإدارية المتواصلة المسببة لتلك المشكلات... فنجد الخبراء الاقتصاديين من مختلف المؤسسات الدولية والدول المانحة، ولا نجد خبراء إداريون ومحللون اجتماعيون يحللون واقع الإدارة الاقتصادية والإدارة العامة جنباً إلى جنب مع الاقتصاديين.

وبالمقابل فإن نمط إدارة المؤسسات والدوائر العامة في **الجزائر** غالباً يسوده نمط القائد المطلق "**الأوتوقراطي**" القائد الذي لا يقبل جدالاً أو نقاشاً، Who brooks no argument ويرى بان المدراء لدى المؤسسة ليسوا سوى مُنفذين لقراراته، كما ويبدو طابع القائد المسيطر Leader Dominant الذي يرى بان الإدارة والإستراتيجية هو نتاج جهده الشخصي، فيشخصن Personifies نجاح المؤسسة لنفسه[1] .

وقد كان لعدم استقرار الإدارة الاقتصادية، ولعدم تبني إستراتيجية تنفيذية واضحة لتطبيق الخطط والتوجهات الاقتصادية الموصى بها من الخبراء المحللين والباحثين، وأحياناً العجز عن الفهم الشامل للسياسات الاقتصادية، الأثر الأساس في عدم تحقيق الأهداف كما هي مرسومة أو على الأقل تجنب النتائج والتداعيات السلبية على أداء الاقتصاد في الجزائر، وبالتالي تباطؤ الانجازات، وفي كثير من الأحيان تدهور الأوضاع الإدارية والاقتصادية على حد سواء، وقد كان ذلك لأسباب ونتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

2-1)-الإنفاق العام؛ مفتاح الحل.

وهنا يجب الإشارة إلى مظهر هام وحيوي في الإنفاق الحكومي العسكري والمدني وهو إن

(G. Johnson and K. Scholes:, 1999)..[1])-

الحكومة محمّلة بديون خارجية وداخلية وأعباء كبيرة كبيرة، وانها تمارس رفاهاً حكومياً واضحاً، فهناك الإنفاق الكبير على السيارات الفارهة سواء للجهاز المدني أو العسكري، وهناك مشتريات اللوازم الفخمة، وهناك الكثير من الموارد غير المستغلة سواء الموارد البشرية أو المادية، وهذا يثير تناقضاً إدارياً للسياسات، فيتضح جلياً **Paradox of Policies** .

2)-2)- تناقض السياسات الادارية.

وما يثير دهشة الكثيرون من الداخل والخارج وخاصة الدول والمؤسسات المانحة، انه تم تقديم العديد من المساعدات ومن القروض والمنح للجزائر في شكل مشاريع أخذت معظمها صيغة الشراكة في اقامة مشاريع استثمارية في سنوات سابقة، ولم يكن هناك نتائج تنموية ملموسة بقدر هذه المساعدات، فأين، ولماذا، وكيف... أسئلة يثيرها المولون حالياً، وبالتالي نجد حتى الدول العربية والدول المانحة الأخرى لا تقدم حالياً أموالاً على شكل نقد كمساعدات للجزائر وإنما تركز على مساعدات عينية وفنية ضمن شروط محددة.

2)-3)-الإعلام والصحافة.

معضلة عدم الثقة بالصحافة وعدم احترام ما تنشره وأخذه على محمل الجدّ (هذا مع التحفظ على آلية الإخراج لبعض الصحف)، فالتناقض الظاهر للعيان أن الصحافة والإعلام المرئي إذا كانت تسير باتجاه تحسين وتجميل صورة أصحاب القرار والإشادة بإنجازات مؤسساتهم فإنها تلقى كل الاحترام والتأييد والقبول، أما العكس، إذا تعلّق الأمر بإظهار الحقائق، فتصبح صحف "مغرضة تهد الأمن والاستقرار الداخلي" يُشكك في مصداقيتها ولعل ما حدث لبعض القنوات لا سيما قناة الوطن لخير دليل على ذلك، وقد يعاقب ويطارد الصحفيون ويتهمون بالكثير ... الخ.

ان التحليل الموضوعي لهذا، وحسب ما يرى المطّلعون، بان صحافة الثناء وإبراز الانجازات وتضخيمها، مقابل التكتم على مشكلات الواقع وأزماته المحتملة مستقبلاً، هي من مصلحة أصحاب القرار القائمين على رأس عملهم، ولكن هذا ليس في صالح المجتمع ولا صالح الدولة.

إنها لمفارقة كبيرة، ان تكون الصحافة في العالم كله مصدراً معلوماتياً وجهازاً رقابياً مباشراً يؤخذ بجدية ومسؤولية، أما في الجزائر فبعكس ذلك تماماً، فلما هذا التباين، ولمصلحة من ...؟

3)- مؤشرات الاداء الاقتصادي من خلال الميزانية العامة.

1- تراجع مستوى الإيرادات المحلية مقارنة بزيادة النفقات فيما عدا الفترة 1998-2014، فكان هناك تقييداً للنفقات العامة بشكل واضح .

2- تحتاج الميزانية العامة إلى قروض ومساعدات (محلية او خارجية) بما قيمته (376) مليار دولار بالمتوسط خلال الفترة (2015-2020)، على فرض ثبات تغطية الإيرادات المحلية لمجمل النفقات بما نسبته (82.5%) للفترة المذكورة، وهذا في أحسن الأحوال، وبذلك تقدر الحاجة إلى مساعدات وقروض بمقدار 10 إلى 15 مليار دولار

سنويا تقريباً خلال السنوات الخمس (2015-2020).

وقد ارتفع عجز الميزانية العامة من (148.7) مليار دينار عام 2014 إلى (280.5) مليار دينار عام 2015 . في حين تراجع إلى (270.3) مليار دينار عام 2016 ثم عاد وارتفع إلى (558.6) مليار دينار عام 2017 وبعدها مقدر أن ينخفض إلى (437.4) عام 2018 في حالة تخفيض الإنتاج العالمي وكذا احتمال استقرار الدول العربية المنتجة للنفط [1].

كما ارتفع عجز الميزانية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بما فيه المساعدات) من (4.3%) عام 2014 الى (9.9%) عام 2015، في حين تراجعت النسبة الى (7.0%) من الناتج عام 2016. ويقدر أن ينمو العجز في ضل الأزمة الحالية بنسبة (10.6%) سنوياً خلال الفترة (1999-2020) بالاسعار الثابتة لعام 2015. وهذا المعدل أعلى من معدلات النمو الاقتصادي بحوالي مرتين والذي بلغ (5 %) سنوياً خلال تلك الفترة.

" إن نمو الإنفاق العام بمعدلات تزيد على معدلات نمو الناتج المحلي يضع نجاح السياسات الاقتصادية موضع التهديد، ويعيق تحقيق أهداف برامج **التصحيح الاقتصادي**"[2].

وبتحليل أعمق للنفقات العامة، نجد إن الإنفاق على الدفاع والأمن قد جاء بالمرتبة الأولى من النفقات الجارية، يليه الإنفاق على الأجور والرواتب، وهذا ما جعل البنك الدولي يعتقد بأن الديون وخدمتها قد ارتفعت نتيجة للنفقات العسكرية المتزايدة، وان مستقبل الجزائر المالي وقدرة الاقتصاد الائتمانية يعتمدان على قوة برنامج التصحيح والبيئة الخارجية ونجاح الجزائر في الحصول على تمويل مُيسّر.

4)- العجز في الميزان التجاري.

يحتل القطاع الخارجي أهمية خاصة في النشاطات الاقتصادية الجزائرية لضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري وضيق السوق المحلي، وارتفاع العبء الدفاعي، وتزايد الطلب على السلع الاجنبية. ومما لا شك فيه، أن العجز المزمن للميزان التجاري يُعد المشكلة الأولى التي يواجهها الاقتصاد الجائري، والمتتبع للتاريخ الاقتصادي في الجزائر يرى قوة علاقة هذا العجز بتزايد الديون الخارجية وتراجع الاحتياطيات من العملات الاجنبية.

لقد حققت الصادرات الجزائرية، زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، إلا إن التزايد السريع لحجم المستوردات السلعية احتوت تلك الزيادة وفاقتها بشكل كبير، مما أبقى على العجز التجاري صفة ملازمة للاقتصاد الجزائري مشكلاً بذلك خللاً رئيسا في تركيبته الهيكلية.

ونظراً لضخامة العجز التجاري وأهميته، فقد أولته خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة اهتماماً بالغاً، حيث ركزت على تخفيض العجز التجاري

---

[1]- كمال عايشي، **امكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية** ، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2006/2005.

[2]- وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات في كثير من الدول (راضي العتوم، **اداء النظام الاقتصادي الجزائري في ظل ازمة انهيار أسعار النفط**، (سوريا: اتحاد الكتاب العرب، ط1، سنة 2000)، ص 56-100 .

كهدف أساس لها ابتداء من برنامج السنوات السبع (1964-1970) وحتى الخطة الأخيرة (1999-2015).

وقد أدى العجز المزمن في الميزان التجاري الجزائري إلى زيادة الضغط على احتياطيات الجزائر من العملات الأجنبية، وتزايد حجم المديونية الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي بروز أثرها السلبي الواضح على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحقيقة أن العجز التجاري واضح وملازم لميزان التجارة منذ عام 1982 كما توضحه البيانات الرسمية المنشورة للإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية.

فقد نمى الاستيراد بمعدل اقل منه للصادرات للفترة (1985-1989) حيث بلغ معدل نمو الاستيراد (3.3%) مقارنة بـ 19.7% للصادرات، وكذلك في الفترة (1992-1998) حيث بلغ معدل نمو الاستيراد (2.9 %) مقارنة بـ (7.5 %) للصادرات. في حين انعكس الوضع في الفترة (1998-2013) حيث نمت الاستيراد بمعدلات أعلى منها للصادرات فبلغت (14.6%) للمستوردات مقارنة (2.7%) للصادرات بهذه الفترة.

وعلى الرغم من ذلك، فان الفجوة ما زالت كبيرة جداً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وفي تقرير للبنك الدولي حول أداء الميزات التجاري الجزائري يبين ان نسبة العجز في الميزان التجاري قد بلغت 41.8 % من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في عام 1992، وتراجعت إلى 25.4% في عام 1998 ثم وصلت إلى 33.3% في عام 2010.

ويتضح ضخامة حجم الاستيراد بمقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين المعلومات أن الاستيراد تزيد بالمتوسط على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1985-2001)، وهذا دليل أكيد على عبئها الكبير على واقع الاقتصاد الجزائري.

كما أن عجز ميزان التجارة قد وصل إلى 31.8 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985 – 2009 .

وقد أكدت إحدى الدراسات الاقتصادية أن العجز في الميزان التجاري الجزائري يحتاج الى وقت طويل لتخفيضه بشكل كبير والتخلص منه اخيراً ، لذلك فقد اقترحت الدراسة بأنه لا بد من محاولة التأثير على الصادرات بشكل مستقل عن الاستيراد. كما خلصت إلى أن الصادرات الجزائرية تتأثر إيجابياً بسعر الصرف للدينار ولكن بمستوى ضعيف، وعليه فان تخفيض الدينار الجزائري سيؤدي إلى زيادة الصادرات بشكل بسيط، ذلك لأن مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف قليلة جداً وتقدر بـ (0.4) تقريباً، لذلك فإن تخفيض قيمة الدينار كسياسة لتشجيع الصادرات لن تكون سياسة فعالة، وعليه ينصح بالمحافظة على الدينار الجزائري مستقراً [1].

كما أكدت دراسات أخرى على أن الاقتصاد الجزائري كان معتمداً على المساعدات الخارجية، وبالشكل الكبير على الصادرات وعوائد النفط لتغطية العجز في ميزان المدفوعات لسنوات سابقة [2].

---

[1]- د.عبد المجيد قدي، **الميزان التجاري الجزائري**، (الجزائر: ابحاث مستقلة، المجلد الخامس، العدد 2، 2013). ص112-125.

[2]- د . حداد محمد، **أثر راس المال الاجنبي على التنمية الاقتصادية**، ابحاث مستقلة، جامعة الجزائر، المجلد الثالث، العدد 2، 2012).، ص 35-87.

5)- آليات معالجة الاداء الاقتصادي في الجزائر.

يرى الدارسان أن الأزمة الحقيقية التي تعيشها الجزائر ليس المنظومة الهيكيلية للاقتصاد الجزائري أو ارتباطه بأسعار النفط بقد ما هي أزمة رقابة وفساد استشرى في المنظومة الجزائرية ككل سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو في العدالة وغيرها من القطاعات الحساسة ي الدولة وعليه، فإن تطبيق أي برنامج اصلاح وتقويم اقتصادي لبدى أن تصاحبه آليات رقابية وتمكين الشفافية لأن التجربة الجزائرية وإن كانت قصير فقد جربت نماذ متعددة سواء اشتراكية أو ليبرالية غير أن النتائج لم تخرج ي مجملها عن أداء هزيل للنظام الاقتصادي الجزائري، سببه الرئيس الفساد.

وهذا ما تناوله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لبيان حالة ضعف الرقابة وفساد مسؤولي الجهاز الإداري في ذلك البلد.

ففي خطابه في 27 أفريل 1999 حدد الرئيس الجزائري أن البلاد (**دولة مريضة بالفساد، دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة والمحسوبية والتعسف والنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناهٍ ولا رادع**)[1] ومن ثم يضع بعض الملاحظات إلى أن هذه الأمراض (**أضعفت الروح المدنية، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمير، وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية**)[2].

إن ما تطرق إليه الرئيس بوتفليقة يظهر جلياً واضحاً من خلال ما ذهب إليه الجنرال (محمد بتشين)[*] خلال إدلائه بشهادة أمام المحاكم الجزائرية (**ذاكراً بأن لديه معلومات مثيرة عن مسؤولين كبار بينهم رئيسا حكومة سابقان ووزيران لهما سابقان قاموا بعمليات تحويل الأموال العمومية للخارج**)[3] في إطار التحقيقات التي جرت في مؤسسة (سيدار) التي شهدت فساداً مالياً واسعاً يضاف إليه ما كشف النقاب عنه قبل تلك الأحداث رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق (**عبد الحميد الإبراهيمي**) عن تورط مسؤولين حكوميين كبار ووزراء سابقين في قضايا فساد ورشاوى بلغ حجمها (26 مليار دولار)[4].

بالإضافة إلى اتهامات أخرى وجهت إلى وزير البترول الأسبق بسرقة (40 مليار دولار) من أموال الدولة الجزائرية[5].

ومن خلال ما تقدم وبرغم الاتهامات الموجهة والأدلة على ممارسات الفساد والبيانات المذهلة التي جاءت نتيجة لأعمال وتصرفات كبار المسؤولين في

---

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية، 1999.

[2]-راجع أ. د. محمود عبد الفضيل، **اقتصاديات الفساد، من الفساد الأصغر إلى الفساد الأكبر**، صحيفة **السفير** 29 مارس 2000. وكذلك تتمة المقالة في ذات الصحيفة المنشورة بتاريخ 30 مارس 2000.

[*]- الوزير المستشار لدى الرئاسة الجزائرية في إبّان حكم الرئيس السابق (الأمين زروال)

[3]- م. ن.

[4]-لمزيد من التفصيل أنظر جريدة الأهرام القاهرية 22 جانفي 1992.

[5]-لمزيد من التفصيل أنظر جريدة الأهرام القاهرية 14 جانفي 1992.

السلطة الجزائرية إلا أننا نلاحظ أن ضعف دور الرقابة والمساءلة واضحاً جلياً من خلال عدم استتباع كل هذه الاتهامات بمحاكمات لقطع دابر واستئصال شأفة الفساد في ذلك البلد.

ولهذا كله يشير (الرئيس بوتفليقة) مرة أخرى في خطاب لاحق بتاريخ 8 جويلية 2000 ألقاه في جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا لهذه الظاهرة الخطرة الذي يستخلص من خلاله أن ضعف دور المراقبة والمساءلة قد عرض الجزائر إلى ظواهر كان يمكن تجاوزها لولا آلية الفساد المنتشرة في البلاد ولذا يقول:

(إنّ الفساد الذي فكك أواصر الدولة، وسفه قيم الحكم، وأربك مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصرف مفاهيم العمل والكد والنزاهة والتفاني، قد ولد في النهاية ظاهرة الإرهاب البشعة المدمرة)[1].

غير أن هذا الأخير لم يعمل طول فترة حكمه والتي إمتدت من سنة 1999 لغاية إجراء هاته الدراسة على القضاء على مظاهر الفساد والتي أثرت بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للجزائر بل سُجلت في عهده أكبر الفضائح المسبوغة بالفساد في العالم.

إنّ ذلك يدل على ضعف الرقابة الذي يتجلى عندما أعلنت المعارضة أن صفقة سرية أبرمت لصالح رجل الأعمال المتهم الذي سيسعد إطلاق سراحه دوائر معنية قريبة منه. وإن هذا كله يظهر أن ضعف المساءلة قد يسلب السلطة القضائية دورها الصحيح في إنفاذ القانون خدمة لأصحاب النفوذ([2]).

6)- السياسات المطلوب تبنيها لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر(متطلبات التنافسية)[3]:

أولا: الحوافز التمويلية:

وهي تتضمن قيام الحكومة الجزائرية - من مختلف أجهزتها - بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن مايلي:

-تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها.

-تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

ثانيا: الحوافز الجبائية:

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنضوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية، وإعفاء

---

[1]- أ. أحمد السيد النجار، **الفساد ومكافحته في الدول العربية**، م س ذ، ص176.

[2]- انظر/ أ. د. جلال عبد الله معوض، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** في إكرام بدر الدين (محرر): **الفساد السياسي النظرية والتطبيق**، م س ذ) ص73.

[3]- زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدا ن التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**(، مجلة اقتصاديات)، ص23.

كل الحقوق محفوظة

أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

ثالثا: الحوافز غير المباشرة :

على الحكومة الجزائرية القيام بمنح تسهيلات مختلفة للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازا ت أخرى بشرط أن لا تضر بالمؤسسات الاقتصادية بل تعمل على تشجيعها لمنافسة الشركات الأجنبية.

كما ينبغي توفير دعم حكومي لتعميق القدرات التكنولوجية للأنشطة الإنتاجية، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وإدارة التكنولوجيا على مستوى مختلف المؤسسات والصناعات، ويجب اعتبار تعزيز وإدارة القدرات التكنولوجية بمثابة جزءا أساسيا من استراتيجية تحديث الاقتصاد الوطني، كما يجب القيام بإجراءات عملية لتوفير بيئة تمكن المؤسسات العمومية والخاصة من الاستفادة من عملية التأهيل لتتمكن من مواجهة المنافسة التي تنتظرها السوق الوطنية.

التوصيات المقترحة:

وفي الأخير يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتمكين الاقتصاد الوطني من مواكبة متطلبات التوجه نحو عولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية :

- الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية ،وذلك من خلال دراسة وتشخيص المعوقات التي تحد من قدرة هذه المنتجات على المنافسة والعمل على إيجاد الحلول لها مما يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية لتلك المنتجات ؛
- مواصلة العمل على تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تسهل عملية التبادل التجاري وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية ، وفي هذا المجال ، لابد من استكمال السياسات والإجراءات الكفيلة للتعامل مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية بكفاءة ؛
- ضرورة مواصلة العمل على تحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل الذي يكفل إزالة الروتين وتحسين مستويات الإدارة بهدف تعزيز فرص النجاح أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على مواجهة متطلبات المرحلة القادمة ؛
- تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز شراكته مع القطاع العام من جهة واقتصار دور الحكومة على معالجة التشوهات التي تعيق عمل آلية السوق ؛
- *ان الوصول إلى تحقيق القدرة* التنافسية والمحافظة عليها يتطلب التكامل في الأداء بين الإنسان والمؤسسات الإنتاجية ، وبين النشاط التعليمي والإطار التشريعي في الداخل ، والجهد التسويقي والوعي الكامل

والدائم بكل المستجدات على الساحة العالمية في نفس الوقت .

قائمة المراجع المصادر

التقارير:

- صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الأول 1999 م

الكتب: .

1)- العتوم راضي، **اداء النظام الاقتصادي الجزائري في ظل ازمة انهيار أسعار النفط**، (سوريا: اتحاد الكتاب العرب، ط1، سنة 2000).

2)- جلال عبد الله معوض، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائرا** في إكرام بدر الدين (محرر): **الفساد السياسي النظرية والتطبيق**، م س ذ).

الدراسات:

3)- حداد محمد، **أثر راس المال الاجنبي على التنمية الاقتصادية**، ابحاث مستقلة، جامعة الجزائر، المجلد الثالث، العدد 2، 2012).

4)- قدي عبد المجيد ، **الميزان التجاري الجزائري**، (الجزائر: ابحاث مستقلة، المجلد الخامس، العدد 2، 2013).

5)- عايشي كمال، **امكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2005./2006

6)- زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدا ن التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**(، مجلة اقتصاديات).

المقالات :

7)- وكالة الأنباء الجزائرية، 1999.

8)- محمود عبد الفضيل، **اقتصاديات الفساد، من الفساد الأصغر إلى الفساد الأكبر**، صحيفة **السفير** 29 مارس 2000. وكذلك تتمة المقالة في ذات الصحيفة المنشورة بتاريخ 30 مارس 2000.

9)- أحمد السيد النجار، **الفساد ومكافحته في الدول العربية**، م س ذ، ص176.

الصحف:

10)- جريدة الأهرام المصرية 22 جانفي 1992.

11)- جريدة الأهرام المصرية 14 جانفي 1992.

قائمة المراجع الأجنبية

[12] (G. Johnson and K. Scholes:, 1999).

كل الحقوق محفوظة

المقال الثامن والثلاثون

الإنفاق العام والإيرادات النفطية بالجزائر الالتقاء والافتراق .

- د.أولاد العيد سعد ،أستاذ محاضر"أ" ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

الملخص :

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية هذه النفقات العامة الى كونها الوسيلة والأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نلاحظ أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة. كما أن للأزمة البترولية الحالية بدأ من سنة 2014 مع انهيار أسعار البترول الى حدود 36 دولار للبرميل الواحد بعد أن كان في حدود 115 دولار وانخفاض قيمة الجباية البترولية من 44 مليار يورو لسنة 2014 الى حدود 11 مليار يورو في سنة 2015، مما جعل قيمة خسارة صندوق ضبط العجز في الموازنة العامة في الجزائر حوالي 32 مليار يورو دور كبير في تبرير ضرورة اعادة نظر عميقة في سياسة الانفاق العام في الجزائر والتي تستعدي اعادة هيكلة الانفاق وإعادة توجيهه في قطاعات انتاجية ذات مردودية اقتصادية،و لهذا سوف نتطرق في هذه الورقة البحثية الى دراسة النفقات العامة من الجانب النظري وكذا واقعها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سياسة الانفاق العام– الوضعية الاقتصادية في الجزائر– النفط والتنمية الاقتصادية في الجزائر

Abstract:

Increased importance of studying public expenditure theory in the recent period with the growing role of the state, and the expansion of its authority and increasing its intervention in economic life, is important because this overhead to being the means and the tool used by the state through its economic policy to achieve their goals, they reflect all aspects of public activities and their funding;So we note that the theory of public expenditures have developed an evolution, which kept pace with the right role of the State.

The current oil crisis which began in 2014 with the collapse of oil prices to $ 36 per barrel after it was in the range of $ 115 and depreciation of petroleum levy of 44 billion Euros for the year 2014 to the extent of 11 billion Euros in 2015, making the value of the Fund loss of the budget deficit in Algeria tune of about 32 billion Euros. That made a big role in justifying the need to re-look at deep public spending policy in Algeria, which antagonize restructure spending and redirect it, with economic profitability of productive sectors,

For this we will address in this paper to study the overhead of the theoretical side of Public spending policy as well as the reality in Algeria.

Key words: -Public spending policy- The economic situation in Algeria- The oil and the economic development

أهداف البحث:

يهدف البحث الى القيام بمحاولة الاحاطة النظرية بموضوع الانفاق العام كذا السياسات المتعلقة به، خصوصا في الجزائر، وكذا علاقة النفط بالتنمية الاقتصادية والديون الخارجية، ومحاولة الخروج بتوصيات من أجل القيام بإصلاحات اقتصادية عن

كل الحقوق محفوظة

طريق اعادة هيكلة سياسة الانفاق العام يمكنها من تحسين الوضعية الاقتصادية في الجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في محاولة تبيان نظرية الانفاق العام من الجانب النظري وكذا واقعها في الجزائر وتطورها عبر المراحل الزمنية المختلفة.

تمهيد:

سعت الجزائر خلال تبنيها نموذج تنمية ضمن النهج الاشتراكي، الذي يشدد بقوة على التصنيع بدلا من الزراعة، وعلى التراكم الرأسمالي بدلا من الاستهلاك، وعلى إنتاج السلع الاستثمارية بدلا من سلع الاستهلاك، وبقيادة الدولة طبعا ؛ إلى تحقيق تنمية مستقلة مستدامة، مدفوعة بعائدات النفط، مستمدة تفاؤلها بالنجاح من ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، خاصة بما عرف بالطفرة النفطية الأولى عامي 1973، ثم الطفرة الثانية عام 1980/79 ؛ غير أن هذا التفاؤل سرعان ما تحول إلى تشاؤم والى خيبة أمل كبيرة عندما كانت الجزائر تسعى جاهدة، مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، إلى الخروج من أزمتها الخانقة التي أعقبت انخفاض أسعار النفط، بل وصل الأمر إلى حد التحول الجذري في قناعاتها ومنطلقاتها الفكرية فيما يخص تسيير الاقتصاد والمجتمع عموما.

تجلت مظاهر الأزمة، آنذاك، في معاناتها من اختناقات في الإنتاج وتراجع شديد في كفاءة مؤسساتها العمومية وتضخم مرتفع وتكاليف عالية وعملة مقيمة فوق قيمتها ؛ وتحولت آمالها في تحقيق ازدهار لا مثيل له إلى ذكرى مؤلمة، وبدت إجراءات وسياسات الاستدراك بطيئة في وضع الاقتصاد في مساره الصحيح.

وجدت الجزائر أن أدائها الاقتصادي واعتمادها على النفط والقروض الخارجية، أسوء منه قبل الطفرة النفطية وانسياب دولارات النفط ؛ وبحلول القرن الحالي كانت الجزائر تواجه حتى إلغاء تأميم صناعتها النفطية عندما أخذت تبحث عن أشكال مشاركة جديدة مع شركات النفط الأجنبية سبق أن رفضتها في الماضي.[1]

المرض الهولندي:

يجد الاقتصاديون تفسير هذا التدهور فيما يسمى بالمرض الهولندي ***the Dutch disease***،[2] حيث أن اكتشاف ثروة طبيعية أو ارتفاع أسعار قطاع من قطاعات الاقتصاد مثل النفط، يؤدي إلى توسعه بشكل كبير، مما يؤثر سلبا على القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي الزراعة والصناعة التحويلية في حالة النفط ؛ كون النمو السريع لهذا القطاع (قطاع المحروقات في حالة الجزائر) يعمل على سحب عناصر الإنتاج من هذه القطاعات وهي قطاعات قابلة للمبادلة التجارية، إلى القطاعات غير القابلة للمبادلة التجارية مثل قطاع البناء والأشغال العمومية والنقل، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها ؛ في حين أن عائدات النفط، التي في الغالب تذهب إلى الحكومة، توفر ما يلزم لاستيراد السلع الزراعية والصناعية بأسعار منخفضة نتيجة تضخم قيمة العملة المحلية المعززة بعوائد النفط، تنافس السلع المنتجة محليا، مما ينجر عنه انكماشا في قطاعي الزراعة والصناعة ؛ وهذا ما تم تعريفه بأعراض المرض الهولندي، ولكن قصد استجلاء العلاقة أكثر بين

الإيرادات النفطية والإنفاق العام نتوقف أمام أهم المحطات الدالة على ذلك.

أولا: مرحلة بناء الدولة والاقتصاد، النفط كمحرك أساسي للتنمية

بدا أن الهدف العام للجزائر في إحداث تنمية غير نفطية مستدامة ذاتيا بعيد كونه هدفا في طور التحقق، كما بدا أيضا أن الجزائر لم تستفد بنحو حاسم من ثروتها النفطية، وأن آفاق التنمية على المدى المتوسط ليست أبدا آفاقا واعدة.

حدث الارتباط بين الاقتصاد والإيرادات النفطية من خلال سياسة الإنفاق المتبعة في الجزائر في مرحلة حساسة جدا من مراحل التطور وهي مرحلة بناء الدولة، بعد زيادة المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تضاعفت مرتين ونصف تقريبا خلال عامين فقط بين 73 و1974 بانتقالها من 3 دولار للبرميل إلى 10.7 دولار، وبالرغم أنها واصلت ارتفاعها فيما بعد ببطء، إلا أنها عادت للتضاعف مرة أخرى بداية من عام 1979، لتبلغ ذروتها عام 1981 لما بلغت 32.5 دولار؛ لتستأثر الجزائر، خلال فترة وجيزة، بمداخيل كبيرة وغير متوقعة ؛ فبعدما كانت إيرادات صادرات قطاع المحروقات في حدود 3 مليار دينار عام 1971 ارتفعت إلى 17 مليار دينار عام 1974 لتصل إلى حدود 60 مليار دينار عام 1981، محققة معدل نمو سنوي قدره 35% بعدما كانت قبل ذلك تحقق معدل نمو سنوي ضعيف لا يتعدى 1%.

كان تأثير هذه الصدمة الخارجية شديدا واستثنائيا بكل المقاييس، كما أن التحول الاقتصادي والاجتماعي كان سريع بشكل لافت ؛ لما عمدت الجزائر إلى زيادة إنفاقها العام بشكل كبير، معتقدة أن كسر القيد الذي كان يحد ما تحوزه من العملة الصعبة والنقد الأجنبي قد أتاح لها أخيرا، فرصة تاريخية لاستكمال استقلالها في شقه الاقتصادي، ومواكبة الحداثة والتصنيع وتحقيق الرفاهية لمواطنها ؛ كما أن احتياطاتها النفطية المحدودة نسبيا كانت تحتم عليها أن تتحرك بسرعة. وبما أن لديها الآن قاعدة دخل كبيرة فإنه باستطاعتها أن تذلل العقبات الرئيسية التي يمكن أن تعترض طريق تنميتها، فشرعت في تنفيذ برامج صناعية طموحة وباهظة التكلفة تمولها الدولة.[3]

1.1. الطفرة النفطية وغرس بذور النفط:

أطلقت الطفرة النفطية آمالا واسعة بغرس بذور النفط من خلال تنويع مصادر الدخل وتحسين معيشة السكان، حتى يلمسون نعمة الاستقلال بأنامل أصابعهم بعد سنوات مريرة من الاستعمار عانوا خلالها: الفقر، الجهل، التخلف والحرمان ؛ وكان الاعتقاد السائد أن الإيرادات النفطية ستوفر الوسائل المالية وغير المالية الضرورية والكافية لتحقيق الرخاء المادي والاستقلال الاقتصادي والاستقرار وعدالة التوزيع، بعيدا عن المقايضات المؤلمة المعهودة التي كانت تواجه بلدان نامية أخرى حرمة نعمة النفط.

وقد مثلت سياسة الإنفاق العام حجرة الزاوية في هذه الرؤية، وهذا الطرح أكدته فيما بعد التنفيذ الواقعي لها من خلال تطور الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية التي ارتفعت بشكل كبير منذ أول مخطط عام 1967، حيث ارتفعت من

3.1 مليار دينار كمعدل سنوي للفترة 67-1969 إلى 8.25 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 165%، خلال فترة المخطط الرباعي الأول 70-1973، لتقفز إلى 34.5 مليار دينار، أي أنها تضاعفت عشر مرات تقريبا، خلال الفترة 74-1978، وهذا في حد ذاته ارتفاع معتبر في كل الحالات، أي حتى إذا أخذ بعين الاعتبار التضخم.

باشرت الجزائر بالنظر لتبنيها النهج الاشتراكي غداة الاستقلال، وعملا أيضا بنماذج التنمية التي كانت سائدة وقتذاك (الصناعات المصنعة، إحلال محل الواردات..) تنفيذ خطة ضخمة بقيادة الدولة ؛ ممولة من خلال الإيرادات النفطية والاقتراض الخارجي، وبحلول عام 1977 بلغ معدل استثمارها العام نسبة مذهلة بلغت 74% من إجمالي الناتج المحلي غير الاستخراجي.[4]

2.1. آثار الإنفاق العام:

كان لتدفق الإيرادات النفطية غير المتوقع على الخزينة العمومية، واقتران ذلك بزيادة حجم الإنفاق العام تأثير بالغ على الدولة، حيث عمل الريع على توسيع نفوذها ومجالات تدخلها، كما نتج عنه أيضا توسع قاعدة القطاع العام، الذي لم يكتفي بالتعمق أكثر في النشاطات التقليدية بل انتقل إلى مضامير جديدة من الإنتاج الصناعي والزراعي أيضا، ولو أن الأمر بد وكأنه يوجد تحيز أكبر لصالح الصناعات الثقيلة ؛ وبالنظر للنمو الكبير للدولة وظهور هذا الدور الاقتصادي الجديد، فقد دفعت الطفرة النفطية السلطات إلى إعادة رسم الحدود بين مجالاتها العامة والخاصة، وإعادة تحديد القواعد التي تنظم العلاقة بين هذه المجالات.

ويلعب الإنفاق العام، كما هو معروفا، دورا رئيسيا في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلا إيجاد طلب جديد انطلاقا من آلية المضاعف ؛ وهذا ما تجسد في الجزائر في عدة أشياء أهمها، أولا، بالرغم من الاستبعاد الإيديولوجي للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، فقد استفاد بطريقة ما، خاصة النشاطات التي تأتي في مصب القطاع العام، مما جعلها تستفيد من مخرجاته المدعومة من طرف الدولة، كما استفاد صغار التجار من دعم أسعار المنتجات المستوردة، أي أن الإنفاق العام في ناحية معينة أدى إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح فئات معينة من القطاع الخاص ؛ ثانيا، كما أدى إلى ارتفاع الأجور بمعدلات فاقت معدلات نمو الإنتاجية، كما أن الاهتمام بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي نتجت عنه تحولات ديموغرافية معتبرة وأدت في النهاية إلى اختلال فاضح بين الريف والمدينة؛ لكن يبقى أهم شيء يمكن ذكره هو ارتفاع نسبة الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الإنتاج المحلي، والذي يعتبر مؤشرا هاما لآفاق المستقبل، حيث بلغت 31% عام 1978 بعدما كانت تمثل نسبة أقل من 3% عام 1967. كما حقق الإنفاق العام تحسنا في مستوى معيشة السكان، من خلال التوسع في توفير السلع والخدمات الأساسية والسلع الاستهلاكية المدعومة، حيث نمى استهلاك العائلات بمعدل سنوي 8.2% بالأسعار الثابتة خلال الفترة بين 1967 و1977، وهو بذلك يزيد عن معدل نمو الناتج الداخلي الخام المقدر بـ 7% لنفس الفترة، كما أن الاستهلاك الفردي ارتفع من 1008 دينار إلى 1687 دينار،

وتوفير مناصب عمل نمى بمعدل سنوي في حدود 7% مقابل معدل نمو ديمغرافي 3.2%. وكانت الجزائر قد وفرت رعاية صحية مجانية وتعليما مجانيا لمواطنيها، بالإضافة إلى نظام ضمان اجتماعي متميز.[5]

أدى كل هذا إلى تشكل طبقة وسطى قوامها موظفو الدولة والعمال وصغار التجار، عمل على تنميتها محيط اقتصادي دعامته الأساسية إيرادات النفط ؛ لكن سرعان ما بلغ حجم الإنفاق العام مستويات إيرادات النفط قبل أن يتجاوزها، مما دفع بالجزائر إلى الاقتراض الخارجي قصد سد العجز ؛ وبما أن النتائج المنتظرة من الاستثمارات لم تتحقق، وجدت الجزائر نفسها مع نهاية سبعينات القرن الماضي تعاني مشاكل اقتصادية متعددة، لم تعمل الصدمة النفطية الثانية 1980/79 إلا على إزالة مظاهرها مؤقتا، في ظل غياب معالجة جذرية للأسباب.

3.1. نتائج الإنفاق العام:

فاقمت أعراض المرض الهولندي هذه التطورات السلبية من خلال:

أولا، ارتفاع حجم الواردات بشكل لافت، كون الإنتاج المحلي لم يواكب الارتفاع الحاصل في الطلب المحلي، وكمثال ذو دلالة واضحة فإن الإنتاج الصناعي لم يغطي الطلب المحلي إلا في حدود 26% عام 1974 و24% عام 1977، بعدما كان 48% عام 1967. كما أن تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية تطورت بنحو مخيف جدا كما يوضحه الجدول رقم(1).[6]

جدول رقم(1)

نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 68–1979

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1968	1969	1970	1973	1975	1977	1979
نسبة التغطية (%)	87.29	144.44	140.73	71.59	14.43	11.72	7.75

المصدر: Abdelhamid Brahimi, **L'économie algérienne**, OPU, Alger, 1991, P268.

ثانيا، ارتفاع سعر صرف الدينار مشجعا بذلك الركون إلى الاستيراد ومثبطا الإنتاج المحلي، ولأن قطاع النفط هو الأساس الذي تستند إليه قيمة العملة فقد أصبح للدينار قيمة مضخمة فيما يتعلق بالنشاطات غير النفطية، ديناميكية جعلت السلع المستوردة رخيصة مضعفة بذلك الإنتاج المحلي، وبهذه الطريقة فإن الاعتماد على الاستيراد، الذي كان يهدف في السابق إلى سد العجز في العرض المحلي، أضحى، في أعقاب الطفرة النفطية الأولى سمة هيكلية، وفي نهاية المطاف سمة باهظة التكلفة من سمات الاقتصاد الجزائري.

ثالثا، أدى الهبوط الحاد في كفاءة الخدمات العامة وبرامج الاستثمار إلى تفاقم العجز، حيث ابتليت غالبية مشاريع الدولة الكبرى بتأخيرات أمدها سنوات، وزيادة معتبرة في التكاليف المقدرة في البداية، وصلت في بعض الأحيان إلى مئة بالمئة، وأن الفترة الطويلة لانجاز هذه المشاريع واحتياجاتها المتواصلة إلى العناصر التي تدخل في إنتاجها (المدخلات) فاقمت هي الأخرى عجز الإنتاج المحلي عن مواكبة الدخل الوطني المتزايد باطراد ؛ ومع

انخفاض أسعار النفط وكبح معدلات الواردات أرجئت بعض المشاريع الكبرى فما نحي البعض الآخر جانبا إلى أجل غير مسمى، أو صرف النظر عنه تماما، وهذا وحده مؤشرا على التخطيط العشوائي وهدر الموارد المتاحة.

رابعا، كانت النتيجة المتوقعة بطبيعة الحال هي حدوث تضخم، لما ارتفعت أسعار الاستهلاك بمعدل 8.9% عام 1976، 12.1% عام 1977 و 17.2% عام 1978، حتى ولو كانت هذه الزيادات في الأسعار صغيرة مقارنة بمعدلات التضخم التي ألمت ببلدان نامية أخرى، غير أن صداها كان كبير في بلد لم يألف عموما التعامل مع ارتفاع الأسعار، واستحث التضخم أو فاقم بدوره عددا من التشوهات البنيوية ؛ وعندما حاولت الجزائر خفض الأسعار وتحجيم الإنفاق بالحد من الاستيراد وفرض قيود على الأسعار، لاسيما المنتجات الفلاحية، تسببت هذه الإجراءات في المزيد من التردي في القطاع الفلاحي، وأفضت فيما بعد إلى المزيد من التبعية والاعتماد على المواد الغذائية المستوردة، هذه الوضعية التي لم يستطع التخلص منها إلى اليوم.

خامسا، اتسعت، بسبب عدم كفاءة المؤسسات العمومية الإنتاجية، بالإضافة إلى التضخم، أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة إلى المؤسسات العاجزة والفئات المحرومة، وأيضا دعم المواد واسعة الاستهلاك المستوردة؛ مما كلف ميزانية الدولة أعباء إضافية، وحد من إمكانية تحقيق إيرادات ضريبية إضافية فيما لو كانت هذه المؤسسات الاقتصادية تعمل وفق ما خطط لها مسبقا.

سادسا، تنامي الدين الخارجي تناميا مذهلا، ففي سياق طفرتين نفطيتين، زاد ما كانت تعانيه الجزائر من معضلات اقتصادية، وإذ أخطأت الحكومة الجزائرية في اعتقادها بأن أسعار النفط سترتفع على الدوام، لجأت إلى استخدام قروض متاحة بسهولة للإكثار من الاقتراض بداية من منتصف سنوات 1970 ؛ خاصة إذا علم أن البنوك الأجنبية كانت ترمي الأموال على البلدان النفطية عموما بالمعنى الحرفي للكلمة، كون هذه البلدان كانت تعتبر ذات جدارة ائتمانية على نحو خاص خلال سنوات الركود الذي أصاب العالم الصناعي في ذلك العقد.

وهكذا انتهى بها المآل إلى الاقتراض بسرعة فاقت سرعة اقتراض بلدان غير نفطية أقل نمو وأكثر احتياجا للأموال، وقفزت المديونية الخارجية للجزائر من 937 مليون دولار عام 1970 إلى حدود 16 مليار دولار عام 1979، وإجمالي خدمة الدين من 44 مليون دولار إلى 1.8 مليار دولار، وفي مجرى العملية أصبحت الجزائر أكبر مقترض في العالم العربي.

وبحلول نهاية السبعينات من القرن المنصرم، وحتى قبل أن تبدأ أسعار النفط بالهبوط، كانت الجزائر تواجه مديونية خارجية وعجزا وتضخما واختناقات في الإنتاج وارتفاعا في التكاليف، وقطاع عام يفتقد إلى الكفاءة ومحملا فوق طاقته ؛ وبالرغم أن الناتج المحلي قد ارتفع وأن مستوى الدخل الفردي انتقل من 200 دولار إلى 1330 دولار بين أعوام 70 و1979 بفضل تزايد الريع النفطي، لكن يبقى الشيء الأهم هو أن الاعتماد على النفط، المصير الذي كانت الجزائر تحاول الإفلات منه تزايد بصورة ملحوظة بعد الطفرة، ولعل الأرقام التي تدل

كل الحقوق محفوظة

على أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة 32% في الناتج الداخلي الخام، بنسبة 97.5% في قيمة الصادرات، وأن الجباية النفطية تساهم بنسبة 57.1% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، ذو دلالة لا تحتاج إلى تعليق على هذا المصير ؛ وبالمقابل فإن الزراعة، ذات الأهمية الحيوية للأهداف المعلنة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، شهدت هبوطا كبيرا ولم تعد تساهم إلا بأقل من 8% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مساهمة الصناعة التحويلية في النتاج المحلي لم تكن بالصورة المأمولة.

ثانيا: أزمة منتصف الثمانينات وتأثر المالية العامة

يتجلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط أكثر من خلال استعراض مظاهر أزمة منتصف الثمانينات والبحث في أسبابها والنتائج المترتبة عنها.

1.2. مظاهر الأزمة وأسبابها ونتائجها:

يجدر قبل الخوض في مظاهر أزمة عام 1986 وما ترتب عنها من نتائج، الإشارة قبل ذلك أنه بحلول عام 1979 وعندما كانت ظروف الطفرة النفطية الأولى لا تزال قائمة وأبدت أسعار النفط دلائل واضحة على اتجاهها نحو الانخفاض، دفعت التطورات السلبية للاقتصاد الجزائري السلطات إلى التفكير في انتهاج سياسة جديدة، ولعلى عملية إعادة الهيكلة العضوية للشركات الوطنية عام 1981 تدخل ضمن هذا الصياغ ؛ غير أن هذا التعديل الذي كانت هناك حاجة ماسة إليه في ذلك لم يؤخذ مأخذ الجد وتم الالتفاف عليه عندما قفزت أسعار النفط مرة أخرى خلال عام 1980 والذي عرف في وقته بالطفرة النفطية الثانية، هذه الطفرة التي ترتب عنها تسجيل فائضا في الميزان التجاري بعدما كان في حالة عجز مزمنة طوال عقد السبعينات، بالإضافة إلى انخفاض المديونية من 17 مليار دولار عام 1980 إلى 14 مليار دولار عام 1984، ولو أن البعض يرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى.[1]

كما نسجل أيضا ارتفاعا في قيمة الواردات بين أعوام 1979 و1984 بمرة ونصف، بعدما سجلت انخفاضا بنسبة 6% عام 1979؛ وخلال فترة الطفرة النفطية الثانية اعتمدت الجزائر ما عرف في وقته ببرنامج ضد التقشف خصص له اعتماد مالي أولي قدره 1.25 مليار دولار، مع حدوث شيء مهم جدا عام 1983 وهو تسجيل عجز في الموازنة العامة للدولة لأول مرة بعدما ظلت في حالة فائض طوال عقد السبعينات ؛ غير أن الأمر لم يستمر طويلا فلما انخفضت أسعار النفط وقيمة الدولار أيضا بداية من عام 1986، وتزامن ذلك مع حلول آجال تسديد الديون المقترضة منذ السبعينات بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد، كل هذه العوامل مجتمعة نتج عنها تقلص كبير في السيولة وجعل الجزائر أمام مشكلة دفع خارجي.

2.2. جذور المديونية الخارجية:

تجدر الإشارة إلى أن جذور مشكلة المديونية الخارجية للجزائر ترجع في الأساس إلى السياسة الاقتصادية المتبعة منذ عام 1970 التي حتمت، قصد تنفيذ نموذج تنمية قائم على الصناعات المصنعة، استيراد التكنولوجيا والمساعدة التقنية الأجنبية والمواد نصف المصنعة والمواد الأولية أيضا، بالإضافة طبعا إلى غياب النتائج المرضية فيما يخص البرامج المسطرة

سواء تعلق الأمر بالقطاع الصناعي أو الفلاحي في تلبية الطلب الداخلي.[2]

وبد واضح أن الجزائر التي راهنت على عائدات النفط قصد تمويل برامج التنمية، وباللجوء أيضا إلى الاستدانة الخارجية، قد وقعت فريسة لهذا الأمر، وكونها لم تكن تتوقع انهيار أسعار النفط بهذا الشكل المفاجئ والسريع، لم يكن لديها أية إستراتيجية واضحة لمواجهة أزمة الدفع الخارجي الخانقة، وتلبية الطلب الاستهلاكي الذي بلغ مستويات كبيرة.[3]

لم يكن أمامها الجزائر من وسيلة إلا اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية للاقتراض من جديد، لكن هذه المرة كانت القروض في أغلبها تجارية قصيرة الأجل وبشروط غير ملائمة تماما، مما رفع من حجم المديونية الخارجية إلى مستويات لا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتحملها، والتي حددت في النهاية مساره فيما بعد، وذلك حين لجأت الجزائر مضطرة إلى صندوق النقد الدولي قصد إعادة جدولة ديونها والخضوع بالتالي لشروطه القاسية والتي تتناقض في مجملها مع ما كانت تؤمن به الجزائر، والجدول رقم(2) يوضح تصاعد الخطر.

جدول رقم(2)

تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر بين أعوام 1984 و1989

السنة	1984	1985	1986	1988	1989
إجمالي الدين (مليار دولار)	15.9	16.38	19.48	24.42	24.63
نسبة إجمالي الدين إلى الناتج الداخلي الخام (%)	30.4	30	39.3	45.7	47.1
خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)	37.7	35	58.5	78	69

المصدر: (1) Ammar Benhimer, **La dette extérieure de l'Algérie**, Casba édition, Alger, 1998, p68.
(2) Abdellatif Benachenhou**, LA FBRICATION DE L'ALGERIE**, Alpha Design, 2009, p 89.

كان الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من عقد الثمانينات في ركود تام، لما سجل معدلات نمو سالبة لثلاث سنوات متتالية 86، 87 و1988 بـ 0.6% ، 1.4% و2.9% على الترتيب ؛ وهذا ما يعكس بوضوح حجم وعمق الأزمة، ولم يسترجع قليل من عافيته إلا عام 1990 على وقع ارتفاع سعر النفط متأثرا بأزمة الخليج العربي.

3.2. تأثر المالية العامة :

كان لهذه الأمور تأثيرا كبيرا على المالية العامة، حيث اضطرت الحكومة الجزائرية بسبب انخفاض الجباية البترولية إلى مراجعة ميزانية عام 1986 التي وضعت في البداية على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط بقيمة 24 دولار، ليخفض إلى 17.5 دولار ؛ كم اضطرت أيضا إلى خفض الإنفاق العام ومحاولة الرفع من الجباية العادية قصد تعويض جزء من الجباية النفطية، حيث رفعت الضرائب المباشرة بنسبة 20%، والضرائب على الشركات بنسبة 19.4%، والضرائب المباشرة بنسبة 28.5%.1

والشكل رقم(1) يدل بوضوح عن انخفاض نسبة مساهمة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة المعنية.

كل الحقوق محفوظة

شكل رقم (1)

تطور نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي إيرادات الموازنة العامة في الجزائر بين أعوام 69 و1986

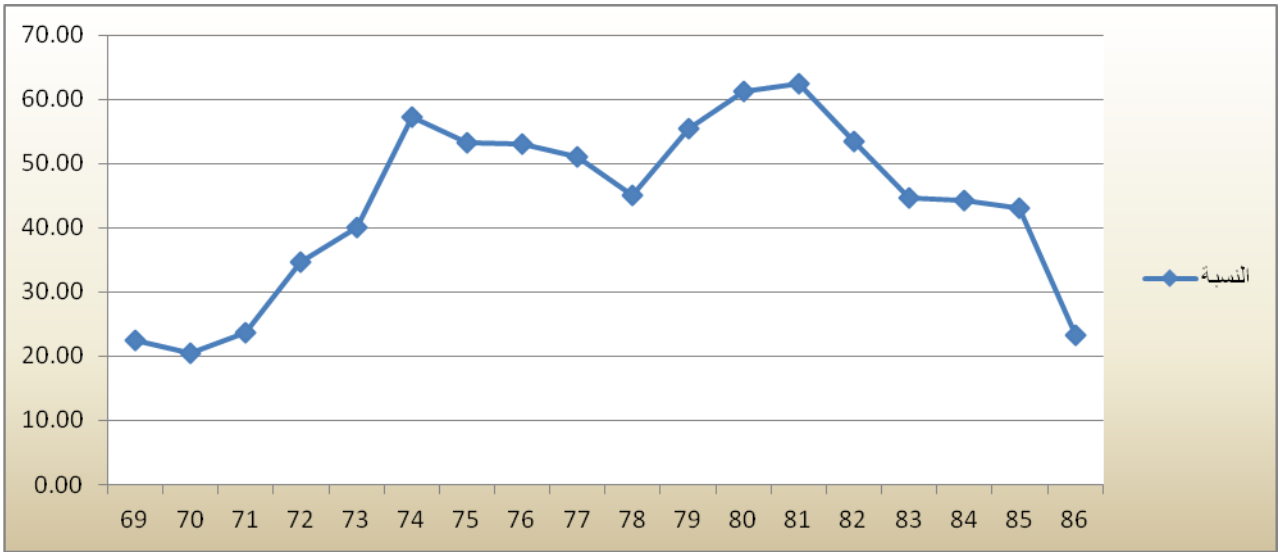

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات في: CNES, Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie, 26ème session plénière, Alger, 18 mai 2005, pp 134-138

عرفت حصة الإيرادات النفطية انخفاضا واضحا، فبعدما بلغت حوالي 62.35% عام 1981 وهي أعلى نسبة منذ الاستقلال، انخفضت إلى 23.21% فقط عام 1986 أي أنها عادت إلى المستوى التي كانت عليه قبل الطفرة النفطية الأولى، أي في حدود النسبة المسجلة عام 1971 التي بلغت 23.6% ؛ وقد نجم عن هذا الانخفاض إلغاء أو تأجيل المشاريع والتي تحتاج إلى أرصدة مالية معتبرة، كما تم تحويل مشاريع عهدت في البداية للأجانب إلى مؤسسات وطنية، والكثير منها عرف تأخرا كبيرا في الانجاز.

4.2.تأثر برامج الواردات:

بعدما كانت قيمة الواردات في حدود 11.8 مليار دولار عام 1985 انخفضت إلى 10.7 مليار دولار عام 1986 ثم إلى 8.25 مليار دولار (هذا على الرغم من انخفاض قيمة الدولار بحوالي 50%)، وتم انتهاج خطة تقشف أثرت كثيرا على القطاع الإنتاجي الذي كان في أمس الحاجة إلى المدخلات من المواد الأولية، تجهيزات ومواد نصف مصنعة، وبالرغم أن الواردات ارتفعت عام 1990 إلى حدود 15.5 مليار دولار، بسبب ارتفاع سعر النفط، إلا أن هذا الأمر بقي استثنائيا. إن تأثر برامج الواردات راجع لأزمة الدفع الخارجي التي عانت منها الجزائر، حيث وصل الأمر إلى حد أن احتياطي الصرف الذي كانت تملكه الجزائر لم يكن يكفي لتغطية الواردات إلا لفترة قصيرة جدا لا تصل حتى شهر كما حدث عام 1989، كما سجل ميزان السلع والخدمات عجزا معتبرا عام 1986 بلغ 11.5 مليار دينار، وهو الذي لم يعرف العجز منذ الطفرة النفطية الثانية عام 1979.

5.2. الآثار الاجتماعية للازمة:

أدت مشكلة الدفع الخارجي إلى مشاكل اجتماعية متعاظمة، كان من أكثرها وقعا على

كل الحقوق محفوظة

المواطن الجزائري ارتفاع أسعار المواد الأساسية بسبب تحريرها، وإلغاء أو تخفيض الدعم تطبيقا لشروط صندوق النقد فيما بعد، كما تأثر سوق العمل بشكل مباشر وكبير ؛ كون الجهاز الإنتاجي الجزائري لم يعد قادر على خلق مناصب شغل حقيقية كما لم يعد قادر أيضا على خلق فائض اقتصادي، مما حرى بالسلطات إلى العمل على أعادة هيكلته نتيجة القيود المذكورة سلفا، واتخاذ قرارات جذرية يبقى أهمها هو تصفية القطاع العام باسم الخوصصة.

أصبح فيها عالم الشغل، أمام هذه الوضعية، الضحية الأولى، وأصبح التسريح من العمل يتجاوز المفهوم التقليدي باتخاذه معنى أوسع وأعم، لشمل مجموعة أو فئة من العمال تحت مسمى التسريح الجماعي لأسباب اقتصادية وفق جداول زمنية محددة متلاحقة، أو دفعة واحدة ؛ لتكرس البطالة بشكل كبير وتصبح ميزة هيكلية من مميزات الاقتصاد الجزائري فشل حتى اللحظة في إيجاد الحلول الناجعة لها، مما انعكس سلبيا على الحالة الاجتماعية لفئات متعددة من المجتمع الجزائري.

اللافت للنظر أن معدلات البطالة عرفت ارتفاعا في النصف الثاني من عقد الثمانينات وبداية تسعينات القرن المنصرم، فبعدما كانت في حدود 13% عام 1983 تجاوزت حاجز العشرين بالمئة بعد أزمة عام 1986 ؛ حيث نسجل المعدلات 21.4% ،21.8% و 21.2% أعوام 87، 88 و1991 على الترتيب ؛ وهي معدلات لا تختلف كثيرا عن المسجلة في بداية عقد السبعينات أي قبل الطفرة النفطية، حين سجل معدل بطالة 22.4% عام 1970، و 24.2% و24.8% عامي 71 و 1972 على الترتيب ؛ أي أن كل الجهود التي بذلت والاستثمارات التي أنجزت والأموال التي صرفت لم تؤدي الى نتائج حاسمة بشكل كبير فيما يخص موضوع الشغل والبطالة، وهذا مؤشر آخر على مدى المشاكل الذي واجهت النموذج المعتمد في التنمية.

يتضح مما سبق عرضه أنه على الرغم من توفر الموارد المالية المتأتية من إنتاج وتصدير المحروقات، وتناميها بشكل كبير في فترات مختلفة، واستثمار هذه الموارد في إقامة نسيج صناعي يقوده القطاع العمومي ؛ غير أن النتائج المحققة كانت بعيدة كل البعد عن الآمال المعقودة على هذه الاستثمارات، فلم تحدث تنمية شاملة ولم يتحقق الإقلاع الاقتصادي المرجو ؛ بل تأكد أمر هام وهو أن الاطمئنان إلى عوائد تصدير المحروقات كان مخاطرة كبيرة بكل المقاييس.

وإن كانت من نتيجة يمكن استخلاصها من أزمة عام 1986 وأثارها على الاقتصاد الجزائري، فهي تكمن في نتيجة أساسية تتمثل في اتخاذ قرار إنهاء التسيير المركزي القائم على النهج الاشتراكي للاقتصاد الوطني، وتمهيد الطريق لولوج الاقتصاد القائم على المبادرة الفردية وآليات السوق الحر وما ستلزمه الأمر من خوصصة وحل مؤسسات القطاع العام.

ثالثا: إعادة جدولة الديون وبرنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي

قبل التطرق بشيء من التفصيل إلى قضية إعادة جدولة المديونية الخارجية للجزائر، وما أعقبها من إمضاء اتفاقية الانضمام سنتعرض في البداية بعض الأمور التي مهدت لذلك.

1.3. الوضـعية الاقتصـادية للجزائـر بدايـة التسعينات:

كانت السلطات الجزائرية، في مطلع تسعينات القرن المنصرم أمام ثلاثة خيارات، على الأقل من الناحية النظرية مطروحة ، لمواجهة مشكلة الدفع الخارجي، احترام مواعيد تسديد خدمة الدين مع الاعتماد على قروض قصيرة الأجل لتغطية برنامج الواردات، أو تقليص حجم الواردات إلى الحد الأدنى، وما لهذا الأمر من تأثير سلبي كونه يعمم الندرة ويضر أيما ضرر بالجهاز الإنتاجي التابع في تموينه بصفة كبيرة إلى القطاع الخارجي، مع مواصلة تسديد خدمة الدين، أو الإبقاء على حجم الواردات كما هو مع تأجيل مستحقات دفع الدين الخارجي لتكون الجزائر أمام حالة تسبق الذهاب إلى عملية إعادة الجدولة ؛ تم الاطمئنان إلى الخيار الأول الذي كان له، مع الأسف، الأثر الكبير في تفاقم المديونية وتدهور التوازنات المالية الخارجية، حيث ارتفع إجمالي الدين الخارجي من 16.38 مليار دولار، أي ما نسبته 30% من الناتج الداخلي الخام، وخدمة الدين من 35% عام 1985، إلى 24.4 مليار دولار، أي ما نسبته 45.7% من الناتج الداخلي الخام، وخدمة الدين إلى 78% عام 1988.

أقرت السلطات الجزائرية، بالتوازي مع ذلك، مجموعة من الإجراءات أو الإصلاحات مست جميع القطاعات تقريبا، أهمها مراجعة أسلوب التخطيط باعتماد التخطيط اللامركزي، خوصصة القطاع الفلاحي، رفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية قصد تدارك أزمة تموين الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى إصلاحات شملت النظام البنكي وتشريعات الاستثمار الخاص وسوق العمل والمالية المحلية ؛ وهو ما تطرق لمعظمه في الفصل السابق، واستهدفت، كما تبين فيما بعد، بصفة عامة الإقامة التدريجية للآليات عمل اقتصاد السوق، بما فيها بداية تنفيذ سياسة سعر صرف أكثر واقعية.[1]

بقيت هذه الإصلاحات، بالرغم من أنها شملت عددا معتبرا من القطاعات، محتشمة وفي كثير من الأحيان مجرد نصوص وتشريعات، دون أن يجسدها تطبيق فعلي على أرض الواقع، كونها لم تناول بشكل حاسم المسائل الحساسة في تلك الفترة والتي نعني بها المسائل المتعلقة بالتوازنات الماركرواقتصادية Equilibre des variables macroéconomiques ومشكلة المديونية الخارجية على وجه التحديد ؛ ولعلى ما يدعم هذا الطرح لما يعلم أن عجز الموازنة العامة بلغ عام 1988 حدود 13% من النتاج المحلي الإجمالي، وأن السيولة النقدية، أي نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 84%.[2]

أما على المستوى الاجتماعي فالأمور لم تتوقف عن التدهور، خاصة فيما يتعلق بعالم الشغل، فبعدما كان توفير مناصب عمل يتم بمعدل سنوي قدره 137450 بين أعوام 80 و1985، لم يتجاوز معدل 62 ألف منصب سنويا خلال الفترة 86-1990 ؛ أما فيما يخص تموين الاقتصاد، نسجل أنه بين عامي 92 و1993 حجم الواردات السلعية لم يكن يمثل من ناحية الحجم إلا نصف ما تحقق عام 1985، مما أدى إلى خنق القطاعات الإنتاجية وندرة دائمة في السلع الاستهلاكية الأساسية.

يبقى أهم مؤشر على الإطلاق هو معدل خدمة الدين الخارجي التي تجاوزت 80% عام 1993، وكان متوقع لها في تلك الفترة أن تتجاوز حدود 90% عام 1994، مما يلخص عمق أزمة الدفع الخارجي، وإذا أضيف إليها مسألة العجز الموازني المتوقع لعام 1994 والذي كان مقدر بحوالي 150 مليار دينار، أي ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي، غدت الأزمة أكثر تجذرا ؛ وهكذا وجدت السلطات نفسها أمام خيارات قليلة، تمويل كامل للعجز الموازني بما فيه عجز المؤسسات العمومية وما ينجر عنه من توسع نقدي كبير يهدد بانفلات الأسعار، أو وقف إقراض المؤسسات العمومية وهذا ما من شأنه أن يعطل الجهاز الإنتاجي مفاقما ركودا اقتصاديا موجودا أصلا.

ضمن هذه الظروف توجهت الجزائر إلى التفاوض حول إعادة جدولة ديونها الخارجية وعقد الاتفاقية الثالثة للانضمام مع صندوق النقد الدولي في ماي 1994، كونها قبل هذا التاريخ أمضت على اتفاقيتين للانضمام.

2.3. ظروف ومحتوى اتفاقيات الانضمام:

أمضت الجزائر على ثلاث اتفاقات للانضمام مع صندوق النقد الدولي نستعرض ظروف إمضائها ومحتوياتها بالتسلسل الزمني لها.

الاتفاقية الأولى للانضمام في 30 ماي 1989:

كانت أول اتفاقية للانضمام Premier accord de stand-by قد اختتمت مفاوضاتها نهاية شهر ماي من عام 1989، تحصلت الجزائر بموجبها على تمويل بقيمة 200 مليون دولار دفعة واحدة، بالإضافة إلى 360 مليون دولار أخرى كتعويض compensatoire facilité عن انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية ؛ على أن تلتزم الجزائر بتنفيذ حزمة من الإجراءات، منها ضرورة تبني سياسة نقدية صارمة بهدف ضغط عجز الموازنة العامة، خفض قيمة الدينار، ومباشرة سياسة أسعار مرنة تمهيدا لتحريرها نهائيا ورفع الدعم عن مختلف السلع والخدمات ؛ غير أن صعوبات كبيرة اعترضت هذا المسار، أهمها عدم مراعاة المناخ القانوني والمحيط المؤسساتي القائم على اقتصاد مسير إداريا موجه، غير مهيأ لاتخاذ مثل هكذا قرارات فضلا عن تنفيذها.

وعموما تم خلال هذه الفترة إصدار قانون الأسعار، وذلك لمواجهة تدهور قيمة الدينار، في جويلية 1989، بهدف جعل نظام الأسعار أكثر مرونة، غير أن الكتلة النقدية لم تنخفض إلا بحوالي 7%، والعجز الموازني اختفى وراء خفض قيمة الدينار ؛ وهنا لابد من الإشارة إلى شيء في غاية الأهمية، وهو كون الإيرادات العامة تتبع مستوى سعر الصرف، في حين أن النفقات العامة تتبع المستوى العام للأسعار، وبما أن هذا الأخير (أي المستوى العام للأسعار) مرتبط بمستوى سعر الصرف من خلال الواردات ومن ثم ميزان المدفوعات، فقد أصبح سعر الصرف يمثل حجر الزاوية في أية سياسة تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.

الاتفاقية الثانية للانضمام في جوان 1991:

جاءت هذه الاتفاقية خاتمة لمفاوضات استمرت حوالي تسعة أشهر، انطلقت في الفاتح

سبتمبر 1990، وقد تزامنت مع اندلاع أزمة الخليج العربي، حيث راهنت السلطات الجزائرية على ارتفاع أسعار النفط بسبب هذه الأزمة، حتى تتخلص من قيودها المالية دون ما الحاجة للجوء إلى إعادة الجدولة وشروطها القاسية ؛ غير أن هذه التوقعات لم تكن صائبة، صحيح أن أسعار النفط ارتفعت ولكن لفترة وجيزة فقط.

وتحصلت الجزائر بموجب هذه الاتفاقية على 400 مليون دولار كان من المفترض أن تسدد على أربع دفعات متساوية، جوان 91، سبتمبر 91، ديسمبر 91 وأخيرا مارس 1992.[3]

تمثلت أهم شروط الاتفاقية في تحرير قطاع التجارة الخارجية، الزيادة في كراء النقود Loyer d'argent بتقييد القروض الممنوحة للقطاع العام وخاصة المؤسسات العمومية، والعمل على إصلاح النظام النقدي المالي بفصل مهام مؤسسة الإصدار ونعني بها البنك المركزي عن الخزينة العمومية ؛ بالإضافة إلى التعويم السريع لسعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار أو بإنشاء سوق حرة، وأيضا إصلاح النظام الجبائي والجمركي وذلك بمتابعة تقنية ومالية من البنك العالمي، مع التعهد بخفض العجز في الموازنة لعام 1994 إلى حدود 6% وهذا بشكل إجباري حتى أنه تم تقييد ذلك في رزنامة الالتزام.

تمخض، بهدف الالتزام بشروط هذه الاتفاقية، جملة من الإجراءات منها إصدار قانون النقد والعرض الذي بموجبه منح البنك المركزي استقلالية عن الخزينة العمومية، ورفع سعر الفائدة وإتباع سياسة قرض ذات فعالية اقتصادية، في حين بقيت موازنة الدولة في حالة توازن، فيما تم أيضا خفض قيمة الدينار مرتين نهاية ماي 1991 لتبلغ 18.5 دينار للدولار ثم خلال سبتمبر من نفس السنة لتبلغ 22 دينار للدولار ؛ كما تم إصدار مرسوم في فيفري 1991، ينظم التجارة الخارجية بتوجيه من البنك المركزي ؛ وفي شهر أفريل من نفس السنة اقر نظام سعر الصرف العائم، بالإضافة إلى اتخاذ قرار تحرير الأسعار والذي نتج عنه ارتفاعا مذهلا في أسعار المواد الأساسية وكان معدل التضخم في حدود 29% ؛ وقد بادرت الحكومة، بهدف التقليل من الآثار السلبية التي خلفها تطبيق هذه الإجراءات، وتعويضا عن رفع الدعم على الأسعار، إلى إنشاء ما عرف بالشبكة الاجتماعية وخفض العبء الضريبي عن الفئات محدودة الدخل، وكان ذلك في نهاية عام 1991. ظلت هذه الإجراءات غير كافية لكبح الزيادة المستمرة في الطلب، وهذا ما جعل معدل خدمة الدين يصل إلى مستوى خيالي عام 1994 بلغت 114%، متأثرا باستمرار تدهور أسعار النفط التي كانت في حدود 14.7 دولار في النصف الأول من عام 1994 ؛ مما جعل السلطات الجزائرية في عجلة من أمرها من أجل إنهاء إجراءات إعادة جدولة ديونها بإبرام اتفاقية الانضمام بتاريخ 30 ماي 1994.

الاتفاقية الثالثة للانضمام في 30 ماي 1994:

أدت المفاوضات إلى إبرام اتفاقية انضمام في 30 ماي 1994 مدتها سنة، تتبع باتفاقية تسهيل التمويل تمتد على ثلاث سنوات، أي إلى غاية عام 1998، على أن تقوم الجزائر بتعويم سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار مرة أخرى ؛ كما يجب أن تعمل على تحقيق فائض أو على الأقل توازن في

الموازنة العامة للدولة، كما يجب أن يسود معدل فائدة حقيقي موجب، بالإضافة إلى تحقيق قابلية الدينار للتحويل في المعاملات التجارية، والاهم من ذلك كله الشروع في تطبيق كل من برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

3.3. برنامج التعديل الهيكلي وأثره على توازن المالية العامة:

ينصب اهتمام صندوق النقد الدولي أساسا على قضية توازن ميزان المدفوعات، وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل ؛ حيث يرى علاقة بين العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والعجز في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يعرف بنموذج الفجوتين، والذي يعني باختصار أن العجز الداخلي، أي العجز الموازني، يسبب العجز الخارجي، المتمثل في عجز ميزان المدفوعات.

في ضوء الرؤية السابقة، فإن مطالب الصندوق الخاصة بالسياسة المالية التي يجب تنفيذها في مرحلة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي، التي يعقدها مع البلدان التي تلجأ إليه، تنقسم إلى قسمين أساسيين:

أولا: تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص؛ أو ما يعرف أيضا بفجوة الموارد المحلية، ويتم ذلك من خلال تخفيض الضرائب على دخول قطاع الأعمال الخاص، وتقديم إعفاءات ضريبية وتيسيرات جمركية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ؛ وكما يجب إلغاء التدخل الحكومي والرقابة على الأسعار، بالإضافة إلى الرفع من سعر الفائدة وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب بهدف حفز الادخار.

وكما هو واضح، فإن هذه الإجراءات من شأنها خفض موارد الدولة الضريبية، غير أن الصندوق يرى أن هذا الخفض سيكون مؤقتا، كون هذه الأمور من شأنها أن تحدث دفعة قوية للنمو الاقتصادي، فترتفع الدخول وتخلق فرصا جديدة في السوق المحلي، مما يؤدي لمزيد من نمو الناتج، وبالتالي توسع الوعاء الضريبي، وهذا كفيل بجلب عائدات ضريبة أكبر.

ثانيا: التحكم في عجز الموازنة العامة للدولة؛ حيث يرى الصندوق أن عجز الموازنة العامة يعكس فائض طلب بالاقتصاد القومي، كون الإنفاق العام يمثل نسبة هامة من الطلب الكلي، ومن ثم يجب التحكم في هذا العجز من خلال ضغط الإنفاق العام كما يجب أن تعمل الحكومة على الرفع من مواردها ؛ وعليه فالصندوق يدع، من أجل التحكم في عجز موازنة الدولة، إلى إلغاء دعم أسعار السلع والخدمات وإلغاء الدعم المقدم لمؤسسات القطاع العام ؛ والإسراع في عمليات الخوصصة قصد التخلص من أعباء مؤسسات القطاع العام العاجزة ؛ رفع أسعار الضرائب غير المباشرة وإدخال ضريبة المبيعات ؛ رفع الدعم عن أسعار مواد الطاقة حتى تقترب من الأسعار العالمية ؛ زيادة أسعار الخدمات العامة مثل خدمات النقل والتعليم ؛ وضع سقف للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام عموما ؛ امتناع الدولة عن القيام بالاستثمارات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، واقتصار دور الاستثمار العام على المجالات المتعلقة بإنشاء البنية التحتية ؛ خفض الأجور وإعادة النظر في قضايا الضمان الاجتماعي ؛ وضع حد أقصى لمجموع العجز في الموازنة العامة، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات تنفيذ البرنامج.

تجدر الإشارة إلى أن مطالب صندوق النقد الدولي تصاغ في شكل أهداف كمية رقمية محددة، يتعين تحقيقها خلال جدول زمني معروف، ويرسل الصندوق بعثته كل ستة أشهر قصد التأكد من مطابقة الأداء مع ما ورد بالبرنامج.[4]

4.3. تقييم برنامج التعديل الهيكلي:

يأتي برنامج التعديل الهيكلي، كما سبق تبيانه، من أجل معالجة اختلال التوازن بين العرض والطلب، حيث الاختلال راجع، في البلدان النامية، إلى عجز العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، أو ما يعرف بفائض الطلب، غير إننا نفضل أن نطلق عليه نقص العرض ؛ أي أنه من المفروض التركيز أكثر على جانب العرض، أي المدى المتوسط؛ غير أن هذا البرنامج يسبقه غالبا برنامج التثبيت الاقتصادي (مدى قصير) الذي يهدف من خلاله إلى الوصول إلى تحقيق الاستقرار على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة الاستقرار النقدي والتحكم في التضخم من خلال معالجة أهم مصدر للاختلال النقدي، والذي نعني به عجز الموازنة العامة، وذلك بضغط الإنفاق العام ؛ بالإضافة إلى تحقيق التوازن المالي الخارجي الذي يتأتى بعد تحقيق التوازن الداخلي (الموازنة العامة) كون الثاني سبب للأول.

ومن ثم فإن تقييم برنامج التعديل الهيكلي يكون من جانبين، جانب تحقيق الاستقرار في المتغيرات الكلية، وجانب حفز العرض وتحقيق التنوع في مصادر الدخل والثروة في الاقتصاد الجزائري.

1.4.3. برنامج التعديل الهيكلي وتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي:

مما لا شك فيه أن سياسة التثبيت الاقتصادي قد أتت أكلها بشكل جيد، فمعدل التضخم انخفض بعدة نقاط في غضون سنوات قليلة، فبعدما كان 29% و 29.8% عامي 94 و1995 على التوالي، انخفض إلى 18.7% عام 1996 ثم 5.7% عام 1997 ليصل إلى 5% عام 1998، وهذا يعتبر تطور ايجابي لافت بدون أدنى شك ؛ كما أن الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية عرف هو الأخر تحسنا نسبيا، فبعدما سجل عجزا قدره 65 مليار دينار و28 مليار دينار عامي 94 و1995 على التوالي، سجل فائضا قدره 70 مليار دينار و66 مليار دينار خلال عامي 96 و1997 على الترتيب، ولو أنه عرف عجزا فيما بعد في حدود 100 مليار دينار عام 1998، ناجم عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية ؛ أما فيما يتعلق بالتوازن المالي الخارجي، فقد انخفض معدل خدمة الدين عام 1996 إلى حدود 29%، في حين عرف احتياطي الصرف ارتفاعا من 2.6 مليار دولار عام 1994 إلى 8 مليار دولار عام 1997، على الرغم من انخفاض أسعار النفط.

أما فيما يخص الميزان التجاري فقد سجل آخر عجزا له قدره 259 مليون دولار عام 1994، ليسجل بين أعوام 95 و1998 فوائض قدرها 179 مليون دولار، 3.4 مليار دولار، 5.8 مليار دولار، 839 مليون دولار، على الترتيب.[5]

ولو أن هذا التحسن كان بسبب تطبيق سياسة تقشف وعلى حساب الواردات، حيث كان مستوى الواردات السلعية عام 1998 بقيمة 8.6 مليار دولار،

أي أنها كانت أقل من قيمتها عام 1994 التي كانت في حدود 9.2 مليار دولار بالرغم من انخفاض قيمة الدينار من 35.1 إلى 57.7 خلال نفس الفترة ؛ وقد كان لهذه السياسة التقشفية آثار سلبية على الجهاز الإنتاجي الذي عانى من نقص التموين ؛ وهذا ما عكسته معدلات النمو التي كانت في حدود 2% كمعدل سنوي بين أعوام 94 و1998، بل سجل عودة الركود من جديد عام 1997 بنسبة سالبة طبعا بلغت حوالي 0.9%.

2.4.3. برنامج التعديل الهيكلي وتحفيز جانب العرض:

نركز، لمعرفة كيفية ومدى تأثير برنامج التعديل الهيكلي على جانب العرض، على أربعة نقاط، سير عملية الخوصصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، دعم الجباية العادية، وأخيرا موضوع البطالة.

أولا : لم تسر عملية خوصصة المؤسسات العمومية بالشكل المتوقع، وعدة معوقات حالت دون ذلك، يأتي في مقدمتها الوضع الأمني غير المستقر والعجز المالي المعتبر الذي كانت تعاني منه أغلب المؤسسات العمومية المرشحة للخوصصة، كما أن معدل البطالة المرتفع لم يسمح بتسريع عملية الخوصصة ؛ وكما سبق تبيانه في الفصل السابق فإن عملية الخوصصة اقتصرت فقط بعض المؤسسات الصغيرة والمحلية دون المؤسسات الكبرى.

ثانيا: باستثناء قطاع المحروقات وبعض الخدمات، بقي الاستثمار الأجنبي المباشر يراوح مكانه بسبب عوامل متعلقة خصوصا بمناخ الاستثمار.

ثالثا، الجباية، فإذا كان برنامج التعديل الهيكلي يركز جهوده لعلاج العجز في موازنة الدولة بخفض الإنفاق العام، فإن هذا العجز يجد تعريفه في صورة أخرى، ونعني بها شح الإيرادات، ومن هذا المنظور فإن برنامج التعديل الهيكلي غير معني تماما بالسياسة الجبائية ؛ فحتى الإصلاح الجبائي لعام 1992 الذي شرع فيه بمساعدة تقنية ومالية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والذي سمح بإدخال الرسم على القيمة المضافة TVA والضريبة على الدخل الإجمالي IRG، ومراجعة الضريبة على الشركات IS ، فإن هذا الإجراء قامت به وزارة المالية بصورة مستقلة تماما وبدون أن تكون له علاقة مع برنامج التعديل الهيكلي ؛ بالرغم من أن بعض الدراسات المعدة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تركز كثيرا على معدل الضريبة الأمثل، لكن دون أي تصور لتوسيع الوعاء الضريبي نفسه. صحيح أن صندوق النقد الدولي تابع في مرحلة ما أثر الإصلاح الجبائي على الإيرادات الحكومية، غير أن هذا الأمر كان له علاقة بمتغيرات الاستقرار الكلي وسياسة التثبيت الاقتصادي، أكثر منه دعم جانب إيرادات الموازنة.[6]

رابعا: المرحلة 2000_2014: **الإنفاق العام والإيرادات النفطية عودة على بدأ** :

يبقى أهم ما ميز العشرية الأولى من الألفية الثالثة شروع الجزائر، منذ عام 2001، ونتيجة للانفراج المالي الحاصل بفضل ارتفاع أسعار النفط بداية من النصف الثاني من عام 1999، في انتهاج سياسة مالية توسعية ترتكز بالأساس على الإنفاق العام ؛ وقد تجسدت على وجه الخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم

النمو، بالإضافة إلى برامج واعتمادات مالية أخرى. وكأنه تكرار لنفس السياسة التي تبعت في الماضي ؛ ولكن يبدو أن الجزائر في الوقت الراهن مطمئنة إلى عدم تكرر الأزمة السابقة، باعتبار أن المرحلة الحالية تختلف عن سابقتها في أمرين أساسيين على الأقل، الأمر الأول وهو توقع استمرار تدفق الإيرادات النفطية، نتيجة استمرار الطلب العالمي على النفط، وأيضا تكاتف الدول المصدرة للنفط وإصرارها على الحصول على أسعار عادلة تتناسب وأهميته الاقتصادية والإستراتيجية وكمورد ناضب أيضا، بمعنى أن عهد النفط الرخيص قد ولى إلى غير رجعة.

أما الأمر الثاني فيتمثل في التوجه الحالي للجزائر نحو تبني اقتصاد السوق، وتحرير الاقتصاد الوطني، وما ينجر عن ذلك من التخلص من القطاع الإنتاجي العمومي، وما كان يسببه في الماضي من أعباء مالية تتحملها الدولة، قصد معالجة العجز المالي وسوء تسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية.رغم هذه التبريرات التي قد تبدو مقنعة إلى حد ما، فإن توقع عدم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية صحيح فقط في المدى القصير أو حتى المتوسط ؛ أما على المدى الطويل فإن تراجع انتاج النفط أو انهيار أسعاره بسبب حدوث اضطرابات سياسية أو أزمة اقتصادية عالمية هو ليس أمر محتمل فقط، بل وارد جدا ؛ وهو ما حدث فعلا بداية عام 2008 والأزمة المالية العالمية، ثم أزمة منطقة الاورو عام 2011 ؛ أو اكتشاف وتطوير طاقات بديلة يبقى احتمال وارد جدا ؛ مما يجعل الاعتماد الكلي والمستمر على قطاع المحروقات رهنا لمستقبل الأجيال القادمة وتكرار لنفس أخطاء الماضي.[7]

كما أنه لا يجب أن ينظر إلى لجوء الجزائر إلى زيادة الإنفاق العام باستخدام الفوائض المالية المتأتية من تصدير النفط على أنه خيار من بين مجموعة من الخيارات المتاحة، بل كان حتمية أملتها عدة أسباب ومجموعة من الظروف، يأتي في مقدمتها بطئ أو بالأحرى فشل عملية الخوصصة وإحجام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب عن ولوج مجالات واسعة من النشاط الاقتصادي ؛ كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عول عليه الكثير في دعم النمو بقى مقتصرا على قطاع المحروقات وبعض الخدمات، على الرغم من التوجه الجديد الذي انتهجته السلطات الجزائرية قصد تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن هنا وجدت الجزائر في تراكم الفوائض المالية ونمو الجباية النفطية فرصة قصد انجاز المشاريع الضخمة وتدارك التأخر الحاصل خلال السنوات الصعبة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات من القرن الماضي، ومن ثم استعمال هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية التي توقفت في مرحلة سابقة ؛ كما حتمت هذه الوضعية العودة من جديد إلى أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد، ولو بصورة تختلف تماما على ما كان عليه الوضع في سبعينات القرن الماضي، وذلك باعتماد برامج استثمارات عمومية بأرقام ضخمة. بالإضافة إلى استغلال الجزائر الظروف المالية المواتية قصد التخلص نهائيا من مشكلة المديونية الخارجية التي شكلت التحدي الأكبر للاقتصاد الجزائر منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن المنصرم، كما سبق عرضه بالتفصيل.

1.4. برامج الاستثمارات العمومية :

إلى غاية عام 2012 تم اعتماد ثلاثة مخططات للاستثمارات العمومية. سعي من خلالها إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني وتدارك التأخر المسجل بفعل عوامل متعددة، تأتي في مقدمتها آثار الأزمة الاقتصادية، بانجاز مشاريع تخص بالدرجة قطاع البنية التحتية، وقطاع الإشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاعات اجتماعية مثل السكن.

1.1.4. مخطط الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

أقر مخطط الإنعاش الاقتصادي في أفريل من عام 2001، وخصص له مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، وقد اعتبر في وقته برنامجا قياسيا بالنظر إلى احتياطي الصرف آنذاك والذي كان في حدود 11.9 مليار دولار ؛ وحددت له أهداف رئيسية تمثلت في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وخلق مناصب شغل كون البطالة ظلت إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الوطني ؛ بالإضافة إلى دعم التوازن الجهوي وإعادة هيكلة المناطق الريفية.

وقد وجهت النسبة الأكبر من مبلغ هذا المخطط إلى قطاع السكن والبنية التحتية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الثالثة من تدهور البنية التحتية، وما لها من أهمية في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي مثل الهدف الرئيسي لمخطط الإنعاش الاقتصادي ؛ بالإضافة إلى مجالات التنمية المحلية والبشرية بالنظر لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية في تحسين الظروف الاجتماعية ودعم النمو الاقتصادي.

وقد خصصت الحصة الأكبر من قيمة هذا المخطط لعام 2001 بمبلغ قدره 205.4 مليار دينار، أي ما نسبته 39.1% من القيمة الكلية للمخطط، ولعام 2002 بمبلغ قدره 185.9 مليار دينار، أي ما نسبته 35.4% من القيمة الكلية للمخطط ؛ وذلك في إطار سعي السلطات إلى الاستفادة القصوى من الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق إنعاش اقتصادي في أسرع وقت ممكن.

2.1.4.البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العام التي شرع فيها بداية من عام 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناجم عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المتزايدة باستمرار منذ النصف الثاني من عام 1999.[8]

بلغت قيمت هذا البرنامج حوالي 4203 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد ارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، بالإضافة إلى تطوير المنشآت الأساسية والقاعدية التي تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية، قصد الوصول إلى الهدف النهائي لهذا البرنامج والمتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3.1.4. برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014):

كل الحقوق محفوظة

خصص لبرنامج الاستثمارات العمومية مبلغ 21.214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهي خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي للجزائر بالنظر للمبلغ المرصود لهذا البرنامج ؛ خصص منها 130 مليار دولار أي ما نسبته 46% لاستكمال المشاريع الكبرى الذي شرع فيها، و 156 مليار دولار قصد انجاز مشاريع جديدة.[1]

ويهدف من خلال هذا البرنامج إلى تشجيع وتطوير المؤسسات المحلية لاسيما من خلال المساعدات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المنشآت القاعدية للنقل وتوزيع المياه، بالإضافة إلى مشاريع تخص قطاع التعليم والسكن الاجتماعي.[9]

2.4. آثار الإيرادات النفطية على التوازنات الاقتصادية الكلية:

تمتع الاقتصاد الجزائري، بفضل العائدات النفطية الضخمة، بنمو مستمر منذ عام 2000، بعد أزمته العميقة التي واجهها في تسعينات القرن الماضي، بل لقد عرف فترة من النمو القوي بين سنوات 2000 و2005 بلغ متوسطه السنوي 4.5% ؛ وبالرغم أن الجزائر شهدت تباطؤ في النمو عام 2006 وصل إلى 1.8% مدفوعا بتدهور حاد في قطاع المحروقات نتيجة لأعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز في أوربا، تبعه انتعاش طفيف عام 2007 لما سجلت نسبة نمو بلغت 3.5% ؛ ولكن وعلى إثر الهبوط القوي الذي سجلته أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2008، تباطأ معدل النمو إلى 3% ثم إلى 2.1% عام 2009، ثم انتعش نوعا ما من جديد عامي 2010 و2011 بنسبة 3.1% و2.9% على التوالي. وهنا يظهر مدى ارتباط النمو الاقتصادي بقطاع المحروقات وبالخصوص أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 2060 دولار عام 2003 إلى 2967 دولار عام 2005، ثم إلى 4940 دولار عام 2008 و 4603 دولار عام 2011.

كما أمكن التحكم إلى حد ما في معدلات التضخم خاصة السنوات الأولى من هذه العشرية، حيث كان في حدود 0.33% فقط عام 2000، ثم 2.6% عام 2003، ثم أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بداية من عام 2007 لما بلغت 4.6% لتصل إلى 6% عام 2010، ورغم هذا الارتفاع تبقى معدلات متدنية مقارنة ببلدان المنطقة والعالم ككل.

لكن بشكل عام يبقى الاقتصاد الجزائري يتمتع بكل الخصائص الكلاسيكية لاقتصاد نفطي، أين نجد أن صادرات قطاع المحروقات تمثل 98% من إجمالي الصادرات، كما أن هذا القطاع يساهم بنسبة 40-45% من مجموع إجمالي الناتج المحلي ونحو ثلثي إيرادات الموازنة العامة.[10]

يبقى من بين أهم الأمور التي تحققت بفضل تدفق الإيرادات النفطية هي عملية التسديد المسبق للديون الخارجية، حيث أنه بسبب الوضعية المالية المريحة للجزائر واحتياطي الصرف المتراكم، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب كل الفوائض المتراكمة في مشاريع استثمارية ؛ بادرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات التسديد المسبق لديونها الخارجية؛

بلغ مجموع الديون التي سددتها الجزائر بين 1985 و2005، أي خلال عشرين سنة، 117.9 مليار دولار منها 34 مليار فوائد؛ كما أن الراحة المالية سهلت على الجزائر التسديد المسبق حتى للديون التي شملتها اتفاقية إعادة الجدولة.

جدول رقم(3)

تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر بين أعوام 2000 و2010

	إجمالي الدين الخارجي بملايير الدولارات الأمريكية	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خدمة الدين الخارجي	احتياطي الصرف بمليارات الدولارات الأمريكية
2000	25.26	46.1	22.24	13.5
2003	23.353	34.4	16.3	35.4
2006	5.612	4.8	22.3	81.5
2009	5.41	3.9	2.06	155.1
2010	5.46	3.4	1.81	170.4

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: L'ALGÉRIE EN QUELQUES CHIFFRES : RÉSULTATS DE 2000 À 2010, OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES.

كما يظهره الجدول رقم (3) فإن مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة تحسنت بشكل ملفت، فبعدما كانت المديونية الخارجية حوالي 25.3 مليار دولار عام 2000 أي ما نسبته 46.1% من الناتج الداخلي الخام، ما فتأت تنخفض باستمرار حتى بلغت 5.4 مليار دولار عام 2010 أي ما نسبته فقط 3.4% من الناتج الداخلي الخام ؛ وهذا الأمر راجع إلى التسديد المسبق للديون، حيث استفادت الجزائر من الارتفاع المستمر لاحتياطاتها من العملة الصعبة، حيث تضاعفت في غضون عشر سنوات حوالي 11 مرة.

كما أن كل المؤشرات تدل أن الجزائر قد تخلصت بشكل نهائي من مشكلة المديونية الخارجية والدفع الخارجي، بعدما شكلت هذه المشكلة السبب المباشر لكل المشاكل التي لحقت بالاقتصاد الجزائر منذ منتصف ثمانينات القرن المنصرم، وتواصلت طوال سنوات التسعينات؛ وحتمت على الجزائر في عام 1994 أن تذهب إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، وما لهذه العملية من تبعات، ناجمة عن وجوب الخضوع إلى شروط صندوق النقد الدولي، ومن ثم مباشرة تغيرات جذرية في سياستها الاقتصادية.

إن الوضعية المالية المريحة التي عليها الآن الجزائر، لم تمكنها التخلص من مديونيتها الخارجية فحسب، بل مكنتها أيضا أن تتحول من بلد مدين إلى بلد دائن ؛ حيث ونحن بصدد استكمال هذا البحث وافقت الجزائر بتاريخ 11 أكتوبر 2012 على طلب صندوق النقد الدولي FMI ، بمنحه قرض بقيمة خمس مليار دولار، كان قد تقدم به بتاريخ 22 أفريل 2012 ؛ ويستعمل هذا القرض قصد مساعدة

كل الحقوق محفوظة

البلدان المتعثرة ؛ وهذه الفرصة تمكن الجزائر من إيصال صوتها بشكل مسموع إلى أكبر المحافل الاقتصادية العالمية.

الخاتمة:

حولنا من خلال هذا الفصل تحديد معالم تشكل متغيرات سياسة الإنفاق العام بالجزائر، وأهم العوامل المؤثرة فيها ؛ حيث لعبت الإيرادات المالية المعتبرة المتأتية من تصدير النفط والتي أتت في مرحلة حاسمة من مراحل التطور الاقتصادي في الجزائر، والتي نعني بها مرحلة بناء الاقتصاد الوطني بعد تحقيق الاستقلال.

إن توفر الجزائر على موارد مالية معتبرة في مرحلة حاسمة جعل من الإنفاق العام يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد ؛ بحيث سعت الجزائر من خلال توظيف تلك الموارد المالية في استثمارات عامة، بناء قاعدة صناعية تكون مرتكز لجهاز إنتاجي فعال، كما سعت الجزائر أيضا إلى تلبية الطلب المحلي المتزايد، نتيجة النمو الديمغرافي، وأيضا نتيجة المنهج المتبع.

غير أن انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض الأسعار أجبر الجزائر في النصف الثاني من خفض الإنفاق العام وفيما بعد تغيير الأسس التي تسير اقتصادها؛ وخلال المرحلة التي انخفضت فيها الإيرادات النفطية، شهد الاقتصاد الجزائري اختلالات خطيرة ودخل في حالة ركود.

إلا أن انتعاش الأسعار بداية من عام 1999 جعل الجزائر تستقل الفرصة في التوسع في الإنفاق العام قصد تدارك التأخر المسجل في سنوات الأزمة، وأيضا التسديد المسبق لمديونيتها الخارجية.

ومن ثم ندرك نقاط الالتقاء والافتراق بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام، حيث أنه إلى غاية اللحظة لم تتمكن النفقات العامة من فك الارتباط بالإيرادات النفطية، حيث أنه في تستغل حالة ارتفاع تلك الإيرادات في تبني سياسة إنفاق توسعية ؛ والعكس في حالة انخفاض الإيرادات النفطية حيث تتبنى سياسة إنفاق عام انكماشية.

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة اعادة نظر شاملة وعميقة في سياسة الانفاق العام في الجزائر، وذلك عن طريق اعادة هيكلة الاستراتجية العامة للإنفاق؛
- ضرورة توجيه الاهتمام بشكل كبير بالقطاعات الانتاجية مثل: قطاع الزراعة والسياحة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل على خلق مناخ ملائم للاستثمار بتشجيع المؤسسات الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال الاجانب على الاستثمار في الجزائر، وذلك لما له من أهمية بالغة فيما يخص العمل على القضاء على البطالة و دعم الخزينة العمومية عن طريق ازدياد قيمة الضرائب وكذا الرسوم على ارباح الشركات؛
- العمل على تشجيع روح المقاولاتية على مستوى الشباب، والعمل على الاعتماد على التدريب والتطوير والبحث العلمي؛
- ضرورة رسم استراتيجية بعيدة المدى تكون متكاملة ومحددة بدقة وقابلة للتحقيق لبناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات؛

- اصلاح القطاع المصرفي في الجزائر وذلك بتطويره على أساس التطور التكنولوجي، وذلك لكي يمكنه التماشي ومسايرة السرعة الكبيرة التي تشهدها سوق رؤوس الأموال وكذا المنافسة الاقتصادية على المستوى العالمي؛
- العمل على ربط المؤسسات التعليمية خصوصا الجامعية مع المؤسسات الاقتصادية وكذا مع دوائر صنع واتخاذ القرار لتبادل وجهات النظر فيما تعلق الاقتصاد الوطني وبالأخص سياسة الانفاق العام؛
- تشجيع العمل بمبدأ الادارة بالمعرفة، وذلك بالنهوض بالإدارة العمومية في الجزائر وجعلها تساير السرعة الكبيرة التي تشهدها العمليات المالية والادارية؛
- ضرورة العمل بالتوصيات المقدمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذا مؤسسات التنقيط المالي العالمية على غرار "ستناداردا اند بورز 500" و "موديز" و"فيتش" وذلك لما لهذه المؤسسات من خبرة كبيرة في مراقبة تسيير الثروات، سواء على مستوى الدول أم على مستوى المؤسسات.

الهوامش :

[1] هنا نقصد بالتحديد قانون المحروقات لعام 2001 المثير للجدل.

[2] نال المرض الهولندي اسمه من اقتصاديين درسوا تأثير إنتاج الغاز في بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي، حيث لاحظوا أن قيمة العملة الهولندية "الغلدر" guilder المدعومة بعائدات قوية من تصدير الغاز الطبيعي، ارتفعت بوتائر متسارعة إزاء العملات الأخرى وكانت المحصلة انكشاف الصناعة الهولندية (وحتى الزراعة) للمنافسة الأجنبية وتفكيك عملية التصنيع وانخفاض العمالة.

[3] كانت تشير التوقعات في عام 1974 إلى أن نفاذ احتياطات النفط الجزائرية ستكون في غضون 24 عاما أي قبل عام 1998.

[4] لا يجب أن ينظر إلى هذا الأمر على أنه معطى، بل كانت هناك عوامل عدة موضوعية رجحت كفة تبني الخيار الاشتراكي في تسيير الاقتصاد.

[5] تم احتساب هذه النسب والأرقام من عدة مصادر من أهمها: بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، Brahimi, OP.CIT تم احتساب هذه النسب والأرقام من عدة مصادر من أهمها: بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، Brahimi, OP.CITAbdelhamid Brahimi, op. cit, p184.

[6] Ahmed Benbitour, **UN REGAR HISTORIQUE SUR LE REECHELONNEMENT DE LA DETTE EXTERIEURE**, dans LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE DE L'ALGERIE : EXPRERIENCES ET PERSPECTIVE, OUVRAGE COLECTIF SOUS LA DIRECTION DE TAIEB HAFSI, CASBA édition, Alger, 2011, p106.

[7] نشير إلى قيمة العقود التي أبرمتها الجزائر مع شركات أجنبية، ممثلة في شركات استشارية وشركات الهندسة لتقديم المساعدات التقنية، بلغت نحو 18 مليار دولار بين عامي 73 و1978.

[8] نشير أيضا أن مداخيل الجزائر من تصدير النفط لم تتأثر بعامل السعر فقط، بل أيضا بالكمية المنتجة التي عرفت هي الأخرى انخفاضا واضحا، فبعدما كانت تنتج 1.16 مليون برميل يوميا كمتوسط عام 1978 انخفض الإنتاج بالتدريج إلى أن بلغ مستوى قياسي عام 1983 لما وصل إلى 661 ألف برميل .أنظر: OPEC, Annual statistical bulletin, 2006, p 21.

[9] يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص ص 42-43

[10] عبد المجيد بوزيدي، **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، المؤسسة الوطنية للفنون الجميلة، الجزائر، 1999، ص 40.

Ahmed Benbitour, op.cit, p 109.

كل الحقوق محفوظة

[11]دفعة مارس لم يفرج عنها بسبب عدم التزام الجزائر بشروط الاتفاقية.

[12]حامد محمود مرسي، **عجز الموازنة في مصر قبل وخلال الإصلاح الاقتصادي: دراسة تحليلية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

[13] عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره،ص 101،ص 41 ص37.

[14] Abdellatif BENACHENHOU, **LA FABRICATION DE L'ALGERIE**, Alpha Design, MAI 2009., p 103.

[15] استنزاف الاحتياطي النفطي المؤكد يكون في حدود 16 عاما. أي قبل عام 20026، وذلك حسب التوقعات لعام 2010.

[16] بودخدخ كريم وسلامنة محمد، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009**،

[17] Abderrahmane Mebtoul, **L'Algérie au troisième millénaire, Défis et potentialité**, Edition Marinoor, Alger, 1998. p 57.

[18] نشرة صندوق النقد الدولي، 26 يناير 2011.

كل الحقوق محفوظة

المقال التاسع والثلاثون

تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

- د.بن تربح بن تربح ،أستاذ محاضر"أ"،رئيس قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي ،الأغواط.
- مخنث فطوم ، طالبة دكتوراه ،تخصص دراسات اقتصادية ومالية ،جامعة زيان عاشور، الجلفة .

الملخص :

تحاول الجزائر حتى الان مقاومة الانخفاض في عائدات النفط التي تمثل 98 بالمئة من جملة ايراداتها وذلك من خلال مستويات الديون المنخفضة جدا بفضل وجود صندوق ضبط الايرادات واحتياطات صرف متميزة تغطي حاجاتها نحو 35 شهرا اي حتى نهاية 2017 تقريبا ،ولكن هذا التدهور السريع في اسعار البترول من نحو 110 دولارات للبرميل في يونيو 2014 الى اقل من 45 دولارا للبرميل خلال الازمة والذي كان بسبب تخمة سوق النفط بنحو مليوني برميل تقريبا نتيجة لتزايد العرض بسرعة اكبر من تزايد الطلب ،كما لم تقم منظمة الاوبك هذه المرة بالقيام بدورها المعهود من خلال خفض انتاجها لتجنب الازمة ما جعل كل من الارباح و الخسائر تبلغ حجما هائلا وتركت اثارا موجعة على البلدان المصدرة التي تمثل صادراتها من النفط نحو 70-90 بالمئة من ايراداتها الخارجية ما يحدث اثرا سلبيا في ايرادات موازناتها ،وسينعكس هذا التراجع في الايرادات على مشاريع التنمية الاقتصادي والاجتماعية وعلى فوائضها المالية واسعار صرف عملاتها وبما ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات البترول فانه بصدد مواجهة مشكلة كبيرة في القدرة على تحمل التكاليف المترتبة جراء انخفاض اسعار النفط خصوصا في السنوات القادمة وذلك ابتداءا من 2018 اي عند نفاذ احتياطاتها الا في حال استقرار سعر البرميل من النفط في حدود 90 دولارا كما ولابد من القيام بمحاولات اصلاح هيكلي لجملة من سياساتها سواءا على المستوى القصير او على المستوى البعيد وتنويع مصادر الطاقة لما تزخر به بلادنا من خيرات.

الكلمات المفتاحية: السوق النفطية،الاسعار، الاقتصاد الجزائري .

Abstract:

Algeria far tried to resist the drop in oil revenues which accounting for 98 percent of total revenue.Through verylow dept levels thanks to income control fund and exeptional drainage reserves covering their needs for about 35 months until the end 2017.But this rapid decline in oil prices from about 110 Dollar a barrel in June 2014 to less than 45 Dollar a barrel during the crisis,which was due to the oil market's staggering about 2 million barrels due to the increase in supply faster than the increase in demand .

The organisation of the petroleum exporting countries (opec) has not yet done its part by reducing production to avert the crisis causing both profits and losses to be enormous and have had a severe impact on exporting countries ,whose oil exports account for about 70-90percent of its foreign revenues .The latter has a negative impact on its budget revenues .This decline in revenues will be reflected in economic and social development projects ,their financial surpluses ,and exchange rates .As the Algerian economy relies almost entirely on oil revenues ,it faces a major problem in the affordability of low oil prices .Especially in the coming years ,starting from 2018 when their reserves

كل الحقوق محفوظة

come into force , unless the price of a barrel of oil stabilizes within 90 Dollar .

It is also necessary to make attempts to reform the structural of a range of policies , both at the short or at the remote level and , diversify the energy sources of our country's good.

***Key words** : The oil market ,The prices , Algerien Economy.*

مقدمة :

يعتبر البترول من أهم الموارد العالمية خاصة في الوقت الحاضر ، حيث تزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه فأصبحت إقتصاديات العالم مرتبطة بالعائد النفطي حتى أصبحت تعرف ب " الإقتصاديات الريعية " وفي ظل ترقب الإنتقال بالإقتصاد العالمي من إقتصاد بترولي إلى إقتصاد جديد يعتمد في نشاطه على الطاقة النووية أو الشمسية ،فإنه لا يوجد في عصرنا سلعة أخرى لها هذا التأثير وهذه الأهمية وهذا الإهتمام كما للنفط ، وهذا بسبب ضخامة الآثار السالبة والموجبة التي تحدثها . فارتفاعها يخلق رابحين وخاسرين وانخفاضها يبدل الأدوار.

تدهورت الأسعار في السنوات الأخيرة بسرعة قياسية نتيجة تزايد العرض بسرعة أكبر من الطلب ، ما نتج عنه اهتزاز إقتصاديات الدول المنتجة للنفط ، و كذا هو الحال بالنسبة للجزائر ، فباعتبار هذه الأخيرة تعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط في تمويل إقتصادها ، فإن التداعيات الإقتصادية لتدهور أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري دفعتنا إلى طرح الإشكالية التالية :

كيف أثر انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة على الإقتصاد الجزائري ؟

المبحث الاول: واقع النفط في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على النفط الجزائري سواءاً من جانبه التاريخي الذي يضم فترة ما قبل الإستقلال ، إلى ما بعد الإستقلال ، ثم انتقالاً إلى تأميمه سنة 1971 والتعرف على الدور الفعال لشركة سوناطراك الوطنية في إنعاش الإقتصاد الوطني .

1. **تاريخ البترول الجزائري** :كانت أولى محاولات البحث و التنقيب عن البترول عام 1913 ،وكان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان من قبل شركات فرنسية ،وظلت هذه الشركات تتابع أبحاثها اثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة ، والعالمة ،وعين فكرون ،وسيدي عيش ،ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف.

وفي عام 1946 ،إكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية أول حقل بترولي في واد قطرني، ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.

حينئذ بدأ الإستغلال البترولي من قبل بعض الشركات التي تحصلت على امتيازات البحث ،منها الشركة الوطنية للبحث و استغلال بترول الجزائر (السينريال) ،وشركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء (الكرايبس) ،وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة

327 ألـف كيلـو مـتر، بالإضـافة إلى شـركات امريكية ،وبريطانية ،وإيطالية ،إلى أن عثرت على حقـل إيجلـس عـام 1954 ،[1]واكتشـف حقـل حاسـي مسـعود عـام 1956 ،وكـذا تيقنتـورين ،وزارزتين ،حيث بلغ الإنتاج اليومي للجزائر في عـام 1956 مـا يقـارب 0,5 مليـون برميـل وارتفـع هـذا الـرقم إلى 1,02 في عـام 1970 واسـتقر الانتاج على ما هو عليه في عام 1975 ،أما في عـام 1978فقد بلغ الإنتـاج 1,1 مليـون برميـل في اليوم .[2]

ويعتبر البترول المكتشف في هذه الحقول من النوع الجيد حيث تنخفض فيه نسبة الكبريت .وقد وصف المسؤولون الفرنسيون حقل حاسي مسعود بأنـه أحـد الحقـول السـبعة الكـبرى في العالم و تقول التقارير أنه قد تم حفر تسع آبار أمكن على ضوئها تحديد مساحة الحقل بحوالي 120 ميل مربع ،ويتطلب استغلال هـذا الحقـل حفر 60 بئرا بمتوسط إنتاج الواحدة300 – 400 طنا يوميا .بلغ الإحتياطي الجزائري عـام 1965 نحـو 7500 مليـون برميـل ثم ازداد ليبلـغ 8000 مليون برميل في عام 1970 ،وإلى 12250 مليون برميـل في عـام 1972 وعـاد مـن ثم إلى التنـاقص ليبلغ نحو 6300 في عام 1979 .

وأعدت الحكومة الفرنسية سياسة بترولية تعتمد علـى تشـجيع رؤوس الأمـوال الأجنبيـة في الإسـتثمارات البتروليـة وهـذا حـال الإسـتعمار حيـث أن نظرتـه النفسـية بأنـه إسـتعمار وقتيـا ولهذا ترتكز اهدافه على تحقيق أكبر قدر ممكن مـن المصـالح قبـل اسـتقلال البلـد ولهـذا حاولـت فرنسا جاهدة بناء خطوط أنابيب لتيسير نقل البترول ودفعت بالأموال عندما تأكد لها ثروات بـاطن الأرض الجزائريـة هـذا في الوقـت الـذي إشتعلت فيه نيران الثورة الجزائرية فحدث سباق تلقـائي بـين اسـتنزاف البـترول واشـتداد الحـرب الثورية .

أصدرت فرنسا حينها تشريع جديد عرف باسم " قانون البترول الجزائري" برقم 1111/58 في 22 /11 /1958 وقـد تبـنى هـذا القـانون الأحـلام الفرنسية وصاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية :

- وضـع نظـام للإمتيـازات يقـوم علـى نهـب ثروات البلاد .
- وضـع تسـهيلات إضـافية لتشـجيع أصـحاب رؤوس الأمـوال علـى الإسـتثمارات البتروليـة كإعفائهم من الضرائب مدة معينة وفي حالة الفشل في العثور على البترول تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تعاونهم على الإستمرار في البحث والتنقيب.
- وضـع حـد أدنى للإنتـاج يتفـق وتحقيـق أكـبر قدر ممكن من سلب الثروات البترولية والمالية
- حسـاب الضـريبة والأربـاح علـى أسـاس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل حوالي 20 % عادة عن الأسعار المعلنة مما أدى إلى إنخفاض العائدات البترولية.
- خصـم 27,5 % مـن إنتـاج البـترول تحـت بنـد "إحتيـاطي إعـادة تجديـد الحقـول " أو "صـندوق تجديـد المخـزون" لا يـدخل في حساب الضرائب أو الأرباح .

ونتيجة تلك التسهيلات إندفعت الشركات للتسابق على إمتيازات صحراء الجزائر حيث بلغت عدد الطلبات 68 قدمت من كبرى شركات البترول العالمية عام 1958 و عند الإستقلال كانت فرنسا تسيطر على حوالي ثلثي إنتاج البترول الجزائري .

واستمر هذا الوضع إلى أن وضعت إتفاقية إيفيان لتؤكد سيادة الجزائر على ثرواتها الطبيعية.[3]

2. **التأميمات الجزائرية** : في 24 فبراير 1971 أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين عن تأميم المحروقات بعد مسار طويل من المفاوضات التي شرع فيه سنة 1967 من أجل استرجاع فوائد الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات مثل " بريتيش بتروليوم " و " إيسو " و " شال " و " موبيل "بالجزائر وفق هذا القرار أصبحت الجزائر تحوز على 51 % على الأقل من فوائد الشركات المكتتبة الفرنسية التي تعمل في الجنوب،[4] وبالتالي منح سوناطراك الوطنية دور المنفذالرئيس لجميع العمليات البترولية وأمام هذه الإجراءات حاولت فرنسا عرقلة الجزائر باتخاذ ما يلي :

1) سحب جميع الموظفين والفنيين الفرنسيين من الحقول.
2) القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري
3) وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك الدولية

ولكن هذه الإجراءات لم تسفر عن أي نتيجة لقيام سوناطراك بدورها و تحمل مسؤوليتها في إنجاز الأعمال البترولية كما لم تجد التهديدات التي وجهت إلى مشتري البترول جدوى لأن حق التأميم نابع من سيادة الدولة وحقها القانوني.

وأمام موقف الجزائر الصلب عندما نجحت في تنفيذ قرارات التأميم تراجعت الشركات الفرنسية عن موقفها وأبرمت إتفاقية في يناير1971 لاستئناف إستلام البترول الجزائري وذلك مع الشركة الفرنسية للبترول ومجموعة إيران وأهم بنود هذه الإتفاقية :

- التنازل عن 51 % من نسبة الإنتاج للجزائر
- قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر .
- قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال.
- تعهد الشركة الفرنسية باستثمار 100 مليون دولار بالجزائر خلال 5 سنوات وهي مدة الإتفاقية وأن تعيد 2,75 دولاراً عن البرميل المصدر لاستثماره.
- حساب الضريبة على أساس سعر البرميل 3,60 دولاراً.
- المحاكم الجزائرية هي صاحبة الإختصاص الأصيل في نظر المنازعات.[5]

3. **دور سوناطراك الإقتصادي** : ويتضح دور سوناطراك الإقتصادي باعتبارها المؤسسة الوطنية الوحيدة في الجزائر التي تملك صلاحيات مباشرة النشاط البترولي لذلك فإن تحليل دورها يعتمد على العناصر التالية :

1) **موارد الميزانية** : شهدت العائدات والرسوم المباشرة التي تحصلها سوناطراك نموا عام 1965 على إثر التعديلات التي أقرها الإتفاق الجزائري الفرنسي بمرسوم في1965/12/31 حيث بلغت هذه العائدات والرسوم 631,6

مليون دينار عام 1966 نظير 4 مليون دولار عام 1959 وبلغت مليار دينار عام 1969(باستثناء عمليات النقل والتكرير).

ونتيجة لذلك إرتفعت العائدات البترولية في الميزانية الإعتيادية من 17 % عام 1959 إلى 23,11%عام 1964 و 25,15 عام 1967 ومنذ عام 1966 وتحتل هذه العائدات المصدر الثاني للموارد الجارية للدولة .

وقد بلغت مساهمة سوناطراك في ميزانية 1972 م 400 مليون دولار أي بنسبة 40 %.

من حجم الإيرادات نتيجة عمليات تسويق الخام وبلغت الإيرادات 16500 مليون دينار من أصل 27910 مليون دينار عام 1977 إرتفعت إلى 18200 مليون دينار من أصل 32565 مليون دينار عام 1987 أي بزيادة قدرها 10,3 %

وقد حدث خلال الفترة 86/84 إنخفاض في حصيلة البترول حيث بلغ 50% بسبب إنخفاض الأسعار إلى أدنى مستوى لها عام 1986 و هو تقريبا نفس مستوى السعر خلال عام 1969 .

ومع إنخفاض الأسعار اضطرت الدولة إلى تخفيض حجم النفقات في ميزانية 1987 بنسبة 20 % ورفعت الضرائب بزيادة 20 % بالنسبة للضرائب المباشرة و 19,4 % لضرائب الشركات و 28,5 % للضرائب غير المباشرة .

2)**عناصر الإنتاج القومي** : بلغت القيمة المضافة 2,263 مليون دينار عام 1964 من أصل 13,876 مليون دينار من إجمالي الناتج المحلي بلغت مساهمة البترول في تكوين رأس المال الثابت 23 % عام 1963 و24 % عام1964 ،وقدر نصيب البترول بالناتج القومي 16,9 % عام 1971 وبلغت نسبة الصادرات البترولية 199,9 مليون دينار من أصل 218,1 عام 1977 .

3)**التجارة الخارجية** : تمثل المحروقات أكثر من 60 % من قيمة الصادرات الجزائرية وإرتفاع هذه النسبة يرجع إلى النمو السريع في إنتاج الغاز والبترول وتضاءل تصدير الخمور منذ الإستقلال فكانت الأفضلية للإستثمارات الخاصة بقطاع البترول ب 2,71 مليون دينار من مجموع الإستثمارات 5,400 مليون دينار أي أكثر من 50 % للمنتجات البتروكيمائية وتخصيص هذه النسبة الضخمة الخاصة بالإستثمارات يستدعي عدة ملاحظات :

1.يستلزم إستغلال البترول إستثمارات ضخمة في مختلف مراحل النشاط البترولي من تنقيب وإنتاج ونقل وتكرير .

2.ضخامة الإستثمارات تتفق مع معدل إرتفاع الأرباح ومثال ذلك بلغت تكلفة خط أنابيب سوناطراك 700 مليون دينار حققت للشركة عائدات قدرها 130 مليون دينار في العام الأول لاستغلاله عام 1966 ثم 180 مليون دينار في 1967 و250 مليون دينار عام 1968 أي أنه حقق رأسماله الثابت عام 1970 أي بعد إنشائه بأربع سنوات .

ولا يقتصر دور سوناطراك على القطاع البترولي فقط وإنما يتداخل ليشمل الإستثمارات

الإجتماعية الرأسية فقد قامت بعمليات إستصلاح وتحسين للطرق تفيد الإقتصاد الوطني مثال مشروع شبكة طرق البورما (حاسي مسعود) وأيضا توسيع وتجديد مرفأ سكيكدة والشبكة الوطنية للطرق وإقامة مراكز صناعية جديدة ، وبناء مدينة صناعية بترولية قرب الجزائر العاصمة وإنشاء العديد من الشركات الخاصة بالصناعات التحويلية مثل شركات الحديد والصلب والهندسة المدنية والنقل والتموين والتجارة ومن هنا يبرز بوضوح دور سوناطراك القيادي في تدعيم إستراتيجية التنمية الإقتصادية .[6]

المبحث الثاني : آثار تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

نغوص من خلال هذا المبحث في عمق البحث ، حيث نتعرف على أهم مسببات الأزمة وأثر هذه الأخيرة على الإقتصاد الجزائري .

1. **أسباب إنخفاض أسعار النفط** : يمكن تلخيص الأسباب التقنية والإقتصادية للإنخفاض الحاد في أسعار النفط إلى العوامل التالية :

- فائض العرض من جميع المنتجين ، وهو حاليا لا يقل عن مليوني برميل يوميا ، ويمكن أن يصل إلى 4 ملايين برميل في اليوم عام 2016
- التباطؤ في الطلب خصوصا في الأسواق الآسيوية التي تعد إلى حد الآن المحرك الحقيقي للنمو العالمي .
- التباطؤ في الإقتصاد العالمي، بمعدل نمو ربما لا يصل حتى إلى 3 % ،وزيادة كبيرة في قيمة الدولار .وحتى إنخفاض أسعار النفط إلى 50 % إلى حد الآن لم يؤد إلى تراجع الطلب ، وهو ما يثبت أن العامل الإقتصادي ،الآن، هو السائد.[7]

إضافة إلى :

- إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار الضعف تقريباً خلال الست سنوات الماضية.
- سياسات أوبك ، حيث ترفض خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة ، و قد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50 % منذ أن رفضت في إجتماع في فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها.
- إرتفاع سعر صرف الدولار ، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار ما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى .[8]
- بقاء السعودية على معدلات إنتاج منخفضة لهدف سياسي وهو تحجيم دور غريمها الأساسي في المنطقة ، إيران ، في السوق العالمية .[9]

ولكن العوامل السياسية التي ساهمت في تفاقم إنخفاض الأسعار ، أو في إستمرار الإنخفاض في الوقت نفسه . ترتبط في المقام الأول بعوامل إقتصادية وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمواجهة منتجين جدد من النفط والغاز الصخري للحفاظ على حصتهم في السوق . وإن الضغوط على إيران وروسيا ،ليست عاملا أساسيا، ولكنها ساعدت على توسيع نطاق عدم إستقرار السوق

وعدم وجود رؤية بشأن تطوره ، أو مدته لذا يبدو أن شروط زيادة أسعار النفط هي :

- الإنتعاش في الإستهلاك والنمو الإقتصادي العالمي عام 2016 ،وذلك بفضل السعر الحالي للنفط ، وانخفاض إنتاج النفط والغاز الصخري بنحو 50 % ،لأن الأسعار الحالية لم تعد قادرة على دعم تكاليف الإنتاج .
- الإتفاق بين الدول المنتجة في الأوبك وخارجها حتى لو كان ذلك إجراءات رمزية لاستقرار الأسعار ومنع تدهورها مرة أخرى
- الإتفاق بين دول الأوبك لمواجهة التأثيرات الممكنة والتكيف معها بشأن زيادة الإنتاج من إيران ، والعراق ، وليبيا. استنادا إلى ما تقدم ذكره ،نطرح السؤال : هل ستتحقق شروط ارتفاع أسعار النفط الآن أو في وقت لاحق ؟ من الصعب حقا أن نقدم جوابا على المدى القصير ، ولكن يمكن القول أن هذا الإفتراض يشتمل على معنى مفاده أن الموارد الطاقية الضرورية للتنمية الإقتصادية العالمية لا تزال تأتي طوال عقود أخرى على المحروقات، فالإحتياطات تنضب شيئا فشيئا ، ولكنها لا تزال متوافرة ، ولكن يتم حاليا تغيير في توزيعها الجغرافي ، وفي أسواقها . ونحن نعيش اليوم توازنا جديدا في ميدان الطاقة بدأ يرسخ منذ سنين ، غير أنه لن يمنع أسعار النفط من العودة إلى مستوى معقول في المدى المتوسط.[10]

2.آثار إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري : خلال عام2014 ، كانت عائدات التصدير 61,1 مليار دولار، أي بانخفاض يبلغ نحو 9 % ، مقارنة بعام 2013 ، وهي تساوي 27 % من الناتج المحلي الإجمالي،ولم تعد تغطي كل الإستيرادات التي وصلت إلى 69,4 مليار دولار . وكان من المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار عام 2015 ، وهو ما يمثل 17 % من الناتج المحلي الإجمالي . لذا لن تتم تغطية أكثر من 60 % من الإستيرادات الإجمالية ، أي 50 مليار دولار.

وقد ظلت ميزانية التسيير والتجهيز مستقرة عند نحو 90 مليار دولار، أي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي . أما الإيرادات العادية فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2013 و 2014 ، وهي تغطي أقل من 50 % من نفقات التسيير منذ عام 1990، وقد يصل عجز الميزانية بحسب التقديرات إلى 18 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 بعد أن كان 21 % سنة 2014 .

لقد ارتفع عجز الميزانية التجارية ، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من -4,4 % عام 2012 إلى -7,1 % عام 2014 ، مع توقعات بلوغه -12,1 % عام 2015 . ويجري تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الإيرادات ، إستناداً إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفعاً جداً. ولكن بالنظر إلى إرتفاع الإستيرادات و عجز الميزانية سنة بعد سنة ،شهد هذا الصندوق انخفاضا بلغ نحو 40 %

كل الحقوق محفوظة

عام 2014 ، مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.

ينبغي أن نشير إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل الديون الخارجية للجزائر عام 2004 ، ثم إنها تراجعت إلى 179 مليار دولار عام 2014 ، وحوالي 160 مليار دولار عام 2015

كما تجدر الإشارة أيضا إلى انخفاض سعر برميل النفط وتأثيره السلبي في الإقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 ،ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنحو 25 %.[11] كما أثر الإنخفاض في قيمة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بصفة مباشرة على التوازنات الكبرى للإقتصاد الجزائري .مما فرض على الحكومة إتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الإختلالات كان على رأسها الخفض من قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة و الزيادة في أسعار بعض الخدمات والمواد الإستهلاكية وفرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد ، وزيادة الرسوم الجمركية لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة.[12]

3.تبعات انخفاض أسعار النفط على السياسات وبرامج التنمية :

يمكن القول أن الجزائر تستهلك أكثر مما تنتج وإن إقتصادها يعتمد كلياً على تصدير النفط والغاز ، وإنها عرفت إنخفاضا في الإيرادات من صادرات المحروقات عام 2014 ، لم تتوقعه الحكومة الجزائرية ، مع تأثير قليل في سياسات التنمية . وفي عام 2015 أدى الأمر بافعل إلى فقدانها نحو 40 % من الإيرادات المتوقعة ، والتوقعات نفسها بقيت قائمة بالنسبة لعام 2016 لذا يمكن القول أن الأمر يتعلق ب "صدمة " تؤدي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية وإلى برنامج تقشف عاجل . وينبغي التذكير أن الجزائر في ضوء هذه الأزمة التي يمكن أن تستمر تتصف بالخصائص التالية :

- يأتي ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 27 % من عائدات النفط ، و 20 % من خلال الخدمات التجارية ، و 18 % من الإدارة العمومية ، و 10 % من الزراعة، و 5 % فقط من الصناعة.
- يبلغ معدل التضخم فيها حالياً حوالي 5,3 % .
- أصبح عدد سكانها نحو 40 مليون نسمة وسيصل إلى 50 مليون عام 2030 .
- يبلغ عدد سكانها الناشطين نحو 12 مليون نسمة ، بينهم 58 % في التجارة والخدمات (من بينهم 59 % في القطاع غير المسجل أو السوق الموازية) ، و 17 % في قطاع البناء والأشغال العمومية ، و 11 % في الزراعة ، و 14 % فقط في الصناعة.
- يتراوح معدل البطالة بين 10 و 11 %، ولكنه يتصف إلى حد كبير بعدم الإستقرار (وظائف إجتماعية مؤقتة ذات إنتاجية منخفضة جداً) ، ويقدر هذا المعدل بنحو 25 % بين الشباب الجامعيين.

- بلغ استهلاك الطاقة 45 مليون طن نفط مكافئ ، ويزداد هذا الإستهلاك سنوياً نحو 5,4 % سنويا من النفط الخام ، و8 % من الوقود ، و 7 % من الغاز الطبيعي و 12 % من الكهرباء . وتستورد الجزائر حاليا بين 2 و 2,5 مليون طن من منتوجات النفط سنويا أي ما تراوح تكلفته بين 3 و 5 مليار دولار ، ولا سيما الوقود لتعويض الإستهلاك المحلي
- الدعم المباشر للميزانية عام 2016 حوالي 12,4 مليار دولار ، منه 4,7 لفائدة السكان و 4,5 للأسرة والمواد الضرورية ،و 3,2 بالنسبة إلى الصحة .
- الدعم غير المدرج في الميزانية و غير المباشر لعام 2016 نحو 15,3 مليار دولار ، وذلك في ميدان الطاقة أساساً (الوقود، والغاز الطبيعي ، والكهرباء).

تمكن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي 2014 و 2015 من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها أما مع اللجوء إلى احتياطات الصرف عام 2016 والتي يمكن أن تغطي 35 شهراً من الإستيراد نتساءل إن كان يجب أن نكون راضين إعتماداً على هذه الإحتياطات ، مع أمل إرتفاع سعر برميل النفط أو إن كان يجب الإتجاه الآن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

لقد قررت الحكومة بشأن ميزانيتها لعام 2016 التوجه إلى ترشيد النفقات مع إنخفاض قليل يبلغ –9 % ، أي 77 مليار دولار ، ومع انفاض مقداره –3,3% في ميزانية التسيير ، و 16 % في التجهيز ، تطلب هذا الإختيار اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي كان في نهاية 2015 حوالي 30 مليار دولار ،ويستند هذا الإختيار إلى قرار الحفاظ على الإستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية ، بما في ذلك تلك التي انطلقت بالفعل ، واستمرار جميع البرامج الإجتماعية والدعم بما في ذلك العمل ، وانخفاض الواردات خلال منح التراخيص المختلفة وخفض إنفاق الإدارة ، ورفع قليل لبعض الضرائب .[13]

ومما لا شك فيه أن الظروف الراهنة التي يواجهها الإقتصاد الجزائري ستدفعها لمحاولة تنويع أنشطتها الإقتصادية بل وقد يكون من أهم الحلول التي تريحها ولو جزئيا من الإرتباط شبه الكلي بالتبعية لأسواق النفط .حيث حول سير الأوضاع للأحسن أصدر صندوق النقد الدولي عدداً حول التنمية في إفريقيا حيث كانت نظرة ستيفن راديليت من جامعة جورج تاون في مقاله أن النمو سيتباطء على الأرجح في السنوات القليلة القادمة ، ويقول أن آفاق النمو طويلة المدى راسخة في البلدان التي تنوع أنشطتها الإقتصادية وتزيد قدراتها التنافسية وتواصل تعزيز مؤسسات الحوكمة .[14]

المبحث الثالث : آفاق النفط في الجزائر

نود من خلال هذا الجزء من البحث التعرف على كل من إيجابيات وسلبيات النفط ، وكيف تسبب في تفاقم الأزمة ،مع الإشارة إلى

مصادر الطاقة البديلة والمتجددة كاقتراح لتجاوز هذا النوع من الأزمات .

1. **النفط نعمة أم نقمة ؟** : كثيراً ما نسمع هذا التساؤل يطرح ، بصيغة أو بأخرى من قبل المفكرين السياسيين والإقتصاديين ، ومن قبل المثقف العادي بل ورجل الشارع .

ولكي نوضح الموضوع نشير بإيجاز إلى الجوانب الإيجابية والسلبية من التجربة النفطية.

- الجوانب الإيجابية : إن العائدات النفطية الكبيرة التي جنتها الجزائر باعتبارها إحدى البلدان المنتجة للنفط خلال العقود الماضية ، كانت بكل تأكيد ذات نفع كبير ،من حيث أنها وفرت لها مزيداً من إمكانيات التمويل لأغراض الإستثمار في مشاريع التنمية وإنشاء البنى الأساسية ، وفي تأمين مستوى متقدم من الخدمات الإجتماعية من رعاية صحية وتعليم وتدريب .
- الجوانب السلبية : اولها أن العائدات النفطية الضخمة التي نتجت من معدلات الإنتاج المرتفعة ، الزائدة على الحاجة ، أدت إلى التوسع الكبير في الإستهلاك بنوعيه الخاص والعام حيث تحول المجتمع إلى مجتمع إستهلاكي مفرط بكل مايرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر .
- وثانيا فإن الجزائر لم تفلح في تنويع الإنتاج بالقدر الكافي ، وظلت تعتمد على مصدر واحد للدخل هو النفط و بالتالي فحصيلة ما تم إنجازه لا يرقى إلى مستوى التنمية الحقيقية.
- ثالثا يمكن أن يعتبر النفط عاملا رئيسيا لجذب الهجمات الإستعمارية على المنطقة وتشبثه بها نتيجة أطماع استغلال الثروات [15].

2. **أسباب تفاقم أزمة النفط** : لعل من أهم الأسباب التي زادت من حدة الأزمة، حيث تجلى ذلك بوضوح من خلال التدابير الواردة في ميزانية 2016 ،التي كانت تبدو غير كافية لمواجهة الأزمة ،ما يلي :

- عدم اليقين بشأن أسعار النفط .
- الزيادة الكبيرة في الإستهلاك الوطني للطاقة ، منه 70 % لفائدة الإستهلاك المنزلي ، والنقل ، وغير ذلك من الإستهلاك . من دون إنتاج قيمة مضافة ، و 30 % فقط في الصناعة . وسيعرف هذا الإستهلاك تزايداً وسيؤدي إلى تراجع الصادرات إن لم تكن هناك سياسة طاقية ، تهدف إلى الحد منه ، وإلى تنويع طبيعته من خلال الطاقات المتجددة .
- التخفيف : يتطلب هذا الأمر أن يتم التوجه إلى من هم في حاجة إلى التخفيف حقاً.
- إنعدام إستراتيجية شاملة لضمان تطوير إنتاج ثروات جديدة في الصناعة والزراعة والخدمات ، وذلك في أقرب وقت [16].

3. **منافسة مصادر الطاقة البديلة للبترول** : تعتمد البلدان المستهلكة للبترول ميزانيات خاصة لتمويل عمليات البحث وتطوير بدائل الطاقة من أجل تخفيض نسبة الإعتماد على البترول كمصدر أول للطاقة في العالم وبالتالي

كل الحقوق محفوظة

نحاول أن نبحث تأثير كل منها على البترول كما يلي:

1) الطاقة النووية : يتطلب بناء المعامل النووية تكاليف مرتفعة ومثال ذلك بلغت التكاليف الإجمالية لمحملة براويل التي تدار بالمفاعل النووية مقدار 11 مليون جنيه استرليني وذلك بسبب حاجة تلك المفاعل للتوقف فترة معينة للكشف على آلاته مما يتنافى والوضع المالي والإقتصادي لبريطانيا.

وباعتبار الجزائر إحدى البلدان النامية فإنه لا يمكنها الإعتماد على الطاقة النووية لعدة أسباب أهمها :

- ندرة المواد الأولية اللازمة للطاقة النووية .
- تستلزم الطاقة النووية تطبيق تكنولوجيا حديثة .
- تتطلب استثمارات مرتفعة تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف الإستثمارات البترولية .
- الطاقة النووية لا يمكنها أن تحل أو تنافس البترول في مجال المشتقات المتعددة .
- صعوبة التخزين .
- الأخطار الناجمة عن إستخدام الطاقة النووية وخاصة في مجال تلوث البيئة نتيجة الإشعاعات الضارة .

2) الفحم : يشكل الفحم الوقود الرئيسي بمحطات توليد الطاقة ومع ذلك نجد أن نسبة استخدام الفحم في انخفاض مستمر نتيجة لعدة أسباب أهمها :

- استخدام الفحم يزيد من تفاقم مشكلة تلوث البيئة .
- يتطلب استخراج الفحم من المناجم نفقات مرتفعة .
- صعوبة نقل الفحم من مراكز الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك .
- استخدام الفحم بالمقارنة مع البترول مختلفة إقتصاديا لأن القيمة الحرارية لكل طن ونصف من الفحم تعادل طن من البترول .
- الآلات الصناعية الحديثة تعتمد على البترول ولا يمكن إقتصاديل إحلال الفحم كمصدر للطاقة دون تغيير الهيكل الإقتصادي للصناعة الحديثة .

ولذلك يأتي الفحم في المرتبة الثالثة من بين مصادر الطاقة بعد البترول والغاز الطبيعي.

3) الغاز الطبيعي : يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية من بين مصادر الطاقة البديلة للبترول ، لذلك فإن معدل إستهلاك الغاز الطبيعي في إرتفاع مستمر .[17]

4) مصادر الطاقة الأخرى : أو ما تسمى بالطاقات المتجددة ، حيث تسعى الحكومة الجزائرية لإنجاز محطات جديدة لإنتاج الطاقة الشمسية ، في إطار مخطط صادقت عليه في فبراير 2016 هدفه إنتاج و توزيع 4000 ميغاواط من الكهرباء بالطاقة الشمسية .

وقد صرح وزير الطاقة الجزائري نور الدين بوطرقة خلال وقت سابق أن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة ، يهدف إلى إنتاج 22 ألف ميغاواط بحلول 2030[18] أي بلوغ نسبة 40 % من الحصيلة الطاقوية الوطنية .[19] و يتزايد الإهتمام بهذه المشاريع بسبب

كل الحقوق محفوظة

المخاوف من تراجع مداخيل البلاد من العملات الأجنبية الخاصة بعد انهيار أسعار النفط و الغاز في السنوات الثلاثة الأخيرة ، حيث يشكلان 95 % من صادرات الجزائر و 60 % من الموازنة العامة سنوياً فضلاً عن إمكانية تنويع مصادر الدخل و التصدير إلى أوربا مستقبلاً ، فالطاقة الشمسية لا تنضب و يمكن التحكم في تكاليفها .[20]

كشف تقرير جديد للبنك الدولي الذي صدر يونيو 2017 " الآفاق الإقتصادية العالمية " أنه يتوقع أن ينتعش معدل النمو الإقتصادي العالمي إلى 2,7 % في عام 2017 حيث تساعد عوامل إنتعاش الصناعات التحويلية والتجارة ، واستقرار أسعار السلع الأولية علئ استئناف النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية .[21]

خاتمة :

ويمكن القول أنه توجد بعض الإشارات الإيجابية ، من خلال إلتزامات الحكومة الأخيرة وخصوصاً فيما يتعلق بإصلاح آلاف المؤسسات العمومية ، لكن هذا الأمر يضل غير كافي ،بل يجب رفع القيود البيروقراطية بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وهنالك إجراءات أخرى يجب اتخاذها للخروج من الأزمة منها :

- أخذ إجراءات وقائية آخذين في الحسبان أولاً برامج التطوير والدعم والإعانات التي جرت برمجتها فعلياً في المجالات الإجتماعية التي تعد حيوية بالنسبة إلى السلام والأمن الإجتماعي في البلاد .
- إغتنام هذه الفرصة من ناحية أخرى للقيام بإصلاحات إقتصادية وإجتماعية عميقة قد تؤدي تدريجياً إلى تحرير الإقتصاد من الإعتماد على النفط .

كل الحقوق محفوظة

الهوامش :

- يسرى محمد أبو العلا،"نظرية البترول"،دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى،الإسكندرية،2008،ص437.

[2]- سمير التنير،"التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم"،دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى ،بيروت ،2008،ص33.

[3]- يسرى محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص441.

-[4] http//ar.wikipedia.org, 23: 37 , 28/06/2017.

[5]- يسرى محمد أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ،ص695.

[6]- يسرى محمد أبو العلا ،المرجع السابق،ص461.

[7]- عبد المجيد عطار ،"إنخفاض أسعار النفط و تأثيراته في الإقتصاد الجزائري"، ندوة بعنوان" تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة" ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة الدوحة،7نوفمبر2015،ص123.

[8]http//www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/13 ,11:46 ,28/06/2017.

[8] - http://p.dw.com/p/1/ogu,25/02/2016 يوهانس بك/ياسر أبو معيلق ,1 10:30, ,29/06/17.

[9]- عبد المجيد عطار ، مرجع سبق ذكره ،ص124.

[10]- عبد المجيد عطار ،المرجع السابق ،ص126.

[11] - https//arabic.cnn.com/world/2016/01/19/algeria-price-oil-negative-concequences, الدكتور بن حمو عبد الله,09:02, 2017/06/27.

[12]- عبد المجيد عطار ، مرجع سبق ذكره ، ص127.

[13]http//www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fola.htm , صندوق النقد الدولي , 01:23 , 28/06/2017.

[14]- عاطف سليمان ،"الثروة النفطية و دورها العربي"،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان ،2001، ص233.

[15]- عبد المجيد عطار،مرجع سبق ذكره ،ص128.

[16]-يسرى محمد أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ،ص69.

[17]http://www.noonpost.org/content/1708010:46,,29/06/2017.

[18] -http://www.noonpost.org/content/17080 , 10:40 , 29/06/2017.

[19] -http://www.albankaldawli.org(مجموعة البنك الدولي 12:13, 28/06/2017

المقال الأربعون

أساليب ترقية الإستثمارات السياحية من منظور إستمرارية التنمية في الجزائر".

- نقموش محمد ،طالب دكتوراه،التخصص:القانون الخاص،جامعة المنار – تونس العاصمة .
- بوزيدي أبو بكر الصديق،طالب الدكتوراه،التخصص :القانون الخاص،جامعة المنار– تونس العاصمة.

الملخص :

نهدف من خلال هذا المقال إلى التعرض إلى قيمة القطاع السياحي ودوره في تنمية الإقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط .

ومن خلال معرفة المردودية الإقتصادية للقطاع ،والتوصل إلى السياسات التي تمكن من النهوض بالقطاعقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة لا ترقى إلى المستوى الطموح رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال حيث يواجه القطاع السياحي الكثير من المعوقات منها قلة الاستثمارات وضعف البنية التحتية وجمود التشريعات ونقص الكوادر البشرية...الخ

الكلمات المفتاحية : الإستثمار ، السياحة ، التنمية

Abstract :

This intervention aims to identify the value of the tourism sector , and the it role in the development of the algerian economy .

The study showed that the participation of the touristic sector in the economic activity in Algeria is small and don't achieve the level of ambition, despite the activities that have done by the government in this field; the touristic sector faces a lot of constraints; such lack of investments and a weak infrustrucure and rigidity of legislation and lack of qualified human recourses.

Keywords: investment, tourism, development

مقدمة :

إن الجزائر منذ الإستقلال تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وخاصة في الفترة السبعينيات والثمانيات والألفية الجديدة وهي في الدوام تبحث عن سبل السياسية التنموية خارج مجال المحروقات ، إذ أنّ جل التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستؤثر حتما على سياسية التنمية في الجزائر وعلى الإقتصاد الجزائري .

فبالرغم من مرور خمسين سنة على الاعتماد على هذا المورد لوحده وتعاقب الأزمات البترولية وإدراك مدى تأثيرها السلبي الكبير على الاقتصاد والمجتمع فمازلنا غير مدركين لخطورة الوضع وحقيقة أن البترول مادة ناضبة.

فكان سعيا البحث في مجالات استثمار جديدة في مجالات عدة كالسياحة والفلاحة ...لمواكبة سياسة التنمية في الجزائر .

من خلال هذا نحاول طرح الإشكالية التالية :

ما هي سبل الإستثمار في مجالات الإقتصاد البديل وانعكاساتها على سياسة التنمية في الجزائر ؟

المبحث الأول : الواقع الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر

تتناول هذه المداخلة كيفية تحقيق تمويل دائم ومستمر لسياسة التنمية في الجزائر في شكل البحث عن تحفيزات واهتمام بالاستثمار في قطاع السياحة وبالتالي توسيع الرصيد الرأسمالي للمجتمع إن هذه

كل الحقوق محفوظة

المداخلة تقوم على ميكانيزمات تختلف عن تلك القائمة الآن والمتحكمة في سياسة التنمية في الجزائر.

إن هذه المداخلة المقدمة نهدف من خلالها إلى طرح بديل لما هو قائم ، فقطاع المحروقات أثر كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي، فارتفاع سعر البترول، وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهجا صناعيا و تجاريا بحتا، في حين أن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي و توفير للحماية والأمن للمناطق السياحية و الأفراد.

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع معتمدا في تمويلها على قطاع اقتصادي واحد ألا وهو القطاع النفطي، ولكن ومع انهيار أسعار النفط خاصة في السنتين الاخيرتين دخلت البلاد في أزمة اقتصادية ما دفع السلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي نظرا للإمكانيات التي تحويها الجزائر في هذا القطاع وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعيوخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي،غير أن الواقع أثبت عدم نجاعة الاجراءات المتخذة ومحدودية القطاع في المساهمة في الاقتصاد وبالتالي لم يرقى لمستوى بديل تنموي نظرا لوجود معوقات حالت دون ذلك[1].

المطلب الأول : رهان السياحة في التنمية المستدامة

إنّ السياحة في العالم أكثر من أي وقت مضى تلقى إقبالا وتوسعا لم يشهده أي قطاع اقتصادي في العالم سواء من ناحية نمو القطاع أو عدد الاستثمارات التي تنجز سنويا، فحتى الدول التي لا تملك قوة اقتصادية صناعية أو استخراجية تستطيع الاستفادة من السياحة لرفع الدخل القومي وخدمة ميزان المدفوعات.

التخطيط السياحي هو المنفذ الوحيد الذي يستطيع أن يكون البديل الأهم لقطاع المحروقات في الجزائر، فهو ينظم إدارة الموارد السياحية و يمنع هدر الامكانات السياحية، إذ يجب وضع دراسة مستقبلية للقطاع على ألّا تكون بعيدة عن الواقع الحقيقي للقطاع.

هناك عوامل كثيرة تتحكم في نجاح أو فشل التخطيط السياحي، كالعوامل البشرية و التي هي في الأساس هدف كل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل المادية من رؤوس أموال وما تملكه الدولة من مناطق أثرية وسياحية وساحلية، والجانب الحضاري يلعب دورا مهما في العوامل المؤثرة في التخطيط، فدولة كالولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك تاريخا حضاريا كبيرا لكن التخطيط للرفاهية

[1] – فوزية بوصفصاف ، تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، العدد 09 ديسمبر ، 2015 ، ص 274 .

كل الحقوق محفوظة

الاجتماعية جعلها أحد أهم خمس أقطاب عالمية جالبة للسياح[1].

الجزائر كبلد سائر في طريق النمو وكبقية دول العالم تبحث عن مكانة لها بين الدول التي تهتم بالقطاع السياحي من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات كقطاع استخراجي فقط آيل للزوال قريبا، من خلال المخططات الاقتصادية قبل الألفية الثانية، ثم التخطيط في آفاق 2030 من أجل جعل الجزائر قطبا سياحيا مهما في أفريقيا والبحر المتوسط، محاولة وبخطى بطيئة لكنها مستمرة بالبحث عن حلول ووسائل أكثر تطورا وحداثة للوصول الى درجة تشغيل شبه كامل للقطاع.

مما تقدم يتوضح لنا من أهمية دفع الحركة الاستثمارية في مجالات مختلفة وخاصة مجال السياحة إلى مستويات أبعد مما هي عليه لو توفرت جملة من الدوافع التي تخدم الاقتصاد, نقول هذا ونحن على يقين بان هناك الكثير ممن يملكون الرصيد المالي المطلوب أو ممن يملكون المؤهلات اللازمة لتنشيط الاقتصاد ولكن جملة القوانين والتشريعات تمنعهم من الانخراط في حركية الاقتصاد ،كل هذا يجعلهم يريدون البديل الذي يسمح لهم بالاندماج في مسيرة التنمية في الجزائر[2].

تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية[3].

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدٌّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر. كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللاأمن التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة.

---

[1] – عيساني عبد الفتاح، القطاع السياحي في الجزائر مشاكل ومقترحات ، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات ، 26 أوت 2016 .

http://diae.net/29851

[2] – سماعيني نسيبة ، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة وهران ، 2013-2014،ص 91 .

[3] – هواري معراج و د.محمد سليمان جردات ، السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية – حالة الاقتصاد الجزائري مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2004 ، ص 21 .

المطلب الثاني : مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول : الإيرادات السياحية وعدد السياح:

من خلال الشكل رقم (01)، نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ: 86600 سائح إلى سنة 2013 اين وصل العدد إلى: 2733000 سائح، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى[1] :

- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.
- والاوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة. أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح: 2301000 سائحا مسجلا تراجعا بـ 15,8% عن سنة 2013، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.

الشكل رقم 01 : تدفق عدد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

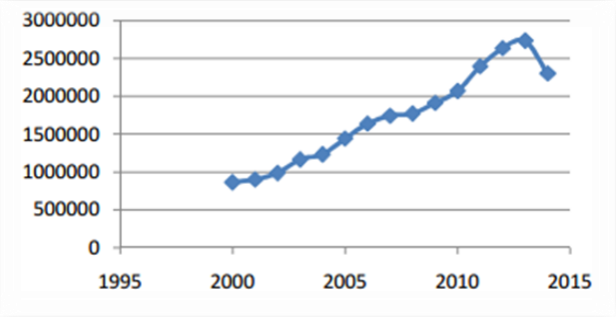

المصدر : من إعداد الباحثين .

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، فقد بلغ متوسط اجمالي الايرادات السياحية خلال الفترة (2000-2015) 238,06 مليون دولار، وسجلت سنة 2015 انخفاضا في الايرادات السياحة بنحو 5,44 % عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم 02 : تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

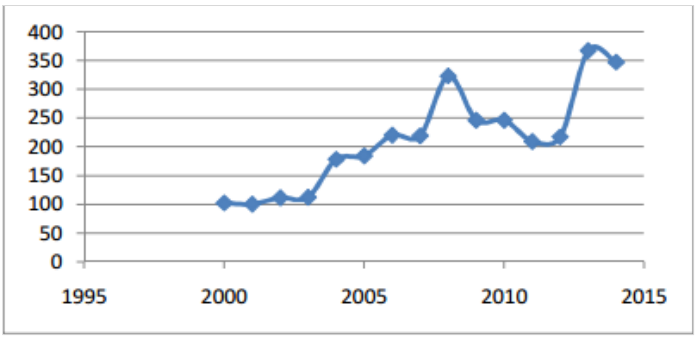

المصدر : من إعداد الباحثين

الفرع الثاني : المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الاجمالي:

من خلال الشكل رقم (03)، يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي لم يتعدى 4٪ خلال الفترة (2000-2015) وهي نسبة ضئيلة جدا، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

[1] – فوزية بوصفصاف، مرجع سبق ذكره ، ص 274.

كل الحقوق محفوظة

الشكل رقم 03 : المساهمة المباشرة للسياحة في

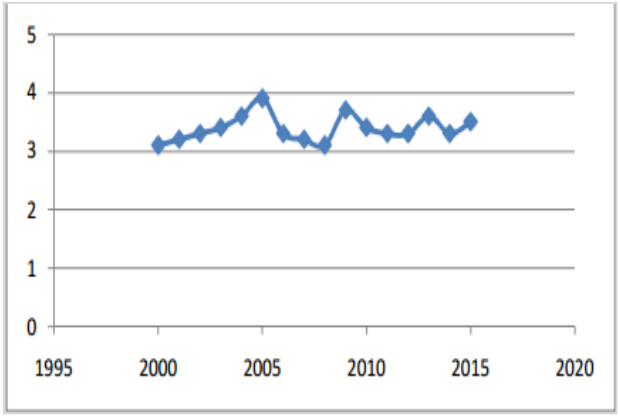

الناتج المحلي الإجمالي .

المصدر : من إعداد الباحثين

الفرع الثالث : مساهمة السياحة في التشغيل:

عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو ملحوظا خلال الفترة(2000-2015)، حيث تضاعف بـ 1,6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 الف موظف سنة 2015 إلا أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الايواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الايواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر[1]. سجلت سنة 2015 6283 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي بزيادة قدرها 3,9 % عن سنة 2014 التي سجلت نحو 604.4 ألف عامل مباشر وغير مباشر[2] .

المبحث الثاني : إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025

فعن الاستراتيجية السياحية لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000 في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هذا البرنامج [3] تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب

[1] – بعابشة نبيل، أهمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني – دراسة مقارنة بين: الجزائر، تونس، المغرب–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 38.

[2] – المرجع نفسه ، ص 39 .

[3] – وزارةالسياحة،تطورقطاعالسياسةللعشرية 2004-2013، ص 12.

كل الحقوق محفوظة

3.100.000 سـائح، مـنهم 1900.000 سـائح أجنبي[1].

المطلب الأول : مراحل المخطط الإستراتيجي لتطوير قطاع السياحة

وقد اهتم هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007 والمرحلةما بين 2008 و 2013 كما يلي[2]:

1- المرحلة ما بين 2004-2007:

أنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير .

2- المرحلة ما بين 2008-2013:

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003[3].

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه

[1] - منصوري الزين آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 89

[2] - - منشور وزارة السياحة ، مرجع سبق ذكره ،ص 18.

[3] - الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.

مـن عجـائب أو خصـائص طبيعيـة، أو بنـاءات مشيدة عليه.

– منطقـة محميـة، وهـي جـزء مـن منطقـة التوسـع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفـاق 2025، تخطـط الـوزارة الوصـية إلى اسـتقبال 11 مليـون سـائح، وهـدا مـا يتطلـب استراتيجية حكيمـة مـن أجـل جعـل الجزائـر مقصـد سياحي مـن الدرجـة الأولى، إن اختيـار هـده الفـترة الزمنيـة لم تحـدد عفويًـا بـل لا بـد مـن أخـذ الوقـت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسـعة في الجزائـر وعـبر العـالم، والـذين يريـدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا.

اليـوم وبعـد تراجـع الاحتياطـات العالميـة مـن البترول تغيرت المفاهيم وأصبحت جل الدول البترولية ومنهـا الجزائـر تفكـر في "مـا بعـد البـترول" ولأن السـياحة مصـدر دائـم ولأن الطبيعـة حبـت الجزائـر بنصـيب وافـر مـن الجمـال العـذري تم ولأول مـرة في تـاريخ الجزائـر تسـطير الاسـتراتيجية الوطنيـة لترقيـة السـياحة وتحسـين وجهـة الجزائـر علـى آفـاق سـنة 2025.[1]

غير أن العراقيـل الـتي يواجهـها المسـتثمر الـوطني في قطاع السياحة قد ترهن تطور هذا القطاع ونجاح الاستراتيجية المسطرة خاصة وأن جل البنوك الوطنية العمومية منها والخاصة لا تدعم المستثمر وغالبا ما تضـع أمامـه شـروطا يصـفها الكثـيرون بالتعجيزيـة خاصة فيما يتعلق بآجال تسديد القروض وبحسب مصدر من وزارة البيئة وتهيئة الاقليم والسياحة فإن بنوكنا ليست مهيأة لتمويل قطاع السياحة بحيث أنها تتعامل معه كأي قطاع منتج آخر وتضع شروطا ومقاييس صارمة لتضمن قرضها وتسرّع تسديده.

المطلب الثاني : الإستثمار السياحي والقوانين التحذيرية

انتقـل وضـع بنوكنـا مـن بنـوك أوليـة الى بنـوك تجاريـة،الا أنهـا وللأسـف لا تقـوم بـدورها التجـاري الـذي يفرضـه عليهـا اقتصـا دالسـوق حيـث يتوجـب على مديرالبنك أن يناقش مع طاقمه مبدأ "المغامرة البنكيـة" والمعمـول بهـا في كـل دول العـالم غـير أنهـا ممنوعـة في الجزائـر حيـث ان البنـك يقرضـك ويبقـى متخوفا من التسديد أو عدمه في حين تغامر البنوك الأجنبية وتساند الزبائن والمستثمرين بل ترافقهما إلى نقاط مجهولة من العالم.

ويعـاب علـى بنوكنـا أنهـا تسـاند وتمـول الاستثمارات المربحة مسبقا،أما اذاتعلق الأمربمشروع سياحي في شكل فندق حضر يبتكلفة 10 الى 20 مليارسـنتيم ،فإنهـا لا تقـرض المسـتثمر حـتى تـرى المنطقة ان كانت سياحية أم معزولة،وإن كان الأمر كـذلك فـلا جـدوى مـن الاقـراض،ثم تطلـع علـى المتعاملين الذين سيقصدون البنك إن كانوا أجانب أم محليين زد على ذلك تمتع المستثمراوالمناجير بالخبرة التقنية والاحترافية في مجال السياحة.

مـا يعـاب أكثـر علـى تطـوير القطـاع السـياحي في الجزائـر ضـعف بنوكنابالإضـافة الى تجاهلهـا لمبـدأ

[1] – لحسين عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02-2013، الجزائر، ص 190.

المغامرة وهو تحديد قوانين تحذيرية والتي في الحقيقة حددت لها في إطار قوانين البنك المركزي الذي وضع خطوطا حمراء للبنك لايجب تجاوزها وإلا فإن مصير المسير يؤول إلى السجن.

فإن القوانين التحذيرية تفرض على صاحب البنك الا يقرض إلا لآجال قصيرة اومتوسطة المدى والمتراوحة بين 2 الى 7 سنوات ويمنع منعا باتا تمويل قروض طويلة المدى والمحددة بـ 25 و30 سنة.

ورغم أنها لا تمول مشاريع على المدى الطويل الا أنها تخلق مشاكل للمشاريع متوسطة المدى حيث أنه وبمجرد انقضاء مدة القرض فإن البنوك تسارع الى المطالبة بتسديد قيمة القرض حتى وإن لم يبدأ المستثمر في نشاطه السياحي او التجاري بالنسبة للمصانع او عدم اكتمال انجاز المشروع لما يواجهه من عراقيل بيروقراطية وتعطيلات تستنفد كامل المدة المحددة للقرض ليجد المستثمر نفسه في المزاد العلني بصدد بيع مشروعه لتسديد القرض.

وأمام هذا الوضع فإنه يتوجب على مسؤولينا التخلي على النظرة الضيقة ووضع ميكانيزمات على المدى الطويل وفتح قروض ضخمة مع فتح قروض فندقية لهيكلة وتطوير النشاط السياحي كما هو حاصل بسويسرا لأن القطاع السياحي ليس قطاع منتج لوحده بل قاطرة يجر في طريقه عدة قطاعات، كما يجب تشجيع الاستثمار السياحي بدون فوائد للوصول الى انجاز بنى تحتية سياحية في الجزائر حتى يمكننا الحديث بعدها عن تطوير السياحة علما أن مدنا صغيرة مثل دبي بالامارات العربية المتحدة أصبحت تشكل رقما صعبا في مجال السياحة[1] .

خلاصة ونتائج :

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل و بديل للاستثمار الأجنبي...الخ، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع. اما في الجزائر فان الإمكانيات السياحية المتوفرة لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائدات السياحية وفرص التشغيل والمساهمة في الناتج الوطني.

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هذا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعًا هامشيًا، هذه الإمكانيات كان قد اعترف بها حتى المستعمر آنذاك، واهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي في الجزائر، أنه يشكوا التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدًا، وهذا ما نتمناه في مطلع سنة 2025.

وبالتالي، ما تم التوصل إليه من خلال هذه المداخلة ما يلي:

[1] – بن سهلة ثاني توفيق ، أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الإستثمار في القطاع السياحي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص : تسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2015 – 2016 ، ص 245 .

1- تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من السياحة الجزائرية قطبًا سياحيًا من الدرجة الأولى.

2- اهتمام السلطات بعد الاستقلال بقطاعات أخرى على حساب القطاع السياحي، ساهم كثيرًا في إضعاف هدا القطاع.

3- مرحلة التسعينات أو مرحلة اللاأمن في الجزائر، قضت على الآمال التي كانت قائمة للنهوض بهذا القطاع، لما أصاب الجزائر من عزلة، وعزوف السائحين الأجانب للدخول إلى الجزائر.

5- التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة.

التوصيات :

ومن أجل جعل القطاع السياحي أن يكون قطاعا إستراتيجيا وبديل تنمويا لقطاع النفط في الجزائر نؤكد على التوصيات التالية :

1. **تأهيل وتطوير القدرات التنظمية والفنية في العنصر البشري** :صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.
2. **رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي** :من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 ملايير دولار، حيث بلغت 6089.1 مليار دولار سنة 2015 كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 07.0٪ وهي نسبة ضعيفة جدا. لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي .
3. **توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي** :مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته
4. **ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي** من خلال :
   - **حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر .**
   - تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي .

قائمة المراجع والمصادر :

- **المجلات والدوريات :**

1. فوزية بوصفصاف ، **تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر** ، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الوادي ، الجزائر ، العدد 09 ديسمبر ، 2015 .
2. لحسين عبد القادر، **إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 الجزائر،2013 .

- **المذكرات والأطروحات الجامعية :**

3. بعابشة نبيل، **أهمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني –دراسة مقارنة بين: الجزائر تونس، المغرب–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013.
4. بن سهلة ثاني توفيق ، **أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الإستثمار في القطاع السياحي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص : تسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2015 – 2016 .
5. سماعيني نسيبة ، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة وهران ، 2013-2014 .
6. منصوري الزين، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- **مواقع الأنترنت :**

7. عيساني عبد الفتاح، **القطاع السياحي في الجزائر مشاكل ومقترحات** ، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات 26 أوت 2016.
http://diae.net/29851
8. منشور وزارة السياحة، **تطور قطاع السياسة للعشرية 2004-2013**، ص 12.
9. الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2000/02/19.

كل الحقوق محفوظة

المقال الواحد والأربعون

الاستثمار الرياضي كأحد الموارد الاقتصادية الجديدة .

- د.فرنان مجيد ، أستاذ محاضر (أ) معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية،البويرة.
- د.بن عبد الرحمان سيد علي، أستاذ محاضر (أ) معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية،البويرة.
- مقنين عيد الحق ، أستاذ مساعد ، معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية،البويرة.

الملخص:

في ظل تدني أسعار النفط وبحث العديد من الدول عن الحلول البديلة ونظرا للتحول الذي عرفته الرياضة في السنوات الأخيرة من مجرد هواية إلى قطاع اقتصادي رئيسي يمكنه أن يكون مصدر دخل هائل في العالم كله، وقد أدركت ذلك الدول الصناعية الكبرى، وبعض الدول الناميه. فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية تدخل فيها استثمارات وأموال ضخمة، وأبعد من ذلك فإنها صارت ترى أن الرياضة إذا لم ترتبط بالاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زوالها.

لكن الرؤية في دول العالم الثالث في التعامل مع الرياضة كصناعة وكمورد اقتصادي مازالت غير واضحة، ومازال المستثمرون يعتبرون أن الاستثمار في هذا المجال غير آمن من المخاطر.

لذا فإننا قد ارتأينا في هذه المداخلة تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الرياضي، وكيفية تحفيز المستثمرين للاستثمار في هذا المجال، والتعرف على بعض أنواعه، بالإضافة إلى أهم العراقيل التي يواجهها.

مقدمة:

تعتبر الرياضة إحدى أهم المجالات الإستثمارية المثمرة، وهو ما أثبتته السنوات الأخيرة، فإلى جانب كونها هواية ، فإنها ذات صلة وثيقة بالقطاع الاقتصادي، لكونها تشارك في الدورة الإقتصادية سواء كمنتج، أو شريك في الإنتاج أو قيمة مضافة. ويمكنها أن تكون مصدر دخل هائل في العالم كله، وهذا ما أدركته الدول الصناعية الكبرى، فأصبحت تتعامل مع الرياضية كصناعة حقيقية، تستثمر فيها رؤوس أموال ضخمة، بل إنها ترى أن الرياضة إذا لم ترتبط بالاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زوالها. هذا الأمر إنعكس بصورة إيجابية على أوضاع الرياضة في هذه البلدان، وسمح بتطور مؤسساتها الرياضية وأداء أنديتها وتفوقها، فأصبحت الرياضة فيها من أنجح المشاريع الاستثمارية، في الوقت الذي مازالت فيه دول العالم الثالث تنظر إلى الرياضة على أنها مضيعة للوقت والمال، وهو ما جعل مؤسساتها الرياضية ومعظم أنديتها تفتقر إلى أبسط مقومات التطور والنجاح.

لذا سنحاول من خلال هذه المداخلة توضيح أهمية الإستثمار في المجال الرياضي وطرق الاستثمار فيه.

كل الحقوق محفوظة

أولا: مفهوم الاستثمار الرياضي وأهدافه

أ– مفهوم الاستثمار الرياضي: يعتبر الاستثمار نهجا اقتصاديا حديث النشأة ظهر في أواسط السبعينات بعد زيادة حجم الإنتاج من النفط وما تبع ذلك من إرتفاع في الأسعار، فالاستثمار " يتضمن غالبا التضحية بمجموعة من النفقات الاستثمارية المخططة بهدف الحصول على مجموعة متوقعة أكبر من التدفقات النقدية و التي تتميز بوجه عام بأنها غير مؤكدة خلال فترات زمنية مختلفة"، [1] كما عرف على أنه" التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية." [2]

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن الإستثمار هو قرار إستراتيجي يتضمن تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها بشكل أكبر مستقبلا.

وفيما يلي رسم توضيحي يساعدنا على إعطاء فكرة عن عملية الاستثمار.

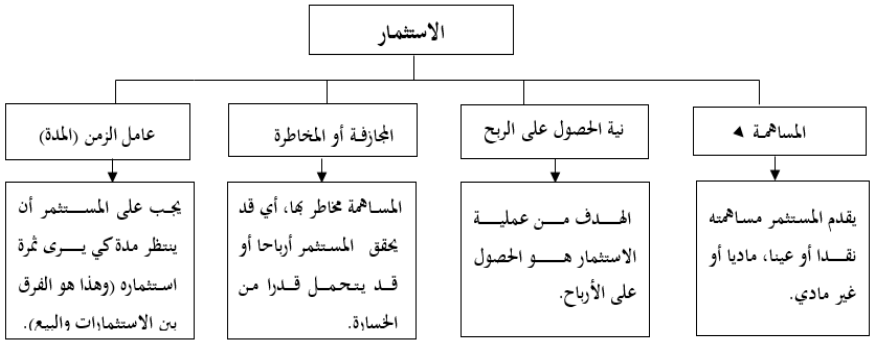

و إذا كان هذا هو مفهوم الاستثمار بشكل عام، فإن الاستثمار في المؤسسات الرياضية يهدف إلى زيادة رأسمالها عن طريق توظيف رأس المال، في مجال الأنشطة الرياضية المختلفة، مما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين، وبين المؤسسات الرياضية المختلفة، فالمستثمر يستثمر أمواله وتستثمر المؤسسات الرياضية إمكاناتها المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية (**اللاعب، الإداري، الجمهور**)، وفيما يلي مخطط يوضح علاقة الإقتصاد بالرياضة. [3]

ب . أهداف الاستثمار الرياضي:

من بين أهم الأهداف التي يسعى الإستثمار الرياضي لتحقيقها مايلي :

1– تحقيق العائد أو الربح المادي: إن هدف أي مستثمر هو تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يساعدانه على استمرار مشروعه. ومن هنا فإن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب في توظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة. [4]

2– المحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروعات

---

[1] A.J MERRITT and A. SYKES, The finance and analysis of capital projects, Longman, London, 1963, p08.

[2] الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، ط2، مصر، 1997، ص 02.

[3] حسن أحمد الشافعي : الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2006، ص 17.

4 أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ط2، ص 20.

كل الحقوق محفوظة

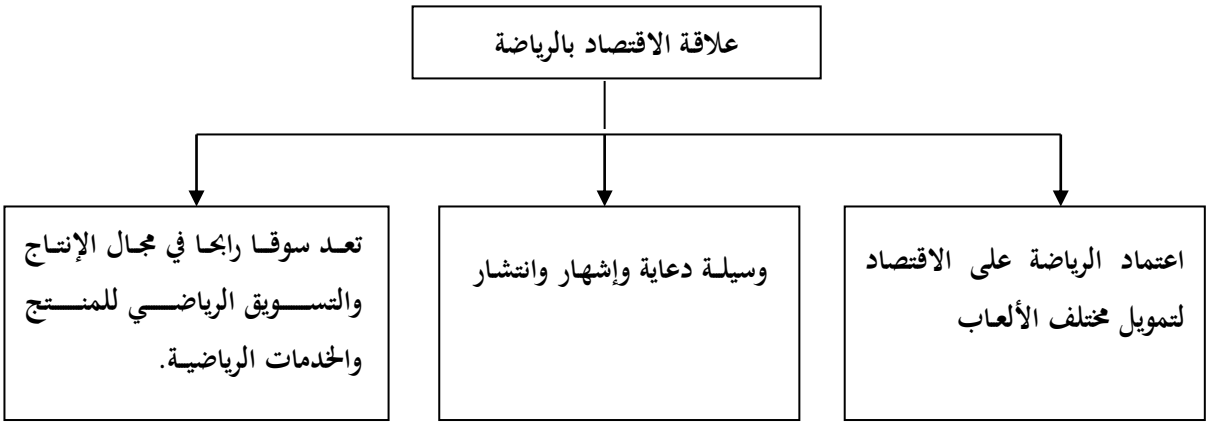

المختلفة في مجالات التربية البدنية والرياضية، إن المستثمر في مجال التربية البدنية والرياضية يسعى دائما إلى تحقيق الربح، وإذا لم يتحقق الربح من هذا المشروع فإن المستثمر يسعى في هذه الحالة إلى المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمشروع.

3- استمرارية الدخل وزيادته : يهدف المستثمر في مجال التربية البدنية والرياضية إلى تحقيق دخل مستمر والعمل على زيادته وتنميته باستمرار. [1]

4- ضمان السيولة اللازمة لمواجهة إلتزامات العمل وتغطية حالات الطوارئ.

ثانيا: طرق الاستثمار ومصادر التمويل الرياضي والتمثيل بعض التجارب الحية

إن مناخ الاستثمار في المنشآت الرياضية هو مناخ واعد، تتنوع فيه مجالات الإستثمار الرياضي، حيث أن كل ما يوجد في الرياضة يعتبر مادة خاما للاستثمار ابتداء من المنشآت والملاعب والصالات والمسابح ووصولا إلى الاستثمار في بعض الألعاب ذات الشعبية.

1- طرق الاستثمار الرياضي:

من بين أهم مجالات الاستثمار في الأندية الرياضية ما يلي: [2]

- إصدار صحف ومجلات أسبوعية باسم الأندية الرياضية.
- إقامة المطاعم الحديثة والبوفيهات داخل الأندية تقدم وجبات مختلفة وبأسعار مناسبة، فمثلا نجد أن أندية العالم المتقدم تتوفر على مقصورات خاصة برجال المال والأعمال من محبي الرياضة، تحجز طيلة الموسم الرياضي بأثمنة باهظة.
- الاستفادة من أسوار الأندية في الدعايات والإعلانات المضاءة والمتحركة، لبعض الشركات من أجل ترويج منتجاتها، وإقامة محلات تجارية و أنشطة تجارية أخرى متنوعة حول السور، ذلك ما فعلته شركة موبايلي لزيادة مبيعاتها عن طريق اتخاذ أسوار نادي الهلال لوضع إعلاناتها آخذة بعين الاعتبار عدد المشاهدين و النتائج التي تحصل عليها

[1] أنظر: كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقويم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

2 صالح بن عبد الله المالك، الاستثمار في الرياضة، خصخصة الأندية الرياضية السعودية: دراسة استطلاعية ميدانية مقارنة بين الأندية السعودية و المصرية والانجليزية، الطبعة الأولى، 2004.

نـادي الهـلال، هـذه الخطـوة الجريئـة لشـركة "موبايلي" فتحت المجال أمام شركات كبرى أخرى للدخول في هذا المجال.[1]

- إنشـاء مـدارس التربيـة الرياضـية ذات التكلفـة والرسوم المناسبة للموهوبين والهاوين.
- تسـويق شـعارات الأنديـة واسـتثمارها علـى المنتجات الرياضية للنادي.
- رسوم الاشتراك التي تبلغ قيما مرتفعة، وهي مصدر رئيسي للتمويل الذاتي.

كمـا نجـد أن صـفقات بيـع اللاعبـين وشـرائهم قـد فاقـت الملايـين مـن الـدولارات، ونجـد علـى سبيل المثال أن ثمن خدمات اللاعب الفرنسي زين الدين زيدان قد وصل إلى 50 مليون دولار مما يعكس أهمية الرياضية كصناعة، وأكبر دليل على أن الرياضـة صـارت صـناعة هـو أن أقـوى خمـس دول تتصـارع علـى تنظيم دورة الألعـاب الأولمبيـة لسـنة 2012 (**الولايـات المتحـدة، روسـيا، بريطانيـا، فرنسـا، إسـبانيا**)، ومـن المؤكـد أنهـا مـا كانـت تتصـارع لـولا أن الرياضـة في عرفهـا صـناعة مربحـة واسـتثمار مفيـد، وإذا كانـت المجـالات عديـدة للاسـتثمار في المجـال الرياضـي كوضـع مدينـة ألعـاب مصـغرة أو فـتح فـروع للأنديـة الصـحية الخاصـة أو فـتح مطـاعم أو تـأجير بعـض الصـالات للحفـلات والأعمـال المسـرحية)، فـلا عجـب إذا علمنـا أن العديـد من أندية كرة السلة والهوكي على الجليد تتداول أسـهمها في بورصـة وول سـتريت،مما يؤكـد أن هـذه الأنديـة مؤسسـات منتجـة، علـى أنـه يبقـى مجـال الأسـهم والعقـارات مـن أنجـح مجـالات الاسـتثمار بالنسـبة للأنديـة لأنـه لا يتطلـب مجهودا كبيرا، ومشاكله قليلة وليست معقدة.[2] يتضـح مـن الوقـائع السـابقة أن الرياضـة بالإضـافة إلى كونهـا تسـلية فهـي صـناعة تـدر عائـدا ماديـا ضخما يساهم في تنمية الاقتصاد القومي.

[1] فـراس التركـي، طـرق الاسـتثمار الرياضـي.... تجربـة حيـة، مـن صـحيفة المدينـة السـعودية، الصـادرة بتـاريخ: 2007/12/01، http://www.miheet.com.

2 عـارف العضـيلة، ملفـات الاسـتثمار القديمـة لأنديـة حفظـت بـ: "سري للغاية"، صحيفة عكاظ، الصادرة بتاريخ: 2006/04/22، العدد 1770.

رسم توضيحي لمجالات الإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية المختلفة[1]

1 – حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص 37.

كل الحقوق محفوظة

2- مصـادر التمويـل الرياضـي: تتمثـل مصـادر التمويل في الرياضة كما يأتي: [1]

أ- الترويج الرياضي:

يتكون من مجموعة الأدوات والعناصر التي تستخدمها المنظومة الرياضية لتحسين وتعزيز الصورة الذهنية للرياضة، وللتأثير في مستوى الطلب على الخدمات وتهدف جميع أدوات الترويج إلى تحقيق اشهار أفضل للخدمات الرياضية، لأن مجال العمل الرياضي مجال مهم وحيوي حيث كل دولة يجب أن توليه رعاية تامة ومتميزة، حيث أن أساليب ورعاية وتسويق الأنشطة الرياضية قد تطورت كثيرا في عصر العولمة. فبدأ باستثمار حقوق الرعاية والإعلان والبث التلفزيوني والأحداث الرياضية وتتمثل مجالات الترويج الرياضي فيما يلي:

- ترخيص باستخدام العلامات والشعارات على المنتجات ووسائل الخدمات
- الإعلان على ملابس وأدوات اللاعبين، والإعلان على المنشآت الرياضية.

يعرف الإعلان بأنه النشاط الذي يقدم الرسائل الإعلانية المرئية أو المسموعة إلى الجمهور لإغرائه على شراء المنتج أو الخدمة مقابل أجر مدفوع و هو أحد عناصر المزيج الترويجي (الإعلان، البيع، النشر)حيث يعبر عنه بالجهد المبذول في استعراض أو ترويج أفكار معينة أو منتجات أو أية خدمة تقدم من أية هيئة.

- الإعلان على ملابس و أدوات اللاعبين والمنتجات التسويقية كالصور والألبسة والتذكارات.
- الإعلان على المنشآت الرياضية.
- استثمار المرافق والخدمات في الهيئات الرياضية.
- عائدات تذاكر الدخول للمباريات والمناسبات الرياضية.
- الإعانات والتبرعات والهبات.
- عائدات انتقال اللاعبين.
- اشتراكات ومساهمات الأعضاء.
- حقوق البث الإذاعي والتلفزي للأنشطة الرياضية والمناسبات الرياضية.
- الإعلان في المطبوعات والنشرات والبرامج الخاصة بالأنشطة الرياضية.

وفيمايلي جدول يوضح المداخيل المالية لموسم 2007/2006 لنادي "ريال مدريد" الاسباني الذي تصدر قائمة أغنى نوادي كرة القدم في العالم وفق تصنيف مجلة مجموعة "ديلويت" البريطانية للخدمات المالية في تقريرها لموسم 2007/2006. مع العلم أن مجلة "ديلويت" لا تأخذ بعين الاعتبار في تصنيفها نفقات وتكاليف انتقال اللاعبين أو أجورهم، بل تركز على المداخيل اليومية التي تدرها على النادي تجارة كرة القدم، كالتذاكر والإعلانات والمنتجات التسويقية كالصور والألبسة والتذكارات وحقوق البث الإذاعي والتلفزي.

1 عادل فاضل علي، التسويق في المجال الرياضي، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد، أفريل2007.

كل الحقوق محفوظة

جـدول يوضـح المـداخيل الماليـة لموسـم: 2015/2014 **لنـادي "ريال مدريـد" الاسباني بملايين الدولارات**[1].

مصدر الدخل	مبيعات التذاكر	الإعلانات والمنتجات التسويقية	حقوق البث الإذاعي والتلفزي	المجموع
قيمة الدخل	133.4	207	119.6	460
نسبة الدخل	%29	45%	%26	%100

ب- التسويق لرياضي MARCETING

يرجع أصل هذه الكلمة إلى الانجليزية وهي تتألف من مصطلحين و هما "MARKET" التي تعني السوق و"ING" التي تعني داخل أو ضمن، هي تلك الكلمة المشتقة من الكلمة اللاتينية "Mercati" والتي تعني المتجر أو محل تأدية الخدمة أو النادي وكذلك من المصطلح اللاتيني "mercatus" والتي تعني السوق، ومنه يمكن القول أن مصطلح التسويق يعني تلك الأعمال و الوظائف التي تتم داخل أو ضمن السوق،أي كل الوظائف التي تتم خارج دائرة الإنتاج، ذلك أنه يمكن تقسيم كل الوظائف في المؤسسة إلى وظائف مرتبطة بالإنتاج وأخرى بالتسويق أي أن أي نشاط مبدع ومنتج عبارة عن إنتاج و الذي يقصد به تلك العمليات الفنية المرتبطة بتطوير المنتج منذ تهيئة الإستراتيجية الأولى إلى خروج المنتج في شكله النهائي، ثم التسويق كي يستقر في السوق.

وهناك تعريفات عديدة لتسويق يعكس كل منهما فلسفة معينة و وجهة نظر ممددة، فقد فهمه البعض على أنه الإعلان أو البيع كما اعتقد البعض الآخر بأنه توزيع السلع والخدمات ولكن عموما يمكن تعريف التسويق على أنه نشاط إنساني يهدف إلى إشباع رغبات المستهلك عن طريق التبادل والتسويق هو إمكانية خلق زبائن مربحين والحفاظ عليهم وفيما يلي نورد بعض التعارف الهامة للتسويق:

عرفه p.kotler "التسويق أنه عبارة عن وضعية فكرية ومجموعة من التقنيات تسمح لمؤسسة بأن تستلي على الأسواق بخلقها الاحتفاظ بتطويرها كما عرفه كذلك بأنه نشاط الأفراد الموجهة لإشباع الحاجات والرغبات من خلال عملية التبادل [2].

نلاحظ من خلال التعريفين أن هناك علاقة بين ثقافة المؤسسات والتقنيات المستعملة ليها وأن هناك ربط بين التسويق والسلوك البشري ويمكن تلخيص جوانب التعريفين فيما يلي وفي طريقة عملها.

- التسويق هو قبل شيء عبارة عن قناعات داخلة في ثقافة المؤسسة وفي طريقة عملها.
- التسويق يعتمد على مجموعة من التقنيات تساعد منظمة على الحيازة على الأسواق المناسبة.
- نقطة البداية في التسويق هي الحاجات والرغبات الإنسانية المشتركة بين الأفراد والمختلفة من مجتمع لآخر.

1- أعد بناء على التقرير السنوي لمجلة مجموعة "ديلويت" البريطانية للخدمات المالية لموسم 2015/2014.

[2] kotle Philip. Dubois Bernard « marketing management »,France nouveaux horizon 1994,p67.

كل الحقوق محفوظة

- نتيجة الحاجات والرغبات تصنع المنتجات وتحقيق قيمة لدى الشخص الذي تشبع حاجاته.
- وجود الحاجات والمنتجات غير كافية للتعبير عن مفهوم التسويق بل يجب أن يقرر الفرد إشباع حاجاته بالتبادل.
- تعريف الأستاذ Howard فقد عرفه "يتضمن التسويق تحديد حاجات ورغبات المستهلك وتفهمها على ضوء الطاقات المؤسسة ثم التعريف المختصين بها لكي يشكلوا المنتجات وفق الحاجات السابق تحديدها ثم التوصيل هذا كله للمستهلك مرة أخرى، أما مهمة إدارة التسويق فهي التخطيط و الرقابة العملية التسويقية لتحقيق هدف معين وتعريف GUNDIFF-STILL الذي يقول بأنّ التسويق هو العملية الإدارية التي تتم عن طريقها الانتقاء بين السلع و الأسواق ومن خلالها تحول ملكية المنتجات" [1].

ثالثا: معوقات الاستثمار الرياضي

يواجه الاستثمار الرياضي في البلدان النامية و من بينها الجزائر العديد من العراقيل تختلف في طبيعتها من حيث الطبيعة القانونية والإدارية والسياسية والاقتصادية والفنية.

أ- من حيث الطبيعة القانونية: إن غالبية الدول النامية لم تسطر قوانين مستقرة تسير عليها النوادي الرياضية مختلف أصنافها، ومن ثم الأطر التي ينبغي أن يتجه إليها الاستثمار الرياضي، بالإضافة إلى احتواء أنظمتها على ثغرات كثيرة تفسح المجال لسهولة التلاعب فيها وهذا راجع أيضا إلى ضعف عنصر الرقابة بنوعيها، الإدارية والمالية. عدم وجود قوانين ولوائح تنظم الاستثمار الرياضي بالإضافة إلى ضعف القرارات المشجعة على الاستثمار الرياضي وخاصة ما يتعلق بالإعفاءات الضريبية الجمركية.

ب- من حيث الطبيعة الإدارية: لازالت معظم الهياكل والمنشآت الرياضية و الإدارية التابعة تحت سلطة الدولة والوزارة الوصية، مثلما هو حاصل في الجزائر، فكل المنشآت والهياكل الإدارية تحت سلطة وزارة الشباب والرياضة، ولذلك فالنوادي الرياضية لا تستطيع القيام بالاستثمار الرياضي إلاّ عن طريق الوزارة الوصية،بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التصاريح والموافقات الخاصة الاستثمار في المجال الرياضي.

ج- من حيث الطبيعة السياسية: لازالت بعض الدول تعيش أزمات سياسية وأمنية،مما يجعل الرياضة في آخر سلم اهتمامات أصحاب القرار، ولذلك فإن التعاون الدولي في مجال الرياضة يصطدم بهذه العراقيل، فالعديد من النوادي حلت وألغيت المنافسات الرياضية، وهجر الطاقم الفني والرياضي وخربت المنشآت الرياضية و الهياكل.

د- من حيث الطبيعة الاقتصادية: نقص الوعي عند المسؤولين بأهمية الاستثمار الرياضي

[1] منير نوري (2007)"التسويق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص86.

كمطلب رئيسي لتمويل الرياضة وتنميتها، حيث يسود الاعتقاد في بعض الدول أن الرياضة مازالت ذات طابع اجتماعي، مرتبطة بالنشاطات الثقافية والترفيهية لاغير، وهذا عكس ما هو حاصل في أغلب الاقتصاديات المتقدمة، الذين يعتبرون أن الرياضة نشاط اقتصادي يتعامل بمبدأ الخسارة والربح و قياس التكلفة والمردود المالي، لأن الرياضة في النهاية ما هي إلا نشاط استثماري بالدرجة الأولى.

هـ- من حيث الطبيعة الفنية: عدم وجود كفاءات قيادية متخصصة في إدارة هذا النوع من الاستثمار, بالإضافة إلى عدم وجود مركز معلومات يختص بإعداد دراسات الجدوى الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي.

وهناك عوائق أخرى: كعدم احترام حقوق الملكية للأندية الرياضية، الديون المترتبة على الأندية، عدم وجود روح المغامرة و المجازفة لدى المستثمرين، افتقار المؤسسات الرياضية للمستلزمات المشجعة للاستثمار الرياضي كالمنشآت والأجهزة الرياضية والجهاز الفني والإداري...إلخ.[1]

رابعا: كيفية تحفيز الاستثمار في المجال الرياضي

لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي يجب تهيئة الظروف وإتباع الخطوات التالية:

1- مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الرياضي،وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام والقطاع الخاص لمراجعة التشريعات القادرة على جلب المستثمرين إلى المجال الرياضي، كتقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في مجال التربية البدنية والرياضية[2].

2- تشكيل هيئات خاصة بترويج الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية، وضرورة توفرها على وسائل جيدة لإقناع المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار في هذا المجال.

3- ضرورة توفر الاستثمار الرياضي على مركز معلومات هدفه تزويد المستثمر بكل المعلومات التي تخص واقع الاستثمار في الدولة بالإضافة إلى توضيح أهم مجالات الاستثمار في الأنشطة الرياضية.

4- تدعيم الوعي بأهمية الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية من خلال عقد ملتقيات أو دورات رياضية.

5-يجب العمل على تحقيق الانسجام بين القطاع العام و الخاص في وضع سياسة استثمارية وطنية تخص المجال الرياضي.

6- تبسيط كافة الإجراءات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الرياضي.

7- التوسع في خوصصة المنشآت الرياضية والمؤسسات التابعة لها،ينبغي أن لا يكون هذا على

[1] حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006، ص 116.

[2] السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط 2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 23 .

كل الحقوق محفوظة

حساب مصلحة المواطن في الاستفادة والاستمتاع بالأنشطة الرياضية[1].

8- على الدولة زيادة حصيلة الموارد المالية للأنشطة الرياضية عن طريق تخصيص نسبة من أرباح الشركات التابعة للقطاع العام للإنفاق على الأنشطة الرياضية، في الجزائر مثلا لا توجد هناك سياسة اقتصادية و مالية تدعم قطاع الرياضة، ففي مجال الضرائب و الرسوم لا توجد هناك سياسة جبائية واضحة المعالم لدعم الاستثمار في القطاع الرياضي باستثناء بعض الإعفاءات الممنوحة لبعض الفئات والجمعيات الرياضية، ويعتبر الاستثمار الرياضي عن طريق الكفالة الرياضية أحد أبرز هذه الاستثناءات، حيث تم قبول10% من رقم أعمال هذه المؤسسات كأعباء قابلة للحسم من النتيجة الجبائية على أن لا تتجاوز مبلغ 10 مليون دج.[2]

وتبقى أهم المقومات التي تعمل على جذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها هي البيئة المواتية وإطارها المؤسسي، لذا يجب دائما الحفاظ على الاستقرار بمجالاته السياسية والاقتصادية والتشريعية فنجد بلدانا لم تمنح أي امتيازات أو إعفاءات إلا أنها تعتبر مراكز لجذب الاستثمارات،وذلك لأنها توفر المناخ الاستثماري العام وهو الذي يؤثر على انسياب وجذب هذه الاستثمارات.[3]

خاتمة:

أصبح الاستثمار في مجال الرياضة يحتل صدارة الاستثمارات في العالم المتقدم، نتيجة لما يدره من أموال ضخمة، تجعل العجز المالي آخر اهتمامات أنديتها، بالإضافة إلى مساهمته في الدخل القومي، فالتسيير العلمي في هذا المجال أصبح القاعدة المتبعة في هذه البلدان، في حين أن النظرة التقليدية عن الرياضة في دول العالم الثالث ما زالت هي السائدة. لذا فإنه على الدولة التعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية، فتضخ فيها استثمارات و رؤوس أموال ضخمة،وتشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال من خلال تسطير سياسة شاملة لإصلاح القطاع الرياضي تضم كل المجالات التشريعية والإجرائية والمالية من أجل تهيئة الظروف لخلق المناخ الاستثماري، باعتباره أهم العوامل المشجعة على الاستثمار مما سيسهم في در الأموال ورفع الضغط على قطاع المحروقات.

المراجع :

-أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ط2،ص 20.

- أمينة زكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1994،ص03.

- التقرير السنوي لمجلة مجموعة "ديلويت" البريطانية للخدمات المالية لموسم 2007/2006.

-حازم بدر الخطيب،أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006،ص 116.

- حسن أحمد الشافعي، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة، الطبعة الأولى،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2006،ص17.

-الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، ط2،مصر،1997،ص02.

[1] مؤتمر القانون والرياضة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط،مارس 2007.

[2] قانون المالية لسنة 2008.

[3] أمينة زكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1994، ص03.

–صالح بن عبد الله المالك، الاستثمار في الرياضة،خصخصة الأندية الرياضية السعودية: دراسة استطلاعية ميدانية مقارنة بين الأندية السعودية والمصرية والانجليزية، الطبعة الأولى، 2004.

–عادل فاضل علي، التسويق في المجال الرياضي، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد، أفريل2007.

–عارف العضيلة، ملفات الاستثمار القديمة لأندية حفظت بـ: "سري للغاية"، صحيفة عكاظ، الصادرة بتاريخ: 22/04/ 2006، العدد 1770.

–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط 2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 22.

–فراس التركي، طرق الاستثمار الرياضي.... تجربة حية، من صحيفة المدينة السعودية، الصادرة بتاريخ: 2007/12/01، http://www.miheet.com.

– قانون المالية لسنة 2008.

–كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقويم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

– مؤتمر القانون والرياضة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مارس 2007.

- A.J MERRITT and A. SYKES, The finance and analysis of capital projects, Longman, London, 1963, p08

كل الحقوق محفوظة

المقال الثاني والأربعون

مساهمة انهيار أسعار المحروقات في تبني إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات-دراسة حالة تنافسية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-

- عطاءالله بن طيرش، أستاذ مساعد "أ" ، جامعة غرداية .
- سويح جمال ، طالب دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط .

الملخص :

تعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر نسيج في الاقتصاد الجزائري، حيث أولتها الدولة أهمية بالغة لدعمها وتطويرها، نظرا لأن هذه المؤسسات تعتبر كحل بديل لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ولكن السؤال الذي يجب طرحه، والذي يجب علينا الإجابة عنه في هذه الورقة البحثية، ما هي المنتجات المصدرة من قبل هذه المؤسسات، والتي تتمتع بمزايا نسبية في الأسواق الخارجية، والتي تكون مصدرا من مصادر تنويع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر؟، ومن أجل ذلك استعنا بمفهوم الميزة النسبية الظاهرة RCA، وقد قمنا بدراسة مجموعة من صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2011-2015 في عدة قطاعات، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة تستفيد من المزايا النسبية للاقتصاد الوطني في حالة 3 من 8 منتجات مصدرة، وهي: التمور، الخروب وبذوره، الكسكس، أي بنسبة 37.5% من مجموع المنتجات المصدرة .

الكلمات المفتاح : المزايا النسبية الظاهرة، التدويل، تنويع الصادرات، الميزة التنافسية، الصادرات خارج المحروقات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

SMEs are the largest tapestry in the Algerian economy, where the State had attached great importance to the support and development, Because these institutions are considered as an alternative to diversify Exports outside the hydrocarbons in Algeria, But the question that needs to be asked, which we must answer in this scientific research paper, What are the products exported by these institutions, which enjoy comparative advantages in foreign markets, And be a source of fuel sources diversification Exports outside the hydrocarbons in Algeria ?, outsourced it to the concept of revealed comparative advantage RCA, We have studied a group of small and medium enterprises during the period 2011-2015 In several sectors , And came to the conclusion that exporting SMEs benefit from the comparative advantages of national economy in the case 3 of 8 exporting products, namely: dates, carob and seeds, couscous, Ratio of 37.5% of total worse exported products.

Keywords: *Revealed Comparative Advantages RCA, Internationalization, Diversification of exports , Competitive advantage, exports outside hydrocarbons, SMEs.*

مقدمة:

من الأهمية بمكان أن نقوم بدراسة وضعية تنافسية صادرات المؤسسات الصغيرة المتوسطة بالجزائر، حيث عرفت هذه الأخيرة قصورا نظرا لضعف مرونة الهيكل الإنتاجي خارج قطاع المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير، وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة

كل الحقوق محفوظة

الصادرات لصالح قطاع المحروقات، ومن المتوقع أن يعطي اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الكبرى، وكذا الانضمام المتوقع لمنظمة التجارة العالمية، والذي يهدف بالأساس إلى رفع الحماية عن الكثير من السلع المحلية، فرصة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، لتصدير منتجاتها إلى الخارج، غير أن ذلك مرهون بعدة شروط قد لا تتوفر في الاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى القصير، حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المكونة لأهم جزء في النسيج الصناعي الخاص، والتي تتميز بخصائص تجعل منها مصادر للميزة التنافسية، وبالتالي تساهم في دفع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، وفي هذا السياق أطلقت الجزائر برنامج تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 بمشاركة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ضمن سلسلة برامج وإصلاحات توجهها إلى اقتصاد السوق الذي يرتكز على المنافسة والتنافسية، ولعل ما يمكن أن تتمتع به الجزائر من بعض المزايا النسبية لبعض المنتجات في الأسواق العالمية أو الإقليمية، والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية، إذا ما تمت معالجتها بالطريقة الصحيحة من طرف المؤسسات والسياسات الاقتصادية على حد سواء، كل هذا يقودنا إلى طرح تساؤل حول إشكالية هذه الورقة البحثية، وذلك على النحو التالي: **هل تمتلك صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مزايا نسبية في الأسواق الخارجية؟ وهل يمكن أن تكون مصدرا من مصادر تنويع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر في ظل انهيار أسعار النفط؟**

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الورقة البحثية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

-المحور الأول: مدى تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات؛

-المحور الثاني: دراسة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛

-المحور الثالث: نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

-المحور الرابع: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

-المحور الخامس: دراسة المزايا النسبية الظاهرة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المحور الأول: مدى تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات

للنفط أهمية كبيرة، فهو يتمتع بمزايا هامة و متعددة فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها في حال السلم و الحرب، فهو يعتبر من بين أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول. كما أنه يعتبر من بين مؤشرات قياس ثراء و غناء الدول. والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الصادرات من المحروقات في الجزائر، وذلك النحو الأتي:

الجدول رقم 01: تطور صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005–2016

الوحدة: مليون دولار

السنة	الصادرات	النسبة
2005	45094	98,02
2006	53429	97,83
2007	58831	97,79
2008	77361	97,55
2009	44128	97,60
2010	55527	97,32
2011	71427	97,19
2012	69804	97,13
2013	62960	96,9
2014	60304	95,89
2015	35724	94,54

Source : -CNIS, rapport annuel 2015, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P : 16 .
-CNIS , série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P : 05.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات من المحروقات في تزايد مضطرد من سنة إلى أخرى وذلك بسبب ارتفاع أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية،[1] وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات بنسبة تصل إلى 98%،[2] ولكن من الناحية الإستراتيجية تعتبر الاقتصاديات القائمة على الطاقة الأحفورية هشة وذلك للأسباب التالية:

-محدودية هذه الطاقة، إذ أن الخبراء يؤكدون أن الاحتياطيات العالمية ستنفذ في غضون 40 سنة أو 50 سنة القادمة؛

-حساسية أسعار النفط للتقلبات العالمية وتحكم المضاربين في أسعارها؛

-إن الاعتماد المفرط على النفط يمثل من الناحية الإستراتيجية عامل سلبي على تكوين تخصصات تنموية في المجتمع، حيث أن التخصص في استخراج وبيع النفط لا يعطي أي ميزة تنافسية لتنمية البلاد عكس ما نجده في الدول التي لا تمتلك النفط، فنجد هناك تخصصات تنموية رائدة في الصناعات أو الخدمات.[3]

المحور الثاني: دراسة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

من الأهمية بمكان أن نقوم بإلقاء نظرة بسيطة على واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وذلك قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

كل الحقوق محفوظة

الجدول 02: تطور الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2005–2015 **الوحدة:** مليون دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الإجمالية	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	37787
صادرات المحروقات	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	35724
الصادرات خارج المحروقات	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2582	2063
نسبة الصادرات خارج المحروقات	1,97	2,16	2,21	2,44	2,35	2,67	2,8	2,86	03,09	4,1	5,45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير:

-CNIS, rapport annuel 2015, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P : 16 .

-CNIS , série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P : 05.

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتعدى نسبة 6% خلال فترة الدراسة، ونلاحظ كذلك أنها في زيادة مضطردة من سنة لأخرى وإن كانت بنسبة قليلة، وذلك بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من أثار الأزمة العالمية لسنة 2008، وكذا توجه الحكومة الجزائرية لتنويع مداخيل الدولة من العملة الصعبة من جراء تأثرها من انخفاض أسعار البترول.[1]

وبإلقاء نظرة متصفحة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نجد أنها تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات نصف مصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية(غير الغذائية)، المعدات الصناعية والمنتجات الفلاحية،[2] والجدول التالي يوضح تطورها:

كل الحقوق محفوظة

الجدول رقم 03: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2005–2015

الوحدة: مليون دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	% التطور 2005-2015
مواد غذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	402	323	234	249,25
مواد خام	134	195	169	334	170	94	161	168	109	109	106	20,89-
مواد نصف مصنعة	651	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	1693	160,06
التجهيزات الزراعية	-	1	1	1	-	1	-	1	-	2	1	-
التجهيزات الصناعية	36	44	46	67	42	30	35	32	28	16	18	50-
المواد الاستهلاكية	19	43	35	32	49	30	15	19	17	11	11	42,1-
المجموع	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2582	2063	127,45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير:

-CNIS, rapport annuel 2015, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P : 16 .

-CNIS , série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P : 05.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن حصيلة الصادرات الإجمالية الجزائرية خارج قطاع المحروقات قد زادت بنسبة 127,45% من سنة 2005 إلى غاية 2015، لكن ما يلاحظ كذلك أن بعض السلع سجلت انخفاض حادا مثل: المواد الخام التي انخفضت بنسبة 20,89% خلال فترة الدراسة وكذلك الحال بالنسبة للمواد الاستهلاكية التي انخفضت بنسبة 42,1% خلال فترة الدراسة،[3] وما يهمنا كذلك هو ارتفاع حصيلة الصادرات الصناعية المتمثلة أساسا في المواد نصف مصنعة، حيث ارتفعت بنسبة 160,06% خلال فترة الدراسة، ولكن على العموم تعد هذه النسب فشل ذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة، التي تسعى جاهدة للتخلص التبعية لقطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل من العملة الأجنبية للاقتصاد الوطني.[4]

المحور الثالث: نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا كبيرا في عددها واتساعا في القطاعات المشتغلة بها، خاصة في الفترة الممتدة من 2001 إلى وقتنا الحالي، بحيث إن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01–18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الكثير من الأثر في تحديد إحصائيات دقيقة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كان في السابق تضارب في إحصاء هذه المؤسسات نظرا لاعتماد معايير مختلفة من طرف مختلف الهيئات، ولإبراز هذا النمو المضطرب في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نقدم الجدول التالي :

الجدول رقم04 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003–2015

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	التطور	
		العدد	النسبة
2003	288587	–	–
2004	312959	24372	8.44
2005	342788	29829	9.53
2006	376767	33979	9.91
2007	410959	34192	9.07
2008	519526	108567	26.41
2009	587494	67968	13.08
2010	619072	31579	5.37
2011	659309	40237	6.49
2012	711832	52523	7.96
2013	777816	65984	9.26
2014	852053	74237	9.54
2015	934569	82516	9.68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

–Samia gharbi,les pme/pmi en Algérie :état des lieu ,laboratoire de recherche sur l'industrie et linovation UNIVERSITE DU LITTORAL .COTE DOPALE .N238 MARS 2011.P 07
-: ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :08.
- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n20 mars,2012,p :10
- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n22,avril 2012,p :07
- ministère de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information ,n26,avril 2015,p :08

من خلال تفحص مختلف أرقام هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدياد مستمر، ويرجع السبب في هذا التطور البارز إلى السياسات المنتهجة آنذاك، والتي كانت تهدف إلى دعم خلق المؤسسات والاستثمار، وفي هذا المجال قام البنك المركزي بأتباع سياسة ائتمانية توسعية بمنح القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسعار منخفضة (وصلت إلى حدود 05%) ابتداء من سنة 2001، الأمر الذي شجع المتعاملين الاقتصاديين على الإقبال على مثل هذا النوع من المؤسسات خاصة مع أهمية العامل التمويلي في العملية الاستثمارية، يضاف إلى هذا النوع من المؤسسات خاصة مع أهمية العامل التمويلي في العملية الاستثمارية، يضاف إلى هذا الدعم التي قدمته الحكومة لهذه المؤسسات، من خلال برامج التوجيه لهذا القطاع الحيوي، وإتباع إستراتيجية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير الآليات اللازمة لتنشيط هذا القطاع وإزاحة العراقيل التي تحول دون نموه وتقدمه[5]، فتم استحداث صندوق ضمان القروض بقيمة **30** مليار

كل الحقوق محفوظة

دينار جزائري، وصندوق رأس المال المخاطر بقيمة 3.5 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[6].

الجدول رقم 05: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010–2015

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المجموع	التطور			
						م.ص.م عمومية		م.ص.م خاصة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		العدد	النسبة	العدد	النسبة
2010	557	0.09	618515	99.91	619072	–	–	–	–
2011	572	0.09	658737	99.91	659309	15	2.69	40222	6.5
2012	557	0.08	711275	99.92	711832	15–	2.69–	52538	7.97
2013	557	0.08	777259	99.92	777816	0	0	65984	9.27
2014	542	0.06	851511	99.94	852053	15–	2.69–	74252	9.55
2015	532	0.06	934037	99.94	934596	10–	1.84–	82526	9.69

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

–ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n18,2010,p :07
-: ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :09.
- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n20 mars,2012,p :11
- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n22,avril 2012,p :09
- ministère de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information ,n26,avril 2015,p :07

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن ما نسبته أكثر من 99% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة في الجزائر هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، أما بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي لم تتجاوز نسبة 1%، الأمر الذي يفسر إن توجه الذي اتخذته الجزائر من بداية الثمانينيات قد أصبح واقعا يفرض نفسه على الخريطة الاقتصادية الجزائرية، ويرجع نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى بعض الأسباب، نذكر منها الأتي :

- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية[7].

كل الحقوق محفوظة

المحور الرابع: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

إن تركيز المشاريع الاقتصادية في منطقة واحدة يؤدي إلى تضييع العديد من المشاريع في مناطق عديدة يمكن إن تنتج قيمة مضافة، كما إن انتشار المشروعات في المناطق الجغرافية المختلفة، يجب إن يكون وفق الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وعلى الحكومة إن تحدد خياراتها التنموية وتقوم بنشرها بشكل دقيق في المناطق الجغرافية الأكثر قابلية لتفاعل مع هذه الخيارات، وتتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المناطق الحضرية التي يوجد بها نسيج صناعي كبير وتحتوي على كثافة سكانية هامة ،وهذا كي توفر لنفسها سوقا محليا مقبولا للاستمرار في نشاطها، ويلاحظ إن 10 ولايات من الشمال تستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، وذلك حسب الأتي :

الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر (العشر المراتب الأولى) خلال الفترة 2013–2014

الرتبة	الولاية	2013	2014	% الحصة (2014)	% التطور
1	الجزائر	52797	56641	11.4	7.28
2	تيزي وزو	27129	29531	5.94	8.81
3	وهران	21845	24431	4.92	11.84
4	بجاية	21722	23867	4.8	9.87
5	سطيف	20606	22090	4.44	7.2
6	تيبازة	19097	21068	4.24	10.32
7	بومرداس	16583	18061	3.63	8.91
8	البليدة	15648	17013	3.42	8.72
9	قسنطينة	14652	15854	3.19	8.2
10	باتنة	11512	12418	2.5	7.87
المجموع الفرعي (10ولايات)		**221601**	**240974**	**48.49**	**8.74**
المجموع الكلي		**459414**	**496989**	**100**	**8.18**

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n26,avril 2015,p :16.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، إن التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر غير متساوي، إذ إن ما نسبته 48.49% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2014 موجودة في 10 ولايات فقط من الوطن، وما نسبته 11.4% موجودة في الجزائر لوحدها، من جهة أخرى نلاحظ إن بعض الولايات حققت نسبة تطور معتبرة في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حققت ولاية وهران نسبة تطور وارتقاء بـ11.84%، ثم تلتها ولاية تيبازة بنسبة 10.32%، بجاية بنسبة 9.87%، أي بزيادة معتبرة على معدل النمو الإجمالي الوطني، والذي نسبته 9.35%.[8]

كل الحقوق محفوظة

الجدول رقم 07: حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات في الجزائر خلال الفترة 2014-2013

الجهات	2013	حركية 2014				2014
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
الشمال	316364	27799	4849	5091	28041	344405
الهضاب العليا	102533	8487	2759	1607	7335	108912
الجنوب	40517	3057	1446	588	2199	43672
المجموع	**459414**	**39343**	**9054**	**7286**	**37575**	**496989**

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n26,avril 2015,p :18.

من خلال الأرقام في الجدول أعلاه، والخاصة بحركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المناطق، نلاحظ إن جهة الشمال تستحوذ علة نسبة النمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على باقي مناطق الوطن، بقيمة 28041 مؤسسة أي بنسبة 74.6%، كما أنها تستحوذ على تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بـ344405 في سنة 2014 أي بنسبة 69.3%، ثم تليها الهضاب العليا، حيث نسبة تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 7335 مؤسسة أي بنسبة 19.5%، أما تمركز المؤسسات في الهضاب العليا فكان في سنة 2014 بـ 108912 مؤسسة، أي بنسبة 21.9%، أما في ما يخص مناطق الجنوب الجزائري فكانت نسبة نمو وتطور هذه المؤسسات ضعيفة بالرغم من الإمكانيات والطاقات الهائلة للتنمية التي تحوزها هذه الولايات، فكانت النسبة 5.8% أي بمقدار 2199 مؤسسة، وفيما يخص تمركز هذه المؤسسات في ولايات الجنوب فكان ب 43672 مؤسسة أي بنسبة 8.7%.

المحور الخامس: دراسة المزايا النسبية الظاهرة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

طبعا في هذا المحور سنستعمل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، لمعرفة مدى تمتع منتجات صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمزايا نسبية في الأسواق الخارجية، ومعرفة ما هي هاته المنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية؟، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجتمع الدراسة في موضوعنا، من القائمة المعدة من قبل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، وذلك بالاعتماد على قائمة المصدرين الجزائريين لسنة 2014، المعدة على أساس شهادة المنشأ المستخرجة من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة الجهوية، وهذه القائمة تحتوي على مجموع المؤسسات المصدرة بالجزائر، والمقدر عددها ب 498 مؤسسة مصدرة[1]، وتصدر بعضها نفس المنتجات، وبلغ عدد المنتجات 08 **منتجات**، خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015، وذلك باستخدام قاعدة البيانات التي يوفرها مركز التجارة العالمي ITC (بناء على إحصائيات UN COMTRADE) وفق نظام HS

كل الحقوق محفوظة

(النظـام المتناسـق لتصـنيف وترميـز السـلع) عنـد 6 أرقام.

أولا– مفهوم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

لقد قدمت الأدبيات النظرية في التجارة الدولية عـدة إسـهامات تتعلـق بكيفيـة قيـاس تنافسـية الاقتصاد، ونحن سوف نستعمل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA، يعتبر الميزة النسبية للبلد من قبل العديـد مـن الاقتصـاديين كمحـدد رئيسـي للتجـارة الدوليـة، ويسـتند هـذا المفهـوم، في الأسـاس، علـى وجـود فـارق التكلفـة في عـدد مـن البلـدان، كـل بلـد يتخصـص في تصـدير السـلعة الـتي لديـه فيهـا ميـزة نسـبية أقـل(أي تكلفـة أقـل) مقارنـة مـع الدولـة الأخـرى، وقـدم مفهـوم الميـزة النسـبية الظـاهرة مـن خـلال الاقتصـادي B,Balassa، في سـنة 1965،[2] والذي يفترض أن التبادلات الدولية تقوم على فوارق في التكلفة ما بين البلدان، وهو ما يبين المزايا النسبية لها، وبالتالي المعطيات المتوفرة حول النتائج التجارية تسمح بقياس الميزة النسبية الظاهرة.

كلمـا كانـت النتـائج النسـبية لبلـد مـا كبـيرة في صادرات منتج ما، كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة في هذا المنتج كبيرة.

وهناك عدة طرق لحساب الميزة النسبية الظاهرة، والأكثر استعمالا في الدراسات التجريبية تتمثل في مقارنـة هيكـل الصـادرات لبلـد مـا مـع منطقـة مرجعيـة(العالم مثلا)، في هـذه الحالـة يعطـى المؤشـر وفق الصيغة التالية:

$$RCA_k(i,w) = \frac{X_k(i)/TX(i)}{X_k(w)/TX(w)}$$

حيث:

$RCA_k(i,w)$: الميزة النسبية الظاهرة للبلد i مع العالم w من أجل المنتج k؛

$X_k(i)$: صـادرات البلـد i للعـالم w مـن المنـتج k؛

$X_k(w)$: صادرات العالم w من المنتج k؛

$TX(i)$: الصادرات الكلية للبلد i نحو العالم؛

$TX(w)$: الصادرات الكلية للعالم.

بحيث تتراوح قيمة الميزة النسبية الظاهرة ما بين 0 وما لانهاية نظريا، وإذا كانت أكبر من الواحد الصحيح، فمعناه أن البلد لديه ميزة نسبية ظاهرة في المنتج المعني، وهو ما يعني أن حجم صادرات هذه السلعة في الصادرات الكلية للبلد المعني أكبر من المعدل العالمي.[3]

ثانيا– قياس RCA لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

على ضوء ما سبق سنحاول في هذا العنصر إجراء تحليل عميق على مستوى المنتجات التي تصدرها المؤسسات الجزائرية المصدرة، وذلك بالاعتماد على قائمة المصدرين الجزائريين لسنة 2014، المعدة على أساس شهادة المنشأ المستخرجة من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة الجهوية، وذلك باستعمال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، وذلك على النحو الأتي:

كل الحقوق محفوظة

الشكل رقم 01: تطور اتجاه الميزة النسبية الظاهرة **RCA** لمنتج التمر خلال 2011–2015

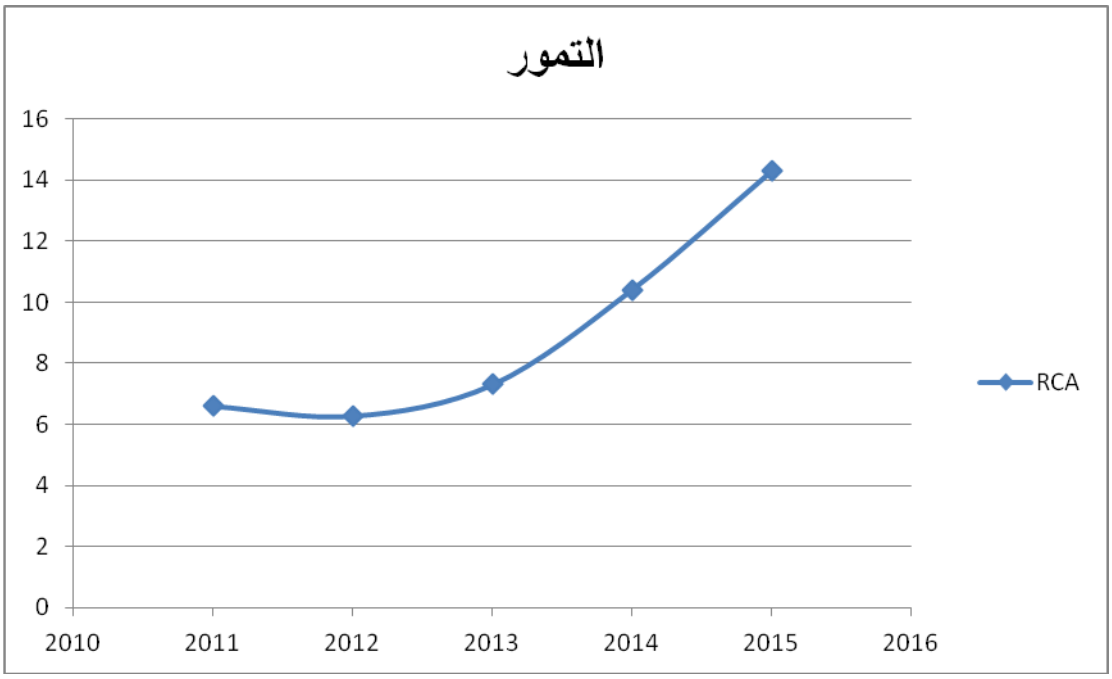

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الإكسل.

من خلال الشكل البياني أعلاه للميزة النسبية الظاهرة لمنتج التمر، نلاحظ أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لمنتج التمر خلال الفترة المدروسة أكبر من الواحد الصحيح في جميع السنوات، حيث بلغت أعلى قيمة للمؤشر في سنة 2015، بقيمة تساوي 14.29، وهو في تزايد مضطرد من سنة إلى أخرى، وهذا دليل على أن منتجات التمور الجزائرية تتمتع بميزة نسبية ظاهرة كبيرة في السوق الخارجي، وهو ما يعتبر مؤشرا جيدا.

الشكل رقم 02: تطور اتجاه الميزة النسبية الظاهرة **RCA** لمنتج الخروب وبذوره خلال الفترة 2011–2015

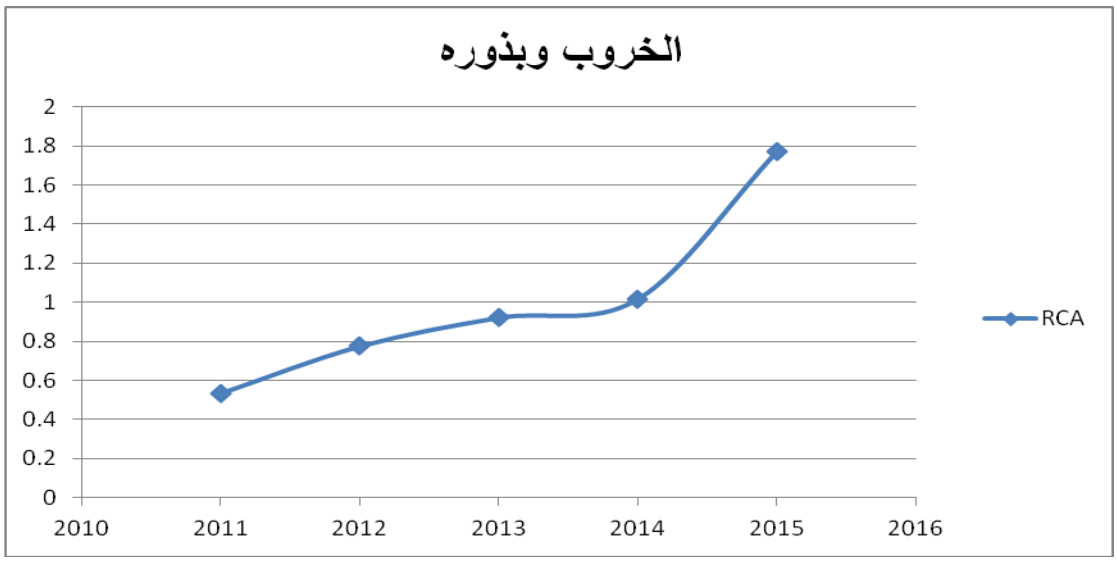

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الإكسل.

كل الحقوق محفوظة

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن الميزة النسبية الظاهرة لمنتج الخروب وبذوره في زيادة مضطردة من سنة إلى أخرى، بحيث أنه تجاوزت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في سنتي 2014 و2015، الواحد حيث كانت قيمة المؤشر على التوالي: 1.02, 1.77، وهو دليل على أنه يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في السوق الخارجية.

الشكل رقم 03: تطور اتجاه الميزة النسبية الظاهرة RCA لمنتج البصل خلال الفترة 2011–2015

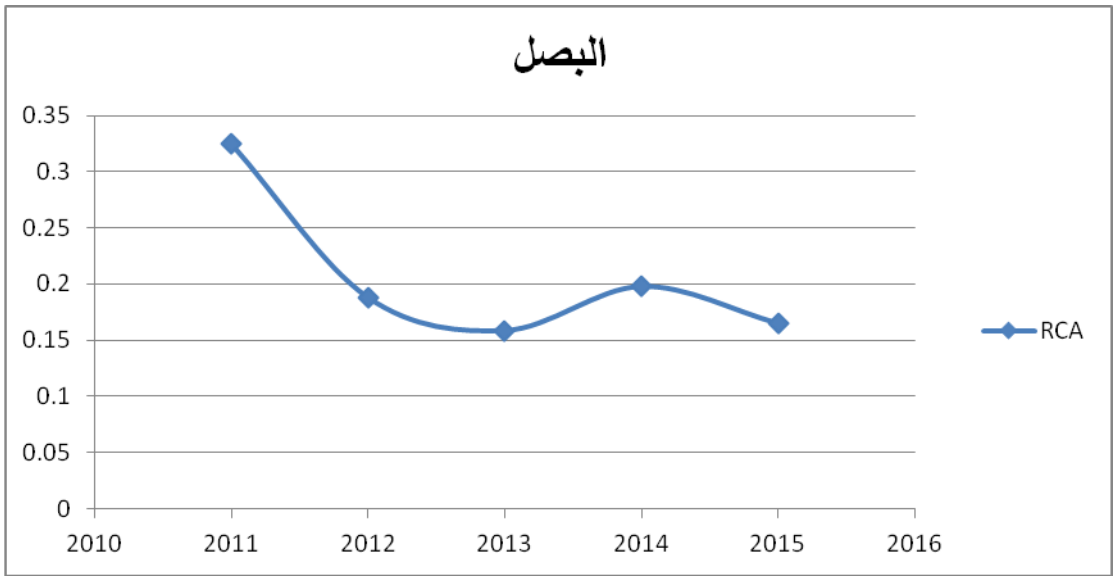

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الإكسل.

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن منتج البصل لا يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في الأسواق الخارجية مقارنة مع السلع الأخرى وذلك خلال الفترة المدروسة، وذلك نظرا لأن قيمة المؤشر الميزة النسبية الظاهرة لم يتجاوز الواحد خلال الفترة المدروسة، ولكن قد تكون لمنتج البصل ميزة نسبية ظاهرة محتملة.

الشكل رقم 04: تطور اتجاه الميزة النسبية الظاهرة RCA لمنتج الكسكس خلال الفترة 2011–2015

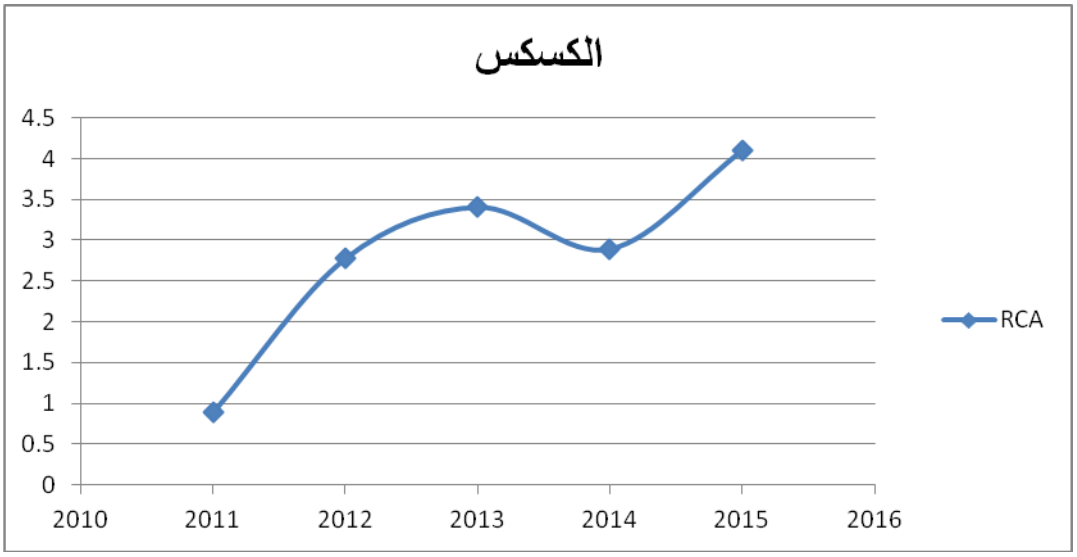

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الإكسل.

كل الحقوق محفوظة

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن الميزة النسبية الظاهرة لمنتج الكسكس في ارتفاع مضطرد من سنة 2011 إلى غاية 2015، حيث بلغت أعلى قيمة في سنة 2015، بقيمة تساوي 4.1، ومنه نقول أن منتج الكسكس يمتلك ميزة نسبية ظاهرة في الأسواق الخارجية، بسبب كون أن المؤسسات المصدرة لهذا المنتج هي مؤسسات كبرى على غرار مجمع SIM للعجائن والكسكس المعروف.

الشكل رقم 05: تطور اتجاه الميزة النسبية الظاهرة RCA لمنتج المشروبات الغازية خلال الفترة 2011–2015

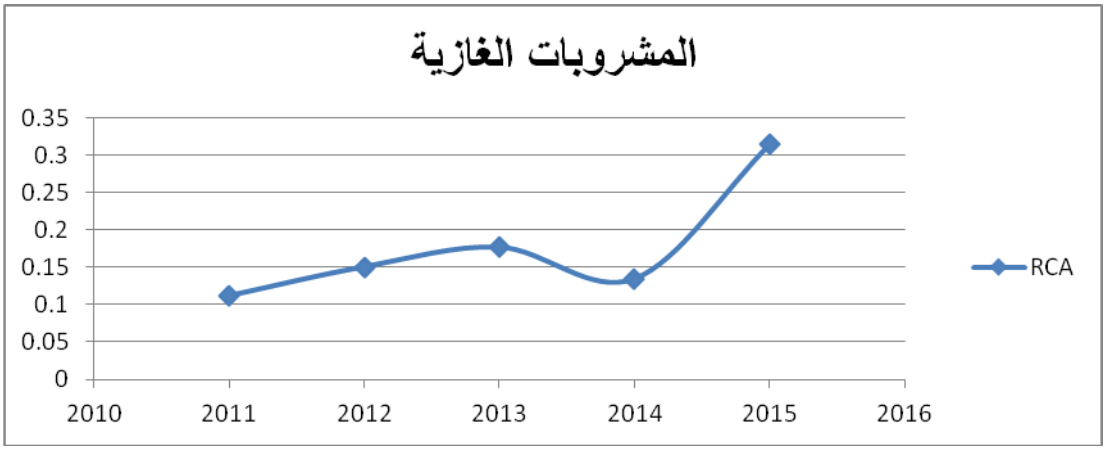

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الإكسل.

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن هناك ميزة نسبية ظاهرة محتملة للمشروبات الغازية، حيث أن قيمة الميزة النسبية الظاهرة في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، بحيث أن أعلى قيمة كانت في سنة 2015، بمقدار 0.32.

الشكل رقم 06: تطور اتجاه الميزة النسبية الظاهرة RCA لمنتج زبدة وزيت الكاكاو خلال الفترة 2011–2015

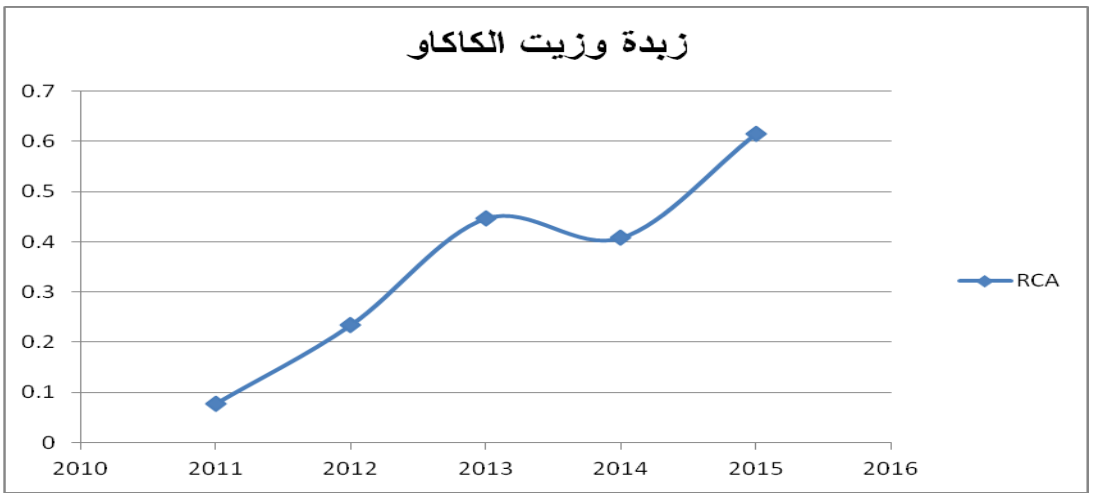

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الإكسل.

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن زبدة وزيت الكاكاو تمتلك ميزة نسبية محتملة، حيث تراوحت قيمة الميزة النسبية الظاهرة له في أغلب الأحيان ما بين قيمة 0.07 وأعلى قيمة له في سنة 2015 بمقدار 0.61.

كل الحقوق محفوظة

الشكل رقم 07: تطور اتجاه الميزة النسبية الظاهرة RCA لمنتج الزبادي(الياغورت) خلال الفترة 2011–2015

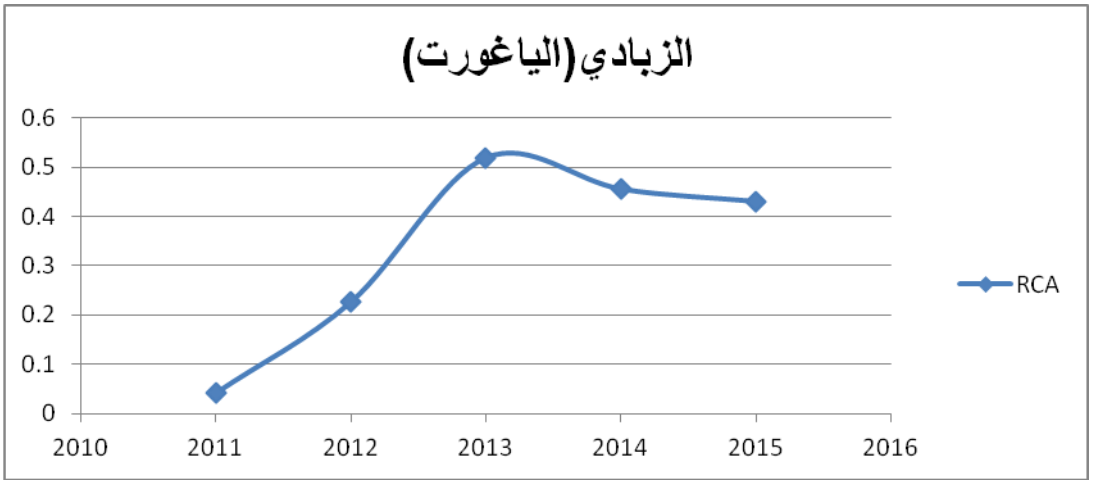

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الإكسل.

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن منتج الزبادي أو الياغورت تمتلك ميزة نسبية محتملة، حيث تراوحت قيمة الميزة النسبية الظاهرة له في أغلب الأحيان ما بين قيمة 0.043 وأعلى قيمة له في سنة 2013 بمقدار 0.51.

الشكل رقم 08: تطور اتجاه الميزة النسبية الظاهرة RCA لمنتج الجلود المدبوغة خلال الفترة 2011–2015

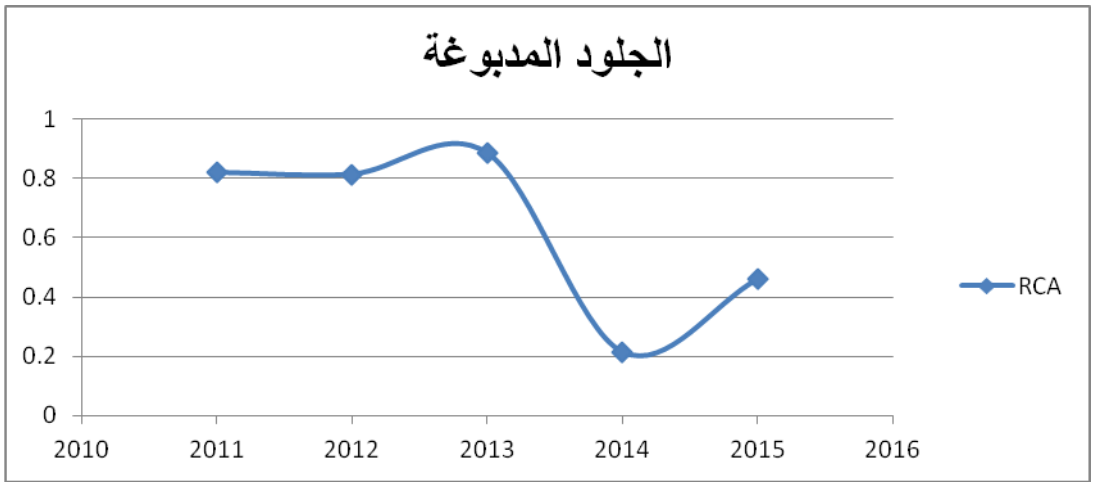

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الإكسل.

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن منتج الجلود المدبوغة تمتلك في الجزائر ميزة نسبية محتملة، بحيث نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة قارب في العديد من السنوات إلى قيمة الواحد الصحيح، خاصة في سنة 2013، بوصوله إلى قيمة 0.88.

كل الحقوق محفوظة

ثالثا–دراسة التركيز الجغرافي للمنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

بعدما قمنا بدراسة الميزة النسبية الظاهرة لمنتجات صادرات مؤسسات عينة الدراسة، سنقوم الآن بمعرفة الأسواق التي تتركز فيها صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك بالاستعانة بالأشكال البيانية التي توضح ذلك، حسب الأتي:

الشكل رقم 09: التركيز الجغرافي لمنتج التمر خلال الفترة 2011–2015

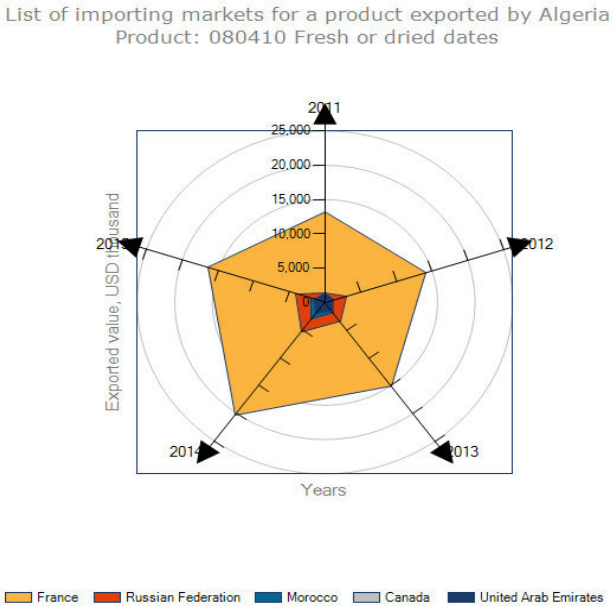

Source: UN COMTRDE.

من خلال الشكل أعلاه، يظهر جليا أن فرنسا هي السوق الأكثر تركيزا لمنتجات التمر الجزائرية خلال فترة الدراسة، أي أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منتج التمر تتجه إلى السوق الفرنسية أكثر من الأسواق الأخرى، الروسية، المغربية، الكندية، وسوق الأمارات العربية المتحدة، وهذا بسبب العلاقات التاريخية وكذا القرب الجغرافي للبلدين.

كل الحقوق محفوظة

الشكل رقم 10: التركيز الجغرافي لمنتج الخروب خلال الفترة 2011–2015

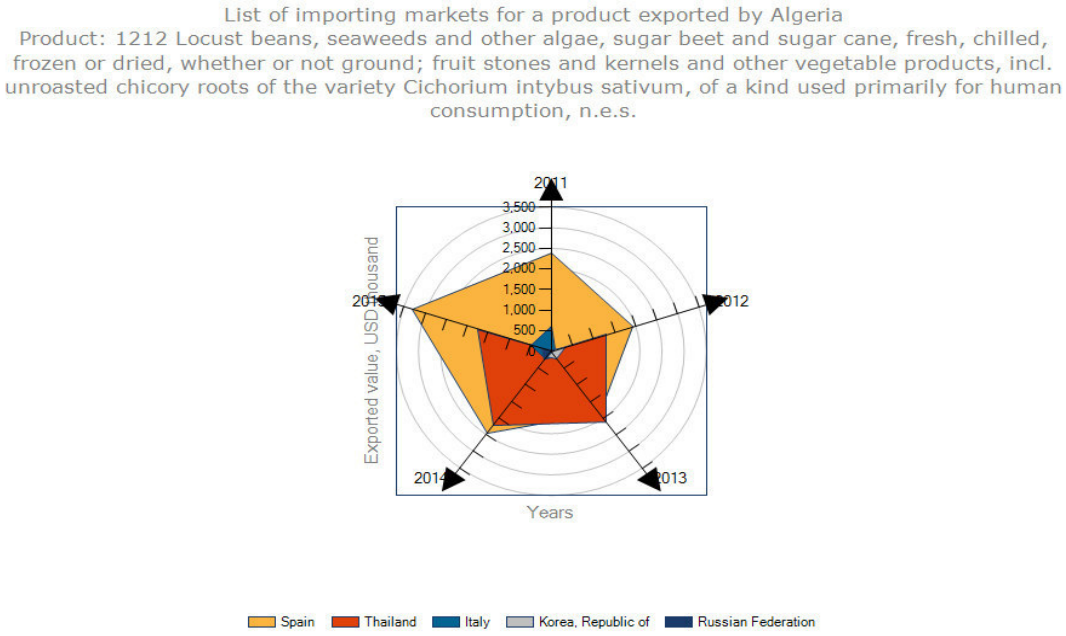

Source: UN COMTRDE.

من خلال الشكل أعلاه، يظهر جليا أن اسبانيا هي السوق الأكثر تركيزا لمنتجات الخروب وبذوره الجزائرية خلال فترة الدراسة، أي أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منتج الخروب وبذوره تتجه إلى السوق الأسبانية أكثر من الأسواق الأخرى، كأسواق، تايلندا، ايطاليا، كوريا الجنوبية، روسيا.

الشكل رقم 11: التركيز الجغرافي لمنتج البصل خلال الفترة 2011–2015

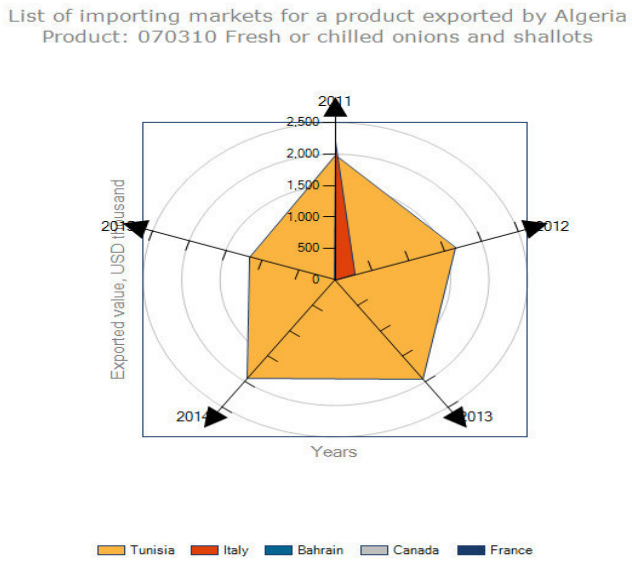

Source: UN COMTRDE.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السوق التونسية هي الوجهة الأولى لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منتج البصل خلال الفترة من **2011** إلى **2015**.

كل الحقوق محفوظة

الشكل رقم 12: التركيز الجغرافي لمنتج الكسكس خلال الفترة 2011–2015

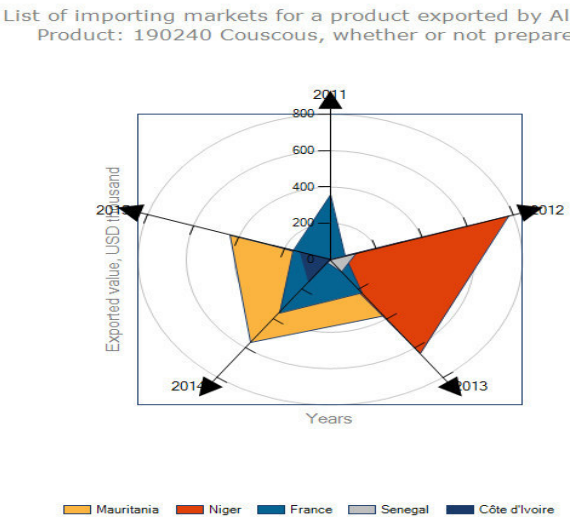

Source: UN COMTRDE.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سوق موريطانيا والنيجر، هما الوجهات الأولى لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منتج الكسكس خلال الفترة من 2011 إلى 2015، وهناك تركز كبير في السوق الموريطانية في السنوات: 2014،2013، 2015.

الشكل رقم 13: التركيز الجغرافي للمشروبات الغازية خلال الفترة 2011–2015

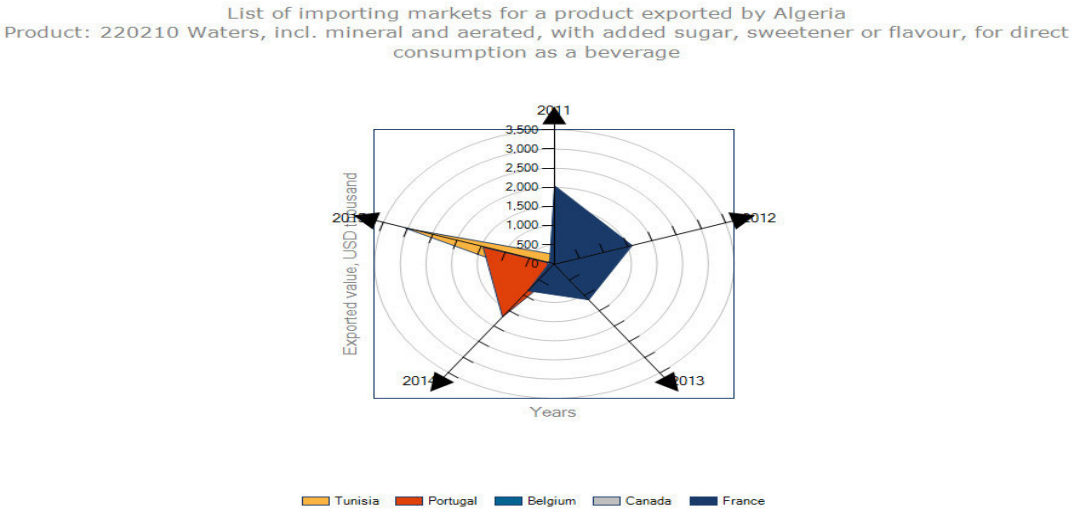

Source: UN COMTRDE.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السوق التونسية هي الوجهة الأولى لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من المشروبات الغازية، وهناك تركيز كبير في السوق التونسية خاصة في سنة 2015.

كل الحقوق محفوظة

الشكل رقم 14: التركيز الجغرافي لزبدة وزيت الكاكاو خلال الفترة 2011–2015

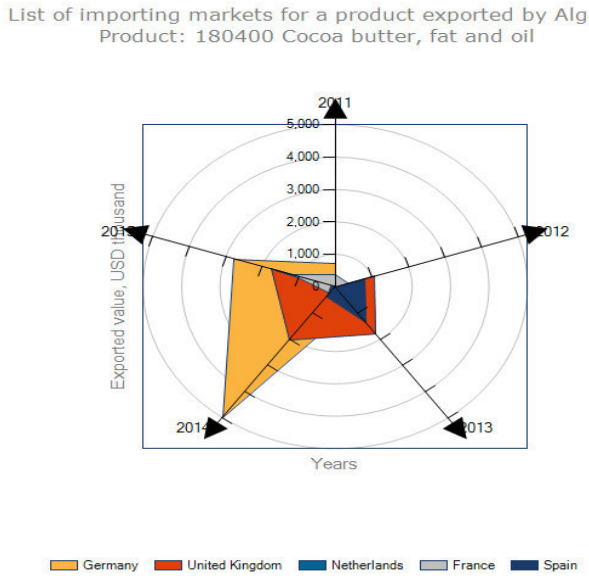

Source: UN COMTRDE.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السوق الألمانية هي الوجهة الأولى لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منتج زبدة وزيت الكاكاو، خاصة هناك تركيز كبير في سنة 2014، ثم تأتي بعد ذلك السوق البريطانية كوجهة ثانية بتركيز كبير في سنة 2014 كذلك.

الشكل رقم 15: التركيز الجغرافي لمنتج الزبادي(الياغورت) خلال الفترة 2011–2015

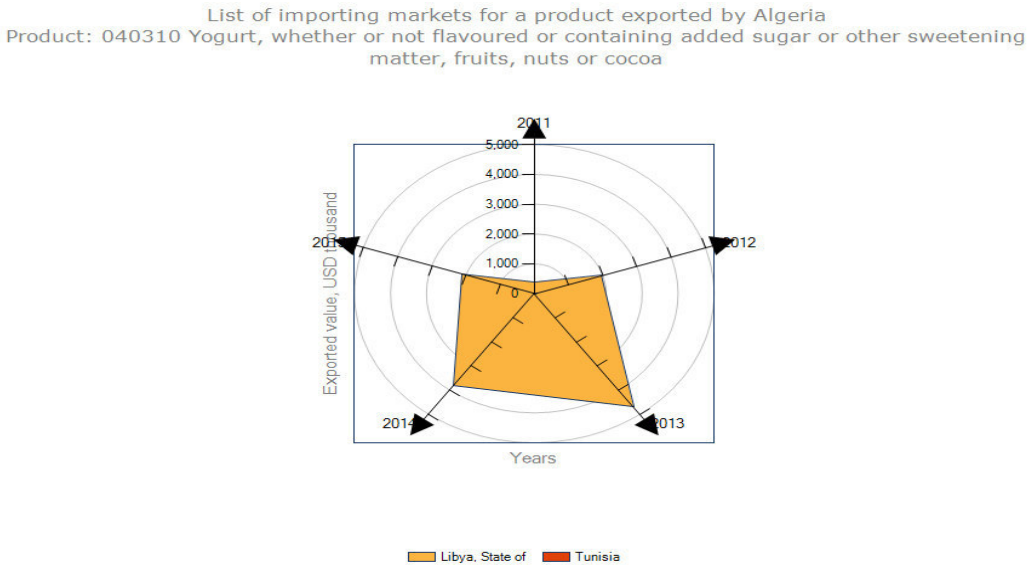

Source: UN COMTRDE.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السوق الليبية هي الوجهة الأولى لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منتج الزبادي، خاصة هناك تركيز كبير في سنتي 2013 و 2014.

كل الحقوق محفوظة

الشكل رقم 16: التركيز الجغرافي لمنتج الجلود المدبوغة خلال الفترة 2011–2015

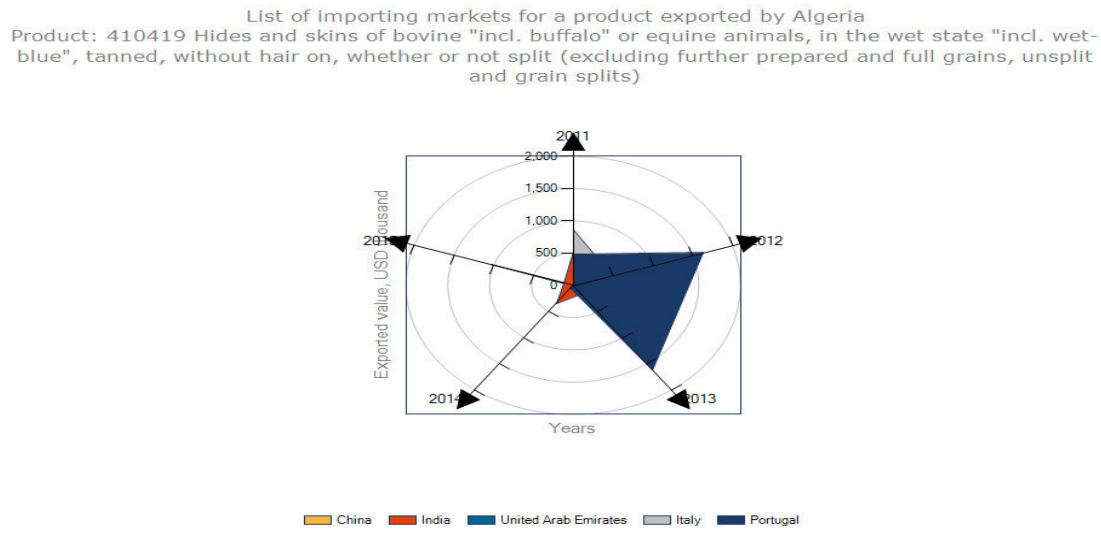

Source: UN COMTRDE.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن هناك تركيز لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنتج الجلود المدبوغة في السوق البرتغالية في سنوات 2011، 2012، 2013، أما في سنة 2015، هناك تركيز كبير في السوق الصينية.

الخاتمة والتوصيات:

وفي الأخير نقول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزال ضعيفا في أدائه داخل الاقتصاد الوطني مقارنة مع البلدان العربية المجاورة، وهذا يعود لعدة أسباب لعل أبرزها، الاحتكار الذي كانت تمارسه الدولة لكل القطاعات، واعتمادها على المؤسسات الكبيرة في دفع عجلة التنمية، وعدم إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالظهور والمساهمة في عملية التنمية، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديثة النشأة ولم تبلغ المكانة المرجوة منها، خاصة وأنها تواجه في مراحل حياتها الأولى عدة مشاكل، كمشكل الحصول على التمويل ومشكل العقار الصناعي، بالإضافة إلى مشكل تسويق منتجاتها نحو الأسواق الخارجية، وبناءا على ما تم دراسته في هذه الورقة البحثية وما توصلنا إليه من نتائج من خلال حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011–2015، فقد توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة تستفيد من المزايا النسبية للاقتصاد في حالة 3 من 8 منتجات مصدرة، وهي: التمور، الخروب وبذوره، الكسكس، أي بنسبة 37.5% من مجموع المنتجات المصدرة، ويمكن أن تتحول هذه المزايا النسبية لهذه المنتجات إلى مزايا نسبية ديناميكية مستديمة، إذا ما تمت معالجتها بالطريقة الصحيحة(أي يعني ذلك، مثلا: الاعتناء بجانب التعبئة والتغليف للمنتجات، التسويق الجيد للمنتجات، توسّيم المنتجات، الاهتمام بجودة المنتج وتطويرها، التركيز على جانب الابتكار والإبداع في المنتج،...الخ) من طرف المؤسسات والسياسات الاقتصادية للدولة على حد سواء، وأما بخصوص تركز الصادرات في الأسواق الخارجية، فقد لا حظنا خلال دراستنا أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتركز حسب المنتج في

كل الحقوق محفوظة

سوق واحد على الأغلب، كما هو الحال مع منتوج التمر الذي يتركز في فرنسا، الخروب وبذوره في اسبانيا، البصل في تونس، الكسكس في كل من موريطانيا والنيجر، المشروبات الغازية في تونس، زبدة وزيت الكاكاو في ألمانيا، الزبادي في ليبيا، الجلود المدبوغة في كل من البرتغال والصين، كما لاحظنا أن هذه الصادرات تخضع عموما للقرب الجغرافي(وهو ما يمكن تفسيره وفقا لنموذج الجاذبية)، وهذا ما يدفعنا إلى تقديم جملة من التوصيات للنهوض بهذا القطاع المهم في الاقتصاد الوطني، وهي على النحو التالي :

1-يجب توفير مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مراحلها الأولى؛

2-يجب توفير العقار الصناعي لطالبي الاستثمار الجدد؛

3-تخفيف الإجراءات الإدارية للحصول على دعم برنامج تأهيل المؤسسات؛

4-الاهتمام بالجانب التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

5-تشجيع الابتكار والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

6-تشجيع المؤسسات على القيام بعملية التأهيل وضرورة إعادة النظر في الشروط المطلوبة؛

7-التفكير في إنشاء مرصد وطني لدراسات البحث والتطوير خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقع على عاتقه مهمة التوجيه والدعم المعلوماتي وإرساء ثقافة الاستثمار من جهة أخرى؛

8-محاولة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتجربة الايطالية، وذلك من خلال تبادل الخبرات وإرسال العمال للقيام بعملية التكوين والرسكلة.

الهوامش :

[1]-CNIS, rapport annuel 2015, **Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie**, P : 16 .

[2]-CNIS , série 2005-2015 , **Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation**, P : 05.

[3] عماري جمعي، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر، 2011، ص: 177-178.

[4]-CNIS, rapport annuel 2015, op.cit, P : 16 .

[5]-CNIS , série 2005-2015 , op.cit, P : 05.

[6]-CNIS, rapport annuel 2015, op.cit, P : 16 .

[7] -CNIS , série 2005-2015 , op.cit, P : 05.

[8] – شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد24، العدد الأول، 2008، ص130.

[9] – شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، الملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006/04/18/17، ص107.

[10] – محمد الهادي مباركي، **المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر 2002/04/09/08، ص86.

[11]ministère de l'industrie et des mines, **bulletin d'information statique** , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n26,avril 2015,p :16.

[12] الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI)، على الرابط:
www.caci.dz/.../Fichier%20des%20exportateurs%2...0algériens%202014%20%20FINA ، تاريخ الإطلاع: 2017/02/04.

[13]Iheb Frija, **La compétitivité De L'industrie D'habillement Tunisienne Atouts et Limites**, UNIVERSITÉ DU LITTORAL CÔTE D'OPALE, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, N°200, 2008, P09.

[14] سدي علي، حطاب مراد، **تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تهديدات وفرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العلمية**، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2010/09/08 ، ص 04 .

المقال الثالث والأربعون

دور التشريع الجزائري في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني الطاقات المتجددة (دراسة قانونية)

- أ.د عثمان بقنيش ،أستاذ التعليم العالي في القانون الدولي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم .
- محمد الحبيب مخزومي ، طالب دكتوراه ،تخصص القانون الدولي للأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم.

الملخص:

عرفت الساحة الاقتصادية الدولية أواخر سنة (2014) أزمة اقتصادية ضربت أسعار النفط الشيء الذي أدى إلى انهيارها، وأثّر سَلبا على الاقتصاد الريعي الجزائري الذي يتّخِذُ من المحروقات مصدرا رئيسا للدخل.

وفي سبيل تدارك الخسائر الناتجة عن ذلك، قامت الدولة الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، تمثلت أبرزها في تعزيز دور الجباية ورفع أسعار الوقود والمحروقات، ما أثر سَلبا على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية المعتمدة على هذه الطاقات الناضبة.

وفي سبيل الخروج من هذه الوضعية الصعبة، أصبحت المؤسسات الاقتصادية ملزمة على البحث عن طاقات بديلة متجددة وصديقة للبيئة، نظرا لما تتميز به من ميزات، خاصة منها تجنيبها من العبء الثقيل للجبايات البيئية الباهظة المفروضة عليها جرّاء تلويث البيئة.

وعليه، اهتمت هذه المداخلة بإبراز الآليات القانونية التي تساهم في تحفيز ودعم المؤسسات الاقتصادية على تبني الطاقات المتجددة، عبر مختلف النصوص القانونية الجزائرية.

المقدمة:

عرفت الساحة الاقتصادية الدولية أواخر سنة (2014) أزمة اقتصادية ضربت أسعار النفط الشيء الذي أدى إلى انهيارها، وأثّر سَلبا على الاقتصاديات الريعية للعديد من الدول التي تتخذ من المحروقات مصدرا رئيسا لدخلها، من بينها الجزائر.

ونتيجة لذلك، تحركت الدولة الجزائرية لتدارك هذه الخسائر التي هزت اقتصادها، عن طريق تبني سياسات التقشف وترشيد النفقات، وكذا تعزيز دور الجباية كمصدر دخل للخزينة العمومية، وذلك برفع قيمة الضرائب والرسوم على مختلف القطاعات، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود والكهرباء.

أمام كل هذا، وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها في وضعية حرجة، وهي التي تعد من الركائز الأساسية التي تُبنى عليها الدولة؛ نظرا لما تساهم به من دفع لعجلة التنمية في شتى المجالات؛ الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة نفقاتها والتأثير سَلبا على إنتاجيتها وقدراتها التنافسية، وكذا جودة منتجاتها، إضافة إلى كبح قدراتها التنموية، الشيء الذي عاد بضرر على الاقتصاد الوطني، خاصة أن أغلب هذه المؤسسات تعتمد في عمليات الإنتاج على الطاقات الأحفورية الناضبة وما تسببه من

أضرار بالبيئة، بالإضافة إلى ما يصاحبها من جبايات مرتفعة.

وأمام هذه الرهانات، أصبحت المؤسسات الاقتصادية مجبرة على البحث عن مصادر طاقة حديثة، متجددة وصديقة للبيئة، من شأنها تحقيق دورها التنموي، وتأمين مستقبل الطاقة في البلاد، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية ... وغيرها.

فاعتماد المؤسسات على تكنولوجيات نظيفة يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة قوتها وسمعتها في السوق، إضافة إلى المساهمة في ديمومة أنشطتها وأرباحها، هذا ما يؤدي إلى زيادة توظيفها لليد العاملة والتصدي لظاهرة البطالة، إلى جانب إلغاء أو التخفيف من أعباء الضرائب التي تدفعها مقابل تلويثها للبيئة.

هنا تبرز أسباب اختيار هذا الموضوع؛ فالأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر حاليا، في ظل الكم الهائل من موارد الطاقات المتجددة التي تملكها، تدفع إلى البحث عن كيفيات تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تغيير أسلوبها الإنتاجي الذي يعتمد على طاقات ناضبة ملوثة للبيئة.

وعليه، اهتمت هذه الدراسة بإبراز دور المنظومة التشريعية الجزائرية، بما تحويه من نصوص وآليات قانونية، في تحفيز ودفع المؤسسات الاقتصادية على تبني الطاقات المتجددة، سواء عن طريق الآليات الردعية التحفيزية، المتمثلة أساسا فيما يعرف بمبدأ الملوث الدافع، المنصوص عليه ضمن القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. والذي يتجسد في صورة الجبايات البيئية التي تُلزَم المؤسسات الاقتصادية بدفعها جراء استعمالها للطاقات الناضبة والمواد الملوثة للبيئة؛ كالرسم على الوقود والرسم على التلوث الجوي ... وغيرهما.

أو سواء عن طريق الآليات التحفيزية المباشرة، المتمثلة في الامتيازات المالية والجمركية، المنصوص عليها ضمن تشريعات؛ البيئة والاستثمار والتحكم في الطاقة، التي تستفيد منها المؤسسات التي تستعمل في ممارسة نشاطاتها لطاقات متجددة ومحافظة على البيئة، وكذا الجائزة الوطنية من أجل حماية البيئة التي تُمنح للمؤسسات المساهمة في حماية البيئة والمتبنية للطاقات المتجددة ... وغيرها.

وقد تم الاعتماد في ذلك على جملة من النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية، إضافة إلى دراسات سابقة لجزئيات من هذه المداخلة، من مذكرات جامعية ومقالات ومداخلات.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي نظرا لطبيعة موضوعها، وقد اعترضتها عدة صعوبات، أبرزها شساعة الموضوع وتشعبه، وكذا كثرة النصوص القانونية في هذا المجال وتعرضها لتعديلات مستمرة، إضافة إلى محدودية صفحات الدراسة التي جعلت هذه الدراسة تتسم بالإيجاز الشديد.

من هذا المنطلق، طرحت هذه المداخلة إشكالية تضم التساؤل التالي: **ما هي الآليات المباشرة وغير المباشرة التي نص عليها المشرع الجزائري، والتي تساهم في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني تكنولوجيات الطاقات المتجددة؟**

وقد تمت الإجابة عن ذلك ضمن محورين رئيسين:

المحور الأول: الجباية البيئية كأداة تحفيزية غير مباشرة لتبني المؤسسات الاقتصادية للطاقات المتجددة

المحور الثاني: الآليات التحفيزية المباشرة لدفع المؤسسات الاقتصادية على تبني الطاقات المتجددة.

المحور الأول: الجباية البيئية كأداة تحفيزية غير مباشرة لتبني المؤسسات الاقتصادية للطاقات المتجددة

تعتبر الجباية البيئية من أحسن الوسائل المعاصرة لحماية البيئة والتحفيز على التقليل من تلويثها، وتعود فكرتها إلى الاقتصادي البريطاني آرثر سيسيل بيغو (Arthur Cecil Pigou)، الذي جاء بما يعرف بضريبة بيغوفيان (Pigouviantax)[1]، وهي ضريبة تفرض على المنتِج الذي يتسبب نشاطه في أضرار بيئية، تقدر قيمتها حسب درجة الضرر. وطبقت الفكرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967.

في الجزائر، بدأت السلطات تهتم بالمسائل البيئية ابتداء من سنة 1983، بعد وضعها لأول تشريع بيئي[2]، إلا أنها لم تعتنِ بالوسائل المادية والعملية لحماية البيئة إلا ابتداء من التسعينيات، عندما شرعت تدريجيا في وضع مجموعة من الرسوم ذات الغرض المزدوج؛ وقائي وردعي.[3]

فالجباية البيئية تعتبر بمثابة العقوبة المسلطة على المؤسسات الاقتصادية جراء اعتمادها على تكنولوجيات مضرة بالبيئة، فكلما كانت قيمة الجبايات مرتفعة، أحست المؤسسة بأثرها، ما يدفع بها في الأخير إلى البحث عن تكنولوجيات متجددة وصديقة للبيئة.

وعليه، حتى يتم توضيح دور الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية لتبني الطاقات المتجددة، سيهتم هذا المحور بإبراز إطارها المفاهيمي (أولا)، ثم التطرق إلى تنظيمها في التشريع الجزائري (ثانيا)، وأخيرا إلى آثارها (ثالثا).

أولا: الإطار المفاهيمي للجباية البيئة

قبل الخوض في هذه الدراسة، لا بد من الإشارة إلى أن الجباية البيئية تنقسم إلى نوعين؛ جباية بيئية تحفيزية[4]، وجباية بيئية ردعية، تهدف إلى اقتطاع ضرائب ورسوم من المؤسسات التي تساهم بنشاطاتها في تلويث البيئة، وهذا ما سيكون محل الدراسة في هذا المحور.

ومن هنا، سيتم التطرق – في هذه النقطة – إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالجباية البيئية الردعية، حيث سيتم تعريفها (1)، إبراز أهدافها (2)، مبرراتها (3) وأخير أسس تحديدها (4).

1. تعريف الجباية البيئية

قبل التطرق إلى تعريف الجباية البيئية، يجب التنبيه إلى أنها تندرج ضمن النظام الجبائي العام[5].

وعليه، تشتمل الجباية البيئية الردعية على صورتين؛ وهما الضرائب والرسوم[6] البيئيتان:

- الضرائب البيئية: وهي اقتطاع مالي تحدده السلطات العامة على الملوثين للمساهمة في رقابة وإصلاح البيئة، ودفعهم إلى تغيير سلوكهم لصالح البيئة.[7]
- **الرسوم البيئية**: هي اقتطاع نقدي يفرض على المستفيدين من الخدمات البيئية، يتم دفعه

للدولة أو غيرها مقابل الانتفاع بهذه الخدمات، ولا تظهر هذه الرسوم إلا عند الاستفادة المباشرة من هذه الخدمات، كرسم التطهير أو النظافة ورسم الاستفادة من التوصيل بشبكة المياه الشروب ... وغيرها.[8]

أما في خصوص تعريف الجباية البيئية أو كما يفضل البعض تسميتها بالجباية الخضراء[9]، فهي متنوعة.

وقد عُرّفت على أنها: « مجموعة من الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو بالأحرى الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث. ».[10]

كما عُرّفت على أنها: « تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوَّثة أو الملوِّثة واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة. ».[11]

بناء على كل ما سبق، يمكن تعريف الجباية البيئية الردعية على أنها جميع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تتسبب النشاطات الصناعية والإنتاجية التي يمارسونها، بأضرار على البيئة، وهذا قصد ردعهم والتخفيف من حدة هذه الأضرار، وكذا لدفع هؤلاء الأشخاص للبحث عن وسائل بديلة صديقة للبيئة في ممارسة نشاطاتهم.

2. أهداف الجباية البيئية

يهدف فرض الجباية البيئية، إلى إصلاح الضرر البيئي وعلاجه، أكثر مما يهدف إلى الردع[12]، وتتمثل أبرز الأهداف الجباية البيئية فيما يلي:

- المساهمة في التخفيف من حدة التلوث عن طريق الغرامات المالية أو العقوبات الجزائية التي يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة[13]، إذ تعتبر بمثابة ضغط مالي على الملوّث قصد منعه من تلويث البيئة أو على الأقل تقليص حجم التلوث الناتج عن نشاطه.[14]
- إيجاد الدولة لمصادر مالية جديدة يتم من خلالها تنظيف البيئة وإزالة النفايات.[15]
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية على البحث عن وسائل إنتاج تعتمد على طاقات متجددة صديقة للبيئة.
- المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة.[16]

3. أساس فرض الجباية البيئية

يرتكز اعتماد مختلف الدول على الجباية البيئية التي تقوم على المبدأ الشهير المعروف بالملوث يدفع، والذي مفاده أن من يحدث ضررا بيئيا أكثر هو من يدفع ضرائب أكثر، كما يتحمل كافة الإجراءات والتكاليف الخاصة بإجراءات جبر هذا الضرر[17]. وقد طُرح هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتم تكريسه ضمن المادة السادسة عشر (16) من إعلان قمة الأرض المنعقدة بريو دي جينيرو سنة 1992.

وقد أقر المشرع الجزائري هذا المبدأ بموجب البند السابع (7) من المادة الثالثة (3) من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.[18]

ومن خلال اجتهاد الفقه الفرنسي، يمكن تحديد خصائص مبدأ الملوث الدافع؛ فهو يعتبر مبدأ

اقتصادياً، إذ يساهم في وضع سياسة مالية تسمح بالتصدي لآثار التلوث. كما أنه مبدأ تعويضي لما له من دور فعال في التعويض المالي عن الأضرار البيئية والتقليل من نفقات الدولة في هذا الشأن.[19]

4. أسس تحديد الجباية البيئية

تتم عملية فرض الجباية البيئية وتحديد قيمة الضريبة التي تلزم المؤسسة الملوثة بدفعها، وفق مراحل ثلاث؛ بداية بتحديد وعاء الضريبة (أ) ثم تحديد سعرها (ب) وأخيرا بتحديد مجال إنفاقها (ج).

أ. مرحلة تحديد وعاء الضريبة

يقصد بتحديد وعاء الضريبة؛ تحديد المادة والموضوع اللذين تُفرض عليهما الضريبة، ولا يتم التحديد بقيمة نقدية وإنما بوحدات مادية، تتعدد حسب تعدد المخالفات الضارة المرتكبة.[20]

ب. مرحلة تحديد سعر الضريبة

يُقصد بسعر الضريبة، ذلك المبلغ الذي يفرض على المتسبب في إحداث التلوث، ويتم تحديده وَفقا لأسلوبين:

- **السعر الثابت**: وهو سعر الضريبة الثابت بصرف النظر عن التغيرات التي تطرأ على وعاء الضريبة.[21]
- **السعر التصاعدي**: وهو سعر الضريبة الذي يتزايد مع تزايد وعاء الضريبة، ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدإ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة.[22]

ج. تخصيص حصيلة الضريبة البيئية

المبدأ العام أن إيرادات الضرائب تصب جميعها في ميزانية الدولة لتستخدم في تغطية مختلف النفقات العامة. وهذا ما يعرف بمبدإ عدم التخصيص. إلا أنه، واستثناء في مجال الضرائب البيئية، تُخصص واردات الضرائب في نطاق تمويل سياسات مكافحة التلوث، كتعويض ضحايا التلوث وتغطية النفقات الإدارية لمؤسسات حماية البيئة ... وغيرها.[23]

وقد نظم التشريع الجزائري أنواع وتطبيقات الجباية البيئية، وهذا ما سيتم دراسته في النقطة التالية.

ثانيا: تنظيم التشريع الجزائري لتطبيقات الجباية البيئية

كما سبق الذكر، فإن اهتمام المشرع الجزائري بالجباية البيئية الردعية بدأ في فترة التسعينيات من القرن الماضي[24]، عن طريق استحداث مجموعة معتبرة من الرسوم والضرائب التي تهدف إلى حماية البيئة وردع المؤسسات الاقتصادية الملوثة للبيئة باستخدامها لتكنولوجيات عدوة للبيئة.

وفي هذا الإطار، سيتم التطرق إلى أبرز هذه الجبايات، وأكثرها ارتباطا بالتحفيز على تبني الطاقات المتجددة، وهي تتمثل في مجموعة من الرسوم تُفرض على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (1)، تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة (2)، التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي (3)، الرسم على الوقود (4)، وأخيرا الرسم على الزيوت والشحوم (5).

1. الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (T.A.P.D.)

تم تأسيس هذا الرسم لأول مرة بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992[25]، الذي فرض رسوما تتراوح بين 750 دج إلى 30.000 دج

على المؤسسات الاقتصادية التي تمارس أنشطة ملوثة أو خطيرة على البيئة، وقد وُضِع أحدث تنظيم لها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة[26]، تم فيه تحديد طبيعة هذه الأنشطة.

ونظرا لتواضع مقدار هذا الرسم، مقارنة بأهدافه، تمت مراجعته بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000[27]، ثم بموجب المادة 202 من قانون المالية لسنة 2002[28]، لتصبح القيمة النهائية للرسم تتراوح بين 9000 دج إلى 120.000 دج.

2. رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة

تأسس هذا الرسم بموجب المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002 – سالف الذكر –، حيث يتم اقتطاع مبلغ قيمته 10.500 دج عن كل طن من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة التي تخزنها المؤسسة الاقتصادية، ويتم توزيع إيرادات هذا الرسم على البلديات والخزينة العمومية والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[29] وفق نسب محددة ضمن نص المادة 203 المذكورة أعلاه.

والهدف من وراء هذا الرسم هو حمل المؤسسات الاقتصادية على عدم تخزين هذا النوع من النفايات.[30]

3. الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي (T.C.P.A.)

تم استحداثه بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 – سالف الذكر –، ويُفرض هذا الرسم في حالة تجاوز درجة التلوث للعتبة القانونية المسموح بها، ويتم تحديد قيمته بالرجوع إلى نفس أحكام المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 – سالف الذكر –، بالإضافة إلى معامل مضاعف يتراوح بين 1 و5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم، وتوزع إيرادات هذا الرسم على نفس الجهات المذكورة في الرسم السابق.

4. الرسم على الوقود

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 – سالف الذكر –، وحددت قيمته بـ 1 دج، على كل لتر عادي وممتاز يحتوي على الرصاص. ويتم تخصيص حصيلة هذا الرسم لحساب الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة وكذا الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

5. الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم

أُنشئ بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006[31]، ويتم بموجبه فرض دفع مبلغ قيمته 12.500 دج عن كل طن مستورد أو منتج داخل التراب الوطني، ينجُمُ عن استعماله زيوت مستعملة.

بتحصيل هذه الرسوم، تبرز آثار الجباية البيئية على تحفيز المؤسسات الاقتصادية لتبني الطاقات المتجددة، وهذا ما سيتم دراسته في النقطة الموالية.

ثالثا: آثار وفعالية الجباية البيئية

ترتب سياسة الجباية البيئية آثارا على المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد في نشاطها على تكنولوجيات ناضبة ومضرة بالبيئة، تتمثل في أعباء مالية ضخمة تثقل كاهلها وتؤثر على نشاطاتها ومكانتها في السوق، وتؤدي بها في الأخير إلى تبني طاقات وتكنولوجيات صديقة للبيئة (1) كما يجب الوقوف

على واقع ومدى فعالية الجباية البيئية في تحقيق أهدافها المعلنة في الجزائر (2).

1. آثار الجباية البيئية على المؤسسات الاقتصادية

تؤثر الجباية البيئية على نشاطات المؤسسات الاقتصادية من عدة نواحي[32]، نذكرها في الآتي:

- من حيث العملية الإنتاجية: تطرأ تغيرات في نمط العملية الإنتاجية للمؤسسة، التي تقوم بالاستعاضة والإبدال بين تلك الوسائل التي تم فرض ضريبة بيئية عليها، أو التوقف عن استخدامها، والبحث عن وسائل أخرى صديقة للبيئة، وهذا نتيجة ارتفاع الضرائب عليها.
- من حيث الأسعار: ارتفاع الضرائب المفروضة على المؤسسة الملوثة، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، الشيء الذي يؤثر على أسعار منتجاتها التي تصبح مرتفعة، وهذا يهددها بالكساد.
- من حيث القدرة التنافسية: بارتفاع تكليف الإنتاج وأسعار المنتجات، تنهار القدرة التنافسية للمؤسسة، الشيء الذي يُضعف مركزها في السوق ويهدد بإفلاسها.
- من حيث العمالة والتشغيل: إن التكاليف الباهضة التي تفرضها الجباية البيئية، تؤدي أحيانا إلى توقف بعض المنشآت عن العمل ما يؤدي إلى تسريح العمال وخسارة فرص العمل.

كل هذ من شأنه تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني تكنولوجيات صديقة للبيئة وطاقات متجددة، تتخلص بموجبها من العبء الثقيل للجبايات البيئية، بل تحضى بتحفيزات وإعانات تساعدها على تطوير قدراتها الإنتاجية والتنافسية والحفاظ على مكانتها في السوق.

2. تقييم فعالية الجباية الضريبية في الجزائر

للحكم على مدى فعالية السياسة الجبائية في الجزائر، لابد من الوقوف على مؤشراتها؛ التي تبدو أنها غير فعالة، وهذا راجع في الأساس إلى سوء تسيير سياسات تحصيل هذه الجبايات، مثلما يبدو من خلال إحصائيات المديرية العامة للضرائب التي توضح أرقامها أن حصيلة السياسة الجبائية البيئية لسنة 2009، فيما يخص جباية مصادر التلوث الجوي، قد بلغت 13.90 مليون دج فقط، وهذا رقم ضئيل يدل على عدم تطبيق هذا الرسم بصورة شاملة وفعالة، لذا يجب الحرص أكثر على تنظيم الجباية البيئية في الجزائر.[33]

إلى جانب السياسات الردعية، يوجد ما يعرف بالسياسات التحفيزية للمؤسسات الاقتصادية لتبني الطاقات المتجددة، وهذا هو محل دراسة المحور الموالي.

المحور الثاني: الآليات التحفيزية المباشرة لدفع المؤسسات الاقتصادية على تبني الطاقات المتجددة

في إطار سعيه لتحقيق برامج الطاقات المتجددة، وتشجيع مبادرات المؤسسات الاقتصادية على تبنيها، قام المشرع الجزائري باتخاذ العديد من الإجراءات في سبيل ذلك، حيث استحدث جملة من الآليات القانونية والمؤسساتية التي تساهم بصورة فعالة ومباشرة في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على

الاستعانة بتكنولوجيات صديقة للبيئة في ممارسة نشاطاتها.

وتتمثل أولى هذه الآليات فيما يعرف بنظام الإعفاءات الجبائية البيئية، الذي يجد تطبيقات له في العديد من النصوص التشريعية (أولا) وكذا نظام الإعانات البيئية (ثانيا) بالإضافة إلى آليات أخرى تتمثل في جوائز تشجيعية (ثالثا).

أولا: نظام الإعفاءات الجبائية البيئية

إضافة على ما سبق دراسته في المحور السابق، فإن لنظام الجباية البيئية وجهاً آخر، فهو لا يقتصر على فرض ضرائب ورسوم على المؤسسات الاقتصادية الملوثة للبيئة فقط، وإنما يمنح إعفاءات جبائية للمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في عدم تلويث البيئة، في إطار تشجيعهم وتحفيزهم للاستعانة بتكنولوجيات متجددة وصديقة للبيئة.

في هذا الإطار، ستتم دراسة هذه المسألة بداية بتحديد أبرز المفاهيم المتعلقة بنظام الإعفاء الجبائي البيئي (1)، ثم بتبيان تطبيقاتها في مختلف النصوص التشريعية الجزائرية (3).

1. مفهوم نظام الإعفاءات الجبائية البيئية

ستتم دراسة مفهوم نظام الإعفاءات الجبائية من خلال التطرق إلى تعريفه (أ) ثم مميزاته (ب) وفي الأخير إلى أشكاله (ج).

أ. تعريف الإعفاءات الجبائية البيئية

يمكن تعريف نظام الإعفاء الجبائي البيئي بأنه تنازل الدولة عن حقوقها الضريبية المتمثلة في الرسوم والضرائب المستحقة من أجل تحقيق الاستثمارات الإنتاجية والخدماتية المرتبطة بالبيئة، التي تساهم في التنمية الاقتصادية وكذا توفير منتجات نظيفة، بالإضافة إلى المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو معالجة مشاكل نضوبها، وقد يكون هذا الإعفاء دائما أو مؤقتا.[34]

ب. مميزات الاعفاءات الجبائية البيئية

لعل أبرز ميزة يتميز بها نظام الإعفاءات الجبائية البيئية، هو أن لها أثر أكثر فعالية مقارنة بالنظام الجبائي الردعي في تحفيز المؤسسات على تبني تكنولوجيات صديقة للبيئة في نشاطاتها، إذ إن فرض الضرائب والرسوم يمكن مواجهته بالتهرب والغش الضريبي، أما نظام الإعفاءات الضريبية فقد تقابله استجابة تلقائية من قبل المؤسسات الاقتصادية، لما له من فوائد مالية ترجع عليها.[35]

ج. أنواع الإعفاءات الجبائية البيئية

تنقسم الإعفاءات الجبائية البيئية إلى نوعين[36]، يتمثلان في الإعفاء الدائم (ج.1) والإعفاء المؤقت (ج.2).

ج.1. الإعفاء الجبائي البيئي الدائم

يتمثل في الاعفاء الكلي من الضرائب والرسوم التي تُفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة والأخرى الصديقة لها.

ج.2. الإعفاء الجبائي البيئي المؤقت

يتمثل في إعفاء لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المحددة في الخَمس سنوات الأولى من بداية نشاطها وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيا صديقة للبيئة، بالإضافة على مساعدتها

في إنتاج سلع أكثر تنافسية بالمقارنة مع السلع التي تستخدم في تكنولوجيا ملوثة للبيئة.

2. تطبيقات نظام الإعفاءات الجبائية البيئية

من خلال استقراء نصوص قوانين المالية، يلاحظ عدم نصها على أي إجراءات جبائية تحفيزية لصالح الاستثمار في مجال حماية البيئة والطاقات المتجددة[37]، غير أنه توجد العديد من الإشارات لذلك ضمن مختلف القوانين، تتمثل أبرزها في القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة[38] (أ) والقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة – سالف الذكر – (ب) وكذا القانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة[39] (ج) وأخيرا القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار[40] (د).

أ. نظام الإعفاءات الجبائية في ظل القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة

نصت المادة 33 من القانون رقم 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة، على منح امتيازات جبائية ومالية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في ترقية الطاقات المتجددة، كما نصت المادة أيضا على استفادة هذه المشاريع من كافة الامتيازات المنصوص عليها ضمن التنظيمين المتعلقين بترقية الاستثمار وكذا لصالح الأعمال ذات الأولوية.

ب. نظام الإعفاءات الجبائية في ظل القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

نصت المادة 76 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على منح امتيازات مالية وجمركية لصالح المؤسسات الصناعية التي تستورد تجهيزات تساهم في التخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص من التلوث البيئي بجميع أشكاله.

إضافة إلى المادة 77 التي نصت على تخفيض في الربح الخاضع للضريبة لكل شخص طبيعي أو معنوي تساهم الأنشطة التي يمارسها في ترقية البيئة.

ج. نظام الإعفاءات الجبائية في ظل القانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

نصت المادة 15 من القانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة، على استفادة أعمال ترقية البحث والتنمية واستعمال الطاقات المتجددة بصفة مكملة و/أو بديلة عن الطاقات التقليدية، من تحفيزات تحدد طبيعتها وقيمتها ضمن قانون المالية.

د. نظام الإعفاءات الجبائية في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار

تُعتبر المزايا الاستثمارية المنصوص عليها ضمن قانون ترقية الاستثمار، مكسبا كبيرا لتطوير وتحفيز الاستثمارات في مجال البيئة عموما، والطاقات المتجددة خصوصا، وهذا من خلال الحوافز الجبائية وشبه الجبائية التي تمنحها الدولة للمستثمرين في هذه المجال.

في هذا الصدد، كان الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار[41] ينص صراحة ضمن المادة 10 البند 2 منه، على منح مزايا خاصة بالنسبة للاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما تلك التي تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدّخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة،

حيث كان المشرع ينص صراحة على منح امتيازات استثنائية لمشاريع ترقية الطاقات المتجددة.

إلا أنه، وفي ظل القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار الجديد، والملغي للقانون السابق، لم يعد ينص صراحة على منح امتيازات للاستثمار في الطاقات المتجددة، بل اكتفت المادة 17 منه على ذكر عبارة « تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني ... » دون ذكر طبيعتها، بل تركت تحديد ذلك إلى الاتفاقية التي يتفاوض عليها المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

لكن، لا يمكن الاعتبار بأن المشرع قد تخلى عن مشاريع الطاقات المتجددة ضمن الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، خاصة مع إطلاق الجزائر لبرنامج وطني ضخم لتطوير مختلف الطاقات المتجددة 2011-2030 (الطاقات الشمسية، الرياح، الحرارية ... إلخ)[42]، الذي يعتبر مشروعا ذا أهمية بالغة للاقتصاد الجزائري، لما له من دور في تنويع مصادر الدخل وكذا للتنمية المستدامة.

إضافة إلى المزايا الجمركية توجد الإعفاءات من الرسوم والإتاوات وحقوق التسجيل المحددة ضمن المادتين 12 و13 من القانون 16-09، التي تشمل مرحلتي الإنجاز والاستغلال، إذ تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من امتيازات خاصة، مذكورة في المادة 18 من نفس القانون، كتمديد مدة الاستفادة من المزايا إلى 10 سنوات، منح إعانات ... وغيرها.

وإلى جانب الامتيازات الجبائية، يتم منح إعانات للمؤسسات المستثمرة في مشاريع الطاقات المتجددة.

ثانيا: نظام الإعانات البيئية

يقصد بنظام الإعانات البيئية؛ تلك المساعدة المالية كالهبات أو القروض الميسرة، التي تقدم للمؤسسات المسببة للتلوث أو التي تواجه صعوبات في تطبيق المعايير البيئية، قصد تحفيزها ومساعدتها على تغير ممارساتها وتبني تكنولوجيات نظيفة.[43]

وفي هذا الإطار، تتكفل مجموعة من الصناديق المكرسة بموجب قوانين المالية بتقديم هذه الإعانات والمساعدات إلى المؤسسات الاقتصادية، تتمثل أبرزها في الصندوق الوطني للبيئة والساحل[44] (1) والصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة[45] (2).

1. الصندوق الوطني للبيئة والساحل

يتولى هذا الصندوق تمويل جميع الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة. من بين ذلك؛ تقديم الإعانات الموجهة للأنشطة المساهمة في تحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الخاصة، وتشجيع المؤسسات الاقتصادية على ذلك، هذا إضافة إلى تمويل الدراسات والبحث العلمي التي تقوم بهما مؤسسات التعليم العالي أو مكاتب الدارسات الوطنية أو الأجنبية في هذا المجال.

ويتم تمويل هذا الصندوق من مصادر عديدة؛ أبرزها الرسوم والغرامات المفروضة على الأنشطة الخطرة والملوثة للبيئة، وكذا الهبات والوصايا الوطنية والدولية ومختلف المساهمات أو الموارد الأخرى.

2. الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة

ويُعتبر هذا الصندوق من الصناديق التي تساهم بشكل مباشر في ترقية قطاع الطاقات المتجددة وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبنيها، إذ يعمل على تمويل جميع النشاطات والمشاريع المدْرجة في إطار ترقية الطاقات المتجددة والمشتركة، وبالأخص مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة و/أو الأنظمة الهجينة لتوليد الطاقة، إضافة إلى تمويل شراء تجهيزات إنتاجها وتعويض كافة التكاليف الإضافية الناتجة عنها.

ويتم تمويل هذا الصندوق بإتاوة نفطية تتمثل في اقتطاع نسبة 1٪ من مجمل الجباية البترولية، إضافة إلى جميع الموارد والمساهمات الأخرى.

وما يعاب على المشرع، بربطه تمويل هذا الصندوق بنسبة محددة من الإتاوة النفطية، هو أنها تشكل مقدارا غير ثابت، كونها مرهونة بتقلبات أسواق النفط في العالم، حيث قد ترتفع مداخيله، كما قد تنخفض بشكل تجعل الصندوق عاجزا عن القيام بدوره، لذا كان من الأفضل تحديد ميزانية ثابتة له.[46]

إلى جانب النظامين السابقين، يتم منح جوائز مالية للمؤسسات الاقتصادية المعتمدة على الطاقات المتجددة.

ثالثا: نظام الجوائز التشجيعية البيئية

إلى جانب ما سبق، وحرصا على خلق جو من التنافس بين الفاعلين في مجال حماية البيئة، خصص المشرع الجزائري جوائز مالية للأشخاص الذين يساهمون بنشاطاتهم في حماية البيئة. حيث نصت المادة 78 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، سالف الذكر، على إنشاء جائزة وطنية في مجال حماية البيئة، وقد تم تنظيم شروط وكيفيات منحها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-444 المحدد لكيفيات منح الجائزة الوطنية من أجل حماية البيئة.[47]

وينص هذا المرسوم على منح جائزة مالية لكل شخص طبيعي أو معنوي تساهم نشاطاته أو أعماله في حماية البيئة، ويُعتبر مجال الطاقات المتجددة من المجالات التي تدخل في إطار هذه الجائزة[48]، وتُمنح هذه الجائزة كل سنة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة في الخامس (5) من شهر جوان.[49]

تُمنح هذه الجائزة عن طريق مسابقة يشارك فيها مجانا عن طريق إرسال أو إيداع ملف الترشح لدى المديريات الولائية أو الوزارة المكلفة بالبيئة، هذا الملف الذي يجب أن يضم المشروع البيئي للمترشح وكل الوثائق والصور وغيرها من الوسائل التي تثبته وتشرحه.[50]

يتم تحديد قيمة هذه الجائزة[51] وتحديد معاييرها واختيار الفائزين بها عن طريق لجنة تتكون من أعضاء يرأسهم الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله، وهما المكلفان بمنحها.[52]

ومما سبق، يتضح الدور الفعال الذي يؤديه المشرع الجزائري في تحفيز المؤسسات الاقتصادية بطريقة مباشرة على الاستعانة بتكنولوجيات صديقة للبيئة ومتجددة ضمن نشاطاتها، هذه الطريقة التي تتخذ شكل الإعفاءات الجبائية والإعانات والجوائز المالية، التي يبدو من خلال الدراسة أنها أكثر تأثيرا، مقارنة بنظام الجباية البيئية الردعي.

الخاتمة :

وفي الأخير، تكون هذه المداخلة قد اهتمت بإبراز دور التشريع الجزائري في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني الطاقات المتجددة، هذا الدور الذي تَمثّل في صورتين؛ صورة التحفيز غير المباشر الذي تمثل في الجبايات البيئية الردعية، وصورة التحفيز المباشر الذي تمثل في الإعفاءات الجبائية الضريبية الاقتصادية حتى يتم تجنب الغش والتهرب فالجبايات البيئية الردعية المفروضة على المؤسسات الاقتصادية التي تستعين في نشاطاتها بتكنولوجيات ووسائل ناضبة وملوثة للبيئة، تشكل عبئا ثقيلا وضغط ماليا عليها، الشيء الذي يجعلها مجبرة في الأخير على تحويل وسائل نشاطاتها إلى وسائل متجددة وصديقة للبيئة.

أما الإعفاءات الجبائية والمكافآت والجوائز البيئية، فلها دور أكثر فعالية في التحفيز على تبني الطاقات المتجددة، إذ تمنح دعما ماليا وتلعب دورا تشجيعيا للمؤسسات المالية لمساعدتها في تبني تكنولوجيات صديقة للبيئة.

إضافة إلى ضرورة تركيز المشرع الجزائري على الآليات التحفيزية المباشرة، قصد دفع المؤسسات الاقتصادية إلى تبني الطاقات المتجددة، التي تُعتبر وسيلة مهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي وإخراج البلاد من التبعية البترولية، خاصة في ظل الثروات الضخمة التي تملكها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، حيث اعتبرت وكالة الفضاء الأمريكية، في تقرير أعدته خلال الأسابيع الماضية، أن الجزائر وحدها قادرة على تزويد كامل العالم بطاقة نظيفة، إذا ما استغلت ثرواتها في هذا المجال بشكل صحيح.

الضريبيين، إضافة إلى توسيع مصادر دخل الصناديق المختصة بتمويل مشاريع الطاقات المتجددة، وعدم تركها رهينة إلى الجباية البترولية التي تتأرجح قيمها تبعها لأسعار النفط الدولية.

ولتعزيز دور الآليات السابقة الذكر، وزيادة فعاليتها، يجب على الجهات المعنية تشديد قيمة الجبايات البيئية الردعية وكذا مراقبة المؤسسات

الهوامش :

- **المراجع باللغة العربية**

أولا: النصوص التشريعية الجزائرية

1. الأوامر

• الأمر رقم 01-03 (ملغى) الممضي في 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج. ر.، العدد 47، المؤرخة في 22 غشت 2001، ص. 4. المعدل والمتمم بموجب: الأمر رقم 06-08 ممضي في 15 يوليو 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03، ج. ر.، العدد 47، المؤرخة في 19 يوليو 2006، ص. 17.

2. القوانين

• القانون رقم 83-03 الممضي في 05 فبراير 1983، يتعلق بحماية البيئة، ج. ر.، العدد 6، المؤرخة في 08 فبراير 1983، ص. 380.

• القانون رقم 91-25 الممضي في 18 ديسمبر 1991، يتضمن قانون المالية لسنة 1992، ج.ر.، العدد 65، المؤرخة في 18 ديسمبر 1991، ص. 2440.

• القانون رقم 99-09 الممضي في 28 يوليو 1999، المتعلق بالتحكم في الطاقة، ج. ر.، عدد 51، المؤرخة في 2 غشت 1999، ص. 4.

• القانون رقم 99-11 الممضي في 23 ديسمبر 1999، يتضمن قانون المالية لسنة 2000، ج. ر.، العدد 92، المؤرخة في 25 ديسمبر 1999، ص. 3.

• القانون رقم 01-21 الممضي في 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج. ر.، العدد 79، المؤرخة في 23 ديسمبر 2001، ص. 3.

• القانون رقم 03-10 الممضي في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر.، العدد 43، المؤرخة في 20 يوليو 2003، ص. 6.

• القانون رقم 04-09 الممضي في 14 غشت 2004، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر.، العدد 52، المؤرخة في 18 غشت 2004، ص. 9.

• القانون رقم 05-16 الممضي في 31 ديسمبر 2005، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، ج.ر.، العدد 85، المؤرخة في 31 ديسمبر 2005، ص. 3.

• القانون رقم 15-18 الممضي في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج. ر.، العدد 72، المؤرخة في 31 ديسمبر 2015، ص. 3.

• القانون رقم 16-09 الممضي في 03 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج. ر.، العدد 46، المؤرخة في 03 غشت 2016، ص. 18.

3. المراسيم

• المرسوم التنفيذي رقم 93-68 الممضي في 01 مارس 1993، يتعلق بطرق تطبيق الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، ج. ر.، العدد 14، المؤرخة في 03 مارس 1993، ص. 31

• المرسوم التنفيذي رقم 05-444 الممضي في 14 نوفمبر 2005، يحدد كيفيات منح الجائزة الوطنية من أجل حماية البيئة، ج. ر.، العدد 75، المؤرخة في 20 نوفمبر 2005، ص. 13.

• المرسوم تنفيذي رقم 09-336 الممضي في 20 أكتوبر 2009، يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، ج. ر.، العدد 63، المؤرخة في 04 نوفمبر 2009، ص. 3.

• المرسوم التنفيذي رقم 17-170 الممضي في 22 مايو 2017، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة والساحل"، ج. ر.، العدد 31، المؤرخة في 28 مايو 2017، ص. 18.

4. القرارات

• القرار الوزاري المشترك الممضي في 22 ديسمبر 2016، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة في حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة"، ج. ر.، العدد 2، المؤرخة في 11 يناير 2017، ص. 22.

ثانيا: المراجع

1. الكتب

• تركية سايح، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية – مصر، 2014.

2. المذكرات والأطروحات الجامعية

• سارة بوجمعة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، السنة الجامعية 2015-2016.

• عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، السنة الجامعية 2012-2013.

3. المقالات

• بشير يلس شاوش، حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد 1-2003، سنة 2003.

• عائشة بن قارة مصطفى، الجباية البيئية في التشريع الجزائري (من أداة تمويلية إلى أداة ردعية وتحفيزية)، مجلة القانون العقاري والبيئة، تصدر عن مخبر القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، العدد 5، 2015.

• فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 7، 2009.

• كمال رزيق، حاجتنا إلى التعاون الأوروبي-العربي لحماية البيئة من خلال الجباية البيئية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، العدد 01-2009، 2009.

• محمد مسعودي، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 18.

4. المداخلات

• محمد بن عزة، عبد الرزاق بن حبيب، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوّث دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مداخلة ألقيت في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، في يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

5. الانترنت

• الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الطاقات المتجددة، موجود على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz اطلع عليه بتاريخ 30 جوان 2017.

II. المراجع باللغة الأجنبية

1. Internet

• Algerian Tourism, Prix national de l'environnement 2008: La Nouvelle Conserverie algérienne à l'honneur, site officiel du portail du tourisme et de l'artisanat algérien. http://www.algeriantourism.com (accéder le 30 Juin 2017.)

• Encyclopædia Britannica. "Environmental economics". britannica.com https://www.britannica.com/topic/environmental-economics (accessed Jun 27, 2017).

• Portail Algérien des Energies Renouvelables, Prix national pour la protection de l'environnement pour l'année 2015, Publier le 3 avril 2015, le site officiel de Portail Algérien des Energies Renouvelables, http://portail.cder.dz (accéder le 30 Juin 2017).

كل الحقوق محفوظة

المقال الرابع والأربعون

مساهمة الاستثمار في القطاع السياحي في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل إنهيار أسعار المحروقات (2005-2014).

- د.محمد بن ذهيبة ، أستاذ محاضر"أ" ، جامعة جيجل ، الجزائر .
- د.صلاح الدين قدري ، أستاذ محاضر"أ" ، جامعة جيجل ، الجزائر .
- د.فراح إلياس الهاني ،أستاذ محاضر"ب" ، المركز الجامعي ، ميلة ، الجزائر

الملخص: بعد الصدمة الأخيرة التي عرفها قطاع المحروقات في السوق العالمي، حيث عرفت أسعار النفط منذ نهاية 2013 إنهيارا كبيرا وصل إلى حدود 40 دولار للبرميل هذا من جانب، ومن جانب آخر يتعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين بإيرادات المحروقات، الأمر الذي جعل الجزائر تعيش تحت وقع الهاجس من أي تغييرات في أسعار النفط، وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تغيير الإستراتيجية الحالية التي تنتهجها إذ وضعت مجموعة من القطاعات في خانة القطاعات المعول عليها لإحداث التنمية الاقتصادية في الوطن كبديل لتراجع مداخيل المحروقات وهذا على غرار قطاع السياحة، إذا يضع هذا التوجه قطاع السياحة في المقام الأول من حيث اهتمام الدولة فهو يعتبر أولوية الأوليات، وهذا ما سنتناوله في هذه الورقة البحثية من خلال العمل على إعادة الاعتبار لهذا القطاع من خلال إعادة النظر في الاستثمار السياحي عن طريق وضع سياسة تحفيزية تسطر من أجل هذا الأمر وهذا من شانه أن يقوم بدعم إستراتيجية التنمية الاقتصادية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التنمية السياحية، الوجهة السياحية، الجزائر.

Résumé: *Les changements qui connaissent le secteur des hydrocarbures sur le marché mondial actuellement, impact sur la politique économique actuelle du gouvernement et poussé à se dévier vers l'austérité et donc l'impact sur les revenus des citoyens, dans les années dernières les prix du pétrole depuis la fin de 2013, connaissent un effondrement majeur atteint environ de 40 $ le baril, ce qui fait de l'Algérie vivent sous l'impact de l'obsession de tout changement dans les prix du pétrole. Et c'est ça ce qui a poussé le gouvernement algérien de changer leur stratégie actuelle vers le secteur du tourisme.*

Mots clés: *investissement touristique, développement du tourisme, destination touristique, Algérie.*

تمهيد:

أصبح النمو الكبير الذي يشهده النشاط السياحي الدولي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالاهتمام والملاحظة في القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة شهد عدد السياح ارتفاعا كبيرا، ومعه ارتفع معدل نمو العائدات السياحية حتى فاق معدل النمو في باقي القطاعات المشكلة للاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل من السياحة أحد أكبر المجالات التجارية على المستوى الدولي، اذ تشير الاحصائيات أن عدد السياح الدوليين قد تضاعف من 528 مليون سائح سنة 1995إلى 1.133مليار سنة 2014، مع توقعات أن يصل عدد السياح الدوليين 1.8مليار سائح سنة 2030، ويساهم القطاع السياحي بنسبة 9% بالمائة من الناتج العالمي، كما يوفر 11% بالمائة من مناصب الشغل في العالم، مما جعل السياحة الدولية واحدة من أكبر مجالات التجارة الدولية.

كل الحقوق محفوظة

ومن جانب أخر تعد اقتصاديات الدول المنتجة للمواد الأولية وعلى رأسها اقتصاديات الدول العربية ومن ضمنها الجزائر اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في تنفيذ كل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، مما جعلها مرتبطة بشكل مطلق بأسواق النفط العالمية، فأي تغير يطرأ على هذه الأسواق يجعل هذه الدول تعاني من مشاكل كبيرة، وحالة كهذه جعلت اغلب الدول المصدرة للنفط وعلى رأسها الجزائر مصيرها مرهون بما يحدث في السوق العالمية للنفط، ففي حالة انتعاش هذه الأسواق المتمثلة في ارتفاع الأسعار يزداد الإنفاق الحكومي، وفي حالة الانخفاض تتجه حكومات هذه البلدان نحو تبني سياسة التقشف، وهذا من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الريعية وعلى رأسها المحروقات والتدني الذي يمكن إن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى وعلى رأسها قطاع السياحة، إذ أن الزيادة في الدخل الناتج عن مداخيل المحروقات يؤدي إلى إعاقة تقدم هذه القطاعات ويجعلها اقل تنافسية في التجارة العالمية وهذا لأن مداخيل النفط تمثل ما نسبته 98% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر فهذا يشير إلى إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز.

لذلك فالتوجه في الوقت الراهن هو التوجه نحو تنمية اقتصاد منتج، من خلال تطوير مجالات التسيير، تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل القطاعات المنتجة، بالإضافة إلى تقليص تواجد الدولة في المجالات الاقتصادية وتوسيع الاقتصاد المنتج، حيث أن التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وتقلبات أسعار النفط، لا يمكن أن يتم إلا بتطوير قطاعات أخرى خارج المحروقات وعلى رأسها قطاع السياحة باعتباره أهم القطاعات الرئيسية المعول عليها كبديل لأي تراجع في مداخيل المحروقات.

والإستراتيجية الحالية التي تنتهجها الحكومة الجزائرية تضع مجموعة من القطاعات في خانة القطاعات المعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية في الوطن كبديل لتراجع مداخيل المحروقات وهذا على غرار قطاع السياحة، إذا يضع هذا التوجه قطاع السياحة في المقام الأول من حيث اهتمام الدولة فهو يعتبر أولوية الأوليات، وبالتالي لابد من العمل على إعادة الاعتبار لهذا العالم من خلال إعادة النظر في الاقتصاد السياحي عن طريق وضع سياسة تحفيزية تسطر من أجل هذا الأمر وهذا من شانه أن يكون حل للكثير من المشاكل.

إشكالية الدراسة: تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات والثروات السياحية التي بواسطتها يمكن مزاولة الأنشطة السياحية على مدار السنة، وهذا ما دفع بالجزائر إلى الاهتمام المتزايد بتطوير قطاع السياحة بالجزائر من خلال ترقية صورة الوجهة السياحية الجزائر، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر التي من خلالها يمكننا توضيح فيما إذا كانت المقومات التي تتوفر عليها الوجهة السياحية الجزائر هي كافية لجذب الاستثمار سياحي بالإضافة إلى فيما إذا كانت الاستثمارات السياحية الحالية كافية لاستيعاب التدفقات السياحية وذلك من خلال تحليل ومناقشة أداء القطاع السياحي في الجزائر.

ومما سبق يظهر التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى مساهمة الاستثمارات السياحية في دعم إستراتيجية التنمية اقتصادية بالجزائر؟"

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نقوم بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: التنمية السياحية المفهوم والأهداف؛
- المحور الثاني: الموارد والمقومات السياحية المشجعة للاستثمارات السياحية في الجزائر؛
- المحور الثالث: مؤشر الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر من سنة 2005 إلى غاية 2014 وآثارها الاقتصادية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته، باعتباره السياحة من خلال مختلف الاستثمارات في هذا القطاع كمصدرا من مصادر العملة الصعبة وكقطاع من القطاعات المعول عليها لتعويض التراجع الحاصل في أسعار المحروقات، وهذا لما لها من انعكاس ايجابي على مستوى اقتصاديات الدولة في مجالات الاستثمار، خلق مناصب الشغل، التدفقات المالية من العملة الصعبة،المساهمة في تهيئة الإقليم وتثبيت السكان، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الجهوي، وغيرها التي تبرز الأهمية البالغة لموضوع السياحة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، نذكر منها:

- إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛
- تسليط الضوء على واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر من خلال وضع تشخيص دقيق لها يمكن اعتباره كمنطلق عام لرسم السياسة المستقبلية للتنمية السياحية لها؛
- التعرف على المعوقات والتحديات الراهنة التي يتسم بها مناخ الاستثمار في قطاع السياحة بالجزائر.

المحور الأول: التنمية السياحية المفهوم والأهداف.

أولا: مفهوم وأهداف التنمية السياحية

1- مفهوم التنمية السياحية: إذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية هي استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استخدام ممكن، فإن مفهوم التنمية السياحية هو تعظيم الدور الذي يمكن أن يكون عليه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني.

فعرفت التنمية السياحية أيضا على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض التأثيرات السياح ومثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخل جيد دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها الخاصة[1].

فالتنمية السياحية إذا تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية. فهي إذا تعمل على الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، لذا فهي تعبر عن مختلف البرامج التي تهدف لتحقيق الزيادة المستمرة

المتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهمية التنمية السياحية فيما يلي:

- **تحسين ميزان المدفوعات**: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من حيث الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر؛
- **توفير فرص عمل**: ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة، مما يخفض من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا في القطاع السياحي ثم في القطاعات المرتبطة به؛
- **زيادة الفرص الاستثمارية**: يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالقطاع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السياح وإدخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق العمل وهنا يتطلب من الدولة القيام بصياغة إستراتيجية شاملة؛
- **تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم**: تؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات البلاد المختلفة خاصة أن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا من خلال إيجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق أو الأقاليم تحقيق حالة التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها أماكن جذب سكاني وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا إذ تسهم السياحة في إنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها أو قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

وعليه نجد أن الاهتمام بهذا القطاع مهما لعملية التنمية ويعد مدخلا للتنمية المستدامة حيث استغلال إمكانات الصناعة السياحية وبخاصة الدينية وإعطاء الوطن استحقاقاته التاريخية، فضلا عن تنمية وتطوير علاقات البلاد الخارجية بما يحسن من المركز الاقتصادي للدولة باعتبارها مركزاً للثقافة والإشعاع الحضاري.

كل الحقوق محفوظة

2- أهداف التنمية السياحية: إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي. لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة. لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والمواد سياحياً، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي.

وباختصار تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف التالية[2]:

- **على الصعيد الاقتصادي:** تتمثل في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية بالإضافة إلى توفير خدمات البنية التحتية وهذا كله يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل وبالتالي زيادة إيرادات الدولة من الضرائب ومنه خلق فرص عمل جديدة؛
- **على الصعيد الاجتماعي** تكمن في توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين وكذلك حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات؛
- **على الصعيد البيئي** فتتمثل في المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها؛
- **على الصعيد السياسي والثقافي:** نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب بالإضافة إلى تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

كما أن التنمية السياحية المستديمة تهدف إلى تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. فهي في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتطور التكنولوجي في حالة انسجام والعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.

وكان مبدأ السياحة المستدامة قد اقترح أوائل عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة حيث كان الهدف المتوقع هو أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الايكولوجية الأساسية والتنوع البيولوجي والنظم المعيلة للحياة.

ثانيا: معيقات التنمية السياحية

هناك العديد من المعوقات والتحديات التي ما تزال تواجه التنمية السياحية التي ينبغي مواجهتها وأهمها ما يلي:

- الافتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة و أفاق تطورها يمكن أن تؤثر على المستوى القومي الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل وباستمرار من أهميتها في إطار تواضع المخصصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء

السياسات العامة في تبني إستراتيجية واضحة المعالم للسياحة؛

- النقص الواضح في المعلومات البيانات المتعلقة بالسياحة غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي القائم على أساس تطبيقات تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

- تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف أو قصور في المرافق الأساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي؛

- تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة؛

- تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين؛

- تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتماد الحكومي المخصص للتسويق والبحوث والإحصاءات والإعلام السياحي؛

- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل من المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في إطار انخفاض الوعي السياحي؛

- الإهمال للمناطق الأثرية والمدن الحضرية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في أعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء وإجراء المزيد من أعمال التنقيب، فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق.

المحور الثاني: الموارد والمقومات السياحية المشجعة للاستثمارات السياحية في الجزائر.

أولا: مناطق التوسع السياحي والمناطق السياحية الخاصة بالاستثمارات السياحية بالجزائر

1- مناطق التوسع السياحي الخاصة بالاستثمارات السياحية بالجزائر: تمتاز الوجهة السياحية الجزائر بالعديد من المميزات الطبيعية والثقافية والتاريخية تسمح لها من ممارسة العديد من الأنشطة السياحية كالسياحة الشاطئية والجبلية والحموية والصحراوية والثقافية والرياضية وغيرها من الأنواع السياحية التي يمكن ممارستها على مدار السنة، ومن أهم مناطق التوسع السياحي بالجزائر ما يلي: الشريط الساحلي، جبال الأوراس، منطقة القبائل، واد ميزاب، واد سوف، التوات والغرارة، الهقار والتاسلي في الجنوب الكبير، فمجمل هذه المناطق تتوفر على 174 منطقة للتوسع السياحي مصنفة بمقتضى المرسوم رقم 88- 232 الصادر بتاريخ 05 نوفمبر 1988 بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 47073 هكتار وهي موزعة على كامل التراب الوطني وهذا كما يلي[3]:

- 140 منطقة للتوسع السياحي توجد على مستوى 14 ولاية ساحلية وتمثل نحو 34852.86 هكتار، وهي تغطي نسبة 80.5% من مناطق التوسع السياحي على مستوى الوطن؛

- 13 منطقة للتوسع السياحي توجد على مستوى الولايات الداخلية والهضاب العليا وتغطي نحو 3486.6 هكتار، وهي تغطي نسبة 7.6% من إجمالي مناطق التوسع السياحي على مستوى الوطن؛

- 20 منطقة للتوسع السياحي تتواجد على مستوى 08 ولايات جنوبية والجنوب الكبير وتغطي نحو 9501.09 هكتار، وهي تغطي نسبة 11.8% من إجمالي مناطق التوسع السياحي عبر الوطن.

حيث أن المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية اعتمد طريقة لتطوير عدد من الأقطاب بما تمتاز عليها به من إمكانيات سياحية حيث أعطيت في هذه الإستراتيجية الأولوية للمناطق الجنوبية (الهقار والطاسيلي)، وهذه الإستراتيجية تهدف إلى تثمين المناطق السياحية والعمل على تهيئتها،وذلك من خلال تصنيفها إلى أربع فئات وهذا ما يلي[4]:

- مناطق التوسع السياحي التي يجب تركها كما هي بسبب إمكانية إلحاق الضرر بها في حال محاولة ترميمها أو تهيئتها أو بسبب صعوبة هذه التهيئة؛
- مناطق التوسع السياحي المؤهلة للاستثمار السياحي بسبب وضعيتها المناسبة؛
- مناطق التوسع السياحي المخصصة للسياحة العالمية الراقية من خلال إنشاء مركبات سياحية كبيرة وفخمة؛
- مناطق التوسع السياحي الخاصة بالسياحة العائلية لما تتوفر عليه من إمكانيات إيوائية.

2- المناطق السياحية الخاصة بالاستثمارات السياحية بالجزائر: يمكننا حصر 06 مناطق سياحية تبعا للتنوع الجغرافي والحضاري والثقافي وهذا كما يلي[5]:

- **منطقة الساحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي**: التي تتميز بطولها شواطئها التي تمتد على طول 1400 كلم وبعدد كبير من المواقع الأثرية القديمة التي تعود خاصة إلى عهد الرومان والمسلمين والعرب؛
- **منطقة السلسلة الأطلسية**: التي تتواجد بها أعلى قمة جبلية في الشمال وهي قمة لالا خديدجة 2308م كما تضم جبال الأوراس، الونشريس والسلسلة الجبلية الموازية للسواحل حيث هذه المنطقة تتميز بإمكانياتها الكبيرة لتنمية وبعث وتطوير أنواع جديدة من الأنشطة السياحية العديدة وعلى رأسها السياحة الشتوية، سياحة التسلق، سياحة الصيد وغيرها من الأنواع السياحية التي يمكن أن تمتاز بها هذه المنطقة السياحية؛
- **منطقة الهضاب العليا**: وهي منطقة تتميز بمواقعها الأثرية وبصناعاتها الحرفية والتقليدية المتنوعة؛
- **منطقة الأطلس الصحراوي**: وهي تلك المنطقة الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى وهي تمتاز بمقومات سياحية غنية ومتنوعة وهي منطقة ذات جذب سياحي خاصة بالسياحة الأجنبية خاصة؛
- **منطقة واحات شمال الصحراء**: ومنطقة تمتاز باعتدال الحرارة فيها مقارنة بباقي مناطق الصحراء الكبرى الجزائرية وهي تحتوي على مقومات سياحية متنوعة من واحات النخيل والبحيرات المائية وبصناعاتها التقليدية؛
- **منطقة الصحراء الكبرى**: هي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير المتمثلة في الهقار والطاسيلي وتتميز بجبالها المرتفعة ومناخها المداري المعتدل على امتداد فصول السنة وهي تعتبر الوجهة السياحية الأولى للسياح الأجانب.

ثانيا: أهم المنتجات السياحية المشجعة على جلب الاستثمارات السياحية في الجزائر

فالوجهة السياحية الجزائر غنية بتنوعها السياحي الذي يميزها عن مختلف الوجهات السياحية الأخرى المنافسة لها في الأسواق السياحية الدولية بحيث يمكننا تصنيف هذه المنتجات السياحية التي تزخر وتتميز بها الوجهة السياحية الجزائر إلى ما يلي[6]:

أ- السياحة الساحلية: تعد الوجهة السياحية الجزائر من خلال شواطئها من بين أكبر الخدمات السياحية طلبا من قبل السياح خاصة المحليين منهم والجزائريين المقيمين في الخارج وهذا ما جعلها مؤهلة لتكون ركيزة أساسية في تحقيق الاستدامة في النشاط السياحي، وفي نفس الوقت دفع بالقائمين على القطاع السياحي إلى وضع برنامج خاص بتسيير هذا النوع من السياحية من خلال وضع قانون خاص بالاستغلال المستدام للشواطئ والذي سنتناوله بالتفصيل في عناصر دراستنا القادمة، من أجل تهيئة وحماية الموارد السياحية الشاطئية؛

ب- السياحة الجبلية: تزخر الوجهة السياحية الجزائر بغناها وتنوع خدماتها السياحية التي توفرها السياحة الجبلية من المناظر الطبيعية والكهوف والمغارات بالإضافة إلى سياحة التسلق سياحة الصيد والتزلج على الثلج التي تتمثل في منطقة تيكجدة، تلاغيلف، الشريعة وكذا التزلج على الكثبان الرملية، فكل هذا التنوع في الخدمات السياحية الجبلية يجعلها من بين أهم الأنواع السياحية التي تزخر بها الوجهة السياحية الجزائر والتي يمكن أن تكون كعامل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؛

ت- السياحة الصحراوية: تعتبر السياحة الصحراوية بإمكانياتها السياحية الكبيرة ركيزة التنمية السياحية في الوجهة السياحية الجزائر باعتبارها قبلة السياح الأجانب خاصة السوق السياحي الأوروبي باعتبارها بيئة تختلف عن بيئتهم وتقع قريبة من هذا السوق السياحي، وبالتالي تعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة في القطاع السياحي؛

ث- السياحة الثقافية: فالسياحة الثقافية تعتبر من بين أهم الدوافع التي تستقطب السياح الأجانب خاصة وهذا لأن ثقافات الشعوب تختلف من جهة سياحية إلى أخرى والجزائر تتميز بغناها الثقافي الكبير بسبب اتساع مساحتها وتعدد أعراقها، بالإضافة إلى كثرة المعالم الحضارية والأثرية والتاريخية كما أن المهرجانات والمعارض من بين أهم العوامل التي بواسطتها يمكن الترويج للوجهة السياحية الجزائر؛

ج- السياحة العلاجية: فالوجهة السياحية الجزائر غنية بحماماتها المعدنية والعلاجية بالإضافة إلى قدرة رمالها العلاجية حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 200 حمام معدني، ومن هنا يعتبر هذا النوع من السياحة في الجزائر قبلة السياح المحليين لهذا أولت الجزائر أهمية كبيرة لتنمية وتطوير هذا النوع من خلال إعادة تأهيل هذه المناطق السياحية.

المحور الثالث: مؤشر الاستثمار في القطاع السياحي خلال الفترة (2005-2014) وآثارها الاقتصادية بالجزائر.

أولا: واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014).

يعتبر الاستثمار أحد أهم المؤشرات التي تقيس حجم الاهتمام بالقطاع السياحي، حيث شهدت الحظيرة الوطنية منذ التسعينات تطور ملحوظا وهذا بفضل الجهود الاستثمارية المبذولة في هذا الصدد من خلال ما أظهرناه في المخططات الاستثمارية السابقة الذكر والتي من خلالها تعززت الطاقة الإيوائية في الجزائر، والشكل الموالي يوضحه هذا التطور من سنة 2005 إلى سنة 2014 كما يلي:

الشكل رقم (01): يمثل تطور الحظيرة الفندقية خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2014

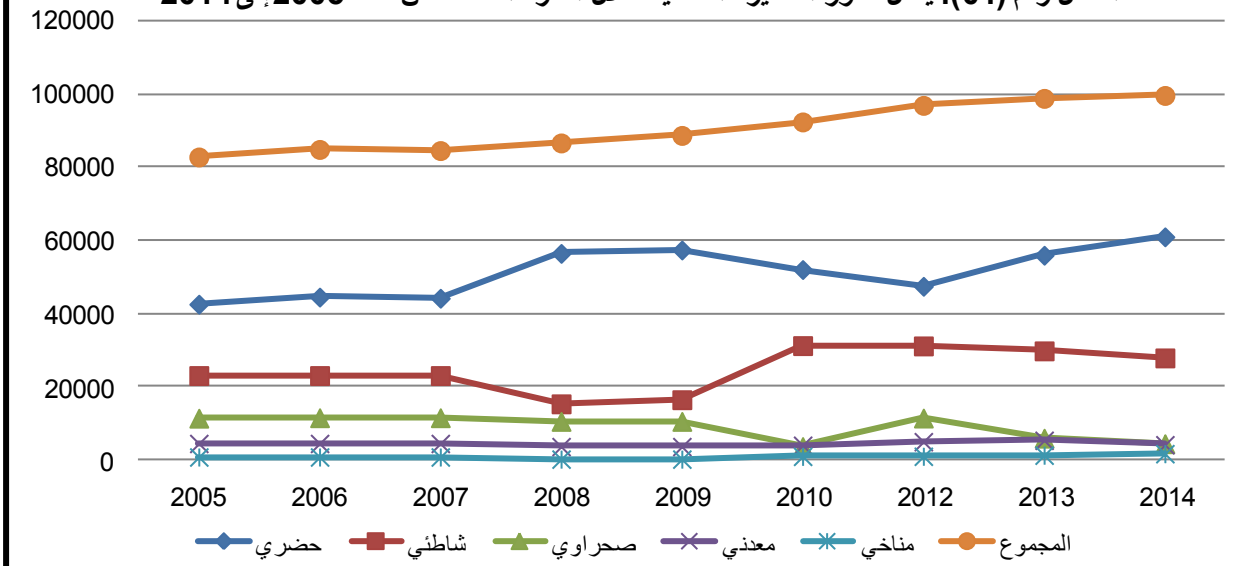

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة التهيئة العمرانية، السياحة والصناعات التقليدية.

خلال هذه الفترة صدر قانون الفندقة ووكالات السياحة والأسفار حيث في ظله حدثت عدة تعديلات وعلى رأسها إعادة تصنيف الكثير من المؤسسات الفندقية، وخاصة خلال سنة 2001 فقد شهدت هذه الفترة تراجعا معتبرا في الطاقة الإيوائية وهذا بسبب حذف مجموعة من الفنادق من التصنيف بسبب عدم تمكنها من استفاء الشروط المنصوص عليها في القانون وهذا ما أدى هذا إلى انخفاض معدل النمو.

فمن خلال الشكل أعلاه يظهر المجموع الكلي للفنادق التي تحتوي عليها الحظيرة الوطنية والتي تطورت من 82808 سرير سنة 2005 إلى 99605 سرير سنة 2014، وهذا يدل على التطور الكبير الذي شهدته الطاقة الإيوائية في الجزائر، غير أنه إذا نظرنا إلى هذا التطور حسب التصنيف فإننا نلاحظ أن هناك عدد قليل جدا من الفنادق الفخمة خاصة المصنفة في خانة الخمس والأربع نجوم، حيث لم تشهد تطورا كبيرا فكانت سنة 1990 تقدر بخمسة فنادق ضمن الخمس نجوم و17 فندقا مصنفا ضمن الأربع نجوم، وأصبحت في سنة 2000 تقدر 11 و20 فندقا مصنفا في خانة الخمس والأربع نجوم على التوالي، إذ لم يشهد سوى إنجاز 03 فنادق في كل صنف، وهذا ما أثر على التدفقات السياحية في الجزائر لأن هذا النوع من الفنادق مطلوب جدا بالنسبة لسياح الأجانب، وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

كل الحقوق محفوظة

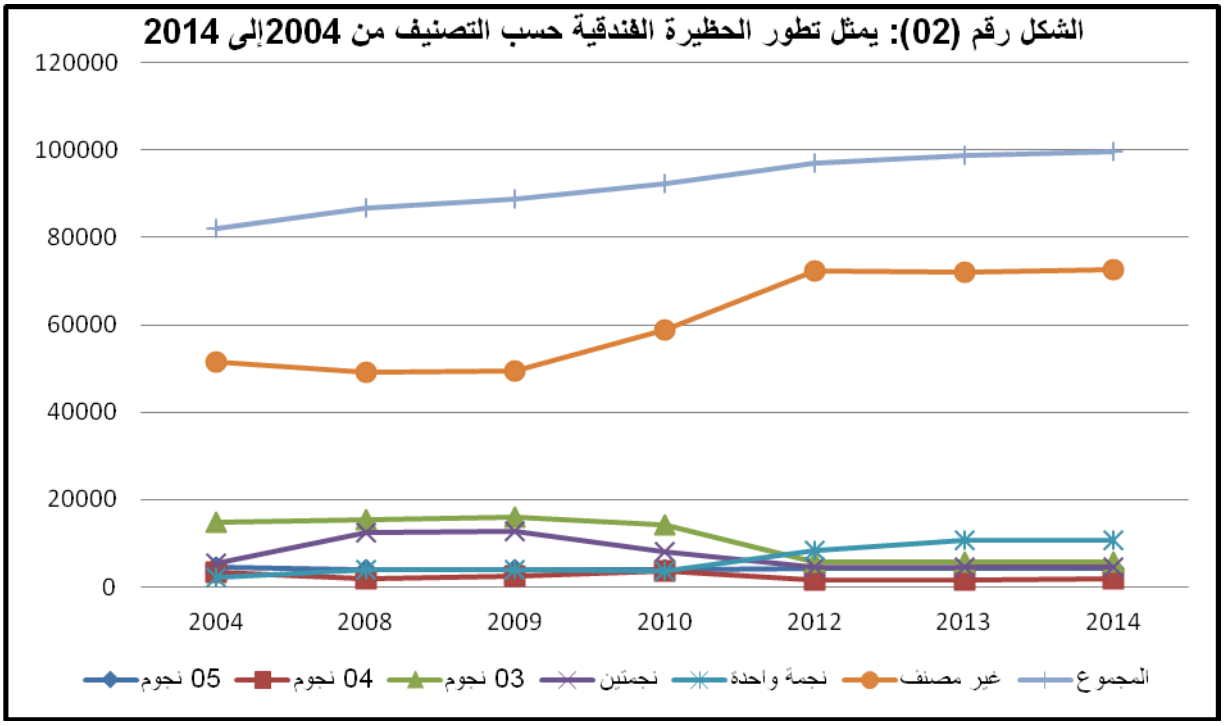

الشكل رقم (02): يمثل تطور الحظيرة الفندقية حسب التصنيف من 2004إلى 2014

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة التهيئة العمرانية، السياحة والصناعات التقليدية.

فمن خلال الشكل أعلاه فنلاحظ أن هناك تأخر كبير في الاستثمارات الموجهة إلى إنجاز الفنادق الفخمة ذات 05 و04 نجوم، فلم يكن هناك تطور كبير من سنة 2004 الذي بلغ عدد الأسرة بـ 4590 سرير 3383 سرير خاصة بالفنادق 05 و04 نجوم على التوالي ليبلغ سنة 2014 بـ 4242 سرير و1800 سرير خاصة بخمسة وأربعة نجوم على التوالي، وهذا ما أثر على التدفقات السياحية الخاصة بالسياح الأجانب غير المقيمين، لأن هذا النوع من الفنادق السياحية تدخل ضمن الطلبات والحاجيات الرئيسية للسياح الأجانب.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للاستثمارات السياحية بالجزائر من سنة 2005 **إلى سنة** 2014.

1- مساهمة الاستثمارات السياحية في الحد من البطالة بالجزائر: يعد قطاع السياحة من بين أهم القطاعات توفيرا لمناصب الشغل في الجزائر بأنواعها المباشرة وغير المباشرة والدائمة والفصلية، وهذه المساهمة في التشغيل تتطور من سنة إلى أخرى، وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي الذي يبين تطور مساهمة قطاع السياحة في إحداث مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2014 وهذا كما يلي:

كل الحقوق محفوظة

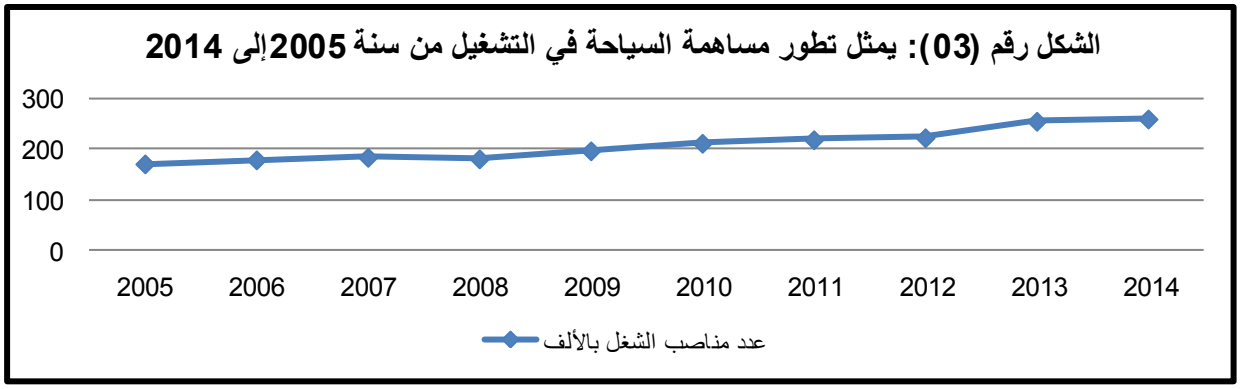

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة التهيئة العمرانية، السياحة والصناعات التقليدية

فمن خلال الشكل أعلاه يظهر الدور الكبير لقطاع السياحة في تخفيض معدل البطالة في الجزائر، وهذا من خلال العمل الدائم على إحداث مناصب شغل جديدة، حيث تطورت مناصب الشغل هذه من 172000 منصب سنة 2005 إلى 261289 منصب سنة 2014، كما أن سنة 2008 شهدت أكبر نسبة نمو في معدل التوظيف حيث بلغ 56.6%، وهذا بسبب مخلفات الإصلاحات التي جاء بها القانون الجديد الذي استحدث سنة 1999 الخاص بالفندقة ووكالات السياحة والأسفار.

2- مساهمة الاستثمارات السياحة في الناتج الداخلي الخام بالجزائر: رغم أن الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة، إلا أن هذا القطاع مازال لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في الناتج الداخلي الخام، إذ لم تتجاوز هذه النسبة في أوج تطورها عتبة 02% خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2014، والشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2014 وهذا كما يلي:

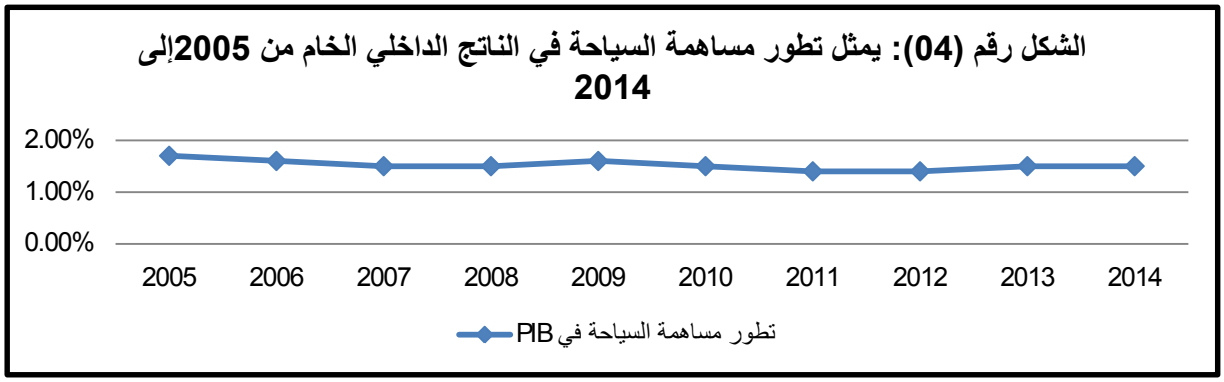

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة التهيئة العمرانية، السياحة والصناعات التقليدية

الشكل أعلاه يظهر لنا جليا مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام حيث شهدت هذه المساهمة استقرار من سنة 2005 إلى غاية 2014، إذ بلغت المساهمة العليا للقطاع سنة 2005 بنسبة 01.70%، بينما بلغت المساهمة الدنيا له سنتي 2011 و2012 بنسبة وصلت إلى 01.40% من الناتج الداخلي الخام، وهذا

كل الحقوق محفوظة

بسبب الإصلاحات التي جاء بها قانون الفندقة ووكالات السياحة والأسفار، من خلال إجراءات إعادة التصنيف الذي نتج عنه إسقاط العديد من الهياكل الفندقية السياحية من التصنيف، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في النشاط السياحي مما أثر في مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

وتأتي هذه الوضعية نتيجة لعدم الاستثمار في التجهيزات السياحية بسبب الوضع الأمني الذي عرفته البلاد والذي أسفر عن توقف الأنشطة من خلال تغيير طبيعة ووجهة بعض الهياكل ذات العلاقة بالفنادق والإطعام والخدمات، ويضاف إلى هذا غياب مشاريع سياحية جديدة ذات حجم كبير، منتجة للثروة وقادرة على التأثير في هيكل القيمة المضافة في السياحة والناتج الداخلي الخام[1].

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات والثروات السياحية تؤهلها وتمكنها من مزاولة الأنشطة السياحية على مدار السنة، وهذا من خلال الموارد السياحية التي تتوفر عليها الوجهة السياحية الجزائر، كما أن الاستثمارات السياحية الحالية التي تتوفر عليها الوجهة السياحية الجزائر كافية لاستيعاب المزيد التدفقات السياحية، بالإضافة إلى أن القائمين على تطوير هذا القطاع في سعي دائم وحثيث من أجل دفع عجلة التنمية الخاصة بقطاع السياحة بالجزائر، وهذا من خلال الإستراتيجيات التي تم وضعها في هذا الإطار وعلى رأسها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « **SDAT** » 2025، والذي من خلاله يسعى القائمين على تطوير القطاع السياحي بتدارك نقاط الضعف، والمتمثلة في تردي النشاط السياحي ونقص المواقع السياحية مصاحب بغياب تهيئة المناطق السياحي الموجودة، بالإضافة إلى هذا فهناك ضعف كبير في الترويج للوجهة السياحية وضعف المنافسة داخل الأسواق السياحية الدولية، وهذا ما جعل القائمين على هذا القطاع يتوجهون نحو الاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل ترقية الوجهة السياحية الجزائر، باعتبارها كأداة ضرورية وحتمية لا يمكن الاستغناء عنها للخروج بالوجهة السياحية الجزائر والمنافسة داخل الأسواق السياحية الدولية.

الهوامش والمراجع:

- Anna Dóra Sæþórsdóttir, Managing popularity: Changes in tourist attitudes in a wilderness destination, **Tourism Management Perspectives**, Volume 07, 2013, P 48.

[2] – بن فرج زوينة، الفنادق الخضراء أحد المداخل لتحقيق التنمية السياحية، **ملتقى دراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية**، وزارة التهيئة العمرانية البيئة والسياحة، مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج، الجزء الأول، الجزائر، 21 ديسمبر 2009، ص 100.

[3]– كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، **أطروحة دكتوراه للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 118.

[4]– بوعقلين بديعة، الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الأقتصادية**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 173.

[5]– كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[6]– دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، **رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، سنة 2014، ص 75.

[7]- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، الكتاب الأول، الجزائر العاصمة، جانفي 2008، ص 37.

المقال الخامس والأربعون

الاستثمار السياحي كآلية لتنويع موارد الاقتصاد الوطني: الفرص والتحديات.

– محمد تبيب ، أستاذ مساعد ،بالمركز الجامعي بآفلو بقسم العلوم السياسية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر .

– عادل جارش ،طالب دكتوراه ،التخصص: دراسات استراتيجية ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي ، السياحة ، التنويع الاقتصادي ، الفرص ، التحديات.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الاستثمار السياحي كآلية لتنويع موارد الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك في ظل اعتماده شبه الكلي على قطاع المحروقات وتأثره بانهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة، ومحاولة الدولة البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية بدل التركيز شبه الكلي على قطاع المحروقات.

وتحاول هذه الدراسة التفصيل في هذا الموضوع من خلال ثلاث محاور أساسية؛ المحور الأول معنون بمدخل مفاهيمي، إذ يستعرض أبرز المفاهيم المستخدمة في الدراسة: السياحة والاستثمار السياحي، وكذلك التنويع الاقتصادي لموارد الدولة، في حين يركز المحور الثاني على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر انطلاقا من تحديد الإمكانيات السياحية التي تمتلكها ثم أهمية الاستثمار السياحي . في الجزائر وكيف يساهم في التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية، ويستعرض المحور الأخير أبرز الفرص والتحديات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر.

Abstract :

This paper aims to study tourism investment as a mechanism to diversify the resources of the Algerian national economy, especially since there is a great dependence on the hydrocarbon sector and its impact on the collapse of oil prices in recent years and the Algerian state's attempt to find alternative sources and sectors to finance economic development instead of focusing heavily on the hydrocarbons sector.

The study examines the main concepts used in the study: tourism and tourism investment, as well as economic diversification of state resources, while the second focuses on the reality of tourism investment in Algeria, And the importance of tourism investment in Algeria and how it contributes to economic diversification and development. The last axis reviews the most important opportunities and challenges facing tourism investment in Algeria.

***Keywords**: tourism investment, tourism, economic diversification, opportunities, challenges.*

كل الحقوق محفوظة

مقدمـة:

تعتبر السياحة (**The Tourism**) أحد القطاعات الاقتصادية الحركية التي يزداد الاهتمام بها والحاجة إليها في عالم اليوم،خاصة في تلك الدول التي تعتبر هذا القطاع أحد الروافد الأساسية في عملية التنمية نظراً لما تدره من عوائد، فوجود صناعة سياحية (**Tourism Industry**) متكاملة تتضمن عدة عناصر متفاعلة كالتخطيط والتشييد وحسن توظيف الإمكانات وتسيير الخدمات، واختيار الموقع المناسب يساهم بشكل كبير في استقطاب السياح باستمرار لتوفير مداخيل العملة الصعبة وتشغيل العمالة البسيطة والمؤهلة، إضافة إلى دفع عجلة التنمية ليس فقط في القطاع السياحي، بل يشمل ذلك القطاعات الأخرى.

ولضمان ما يدعى "بالسياحة المستديمة" **Sustainable Tourism** لا بد من وجود عنصر "الاستثمار" **Investment** في الثروة السياحية والتجهيزات والتسهيلات السياحية التي تراعي متطلبات السياح، وتوفر لهم المناخ المناسب للراحة والترفيه لنجاعة حلقة العملية السياحية في الدولة، ومن ناحية أخرى فالاستثمار في مجال السياحة هو أحد الاستراتيجيات التي تبني اقتصاد قائم على التنويع، والذي تحتاج إليه العديد من الدول في عالم الجنوب لدفع عجلة التنمية إلى الامام لاسيما في تلك الدول التي تعتمد على مورد واحد كالجزائر؛ فاعتمادها على قطاع المحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي جعل اقتصاد الدولة رهين تقلبات أسعار النفط والغاز، ومع انهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة، دخلت البلاد في أزمة اقتصادية دفع بالسلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه القطاعات التي أضحت الدولة تهتم بتطويره هو القطاع السياحي نظراً للإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال، وتجلى ذلك في خلال تخصيص جانب كبير من الأهمية للاستثمار السياحي الذي يبدو أيضاً أن فاعليته متعلقة بالكثير من الفرص والتحديات.

وعلى هذا الأساس فإن هذه الورقة البحثية تحاول الكشف عن مدى أهمية ودور الاستثمار السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر في المرحلة الراهنة التي ربما تتميز بوجود العديد من الفرص(**Opportunities**) وفي نفس الوقت العديد من التحديات (**Challenge**).

فإلى أي مدى يساهم الاستثمار السياحي في التنويع الاقتصادي وذلك في ظل وجود العديد من الفرص والتحديات؟

واستناداً إلى المشكلة البحثية المطروحة، سوف دراسة الموضوع وفق الخطة التالية:

أولا: ضبط أبرز المفاهيم (السياحة، الاستثمار السياحي، التنويع الاقتصادي)

ثانياً: علاقة الاستثمار السياحي بالتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية

ثالثاً: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر (الإمكانيات السياحية في الجزائر، أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر ومحدداته، آليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر، الفرص التي تسمح بالنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر)

رابعاً: التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر

أولا: ضبط أبرز المفاهيم (السياحة، الاستثمار السياحي، التنويع الاقتصادي)

يبدو أن مفاهيم السياحة (**Tourism**) وصناعة السياحة (**Tourism Industry**) والاستثمار السياحي (**Tourism Investment**) هي مفاهيم اقتصادية تحتاج إلى نوع من الدقة لفهمها وحسن توظيفها في الدراسة، فسر نجاعة البحث وإيصال الفكرة يكمن في كيفية توضيح المفاهيم والتحكم بها، كما يقول "فولتير" Voltair : " إذا أردت أفهمك، فلا بُد لك من تحديد مصطلحاتك"، لذلك يستوجب التعرض لهذه المفاهيم.

1. **السياحة (The Tourism)**: من الناحية اللغوية اشتق لفظ السياحة من الفعل ساح، ويقال ساح في الأرض بمعنى سار وذهب[1] ، ولقد ورد في قاموس أكسفورد (**Oxford**) على أن السياحة هي: "نشاط تجاري مرتبط بتوفير خدمات الإقامة والترفيه بالنسبة للأشخاص الذين يبحثون عن متعة المكان" [2].

أما من الناحية الاصطلاحية فلقد وردت عدة تعاريف حول السياحة، اختلفت حسب توجه ورؤى الباحثين والمختصين، والهيئات الدولية، إلى أنه يُمكن بناء تصور حول هذا المصطلح من خلال عرض العديد من التعريفات على النحو التالي:

✓ تعريف "هرمان فون شلترون" **Herman Von Sholteron** يركز على البعد الاقتصادي، والسياحية حسبه هي: "مصطلح يُطلق على كل العمليات المتداخلة وخاصة العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب، وإقامتهم المؤقتة، وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة دولة معينة" [3].

✓ عرف الألماني " جوبير فولر" **Guyer Freuler** عام 1905 السياحة بأنها : "ظاهرة من ظواهر العصر الذي نحن فيه، ينبثق عن حاجة الأفراد للراحة وتغيير الأجواء، وإلى إحساسهم المتزايد بجمال الطبيعة، والشعور بالبهجة والمتعة في المناطق التي يتوجهون إليها، وهي عامل مساهم في تعزيز التواصل والتثاقف بين الشعوب" [4].

✓ تُشكل السياحة الدولية حسبالتعريف المؤسساتي لمنظمة السياحة العالمية (**UNWTO**)[5]،نشاطات الأفراد الذين يسافرون إلى ويقيمون في أماكن خارج المكان الدائم(البيئة المعتادة **UsualCharacter**)[6]لإقامتهم لفترة لاتتجاوز السنة لأجل الترفيه، والأعمال وأداء مهام أخرى.

"Tourism comprises the activities of persons traveling to and staying in places outside their usual environment for not more than one consecutive year for leisure, business and other purposes."

وفي السياق ذاته حاولت منظمة السياحة العالمية تحديد ثلاث معايير يمكن من خلالها الحكم على الفرد بأنه سائح أم لا؟ وذلك وفقاً لما يلي:

كل الحقوق محفوظة

✓ الانتقال من المكان العادي الروتيني إلى المكان الآخر (**displacement outside the usual environment**)

✓ نوع الغرض (**Type of purpose**) أن يكون هدفه المتعة والترفيه، سواء كان ذلك بزيارة مناطق مخصصة للسياحة كالفنادق، الشواطئ، والمناظر الطبيعية وغيرها، أو بزيارة الأقارب

✓ المدة(**Duration**) أن يكون ماكثا في الجهة المستقبلة على الأقل 24 ساعة[7].

ويُستثنى من فئة السياح أصحاب عقود العمل، اللاجئون، المقيمون، الدائمون والدبلوماسيين، وأفراد القوات المسلحة، والعاملون الدائمون[8].

وكنتيجة نخلص من خلال التعريفات المقدمة سلفاً بأن السياحة هي عبارة عن:

> نشاط إنساني ينتج لرغبة الأفراد البحث عن الراحة والترفيه والمتعة من خلال زيارة مكان ما بغض النظر عن طبيعة هذه السياحة (داخلية/خارجية Foreign Domestic tourism/Tourism)، وهي عامل جد مساهم في تحقيق التعايش والتواصل والتقارب بين المجتمعات، ولها منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية.

2. الاستثمار السياحي

(**Tourism Investment**): يعني الاستثمار عند الاقتصاديين توظيف المدخرات في إقامة مشروعات عن طريق توظيف المدخرات في شراء أو انتاج معدات وآلات وأجهزة...، بغرض زيادة الطاقة الانتاجية التي تهدف إلى توفير الخدمات لأفراد المجتمع والدولة.

أما الاستثمار عند دارسي اقتصاديات السياحة، فيشمل تقييم المشروعات أو دراسات الجدوى للمشروعات من حيث التوقعات لكل من النفقات والايرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو مُعدل العائد على الأموال المستثمرة، ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن دراسة الجدوى أمر ضروري ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشاريع سياحية.

ويرى "آشي" **Ashe** أن مفهوم الاستثمار السياحي هو: "الاستثمار في أحد المجالات التي يُغطيها قطاع السياحة، فالمجالات التي يُغطيها الاستثمار في القطاع السياحي متعددة ومتنوعة، وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة"، والتي يمكن حسب الشكل التالي[9]:

الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية Tourism Infrastructur Facilities	الثروة السياحية Wealth Tourism
يتعلق بالاستثمار في مجال الخدمات بأبرز ثلاث قطاعات: ✓ خدمات الإقامة والإعاشة والترفيه ✓ خدمات النقل ✓ خدمات الاتصال	يتعلق بمواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في: ✓ مواقع التراث الثقافي والتاريخي ✓ مواقع التراث الطبيعي

المصدر: تصميم الباحث انطلاقاً من المعطيات المتواجدة في الدراسة البحثية: عبد الناصر بن عبد

كل الحقوق محفوظة

الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، الرياض: مركز المعلومات والابحاث السياحية (TIRC)، 2008، ص 16.

3. التنويع الاقتصادي

(EconomicDiversification):

يُعرف التنويع بطرق مختلفة تبعا لمجال التطبيق، فعلى الصعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنويع" إلى "الصادرات"، لا سيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها[10]

وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[11]، ويعرف أيضا: "توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات".

ومن المرجح أن يسمح التنويع الاقتصادي في الاقتصاد ذو المورد الواحد بالخروج من الوضع الذي سماه "واتكينس" **Watkins** مشيراً إلى حالة كندا بـ: "فخ المنتجات الأولية الأساسية **Pièges Des Produits De Première Nécessité**.

إذًا فالتنويع الاقتصادي يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع بشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن قدرة القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المدى الطويل للبلد.

ثانياً: علاقة الاستثمار السياحي بالتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية

الاستثمار السياحي يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ويظهر ذلك من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، تحسين ميزان المدفوعات، خلق وتنمية العلاقات الاقتصادية وقطاع السياحة، إضافة إلى زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، وامتصاص البطالة[12]، مما يؤدي إلى التنويع الاقتصادي، هذا الأخير يمكن اعتباره كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستقرار والنمو وسنقدم شرحا مفصلا فيما يلي:

يؤثر الاستثمار السياحي بشكل مباشر على الاقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها. ولا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية، زاد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة (مباشرة، غير مباشرة)، الأمر الذي يتولد عن ذلك الإنفاق اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها[13].

فمن خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية

والأمريكية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، أكدت هذه الدراسات على قدرة الاستثمار السياحي على امتصاص البطالة، فقد أوضحت دراسة سياحية أجراها الخبير الاستشاري الدولي "أرشر"Archer في منطقة الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر.

ومعظم الدراسات التي أجريت أكدت على أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة إضافة على تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق،سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية، بعد أن كانت هذه المناطق طاردة للعمالة.

وأكد كورت وسيجل Kort & Siegel (1994) بأنّه من الجيد أن يصبح اقتصاد إقليم أكثر تنوعا، لأن ذلك يجعله أقل حساسية للتقلبات التي تسببها عوامل خارج الإقليم".[14]

ووضح "آكبادوك"Akpadock (1996) في مقال له بأن التنوع الاقتصادي لا يعزز الاستقرار فقط، ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل لنتيجة أكد فيها على أن المجتمعات التي تعمل على تنويع قاعدتها الاقتصادية حتى تحافظ على استمراريتها على قيد الحياة كونها تحاول دائماً إيجاد تغييرات هيكلية في مستقبل الاقتصاد الوطني".[15]

ثالثاً: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

تمتلك الجزائر مقومات سياحية مهمة تجعلها أحد الدول الرائدة في هذا المجال في حال توفر وتفاعل العوامل المناسبة للنهوض بالقطاع السياحي، خاصة إذ توفر عامل الإرادة والطموح السياسي لجعل السياحة مورد مهم ومساهم في عملية التنمية، وبالرغم من المجهودات والإنجازات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال، والتي تعود إلى فترة السبعينيات، إلا أننا مازلنا بعيدين نوعاً ما مقارنة بعدة دول مجاورة حققت قفزات نوعية كتونس والمغرب ومصر، وللتحليل الواقع السياحي في الجزائر لا بد من الكشف عن بعض حيثياته انطلاقاً من عدة عناصر.

1/ الإمكانيات السياحية في الجزائر:إذا تحدثنا عن الإمكانيات الطبيعية في الجزائر فيمكننا القول بأنها "جوهرة السياحية" ليس فقط في منطقة المتوسط بل حتى على المستوى الإفريقي نظراً للتنوع الطبيعي والمناخي وجمال المناظر المتواجد فيها، فالمساحة الشاسعة التي تقدر بحوالي: 2831741كم^{2}وبشريط ساحلي بطول 1600كلم، وتنوع التضاريس وتواجد أكثر من 202 حمام معدني يجعلها وجهة للسياح بنوعيها الداخلية والخارجية في حال توفرت العوامل المناسبة كالأمن والخدمات الجيدة.

يُضاف إلى ذلك فإن الجزائر تمتلك إرث بشري وتاريخي كبير يتمثل في وجود عند مصنفات تاريخية والعديد من المعالم والمناطق الأثرية (تيمقاد

بباتنة، تيفاست بتبسة، جميلة...)، والعديد من الصناعات التقليدية...وغيرها، أما بالنسبة للمقومات المالية والخدمية فإن الجزائر بها شبكة نقل تتجاوز 118306كم وشبكة نقل للسكة الحديدية بطول 4200كم، وأكثر من 53 مطار جوي و13 مناء بحري وعدد الفنادق بها يتجاوز 1184 بطاقة استيعابية تتجاوز 90000 سرير، وأكثر من 29 بنك والعديد من المؤسسات المالية الموزعة على أرجاء الوطن.[16]

2/ أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر ومحدداته:

يكتسي الاستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة، نظرا لاستعداد السياحة الجزائرية وتقبلها لمثل هذه الاستثمارات، إذ تعتبر نقائص العرض السياحي فرصا مهمة للاستثمار، خاصة في ظل الطلب السياحي المتزايد، حيث لا تزال بعض المناطق السياحية عذراء، فهي تفتقر لكثير من الإمكانيات السياحية كالفنادق والمطاعم...إلخ، ويبقى الإشكال دائما في كيفية الربط بين ثلاث عناصر وهي المكان المناسب والعنصر البشري والمادي لنجاح الاستثمار السياحي.

ويُساهم الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني، إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات، حيث يساهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية، ومنه تقليل التركيز على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي في النمو الاقتصادي الوطني، وما يُميز السياحة الجزائرية أنها تتوفر على مزايا تنافسية غير مستغلة، وتملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها.[17]

ويعمل الاستثمار على تعزيز التنمية في الجزائر، فلقد أشار تقرير صادرعن عدد من الخبراء، أن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى أنه يظل تحت المستوى في عدد كبير من الدول ومن بينها الجزائر، الذي يبقى فيها القطاع غير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة، حيث تقع في المرتبة 147 عالميا من حصة المساهمة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي من مجموع 174 دولة، فنسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 04% إلى غاية نهاية 2009، لترتفع بعد 2011 إلى 3.7%.[18]

ومن ناحية أخرى فإن السياحة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات، وتفتح العديد من مناصب الشغل إذ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع في سنة 2000 بـ: 3924 ليصل إلى 6283 موظف سنة 2015، وهو رقم يبقى بعيداً مقارنة بالإمكانيات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر، وذلك بسبب ضعف في نوعية الخدمة والأداء الفندقي.[19]

3/آليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر:

لتفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر لا بد من توفر العوامل التالية:

– تأهيل العنصر البشري: الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد الروح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادي، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها

وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.[20]

– رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي: من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لم تتجاوز 3ملايير دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة 2015، كما أنّ مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07% وهي نسبة ضعيفة جدا. لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

– توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي: مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.[21]

– توفير مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال حل مشكلة العقار السياحي، في الجزائر، تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، يشير تقرير التنافسية العالمي 2012–2013 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 14% بعد كل من البيروقراطية 20.5% والتمويل 15.7%.[22]

رابعاً: التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر:

1/ العامل الأمني: لنجاعة الاستثمار السياحي لا بد من توفر ما يُسمى بالأمن السياحي (**Tourism Security**): هو مفهوم مركب من كلمتين الأمن والسياحة، ويعني الأمن السياحي توفير الأمن لكل من السائح (**the tourist**) وموضوع السياحة (**The subject of tourism**)، بحيث يشمل أمن السائح أمنه في نفسه وماله وعرضه وحمايته من الجرائم والمضايقات التي يمكن أن تقع عليه، بينما أمن موضوع الساحة يقصد به أمن المنشآت السياحية والمواقع الأثرية والثقافية والدينية والتاريخية...، وغيرها.[23]

ولا شك في أن تناقض التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة خاصة في فترة العشرية السوداء يعود غلى تدهور الأوضاع الأمني إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على العامل السياحة.[24]

2/ ضعف السياحة الجزائرية نظراً لتغيير الوجهة السياحية: في الكثير من الأحيان لا يجد السائح المحلي راحته في بلده نظراً لعدة أسباب قد تكون ضعف الخدمات السياحية المقدمة وارتفاع أسعارها، وعدم موافقتها مع تطلعاته مما يجعله يتوجه للخارج أكثر من الداخل.[24]

3/ الصعوبات الإدارية خاصة البيروقراطية والفساد الإداري والضعف التحفيزي للمستثمر في مجال السياحة ، ضف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة (الديوان الوطني للسياحة، الخطوط الجوية، المستثمر...).

4/ ضعف في عامل التأطير في الديوان الوطني السياحي الذي يجب تعزيزه كمياً ونوعياً.[25]

الخاتمة:

إن الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر يُساهم في التنويع الاقتصادي من خلال خلق بدائل تنموية خارج قطاع النفط وهذا يعد استراتيجية تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستقر يستطيع التكيف مع الأزمات الاقتصادية خاصة، وهذا ما أثبتته الكثير من التجارب الدولية.

لكن الواقع يثبت عدم نجاعة الإجراءات المتخذة ومحدودية الاستثمار السياحي في المساهمة في التنويع الاقتصادي وبالتالي لم يرقى لمستوى بديل تنموي نظرا لوجود معوقات وتحديات حالت دون ذلك، لذلك لا بد من تفعيل عدة طرق لتفعيل ومحفزات تفعيلها خاصة فيما يتعلق بوجود طموح وإرادة سياسية فعلية تريد النهوض بهذا المجال.

قائمةالمراجع:

1. كواش خالد، "**السياحة، مفهومها، أركانها، أنواعها**"، الجزائر: دار التنوير، 2007، ص 12.

2. **"Oxford Advanced Leaner's Dictionary"**, International Students Edition, New York: Oxford University press, 2006, p1565.

3. عوينان عبد القادر، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياسية الجزائرية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر -03-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2013، ص 9.

4. أحمد الجلاد، "**دراسات في جغرافيا السياحة**"، القاهرة : عالم الكتب للنشر، 1998، ص25.

5. تأسست المنظمة العالمية للسياحة عام 1925 في لاهاي، وتعتبر أحد أبرز المؤسسات الدولية الرائدة التي تهتم بجمع ونشر وتحليل مختلف البيانات المأخوذة من أكثر 180بلداً ومقاطعة، يعتمد هذا المركز على خبراء وباحثون ذوا مستوى عالي لقياس مدى نجاعة هذا القطاع وتطوره من خلال عدة معايير متفق عليها دولياً.

6. البيئة المعتادة (Usual Character): المقصود بها البيئة الروتينية (Routine Character)أو المناطق المعتادة التي يزورها الأفراد بصفة متكررة بغرض الدراسة أو العمل، وغيرها من رحلات الأفراد الأخرى.

7. **"Definition of Tourism (UNWTO Definition of Tourism) / What Is Tourism** ?", Look at :http://www.tugberkugurlu.com/archive/definintion-of-tourism-unwto-definition-of-tourism-what-is-tourism (17/12/2016).

8. دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، "**السياحة كأحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية مستدامة**"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي ، جامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر2011، ص572.

9. عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، "**الاستثمار السياحي في محافظة العلا**"، الرياض: مركز المعلومات والابحاث السياحية (TIRC)، 2008، ص 16.

10. موسى باهي، كمال روابنية، "**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، ديسمبر2016، ص135.

11. المرجع نفسه.

12. عبد السلام أبو قحف، "**إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق**"، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003، ص36.

كل الحقوق محفوظة

13. زيد منير عبوي، "**السياحة في الوطن العربي دراسة لاهم المواقع السياحية العربية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص43.

14. موسى باهي، كمال روابنية، **مرجع سابق**، ص135.

15. المرجع نفسه

16. سماعيني نسيبة، "**دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران 2014، ص 54-57.

17. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، منشورات 2006.

18. **المرجع نفسه**.

19. نبيلة بعباشة، "**أهمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، دامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2013، ص185.

20. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، "**متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الجزائرية للتنمية والاقتصاد، العدد1، جوان2016، ص78.

21. **المرجع نفسه**.

22. World Economic Forum, "**The Global Competitiveness Report**", 2012- 2013, p88

23. علي بن فايز الجنحي وآخرون، "**الأمن السياحي**"، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004، ص11

24. عوينا عبد القادر، **مرجع سابق**، ص246.

25. هواري معراج ومحمد سليمان جردات، "**السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الباحث، العدد1، 2004، ص 24.

المقال السادس والأربعون

توجيه المستهلك الجزائري لاستهلاك المنتوج الوطني على إثر إنهيار أسعار المحروقات ودوره في تدعيم الاستثمار.

- أ.د زازة لخضر ،أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي،الأغواط.
- بوعكاز يسرى ،أستاذة مساعدة ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط .

مقدمة :

تكمن أهمية المحروقات في توفيرها لفوائض مالية التي تعتبر ضرورية للتمويل الخطط التنمية الاقتصادية إذ لعبت المحروقات دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية في الجزائر باعتبارها سلعة إستراتجية أساسية وهامة في التجارة الدولية ، ولقد أدى انهيار أسعارها في أواخر سنة 2014 إلى ظهور نقائص وسلبيات في النظام الاقتصادي الجزائري وكان لزاما على الدولة في هذه المرحلة الحرجة أن تبذل مجهود متزايد لإرساء مصداقية للتنمية وإيجاد بدائل عن المحروقات والاستثمار خارجها .ويعد تنويع الاستثما المجال الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة بمشاركة كل الفاعلين بما فيهم المستهلك الجزائري ،ولقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها تحقيق تنمية اقتصادية المتكاملة بمشاركة كل القطاعات إذ عملت على تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي أيضا فسعت إلى النهوض بإنتاجها المحلي وزيادة حصتها السوقية على المستوى المحلي وعلى المستوى الخارجي و في سبيل هذه التنمية المتكاملة اختارت الجزائر إستراتيجية مختلطة تجمع بين تقليص من الاستيراد وتعويضه بالمنتجات المحلية وتشجيع التصدير من جهة أخرى هادفة حماية المنتوج المحلي وظهر جليا عزم الدولة على وجوب مساهمة المستهلك في هذا التحدي ،مستعينة بطريقتين الأولى مباشرة تكمن في دعوة المستهلك الجزائري لاستهلاك المنتجات المحلية والثانية غير مباشرة وتنقسم بدورها إلى قسمين القسم الأول يتمثل في إغراء والتحفيز المستهلك عن طريق القرض الاستهلاكي وقسم الثاني يتعلق بترشيد الاستيراد وتخفيض من نسبة الواردات وبالتالي التخفيض من فاتورة الاستيراد وفي هذه الحالة الأخيرة لا يملك المستهلك المفاضلة بين المنتوج المحلي والأجنبي اعتبارا أن المنتوج الوحيد المتوفر لديه في السوق هو المنتوج المحلي فهذه الآليات لها دور في تدعيم الاستثمار في الجزائر وإشكالية التي نوردها في هذا المجال والتي ارتأينا بلورتها في تساؤلات وهي:ما هي الآليات التي اتخذتها الجزائر إثر انهيار أسعار النفط لتوجيه المستهلك الجزائري لاستهلاك المنتجات الوطنية ؟ وما هو دور هذهالآليات المتخذة لتوجيه المستهلك لاستهلاك المنتوج الوطني في تدعيم الاستثمار في الجزائر ؟ محاولة منا لإجابة على هذه التساؤلات و إلمام بعناصر الموضوع اقتضى منا معالجة هذا الموضوع من خلال مبحثين تتقدمهما مقدمة و تتعقبهما خاتمة تطرقنا في المبحث الأول إلى الأليات المتخذة لتوجيه المستهلك الجزائري لاستهلاك المنتوج الوطني و المبحث الثاني أوردنا فيه دور أليات توجيه المستهلك الجزائري لاستهلاك المنتوج الوطني في تدعيم الاستثمار و تضمنت الخاتمة هذه المداخلة ما

توصلنا إليه من نتائج وما بوسعنا تقديمه من اقتراحات التي أثرنا صياغتها في شكل توصيات

المبحث الأول : الآليات المتخذة لتوجيه المستهلك الجزائري لاستهلاك المنتوج الوطني

على إثر انهيار أسعار النفط في أواخر سنة 2014 اتخذ أصحاب القرار الآليات متعلقة بتشجيع استهلاك المنتوج المحلي و حمايته تتمثل في تظاهرة "لنستهلك جزائري" في أفريل 2015 و إصدار قانون القرض الاستهلاكي في ماي 2015 مع اشتراط أن يمنح هذا القرض من أجل اقتناء منتوج مصنع أو مركب في إقليم الوطني و كذا ترشيد الاستيراد عن طريق فرض رخص للاستيراد في يوليو 2015 .

المطلب الأول : تظاهرة "لنستهلك جزائري"

أطلقت وزارة التجارة في أفريل 2015 تظاهرة شعارها"لنستهلك جزائري" «consommons algérien»[1] و ذلك قصد تحسيس المواطن الجزائري بالضرورة اقتناء المنتوجات الوطنية على حساب الأجنبية حيث نظمت هذه التظاهرة على مستوى مديريات الولائية للتجارة ل 48 ولاية لمدة أسبوع من 26 ماي 2015 إلى 03 ماي 2015 وتخلل هذه التظاهرة معارض لإعلام و تحسيس المستهلك الجزائري وتشجيعه وحثه على استهلاك منتجات التي تحمل علامة "صنع في الجزائر " حيث أن وزارة التجارة وعلى رأسها الوزير السابق عمارة بن يونس سطرت البرنامج عمل على مستوى كل ولاية و يتمثل في ما يلي :

- تنظيم ملتقيات و طاولات مستديرة ينشطها ذوي الخبرة من أساتذة جامعيين و أرباب عمل وموظفي القطاع .
- تنظيم معرض يخص المنتجات المصنعة محليا الفلاحية منها و الصناعية والحرفية .
- تنظيم زيارات للمؤسسات العامة والخاصة المتواجدة في إقليم الولاية المعنية بهذه التظاهرة حيث يتم نقل الجمعيات الناشطة محليا و المتمدرسين أي الناشئة
- ومن أجل ترويج لهذه التظاهرة ألزمت الوزارة وجوب تغطيتها بكل وسائل الإعلام المتوفرة محليا المقروءة منها والمسموعة والمرئية .
- تكريم للمنتج لأحسن منتوج محلي[2] .

وعليه فإن هذه التظاهرة حملت بموجبها وزارة التجارة مهمة توعية المستهلك الجزائري وإعلامه بوجود منتجات محلية لا تقل جودة عن نظيراتها الأجنبية حيث سعت الحكومة إلى ربط أواصل الثقة بين المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة الناشطة في مجال الانتاج بالمستهلك الجزائري وتحسيس هذا الاخير بواجبه ودوره في حماية إقتصاد وطنه ويكون ذلك باقتناء المنتوج وطنه الجزائر وبالتالي تغيير نمط الاستهلاكي للجزائري القائم على اقتناء المنتجات الأجنبية، و كذا تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على إنتاج وحرص على إكتفاء الذاتي من مختلف المنتجات المحلية.

[1]– ملحق صورة من الشعار التي أطلقته وزارة التجارة على تظاهرة " لنستهلك جزائري" صفحة 14 . [1]

[2]–تعليمة 1256 مؤرخة في 16 أفريل 2015، متعلقة بتنظيم أسبوع "لنستهلك جزائري"، وزارة التجارة .[2]

كل الحقوق محفوظة

وقد صرح وزير التجارة سابقا عمارة بن يونس "في سياق الانفتاح الاقتصادي يجب على المؤسسات الجزائرية أن تصل إلى ربح المعركة التنافسية للحفاظ على حصصها في السوق ومواجهة المنافسة القوية للمنتجات المستوردة "كما أكد الوزير على أن إحدى أولويات الرئيسية لكل الفاعلين الاقتصاديين،السلطات العمومية ،رؤساء المؤسسات والشركاء الاجتماعيين هو الوصول إلى توفير عرض محلي قادر على الاستجابة لحاجيات السوق الداخلي و كذا خلق فائض للتصدير[1] .

ويجب الإشارة إلى أنه لا يمكن أن نصل إلى نمو اقتصادي قوي دائم إلا إذا ما اعتمدنا على السوق الداخلي مع ضرورة تحسين نوعية المنتجات المصنعة محليا الغاية منه رفع المنتج المحلي إلى مصاف والمعايير الدولية وتثمين المنتوج الزراعي كعامل لترقية الصناعة الغذائية .

المطلب الثاني : القرض الاستهلاكي

عرف القرض الاستهلاكي من خلال المرسوم التنفيذي رقم 114/15[2] بأنه كل بيع لسلعة يكون الدفع فيه على أقساط لقد نص في الفصل الثاني معنون بـ "تأهيل المؤسسات و المنتجات" في المادة 4 على المتعاملين الذين تكون منتجاتهم مؤهلة للقرض الاستهلاكي و هم الذين :

"– يمارسون نشاط الانتاج على إقليم الوطني.

–ينتجون أو يركبون سلعا موجهة للبيع للخواص."

كما نصت المادة 5 من نفس المرسوم على أن القرض الاستهلاكي موجه للمواطنين المقيمين في الجزائر فيستشف من المادة 4 أعلاه أن المشرع الجزائري أخذ بمعيار الإقليم لتحديد المتعامل الاقتصادي المؤهل لتكون منتجاته محل قرض استهلاكي وفي هذا تشجيع و تزكية للمنتوج الوطني علما أن المشرع في هذا النص لم يتطرق إلى جنسية هذا المنتج ،أما المادة 5 أقصت من لا يقيم في الجزائر من الاستفادة من هذا القرض الاستهلاكي .

كما تطرق القرار الوزاري المشترك لشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي[3] إذ نصت المادة الأولى من القرار الوزاري المشترك السالف الذكر على تعد مؤهلة لاستفادة من القرض الاستهلاكي المنتجات التي تصنعها المؤسسات الممارسة لنشاط الإنتاج المتواجدة فوق التراب الوطني التي تقوم بإنتاج وتركيب السلع الموجهة للخواص في الجزائر وعلى المؤسسات الراغبة في الانضمام أن تتقدم إلى البنك التي تختاره لإتمام الإجراءات اللازمة لاستفادة من القرض الاستهلاكي[4] و من شروط منح القرض الإستهلاكي

– تقديم فاتورة بإسم المستفيد.

– شهادة تثبت أن سلعة تنتج أو تركب في الجزائر[5].

---

[1]–كلمة الوزير إثر إفتتاح التظاهرة لنستهلك جزائري في فندق الاوراسي بالعاصمة، وكالة الأنباء الجزائرية في 26 أفريل 2015 .

[2]–مرسوم التنفيذي رقم 114/15 ، مؤرخ في 12 مايو 2015 ، متعلق بشروط و كيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي ، جر عدد 24 ، الصادرة بتاريخ 13/ماي 2015 .

[3]–قرار الوزاري المشترك ،مؤرخ في 31 ديسمبر 2015 ، يحدد شروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي ، جريدة الرسمية عدد 01 ، الصادرة بتاريخ 6 جانفي 2016 .

[4]–أنظر المادة 2 من القرار الوزاري المشترك السالف الذكر .

[5]–أنظر المادة 3 من القرار الوزاري المشترك السالف الذكر

كل الحقوق محفوظة

ووفقا للمادة 6 هناك ملحق لهذا القرار يتضمن قائمة النشاطات ونوع المواد المؤهلة للقرض الاستهلاكي

جدول نشاطات ونوع المواد المؤهلة للقرض الاستهلاكي

النشاطات	نوع المواد
تصنيع السيارات والدرجات النارية	-السيارات السياحية -الدرجات النارية وثلاثية العجلات
تصنيع أجهزة المكتبية ومعالجة المعلومات	الحواسب ، وباقي العتاد المعلوماتي والملحقاته
تصنيع الهواتف والألواح الإلكترونية والهواتف الذكية.	-الهواتف والهواتف الخلوية والألواح الإلكترونية
تصنيع الأجهزة الإلكترونية ومختلف الأجهزة الكهرومنزلية	-أجهزة التلفزيون ،الفيديو ، الصوت (mp3) ، ألات التصوير،الكاميرات الرقمية ،أجهزة التدفئة ، المكيفات الهوائية ،المبردات -معدات المطبخ المنزلي -معدات الغسيل المنزلي -الأجهزة الكهرومنزلية الصغيرة
الإنتاج الصناعي لجميع الأثاث الخشبي للاستخدام المنزلي	-الأثاث،جميع الأثاث الخشبي وملحقاته وكل ماله صلة بالاستخدام المنزلي
صناعة النسيج والجلود	-صناعة أقمشة المفروشات،السجاد ،البساط ، الأغطية
مواد البناء	-الخزف و الخزف الصحي

وأضافت المادة 5 من نفس القرار أنه يتم تحيين قائمة السلع المؤهلة للقرض الاستهلاكي عند الحاجة بناءا على طلبات التي تقدمها المؤسسات والتي تصادق عليها لجنة وزارية مشتركة مقررة لهذا الغرض تضم كل من المالية الصناعة المناجم و التجارة[1] .

وعليه فإن هذا النص يهدف أساسا إلى دعم المنتوج الوطني و حفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ، فقائمة الملحقة بهذا القرار والتي تحتوي على 7 شعب مصنعة محليا جاءت لتشجع و تحفز

[1]-أنظر المادة 5من القرار الوزاري المشترك السالف الذكر .

أصحاب هذه المنتجات و غيرهم إذ تبقى هذه القائمة مفتوحة و تحين كلما كان هناك إنتاج محلي مؤهل للقرض الاستهلاكي ، كما يعزز هذا القرض القدرة الشرائية للمواطن ويضبط ميزانيات الأسرة فبموجب المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 114/15 السالف الذكر فإنه لا يجوز أن يفوق المبلغ الشهري الإجمالي لتسديد القرض بأي حال من الأحوال 30 % من المداخيل الشهرية الصافية المتحصل عليها بانتظام.

المطلب الثالث :ترشيد الاستيراد وفرض رخص له

على إثر إنهيار أسعار المحروقات صدر تعديل يخص الأمر رقم 04/03 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استراد البضائع و تصديرها[1] ، يتمثل هذا التعديل في القانون رقم 15/15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 [2] فقد وضع هذا النص قيود لعملية الاستيراد و أخضعها لنظام الترخيص هادفا إلى وضع حد للفوضى الذي يشهدها القطاع و حماية المنتوج الوطني و المنتجين المحليين فهذه الترخيص من شأنها أيضا غربلة أشباه المستوردين الذين لا علاقة لهم بالمهنة .

ولقد نصت الفقرة 2 من المادة 6 مكرر من القانون رقم 15/15 السالف الذكر على" يمكن اتخاذ تدابير لوضع قيود لاسيما للأغراض الآتية ... ضمان كميات الأساسية من الموارد الأولية المنتجة على مستوى السوق الوطني للصناعة الوطنية التحويلية ..."

ولقد عرفت المادة 6 مكرر 1 رخص الاستيراد بأنها كل إجراء يفرض كشرط مسبق ، لتقديم وثائق لجمرك البضائع زيادة عن تلك المخصصة لأغراض الجمركة ، ونصت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 306/15 الذي يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو تصدير للمنتوجات والبضائع[3] على أن تخضع المنتوجات و البضائع المستوردة في إطار أنظمة الرخص إلى ترخيص مسبق يسمى "رخصة استيراد"كما تضمن هذا المرسوم نوعين من الرخص وهي الرخص التلقائية و الرخص غير التلقائية ، فالأولى تمنح من طرف القطاعات الوزارية المعنية على أساس طلب مرفق بملف إداري يثبت فيه صاحب الطلب مطابقة المنتجات و البضائع حسب طبيعتها ....و كذا وضعيته القانوني وعليه فإن القطاعات الوزارية المعنية مطالبة بتحديد قائمة المنتجات التي ترى ضرورة إخضاعها لنظام الرخص السابقة عن الاستيراد أما الثانية أي التراخيص غير التلقائية والتي تطرقت لها المادة 5 من المرسوم السابق الذكر "يمكن إحداث رخص غير تلقائية لاستيراد ...لتسيير حصص المنتوجات والبضائع عند الاستيراد...و تدعى في صلب النص الحصص." ، تمنح التراخيص غير تلقائية من طرف وزير التجارة بناءا على اقتراح اللجنة الوزارية مشتركة

[1]- الأمر رقم 04/03 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استراد البضائع و تصديرها جريدة الرسمية عدد 43 الصادرة بتاريخ 20يوليو 2003 .

[2]- قانون رقم 15/15 ،مؤرخ في 15يوليو2015 ، يعدل و يتمم الامر رقم 04/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائخ و تصديرها .جريدة الرسمية عدد 41 ، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2015 .

[3]- مرسوم التنفيذي رقم 306/15 ،مؤرخ في 6 ديسمبر 2015 ،يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة الرخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع ، الجريدة الرسمية عدد 66 الصادرة بتاريخ 9ديسمبر 2015 .

دائمة يرأسها الأمين العام لوزارة التجارة و هي تتشكل من الأعضاء الأتي ذكرهم :

- ممثلان عن وزارة المالية (المديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للضرائب)
- ممثل عن وزارة الصناعة والمناجم
- ممثل عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
- ممثل عن وزارة التجارة[1].

ومن بين اختصاصات هذه اللجنة التي أوردتها المادة 7 من المرسوم التنفيذي السابق الذكر نذكر مايلي:

- دراسة طلبات رخص الاستيراد
- تقديم اقتراحات إلى وزير المكلف بالتجارة تتعلق خصوصا بـ تعيين وتحيين قائمة المنتوجات والبضائع موضوع الحصص ، تحديد أحجام الكمية للحصص ...

تفتح الحصص بناءا على إعلان صادر عن وزارة التجارة ينشر في الموقع الإلكتروني للوزارة وفي الصحف الوطنية أو بأية طريقة متاحة [2]، يجب أن يتضمن هذا الإعلان أجل تقديم الطلبات الاستيراد المتعلقة بالحصص ومكان الإيداع و أجال فتح وغلق الحصص و كميات كل المنتوج و البضاعة وكذا الطريقة المتبعة لتوزيع الحصص إذ هناك 4 طرق لتوزيع الحصص و هي الترتيب الزمني لتقديم الطلبات ، التوزيع حسب الحصص للكميات المطلوبة ، الأخذ بعين الاعتبار لتدفقات المبادلات التقليدية،الدعوة لإبداء الاهتمام [3].

ونورد في هذا الإطار بلاغ وزارة التجارة الخاص بإشعار بفتح حصص لاستيراد الموز[4] ولقد أوردت وزارة التجارة شروط الاستفادة من رخصة استيراد الموز لسنة 2017 من بين هذه الشروط .

- ضرورة لقيام المستورد بلاستثمار في مجالإنتاج و التعبئة الفواكه بالإسم الشخصي للشركة .
- ضرورة توفر لدى المستورد وسائل النقل والهياكل الضرورية للتخزين والتبريد والإنضاج .
- ضرورة توفر الخبرة المهنية لا تقل 5 سنوات في ممارية هذا النشاط يتم إثباتها عن طريق الحصائل الجبائية السنوية .

وتهدف وزارة التجارة من خلال وضع هذه المعايير الأساسية إلى إبراز المتعاملين الإقتصاديين الذين ينشطون في مجال إستيراد ، فلا يمكن للهؤلاء إستيراد هده السلع دون الحصول على رخص مع التقيد بالحصص التي تحددها لهم وزارة التجارة وحسب ما جاء في دفتر الأعباء [5].

---

[1]- أنظر المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 306/15 السالف الذكر .

[2]- أنظر المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 306/15 السالف الذكر .

[3]- أنظر المواد 15،14،13،12،11،10 من المرسوم التنفيذي رقم306/15 السالف الذكر .

[4] - ملحق 2 المتعلق بإعلان عن فتح رخصة استيراد مادة الموز ،صفحة 15 ، الموقع الرسمي لوزارة التجارة على الرابط:www.commerce.gov.dz المتصفح يوم 2017/06/21 .

[5] - ملحق 3 متعلق بدفتر الأعباء المحدد لشروط وكيفيات منح رخصة إستيراد لحصة الموز2017 ،الموقع الرسمي لوزارة التجارة على

كل الحقوق محفوظة

المبحث الثاني : دور توجيه المستهلك لاستهلاك المنتوج الوطني في دعم الاستثمار

يؤدي توجيه المستهلك إلى اقتناء المنتوج الوطني إلى تنمية الطلب على المنتوج المحلي والعزوف بالتالي على المنتوج الاجنبي وكذا تنمية العرض أيضا لذي يرتقي في ظله الاستثمار بشرط أن يرفق بالولاء لهذا المنتوج المحلي مما يؤدي إلى تغيير من العادات الاستهلاكية للمستهلك الجزائري بميله للمنتوج المحلي على حساب المنتوج الأجنبي الذي استحوذ على حصة الأسد في السوق الجزائري ولفترة طويلة.

المطلب الأول : تنمية الطلب والعرض للمنتوج المحلي

تعاني الجزائر تدني حجم طلب على المنتوج المحلي وكذا تدني حجم الاستثمار فأي منهما ينبغي على الدولة دعمه؟ فالطلب على المنتوج محلي محدود وحصة المنتوج المحلي محدودة في سلة المستهلك الجزائري ، وسعت الجزائر من خلال تظاهرة "لنستهلك جزائري" وكذا القرض الاستهلاكي وعن طريق ترشيد الاستيراد وفرض تراخيص له إلى النهوض بمنتوجها المحلي وزيادة حصة السوقية محليا كمرحلة أولى ثم خارجيا كمرحلة لاحقة،وتدخلت الدولة لتحقيق مسعاها ودعم المنتجات الوطنية دون طبعا الإخلال بالتزاماتها الدولية .

هناك سببين الرئيسيين للعزوف عن المنتوج الوطني يكمن السبب الأول في انخفاض مستوى الثقة الجزائري بالمنتوج المحلي و ضعف الوعي لديه بأهمية استهلاك المنتوج و تأثيره على التنمية الاقتصادية لبلده و سبب الثاني يعود إلى ارتفاع حجم الواردات و بالتالي تراجع الحصة السوقية للمنتوج المحلي ، فالحصة السوقية للمنتجات المحلية تتأثر بمجموعة من المحددات من ناحية الطلب و العرض ، فمن ناحية الطلب تتأثر بالقدرة الشرائية للمستهلك وتفضيلا ته وأذواقه ووعيه العام ومدى ثقته بالمنتوج المحلي، فتظاهرة "لنستهلك جزائري" التي بادرت بها وزارة التجارة وإصدار قانون القرض الاستهلاكي الخاص بالمنتوج الوطني من شأنه أن يساهم في زيادة الطلب على المنتوج المحلي مع ملاحظة أنه لايكتفى بهذه التظاهرة لتوعية المستهلك الجزائري إذ يجب أن تستمر هذه الأيام التحسيسية التوعوية إلى يبلغ الهدف المنشود ويتغير السلوك استهلاكي للمستهلك الجزائري ويتعلم ثقافة الاستهلاك وأن إختيارات إستهلاك اليوم تؤثر في مستقبل التنمية الاقتصادية لبلاده. وحتى نكون منصفين يجب الاعتراف إن بعض المنتوجات لا ترقى لأن تكون تنافسية ومن الصعب أن تنافس المنتجات الأجنبية، فالهدف من هذه التظاهرة هو إشعار المواطن الجزائري بضرورة تقديم تنازلات بشأن الجودة لحماية اقتصاد بلاده، وحماية اليد العاملة المحلية.

أما من جانب العرض فيتعلق الأمر بقدرة المنتجين فالمنشأة المحلية لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية فالمستثمر متخوف من عدم الطلب على منتجاته لوجود منافس أجنبي له في السوق المحلي [1]، فلا يكتفى بالقدرة على إنتاج إذ يجب أن تكون

الرابط www.commerce.gov.dz المتصفح يوم 2017/06/21 .

[1] – إبراهيم هنطس ،سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية و الخارجية ، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،القدس ،سنة 2011 ،ص 14 .

كل الحقوق محفوظة

مصحوبة بإنتاج سلع ذات جودة ونوعية جيدة وضمان الوفرة لها وفي هذه الحالة تدخلت الدولة وقامت بترشيد الاستيراد المنتوجات الأجنبية مثالها قرار وزير المنتدب لدى وزارة التجارة السيد عبد المجيد تبون في شهر نوفمبر بمنعه إستيراد الحمضيات في موسمها مما يسمح للمستثمر الجزائري بتسويق منتوجه الفلاحي .

المطلب الثاني : الولاء للمنتوج الوطني

يعرف الولاء بأنه إلتزام من قبل المستهلك للقيام بشراء منتوج ما بشكل متكرر في المستقبل ولكن السؤال الذي يتبادر في هذا المقام هو هل من الممكن أن يمتلك المستهلك الجزائري الولاء الدائم للمنتوج المحلي؟هل أن المستهلك الجزائري عند ذهابه إلى المحل لشراء منتوج مصنع محليا ولم يجده في المحل الذي قصده فهل يقصد محل أخر للعثور عليه أم أنه سيقوم بشراء منتوج الأجنبي المتوفر في المحل؟ .

إنّ التحدي الأكبر الذي يواجهه المستثمر الجزائري هو حل مشكلة العزوف عن المنتوج الوطني و تغيير السلوك الاستهلاكي للجزائري وميوله الجامح لكل ما هو أجنبي فالهدف الأسمى لكل المستثمر هو إفتكاك حصة السوقية على المستوى الداخلي والحفاظ على هؤلاء المستهلكين وخلق ولاء لديهم لمنتوجه المحلي ثم التوجه للتصدير، وتؤكد أدبيات التسويق أن التمييز بين المنتوج والآخر يجب أن يدرك من قبل المستهلك على أنه فريد وذو قيمة وهذه الأخيرة ليس من الضروري أن تكون مادية تتمثل في خصائص المنتوج بل قد تكون ذات قيمة عاطفية وعليه يجب أن يكون المنتوج المحلي:

- متميز حتى يتمكن من اكتساب حصة في السوق فالمستهلك يجب أن يمتلك أسباب ليبدأ بشراء المنتوج
- متميز حتى يحافظ على هذه الحصة في السوق فالمستهلك يجب أن يمتلك سببا حتى يحافظ على تفضيله مقارنة بالمنتوجات المنافسة [1] .

ولبقاء الولاء على اقتناء المنتوج المحلي لا يجب اعتماد على الجانب العاطفي للمستهلك فقط بل يجب أي يعمل المنتج على تطوير إنتاجه وووفرته في السوق وعليه التركيز على المستهلك وحرص على تكرير الشراء وزيادة معدل الحفاظ على زبون وبناء ولاء طويل الأمد ، فالولاء الحقيقي لا ينتج عن الأحتكار إذ أن هذا الولاء الناتج عن الإحتكار يزول بمجرد دخول منافسين جدد في السوق ، كما أن الولاء الحقيقي لا ينتج أيضا عن طريق إعطاء مكافأة للزبائن أو حسومات سعرية إذ أنه عند توقف المكافأة والحسومات السعرية يعزف المستهلك عن المنتوج المقترن بهما و يبحث عن منتوج أخر للحصول على حاجاته .

وعليه فإن الولاء الحقيقي ينتج عن جودة العلاقة بين المنتج والمستهلكب جميع صورها [2].

---

[1] – محمد خشروم و سليمان علي ، أثر الفرق المدرك و الجودة المدركة على الولاء المستهلك للعلامة التجارية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 27 ، عدد الرابع، سنة 2011 ، ص 70 .

[2] – محمد خشروم و سليمان علي ، المرجع السابق ، ص 75 .

كل الحقوق محفوظة

المطلب الثاني : تشجيع على إستثمار وتوسيع من مجاله

إن توجيه المستهلك الجزائري لإستهلاك المنتوج المحلي من شأنه أن يشجع على الإستثمار إعتبارا أن الاستهلاك يعتبر من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تشجع على زيادة الانتاج فالاستهلاك يدعم الإنتاج و الاستثمار ، فزيادة الطلب تشجع المنتج على زيادة الإنتاج ودولة من خلال توجيه المستهلك لاستهلاك المنتوج الوطني قد دعمت الطلب قبل العرض،ويعتبر هذا أيضا تدعيما للاستثمار ومن الأمثلة التي يمكن الإستشهاد بها كمثال حي على دعم هذا التوجيه للإستثمار آلية لإستيراد ونظام الرخص الخاص بها إذ يشترط في الممارس لنشاط الاستيراد أن يثبت أن له استثمار في مجال إنتاج وتعبئة الفواكه وهذا الشرط نصت عليه المادة 4 المعنونة بـ "لاستثمارات" من دفتر الأعباء المحدد لكيفيات منح رخص الاستيراد لحصة الموز لسنة 2017 فمن خلال هذه المادة يتجلى أن أصحاب القرار في الجزائر يقومون بترشيد الاستيراد وتنظيمه وفي نفس الوقت إلزام المستوردين بعدم الاكتفاء بالاستيراد إذ أنها تفرض عليهم استثمار في مجال إنتاج وتعبئة الفواكه هذا النشاط الذي يجب أن يكون بإسم الشخصي للشركة وموازي لنشاطهم الممارس في مجال الاستيراد[1] وبهذا نقضي على المستوردين الانتهازيين الذين يوردون الموز ويقومون بتسويقه على مستوى الموانئ بل و حتى قبل الشحن وتشجيع و تحفيز المهنيون الذين يحزون على إمكانيات اللازمة للنقل و التخزين والتبريد لأن هؤلاء يقدمون قيمة مضافة للاستثمار نهيك عن فرص العمل التي تتيحها شركتهم للمواطن الجزائري وتوسع من مجال الاستثمار بالتحاق المستوردين بقافلة المستثمرين .

كما أن القرض الاستهلاكي وفي هذه المرحلة ضرورة ملحة تساهم في دعم الاستثمار المحلي من خلال إشراك المستهلك في ذلك .إذ يهدف إلى التقليل من فاتورة الواردات فهو يوسع من مجال استهلاك المنتجات المحلية مما يسمح بتحفيز المستثمر بتكثيف الانتاج وبالتالي الاستغناء عن إستراد المنتوج الأجنبي بما أنه متوفر وجودته تضاهي وتفوق جودة منافسه .

الخاتمة :

إنّ الرهانات المستقبلية التي ستواجه الاقتصاد الجزائري و الخروج من هذه الأزمة والمصاعب الاقتصادية التي تعيشها الجزائر على إثر إنهيار أسعار المحروقات ليس أمرا سهلا ولكنه أيضا ليس أمرا مستحيلا، إذ أن الأمرويتطلب رؤية متكاملة تبنى عليها استراتيجيات ويبقى الاستثمار خارج مجال المحروقات هو الحل الأمثل سواء في المجال التصنيع، الفلاحة والسياحة وإشراك كل الفاعلين الاقتصاديين من متعاملين اقتصاديين جمعيات المستهلكين وأرباب العمل وسلطات محلية ومركزية والمستهلكين في وضع سياسة جديدة للاستثمارات المحلية. يلعب فيها المستهلك دورا رئيسيا سواء بإقتناءه لمنتوج وطنه بصفة مباشرة أو عن طريق القرض الاستهلاكي أو أن لا يكون له خيار إلا المنتوج المحلي في حالة عدم الترخيص باستيراد المنتوج الأجنبي وفي ختام هذه الورقة البحثية يمكننا أن نستنتج أن توجيه المستهلك

[1] – أنظر المادة 4 من ملحق رقم 3 المتضمن دفتر الأعباء،ص 16

الجزائري لاستهلاك المنتوج المحلي ألية فعالة ولها دور في ترقية الإستثمار والتي استعان بها أصحاب القرار لتدعيم الاستثمار وبالتالي الاقتصاد الوطني يمكن أن نورد في هذا المقام بعضالإقتراحات التي صغناها عل شكل التوصيات العملية لحماية المنتوج الوطني وزيادة حصته السوقية .

- مواصلة الحملات التحسيسية بأهمية إقتناء المنتوج المحلي بالنسبة لاقتصاد الوطني وفك عقدة المستهلك الجزائر وتفضيله للمنتوج الأجنبي لمجرد كونه أجنبي.
- زرع ثقة بالمنتوج المحلي وإفتخار بعلامة "صنع في الجزائر".
- مشاركة كل الفاعلين الاقتصادين من جمعيات وأرباب عمل وسلطات محلية ومركزية في حماية المنتوج الوطني وإشعار المستهلك بدوره الفعال في هذا المجال.
- إقامة معارض دوريا للمنتجات المحلية على المستوى المحلي والوطني وفي دول مجاورة حتى تصل هذه المنتجات لأكبر شريحة ممكنة من المستهلكين .
- بذل جهود جدية من قبل المنتجين من أجل تحسين إنتاجهم والاهتمام بجودته من أجل رضا المستهلك في السوقين الداخلي والخارجي .
- إهتمام المنتج بالتغليف لإعطاء صورة أفضل عن المنتوج المحلي.
- إتباع سياسة التسعير التي تقوم على أساس زيادة المبيعات من خلال تخفيض الأسعار دون المساس بجودة المنتجات .
- حث الموردين على تقديم عروض وجوائز على منتجاتهم لجذب المستهلكين .
- تعزيز الوعي بأهمية الجوانب التسويقية لدى المنتجين وذلك عن طريق برامج ودورات تدريبية تعني بالنواحي التسويقية تنظمها غرف التجارة والصناعة وكذا غرف الفلاحة و جمعيات أرباب العمل.
- الرجوع لتعاليم الدين الاسلامي لخدمة التنمية الاقتصادية حيث يعرف الإسلام بالوسطية في الاستهلاك ومن هنا وجب ترشيد إستيراد بما يخدم مصلحة المستهلك دون إضرار بالاقتصاد الوطني والإسهام بالتالي في تخفيض من فاتورة الاستيراد.

المصادر والمراجع :

أولا : المصادر

1 – الأمر رقم 04/03 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استراد البضائع و تصديرها جريدة الرسمية عدد 43 الصادرة بتاريخ 20يوليو 2003 .

2 – قانون رقم 15/15 ،مؤرخ في 15يوليو2015 ، يعدل ويتمم الامر رقم 04/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها .جريدة الرسمية عدد 41 ، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2015 .

3 – مرسوم التنفيذي رقم 114/15 ، مؤرخ في 12 مايو 2015 ، متعلق بشروط و كيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي ، جر عدد 24 ، الصادرة بتاريخ 13/ماي 2015 .

4 – مرسوم التنفيذي رقم 306/15 ،مؤرخ في 6 ديسمبر 2015 ،يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة الرخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع ، الجريدة الرسمية عدد 66 الصادرة بتاريخ 9ديسمبر 2015 .

5 – قرار الوزاري المشترك ،مؤرخ في 31 ديسمبر 2015 ، يحدد شروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي ، جريدة الرسمية عدد 01 ، الصادرة بتاريخ 6 جانفي 2016 .

6 – تعليمة 1256 مؤرخة في 16 أفريل 2015، متعلقة بتنظيم أسبوع "لنستهلك جزائري"، وزارة التجارة

ثانيا : المراجع العامة

1 – إبراهيم هنطس ،سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية و الخارجية ، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،القدس ،سنة 2011.

2 – محمد خشروم و سليمان علي ، أثر الفرق المدرك و الجودة المدركة على الولاء المستهلك للعلامة التجارية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 27 ، عدد الرابع، سنة 2011

ثالثا : مواقع الأنترنات

1 – الموقع الرسمي لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الرابط: www.joradp.dz

2 – الموقع الرسمي لوزارة التجارة على الرابط:www.commerce.gov.dz

كل الحقوق محفوظة

المقال السابع والأربعون

الإستثمار الفلاحي كوسيلة لتحقيق التوازن الإقتصادي.

- حماد مختار ،أستاذ مساعد قسم أ ، قسم العلوم السياسية ،جامعة عمار ثليجي _الأغواط _
- مجبر فاتحة، أستاذة مساعدة قسم أ قسم العلوم القانونية،جامعة عبد الحميد ابن باديس _ مستغانم _

ملخص :

تلعب المحروقات دورا هاما في بناء الإقتصاد الجزائري خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد طبيعية متنوعة أهمها النفط الذي يمثل عصب الإقتصاد الجزائري ، حيث تمثل الجباية البترولية أكثر من 60 بالمئة من إيرادات الميزانية العامة للدولة خاصة في ظل قلة تنوع صادراتها مما يعني أها تعتمد علي الصادرات البترولية بشكل أساسي .

لقد عرفت أسعار النفط إرتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة مما أنعش الإقتصاد الجزائري كثيرا ولكن إرتباط الإقتصاد الجزائري بالصادرات البيترولية يجعله شديد الحساسية خاصة وان أسعار النفط متذبذبة غير تابتة فهي في إرتفاع و إنخفاظ دائمين لقد إنهارت أسعار النفط بصورة كبيرة منذ بداية سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 30 دولار في عام 2016 الأمر الذي أثر إلي حد ما علي النمو الإقتصادي في الجزائر وهو الأمر الذي فرض عليها الإعتماد علي وسائل أخري من أجل تحقيق التنوع الإقتصادي ورفع الإنتاجية من أجل ضمان إستقرار مالي ومن بين هذه البدائل هو الإستثمار في الفلاحة التي تعد أهم وسيلة من أجل من أجل تحقيق التنمية .

إن إقامة إستراتيجية فلاحية متكاملة تحقق الأمن الغذائي و تساهم في تطوير الاقتصاد، وتنويع الصادرات فالاعتماد على الذات مبدأ من المبادئ الأساسية والضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجسد هذا المبدأ في بناء إستراتيجية على تشجيع الاعتماد الذاتي الوطني بالاستغلال الفعلي لكافة الموارد الطبيعية المتاحة والنهوض بقطاع العقار الفلاحي.

المقدمة :

لعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الإقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% و أكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية.

ولقد لعبت الاستثمارات البترولية دورا هاما في تغير المجتمع وكيف أدى البترول إلى زيادة ملموسة في نمو السكان فى مناطقه والتى تتركز فى المدن ويرجع ذلك أساسا إلى الهجرة من الريف إلى هذه المدن نتيجة لعوامل الجذب التى ترجع إلى ظهور الصناعة التحويلية والبترولية والغازية وما أتاحته هذه النشطة من فرص عمالة كما ظهرت ونمت حول هذه المدن تجمعات سكانية هامشية (ضواحى) وتجمعات متناثرة ومتباعدة وكان من أهم الآثار الاجتماعية التى أحدثها البترول فى الجزائر تطور الحرف والوظائف وزيادة العمالة نتيجة لتنوع الأنشطة المختلفة التى ترتبت على وجود البترول كما

كل الحقوق محفوظة

حدث تحول مهني في السكان العاملين من حرفة الزراعة والرعي إلى قطاعات البناء والتشييد والصناعة التحويلية والبترولية والغازية ويعتبر هذا التحول أحد مظاهر الحراك المهني التي اتسم بها المجتمع الجزائري نتيجة لظهور البترول

فلقد ساعد البترول في إنعاش البني التحتية إضافة إلي التقليل من البطالة وتمويل الإقتصاد

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالإقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية .

فقد تسبب الإعتماد المفرط على البترول في تكوين إقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد،مماجعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث سنة 1986 حين إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة وعجز موازين لدولة الخارجية منها الداخلية فأصبح الإقتصاد الجزائري يتصف بالإقتصاد البترولي، الشئ الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية . فإنحصرت التمويلات والإستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه وهو نفسه ماحدث في مطلع الهام 2016 حيث إنخفظت أسعار النفط بشكل كبير مما جعل الدولة تعاني من أزمة أخري خاصة في ظل غياب إستراتيجية إقتصادية تعوض مداخيل النفط .

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، يجعل النمو الاقتصادي في البلد في حالة التذبذب المستمر، لذا يجب البحث عن خيارات أخرى، لذلك تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء حول أهم البدائل الاستراتيجية لهذا القطاع ، من خلال التطرق للقطاع الزراعي، مقومات هذا القطاع في الجزائر ، والتركيز على مساهمته في الناتج الوطني الخام ومنه يمكن طرح الإشكالية التاية :

ماهي الإصلاحات الفلاحية المعتمدةمن قبل الجزائر لتطوير التنمية الزراعية وهل يمكن أن تكون كبديل للمحروقات ولقد أجبنا علي هذه الإشكالية من خلال خطة ثنائية تناولنا في المبحث الأول : لمحة عن تطور القطاع الفلاحي في الجزائر أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الإستثمارات الفلاحية واهم العوائق التي تواجهها .

المبحث الأول : تطور الإصلاحات الزراعية في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها

تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث لاعتبارات متعددة .

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي، وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته.

المطلب الأول : تطور القطاع الفلاحي بعد الإستقلال(1962–1982)

أولا: مرحلة التسييرالذاتي

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت هياكل الاقتصاد في البلاد لاسيما

في 1961 و1962 كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لآ ينتفع الجزائريون بعد الإستقلال من وجود أي إنجاز قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك.

وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها.

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية و الصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي و تم إنشاء نظام التسيير الذاتي(1)

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الإجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07 /1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، و قد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها وهو مبدأ سياسي و إجتماعي و اقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الإقتصادية القومية، و الرفع من دخولهم الشخصية كما تهدف إلى تنظيم الإنتفاع بالأرض و الوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة كل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، النخيل، الماشية من الغنم، الأراضي الغابية، المياه المعدة للاستعمال الزراعي .

وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا(2)

ثالثا: القطاع الخاص

هو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية و يحتل مساحة معتبرة، و ينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما:

قطاع خاص تقليدي: يعتمد على الوسائل البدائية، ويهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي

قطاع خاص حديث: يعتمد على التقنيات الحديثة، والأساليب الزراعية المتطورة و يوظف الاستثمارات إعتمادا على الفائض الذي يحصل عليه.وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال راجعة إلى السياسات المعتمدة من طرف الدولة مما جعله مهشما نوعا ما، وبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه، وتقديم القروض لكي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، وكذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين باعتبارهم يمثلون الغالبية العظمى للشعب، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية إختفت المساعدات، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الإهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989)

المطلب الثاني : وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981– 1990)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق إستثمارات الدولة المتزايدة.

وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة إقتصادية بحتة منها :

– تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة السابقة.

–إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة.

–استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين

– رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع و إعادة تقويم الدخول الزراعية.

– وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتاطير والري

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن أنجع السبل للرفع من مرد ودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13

و الذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، و ذلك بهدف زيادة الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي

التخصص في النشاط- لامركزية التسيير- مشاركة المنتجين في التسيير إلا أن عجز إصلاح سنة 1981 على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي و بقاء الأوضاع على حالها، إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق(ضعف الإنتاج و الإهمال...) دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى فبموجب القانون (87-19) المؤرخ في 09/08 /1987 تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية و فردية ذلك بهدف :

القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية و المنتجين في العمل ،وعليه تم إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية و فردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي 47506 مليون سنة 1993، بمساحة تقدر ب2 مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو 61,7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية ب9,4 هكتار(3)

ثانيا : القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات (1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقةو ذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة و الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة و أخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وحق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى... إلخ.

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا إذ بدخول عام 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من

القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي، وما انجر عنها من أثار سلبية تتنافى و روح المبادرة والتحفيز.

فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض، وفي هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية، وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية، وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقروض(4).

المبحث الثاني : إستراتيجية التنمية الفلاحية وعوائقها :

شهد القطاع الفلاحي الوطني تحولات عميقة لمسايرة التغيرات الدولية والتفاعل مع ديناميكية السوق، وبهدف بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة سابقا وسنتعرف علي مختلف الإستراتيجيات التي جاءت بها الجزائر فيسبيل النهوض بقطاع الفلاحة.

المطلب الأول :إستراتيجية التنمية الزراعية

الفرع الأول : تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف وهو عبارة عن أداة للدولة لدعم تحديث وتطوير القطاع الزراعي.

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف، من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية وتحسين شروط الحياة للسكان الريفيين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDR.

بالإضافة إلى ذلك، إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD، قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر والتهميش. فهي تثمين لحركة الجوار و مشاركة السكان المحليين.

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة و متعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطوائف الريفية، وهي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح وتحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...).

تحت هذا الإطار، يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مقاربة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، وعامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي، حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن أيضا في نزع حتميات تعيق تنمية عالم الريف من وجهة نظر اقتصادية و اجتماعية.

إن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة، تتمثل في فرص جديدة لمصادر المدخولات و تحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة، تأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة.

يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة

بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطير الإنتاج الزراعي ومن أهدافه العامة :

- التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.
- إستعمال عقلاني ومستديم لموارد الطبيعية.
- ترقية المنتجات ذات الإمتيازات المقارنة المؤكدة قصد تصديرها.
- حماية تشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في مجال التشغيل عن طريق ترقية وتشجيع الإستثمار .
- تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين(5)

ثانيا :سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي 2010–2014

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:

- التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي).
- التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:
  - حماية الأحواض المائية.
  - تسيير و حماية الإرث الغابي.
  - محاربة التصحر(6).
  - حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي.
  - التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.
- دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000–2008) إلى 8.33% لسنوات (2010–2014).
- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة

كل الحقوق محفوظة

727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر

عرفت الجزائر عبر جميع مراحل السياسات الزراعية المعتمدة منذ الفترة الاستعمارية عدم استقرار المناهج الزراعية المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار،هذا الأخير الذي كان ولا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة الغير الواضحة في مجال تسييره، وزاد إصلاح 1987 المشكل تعقيدا هذا بتوزيع الأرضي على المستفيدين بدون ضمانات، مما زاد من مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب ولاستغلال اللاعقلاني(7).

الخاتمة :

إهتمت الجزاءر بالقطاع الفلاحي من خلال سلسلة الإصلاحات التي قامت بها ، ولكن تلك الإصلاحات كانت متذبذبة بحيث أنها لم تحقق الهدف المرجو ، ومنخلال ما لاحظناه يبقي النفط هو عصب الإقتصاد الجزائري الذي أولته الجزائر كل إهتمامها علي حساب القطاعات الأخرى ،بالرغم من أن التنمية الفلاحية هي مهمة جدا للإقتصاد الوطني حيث أنه يمكن من خلاله تحقيق نمو حقيقي ومستمر خاصة في ظل توفر الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ولقد أثبتت التجارب المجسدة في الصحراء كفاءة الأراضي الصحراوية في الميدان الزراعي والخروج من هذه الأزمات الإقتصادية إلا أنه يمكن القول أن القطاع الفلاحي مازال بعيدا كل البعد عن تحقيق الإكتفاء الذاتي والتنمية الإقتصادية رغم أنه قطاع لا يقل أهمية عن المحروقات إلاأنه مزال يتخبط في المشاكل.

ولقد خرجنا بمجموعة من الإقتراحات أهمها :

- زيادة الإهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال تنظيم كافة القوانين المتعلقة بالعقار .
- القيام بإصتصلاح المزيد من الأراضي الزراعية.
- إعادة النظر في كيفية منح القروض والدعم الفلاحي للفلاحين مع وضع لجان خاصة للمراقبة.
- ايجاد سوق تسويقية للمنتجات الفلاحية .

الهوامش :

[1]_وحيد خير الدين _ أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات _ مذكرة ماجستير _ جامعة بسكرة _ 2012_2013 ص 6.

[2]_ نور محمد لمين _ دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج عن المحروقات _ مذكرة ماجستر _ جامعة تلمسان _ سنة 2011_2012 _ ص 11 .

[3]- سوسن بوصبيعات – الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية _ مذكرة ماجستير جامعة منتوري _ قسنطينة _ سنة 2006_2007 ص 146.

[4]-سمير عز الدين _إنعكاسات مسح ديون الفلاحين علي التنمية الفلاحية في الجزائر _ مذكرة ماجستير _ جامعة الجزائر 03 _ سنة 2011_2012 _ ص30.

[5]- اعمر سعيد شعبان _ القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والأفاق _ مذكرة ماجستير _جامعة الجلفة _ 2004_2005 _ ص18.

[6]_ سمية لنقار بركاهم _ منازعات العقار القلاحي التابع للدولة في مجال الملكية والتسيير _ الديوان الوطني للأشغال التربوية _ طبعة 2004 ص 21.

7_عبد الرزاق بوعزة _ محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري_دراسةالمخطط الوطني للتنمية مذكرة لنيل شهادة الماجستير _ جامعة الجزائر _ سنة 2004_2005_ ص 49.

المراجع :

[1]_وحيد خير الدين _ أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات _ مذكرة ماجستير _ جامعة بسكرة _ 2012_2013 .

[2]_ نور محمد لمين _ دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج عن المحروقات _ مذكرة ماجستر _ جامعة تلمسان _ سنة 2011_2012 _

[3]- سوسن بوصبيعات – الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية _ مذكرة ماجستير جامعة منتوري _ قسنطينة _ سنة 2006_2007 .

[4]-سمير عز الدين _إنعكاسات مسح ديون الفلاحين علي التنمية الفلاحية في الجزائر _ مذكرة ماجستير _ جامعة الجزائر 03 _ سنة 2011_2012_

[5]- اعمر سعيد شعبان _ القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والأفاق _ مذكرة ماجستير _جامعة الجلفة _ 2004_2005 _

[6]_ سمية لنقار بركاهم _ منازعات العقار القلاحي التابع للدولة في مجال الملكية والتسيير _ الديوان الوطني للأشغال التربيوية _ طبعة 2004 .

[7]_عبد الرزاق بوعزة _ محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري_دراسةالمخطط الوطني للتنمية مذكرة لنيل شهادة الماجستير _ جامعة الجزائر _ سنة 2004_2005_

المقال الثامن والأربعون

استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر بين الواقع والمأمول .

- طارق رحمون، أستاذ مساعد، جامعة عمار ثليجي-الاغواط .
- شوشة مسعود، أستاذ مساعد ، جامعة عمار ثليجي-الاغواط .

الملخص:

شهدت العقود الأخيرة تحولا في قطاع الطاقة العالمي نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، في محاولة للتصدي للمخاطر البيئية التي تتسبب فيها الطاقة الأحفورية (النفط، الفحم والغاز الطبيعي)، والتحوط ضد احتمال نضوب هذه الموارد، في ظل النمو المضطرد للاستهلاك العالمي للطاقة، في مقابل محدودية الكميات المتاحة منها.

وهكذا، اتجهت العديد من البلدان إلى التفكير في إنتاج واستخدام موارد بديلة للطاقة، تكون متجددة لا تنضب، نظيفة غير ملوثة للبيئة، في ضوء ما تتوفر عليه الطبيعة من رياح، وشمس، ومياه، وأمواج البحر، وحرارة جوف الأرض، وكتلة إحيائية.

وبهذا الصدد، تتوفر الجزائر تبعا لموقعها الجغرافي وخصائصها المناخية، على قدر هائل من موارد الطاقة المتجددة، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية، التي يمكن استغلالها في مجالات عدة، بما يحقق الأمن الطاقوي، وينوع مصادر الطاقة والدخل في الاقتصاد، ويدعم التنمية المستدامة، في سياق انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتنامي الطلب المحلي على الطاقة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة المتجددة، الطاقة النظيفة، الطاقة الشمسية الكهروضوئية، الطاقة الشمسية الحرارية المركزة، الطاقة الهجينة.

Summary:

Recent decades have seen a shift in the worldwide energy sector towards reliance on renewable energy sources, in an attempt to deal with the environmental risks posed by fossil energy (oil, coal and natural gas), and to hedge against the possibility of depletion of this resource, with the steady growth of worldwide energy consumption, instead of the limited quantities available. So, many countries have tended to think about the production and use of alternative energy resources, that are renewable and inexhaustible, clean and non-polluting, in the light of what nature has, wind, sun, water, sea waves, geothermal heat and biomass.

In this regard, according to its geographical location and climatic characteristics, Algeria has an huge amount of renewable energy resources, primarily solar energy, which can be exploited in many fields, in order to achieve energy security, diversify sources of energy and income in the economy, and support sustainable development, in the context of the collapse Oil prices in worldwide markets, and growing domestic demand for energy.

***Keywords**: Renewable energy, clean energy, Photovoltaic power, Concentrated Solar power, Hybrid Energy*

مقدمة:

تظل الطاقة بأشكالها البدائية أو المطورة، سر حياة الانسان، والمحرك لنشاطاته، والدافع لتطوره المجتمعي، والرافعة لأي عملية تنموية، فالوصول إلى الطاقة يعتبر شرط ضروري ولازم لبلوغ العديد من الأهداف الإنمائية كالحد من الفقر، والرفع من الإنتاج الغذائي، والتزود بالمياه النظيفة، وتحسين الصحة العمومية، وخلق الفرص الاقتصادية، وتمكين المرأة.....الخ، حيث يستحيل إنجاز التنمية من دون طاقة.

كل الحقوق محفوظة

وهكذا، ومنذ مطلع الألفية الثالثة، تبلور توجه عالمي متنامي نحو استغلال مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، المتوافرة في الطبيعة من رياح، ومياه، وشمس، وكتلة إحيائية، وحرارة جوفية، كخيار استراتيجي لتوفير المتطلبات المستقبلية للتنمية من الطاقة، خصوصا مع وجود العديد من التحديات، لعل أهمها نضوب مصادر الطاقة الأحفورية (الفحم، البترول والغاز)، والمخاطر الناجمة عن استغلال الطاقة النووية، والتغيرات المناخية المترتبة على الاحتباس الحراري بسبب ارتفاع معدلات انبعاثات الغازات الدفيئة.

وكذلك، تجد الجزائر نفسها أمام حتمية الانخراط في مسار الطاقات المتجددة، لما يتيحه هذا المسار من فرص وآفاق، بالنظر لما تزخر به من موارد طبيعية متجددة، شريطة تذليل العقبات المتوقعة في السير نحو هذا الهدف.

مفاهيم أساسية حول الطاقة الشمسية:

تستلم الكرة الأرضية كم هائل من الإشعاع الشمسي المباشر أو المبعثر، حيث يمكن عبر استخدام نوعين رئيسيين من الأنظمة التكنولوجية : الخلايا الكهروضوئية، والمركزات الشمسية الحرارية، تحويل هذا الإشعاع إلى طاقة كهربائية أو حرارية، يتم استغلالها فيما بعد في مجالات متعددة: كتوليد الكهرباء، تحلية وتسخين المياه، التبريد الشمسي، تجفيف المحاصيل الزراعية، ضخ المياه، الإنارة، الاتصالات السلكية واللاسلكية.....الخ.

أ. **الطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV):**

تعدالخلايا الكهروضوئية الشمسية أبرز التقنيات الطاقة الشمسية وأكثرها انتشارا في العالم، وتستخدم الطاقة الشمسية الكهروضوئية مادة شبه موصلة (خلايا كهروضوئية) لديها خاصية تحويل أشعةالشمسالمباشرةأوالمشتتة إلى تيار كهربائي مستمر، حيث تُشكل عدة خلايا كهروضوئية معا وحدة كهروضوئية (تصل قدرتها في العادة الى 50 – 300 واط)، وتشكل الوحدة الكهروضوئية بالاشتراك مع المكونات الأخرى للنظام (المحولات، البطاريات....الخ) نظاما كهروضوئيا.

ولقد تطورت هذه التقنية من سوق متخصص للتطبيقات ذات السعة الصغيرة إلى مصدر رئيسي للكهرباء في العقد الأخير، وقد بلغ اجمالي قدرة الأجهزة الكهروضوئية المركبة في عام 2014حوالي 177 جيغاواط، وهو مايعادل 1%من الطلب العالمي على الكهرباء. وبحلول العام 2040 يتوقع أن يتراوح اجمالي القدرة المركبة بين 636 إلى 1396جيغاواط.

وفي مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية يعد السيليكون البلوري (C–Si) التقنية الفرعية الأكثر برهانا ونضجا، نظرا لكفاءتها العالية والانخفاض الكبير في تكلفتها خلال العقد الماضي بحصة سوقية تبلغ 90%، وهنالك تقنية الشرائح الرقيقة (Thin-films) وهي ثاني أهم تقنية، وتعدالطاقة الكهروضوئية المركزة (CSP) تقنية الواعدة للنشر الاقتصادي على المدى القصير.

ويمثل الانخفاض الحاد والمستمر في الكلفة المعدلة للكهرباء*أحد أهم الاتجاهات في صناعة الطاقة

*– تشير الكلفة المعدلة للكهرباء (LCoE) إلى تكلفة إنتاج وحدة طاقة كهربائية، بعد الأخذ بعين الاعتبار كلفة مدة الاستخدام المتوقعة، بما في ذلك الإنشاء، والتمويل، والوقود، والصيانة، والضرائب، والتأمين، والحوافز، والمدة المتوقعة لإنتاج الكهرباء، ويعد تحليل الكلفة المعدلة للكهرباء في تقنيات الطاقة الشمسية أمرا ضروريا

كل الحقوق محفوظة

الشمسية الكهروضوئية، حيث يتوقع انخفاض الكلفة المعدلة للكهرباء من 65-80 دولار لكل ميغاواط ساعي في عام 2015 إلى 36-57 لكل ميغاواط ساعي بحلول عام 2025[1].

وقد انخفضت أسعار وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بأكثر من 80% منذ العام 2008، ويتوقع أن تصل تكلفة توليد الكهرباء باستخدام تقنية الطاقة الشمسية الكهروضوئية إلى نقطة التكافؤ الشبكي مع مصادر الطاقة التقليدية في 80% من البلدان خلال العامين 2016-2017، بحيث يصبح توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بتكلفة مساوية أو اقل من تكلفة توليدها من الوقود الاحفوري[2].

ومما لا شك فيه، أن المرونة وسهولة التركيب والصيانة، تجعل من الطاقة الكهروضوئية حل تقني واقتصادي مناسب للمواقع النائية، كما إنها تمثل رهان اجتماعي، لأنه من خلال توفير الكهرباء في هذه المناطق النائية، فإنهاتساعد على الحد من النزوح الريفي، وتتميز نظم الطاقة الكهروضوئية بأنها مناسبة تماما لاحتياجات الكهرباء الصغيرة، في حال تعذر الوصول إلى الشبكة العمومية، أو أن تكاليف التوصيل مرتفعة، كما إنها تغطي مجال واسع من التطبيقات[3].

ويؤمل أن يؤدي التطور التقني في مجال نظم وتقنيات تخزين الطاقة (صناعة البطاريات) إلى احداث ثورة في نشر استخدامات الطاقة الشمسية الكهروضوئية عن طريق التمكن من تخزين الكهرباء وحل مشاكل انقطاع امدادات الطاقة الشمسية الكهروضوئية خلال فترة الليل أو بسبب تغير شدة الإشعاع الشمسي بالنهار، نتيجة السحب مثلا[4].

ب. الطاقة الشمسية الحرارية المركزة (CSP):

تعتبر الطاقة الشمسية الحرارية المركزة تقنية وليدة وناشئة مقارنة بالطاقة الشمسية الكهروضوئية، تتمتع بقابلية واحتمال عالي في أن تصبح خيارا اقتصاديا فعالا في المستقبل القريب، حيث يتم من خلال هذه التقنية تحويل الطاقة الشمسية إلى حرارة تتراوح بين400 و1000 درجة مئوية، والتي بدورها تستخدم في دفع المحركات الحرارية لتوليد الكهرباء. وفي هذه التقنية تعمل العاكسات على تجميع أشعة الشمس المباشرة (بما أنه لا يمكن تركيز الأشعة المشتتة) وتركيزها على جهاز استقبال،يقوم بامتصاص الحرارة وتحويلها إلى سائل ناقل للحرارة، يستخدم بعد ذلك

للحكم على قابلية التقنية للنشر من منظور اقتصادي من عدمه، وبالتالي اتخاذ قرار دخول السوق أو الإحجام عنه .

1- دراسة اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية –التحديات وآفاق المستقبل، منتدى الرياض الاقتصادي: نحو تنمية اقتصادية مستدامة –الدورة السابعة،ص13،ص32 ص34، متاح على الموقع:

http://www.riyadhef.com/wp-content/uploads/2015/06/01-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf

2- تمويل مستقبل الطاقة: الفرصة المتاحة أمام قطاع الخدمات المالية في منطقة الخليج –ملخص تنفيذي، تقرير خاص لبنك ابوظبي الوطني من إعداد جامعة كامبريدج وشركة برايس ووترهاوس كوبرز،مارس 2015، ص3، ص7، متاح على الموقع:

https://www.pwc.com/m1/en/publications/documents/financing-the-future-of-energy-executive-summary-arabic.pdf

3- Guide des Energies Renouvelables,Ministère de L'énergie et des Mines, Edition 2007,p11,p12, Disponible sur le site :
http://www.energy.gov.dz/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf

4- دراسة اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية –التحديات وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص13، ص35.

كل الحقوق محفوظة

لتوليد البخار في الغلاية، ثم يستخدم هذا البخار المولدلتشغيل التوربينات لتوليد الكهرباء.

وقد تم تركيب 4 جيغاواط تقريبا من الطاقة الشمسية الحرارية المركزة على الصعيد العالمي، ومن المتوقع أن تزداد تطبيقات الطاقة الشمسية الحرارية المركزة لتصل 12.4 جيغاواط في عام 2018، ثم ترتفع إلى 330 جيغاواط بحلول العام 2040، كما يمكن استخدام تقنية الطاقة الشمسية الحرارية المركزة بشكل رئيسي في التطبيقات ذات السعة الكبيرة (utility scale).

وفي هذا الصدد، تعتبر تقنية* المرايا الشمسية المقعرة(ParabolicTrough PT) هي التقنية الاكثر انتشارا، إذإن حصتها في السوق تقارب 88%من اجمالي القدرة المركبة، في حين إن تقنية البرج المركزي(Central Tower CT) هي أقرب منافس بنسبة 11%.

وبالرغم من ميزة الطاقة الشمسية الحرارية المركزة في أنها عادة ما تحتوي على مخزن للطاقة، يقوم بوظيفة تخزين الطاقة الزائدة لاستخدامها في المستقبل، وبالتالي لاتحتاج إلى بطاريات مرتفعة الثمن لتخزين الكهرباء كما هو الحال في الطاقة الشمسية الكهروضوئية، إلا إنها تعاني من ارتفاع الكلفة المعدلة للكهرباء نظرا للتكلفة الاستثمارية العالية وتكاليف التشغيل والصيانة، كما تمثل الاحتياجات الكبيرة من المياه لتبريد أنظمة تحويل الحرارة أحد المعوقات خصوصا في المناطق التي تعاني ندرة في المياه.

*-يمكن تصنيف الطاقة الشمسية الحرارية المركزة إلى أربع تقنيات فرعية هي: القطع المكافئ (المرايا الشمسية المقعرة) (ParabolicTrough)، البرج المركزي (Central Tower)، عاكس فرينل ذو المرايا المستوية (Linear Fresnel Reflector)، القطع الطبقي (ParabolicDish).

ولكن، وبالرغم من هذه السلبيات فإنه توجد امكانية كبيرة لتحسين جدوى الطاقة الشمسية الحرارية المركزة، إذ يمكن للدعم الحكومي المتواصل أن يولد طلبا أعلى على الطاقة الشمسية الحرارية المركزة، مما يؤدي إلى انخفاض الكلفة المعدلة للكهرباء من 146-213 دولار لكل ميغاواط ساعي في 2015 إلى 96-124 دولار لكل ميغاواط ساعي بحلول العام 2025.[1]

سياق تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر:

تعتمد الجزائر بشكل كامل على الوقود الاحفوري (البترول والغاز الطبيعي) كمصدر رئيسي للطاقة، حيث يسهمفي تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة، وبنسبة تزيد عن 98% من الاستهلاك المحلي للطاقة، مقابل مصادر أخرى متاحة ومستهلكة على نطاق ضيق، كما يعتبر قطاع المحروقاتقاطرة الاقتصاد الوطني، باعتباره الممول الرئيسي لخطط التنمية لمختلف النشاطات القطاعية للدولة.

ولا شك، أن الاستهلاك المتزايد للطاقة كنتيجة للنمو الاقتصادي والسكاني والحضري، وتحسن ظروف معيشة المواطن ورغبته في تحقيق أكبر قدر من الرفاهية، بالإضافة إلى الدعم الحكومي لأسعار الوقود وتعريفة الكهرباء، بما يؤدي إلى الإسراف في استهلاك الطاقة، كلها عوامل تؤدي إلىاستنزاف موارد الوقود الاحفوري المحدودة، كما تفرض ضغطا كبيرا على صادرات المحروقات المصدر الأساس لمداخيل الدولة.

1- دراسة اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية -التحديات وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره،ص14، ص36، ص37.

وفي هذا السياق، سجل إنتاج الطاقة الأولية التجارية ارتفاعا بنسبة 2% في الفترة 2000-2015، حيث انتقل من 152 مليون ط.م.ن سنة 2000،ليصل حوالي 155 مليون ط.م.ن سنة 2015، وقد مثل كل من البترول والمكثفات نسبة 42% من الإنتاج الاجمالي، في حين سجل الغاز الطبيعي نسبة 52% سنة 2015[1].

في المقابل، نجد أن الاستهلاك الوطني من الطاقة قد بلغ سنة 2015 حوالي 58.27 مليون طن مكافئ نفط بعدما كان سنة 2000 يقدر بـ 30.1 مليون ط.م.ن، ما يعني أن الاستهلاك الوطني للطاقة تطور خلال الفترة 2000-2015 (مدة 16 سنة) بحوالي 94%، كما عرف الاستهلاك النهائي للطاقة معدل نمو سنوي بـ 5.77%، أي ارتفع من 18.3 مليون ط.م.ن عام 2000 إلى 42.46 مليون ط.م.ن عام 2015، وبذلك يكون الاستهلاك النهائي للطاقة قد تطور بنسبة 132%خلال الفترة 2000-2015.

وعلى هذا، وبقراءة سريعة لتطور الاستهلاك النهائي من الطاقة بحسب القطاعاتالرئيسية خلال الفترة 2000-2015،نلحظ:

- ارتفاع استهلاك القطاعين المنزلي والخدمي بمعدل نمو سنوي 4.63%، حيث ارتفع من 9.2 مليون ط.م.ن سنة 2000 إلى 18.14 مليون ط.م.ن سنة 2015.
- ارتفاع معتبر لاستهلاك قطاع النقل، حيث سجل معدل نمو سنوي بـ 8.28% ليصلإلى 15.50 مليون ط.م.نسنة 2015 بعدما كان لا يتعدى 4.7 مليون ط.م.ن سنة 2000.
- ارتفاع استهلاك قطاعات الصناعة والبناء والاشغال العمومية بمعدل نمو سنوي 4.59%، حيث انتقل من 4.5 مليون ط.م.ن سنة 2000 إلى 8.82 مليون ط.م.ن سنة 2015.

زيادة عن ذلك، وبالنظر إلى الوزن النسبي لاستهلاك القطاعات المختلفة من الاستهلاك الكلي للطاقة، نجد أنه خلال الفترة 2000-2015، جاء الاستهلاك المنزلي والخدمي في المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك النهائي للطاقة بمتوسط 46.3%، يليه قطاع النقل بمتوسط 30.3%، ثم في المرتبة الثالثة قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية بمتوسط 23.4%[2].

وعلى هذا النحو، يتوقع أن يصل إنتاج الكهرباء ما بين 75 و80 تيراواط ساعي في 2020، وما بين 130 و150 تيراواط ساعي في 2030، كما تشير التقديرات إلى أن مستويات احتياجات السوق الوطني من الغاز الطبيعي سوف تبلغ 45 مليار متر مكعب سنة 2020 و55 مليار متر مكعب لسنة 2030، تضاف

1-Production Nationale d'Energie, Bilan Energétique National des Années 2002-2014, et Chiffres clés du bilan Energétique de l'année 2015, et Bilan Rétrospective du Bilan Énergétique National Algérien 1980-2004, Ministère de L'énergie et des Mines, Disponible sur le site: http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=bilan-des-realisations-2.

2- Consommationd'Energie, Bilan Energétique National des Années 2002-2014, et Chiffres clés du bilan Energétique de l' année 2015, et Bilan Rétrospective du Bilan Énergétique National Algérien 1980-2004,Ministère de L'énergie et des Mines, Disponible sur le site: http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=bilan-des-realisations-2.

كل الحقوق محفوظة

إليها الأحجام المخصصة للتصدير، التي تسهم مداخيلها في تمويل الاقتصاد الوطني[1].

وفي الواقع، يعتمد الاقتصادالجزائري الى حد كبير على المحروقات حيث تمثل حوالي: 35% من الناتج المحلي الاجمالي، و97% من مجموع عائدات التصدير، وأكثر من 60% من ايرادات ميزانية الدولة[2]، وهو ما يجعل نمو الاقتصاد وتوسعه بمختلف قطاعاته مرتبطا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع النفطي وتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية، من خلال آلية الإنفاق الحكومي، إضافة إلى نسب تركز عالية في الصادرات وفي مداخيل الدولة.

وهكذا، وبعد طفرة عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ مطلع الألفية الثالثة، والتي استمرت لما يزيد عن عقد من الزمن، انخفضت أسعار النفط بحوالي 75% منذ أواسط عام 2014 حتى بداية 2016، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 107.90 دولارا في جوان 2014 إلى44.4دولار في جانفي 2015، ثم استقر سعر البرميل بين 52 و62 دولار للبرميل خلال الفترة من فيفري إلى جويلية، لتشهد الأسعار من جديد هبوط حاد من 45.5 دولار في شهر أوت من العام 2015 إلى حدود 26.5 دولار في جانفي 2016*، ثم تنتعش الأسعار قليلا وتستقر بين 42 و53 دولار للبرميل ابتداءا من شهر ماي 2016 وإلى غاية مطلع العام 2017[3]،وهو ما نجم عنه آثار سلبية بالغة على الاقتصاد الجزائري، تمثلت في تدهور حاد في حصيلة عائدات الصادرات، واتساع العجز في الحساب الجاري، والميزانية العامة، وتزايد الضغوط على سعر الصرف، وتفاقم في معدلات التضخم والبطالة.

لذلك، وجب التفكير بجدية في الاستغلال الكفؤ للموارد الطاقوية الاستراتيجية المتوافرة (النفط والغاز) للتحوط ضد احتمال نضوب هذه الموارد أو عدم توفرها بالقدر الكافي على المدى الطويل، والتوجه نحو استغلال ما تمتلكه الجزائر من موارد متجددة وفيرة، وبالدرجة الأولى الطاقة الشمسية، في ظل التطورات الهامة التي عرفتها التكنولوجيات الشمسية والانخفاض المستمر في أسعارها.

1-برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم، مارس 2011،البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، ص5، متاح على الموقع:
http://portail.cder.dz/IMG/pdf/_____.pdf

2- الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر: الطاقة والتعاون العربي، المنعقد في 27-29 أكتوبر 2014، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، ، ص3.

*-يمثل اكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولارا في ديسمبر 2008.

3-أنظر: الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك (2013-2016)، التقرير الإحصائي السنوي للعام 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الكويت، ص 112، ص113، متاح على الموقع:
www.oapecorg.org/media/67952664-b980-40b9-970b-af259a646b85/575460285/NEWss%202017/April%202017%20A%20.pdf.
والتغير في أسعار سلة أوبك 2016-2017، النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، السنة 43، ع 3، الكويت، أفريل 2017، ص27، متاح على الموقع:
www.oapecorg.org/media/67952664-b980-40b9-970b-af259a646b85/575460285/NEWss%202017/April%202017%20A%20.pdf.

كل الحقوق محفوظة

وذلك كله، من أجل تنويع مزيج الطاقة، والحفاظ على موارد الطاقةالأحفورية، بما يؤمن التوازن بين عرض الطاقة والطلب عليها في المدى الطويل، ويحقق استدامة قطاع الطاقة، والمساهمة في التنمية المستدامة، فضلا عن تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل فيه، ومعالجة إشكالية انكشاف الاقتصاد الوطني على الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات الأسعار في أسواق الطاقة العالمية، كنتيجة للتركز العالي في الصادرات ومداخيل الدولة.

إمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية:

تهيمن الطاقة الشمسية بشكل كبير على القدرات الوطنية من الطاقات المتجددة، ما يجعلها فرصة ورافعة ومدخلا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، عبر إقامة صناعات ومشاريع مولدة للثروة وللشغل، وذلك دون استبعاد الفروع الطاقوية المتجددة الأخرى كمزارع الرياح،فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية الجوفية ....الخ.

وبالنظر للموقع الجغرافي المتميز، تمتلك الجزائر واحداً من اعلى الحقول الشمسية في العالم، حيث تتجاوز مدة سطوع أو إشراق الشمس في كامل التراب الوطني تقريبا الـ 2000 ساعة سنويا، ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة بالهضاب العليا والصحراء، كما تقدر الطاقة المستقبلة يوميا على سطح أفقي بـ 1متر مربع ما يقرب من 3 كيلوواط ساعي/ متر مربع في الشمال، وتتجاوز 5.6 كيلوواط ساعي/ متر مربع في الجنوب الكبير (تمنراست)[1]، أو ما يقرب من 1700 كيلو واط ساعي/مترمربع/سنة في الشمال و2263 كيلو واط ساعي/متر مربع/سنة في الجنوب.

واذا ما قمنا بمقارنة بين الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، نجد أن الجزائر لديها من إمكانات الطاقة الشمسية ما يعادل حجم 37000 مليار متر مكعب، أي أكثر من 8 اضعاف احتياطيات الغاز الطبيعي في البلد، فضلا على أن إمكانات الطاقة الشمسية قابلة للتجديد بخلاف الغاز الطبيعي[2].

1-Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie, p7, Disponible sur le site : http://www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf.

2- Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord: situation actuelle et perspectives, publication de Bureau pour l'Afrique du Nord, Commission économique pour l'Afrique, Nations Unies,Rabat, Maroc, Septembre 2012, p18, Disponible sur le site : http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/renewable_energy_sector_in_north_africa_fr.pdf

كل الحقوق محفوظة

الجدول: إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر (مدة سطوع الشمس ومتوسط الطاقة المستقبلة سنويا).

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة(%)	4	10	86
متوسط سطوع الشمس(ساعة/سنة)	2650	3000	3500
متوسط الطاقة المستقبلة (كيلوواط ساعي/متر مربع/سنة)	1700	1900	2650

المصدر:

Guide des Energies Renouvelables, Ministere de L'énergie et des Mines, Edition 2007,p39.

استراتيجية تطوير الطاقة الشمسية في الجزائر:

أ. البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

بالنظر لما تتوفر عليه الجزائر من امكانات طاقوية متجددة وبالأخص الطاقة الشمسية، تم وضع برنامج لتطوير الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقوية للفترة 2011-2030،يقوم على استراتيجية تتمحور حول تنمية الموارد التي لا تنضب، وإدماجها في مزيج الطاقة، والاستفادة منها في تنويع فروع انتاج الكهرباء، للمساهمة في التنمية المستدامة،وكذا توفير حلول شاملة ومستدامة للتحديات البيئية، وإشكالية الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية.

وهكذا، بعد حوالي أربع سنوات من اطلاق البرنامجفي فيفري 2011، ظهرت خلال المرحلة التجريبية والاختبار التكنولوجي، متغيرات جديدة وملحة على الساحة الطاقوية سواء الوطنية منها أو الدولية، أفضت إلى مراجعة البرنامج، ومن بين هذه المتغيرات يمكن الإشارة إلى:[1]

- معرفة أفضل للقدرات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة من خلال دراسات أجريت خلال هذه المرحلة الأولى، خاصة القدرات الشمسية والرياح،
- انخفاض تكلفة صناعة الخلايا الشمسية وتجهيزات طاقة الرياح التي باتت تفرض نفسها في السوق أكثر فأكثر لتشكل صناعات قابلة للاستمرار وجديرة بالاعتبار (النضج التكنولوجي، التكاليف التنافسية...)،
- تكلفة صناعات التقنية الشمسية التي تبقى مرتفعة ومرتبطة بتكنولوجية غير ناضجة بعد، خاصة من ناحية التخزين، إضافة إلى نمو بطيء للغاية في سوقها.

وعلى هذا النحو، فإن برنامج الطاقات المتجددة المحين يتمثل في وضع طاقة متجددة منذ البداية بقدرة 22000 ميغاواط في أفق 2030 بالنسبة للسوق الوطني،وهو ما سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8

1-برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم، جانفي 2016، ص3.

مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014[1]، مع الإبقاء على خيار التصدير كهدف استراتيجي،إذا سمحت ظروف السوق بذلك. وبذلك، فإنه بحلول العام2030 فإن 37% من القدرة القائمة و27% من الإنتاج الكهربائي الموجه للاستهلاك الوطني سوف تكون من أصل قابل للتجدد.

وفي التفاصيل، يتضمن برنامج الطاقات المتجددة انجاز حوالي ستين من المحطات الشمسية ومزارع الرياح في حدود 2020. وستتم هذه المشاريععلى مرحلتين[2]:

- المرحلةالأولى2015–2020: سترى هذه المرحلة إنجاز طاقة قدرها 4000 ميغاواط بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، و500ميغاواط بين الكتلة الحيوية والتوليد المشترك للطاقة*والطاقة الحرارية الجوفية.
- المرحلة الثانية 2021–2030: تطوير الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب (أدرار) سيمكن من تركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في مناطق عين صالح، أدرار، تيميمون وبشار، ودمجها في منظومة الطاقة الوطنية، وعند هذا الموعد، فإن الطاقة الشمسية الحرارية قد تصبح صالحة ومجدية اقتصاديا.

وتستند الاستراتيجية الطاقوية للجزائر على التسريع في تطوير الطاقة الشمسية عبر التخطيط لإطلاقعدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي800 ميغاواط/ذروة من الآن وإلى غاية 2020، وكذا إنجاز مشاريع أخرى ذات قدرة 200ميغاواط/ذروة في الفترة الممتدة بين 2021 و2030.

وكذلك، ستعرف المرحلة الممتدة مابين 2016 و2020 إنشاء وتشغيل أربع محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة اجمالية تبلغ حوالي 1200 ميغاواط، ويتوقع في برنامج الفترة الممتدة ما بين 2021 و2030 إنشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط سنويا، وهذا إلى غاية 2023 ثم 600 ميغاواط سنويا إلى غاية سنة 2030.

والجدير بالذكر، أنه قدتم الشروع في إنجاز مشروعين نموذجيين لمحطتين حراريتين ذوات تركيز مع التخزين بقدرة اجمالية قدرها حوالي 150 ميغاواط لكل واحدة ما بين 2011 و2013، حيث يضاف هذان المشروعان إلى المحطة المختلطة (الهجينة) بحاسي الرمل ذات القدرة الإنتاجية بـ 150 ميغاواط، منها 25 ميغاواط من الطاقة الشمسية[3].

ب. تطوير القدرات الصناعية:

بالنسبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، يرتقب إنجاز وحدات صناعية عامة وخاصة، لتصنيع نماذج الخلايا الشمسية بالشراكة،وذلك لتحقيق برنامج في حدود 13500ميغاواط مع حلول 2030. وهو ما شرع فيه بالفعل، حيث انطلقت عملية تصنيع الألواح الكهروضوئيةمن طرف مجمع سونلغاز عبر شركته

1- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables.

2- برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم، مارس 2011، مرجع سبق ذكره، ص ص:4-5.

*- هو الإنتاج المشترك للحرارة والكهرباء.

3- برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وزارةالطاقةوالمناجم، مارس 2011، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10-11.

كل الحقوق محفوظة

الفرعية (الرويبة-إنارة)بقدرة تعادل 120ميغاواط/ذروة/السنة، وقد بدأ إنجاز المصنع في فيفري 2011 وتمالانتهاء منه في بداية 2013، ليتم تشغيله مع نهاية 2013.

وقد كان مخططا بلوغ نسبة 60%من إدماج الصناعة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين2011 و2013 بفضل إنشاء هذا المصنع. وكذلك، يخطط أن تبلغ نسبة إدماج القدرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2020 الـ 80%، ولهذا الغرض يرتقب بناء مصنع لإنتاج السيليسيوم.

ومن جهة أخرى، ينتظر إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة منوبات التيار، البطاريات، المحولات، والكوابل، والتجهيزات الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية. كما سيكون بوسع الجزائر خلال نفس الفترة امتلاك قدرات في التصميم والتزويد والانجاز بنسبة إدماج تصل الى 60%من طرف مؤسسات جزائرية.

وفي الفترة الممتدة بين 2021 و2030 سيكون الهدف بلوغ نسبة إدماج تفوق 80%، ولهذا فإنه يرتقب توسيع القدرة الإنتاجية للخلايا الكهروضوئية لبلوغ 200 ميغاواط/ذروة/السنة، وسوف تتميز هذه الفترة بتطوير شبكة وطنية للمقاولة لصناعة الأجهزة الضرورية في بناء محطات شمسية كهروضوئية، كما تتميز بالتحكم الكامل في نشاطات الهندسة والتزويد وبناء محطات ووحدات تحلية المياه المالحة[1].

بالنسبة للطاقة الشمسية الحرارية،يرتقب خلال الفترة الممتدة بين 2014-2020 بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ 50%عبر إنجاز ثلاث مشاريع أساسية لصناعة المرايا، وصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة، وصناعة أجهزة كتلة الطاقة، بالتوازي مع أعمال تطوير القدرات الهندسية، وقدرات التصميم، والتزويد، والإنجاز. ويفترض أن تتجاوز نسبة الإدماج في الفترة الممتدة مابين 2021و2030 نسبة 80% بفضل توسيع قدرات المشاريع والأعمال السابقة الذكر[2].

ت. تدابير الدعم والتحفيز:

من أجل توسيع نطاق انتاج الطاقات المتجددة في الجزائر والرفع من اسهامها في مزيج الطاقة الوطنية واستدامته، شرعت الحكومة ووزارة الطاقة والمناجم في اعتماد حزمة من تدابير الدعم والتحفيز، حيث تم اصدار القانون رقم 02-01 الصادر في 5 فيفري 2002 (المعدل والمتمم) المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز بالقنوات، حيث جاء بأحكام لترقية إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة وإدماجه بالشبكة، وذلك عبر ضمان شراء الطاقة المتجددة وتحمل التكاليف الإضافية المتعلقة بها.

وفي سياق تنفيذ أحكام هذا القانون، لاسيما المادة 26 منه، صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-92 الصادر في 25 مارس 2004 المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء من أجل تحديد تكاليف تنويع الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة و/ أو التوليد المشترك في إطار نظام خاص، وكذا شروط الإنتاج والنقل والتوصيل بشبكات الكهرباء، حيث نص المرسوم -ولأجل تغطية التكاليف الإضافية الناجمة عن إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة- على منح أسعار تفضيلية (تعريفة التغذية) لمنتجي

1- المرجع السابق ،ص18.

2- المرجع السابق، ص19.

الكهرباء من الطاقات المتجددة في شكل علاوة لكل كيلوواط ساعي منتج، مسوق أو مستهلك يغذي الشبكة، حيث تتراوح العلاوات بين 100 و300٪ من سعر الكيلوواط ساعي من الكهرباء، كما أعد من قبل متعامل السوق المحدد بالقانون رقم 02-01، كما نص المرسوم على تحمل تكاليف توصيل المنشآت المتعلقة بها، من قبل مشغل شبكة النقل و/أو التوزيع على نفقته الخاصة[1].

وينص المرسوم على منح علاوات بـ: 100% للكهرباء المنتجة من الطاقة الكهرومائية، و160% لمحطات التوليد المشترك، و200% لمنشآت تثمين النفايات، و300% للكهرباء المنتجة من طاقة الرياح، والطاقة الشمسية بشكل كامل[2].

وبالنسبة للكهرباء المنتجة من محطات تستخدم الطاقة الشمسية الحرارية بواسطة نظم هجينة شمسية –غاز طبيعي، فإن العلاوة قد تصل إلى 200%، حيث نص المرسوم على:[3]

- علاوة بـ 200٪ للمساهمة الشمسية 25٪ فأكثر.
- علاوة بـ 180٪ للمساهمة الشمسية 20-25٪.
- علاوة بـ 160٪ للمساهمة الشمسية 15-20٪.
- علاوة بـ 140٪ للمساهمة الشمسية 10-15٪.
- علاوة بـ 100٪ للمساهمة الشمسية 5-10٪.
- علاوة لا شيء (صفر) للمساهمة الشمسية 0-5٪.

وتجدر الإشارة، إلى أن نظام أسعار الشراء المضمونة يتيح لمنتجي الطاقة المتجددة الاستفادة من سعر يمنحهم عائد معقول على الاستثمار خلال فترة استحقاق 20 سنة بالنسبة لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح و15 عاما للتوليد المشترك، بعد هذه الفترة، فإن الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة سوف تسعر بتعريفة الطاقة التقليدية، ويعوض الموزع الذي يشتري هذه الطاقة بسعر الشراء المضمون من قبل الصندوق الوطني للطاقات المتجددة (**FNER**)، تحت بند تكاليف التنويع عن الفرق بين سعر شراء المضمون والسعر المرجعي الذي هو السعر المتوسط للكهرباء التقليدية[4].

من جهة أخرى، تم إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والتوليد المشترك (**FNER**)، بموجب القانون رقم 09-09 الصادر في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية للعام 2010، وتحديدا المادة 63 التي تنص على فتح حساب خاص بالصندوق لدى الخزينة العامة يغذى إلى حد 0.5٪ من الجباية البترولية وأية موارد أو مساهمات أخرى[5]، ووفقا للقانون رقم 11-11 الصادر في 18 جويلية 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي للعام 2011، وتحديدا المادة 40 منه، والتي تعدل المادة 63 من القانون رقم

1- Décret exécutif n° 04-92 du 4 Safar 1425 correspondant au 25 mars 2004 relatif aux coûts de diversification de la production d'électricité, (JO n°19 du 28 mars 2004) ,articles : 1- 3 - 6 - 11.
2-Ibid, articles : 13 – 14 – 15 – 16 – 17.
3- Ibid, article : 12.

4- -Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie, op,cit, p12.
5- Loi n° 09-09 du 13 Moharram 1431 correspondant au 30 décembre 2009 portant loi de finances pour 2010, (JO n°78 du 31 décembre 2009), article : 63.

كل الحقوق محفوظة

09-09، فـإن النسـبة المئويـة مـن الجبايـة البتروليـة المخصصـة لتمويـل العمليـات والمشـاريع المسـجلة في إطـار ترقيـة الطاقـات المتجـددة والتوليـد المشـترك انتقلت من 0.5٪ إلى 1٪.[1]

الحاجة إلى سوق إقليمي:

يلاحظ أن خطط وبرامج تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، كما غيرها من دول المنطقة العربية تندرج في المنطـق والرؤيـة القطريـة الضـيقة، في حـين أن التحديات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعيةعلى المستوى العالمي تستوجب خطط وبرامج شراكة وتكامل إقليمية للإجابة عليها، ذلك أن الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة لايمكن حشدها وتعبئتهـا إلا في اطـار اسـتراتيجية اقليميـة للأمـن والاستقلال الطاقوي.

وعليه، تظهر الحاجة إلى إقامة سوق إقليمي يتيح إنتاج وتوزيع منتجات الطاقة، وانجاز البنية التحتية الطاقويـة (محطـات توليـد الكهربـاء، خطـوط النقـل...)، وتصـنيع التجهيـزات (لوحـات الخلايـا الشمسية، توربينات الرياح...)، وفقا لمعايير مردودية اقتصـادية إقليميـة[2]، ذلـك إن الانتشـار التجـاري لتطبيقـات الطاقـات المتجـددة وبـالأخص الفـرع الشمسـي منهـا علـى نطـاق واسـع رهـن بنضـجها التكنولوجي وجدواها الاقتصادية.

ولاشـك، إن إقامـة مشـاريع إقليميـة للطاقـات المتجددة، سوف يجعلها تستفيد من ميزة اقتصاديات الحجم والإنتاج الكبير، بما يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاج الكيلوواط الساعي الواحد، إذ كلما ازداد عدد مشاريع الطاقات المتجددة وكبر حجمها، ازداد عدد الكيلـوواط السـاعي المنـتج، وتوزعـت التكـاليف الاجمالية على عدد أكبر من الوحدات المنتجة.

وعلـى هـذا النحـو، يفـترض إقامـة فضـاء أوسـوق إقليمـي في ضـوء رؤيـة إقليميـة مشـتركة ومتكاملـة للطاقـات المتجـددة؛ ووفـق سياسـات وأطـر قانونيـة متسقة لتعزيز الربط البيني[3]، وذلك لأجل:

- إرسـاء آليـات مسـتدامة وفعالـة لتعبئـة الموارد المالية،
- تبادل التجارب الناجحة، ومراكمة المعارف والخبرات التكنولوجية،
- ربطمراكـز الدراسـات والبحـوث مـن اجـل تنسيق وتكامل برامج البحث والتطوير،
- اقامـة أقطـاب صـناعية إقليميـة قـادرة علـى تلبيـة جـزء كبـير مـن الطلـب علـى المعـدات والعمالـة المتخصصـة لتطـوير فـروع الطاقـة المتجددة،
- تسـهيل الوصـول إلى المعلومـة بخصـوص المستوى الـذي بلغتـه التكنولوجيـات وآفـاق تطويرهـا (التكـاليف، المتطلبـات الفنيـة والتنافسية، المخاطر).
- تحقيق وفرات أكبر في الطاقة عبر مضاعفة جهود الربط الكهربائي البيني للشبكات.

وهكـذا، وبـالنظر إلى الإمكانـات الهائلـة الـتي تتـوفر عليها الجزائر من الطاقة الشمسية، إزاء عدد المشاريع المنجزة وفي طور الإنجاز، أو تلك المبرمجة، فإن إدماج

1- Loi n° 11-11 du 16 Chaâbane 1432 correspondant au 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011, (JO n°40 du 20 juillet 2011), article : 40.

2-Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord: situation actuelle et perspectives, op, cit, p79 ; p84.

3-Ibid, p80

كل الحقوق محفوظة

الطاقة الشمسية سواء الكهروضوئية منها أو الحرارية المركـزة في العـرض الكلـي للطاقـة يبقـى ضـعيفا، ومسـاهمتها في المـزيج الطـاقوي لاتـزال هامشـية، إذ لاتـزال احتياجـات السـوق المحلية مـن الطاقـة تغطـى بشـكل أساسـي مـن الوقـود الأحفـوري (البـترول والغاز)، كما إن استغلال تقنيات الطاقة الشمسية عبر تطبيقاتها المركزية واللامركزية، ووفق مستويات استخدامها المختلفة (الفرد، الحي، المدينة)، لا يزال محـدودا للغايـة، الأمـر الـذي يشـير إلى ضـعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وفي التشغيل وتوليد الدخل وخلق القيمة المضافة، وهذا يستوجب النظر بجدية في معالجة أربع فجوات أساسية هي: فجوة المعرفة ونقص الوعي، فجوة التكنولوجيا والمهارات، فجوة البحث والتطوير، وفجوة التمويل، وهذا لا يمكن تحقيقه في الجزء الأكبر منه، دون إقامة شراكة إقليمية استراتيجية.

خاتمة:

انطلاقا مما سبق تناوله حوال واقع الطاقة الشمسية والطاقـات المتجـددة بوجـه أعـم) في الجزائـر وآفـاق تطويرها، يمكن القول أن الطاقة الشمسية تمثل فرصة ومدخلا للتنمية الاقتصادية، وإحدى الحلول الناجعة لإشكالية نضوب موارد الطاقة الأحفورية، والمخاطر البيئية المترتبة عنها.

وفي هـذا الصـدد، يسـتند استغلال الطاقـة الشمسـية إلى نـوعين مـن الأنظمـة التكنولوجيـة: الخلايـا الكهروضـوئية، والمركـزات الشمسـية الحراريـة، والـتي تعمل على تحويل أشعة الشمس إلى تيار كهربائي أو إلى حرارة.

وفي سـياق تـأثر الاقتصـاد الجزائـري السـلبي بانهيـار أسعار النفط في الأسواق العالمية، منذ منصف العام 2014 وحتى الآن، نتيجة التركز العالي في الصادرات ومداخيل الدولة، بالإضافة إلى تنامي الطلب المحلي على الطاقة نتيجة عوامل اقتصادية وديموغرافية واجتماعيـة، فضـلا عـن الـدعم الحكـومي لأسـعار منتجـات الطاقـة، توجهـت الجزائـر إلى التفكـيرفي استغلال مالديها من موارد متجددة، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية، التي تهيمن على مجمل الإمكانات الوطنية من الطاقات المتجددة.

وعلى هذا، تم اطلاق برنامج وطني لتنمية الطاقات المتجـددة والنجاعـة الطاقويـة للفـترة 2011–2030، بغيـة إدمـاج الطاقـات المتجـددة في مـزيج الطاقـة الـوطني، وتنويـع فـروع إنتـاج الكهربـاء، مـن خـلال إنشاء محطات شمسية كهروضوئية وحرارية، فضلا عن الإدمـاج التـدريجي للقـدرات والمهـارات والخـبرات الوطنيـة في مجـالات التصـنيع والهندسـة والتصـميم والتزويد والانجاز، كما تمت مرافقة البرنامج بجملة من تـدابير الـدعم والحـوافز عـبر إرسـاء إطـار تشـريعي وتنظيمـي ملائـم وإنشـاء صـندوق وطـني للطاقـات المتجددة والتوليد المشترك.

وبـالنظر إلى الإمكانـات الـتي تتوفرعليهـا الجزائـر مـن الطاقة الشمسية، إلا أن إدماجها في العرض الكلي للطاقة يبقى ضعيفا للغاية، إذ إن حصتها في مزيج الطاقة تبقى هامشية، ما يشير إلى دورها المحدود في التنمية والتشغيل وتوليد الثروة، الأمر الذي يقودنا إلى تقديم جملة من التوصيات والمقترحات، أهمها:

- معالجة الفجوة المعرفية ونقص الوعي لدى فئات عريضة من المجتمع بخصوص أهمية

كل الحقوق محفوظة

استخدامات الطاقة الشمسية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة،

- تقليص العجوة التكنولوجية عبر إقامة مشاريع نموذجية رائدة، والبحث عن شراكات استراتيجية لنقل وتوطين التكنولوجيا، واكتساب المهارات والخبرات،
- معالجة الفجوة التمويلية عبر خلق آليات مبتكرة لتعبئة موارد مالية مستدامة، لاسيما لتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة،
- معالجة فجوة البحث والتطويرعبر إقامة شراكة بين الجامعات، ومركز البحث، والصناعيين، ومؤسسات التمويل لاعتماد برامج البحث والتطوير، وانجازها، وتقييمها،
- الدمج التدريجي للصناعة الوطنية، وإقامة صناعة محلية لتجهيزات الطاقة الشمسية،
- تعزيز دور القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص،
- تضمين منظومات الطاقة الشمسية في مخططات التطوير الحضري للمدن، وفي خطط التنمية الريفية، وفك العزلة عن المناطق النائية،
- اعتماد تدابير تحفيزية مثل: إعانات رأس المال (للحد من تكلفة رأس المال المرتفعة في بداية المشروع ولخلق عائد على الاستثمار الأولي)، التخفيض أو الإعفاء الكلي من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على معدات ونظم الطاقة الشمسية، تسهيل اجراءات الحصول على التمويل ومزايا التسديد، تسهيل اجراءات الحصول على الأراضي....الخ.

المراجع:

1. برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم،مارس 2011، البوابةالجزائريةللطاقاتالمتجددة، متاح على الموقع:
http://portail.cder.dz/IMG/pdf/_____.pdf
2. برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم، جانفي 2016.
3. البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables.
4. التقرير الإحصائي السنوي للعام 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الكويت، متاح على الموقع:
www.oapecorg.org/media/67952664-b980-40b9-970b-af259a646b85/575460285/NEWss%202017/April%202017%20A%20.pdf.
5. تمويل مستقبل الطاقة: الفرصة المتاحة أمام قطاع الخدمات المالية في منطقة الخليج –ملخص تنفيذي، تقرير خاص لبنك ابوظبي الوطني من إعداد جامعة كامبريدج وشركة برايس ووترهاوس كوبرز، مارس 2015، متاح على الموقع:
https://www.pwc.com/m1/en/publications/documents/financing-the-future-of-energy-executive-summary-arabic.pdf
6. دراسة اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية –التحديات وآفاق المستقبل، منتدى الرياض الاقتصادي: نحو تنمية اقتصادية مستدامة –الدورة السابعة، متاح على الموقع:
http://www.riyadhef.com/wp-content/uploads/2015/06/01-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf
7. النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، السنة 43، ع 3، الكويت، أفريل 2017، متاح على الموقع:
www.oapecorg.org/media/67952664-b980-40b9-970b-

كل الحقوق محفوظة

af259a646b85/575460285/NEWss%202017/April%202017%20A%20.pdf.

8. الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر: الطاقة والتعاون العربي، المنعقد في 27-29 اكتوبر 2014، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

9. Bilan Energétique National des Années 2002-2014, Ministère de L'énergie et des Mines,disponible sur le site :

http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=bilan-des-realisations-2.

10. Bilan Rétrospective du Bilan Énergétique National Algérien 1980-2004, Ministère de L'énergie et des Mines, disponible sur le site : http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=bilan-des-realisations-2
11. Chiffres clés du bilan Energétique de l'année 2015, Ministère de L'énergie et des Mines, disponible sur le site :
12. http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=bilan-des-realisations-2
13. Décret exécutif n° 04-92 du 4 Safar 1425 correspondant au 25 mars 2004 relatif aux coûts de diversification de la production d'électricité, (JO n°19 du 28 mars 2004).
14. Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie, disponible sur le site : http://www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf.
15. Guide des Energies Renouvelables, Ministère de L'énergie et des Mines, Edition 2007, disponible sur le site :http://www.energy.gov.dz/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf
16. Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord: situation actuelle et perspectives, publication de Bureau pour l'Afrique du Nord, Commission économique pour l'Afrique, Nations Unies ,Rabat, Maroc, Septembre 2012, disponible sur le site : http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/renewable_energy_sector_in_north_africa_fr.pdf
17. Loi n° 11-11 du 16 Chaâbane 1432 correspondant au 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011, (JO n°40 du 20 juillet 2011).
18. Loi n° 09-09 du 13 Moharram 1431 correspondant au 30 décembre 2009 portant loi de finances pour 2010,(JO n°78 du 31 décembre 2009).

المقال التاسع والأربعون

الاستثمار في الطاقات المتجددة من أجل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات - تجربة المغرب والامارات العربية المتحدة أنموذجا -

- شلالي الطاهر حسام الدين ،أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد – جامعة محمد طاهري، بشار.
- بن علي محمد ، أستاذ مساعد ، كلية الاقتصاد – جامعة محمد طاهري ، بشار.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على توجه واهتمام بعض الدول العربية بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، الهوائية، المائية وإعتبارها مطلب ضروري في عملية التنمية الاقتصادية لأنها تمثل عصب العمليات الإنتاجية بشتى أنواعها، كما يعد التوجه نحو الطاقات المتجددة من البدائل الاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل الاقتصادية بدل الاعتماد على قطاع المحروقات فقط.

وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية النظر في إمكانية الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر من اجل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خصوصا في ظل ما تتعرض له أسعار البترول من هزات عنيفة في الآونة الاخيرة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة الشمسية، الطاقات المتجددة، التنويع الاقتصادي.

Abstract :

This study aim to highlight the interest of some Arabic countries in renewable energies such as solar, wind, and water energies, and their consideration as a necessary demand in the process of economic development because it represents the core of production processes in all its kinds. The trend towards renewable energies is a strategic alternative to diversify sources of economic income rather than relying on the hydrocarbons sector only.

In this paper, we are trying to consider the possibility of investing in renewable energies in Algeria for the sake of economic diversification regardless of the hydrocarbons sector, particularly in view of the recent shocks in oil prices.

مقدمة:

وفقا لتطور الاقتصاد العالمي وانجر عنه من زيادة في كميات الإنتاج، وبما أن الطاقة هي المحرك الرئيسي لهذه العمليات الإنتاجية وتمثل عصب الحياة في أي مجتمع فإن الطلب عليها ازداد هو الأخر؛ ونظرا للأهمية التي تكتسبها الطاقة في العملية الإنتاجية واعتبارها مورد استراتيجي قد يكون الدافع الأساسي لقيام الحروب والصراعات بين الدول؛ لذلك فبقدر ما يجب الوصول الى مصادر الطاقة الدائمة وضمان تزويد المجتمع بها، يجب التفكير في نفس الوقت في تكلفة هذه الطاقة.

إن الإطار العام للبحث في المجال الطاقوي يتجه نحو إمكانيات توظيف الطاقات المتجددة والتقليص التدريجي للأشكال الكلاسيكية والتقليدية للطاقة ومحاولة إيجاد التكنولوجيات والتقنيات التي تسهل وتبسط استخدام هذا البديل، فطاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة الجيوحرارية، الطاقة الشمسية، كلها أنواع قد تمثل بدائل ممكنة، والمفاضلة بينها تتوقف

على العوامل الطبيعية للبلد من جهة والتكاليف والإمكانيات من جهة أخرى؛

ولعل من بين هذه الطاقات نجد الطاقة الشمسية كبديل أكثر فعالية نظرا لأهميتها في الجزائر وباقي الدول العربية خاصة تلك التي تعتمد على الوقود الأحفوري والطاقة النفطية في صادراتها الخارجية.

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" كيف يمكن الاستفادة من تجربتي المغرب والإمارات العربية المتحدة في استخدام الطاقة الشمسية كبديل استراتيجي للتنويع الاقتصادي ؟"

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات والجداول البيانية.

1. المحور الأول: واقع الموارد الطاقوية المتجددة في العالم العربي في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي.

1.1 مفهوم الطاقات المتجددة ومزايا استخدامها:

1.1.1مفهوم الطاقات المتجددة:

قبل الخوض في تحديد مفهوم الطاقات المتجددة تجدر الإشارة إلى أن مفهومها يختلف باختلاف طبيعة ونشاط الجهة القائمة بتحديد هذا المفهوم وسنشير إلى ابرز هذه المفاهيم هي كالأتي:

- **مفهوم برنامج الامم المتحدة لحماية البيئة(UNEP)** : الطاقة المتجددة هي عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزونا ثابتا ومحددا في الطبيعة،تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها،وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس،الرياح،الطاقة الكهرومائية،طاقة باطن الأرض.[1]
- "الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسيا، جيوفيزيائيا، أو بيولوجيا، وتتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، وحركة المياه، وطاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح. ويوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية إلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيا متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء".[2]
- يقصد بالطاقات المتجددة: "تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، أما تعريف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في المكان

على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة".[3]

- الطاقة المتجددة هي" الطاقة المتولدة من المصادر الطبيعية مثل الشمس والرياح والمياه والامطار وحرارة جوف الأرض يضاف إلى ذلك طاقة الكتل الحيوية".[4]

وبالتالي يمكن القول على العموم أن "الطاقة المتجددة هي تلك الطاقة النظيفة والنابعة من مصادر لا تنضب كلياً بفعل الاستعمال المتكررة مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الكتلة الحيوية".

2.1.1 مزايا وعيوب استخدام الطاقات المتجددة:

مزايا استخدام الطاقات المتجددة:[5]

- متوفرة بشكل كبير في جل أقطار العالم.
- نظيفة ولا تسبب أثار جانبية ضارة على المجتمع والبيئة.
- تعتبر اغلبها ذات عائد اقتصادي مهم خاصة إذا تم مقارنتها بالطاقات البترولية.
- القضاء على مشاكل امداد المناطق النائية بالطاقة الكهربائية وفك العزلة عنها.
- تنويع مصادر الطاقة وعدم الاهتمام بمورد واحد لتجنب الوقوع فيما يسمى بالعلة الهولندية
- خلق فرص عمل إضافية لما توفره هذا التوجه من مصانع كبرى ومتطلبات الصيانة الدورية.

عيوب استخدام الطاقات المتجددة:[6]

- أحد أكبر عيوب أو سلبيات أنظمة الطاقة الشمسية هو تكلفتها المبدئية المرتفعة فتكلفة إنشائها كبيرة نسبيا.
- الطاقة الشمسية لا يمكن توليدها إلى أثناء ساعات سطوع الشمس وبذلك فان نصف اليوم تقريبا لا تقوم بإنتاج الطاقة فيه.
- الضباب والسحب يقلل من كفاءة أنظمة الطاقة الشمسية.
- ألواح الطاقة الشمسية بحاجة إلى أن تكون نظيفة باستمرار وخالية من الأتربة والعوالق حتى تستطيع أن تعمل بكفاءة.
- المناطق غزيرة المطر تكون كفاءة أنظمة الطاقة الشمسية فيها قليلة جدا.
- التخزين والنقل: واحد من الأسباب الرئيسية لمصادر الطاقة البديلة لم تدخل بعد في صلب لأن تكاليف التخزين والنقل عن هذا المصدر للطاقة عالية جدا. في حين طواحين الهواء ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية تزداد أكثر وأكثر تطورا، وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة لديها طريق طويل لنقطعه .

2.1 مصادر الطاقات المتجددة في العالم:

أولا:الطاقة الهوائية(طاقة الرياح) يعتبر استخدام طاقة الرياح في انجاز الأعمال اليومية من أقدم الطرق التي اعتمد عليها شعوب الحضارات القديمة كالفرس في استخدامها لإدارة طواحين طحن الحبوب،ويصل حاليا عدد الدول التي تستخدم طاقة الرياح إلى أكثر من 45 دولة،وينافس سعر الكهرباء المنتج من هذه

كل الحقوق محفوظة

الطاقة سعر الكهرباء المنتج من الوقود الاحفوري وبلغ عدد العاملين بهذا القطاع 100 ألف عامل في حدود سنة 2009 حسب تقرير الجمعية العالمية لطاقة الرياح،وتصل الاستثمارات السنوية في هذا المجال الى 80 مليار يورو، ونجد دول توفر نسب كبيرة من طاقتها الكهربائية من طاقة الرياح وفي مقدمتها الصين بنسبة 36% تليها الدانمارك بنسبة 20% ثم الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب 10%.[7]

ثانيا:الطاقة النووية تمد الطاقة النووية دول العالم بأكثر من 16% من الطاقة الكهربائية التي يحتاجها،فهي تلبي ما يقارب 35% من احتياجات دول الاتحاد الأوربي،ففرنسا وحدها تحصل على 77%من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية،أما اليابان فتحصل على 30% .

ثالثا: الطاقة الشمسية تعتبر الشمس هي المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة حتى أن البعض يطلق شعار "الشمس أم الطاقات". تُسَخِّنُ الشمس سطح الأرض، والأرض بدورها تُسَخِّنُ الطبقة الجوية التي توجد فوقها فتنشأ الرياح. كما تَتَبَخَّرُ مياه البحار والأنهار بفعل حرارة الشمس فتتكون السحب فنحصل على الأمطار والثلوج.[8]

رابعا:الطاقة المائية إن الطاقة المائية هي من مصادر الهامة لإنتاج الطاقة العالمية ومن أرخصها وهي كذالك طاقة نظيفة مقبولة بيئيا وبالتالي فإن إمكانيات تطور الطاقة المائية تأخذ أهمية كبيرة عربيا وعالميا.

ويمكن الحصول على الطاقة المائية من كل من المحيطات والمياه الداخلية وهذه الطاقة تنقسم إلى ثلاث فصائل هي: الطاقة الكهرومائية، طاقة التدرج الحرارية لمياه المحيطات، وطاقة المد والجزر والأمواج.

خامسا: طاقة الهيدروجين تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات يفصل الهيدروجين " Electrochemical" تصنيع السيارات على تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهروكيميائي والأكسجين لإنتاج كهرباء يمكنها إدارة موتور كهربائي يتولى تسيير العربة 36 .إلا أن استخدام الهيدروجين في الوقت الراهن سوف يؤدي إلي تشمل إنشاء محطات التزود به وغيرها من التجهيزات الضرورية لهذه " Infrastructure"استهلاك قدر كبير من الطاقة اللازمة لإعداد بنية تحتية المحطات.[9]

سادسا:الطاقة الجوفية هي طاقة حرارة الأرض حيث يستفاد من إرتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض باستخراج هذه الطاقة وتحويلها إلى أشكال أخرى، وفي بعض مناطق الصدوع والتشققات الأرضية تتسرب المياه الجوفية عبر الصدوع والشقوق إلى أعماق كبيرة بحيث تلامس مناطق شديدة السخونة.

سابعا: الطاقة الحيوية وهي الطاقة التي تستمد من المواد العضوية كإحراق النباتات وعظام ومخلفات الحيوانات والنفايات والمخلفات الزراعية والنباتات المستخدمة في إنتاج طاقة الكتلة الحيوية، وهناك أساليب مختلفة لمعالجة أنواع الوقود الحيوي، منها الحرق المباشر وطرق التخمير والحل الحراري...الى غير ذالك.[10]

3.1 واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الدول العربية:

1.3.1 الطلب على الطاقة في الوطن العربي:

على العموم تتجاوز خدمات الطاقة أبعد من استخداماتها المباشرة والمتمثلة في التدفئة والطهي والإضاءة إلى إعتبارها من الدعامات الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة، فالكهرباء مثلا تتيح العديد من الخدمات التي يمكن الحصول عليها في أي وقت، وهو ما ينعكس على زيادات ساعات العمل والإنتاجية،وتوفير الرعاية الصحية، وجميع الخدمات التي من شأنها تحقيق رفاهية المجتمع، وفيما يخص الدول العربية يتباين معدل نمو استهلاك الطاقة بحسب غنى الدولة من مصادر الطاقة، إلا أنه قد إنخفض في المتوسط بنسبة 4.2%خلال عام2007 بالمقارنة مع العام 2006 ليصل إجمالي الاستهلاك إلى حوالي 9.6 مليون برميل بترول مكافئ يوميا ويمكن تقسيم الدول العربية بحسب نمو الطلب على الطاقة إلى ثلاثة أقسام كالاتي:

- الدول التي تجاوز نموها 06 %، وتتضمن ثلاث دول هي ليبيا7.5% وقطر 6.8%، والكويت6.1%.
- الدول التي يتراوح معدل النمو فيها بين3% و5% وهي دول المملكة العربية السعودية4.7% تونس4.5%، سوريا4.3%، الإمارات العربية المتدة3.9%، الجزائر3.8%، والعراق3.7%.
- الدول التي معدل النمو فيها اقل من 3% وهي مصر والبحرين.[11]

2.3.1 مصادر الطاقات المتجددة في العالم العربي:

تشكل الطاقات المتجددة في الدول العربية نسبة7.6% من إجمالي الطاقة الكهربائية منها 7.04% طاقة كهرومائية، ويتوزع الباقي 0.28بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحيوية. وسنتعرض مصادر الطاقة المتجددة في العالم العربي كالأتي:

أولا:الطاقة الشمسية إن البلاد العربية غنية جدا بمصادر الطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة نظرا لطبيعة هذه المنطقة الجغرافية الصحراوية، إذ تعتبر ذات وفرة كبيرة جدا من الإشعاعات الشمسية التي تتراوحبين4-8كيلو وات ساعة، كما تتراوح كثافة الإشعاع الشمسي المباشر من 1700-2800 كيلو وات في الساعة للمتر المربع الواحد سنويا، وتجدر الإشارة هنا أن يوجد استخدام للطاقة الشمسية في العديد من الدول العربية في مجالات شتى كتحلية المياه والإمداد بالطاقة الكهربائية في المناطق النائية والمزارع وبعض المصانع الخاصة، وأخذ هذا التوجه بالتزايد خصوصا في ظل الاضطرابات المتزايدة لأسعار البترول الذي يعتبر في أعلى قائمة صادرات اغلب الدول العربية ما يحتم على هذه الدول البحث عن التنويع في الصادرات وإعداد ما قد يمكن اعتباره بديل للبترول وهنا نجد تجربة المملكة المغربية في افتتاح محطة توليد الطاقة مؤخرا بورززات بحجم كبير جدا بمساحة تعادل العاصمة الرباط ، لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية ما يجعل المملكة أحد أهم منتجي الطاقة النظيفة بحلول العام 2020.

بالإضافة إلى كل من المملكة العربية السعودية، مصر، الجزائر كان لها تجارب في هذا المجال باختلاف حجم الاستثمار من دولة لأخرى.

ثانيا: الطاقة المائية ويقدر إنتاج هذا النوع من الطاقة بحوالي 28 ألف جيجا واط ساعة ولا يشكل إلا 12% من إنتاج الكهرباء في العالم العربي، وهي نسبة تتراجع من سنة إلى أخرى نتيجة تزايد الاعتماد على الإنتاج من مصادر الطاقة الاحفورية.[12]

ثالثا: طاقة الرياح على عكس الطاقة الشمسية فان طاقة الرياح غير موزعة على كافة أقطار الوطن العربي بل ترتكز في دول شمال إفريقيا بقدرات بلغت 370 ميغا وات بمصر ثم 124 ميغاوات بالمغرب وفي الأخير 55 ميغا وات بتونس لتبلغ مساهمة طاقة الرياح نحو 0.35% من إجمالي توليد الطاقة الكهربائية في الوطن العربي وهي على العموم مساهمة محدودة جدا إذا ما قورنت بالموارد المتوفرة من الريح التي لا يتم الاستثمار فيها بالشكل الأمثل ومازالت مهملة على غرار العديد من الموارد الطاقوية الأخرى المتوفرة في العالم العربي.[13]

3.3.1 معوقات صناعة الطاقة المتجددة في العالم العربي:[14]

أولا: معوقات مالية واقتصادية تتركز هذه المعوقات في ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشروعات الطاقة المتجددة مع قصور (أو غياب) آليات التمويل، فضلاً على الاعتقاد الخاطئ بأن الاستثمار في مثل هذه المشروعات يمثل مخاطرة مالية علي الرغم من كونها طاقة تحافظ علي البيئة، كما أن بعض البنوك ومصادر التمويل قد لا تشجع القروض والاستثمارات في مجالات ناشئة بالمقارنة بمشروعات الطاقة التقليدية، ويدعم ذلك أن الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة قد لا تكون ذات قيمة عينية واضحة، وقد لا تكون جاذبة من الناحية الاقتصادية (تحليل الكلفة والمنفعة) إذا ما قورنت بفرص استثمارية أخرى.

ثانيا: معوقات مؤسساتية وهيكلية إن إنتاج واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الطاقة (مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والوقود الحيوي) يحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير من الشركاء منهم شركات التصنيع والمستخدمين، والسلطات التشريعية والتنفيذية ذات الصلة (منها وزارات الكهرباء والطاقة والنقل والبيئة، ووزارة المالية (الجمارك، والضرائب) والبحث العلمي والمواصفات والمقاييس)، لذا يجب تحديد الأدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام إداري متكامل للتنسيق بين هذه الأطراف من أجل الوصول إلى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة.

ثالثا: معوقات فنية وتقنية تحتاج إجراءات توطين تكنولوجيات الطاقة المتجددة إلى إجراءات نقل معرفة تصنيع معدات وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة، ويتطلب ذلك خبرة فنية يفتقر إليها الوطن العربي. لذا يراعى التوسع في هذا المجال على مراحل تهتم بتحديد قائمة أولويات للمكونات التي يمكن نقل تقنيات تصنيعها في الوطن العربي وذلك بناء على دراسة وافية للقدرات المحلية في التصنيع وما تتطلبه إجراءات تصنيع مكونات ومعدات الطاقة المتجددة ومدي توافر الأيدي العاملة والاستثمارات التي يمكن من خلالها تنمية الجانب المعرفي في

الأقطار العربية مع ضرورة أن تعمل المؤسسات العربية مع بعضها البعض في شكل متكامل ومتناغم.

رابعا: معوقات متعلقة بالوعي إن قلة الاهتمام باستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيات الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية والمجتمع بأسره إنما تشكل عائقاً كبيراً نحو الاعتماد على المصادر النظيفة في إنتاج الطاقة، وهنا يبرز دور الإعلام والتوعية للدفع نحو تأهيل الأفراد والمجتمعات ككل نحو مفهوم صحيح لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة.

2. المحور الثاني: إحلال الطاقة الشمسية كبديل تنموي للطاقات الزائلة

1.1. الطاقة الشمسية:

تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة،وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي بشكل % 49 وغير المرئي كالأشعة الفوق بنفسجية يشكل 2% والأشعة دون الحمراء% 49 ، وقد كان استخدام الطاقة الحرارية للشمس معروفا منذ آلاف السنين في المناطق الحارة، حيث استخدمت في تسخين المياه وفي تجفيف بعض المحاصيل لحفظها من التلف، أما في الوقت الحالي فان الأبحاث والتجارب تقوم على محاولة استغلال طاقة الشمس في إنتاج طاقة كهربائية وفي التدفئة وتكييف الهواء وصهر المعادن وغيرها، والطاقة الشمسية تختلف حسب حركتها وبعدها عن الأرض، كما أنها تصل إلى الأرض ضوئية أو إشعاعية، ففي اليوم الصحو وحين تكون الشمس عمودية فان طاقتها، الإشعاعية تصل إلى سطح الأرض الخارجي بمعدل 1 كيلوواط/م ^{3} فهي مصدر وفير لو أمكن تجميعه واستغلاله[15]، **وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحل محل البترول بعد نضوبه في إنتاج الكهرباء**، ومن المتوقع أيضا نجاح ألواح الفوتوفولتيك التي تحول أشعة الشمس إلى كهرباء . وتعتبر الطاقة الحرارية الشمسية تكنولوجيا جديدة نسبيا وواعدة إلى حد بعيد فمواردها كثيرة وآثارها على البيئة محدودة وتؤمن للبلدان الأكثر عرضة للشمس في العالم فرصة مماثلة لتلك التي تؤمنها حاليا مزارع الرياح في البحار الأوروبية ذات الشواطئ الأكثر عرضة للرياح، ومن بين المناطق الأكثر وعدا :جنوبي غربي الولايات المتحدة وأفريقيا والدول الأوروبية المطلة على المتوسط والصين وأستراليا.[16] وفي عدد من مناطق العالم يكفي كم ^{2} واحد من الأرض لتوليد ما بين 100 و120 جيغاوات/ساعة من الكهرباء في السنة من خلال استخدام تكنولوجيا الحرارية الشمسية.

2.1. أهمية الطاقة الشمسية كبديل للطاقات الزائلة في الاقتصاد العربية:

لا يخفى على أحد أن عمر الطاقة التقليدية محدود نسبيا ولا يتجاوز في الغالب أكثر من 20 سنة كفترة استغلال عادية دون المتغيرات الاستثنائية الأخرى

التي تؤثر عليها بالتقلص، هذا فضلا عن كون الاقتصاد العربية تعتمد بالدرجة الأولى على الريع البترولي مع المحدودية الإنتاجية لجل هذه الدول مما قد يعرضها للازمات التي تنشأ بسبب نفاذ البترول كطاقة زائلة، مما ستوجب على هذه البلدان أن تفكر جليا في بديل لهذه الطاقة الناضبة والاعتماد مثلا على الطاقة الشمسية كبديل أكثر فعالية لتميزها بالخصائص التالية:[17]

- الآثار البيئية الايجابية إذ أنها أقل تلوثا (نظيفة) مقارنة بالأنواع الأخرى.
- استغلال الطاقة الشمسية غير مكلف (مجاني) بالمقارنة مع الطاقة الزائلة مما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد العربية.
- للخصائص الجغرافية التي تزخر بها البلاد العربية سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلة عبر المساحات الشاسعة للصحراء العربية الكبرى.
- وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية.

وعليه وبالنسبة للبلاد العربية يبقى فقط ضرورة وجود الهيئات التي تتكفل بتطوير استغلال الطاقة الشمسية وتسخير الإمكانيات التي تجسد الأمر واقعا خصوصا تزويد المناطق المعزولة بالطاقة. إذ ومن خلال الخصائص السابقة قد يكون للطاقة الشمسية انعكاسات اقتصادية كبرى على اقتصاديات المنطقة العربية إذا تم استغلالها في توفير الطاقة للاستخدام المنزلي خصوصا في المناطق المعزولة ذات المسالك الوعرة والتكاليف الكبرى عند توصيل الطاقة التقليدية ممثلة في الموارد الناضبة، ولعل هذا ما يدفعنا الى دراسة مقارنة بين تكاليف استخدام الطاقة الشمسية والطاقة الناضبة في الجزائر في الجزئية الموالية من الدراسة.

3.1. مقارنة استعمال الطاقة الشمسية مع الطاقة العادية:

لعل ما يمز استغلال الطاقة الشمسية في توليد الوقود وكما ذكرنا سابقا هو انخفاض تكاليفها بالمقرنة مع الطاقة الاحفورية العادية، وفي هذا الإطار ومن خلال دراسة مقارنة بين الطاقتين وباستخدام محرك من نوع الديزيل في المناطق النائية تم التوصل في البداية إن استخدام التوليد الطاقوي من خلال الخلايا الشمسية مكلف إلا انه وبمرور الوقت وتوسع الاستثمار تم التوصل الى تقليل التكاليف جزئيا مع الاستخدامات التي يتحصل عليها السكان المعنيين. والنتائج موضحة في الجدول التالي:[18]

جدول (01): يمثل التطور الفوتوفولطي خلال الفترة 1980– 2000

الوحدة: دولار

السنوات	التكاليف
1980	10
1983	07
1985	05
1987	03
1990	1.5
2000	0.7

Révolution Africain n 1089 Janvier 1985

جدول (02): يمثل القوة المركبة بواسطة الواط

خلال الفترة 1983– 2000

الوحدة: دولار

السنوات	القوة المركبة (كيلو واط)
1983	10
1984	50
1985	100
1986	200
1990	250
2000	1000

Révolution Africain, O.P – cit, P 60.

وتبعا لمعطيات الجدول أعلاه (**جدول 01**) نلاحظ أن التكاليف للكيلوواط في تناقص نتيجة للاستغلال الواسع وهذا ما رجعنا الى التكنولوجيا البسيطة المستخدمة في استغلال الطاقة الشمسية والمادة الأولية المتوفرة في بلادنا وهو ما يعتبر أمرا مشجعا بالنسبة للسياسة الوطنية الطاقوية أي بالرجوع الى الطاقة الكهربائية المتولدة عن طريق الطاقة الشمسية كما هو مجسد في (**جدول 02**) إذ نسجل تطورا في القوة المركبة وراجع في التكاليف وهذا ما تسعى بالدرجة الأولى الى تحقيقه المحافظة السامية للطاقات المتجددة وتلبية السياسة الطاقوية للبلاد واستجابتها لحاجيات ورغبات سكان المناطق النائية والجبلية.

إن أهم ما يدعو الدول العربية على غرار الجزائر الى الاهتمام بموارد طاقوية متجددة على شاكلة الطاقة الشمسية هو متطلبات التنمية المستدامة والمتواصلة التي ما فتئت تكثر وتتزايد يوما بعد يوم خدمة لأجيال المستقبل والحاضر كونها معبرا ممهدا للانتقال من الطاقات التقليدية الى الطاقات المتجددة وهذا ما ستوضحه الدراسة بشيء من التفصيل في الجزئية الموالية.

المحور الثالث: الاستفادة من دروس تجربتي المغرب والإمارات العربية المتحدة في الطاقة الشمسية.

إن المتتبع لصناعة الطاقات المتجددة في العالم يلاحظ تميز عدة دول في هذا المجال وقطع أشواط مهمة وعلى رأسها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلا أننا وفي صدد دراستنا هذه فضلنا اختيار نماذج تتميز بنفس الإمكانيات والموارد البشرية التي تتميز بها الجزائر لهذا اخترنا دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تتشابه مع الجزائر بأنها ذات اقتصاد بترولي بالدرجة الأولى وخصائص جغرافية متقاربة مع الجزائر خاصة التشميس الدائم على مدار السنة، كما اخترنا النموذج الثاني وهو المملكة المغربية لما تحتوي عليه من إمكانيات متماثلة تقريبا مع الإمكانيات المتوفرة في الجزائر، غير أن الإرادة السياسية كانت قوية لدعم هذا التوجه خصوصا في ظل شح البلاد من مصادر الطاقة البترولية.

أولا: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في استخدام الطاقة الشمسية:

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الغنية بالنفط والتي تملك احتياطي كبير من الغاز الطبيعي وذات طبيعة صحراوية تتشابه كثيرا مع طبيعة الصحراء الجزائرية، إلا أن سياسة دولة الإمارات أخذت على عاتقها تنويع مصادر الدخل مبتدئة

كل الحقوق محفوظة

بالسياحة وصولا إلى دعم مصادر الطاقة المتجددة، والتي كان لها تميز فريد ومبتكر في هذا المجال من اجل الحفاظ على موارد البلاد وتحقيق تنمية مستدامة، وسنستعرض أهم مشاريع الطاقة المتجددة في دولة الإمارات.

- **مدينة مصدر**:[19] مصدر هي أول مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم، كما أنها أول مدينة كاملة تعمل بالطاقة الشمسية؛ لذا فهي من أكثر مدن العالم استدامة، بمساحة تبلغ حوالي 6 كلم^2 على بعد 17 كلم على مدينة ابوظبي، وهي مملوكة لشركة "مبادلة للتنمية" التابعة لحكومة أبو ظبي ومن مظاهر استخدام الطاقة المتجددة في مدينة مصدر نستعرض ما يلي:
- محطة شمس1 بقدرة إنتاجية تبلغ 100ميغاواط، الذي يهدف إلى توفير7%من احتياجات أبو ظبي للطاقات المتجددة.
- تركيب ألواح كهروضوئية على أسطح عدة مباني حكومية خاصة في أبو ظبي حيث تعمل الألواح على تحويل طاقة أشعة الشمس مباشرة إلى طاقة كهربائية يمكن تخزينها في بطاريات خاصة؛ لاستخدامها وقت غياب الشمس.
- استعراض أحدث وأخر مشاريع البحوث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة والنفايات النظيفة.
- تمتاز المدينة بتقارب أماكن العمل والترفيه والتسلية والسكن؛ مما يسهل التنقل ويجعل الحاجة إلى وسائل النقل بحدها الأدنى.
- استخدام الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر.

1. **مشروع تعميم السخانات الشمسية في مدينة دبي**:لتوفير المياه الساخنة في كثير من المباني، والذي يتوقع أن يوفر 95 مليون درهم سنويًا في حال تطبيقه على نصف بنايات الإمارة، كما أصدرت تعميمًا خاصًا باستخدام نظام السخانات الشمسية.وتوقعت بلدية دبي أنه في حال تطبيق نظام السخانات الشمسية على 50٪ من مباني الإمارة؛ فانه سيتم توفير نحو 95 مليون درهم، وتوفير 1.4٪ من استهلاك الكهرباء، بالإضافة للعائد البيئي المتمثل بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة الناتجة عن محطات توليد الكهرباء، بالإضافة للعائد البيئي المتمثل بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة الناتجة عن محطات توليد الكهرباء. وتمتاز السخانات الشمسية عن السخانات الكهربائية بأنها أكثر أمانًا، فضلًا عن أن تركيبها يلغي الحوادث التي تنتج عن انفجار السخانات الكهربائية داخل المنازل، كما أن العمر الافتراضي لها يعادل ثلاثة أضعاف العمر الافتراضي للسخان الكهربائي؛ مما يقلص من الآثار البيئية المترتبة على تصنيعها، ويقلل من

نسبة النفايات الناتجة عن استخدامها، والتخلص منها.

وتعد هذه الطريقة أقل تكلفة، وأكثر حفاظًا على البيئة مقارنةً بمحطات التبريد الكهربائية التقليدية التي تعمل بالكهرباء، كما أنها تساهم في خفض ما يعادل 70 ألف كيلوجرام من غاز ثاني أكسيد الكربون سنويًا.[20]

2. **جائزة** زايد لطاقة المستقبل:[21]

وتكرم هذه الجائزة السنوية الإنجازات التي تعكس الابتكار، والرؤية بعيدة المدى، والريادة في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة.: تركز جائزة زايد لطاقة المستقبل على اتخاذ إجراءات عملية لدعم الاستدامة حول العالم، عبر استضافة سلسلة من الفعاليات خلال أسبوع أبوظبي للاستدامة، الذي ينعقد في الفترة من 16 إلى 23 يناير، بهدف تسليط الضوء على المجالات التي يساهم الفائزون والمرشحون النهائيون والداعمون للجائزة من خلالها في ترجمة اتفاقية باريس للمناخ إلى خطوات عملية لمواجهة تغير المناخ واتخاذ إجراءات فعالة تساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول العام 2030.وتشجعُ التوجه العالمي للاهتمام بتسريع عجلة تطوير تقنيات وتشريعات الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة.بحيث أن دعمَ وتشجيعَ المبدعين يسهمُ في الإبقاءِ على شعلة الابتكار مضيئة، وينشر فوائد الحلول التي يقدمونها؛ لتعود بالنفع على المجتمعات الإنسانية في كل مكان، كما أن تضافر الجهود يُعد عاملًا حاسمًا في الوصول إلى النتائج المرجوة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه العالم اليوم؛ لضمان أمن الطاقة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

وتوزع الجائزة على خمس فئات هي كالأتي:

- الشركات الكبرى التي تقدم إسهامات عملية وابتكارات في مجال الطاقات المتجددة.
- الشركات الصغيرة والمتوسطة من اجل تدعيمها وتحفيز نشاطها في المجال الطاقوي.
- المؤسسات غير الحكومية وغير الربحية التي تتبنى فكر الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد.
- أفضل انجاز شخصي للإفراد وسواء كان ذلك بمجال بحثي متخصص واختراعات وابتكارات تدعم هذا التوجه.
- الجائزة العالمية للمدارس الثانوية وتمنح للمدارس المتميزة من كل قارة من قارات العالم.

ثانيا: تجربة المملكة المغربية في استخدام الطاقة الشمسية: ان المتتبع لاقتصاديات الطاقة المتجددة ونموها يلاحظ الاهتمام الكبير الذي أولته المملكة المغربية للاستثمار في الطاقة النظيفة والاهتمام بكل مصادرها (شمسية،هوائية، مائية...إلخ)،خاصة وأنها أي المغرب صنفت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث جاذبيتها للاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة .

1. **إمكانيات ومشاريع الطاقة المتجددة في المغرب:** تشهد المملكة اهتمام كبيرا بالطاقات المتجددة متمثلة في طاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الشمسية وقد تم

برمجت مشاريع طموحة في هذا المجال من اجل التخلص من العبء الكبير الذي يثقل خزينة الدولة من الواردات النفطية التي يستورد حوالي 90 %منها حيث أنشأت شراكات متعددة مع دول متطورة ومتخصصة على غرار الهيئة الألمانية للتعاون الفني المشترك **GTZ** في مجال الطاقة الهوائية، ناهيك عن الاستثمار في الطاقة الحيوية والتي يتم استثمار الإنتاج اليومي الضخم للمغرب من النفايات والمياه الصرف الصحي.

يتمتع المغرب بتشميس هام (5 كيلو وات لكل متر مربع يوميا)، وشرعت الدولة في إنشاء مشروع يعد الأول من نوعه في العالم وهو مشروع "نور" الذي يعد الأضخم من نوعه على مستوى العالم، حيث يتضمن بناء محطة إنتاج الطاقة الشمسية بمدينة ورززات، التي تعد بداية مشروع ضخم من خمس محطات ستمكن المغرب من تقليص تبعيته في مجال الطاقة، ما يجعل المملكة أحد أهم منتجي الطاقة النظيفة بحلول سنة2020.

ويحتوى المشروع على خمس منشآت في كل من : ورززات بمساحة 2500 هكتار بنتاج منتظر يبلغ حولي 1150جيغا واط بالساعة سنويا،العيون بمساحة 2500 هكتار بنتاج منتظر يبلغ حولي 1140جيغا واط بالساعة سنويا، بوجدور بمساحة500 هكتار بإنتاج منظر حوالي 230جيغا واط في الساعة سنويا ،طرفاية بمساحة 2500هكتار بنتاج منتظر يبلغ حولي 1150جيغا واط بالساعة سنويا،، عين بني مطهر 2000هكتار والانتاج المنتظر 230جيغا واط بالساعة سنويا، وتبلغ مساحة المشروع عشرة ألاف هكتار، ويهدف المشروع الى التقليل من انبعاثات المغرب من ثاني أكسيد الكربون بمعدل ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف طن في السنة، ويتوقع أن يوفر المشروع حوالي 42% من احتياجات المغرب في مدة ستة سنوات.[22]

2. أفاق صناعة الطاقة المتجددة في المغرب:

23

- الشروع في بناء أكبر محطة رياح في قارة إفريقيا في طرفاية جنوب غرب البلاد.
- إطلاق برنامج **بروماصول** لنشر الألواح الشمسية وقد تم من خلاله تركيب 500 جهاز لاقط للطاقة الشمسية بمساحة ما يقارب 1000متر مربع في شمال البلاد بالإضافة إلى 121 متر مربع لمركز المعوقين في بوسكورة.
- تعميم استخدام الكهرباء الشمسية للبنى التحتية كالمدارس والكهرباء.
- استعمال الطاقة الشمسية للتزود بالماء الصالح للشرب 500 قرية.
- ترشيد الطاقة بالتشجيع أعلى استخدامات السخانات الشمسية في عديد الطاعات الحكومية.
- سن وتشريع عديد القوانين التي تدعم التوجه نحو الطاقات المتجددة سنة 2009.

- تقديم تسهيلات وخفض ضرائب على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

وفي الأخير يمكن القول أن المغرب سعى بجدية في الاستثمار الأمثل في الطاقات المتجددة على العموم والطاقة الشمسية على وجه التحديد مستغلا بذلك المزايا التي يقدمها موقعها الجغرافي ومناخه المتنوع من شمال البلاد إلى جنوبها والمملكة المغربية في الحقيقة تسير بخطى ثابتة لتبلغ مركز مهم في صناعات الطاقات المتجددة في العالم ككل، فضلا على تخفيض كلفة استيراد المواد النفطية والتنويع في مصادر الدخل للاقتصاد القومي ما يحمي الاقتصاد من التقلبات في المفاجئة في السوق،إضافة إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر الذي يعد ورقة رابحة في جلب الاستثمار الأجنبي

الجدول (3)الأهداف الكمية للطاقة المتجددة بالمغرب

الطاقات المتجددة	الهدف	العام
طاقة الرياح	قدرات مركبة 14%	2020
الطاقة الشمسية	قدرات مركبة 14%	2020
الطاقة المائية	قدرات مركبة 14%	2020

المصدر: رحيمي عيسى،واقع وافاق صناعة الطاقة المتجددة في بعض الدول العربية،الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة والتنمية المستديمة–الواقع والتحدياتوالافاق، جامعة الطارف،2015ص7

خاتمة: في ختام هذه الدراسة تبين لنا أنه وفي ظل الاقتصاد الريعي والذي يعتمد على مورد واحد بنسبة كبيرة عن بقية الموارد أصبح الشغل الشاغل للعديد من دول العالم وبالخصوص الدول العربية هو البحث عن بدائل تنموية بعيدة عن الاستمرار في هذا النهجي الذي من شانه ان يضعف الهيكل العام للاقتصاد ويجعله عرضة للتاثر الكبير من تقلبات العرض والطلب على هذا المورد الذي غالبا مايكون البترول،.حيث ومما لاشك فيه أن اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لم تسلم من الآثار المباشرة وغير المباشرة للتقلبات وللأزمات المالية العالمية وما صاحبها من انكماش حاد في الاقتصاد العالمي وأهم هذه الآثار هو الانخفاض في معدلات النمو، من 8 % السائدة في السنوات الخمس الأخيرة إلى 4 % سنة 2009 ويعود ذلك إلى الانخفاض في إيرادات الخزينة العامة بسبب تراجع في الصناعات النفطية لهذه البلدان، ومن الواضح أن الصناعة النفطية العالمية ومنها العربية تتعرض لمجموعة من الضغوط القوية والتحديات الصعبة، كالتحدي الناجم عن احتمال أن تؤدي الزيادة المفرطة في استثمارات بدائل الطاقة في حال فشلها في تحقيق التوقعات المفرطة في التفاؤل المرجو منها، مقابل تقليص مورد النفط. وعليه سعت هذه الدراسة جاهدة لدق ناقوس الخطر من خلال طرحها لبديل تنموي نظيف ممثلا في الطاقة الشمسية، وطرح تجارب ناجحة لدول ذات خائص مشابهة لخصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري لنصل في الاخير إلى **الاقتراحات** و**التوصيات** التالية:

- الدعم المادي والمعنوي وتبني مشاريع البحث في مجالات الطاقة الشمسية.

- إنشاء بنك لمعلومات الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وشدة الرياح وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية لاستخدام الطاقة الشمسية.

- القيام بمشاريع رائدة وكبيرة نوعاً ما وعلى مستوى يفيد البلد كمصدر آخر من

- ظ على الطاقة ودراسة أفضل طرقها بالإضافة إلي دعم المواطنين اللذين يستعملون الطاقة الشمسية في منازلهم.

الطاقة وتدريب الكوادر العربية عليها بالإضافة إلى عدم تكرارها بل تنويعها في البلدان العربية للاستفادة من جميع تطبيقات الطاقة الشمسية.

- تنشيط طرق التبادل العلمي والمشورة العلمية بين البلدان العربية وذلك عن طريق عقد الندوات واللقاءات الدورية

- تطبيق جميع سبل ترشيد الحفا

الهوامش :

موقع وكالة الطاقة الدولية،www.iea.org:2016/02/15.

[2] كافي فريدة، **سياسات واستراتيجيات استغلال وتطوير الطاقة المتجددة في الجزائر –دراسة مقارنة بين مشروعي ديزرتيك وصحراء صولاربريدر–** ، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف 1، 2015، ص. 02.

[3] فروحات حدة، **الطاقات المتجددة آمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص. 01.

[4] وكاع محمد، **هندسة الطاقات المتجددة والـ** [illegible] فيلاديلفيا الثقافية، جامعة فيلاديلفيا، ص. 116.

[5] تواكشت عماد، واقع وافاق الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة،رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة، 2012/2011،ص40

[6] محمد مصطفي ،سياسات الطاقة المتجددة إقليميا وعالميا أكتوبر 2008 ،مصر ،ص8.

[7] بورحلة ميلود،**تحديات الاستثمار في الطاقات المتجددة واشكالية التمويل:التجربة الالمانية كنموذج عالمي ناجح**، الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة والتنمية المستديمة–الواقع والتحديات والأفاق، جامعة الطارف،2015ص7.

[8] م حمد مصطفي الخياط، **الطاقة البديلة ... تحديات وآمال**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 146، أفريل 2006، ص. 06.

9 راتول محمد، مداحي محمد، **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**، في 2015/09/27، أنظر الموقع:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/11/%D8%D8%AF.pdf

[10] تكواشت عماد، **مرجع سابق**، 2011/ 2012، ص. 43.

[11] حيمي عيسى،**واقع وافاق صناعة الطاقة المتجددة في بعض الدول العربية**،الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة والتنمية المستديمة–الواقع والتحديات والافاق، جامعة الطارف،2015ص7.
www.auptde.org2016/02/15

[12] ايت زيان كمال،**واقع وافاق الطاقة المتجددة في العالم العربي الطاقة الشمسية وسبل تشجيعها في العالم العربي**،مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس سطيف،7.8ابريل2008،ص16.

[13] محمد مصطفي ،**مرجع سابق**،ر ص12.

[14] رياض شديد، **إمكانيات وفرص تعزيز الطاقات المتجددة في لبنان**، مجلة أبعاد، لبنان، أكتوبر 1998، ص 88.

[15] نفس المرجع، ص 90.

[16] عمر شريف، **الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2004، ص 03.

[17] المرجع السابق، ص 05.

[18] جاتي عيد الحميد،**دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوجه نحو الطاقات المتجددة**،الملتقى الوطني حول الطاقات المتجددة والتنمية المستديمة–الواقع والتحديات والأفاق، جامعة الطارف،2015ص10.

[19] السويدي جمال،**قطاع الطاقة المتجددة نموذجا للإدارة الامارتية**،مجلة أفاق المستقبل،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاقتصادية، عدد 11ص9

[20] http://www.zayedfutureenergyprize.com/

[21] http://www.aljazeera.net

[22] رحيمي عيسى،**مرجع سابق**، ص12.

المقال الخمسون

تحديات القطاع السياحي كبديل تنموي لقطاع النفط في الجزائر .

- محبوبي محمد ، أستاذ مساعد ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط .
- بن ثابت سعيدة ، أستاذ مساعد ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط .

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز مكانة السياحة في الاقتصاد العالمي عامة، والوطني بصفة خاصة، على اعتبارها من أكبر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني ، وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا مهما للعملات الصعبة، وفرصا لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

وفي ظل تراجع أسعار المحروقات وسعي الجزائر إلى إيجاد بدائل تنموية استراتيجية، تبرز معالم القطاع السياحي لما تملكه الجزائر من موارد طبيعية وبشرية وتاريخية تجعلها تملك ميزة تنافسية في هذا القطاع، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، الأمر الذي يستدعي ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات كفيلة بالنهوض بالسياحة وتحويلها إلى صناعة حقيقية وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النشاط السياحي، المؤشرات السياحية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

We aim through this paper to highlight the tourism sector As it is considered the best development alternative When low fuel prices. Especially as Tourism positively affects the increase in national income, improving the balance of payments, an important source of hard currency, and employment opportunities

Algeria has natural and historical resources Giving it a competitive advantage At the international level.

The authorities must take all measures In order to develop the tourism sector And achieve the objectives of development programs in the current circumstances

keywords: *Tourism activity, tourism indicators, economic development*

تمهيد :

باتت اقتصاديات الدول العربية والعالمية المنتجة والمصدرة للنفط، محل إعادة نظرة عامة أو هيكلة شاملة بعد الانخفاضات المستمرة للأسعار العالمية للنفط، خاصة تلك الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على عوائد المحروقات لتمويل عملية التنمية الشاملة، ولعل الانهيارات النفطية الحالية ورغم انعكاساتها السلبية، يمكن أن تعتبر فرصة حقيقية لفك تبعيتها للنفط.

وعلى اعتبار الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة الأولى ، وفي ظل الأوضاع الراهنة، وما تتمتع به الجزائر من إمكانيات بشرية وطبيعية فهي مطالبة بتنويع اقتصادها، من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج قطاع النفط، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي نظرا لانعكاساته الايجابية والمختلفة على الجوانب

كل الحقوق محفوظة

الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعتمد على السياحة كقطاع أساسي، فهي وسيلة جد فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة كما أن النشاط السياحي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ما تتمتع به الجزائر من موارد طبيعية ومواقع تاريخية يشكل ميزة تنافسية طبيعية لها، وبالرغم من ذلك، فإن دورها يتضاءل في ظل التطورات الحديثة في عالم تتزايد فيه تنافسية السياحة الدولية، مما يستدعي ضرورة تبني برامج ضخمة وانتهاج سياسيات واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير من أجل النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي .

سوف نحاول في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

ما هي متطلبات النهوض بالقطاع السياحة في الجزائر وجعله يرقى لمستوى بديل تنموي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق للمحاور التالية :

-المحور الأول : مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي ومكانتها في الاقتصاد الجزائري.

-المحور الثاني: معوقات القطاع السياحي في الجزائر والحلول المقترحة.

-المحور الثالث: التدابير والإجراءات المتخذة للنهوض بالقطاع السياحي.

المحور الأول : مكانة السياحة في الاقتصاد العالمي

تُعتبر السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم والتي تلعب دوراً بارزاً في تنمية وتطوير البلدان،وتبرز كرافد أساسي للدول المتطورة في التنمية الاقتصادية ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات المختلفة في هذا القطاع، والتي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال.

1- دور السياحة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

أ) البعد الاقتصادي للسياحة:

ونوضح بإيجاز أهم المزايا التي تبين دور السياحة في التنمية الاقتصادية: [1]

- ✓ مصدر مهم من مصادر الدخل الوطني: إن الدخل السياحي له شأن كبير في اقتصاديات الدول السياحية، حيث استطاعت الدول السياحية الكبرى الحصول على مداخيل سنوية كبيرة من القطاع السياحي كما يحدث في الولايات المتحدة وأسبانيا وإيطاليا واليونان والنمسا وسويسرا وفرنسا وإنكلترا وتركيا، وغيرها من بلدان العالم، فحسب المجلس العالمي للسياحة والسفر (**WTTC**) تمثل المداخيل السياحية ما نسبته 10.2 % من الدخل العالمي **GDP**، بـ 7.6 تريليون دولار، وهذا في سنة 2016؛[2]
- ✓ خلق فرص عمل جديدة: تساهم السياحة في توفير فرص عمل دائمة أو مؤقتة خصوصا في المواسم السياحية، ووفقاً لتقارير (**WTTC**) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في إيجاد أكثر من 292

[1] Raymond Saner& all, **Tourism Development in Least Developed Countries: Challenges and Opportunities,** Centre for Socio-EcoNomic Development (CSEND),2015, pp 234-260.

[2] https://www.wttc.org/

كل الحقوق محفوظة

مليون فرصة عمل[1] بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى العالم؛

- ✓ مصدر رئيسي لجذب العملة الصعبة: وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، ومساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة؛
- ✓ تحسين ميزان المدفوعات: من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا منافسا، حيث إنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع وعلى الخدمات الترفيهية، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلعة والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التمتع بوفورات اقتصادية، وبهذا يمكن تصدير بعض هذه السلع والخدمات، مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

ب) البعد الاجتماعي:

بما أن القطاع السياحي يعتبر القطاع الإنتاجي الثالث بعد الصناعة و الزراعة فهو يحقق لنا اجتماعيا:[2]

- ✓ إعادة توزع السكان : وذلك من خلال إعمار مناطق جدّيدة عن طريق تهيئة هذه المناطق بإنشاء الفنادق والمرافق الضرورية ، مما يؤدي إلى إعادة توزع السكان حولها هذا بدوره يؤدي إلى إعادة توطن حضاري قد يغير رسم الخريطة الجغرافية؛
- ✓ المساهمة في الرفع من المستوى المعيشي: عن طريق زيادة الدخل الفردي الذي يتسبب فيه قطاع السياحة؛
- ✓ تشغّل اليد العاملة : وذلك بخلق مناصب شغل نظامية أو حرة ، مما يساعد على القضاء على الكثير من الانحرافات و الجرائم الناتجة عن الفراغ وعدم العمل.

ت) السياحة والبعد البيئي:[3]

إن الاهتمام بالسياحة يؤثر ايجابا على التنمية البيئية نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث الهوائي والمائي والبحار والأحياء النباتية والبرية والمائية، وذلك لتحقيق تنمية سياحية ، وذلك من خلال:[4]

- ✓ تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها؛
- ✓ تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم؛

[1] Op cit.
[2] Raymond Saner& all ,Op cit.

[3] زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 28.

[4] Ghulam Rabbany & all, **Environmental effects of Tourism**, American Journal of Environment, Vol. 1, No. 7, September 2013, PP: 117-130.

كل الحقوق محفوظة

✓ يمكن أن تكون بمثابة أداة لتمويل حماية المناطق الطبيعية وزيادة أهميتها الاقتصادية؛

✓ تزيد من مستوى الوعي بالقيم البيئية لدى أفراد المجتمع المضيف.

2- مساهمة السياحة في الإقتصاد العالمي

أ) تطور عدد السياح:

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح في زيادة مستمرة فبينما كان يبلغ 880 سائح في 2009 وصل في سنة 2014 مستوى قياسيا حيث قدر بنحو 1133 مليون سائح بزيادة قدرها 4.3 % مقارنة بسنة 2013 التي بلغ فيها عدد السياح 1067 مليون سائح.

الجدول 01: تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة 2009-2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح (مليون)	880	949	995	1035	1067	1133

Source: http://www2.unwto.org/fr

ب) الإيرادات السياحية في العالم:

تزايد عدد السياح الدوليين أدى إلى تضاعف الإيرادات السياحية العالمية، فقد بلغ إجمالي الإيرادات السياحية لسنة2014 حوالي 1245 مليار دولار بزيادة قدرها 3.7 % عن سنة 2013 والجدول الموالي يظهر ذلك.

الجدول 02 : تطور الايرادات السياحة العالمية خلال الفترة 2009-2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات مليار دولار	679	919	1042	1078	1197	1245

Source: http://www2.unwto.org/fr

ت) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي :

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا، أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي .وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بلغت 9.8 % سنة 2016.

الجدول 03: نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي %	9.2	9.4	9.3	9.5	9.8	9.8

Source: http://www.wttc.org/

ث) السياحة والعمالة العالمية:

تعتبر السياحة أحد أهم مصادر التوظيف المؤقت أو الدائم في العالم، نلاحظ من خلال الجدول 04 أن نسبة العمال في السياحة بلغت حدود 9.5 % من عمال العالم سنة 2015 بمعدل يقارب 284 مليون عامل لنفس السنة. ويتوقع أن يتضاعف هذا العدد مستقبلا نظرا لزيادة الوعي بأهمية هذا القطاع واعتبار

كل الحقوق محفوظة

مصـدر معيشـي غـير مهـدد بـالزوال مثـل بقيـة المحروقات.

القطاعات التي تعتمد على مصادر ناصبة كقطاع

الجدول 04: تطور مستوى العمالة في القطاع السياحي للفترة 2010–2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال في القطاع السياحي	251380000	258022000	265110000	271474000	276340000	283578000
النسبة من عمال العالم %	8.9	9	9.1	9.3	9.4	9.5

Source: http://www.wttc.org/

3– مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري

السياحة في الجزائر لم تحظى بالاهتمام الكبير بسبب نظر السلطات العمومية إليها على أنها قطاع ليس استراتيجي و بالتالي لم يحظى بالعناية اللازمة ، و التي تظهر إهمالا كبيرا لهذا القطاع لصالح قطاعات أخرى ، على الرغم من امتلاك الجزائر لإمكانيات طبيعية كبيرة تفتقد في كثير من بلدان العالم ،فالتنوع المناخي الذي يجعل من السياحة الجزائرية تستمر على مدار السنة ، بالإضافة إلى تنوع الآثار والتقاليد وشساعة الصحراء الجزائرية ، وطول شريطها الساحلي الذي يمتد على مسافة 1200كلم.

أ) عرض أهم المؤشرات السياحية

أ–1) مؤشر عدد السياح

من خلال الشكل يتضح زيادة عدد السياح الوافدين للجزائر إبتداءا من بداية الألفية ويرجع ذلك لعودة الأمن وتحسين صورة الجزائر ، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ 86600 سائح – حسب الإحصاءات الصادرة عن الديوان الوطني للسياحة – ليصل في 2013 إلى 273400 سائح، وتنخفض في سنة 2014 لتصل 2201000 سائح ويرجع في التعافي التدريجي نهاية 2015.

الشكل رقم 01 : تطور عدد السياح في الفترة 2004–2015

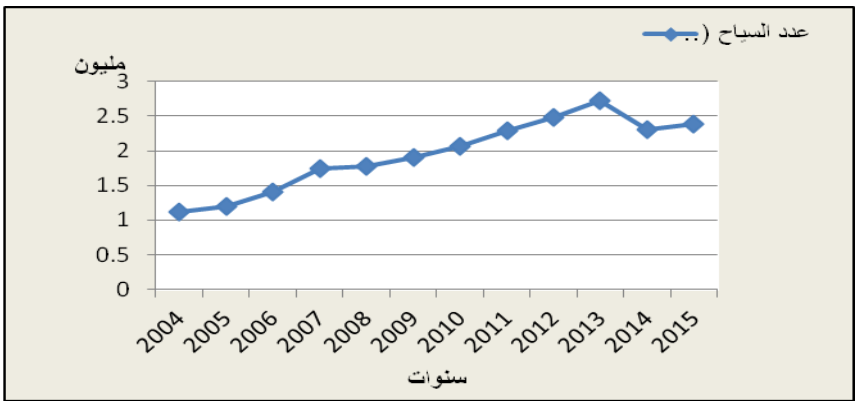

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من موقع: http://www.andt-dz.org/ar

كل الحقوق محفوظة

أ-2) الإيرادات السياحية

بلغ متوسط الإيرادات السياحية خلال أزيد من 10 سنوات أقل من 0.21 مليار دولار ، وهي قيمة متدنية جدا إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، سجلت سنة 2013 أحسن قيمة ب 0.34 مليار دولار لتنخفض في 2014 كتحصيل حاصل لانخفاض عدد السياح الوافدين (الشكل رقم 02).

الشكل رقم 02 : تطور الإيرادات السياحية الفترة 2004-2015

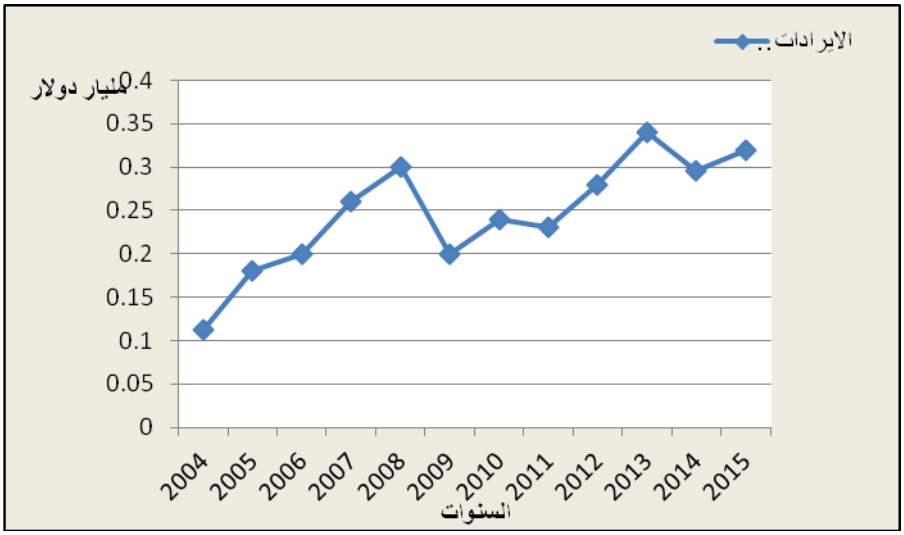

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من موقع: http://www.andt-dz.org/ar

أ-3) مساهمة السياحة في الناتج المحلي

نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000 -2015 لم يتجاوز 4.5 % ، يرجع هذا الانخفاض الى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطيا يعتمد على المحروقات كمصدر أساسي للدخل مما أدى إلى اهماله القطاع السياحي فأضعف مساهمته في الناتج المحلي (الشكل رقم 03).

الشكل رقم 03 : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الفترة 2004-2015

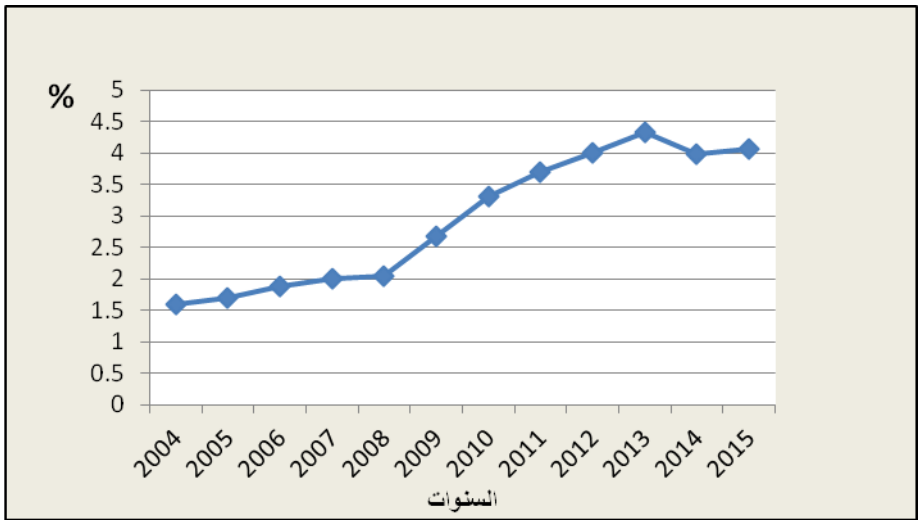

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من موقع: http://www.andt-dz.org/ar

كل الحقوق محفوظة

أ-4) تطور العمالة في قطاع السياحة

عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو محتشما خلال الفترة 2004-2015 ، أين بلغ 518 ألف موظف ليصل إلى 6.283 ألف موظف سنة 2015 (الشكل رقم 04) ،حيث أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الايواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر.

الشكل رقم 04 : عدد العمال في السياحة الفترة 2004-2015

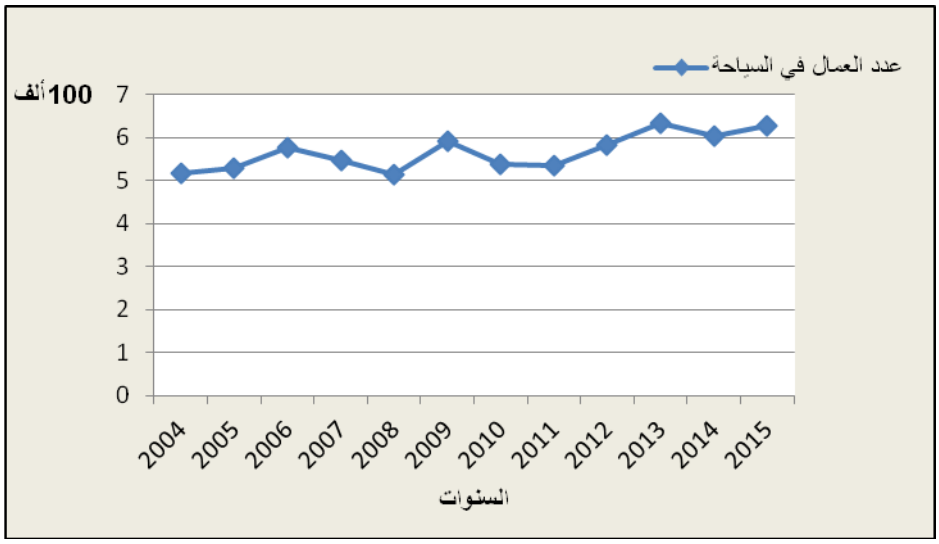

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من موقع: http://www.andt-dz.org/ar

4-مقارنة السياحة الجزائرية مع دول الجوار

سوف نجري مقارنة بين القطاع السياحي في الجزائر مع القطاعات السياحية في كل من تونس، المغرب ومصر كنموذج عن للدول الناهضة بالقطاع السياحي.

أ) من حيث الترتيب العالمي:

صنفت الجزائر في المرتبة 93 من مجموع 124 دولة في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في مجال القدرة التنافسية في قطاع الأسفار والسياحة حيث حصلت على 3.67 نقطة ، وجاءت الجزائر بعد كافة دول المغرب العربي ، حيث احتلت المغرب المرتبة 57 ب 4.27 نقطة، أما تونس فاحتلت المرتبة 34 ب 4.75 نقطة، في حين حازت مصر على المرتبة 22 ب 5.01 نقطة.[1]

أما فيما يخص التشريعات والقوانين، كانت الجزائر في المرتبة 113 ما أصل 124 دولة وهذا ما جعل الجزائر وجهة غير سياحية، في حين حازت كل من تونس والمغرب ومصر على المراتب 39 ، 32، 29 على التوالي، وا حتلت الجزائر المرتبة 108 عالميا فيما يخص الإطار التنظيمي للسياحة والسفر والمرتبة 98 فيما يخص الهياكل القاعدية ، و المرتبة 127 فيما يخص الموارد البشرية والثقافية والطبيعية حيث أن تونس

[1] The Global Competitiveness Report 2015-2016 , Issued by World Economic Forum, p 15.

كل الحقوق محفوظة

تتمتع بمزايا تنافسية أكثر من المغرب والجزائر، واخيرا حازت الجزائر ، احتلت المرتبة 22 و 40 على التوالي من حيث عدد المواقع الثقافية والطبيعية المصنفة كتراث عالمي[1] ،وهذا دليل أن الجزائر تزخر بمقومات طبيعية وحضارية تجعلها تنافس دول العالم على المراتب الأولى.

ب) من حيث عدد السياح الوافدين لكل دولة:

يتضح من خلال الشكل رقم 04 أن الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عما حققته كل من مصر تونس والمغرب في عدد السياح سجلت مصر خلال سنة 2010 حوالي 14.73 مليون سائح تونس حوالي 6.902 مليون سائح والمغرب حوالي 8.585 مليون سائح في نفس السنة ، في حين لم تحقق الجزائر سنة 2010 سوى 2.07 مليون سائح،ورغم تراجع عدد السياح في كل من مصر وتونس في السنوات الأخيرة تظرا للظروف الأمنية، الا أن الجزائر مازالت بعيدة عن الركب.

[1] Op cit p 28-39.

كل الحقوق محفوظة

الشكل رقم 04: عدد السياح الوافدين للدول محل المقارنة

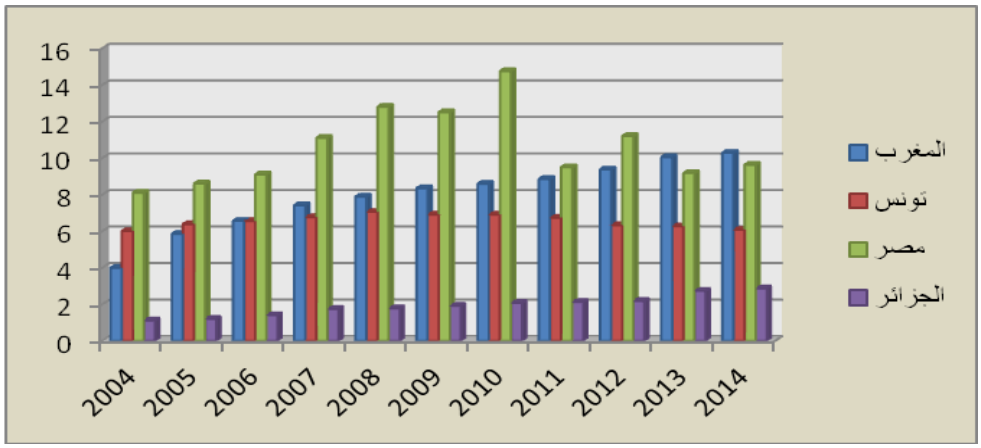

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج EXCEl و على مؤشرات كل دولة من المواقع :

www.unwto.org/facts/eng/barometer.htm
http://databank.worldbank.org/data/home.aspx

ت)من حيث الإيرادات السياحية

حصلت الجزائر سنة 2014 على0.39 مليار دولار ، في حين حققت كل من مصر ، تونس والمغرب على 9.98 مليار دولار3.98 مليار دولار و 8.89 مليار دولار على التوالي في نفس السنة ، و عند مطابقة عدد السياح ، بالإيرادات السياحية نجد أن الجزائر تحصلت على 0.33 مقابل 1.911 مليون سائح أي ما يعادل 172 دولار كمتوسط إنفاق لكل سائح زار الجزائر ، في حين في سنة 2010 حققت مصر 10.76 مليار دولار مقابل 12.5 مليون سائح ، أي ما يعادل 860 دولار كمتوسط إنفاق لكل سائح ، و تحصلت تونس على 3.47 مليار دولار مقابل 6.9 مليون سائح ، تحصل المغرب على 6.55 مليار دولار مقابل 8,5 مليون سائح ، وفي الإجمالي نقول أن الإيرادات السياحية للجزائر لا تزال ضعيفة نظرا لقلة عدد السياح الوافدين إليها وخاصة ضعف الإنفاق السياحي للوافدين للجزائر.

الشكل رقم 02: تطور الإيرادات السياحية للدول محل المقارنة

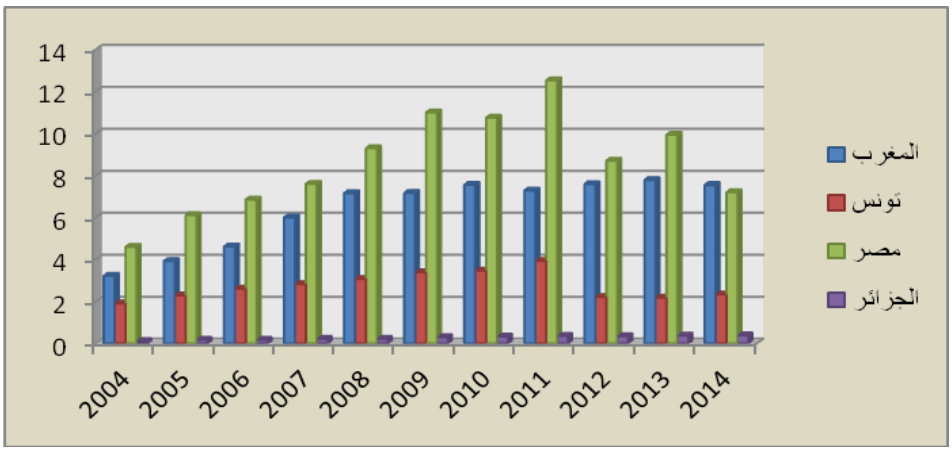

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج **EXCEl** و على مؤشرات كل دولة

كل الحقوق محفوظة

ث) من حيث مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

يلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي اختلفت من دولة إلى أخرى ، حيث تتراوح نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي المصري ب 7.3 % سنة2011 وفي تونس 8.2 % والمغرب 8.5 % ، وهي نسب معتبرة وقريبة من المتوسط العالمي التي أشار إليها المجلس العالمي للسياحة والسفر والمقدر ب 10 % ، وبالتالي تعكس هذه المعدلات مستوى تطو القطاعات السياحية في البلدان الثلاثة، والأهمية التي أولتها كل دولة لقطاعها السياحي ، حيث أولت هذه الدول قطاع السياحة مكانة كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية ، ويعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية ،في حين نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ضعيفة جدا حيث بلغت 3,7 %

ولا تزال هذه النسبة بعيدة عن النسبة المحققة في الدول المجاورة، وعن المعدل العالمي ، هذا يعكس كذلك المكانة الضعيفة التي يحتلها القطاع السياحي بين أولويات التنمية الاقتصادية ، ويعكس أيضا مدى تخوف وتحفظ السلطات من هذا القطاع ، طبعا هذا ما انعكس سلبا على النتائج المحقة من هذا القطاع.

الشكل رقم 03 : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المقارنة.

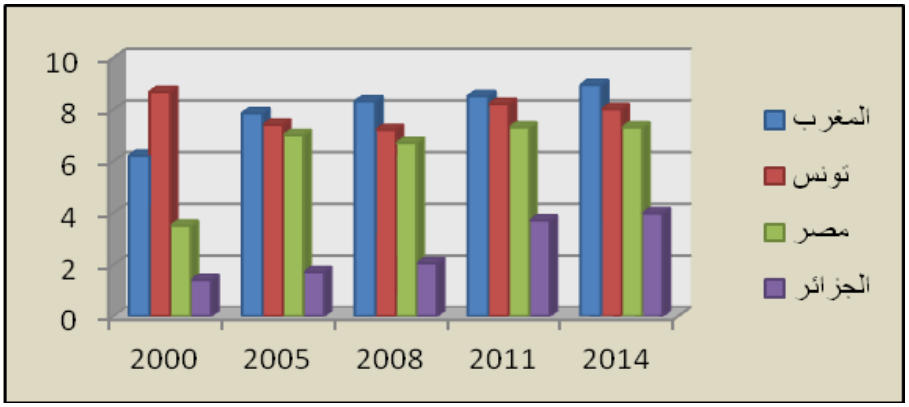

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج **EXCEl** وعلى مؤشرات كل دولة.

المحـور الثـاني : التـدابير والإجـراءات المتخـذة للنهوض بالقطاع السياحي

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال جملة من التدابير الإدارية والقانونية والاقتصادية لترقية قطاع السياحة، ومع الظروف الاقتصادية الراهنة ومتطلباتها كان لابد من تبني سياسة واضحة اتجاه الصناعة السياحية كبديل استراتيجي عن المحروقات،وتعزيز الطموح إلى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى.

1- إجراءات إدارية :

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي و منها:

أ) **وزارة السياحة والصناعات التقليدية:** : تأسست في 20 /1993/12، والتي تعمل على التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته وتجسيد السياسة الحكومية في مجال

السياحة وانجاز المخططات التنموية السياحية[1] .

ب) **الـديوان الـوطني للسـياحة**: تأسـس في 1998/10/31 ويهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحة والسهر على تنفيذها[2].

ت) **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية**: أنشئت في 1998/02/21 ، وتهدف إلى صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية[3].

ث) **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية** : أنشئت في 1998/02/21 تهدف إلى انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية[4].

ج) **اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية**: أنشئت في 1994/02/25 وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها، بالإضافة إلى إنشاء معاهد ومدارس في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية .[5]

2- إجراءات قانونية:

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:

أ) **قانون التنمية المستدامة للسياحة**: صدر القانون في 17 /02/ 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل :[6]

- ✓ ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات؛
- ✓ الايواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني؛
- ✓ ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض ؛

[1] المادة رقم 02 من المرسوم رقم 474 المؤرخ في20 / 12 / 1963

[2] المادة رقم 04 من المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 1998/10/31 والمعدل بالمرسوم 92-402 المؤرخ في 1992/10/31

[3] المادة رقم 04 من المرسوم رقم 98-70 المؤرخ في 1998/02/21.

[4] المادة رقم 04 من المرسوم رقم 98-94 المؤرخ في 1998/02/21.

[5] المادة رقم 02 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-39 المؤرخ في 1994/02/25.

[6] المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17.

كل الحقوق محفوظة

- ✓ السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
- ✓ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- ✓ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
- ✓ التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي .

ب) **قانون استغلال الشواطئ**: صدر هذا القانون في 02/17/ 2003 والذي يحدد القواعد العامة لاستعمال واستغلال السياح للشواطئ، وهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية[1].

ت) **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية**: صدر في 2003/02/17 ويهدف إلى: [2]

- ✓ الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة؛
- ✓ ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم؛
- ✓ إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة؛
- ✓ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

ث) **القانون المتعلق بتطوير الاستثمار**: الصادر في 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001 المعدل بالأمر 06-08 المؤرخ 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار وأكد هذا القانون على ما يلي :[3]

- ✓ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي؛
- ✓ إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الايرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

---

[1] المادة رقم 02 من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 2003/02/17.

[2] المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17.

[3] المادة رقم 01 من القانون رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمعدل بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.

3- إجراءات اقتصادية ومالية (المخطط التـوجيهي للتهيئـة السـياحيةSDAT 2025)

بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية والقانونية، تبنت الجزائر هذا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)* الذي يعتبر الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية لعشرين سنة مقبلة، وهو مخطط تعلن الدولة من خلاله عن نظرتها المستقبلية للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق ، على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015 وعلى المدى الطويل 2025،[1] وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

أ) أهداف المخطط :

تتمثل الأهداف العامة للمخطط في[2] :

- ✓ إمكانية تعويضه لقطاع المحروقات؛
- ✓ جعل من الجزائر وجهة سياحية عالمية تعتمد على المميزات والهوية الخاصة
- ✓ المساهمة في تحسين الموازنات الكبرى(الميزان التجاري للمدفوعات، توازنات الميزانية)
- ✓ تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري
- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر.
- ✓ التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛
- ✓ احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛
- ✓ بالإضافة إلى الهدف المادي الذي يسعى إلى تحقيق زيادة في عدد السياح الذي رافقه بالطبع قفزة نوعية في عدد الأسرة , الذي تكون نتيجة لزيادة الإيرادات السياحية مع وضع خطة لتطوير اليد العاملة المؤهلة بتوفر المقاعد البيداغوجية المهتمة بالسياحة.

ب) مخططات إنعاش السوق السياحة في الجزائر

في ما يلي عرض إجمالي للمخططات الخمسة بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.[3]

ب-1) مخطط وجهة الجزائر: يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر لذا عليها اختيار اوراقها القوية بغية تحسين صورتها كوجهة سياحية تنافسية.

ب-2) الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب

---

* SDAT : Schéma directeur d'aménagement Touristique

[1] Ministère de l'aménagement du Territoire de l'environnent et du tourisme, **Schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT 2025 »,audit du tourisme Algérien**, Livre 01,p5

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، **المخطط الإستراتيجي : الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، جانفي ، 2008، ص17.

[3] SDAT2025,le plan stratégique , **les cinq dynamiques et les programmes d'action touristique prioritaires**, livre 02, p26-27.

كل الحقوق محفوظة

لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق.

وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي[1]:

- ✓ القطب السياحي للامتياز شمال شرق : ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز شمال وسط : الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزيوزو؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز شمال غرب : مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز جنوب شرق : الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز جنوب غرب : توات، القرارة، طرق القصور :أدرار، تيميمون، بشار
- ✓ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير : طاسيلي، إليزي، جانت؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير : أدرار، تمنراست.

ب-3) مخطط النوعية السياحية: المخطط النوعي للسياحة يشمل:

- ✓ تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛
- ✓ منح رؤية جديدة للمحترفين؛
- ✓ حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛
- ✓ نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.
- ✓ ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛
- ✓ إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛
- ✓ واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية

ب-4) مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكنالحديث عن الشراكة العمومية-الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحية.

ب-5) **مخطط تمويل السياحة:** أخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقى أو المطور.

المحور الثالث: المعوقات الراهنة للقطاع السياحي والحلول المقترحة

إن القطاع السياحي في الجزائر متأخر عن نظرائه في الدول الشقيقة ، هذا كفيل بطرح السؤال التالي ،

[1] SDAT 2025, **Les sept pôles touristiques d'excellence (pot)** , livre 03, p06

كل الحقوق محفوظة

لماذا هذا التأخر رغم تقارب الإمكانيات بين هذه الدول؟

1- معوقات قطاع السياحة:

تعاني السياحة في الجزائر من عدة مشاكل تعيق تنميتها ومن أبرزها:[1]

- ✓ غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية ؛
- ✓ ايواء وفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متأكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10 ٪فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية؛
- ✓ وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة؛
- ✓ نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز
- ✓ ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية
- ✓ تغلل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة و عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة؛
- ✓ ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج؛
- ✓ بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي؛

[1] وزارة تهيئة الاقليم و البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، جانفي 2008 ، ص 53-56.

- ✓ الأمـن مسـألة أساسـية (غيـاب الأمـن الصحي الغذائي).
- ✓ عجـز في تسـويق وجهـة الجزائـر (ضـعف الاتصـال الـداخلي والخـارجي وضـعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الإعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خـاص بالصـورة والتسـويق، انعـدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متأكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية)؛
- ✓ كثـرة الاجـراءات الإداريـة وانتشـار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحـوافز الموجـه أساسـا للاسـتثمارات السياحية وإشكالية التمويل السياحي.

2-الحلـول المقترحـة للنهـوض بالقطـاع السياحي

يجب على السلطات المعنية بالإضافة غلى الإجراءات التي اتخذتها سالفا أن تعمل على:

- ✓ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الموجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاسـتثمارات السـياحية سـواء للمسـتثمر الـوطني أو الأجنبي و حـل مشـكلة العقـار السياحي في الجزائر؛
- ✓ القضـاء علـى البيروقراطيـة والفسـاد الإداري حيـث يشـير تقريـر التنافسـية العـالمي لعـام 2012-2013 إلـى أن الفسـاد يعتـبر ثالـث عقبـة مـن حيـث الأهميـة في الجزائـر بنسـبة 14%بعد كل من البيروقراطية بنسبة 20.5 % والتمويل بنسبة 15.7 % ؛
- ✓ تـدعيم المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة وتوجيهها مـن أجـل الاشـتثمار في القطـاع السياحي بهدف ترقيته؛
- ✓ زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السـياحي حيـث أن إجمـالي الاسـتثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 مليار دولار بنسبة 0.07 % من مخصصات الحكومة، وهي نسبة ضئيلة جدا؛
- ✓ التوجـه نحـو الاسـتثمار في المـوارد البشـرية: بالإضـافة إلى توفيرهـا للمـوارد الماديـة والمؤسسـاتية، يجـب علـى الدولـة تكـوين وتأهيل العنصر البشري على النحو الذي يضمن كفاءته بهدف تسيير البرامج التنموية بالسياحة؛
- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، في مجال السياحة ومحاولة تطبيقها على حسب طبيعة المنطقة وثقافة المجتمع.

خلاصة :

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم البدائل التنموية التي يمكـن للجزائـر الاعتمـاد عليهـا مـن أجـل اسـتمرار عملية التنمية في ظل تراجع أسعار المحروقات، وهذا لمـا تملكـه مـن إمكانيـات ومـوارد طبيعيـة وبشـرية وتاريخيـة، ورغـم الجهـود المبذولـة مـن قبـل السـلطات المعنيـة غـير أن القطـاع السـياحي لا يـزال بعيـدا كـل

كل الحقوق محفوظة

البعد عن نظرائه سواء من الساحة العالمية أو دول الجوار.

إنّ السياسات والإجراءات و القوانين المنتهجة حاليا غير كافية لجعل هذا القطاع على درجة التنافسية العالمية، لذا وجب استعجال النهوض بهذا المورد غير الناضب، لما قد يسهم به من مداخيل وايرادات من شأنها أن تعزز عملية التنمية، كما يجب الاستفادة من التجارب دولية خاصة دول الجوار التي لا تمتلك المؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر، وبالرغم من ذلك فقد سبقتها بأكثر من عقد من الزمن في هذا المجال.

المصادر والمراجع:

1. زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012..
2. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، **المخطط الإستراتيجي :الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، 2008.
3. وزارة تهيئة الاقليم و البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، 2008.
4. المادة رقم 02 من المرسوم رقم 474 المؤرخ في20 / 12/ 1963.
5. المادة رقم 04 من المرسوم رقم 98-70 المؤرخ في 1998/02/21.
6. المادة رقم 04 من المرسوم رقم 98-94 المؤرخ في 1998/02/21.
7. المادة رقم 04 من المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 1998/10/31 والمعدل بالمرسوم 92-402 المؤرخ في 1992/10/31.
8. المادة رقم 01 من القانون رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمعدل بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.
9. المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17.
10. المادة رقم 02 من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 2003/02/17.
11. المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17.
12. المادة رقم 02 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-39 المؤرخ في 1994/02/25.
13. Ghulam Rabbany & all, **Environmental effects of Tourism**, American Journal of Environment, Vol. 1, No. 7, September 2013, PP: 117-130.
14. http://databank.worldbank.org/data/home.aspx .
15. http://www.andt-dz.org/ar
16. http://www.wttc.org/
17. http://www2.unwto.org/fr
18. Ministère de l'aménagement du Territoire de l'environnent et du tourisme**, Schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT 2025 »,audit du tourisme Algérien**, Livre 01,p5.
19. Raymond Saner& all, **Tourism Development in Least Developed Countries: Challenges and Opportunities,** Centre for Socio-EcoNomic Development (CSEND),2015, pp 234-260
20. SDAT : Schéma directeur d'aménagement Touristique
21. SDAT2025, **Les sept pôles touristiques d'excellence (pot)** , livre 03.
22. SDAT2025,le plan stratégique **, les cinq dynamiques et les programmes d'action touristique prioritaires**, livre 02, p26-27.
23. The Global Competitiveness Report 2015-2016 , Issued by World Economic Forum
24. www.unwto.org/facts/eng/barometer.htm

كل الحقوق محفوظة

المقال الواحد والخمسون

الاقتصاد الجزائري في ظل الرهانات المستقبلية

- د.خليفة محمد ، أستاذ محاضر قسم "أ" ،جامعة عمار ثليجي – الأغواط
- د.مرزوقي عمار ، أستاذ محاضر "أ" – جامعة باتنة 1 – باتنة

مقدمة :

مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل في تسيير سياستها الاقتصادية ، حيث اتبعت مرة سياسة اقتصادية قائمة على النهج الاشتراكي وهيمنت الدولة فيه على كل المجالات ومرة اخرى لجات الى اقتصاد السوق ، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا قامت الدولة ببعث الثورة الزراعية وتأميمها ثم قامت بإنشاء الصناعات المصنعة وهذا كله جراء الطفرة البترولية التي عرفتها اسعار المحروقات آنذاك سعيا منها لتحقيق التنمية المنشودة .

وفي هذا المجال يظهر جليا ان الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤثرات الخارجية ، حيث ربطت مصير اقتصادها بمادة واحدة ووحيدة للنهوض به ونظرا لشدة المرحلة الراهنة على عموم المواطنين وفي ظل الظروف الدولية الغير المستقرة يرى كثير من الخبراء ان اي ازمة خارجية جراء انهيار اسعار البترول تكون لها انعكاسات خطيرة وسلبية على الاقتصاد الوطني ، فرغم مرور اكثر من نصف قرن على استرجاع السيدة الوطنية ومرور العديد من الازمات التي عرفتها الجزائر ابان سنوات 1986 و1993 مازالت البلاد لم تتخلص من التبعية للمحروقات بحكم اقتصادها الريعي الذي يرعى من المداخيل البترولية .

والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه في هذا الاطار **هل تملك الجزائر استراتيجية واضحة المعالم للخروج من الازمة الحالية التي تتخبط فيها ؟ .**

المحور الاول : رصد لواقع الحالة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري :

تعتمد الجزائر كما اشرنا سابقا بشكل كامل في مداخيلها على ما ينتج عن تصدير المحروقات في تمويل النفقات العمومية اذ يعتبر المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، إذ يمثل مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر نظرا لعدم الاستقرار في سعر هذه السلعة التي تحددها الأسواق الخارجية المضطربة والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا فعلت الدولة من أجل الاستعداد لمواجهة الكارثة ؟ وماذا تحقق في مجال السياسة الاقتصادية من حلول واقعية لإيجاد مصدر بل ومصادر متنوعة أخرى خارج مجال تصدير المحروقات ؟

فبلغة الأرقام التفصيلية فان قيمة احتياطات الصرف الخارجي بلغت 190 مليار دولار سنة 2014 وفي ظل تأثير انخفاض أسعار النفط على العائدات المالية العامة بعد سنة 2014 و مع استنزاف المالية العامة لاسيما (صندوق ضبط الإيرادات) ، حيث مازال الخبراء يحذرون من انهيار الاقتصاد الجزائري إذا استمرت الحكومة في عدم البحث عن الحلول الناجعة والكفيلة للنهوض به بسبب ما تضمنت قوانين المالية في السنوات الاخيرة من زيادات مختلفة في الضرائب والرسوم لاسيما في ظل الأوضاع

الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يمر بها غالبية المواطنين ذوي الفئات الهشة .

وبالنظر الى هذه الوضعية الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الوطني أشار تقرير نشرته ثلاث هيئات دولية هي: البنك الإفريقي للتنمية و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الأداء الاقتصادي الجزائري يتواصل في التأثر بانخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 99 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016

أما صندوق النقد الدولي دعا لحكومة الجزائرية إلى "إصلاحات لتنويع الاقتصاد، والتحرك بقوة على مستوى السياسات، وضبط أوضاع المالية العامة، وإجراء إصلاحات هيكلية"، لافتا إلى أن هبوط أسعار النفط كشف عن مواطن ضعف في اقتصاد البلاد التي تعتمد موازنتها العامة بنسبة 90% على مداخيل النفط والغاز ويتوقع صندوق النقد تراجع معدل النمو .[1]

وأمام هذه الواقع المر تؤكد التقارير غير الرسمية أن الاستثمارات خلال 10 سنوات الماضية فاقت أكثر من 200 مليار دولار وضخ أكثر من 4000 مليار سنتيم على مدار 20 سنة كاملة للدعم الفلاحي بلا فائدة، بينما يقدر تقرير لمجلس المحاسبة حول تنفيذ ميزانية 2011 حجم الجباية غير المحصلة بحوالي 8000 مليار دينار، وهي تمثل ضعف الإيرادات العامة للدولة سنة 2011 والمقدرة بـ 3474 مليار دينار .

ومن جهة أخرى تقر احصائيات غير رسمية ان الضرائب الجديدة المفروضة في قوانين المالية للسنوات الاخيرة ، الهدف منها تعويض العجز، وهذا في قطاعات المحروقات والكهرباء والإنترنت بنسبة 17 % بزيادة تقدر بـ10%، كما زادت نسبة الضرائب على استيراد الأجهزة الكهرو منزلية زيادة من 17% إلى 30%، إضافة إلى الضرائب في تأمين السيارات واستيراد السيارات الفخمة إذ أن الصدمة الخارجية التي صاحبها ارتفاع في سعر الدولار واليورو نتج عنها عجز في الميزانية من جهة وعجز الميزان التجاري الخارجي .

وانطلاقا من هذه الوضعية لجأت الحكومة إلى تعويض العجز بعدة طرق واجراءات منها ترشيد النفقات والتقشف إضافة إلى خفض قيمة الدينار الجزائري والتي تشكل في مجموعها تغطية لعجز الموازنة ، ما نستنتج من جهة أخرى أن الحكومة لا تملك استراتيجية اقتصادية رشيدة بدليل فشل معظم البرامج الحكومية المتعاقبة في خلق اقتصاد بديل بعيدا عن اقتصاد الريع .[2]

وكانت الحكومة قد أعلنت أنها ستواجه هذه الصعوبات من خلال نموذج اقتصادي جديد يقلل الاعتماد على النفط والغاز ويركز على تنفيذ مشروعات استثمارية تمول من الأموال التي ستأتي من : زيادة الوعاء الضريبي، واستقطاب الأموال المتحركة خارج المؤسسات المصرفية والمقدرة بـ34 مليار دولار ، اذ ان المرحلة الراهنة في نظرنا تتطلب الاستشراف واليقظة والتفهم .

وبعد اعطائنا الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني يمكن ابراز في العنصر الموالي اهم العراقيل التي تقف في

[1] تقرير صندوق النقد الدولي عام 2016.

[2] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014

كل الحقوق محفوظة

وجه التقدم و النمو لهذا الاقتصاد و هذا ما نتناوله في العنصر الموالي .

المحور الثاني اهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر للخروج من الازمة :

لقد اثبت الواقع ان التنمية البشرية عموما في كثير من الدول والجزائر على الخصوص هي محصلة ونتائج السياسات الاجتماعية والاقتصادية ممثلة في تقديم الخدمات والحاجيات الاساسية للمواطنين ، وفي ضوء ما تم انجازه في الجزائر فغي السنوات الاخيرة هل ادت هذه التنمية الى رفع مستوى العيش الكريم للفرد الجزائري على الاقل في ثلاث قطاعات اساسية هي : التعليم والصحة والسكن ؟.وهل ما قامت به الحكومة من جهود في الميدان الاقتصادي ادى إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية لهؤلاء المواطنين ؟.

أولا : في المجال الصناعي :

عمدت الجزائر على اقامة قاعدة صناعية ضخمة وحديثة ، فغداة الاستقلال سطرت الحكومة طموحات ثورية من أجل الارتقاء بالمجتمع الجزائري من حالة التخلف المزري الموروث عن الفترة الاستعمارية في جميع الميادين ، وهذا بإقامة قاعدة صناعية ضخمة لإحداث تصنيع سريع وباعتماد تكنولوجيات حديثة ، والتي اصطلح على تسميتها ب " الصناعات المصنعة "[1]، والتي صيغت في قالب إستراتيجية تنموية طموحة وثورية. ومع بروز بوادر الأزمة النفطية غام 1986 وتراجع سعر النفط تم تعطيل تنفيذ نظام المخططات الخماسية والرباعية والثلاثية ، ودخلت الجزائر في ازمة اقتصادية متعددة الجوانب ،كما لم تراع هذه الإستراتيجية مدى وفرة أو ندرة الإمكانيات البشرية والمادية والمالية والتراكم المعرفي في تحقيق الأهداف المنشودة مما أوصل البلاد مع نهاية الثمانينيات إلى الاعتراف بالعجز عن تنفيذ هذه الاستراتيجية التنموية وبالتالي غياب استراتيجية تنموية واضحة فعن أي نسيج واستراتيجية نتحدث اليوم ؟

ولم تستطع منذ ذاك التاريخ إلى يومنا هذا من إعداد إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف وبمخططات دقيقة رغم تحسن مداخيل البلاد النفطية ، فلقد ادى هذا الوضع الى ضعف هذه الاستراتيجية ولعل السبب الرئيسي يرجع في اعتقادنا إلى تغييب القطاع الخاص عن لعب دوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

ثانيا : في القطاع الفلاحي :

فبعدما كان هذا القطاع مزدهرا و متقدما في ما قبل الاستقلال عرف تهميشا مستمرا و بخاصة منذ اعتماد الثورة الزراعية عام 1973 التي جاءت لتدعم الثورة الصناعية ، حيث تم الضغط على القطاع الزراعي بتهميش الفلاحين ونزع ملكياتهم باسم الثورة الزراعية و حشر الفلاحين في القرى الزراعية النموذجية ما دفع الفلاحين إلى التخلي عن الزراعة والنزوح من الريف إلى المدن نظرا لما تمثله المدن من فرص للعمل مقارنة بالدخل المحصل في الزراعة ، زيادة الى عدم التكفل بالفلاحين في القرى والمداشر إذ أنه متوفر في المدن و منعدم في الريف وهذا ما شجع الكثير منهم على هجران الزراعة والالتحاق

1 aljazeera.net

بالصناعة والخدمات ،[1] ومنذ ذلك الوقت لم تتغير النظرة الدونية للقطاع الفلاحي واعتباره قطاعا هامشيا، بحيث لا يلقى الفلاح الاحترام والتشجيع من طرف الدولة. فمع ازدياد حاجيات السكان وتراجع الإنتاج الفلاحي ازدادت فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية ، كما أن هذه الاخيرة صارت ترتفع باستمرار مؤثرة بذلك سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين، بل ومهددة للأمن الغذائي للبلاد ، ومنه فإن القطاع الفلاحي المتدهور باستمرار يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة من خلال سياسة الدعم على أسعار بعض المواد الغذائية وفي حالة التخلي عن الدعم أو جزء منه قد يحدث انفجارا اجتماعيا لا يحمد عقباه وخير دليل أحداث سنة 2011 والتي سميت آنذاك ثورة السكر والزيت.

ثالثا : في المجال الاقتصادي المالي :

لقد فشلت معظم السياسات الاقتصادية في الرفع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من الدعم المالي الضخم لهذه المؤسسات لخلق الثروة الحقيقية ، فلقد بذرت الجزائر الأموال الكبيرة سعيا منها باعتماد الدعم المالي لوحده وتشجيع المؤسسات للخروج من ضائقة التبعية للمحروقات وتقليص البطالة ، إلا ان هذا لم يتحقق في الميدان بدليل ان النتائج كانت مخيبة للآمال نظرا لعدم فهم أصحاب السياسة الاقتصادية في البلاد متطلبات التسيير ومقتضيات التنافسية [2].

وما دام الاقتصاد الجزائري يعتمد شبها كليا على استيراد مختلف السلع لإشباع حاجيات المواطنين من مأكل وملبس ومسكن ودواء ، بل حتى تجهيزات المساكن يتم استيرادها من مختلف البلدان ،فالإحصائيات السنوية بينت أن الاستيراد بلغ متوسط أكثر من خمسين مليار دولار سنويا و أن أكبر نسبة أي 80 % منه اتية من الإنفاق العمومي بصفة عامة بل أكثر من نصف هذا المبلغ يدخل في باب الاستهلاك غير الضروري كالسلع الكمالية ، فأي استشراف مستقبلي نتكلم هنا في ظل اقتصاد هش .

رابعا : في المجال الاجتماعي :

ان الجزائر من خلال انتقال منظومتها الاقتصادية من مرحلة الاقتصاد الموجه الى ما يسمى بمرحلة اقتصاد السوق فقد تبنت دعم الخدمات الاجتماعية للفئات الاكثر تضررا و توفير لهم الحماية الاجتماعية بهدف الحفاظ على توازن المجتمع واستقراره الداخلي ، لذلك خاضت الجزائر منذ أواخر العشرية الفارطة جملة من الاصلاحات الهادفة إلى ترشيد النفقات للعب معركة التنمية ولبناء تحديات القرن الواحد والعشرين ، وتحقيق مثل هذا التحول يستدعي في نظرنا إحداث نقلة نوعية على مستوى العناصر البشرية التي ستقود عجلة التطور والتغير ولا يتأتى هذا الاصلاح كذلك في نظرنا أيضا إلا بإصلاح شامل للمنظومة التربوية والتي يجب ان تلعب دورها كرائد لنشر المعارف والمهارات لمواكبة المستجدات التكنولوجية والعلمية والتأقلم مع التحولات الداخلية .

خامسا : في قطاع الصحة :

[1] كربالي بغداد و حمداني محمد ، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر ، مجلة علوم انسانية ، السنة السابعة ،العدد 45 ،جوان 2010

[2] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014 .

تعتبر الصحة حقا عالميا مضمونا لكل سكان المعمورة حسب المعاهدات والمواثيق الدولية ومورد بالغ الاهمية لتحقيق تقدم الشعوب واستقرارهم في جميع الميادين ، وفي هذا الاطار حاولت الجزائر منذ الاستقلال وكغيرها من البلدان توفير حاجيات السكن في مجال الصحة في اطار الميثاق الصحي للمنظومة الصحية الوطنية اذ يمثل القطاع الاكثر تواجدا من حيث المؤسسات الصحية التي انشأتها الدولة ضمن مخططاتها الصحية المتعاقبة

فالتصحيح الهيكلي المتعلق بتنظيم القطاع الصحي قد يكون له اثار متعددة نذكر منها : التزايد المستمر لارتفاع التكاليف الطبية خاصة في الامراض المستعصية والتسيير المتذبذب للموارد المادية والمالية والبشرية لهذا القطاع يقابله تدني في الخدمات المقدمة للمواطنين في هذا الاطار [1] .

وبهذا النمط من التسيير وكنظرة استشرافية لهذا القطاع يمكن القول ان الدولة قد تتخلى عاجلا او اجلا عن مجانية العلاج لاسيما لعلاج بعض الامراض المستعصية وهذا بالرغم من الامكانيات التي رصدت للقطاع في السنوات الاخيرة حيث يتوفر القطاع على هياكل قاعدية صحية لا باس بها وعلى اجهزة حديثة في بعض المراكز الصحية الا ان هذا القطاع لم يتمكن من تلبية الطلب المتزايد للعلاج وهذا بسبب الاستغلال غير العقلاني للإمكانيات المتوفرة فيه ، وعليه أفادت تقارير مشتركة صادرة عن منظمة الصحة العالمية ومركز الامم المتحدة للصحة والوقاية من الاوبئة والوكالة الكندية للصحة العمومية بأن الأمراض القديمة التي تصيب الفقراء قد عادت بقوة في العديد من الدول الأسيوية و الافريقية بما فيها الجزائر وان هذه الاخيرة من بين خمس دول تعرضت للحمى القلاعية التي فتكت بأكثر من 200 مليون شخص في انحاء العالم [2].

المحور الثالث: المشاكل و العراقيل التي تواجه الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض اسعار المحروقات

وبعد استعراضنا لاهم مجالات التنمية وهي اكثر القطاعات حيوية منذ معركة البناء والتشييد التي عرفتها الجزائر واعطاء النظرة الاستراتيجية لجل القطاعات في هذا المجال ننتقل الى صورة اخرى الى اهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه التنمية في الجزائر في ظل اقتصاد يسوده النمطية في التسيير وبنفقات عمومية فاقت كل التوقعات ، حيث ان **الأسباب الناتجة عن تقصير الدولة من خلال السياسات المتعاقبة** فقد اثبتت هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة و تمثلت هذه السياسات في :

1 – غياب التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل : إذ ان مدة التعليم والتدريب تتطلب تكاليف باهضة يتحملها الفرد والمجتمع معا كما يؤدي عدم التنسيق هذا الى تراجع عائد التعليم نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية ، بحيث هناك عجز في تخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى وهذا راجع كله الى عدم مواكبتها لمتطلبات سوق

[1] امير جيلالي ، تخطيط و تمويل الصحة في الجزائر ، مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 10 .

[2] صياد باية ، الاصلاح الاداري في الجزائر 1999– 2007 دراسة حالة المنظومة التربوية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية:تخصص : تنظيم سياسي واداري ، جامعة الجزائر 3 2008 ص 118.

العمل و عليه بقيت السياسة التعليمية في الجزائر عاجزة عن تلبية احتياجات سوق العمل وهذا كله في نظرنا بالدرجة الاولى الى غياب التخطيط والتنسيق بين الوزارات المعنية .

2 سوء تخطيط القوى العاملة في الجزائر وهذا ناتج عن عدم توفر البيانات والدراسات الاحصائية والتي غالبا ما تكون منقوصة وعدم وجود اجهزة تقوم بالربط بين السياسات العامة للتشغيل وسياسات التعليم والتكوين بالإضافة الى عدم وجود اجهزة خاصة للقياس تقوم بتحديد حجم العمالة الزائدة اي البطالة المقنعة والبطالة الجزئية بدليل وجود كم هائل من الباحثين عن العمل في سوق الشغل والذي يقدر سنويا ما بين 250 و 300 الف متخرج من الجامعات بالمقابل تؤكد بعض الدراسات المتخصصة انه للحد من البطالة يجب توفير ما بين 700 و 750 الف منصب عمل سنويا لمدة ثلاث سنوات متتالية وللحفاظ على المستوى الحالي يتطلب خلق اكثر من 250 الف منصب عمل سنويا .

3 غياب التسيير العقلاني : و الواقع يؤكد أن المال لا يصنع الرجال بل العكس هو الصحيح. فرغم أولوية الاهتمام بهذا القطاع فطيلة سنوات من الرداءة والفساد لم تبقى داخل كيانات الدولة الإدارية، والمفترض أن تكون داعمة ومساندة للاقتصاد الحقيقي، أي كفاءات وخبرات فكرية ومتخصصة نتيجة التهميش والاحتقار فما فائدة وزارة كاملة تستهلك ميزانية التسيير والتجهيز الضخمة، بينما نتائجها السنوية لم تعرف تقدما يذكر؟.

4 عدم مراقبة السيولة النقدية : لم تستطيع مختلف الحكومات الجزائرية على مدار سنين طويلة من توجيه ومراقبة السيولة النقدية داخل الاقتصاد الوطني، والسبب يعود إلى فقدان الثقة في المؤسسات المالية والبنكية في الجزائر نتيجة عدم فعاليتها وبطء في تعاملاتها، هذه الوضعية دفعت بأصحاب الأموال إلى الإحجام على الادخار فيها، وتفضيل تكديسها في المنازل ليسهل عليهم تداولها في الوقت المناسب دون أي تأخر.

5 فشل المؤسسات و البنوك المالية في طمأنة الزبائن وجذبهم للادخار: و هذا راجع لسوء التسيير فيها وعدم تحسين الخدمات المقدمة للزبائن. والشعور بالشك في المؤسسات البنكية والمالية لم تحاول الحكومة تشجيع البنوك والمصارف الاسلامية بالرغم من انتشارها في البلدان الغربية لما يمثل تعبئة الأموال وتوجيهها للاستثمار إلا أن القائمين على الحكومات المتعاقبة عملت بشكل رئيسي على تضييق مجال هذا النشاط و دفعها إلى تضخيم حصة السوق غير الرسمي وغير المراقب والذي يعتبر خارج نطاق سيطرة الحكومة .

الخاتمة :

ما يمكن قوله في الاخير ان الاقتصاد الوطني مر بعدة مراحل في مساره ، حيث عرف في مراحل عديدة عدة انتكاسات كادت ان تقصف اركانه بفعل الازمات الدولية جراء اعتماد مورد واحد هو البترول ، ونظرا لارتباط اسعار هذه المادة بالأسعار الدولية من جهة وبفعل التجاذبات الدولية الحاصلة لم يعرف الاقتصاد الوطني النمو بفعل مشاكل لا حصر لها وبقيت عدة برامج سطرتها الحكومة

لشراء السلم الاجتماعي لا غير بل و في عدة مناسبات انقلبت الى شعارات يتغنى بها السياسيون ،وبما ان اسعار هذه المادة قد عرفت ارتفاعا ملحوظا في السنوات الفارطة الا ان ذلك لم ينعكس على التنمية البشرية ، حيث لم تستفد شرائح كثيرة من المجتمع من هذه الزيادات ، وكإجابة عن اشكاليتنا المطروحة سابقا فان الجزائر لا تملك استراتيجية واضحة المعالم اذ انها بقيت برامج لا غير بالرغم حصول البلد على استقلالها سياسيا الا انها لم تستقل اقتصاديا وما الازمة التي تتخبط فيها الان الا بداية لعدة مشاكل اخرى مستقبلا تكون لها انعكاسات اجتماعية على الخصوص .

المحور الرابع : الاقتراحات و الحلول :

لعل أكبر تحدي في نظرنا تواجهه الدولة الان يكمن في القدرة المالية المتراجعة، فبالنظر إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية الكلية للريع رغم الفرص المتاحة له في كثير من المرات والهزات الكبيرة التي تعرض لها الا ان عدم استخلاص العبر من الماضي لم يهضمه الكثير من اقتصاديينا وساستنا ، فمازال سوء التسيير والرداءة المتفشية في الإدارة العمومية والتي اوجدت ميلا لهروب رؤوس الأموال من البلاد إلى الخارج.

وعليه تبرز مجموعة من الاقتراحات اردناها ضرورية للخروج من هذا المأزق ومنها :

1 التوجه نحو الاستثمار الاقتصادي المنتج والابتعاد عن تمويل المشاريع غير المجدية من ميزانية الدولة.

2 الاعتماد على المدخرات الوطنية و الأموال المكتنزة في البيوت التي تدور في السوق الموازية.

3 اتخاذ إجراءات هيكلية عميقة تدفع نحو تنويع الاقتصاد وهذا بتطوير قطاعات الفلاحة والصناعة وطرح المعاملات البنكية الإسلامية لأنه اجراء يجنب البلاد من صدمات قد تكون قوية مستقبلا .

4 كسر الاستيراد المبذر للثروات والمكلف جدا للخزينة العمومية و هذا بضرورة ترشيد النفقات .

5 اعتماد رؤية شاملة تجمع بين الخبراء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين لان الأمر غائب لا من جهة الدولة ولا من جهة المجتمع المدني ولا حتى من طرف اطروحات الأحزاب السياسية .

6 تطبيق نظام فعال للشراكة مع القطاع الخاص وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين بشكل كاف ومستمر مع فرض الرقابة والمتابعة والاشراف .

7 ادخال القيم الانسانية في العمل للتقليص من المشاكل والعوائق .

8 التنسيق بين الجهات المختلفة من وزارات وهيئات مختلفة للرفع من كفاءة الخدمات لجميع الفئات .

9 الاهتمام اكثر بالجوانب الاجتماعية للعمال والاجراء لاسيما في شبكة الاجور حيث أثبتت الدراسات أنها أكثر العوامل فرارا ونفورا من قطاع الصحة لعمالها .

قائمة المراجع :

1 برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003 ص 7 .

2 امير جيلالي ، تخطيط وتمويل الصحة في الجزائر ، مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 10.

3 صياد باية ، الاصلاح الاداري في الجزائر 1999 – 2007 دراسة حالة المنظومة التربوية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص : تنظيم سياسي واداري ، جامعة الجزائر 3 2008 ص 118 .

4 تقرير صندوق النقد الدولي عام 2016 .

5 تقرير المنظمة العالمية للصحة عام 2014 .

6 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014 .

7 كربـالي بغـداد وحمـداني محمـد ، اسـتراتيجيات وسياسـات التنميـة المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر ، مجلة علوم انسانية ، السنة السابعة ، العدد 45 ، جوان 2010 .

المقال الثاني والخمسون

أسعار النفط،وتداعيات إنخفاضها على الإقتصاد الوطني

– نتاش كريمة، طالبة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 – الجزائر

الملخص :

في ظل التغيرات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري ، سنتطرق في هذه الورقة البحثية مسببات مسيرة إنحدار أسعار النفط ، منطلقين من مبدأ أن معادلة العرض والطلب ليست كافية للتفسير الإتجاهات الأخيرة في أسعار النفط كسبب بريئ ، وإنما نفترض وجود مجموعة من العوامل المختلفة الأثر والإتجاه ، تحدد مسارات أسعار النفط في السوق لعالمية.

Résumé *:*

Au milieu de préoccupations croissantes au sujet de l'évolution des prix du pétrole et son impact sur l'économie algérienne affine que cette recherche vise à découvrir les causes de la mars de l'huile prêté baisse, au départ de la prémisse que l'offre et l'équation de la demande ne suffit pas à expliquer les tendances récentes des prix du pétrole, mais nous supposons l'existence d'une gamme de différents facteurs influent et la direction, définir les prix des pistes pétrole sur le marché mondial .

مقدمة:

عرفت الجزائر تطورا كبيرا فيما يخص الصناعة البترولية من حيث الإستكشافات والقدرة التصديرية ، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية .

ولذلك فإن دراسة السعر البترولي تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن ، حيث ألقى التذبذب الأخير لأسعار النفط بضلاله على الاقتصاد العالمي والإقتصادات المحلية ، وبقدر تباين القراءات حول أسباب هذا الإنحدار ، تتباين القراءات حول الأسباب هذا الإنحدار ، تتباين التقديرات حول تداعياته في ضوء إحتدام الجدل حول قضية إستخدام أسعار النفط كأداة ضغط سياسية في صراع إرادات إقليمي ودولي .

تعتبر الجزائر من البلدان اقل توجها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط ، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة ، فتوقفت وضعية لإقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط مرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعلها عرضة لصددمات الخارجية .

وفي هذا الإطار فقد إنهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 ، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية وإستمرت لأكثر من عقد من زمان فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72 % بين سنتي 2014 و 2016 .

ومن هنا نتساءل : عن أسباب إنخفاض أسعار النفط هل سيكون إنخفاض بريء عرض وطلب في السوق ،أم أنه منخفض بفعل فاعل لأسباب وأجندات سياسية ؟.

وسنحاول في هذه الورقة الإجابة عن الإشكالية المطروحة في المحاور التالية :

أولا – مفهوم السعر البترولي

ثانيا – أسباب إنخفاض سعر البترول ودول المستفيدة والمتضررة من ذلك

ثالثا – تداعيات إنخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني

- **أولا – مفهوم السعر البترولي :**

I – نعريف السعر البترولي :

تخضع عملية تسعير البترول إلى عدد من المعايير والعمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية ، فالسعر الذي يعلن يوميا هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي للنفط المتعاقد عليه سلفا .[1]

مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية ، للسلع والخدمات عن وضع توازن العرض والطلب بهدف توحيد السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد ،وتحسب أسعر النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر .

هو عبارة عن قيمة الشيء المعبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها او يتساوى معها .

أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ، ومن خلال هذا التعرف فإن السعر البترولي يعني المادة أو السلعة البترولية المعبر عنها بالنقود .لتأثير عوامل إقتصادية و إجتماعية والسياسية ... إلخ .[2]

II – أنواع السعر البترولي :

عند تناول أسعار البترول فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول ، وذلك لشيوع إستخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ، ومن أبرز هذه الأنواع مايلي :[3]

أ – **السعر المعلن:** وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية. وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1980 عندما اعلنت شركة ستاندرد اويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر ثم استمر العمل بهذا النوع من الاسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها ، والمعروف ان الاسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في اطار السعر الرسمي المعلن .

ب –**السعر المتحقق:** وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري او لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة .

ج – **سعر الاشارة:** ويمكن ان يؤخذ باتجاهين هما :

ج 1– ان سعر الاشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل

[1] منتدى الأعمال الفلسطيني ، تقرير عن تقلبات أسعار النفط عالميا مركز الدراسات والأبحاث ، 2015 ، ص 5 .

[2] قويدري ،قويشج بوجمعة ، (**إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكية في الجزائر**) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2009 ، ص 62 .

[3] نفس المرجع السابق ،ص 62 .

كل الحقوق محفوظة

سعر الاشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمتحقق) . ويمكن التوصل الى سعر الاشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر . وفرنسا عام 1965 .

ج2- يعني سعر الاشارة متوسط سلة من النفط المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشر او اشارة لتسعير مجموعة من النفط حسب قرب او بعد درجة كثافة النفط من نفط الاشارة . ونفط الاشارة عديدة منها : النفط العربي الخفيف ، نفط الاوبك ، نفط غرب تكساس .[1]

– III– العوامل المحدد والمؤثرة في السعر البترولي

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية ، خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، فالعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول وإقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة إنخفاض السعار .

حيث ان أسعار النفط أصبحت من أكثر السلع التجارية الدولية تقلبا، ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها ، والتي تشمل المتغيرات الاقتصادية والسلسلة ، ويمكن إيجاز اهم العوامل المؤثرة في اسعار النفط بالآتي[2]:

1 – الجمود النسبي في الطلب على النفط

يتسّم النفط بشكل عام بانخفاض مرونته بالنسبة للسعر ، بمعنى آخر ان ارتفاع سعر النفط الخام لايترتب عليه انخفاض في الكمية المطلوبة . وانخفاض السعر لا يترتب عليه ارتفاع في الكمية المطلوبة من النفط . وذلك بخلاف العديد من السلع الاخرى التي يترتب على تغير أسعارها استجابة الكميات المطلوبة منها على نحو كبير . وتشير تطورات اسعار النفط والاستهلاك العالمي للنفط الخام الى ان هناك رد فعل محدود للمستهلك تجاه تغيّرات اسعار النفط الخام ، فضلا عن الحاجة الى مدة طويلة لكي يستطيع المستهلك ان يتكيف مع مستوى الاسعار المرتفعة .

إنّ هذا الانتظار الزمني يزيد من عامل اللايقين في مرونة الطلب السعرية في الاجل الطويل . اذا اعتقد المنتجون ان الطلب في الاجل الطويل هو اكثر مرونة مما هو متوقع سابقا فأن المستهلكين لايطلبون الكميات السابقة مما يؤدي الى انخفاض مفاجئ في السعر.

2 / الجمود النسبي في العرض

حيث تتسم مرونة العرض النسبية (استجابة الانتاج لتغيرات السعر) بالانخفاض وبصفة خاصة عندما يتعلق الامر بزيادة العرض مع ارتفاع السعر ، حيث أنّ الانتاج النفطي يعتمد اساسا على القدرة في الاستخراج من الآبار ، ومعدل الاستخراج الامثل للنفط من البئر ، ومن ثم فأن ارتفاع سعر النفط لا تقابل زيادة مهمة في المعرض النفطي فتزيد الضغوط على الاسعار وتدفع بها نحو الارتفاع بصورة اكبر لانه لكي تنخفض اسعار النفط لابد ان تحدث زيادة في حجم المعروض من النفط وهي

---

[1] يوم 2017/06/18 نقلا عن موقع الغاز والنفط . http://petro-press.com على الموقع .

[2] تعرف على العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام ، مقال متاح على الموقع : http://petro-press.com1

مسألة في غاية الصعوبة خصوصا عندما يصل الانتاج الى حده الاقصى ، حيث يقتضي زيادة انتاج النفط ومن ثم زيادة العرض تطوير الآبار الحالية وتعزيز معدل الاستكشاف للآبار الجديدة وهو ما يتطلب وقتا طويلا[1].

3 / معدل النمو الاقتصادي :

وهو احد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام ، فاذا كانت توقعات المنتجين تشير الى ارتفاع معدلات استهلاك النفط نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، فأن كلفة المستخدم ستكون مرتفعة . فالتوقع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع . ويحدث العكس في حالة التوقع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع بمعدلات الطلب ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض مما يدفع بمسار اسعار النفط الخام نحو الانخفاض.

4 / مستوى المخزون العالمي :

ان الارتفاع في مستويات مخزون النفط الخام أو المنتجات المكررة يدل على أن العرض يفوق مستوى الطلب، وغالبا ما يكون لهذا تأثير سلبي على الأسعار والعكس صحيح.

5 / حجم النفط الخام الإصطناعي :

يتضمن النفط الخام الاصطناعي النفوط الخام الناتجة عن تقطير حجر السجيل ورمال القار والفحم وهي مهمة في توفير موارد بديلة للطاقة وفي امكان تأثيرها في سعر النفط الخام التقليدي.

6 / العوامل السياسية :

وهي أحد الخصائص الأساسية لعملية انتاج النفط، اذ أن انتاجها يتركز في الخليج بصورة أساسية وهي منطقة ساخنة جدا من الناحية السياسية، وعرضه للتقلب الشديد من وقت لآخر في هذا الجانب. ونتيجة لذلك فأن أي تغير في الأوضاع السياسية في هذه المنطقة ينعكس بشكل مباشر على الأسعار العالمية للنفط الخام. [2]

- **ثانيا – أسباب إنهيار أسعار البترول**

رُبطت أسباب الانهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلا عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأميركي. إلا أن ثمة إجماعا على أن أسبابا أخرى تقف وراء الظاهرة الاقتصادية السياسية المركبة، وهناك دول كإيران تعتقد أن الهبوط لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية صرفة. التغطية التالية تعرض الأزمة وتداعياتها.

1 / العرض – الطلب وانكماش الإستهلاك العالمي :

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب التي أدت لإنخفاض أسعار النفط ، فقد زاد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط .

---

[1] ماهي العوامل التي تحدد سعر النفط ، مقال على الموقع : http://www.arabictrader.com/ar/news/details/ [1]

[2] تعرف على العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام ، مقال متاح على الموقع : http://petro-press.com1

وأرجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الديد لأسعار النفط إلى قفزة في المعروض من خارج الأوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق وإنكماش النمو في الطلب [1].

منحنى رقم –1 – يمثل هبوط أسعار النفط في عام 2014 .

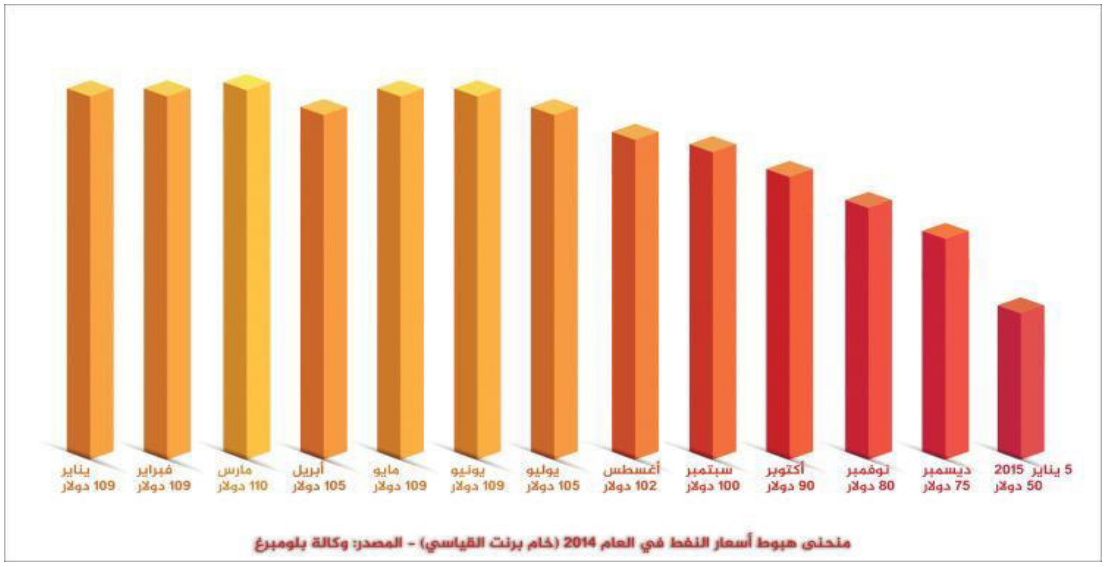

[1] أسباب إنخفاض أسعار النفط ، متاح على الموقع : http://islamonline.net/main-silder/9638

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ 2014 هبوطا مطردا، وفي أواسط هذا العام (جوان) ، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحوٍ أكبر من الطلب ، وفي سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئًا في اجتماعها الشهير في نوفمبر، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 11مليون برميل يوميًّا، وكان ذلك مفاجئًا للأسواق، فأدَّى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولاًر بالنسبة إلى البرميل الواحد في أواسط ديسمبر عام 2014 ثّم ليصل إلى ما دون 50 دولاًر في يناير 2015 .[1]

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو و التباطؤ في الصين وآسيا، والتحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة ، إضافةً إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من كّ ل من العراق وليبيا ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب .[2]

وفي الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بأن الأسعار تتجه نحو الارتفاع بشكل جنوني، بسبب الازمات والصراعات التي تشهدها مناطق اسيا والبلقان وافريقيا، لم تأت التوقعات بالشكل المفترض ان تكون عليه الامور، فقد توقع خبراء النفط ان تصل الاسعار سقف 120 دولارا للبرميل ، لكن لم يكن بحسبانهم ان الاسعار ستهوي الى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد، حيث واصلت أسعار النفط التراجع بصورة غريبة إلى أقل من ذلك الى غاية الربع الأخير من 2016 .

المصدر :[3]

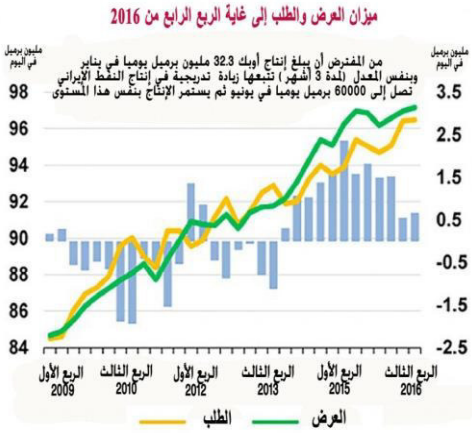

ومع هذا التراجع المخيف في اسعار الذهب الاسود، ارتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج لحدود مليوني برميل يوميا، للحفاظ على تماسك الأسعار، وهنا يرى الخبراء ان الامر يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات[4].

---

[1] خالد بن راشد الخاطر ،**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** ، قطر :ا لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص 05.

[2] الملتقى**انهيار أسعار النفط وتداعياته**.على الموقع : المعرفة – تغطيات اخبارية : www.aljazeera.net

[3] https://www.google.com/search?q=حساب+الطلب+والعرض+حتى+2015+للنفط

[4] مركز الروابط للبحوث والدراسات لإستراتيجية ، **إنخفاض أسعار.... النفط الأسباب والعواقب** ، متاح على الموقع : http://rawabetcenter.com/archives/901

كل الحقوق محفوظة

2 / ارتفاع حجم الإنتاج العالمي خصوصا من خارج الأوبك :

وعلى وجه التحديد من كندا والولايات المتحدة والبرازيل، أي من إنتاج نفط الرمال الزيتية والنفط الصخري ونفط المياه العميقة وفي مقابل زيادة متوقعة في الطلب 1.1 مليون برميل يوميّا في 2015، تزيد الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاجها بـ1.4 مليون برميل يوميّا، ما يرفع الإنتاج العالمي إلى 92.3 مليون برميل يوميّا.

تحقيق الإنتاج الأميركي من النفط الخام أكبر رقم قياسي له منذ 1985، فقد بلغ هذا الإنتاج بنهاية (أكتوبر) الماضي 8.97 مليون برميل يوميّا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميّا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل، وإلى هذا ارتفعت الصادرات الأميركية من النفط الخام إلى 400 ألف برميل يوميّا، والولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط الخام، ومنذ العام 2007 وارداتها من النفط الخام والتي تبلغ 8.7 مليون برميل يوميّا آخذة في التناقص وفي الآونة الأخيرة زاحمت دول الخليج في أسواقها في آسيا، حتى إن شركة "كونكو فيليبس" قامت بشحنات تصديرية من نفط آلاسكا إلى كوريا الجنوبية السوق التقليدية لكل من السعودية والكويت[1].

3/ حركة العملة :

بما أن النفط مرتبط بالدرجة الأولى بالدولار فبالتالي يصبح التأثير غير مباشر. لذلك نلاحظ حينما ينخفض سعر النفط يبدأ الدولار يعوض خساراته مقابل العملات الأجنبية وتحديداً اليورو والين والجنيه الإسترليني.[2]

ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط ، يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ففك العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار، إن لم يكن هذا ممكنًا فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ .

حتى نفهم طبيعة العلاقة بين أسعار العملات وبالأخص أسعار الدولار وسعر البترول قد يكون من المفيد تذكر هذه الحقائق:

- النفط يتم تسعيره وبيعه وشراؤه بالدولار الأمريكي، كل البترول في العالم الآن يتم تسعيره بالدولار الأمريكي رغم أن بعض الدول تشترط أن تسلم العائدات باليورو، تسلم العائدات باليورو ليس معناه أبدًا تسعير النفط باليورو، ولا يوجد بترول في العالم الآن يسعر باليورو، أغلب البلدان تسلم عائدات البترول بالدولار الأمريكي.

---

[1] file:///C:/Users/Acer/Desktop/الملتقى/انخفاض أسعار النفط أسبابه وتداعيات، مركز الخليج للدراسات .

[2] عباس المغني ، (**تأثير حركة الدولار على الأسواق المحلية**)، صحيفة الوسط الإقتصادي البحرينية (يومية سياسية مستقلة) – العدد 5384 ،يوم الأحد 04 يونيو 2017م ، متاح على الموقع التالي :
http://www.alwasatnews.com/multimedia/BSN/323042.html

- شـركات البـترول العالميـة تسـتثمر في دول متنوعـة، وهـذا يعـني أن التكـاليف تكـون بالـدولار الأمريكـي أو بعمـلات أخـرى، في الوقـت الـذي تبيـع فيـه نفطهـا في الأسـواق الدوليـة بالـدولار الأمريكـي، ومـن أسـباب انخفاض سعر العملة الأمريكية هو زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وذلك معناه أن زيادة الفرق بين الصادرات والواردات يؤدي إلى تخفيض الدولار الأمريكي. [1]

كان معامل الارتباط (الارتباط الخطي) بين سعر برميل النفط ومؤشر الدولار سلبيا وقدره – 0.56 ، مما يشير الى وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين .وقد تبدو النتيجة معقولة وطبيعية جدا (وفقا لقوانين الاقتصاد الجزئي في العرض والطلب والاسعار) إذا ما تأملنا واقع سوق النفط من حيث عملة التسعير والتداول، إذ أن ارتفاع مؤشر الدولار قد يؤدي الى انخفاض طلب المستهلكين على النفط بسبب تضخم اسعاره (بعملات المستهلكين) ، ما يؤدي في نهاية المطاف الى تراجع اسعار النفط استجابة لانخفاض الطلب وبالتالي فإن ارتفاع مؤشر الدولار منذ العام الماضي قد يكون "سبب رئيسي" لانخفاض اسعار النفط[2].

[1] المصراوي : **كيف يؤثر الدولار الأمريكي على سعر النفط** ؟ مقال متاح عالى الموقع : http://www.masrawy.com/News/News_Economy/details/2011

[2] حسن بن محمد بن طاهر، **دراسة حول علاقة قيمة الدولار الامريكي باسعار النفط والأثر على الاقتصاد السعودي** ، مقال متاح على الموقع : http://gulf.argaam.com/comment/repliestostatuscomment/commentid/219624

4 / المخزون الإستراتيجي للنفط:

ساهم ارتفاع المخزون العالمي من النف في تخفيض الأسعار ،وجاء كخوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتمة نتيجة الحرب ، أو الأزمات الارئة المتوقعة في الشرق الأوس ، حيث أن كل الأشياء متساوية ،وسوف تقود الزيادة في المخزونات إلى هبوط في الأسعر .[3]

وقد أظهرت دراسة لمنظمة رايستاد لأبحاث النفط المستقلة ، أن الولايات المتحدة تملك أكبر إحتياطي نفي في العالم ، متفوقة على الإحتياطي النفطي لدى كل من المملكة العربية السعودية وروسيا ، وقدرت الدراسة التي صدرت في جويلية 2016 ، ان الولايات المتحدة لديها 264 مليار برميل نفط إحتياطي ، مقارنة 256 برميل لروسيا و212 مليار لدى المملكة العربية السعودية .

ولأول مرة تتقدم الولايات المتحدة في ترتيبها من حيث الإحتياط النفط ، حيث كانت تحتل عادة مرتبة متأخرة وراء كل من المملكة العربية السعودية وروسيا كندا والعراق وفنزويلا والكويت .

وأثارت الدراسة جدلا حول وضع الولايات المتحدة الأمريكية في أعلى مرتبة في التصنيف العالمي للأحتياطات النفطية ، والذي يرجع بالأساس إلى إزدهار إنتاج النفط من الصخر الزيتي ، وقد أدى إزدهار إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى إنخفاض تكلفة إنتاجه على مدى العامين الماضيين إلى ما

[3] راهم فريد ، بوركاب نبيل ، **إنهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج** المؤتمر الآول : السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية ،جامعة سطيف –1– ، 2015 .

دون 40 دولارا ، وكان إزدهار إستخراج النفط من الصخر الزيتي أحد العوامل وراء تراجع أسعار النفط في الأونة الأخيرة ، من 115 دولار للبرميل في منتصف عام 2014 إلى أقل من 30 دولار في 2016.[1]

إن نشر معطيات حول مخزونات النفط الأمريكية له أهمية قصوى بالنسبة لتحليل سوق النفط وتوقع تغيرها. فالشركات تراكم مخزوناتها النفطية لتؤمن احتياجاتها، وبالتالي فهذه المخزونات تتراجع حسب النشاط الاقتصادي وبالتالي يزداد الطلب. وعلى العكس من ذلك، فالمخزونات التي تزيد غالبا ما تكون إشارة على ضعف الطلب.

وعلاوة على ذلك، فعندما يتراجع حجم المخزونات، تتجه الشركات إلى شراء المزيد من النفط لسد هذا الخصاص بسرعة، وهو ما قد يتسبب في ارتفاع الأسعار خصوصا على المدى القصير. وبالمقابل يدفع الحجم الكبير للمخزونات المشترين إلى تقليص طلباتهم، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر البرميل.[2]

5 / عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران

وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين ان ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابا جماعيا"؛ اذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الامريكية ، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة ايران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج ولم تكن هذه المرة الاولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وايران بل استخدمتها ادارة الرئيس الاميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لأحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران.

ويشير بعض المحللين الى ان الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جلياً للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لأحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط اهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات كل من روسيا وايران، وهنا يرى العديد من الخبراء ان استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الاخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضته العقوبات.[3]

6/ الأزمة المالية العالمية :

في الأعوام ما بين 2000 و2001 إزداد الطلب على النفط في العالم بصورة كبيرة جدا بعد نمو طلب من الصين والهند وباقي دول الناشئة كما أطلق عليها حينها ، إلا أن النمو في الطلب كان مفاجئا ولم تكن أوبك جاهزة له وهو ما تسبب في ارتفاع

---

[1] هبة القدسي ،(**إحتياطي نفط العالمي 2.1 تريليون برميل**) ، جريدة الشرق الأوسط العدد 13736 ، جويلية 2016 مقال متاح على الموقع :
https://aawsat.com/home/article/683611

[2] تأثير مخزونات النفط الأمريكية ، مقال على الموقع :
http://www.invest-oil.ae/article/influence-of-american-oil-stocks.html

[1] إنخفاض أسعار النفط ...الأسباب والعواقب ، مقال متاح على الموقع :
http://rawabetcenter.com/archives/901

كل الحقوق محفوظة

الأسعار بسبب محدودية نمو المعروض النفطي أمام نمو الطلب .

لكن عام 2008 كان خيبا للأمال ، ففي ذلك العام وهو أعلى مستوى لها في التاريخ ، إلا أن الأسعار إنهارت في النصف الثاني في ذلك العام بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت نتيجة سقوط المصاريف الأمريكية الكبرى وإنهيار شركات الرهن العقاري وإنخفضت الأسعار بنهاية عام 2008 إلى ما دون 40 دولارا للبرميل .

وإتخذت أوبك قرارا في ذلك العام في اجتماع وهران التاريخي في الجزائر يعمل أكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة وعلى إثره تم سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق وإستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك الحين .[1]

7/ شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي

بحسب حسابات هيئة الأرصاد والمحيطات الأمريكية، فإن عام 2015 شهد شتاء هو الأكثر دفئاً منذ بدء عملية تسجيل الطقس في القرن التاسع عشر. وبسبب ظاهرة "إل نينيو" المناخية، يتوقع أن يشهد العام الحالي درجات حرارة مشابهة للعام الذي سبقه.

الشتاء المعتدل والدافئ نسبياً في شمال الكرة الأرضية أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالمياً[2].

8 / العلاقة بين النفط والازمات السياسية

يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الازمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة الى بداية القرن الماضي وتحديدا عام 1914،حيث اضحت سلعة النفط محركا اساسيا ومهما في وقائع الازمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستوياتٍ تصل إلى 100 دولار للبرميل، حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحدَ أهم الأهداف العسكرية، وأحدَ المقومات الاساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.

واستمر النفط من ابرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد، كورقة ضغط في حرب تشرين الاول/ أكتوبر عام 1973 عندما استخدام العرب النفط سلاحا للضغط على الغرب، لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967، وقد أكد استخدام العرب لورقة

[1] وائل مهدي ، **تقلبات أسعار النفط ....تاريخ طويل من تجارب** ، مقال متاح على الموقع : https://aawsat.com/home/article/239746

[2] يوهانس بك/ ياسر أبو معيلق ، **ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط** ، مقال متاح على الموقع بتاريخ**2016/02/25** : **http://p.dw.com/p/1I0l**

النفط اهمية هذا السلعة ودورها في العلاقات الدولية

وتشير وثائق سرية الى اهمية النفط بالنسبة للدول الكبرى حيث كشفت وثيقة سرية بريطانية آنذاك عن تفكير الولايات المتحدة الجاد، حينها، في إرسال قوات محمولة جوا للسيطرة على حقول النفط الرئيسة، في بعض دول الخليج خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية.

ومن ذلك الحين بدأت مسألة تامين امدادات النفط تشغل بال الدول الكبرى، ولا غرابة اذا قلنا ان ما لحق بالمنطقة من حروب وويلات، كان احد اهم اسبابها تأمين تدفق النفط الى تلك الدول التي تحرك دفة الصراعات في المنطقة.

وعلى الرغم مما يشهده المجتمع الدولي اليوم من صراعات وحروب اتت على الاخضر واليابس، يقف العالم مصعوقا امام انخفاض اسعار النفط لمستويات قياسية، وهي حالة غريبة قلما تحصل. فالتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، وانهيار الأوضاع في دول مثل اليمن وشرق أفريقيا، والازمة في أوكرانيا، من المفترض أن تؤدي كلها الى ارتفاع جنوني لأسعار النفط، واشتداد الطلب عليه، الا ان الامر كان عكس هذه التوقعات[1].

[1] العمران عامر ، **انخفاض اسعار النفط ... الاسباب والعواقب** ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، مقال نشر بتاريخ 2014/10/02 على الموقع :
htt/www . file:///C:/Users/Acer/

كل الحقوق محفوظة

ومن مما سبق يمكن ان نحدد اهم الدول المتضررة والمستفيدة من هذ ا الهبوط في أسعار النفط في ظل الأزمات السياسية :

- أهم الدول المتضررة والمستفيدة من هبوط أسعار النفط : [1]

[1] انهيار أسعار النفط وتداعياته : متاح على الموقع : المعرفة ، تغطيات اخبارية .

http://www.aljazeera.net/

كل الحقوق محفوظة

الدول المستفيدة من انخفاض أسعار النفط [1].

[1] نفس المرجع السابق .

كل الحقوق محفوظة

- **ثالثا – تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الجزائر**

1 – آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل إنخفاض أسعار البترول :

الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي حيث تعتمد بشكل شبه كامل في مداخيلها على ما ينتج عن تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والتربوية ...إلخ. فهذا المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، يمثل بوضوح مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر كمجتمع واحد وسلطة مسيطرة ودولة ذات سيادة في الآجال لمتوسطة، بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة التي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة. كما أن الاحتياطي الوطني من هذه المادة يعرف تراجع [1] .

وعلى الرغم من الأسعار العالمية المنخفضة للنفط، ظل معدل النمو قوياً نسبياً في عام 2016 إذ بلغ 3.8 %، وذلك بفضل قوة تعافي إنتاج النفط والغاز وزيادة الإنفاق العام عما كان متوقعاً. لكن وتيرة النمو فمي القطاعات الأخرى تراجعت، وارتفع معدل التضخُّم. ولم يطرأ أي تغر على معدل العجز المزدوج الذي يتجاوز 10 %، من المتوقَّع أن ينخفض بشدة معدل النمو والعجز المزدوج مع مضي الحكومة في تنفيذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة. وقد يُؤثِّر الانكماش الناتج عن ذلك في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بشكلٍ سلبي على رفاهة الأسر.

ففي عام 2016 ، حافظت الجزائر على نموها القوي نسبياً بدرجة أساسية نتيجة تعافي إنتاج النفط والغاز الذي عوَّض عن تباطؤ نمو القطاعات الأخرى .وتشير التقديرات إلى أنَّ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بلغ، خلال هذه الفترة، ما نسبته 8.3 % دون تغيير يُذكر عن مستواه في 2015. من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد الجزائري في الأمد المتوسط ، وأن تبلغ نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط 1.2% في السنوات 2017 – 2019 . ويرجع تخفيض توقعات النمو بالمقارنة بتوقعات خريف 2016 إلى تدابير ضبط أوضاع المالية العامة المعلنة وانحسار نمو إنتاج النفط والغاز. وفي السنوات 2017–2019 ، ستساعد زيادة معتدلة نسبتها 2.5% في إنتاج النفط والغاز بفضل بدء الإنتاج من آبار نفط جديدة وتصحيح إيجابي لأسعار النفط على تخفيف الآثار السلبية لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة والمعاملات الجارية على القطاعات الحقيقية غير النفطية، ومن المتوقع أن يسجّل عجز الموازنة العامة تراجعاً جديداً إلى ما دون 5% في 2017 و1%بحلول 2019 في حال أبقت الحكومة على قيود صارمة لجهة الإنفاق. [2]

2 – تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري :

بدت جليا تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالرغم من وجود سياسة احتياطية مالية وقائية ,وهوما يعرف" **بصندوق**

[1] حقيقة الاقتصاد الجزائري ، مقال متاح على الموقع:
http://elmounawa3ate.blogspot.com/2012/05/blog-post_10.html

[2] الجزائر : الأفاق الاقتصادية ..أبريل 2017 ،مقال متاح على الموقع :
http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-outlook-april-2017

كل الحقوق محفوظة

ضبط الايرادات "الذي انشاته الجزائر عام 2000 مع انطلاق طفرة اسعار النفط لكن مخرجات هذه الازمة كانت غير محسوب لها نظرا لخطورة الوضع القائم ,وكانت اهم هذه التداعيات هي:

—انخفاضات مستعرة في ايرادات تصدير النفط ، فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت سنة 2015 14.91 مليار دولار فقط مقابل 27.35 مليار دولار عام 2014 اي بانخفاض قدر بحوالي 45.47% .

—خسائر كبيرة في ارصدة المالية العامة : حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا الى 16% من اجمالي الناتج المحلي في 2015 ,وقد اتسع هذا العجز حتى سنة 2016 بحيث ان تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر البترول عند مستوى 110 دولار وهو امر مستبعد .

—عجز في الحسابات الخارجية : حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.87مليار دولار في النصف الاول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات الى 71 % عوض 11% في النصف الاول من عام 2014.

—كما إ نخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

—انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الاجنبية الاخرى كالدولار والاورو وهو مانجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للافراد داخل المجتمع المدني الجزائري[1].

3- سياسة الحكومة الجزائرية بالحلول المتاحة والبدائل المطروحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري

اجتمعت الحكومة الجزائرية في 15 ديسمبر سنة 2014 وطرحت المشكل على طاولة المجلس لمحاولة ايجاد حلول وبدائل لمواجهة هذه الازمة وذلك باتخاذ السلطات الجزائرية والحكومية سياسة تتضمن العديد من الاجراءات والتدابير بغرض ضبط اوضاع المالية العامة وتحييد اثر الصدمة على النمو الاقتصادي حيث شملت مايلي:

—كخط دفاع اول : استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الايرادات للحد من اثر تراجع اسعار النفط على النمو الاقتصادي.

—اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة ,حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8.% .

—تدابير التقشف المجحفة بحق المجتمع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي(لتجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات والسكنات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستراد على منتجات منها : السيارات ،اضافة الى خفض

[1] لونانسة سهام ، ،**سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد "البدائل المطروحة** ، مقال متاح على الموقع "
http://democraticac.de/?p=43039#prettyPhoto

التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الاحالة على التقاعد بعد سن 60 اضافة الى هذه الحلول المتاحة عرضت بدائل للنهوض بالاقتصاد الجزائري:

—اعتبر اعضاء البرلمان والحكومة ان عجز الحكومة بالنهوض بالصادرات خارج المحروقات يبقى امرا ضعيفا ,لذا يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة, الصناعة والخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شانها ان تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا.

—كما اعتمد نواب المجلس سياسة لمنع تحويل العملة الصعبة الى الخارج واسترداد الاموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبييض الاموال التي اخذت ابعادا كبيرة في الفترة الاخيرة.

—رفع كفاءة المعدات في استهالاك الطاقة وتخفيض كمياتها مع مواكبة التطور التكنولوجي في مختلف الماجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

—تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات وبالتالي تخفيض مختلف اشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها.[1]

- **الخلاصة :**

إن مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري من خلال الدور الذي يلعبه لا يمكن تجاهله ، بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها كونها دولة ريعيه ،من خلال إعتمادها شبه الكلي على الريع البترولي في إعداد ميزانيتها إلا أن الحديث عما فعله النفط بالإقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على الدول النفطية .

إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني إستقرارا أو إختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 م .

إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ، مدام إقتصاد احادي الجانب والمورد من خلال إعتماده اعلى النفط كمصدر للعوائد والإرادات.

قائمة المراجع :

1. منتدى الأعمال الفلسطيني ، تقرير عن تقلبات أسعار النفط عالميا مركز الدراسات والأبحاث ، 2015 ، ص 5 .
2. قويدري ،قويشج بوجمعة ، (**إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكية في الجزائر**) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2009 ، ص 62 .
3. يوم 2017/06/18 نقلا عن موقع الغاز والنفط . http://petro-press.com على الموقع .
4. عرف على العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام ، مقال متاح على الموقع : http://petro-press.com1
5. ماهي العوامل التي تحدد سعر النفط ، مقال على الموقع : http://www.arabictrader.com/ar/news/details/
6. تعرف على العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام ، مقال متاح على الموقع : http://petro-press.com1
7. أسباب إنخفاض أسعار النفط ، متاح على الموقع : http://islamonline.net/main-silder/9638
8. خالد بن راشد الخاطر ،**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** ، قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص 05.
9. الملتقى**انهيار أسعار النفط وتداعياته**.على الموقع : المعرفة – تغطيات اخبارية : www.aljazeera.net
10. https://www.google.com/search?q= حساب+الطلب+والعرض+حتى+2015+للنفط

[1] نفس المرجع السابق.

11. مركز الروابط للبحوث والدراسات لإستراتيجية ، **إنخفاض أسعار.... النفط الأسباب والعواقب** ، متاح على الموقع :
12. http://rawabetcenter.com/archives/901
13. **الملتقى/انخفاض أسعار النفط أسبابه وتداعيات**. مركز الخليج للدراسات
14. عباس المغني ، (**تأثير حركة الدولار على الأسواق المحلية**)، صحيفة الوسط الإقتصادي البحرينية (يومية سياسية مستقلة) – العدد 5384 ،يوم الأحد 04 يونيو 2017م ، متاح على الموقع التالي :
http://www.alwasatnews.com/multimedia/BSN/323042.html
15. المصراوي : **كيف يؤثر الدولار الأمريكي على سعر النفط** ؟ مقال متاح عالى الموقع :
http://www.masrawy.com/News/News_Economy/details/201
16. حسن بن محمد بن طاهر، **دراسة حول علاقة قيمة الدولار الامريكي باسعار النفط والأثر على الاقتصاد السعودي** مقال متاح على الموقع :
http://gulf.argaam.com/comment/repliestostatuscomment/commentid/219624
17. راهم فريد ، بوركاب نبيل ، **إنهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج** المؤتمر الآول : السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية ،جامعة سطيف –1– ، 2015 .
18. هبة القدسي ،(**إحتياطي نفط العالمي 2.1 تريليون برميل**) ، جريدة الشرق الأوسط العدد 13736 ، جويلية 2016 مقال متاح على الموقع :
https://aawsat.com/home/article/683611
19. تأثير مخزونات النفط الأمريكية ، مقال على الموقع :
http://www.invest-oil.ae/article/influence-of-american-oil-stocks.html
20. إنخفاض أسعار النفط ...الأسباب والعواقب ، مقال متاح على الموقع :
http://rawabetcenter.com/archives/901
21. وائل مهدي ، **تقلبات أسعار النفط ....تاريخ طويل من تجارب** ، مقال متاح على الموقع :
https://aawsat.com/home/article/239746
22. يوهانس بك/ ياسر أبو معيلق ، **ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط ، مقال متاح على الموقع بتاريخ2016/02/25** : http://p.dw.com/p/1I0
23. العمران عامر ، **انخفاض اسعار النفط ... الاسباب والعواقب** ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، مقال نشر بتاريخ 2014/10/02 على الموقع : معرفة – تغطيات إخبارية : www.aljazeera.net

* إن جوهر البنود المتعلقة بالعلاقات النفطية في اتفاقيات أيفيان استمدت من ما يسمى "بقانون النفط الصحراوي" لعام 1958 الذي تمت المصادقة عليه في نوفمبر من العام نفسه بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم. وأدى القانون المذكور إلى تكريس المسعى الاستعماري الذي تبلور بشكل جلي في اتفاقيات إيفيان التي نصت على حصة فرنسا من النفط الجزائري بعد الاستقلال.

كل الحقوق محفوظة

المقال الثالث والخمسون

دور النفط في السياسة الخارجية الجزائرية

- محفوظ بورابة، أستاذ مساعد قسم "أ"،جامعة عمار ثليجي – الأغواط

الملخص:

تعالج الدراسة موضوع على قدر عالي من الاهمية وذلك في ظل الحديث عن تنامي دور وأهمية العوامل الاقتصادية في السياسات الخارجية للدول ، وان الدول بدأت تولي أهمية بالغة لهذه العوامل خاصة مع ازدياد حدّة العولمة الاقتصادية والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، لذلك من الضروري عند التطرّق للسياسة الخارجية للجزائر عدم اغفال هذه العوامل والتي يأتي على رأسها عنصر النفط ومصادر الطاقة عموما، فلم يعد النفط مصدرا قيّما للطاقة فحسب، بل أصبح "سلعة استراتيجية" سيظل العالم معتمدا عليها لعقود طويلة مقبلة، طالما ظل إنتاج بدائل طاقة صديقة للبيئة ومرغوب فيها أمرا يستغرق وقتا ويتطلب تكلفة، فضلا عن أن المجتمعات الصناعية الحديثة لن تقوى على العيش من دونه. ورغم ان هناك العديد من الدراسات تناولت تأثير النفط على السياسات العامة في الجزائر وعلى السياسة الاقتصادية خصوصا إلا أننا نجد شحّا في الدراسات التي عالجت أهمية ودور النفط في السياسة الخارجية الجزائرية.

اشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهم النفط باعتباره مقوما استراتيجيا في الاقتصاد الجزائري في التأثير على الدور الخارجي للجزائر سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي وما طبيعة هذا التأثير ؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان النفط لعب دورا مهما في التأثير على السلوك الخارجي للجزائر وأن السياسات المرتبطة بهذا المورد سواء فيما يتعلق باستثماره أو تجارته أو تحديد أسعاره احتلت مركزا هاما في قضايا السياسة الخارجية و في تحديد علاقات الجزائر مع الاطراف الخارجية الأخرى.

كما يفترض الدارس ان تأثير النفط على السياسة الخارجية للجزائر تراوح بين التأثير السلبي والإيجابي فقد شكل هذا المورد مقوم قوة وعنصر دعم للسياسة الخارجية الجزائرية في بعض المراحل كما شكل في مراحل أخرى عامل ضعف و كبح ، وهذا وفقا لتغير وتقلب اسعار النفط في السوق الدولية من جهة ونظر لمحوريته في اقتصاد الجزائر من جهة أخرى.

كما يفترض الدارس أن قوة ونجاعة السياسة الخارجية الجزائرية ، واحتلال الجزائر للمكانة التي تليق بها اقليميا ودوليا مرهون في المدى المتوسط والبعيد بقدرة هذا البلد على تجاوز معضلة الاعتماد على المصادر الخام للمحروقات وعلى راسها النفط في جلب الموارد المالية و في بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان الارتهان إلى السوق النفطية وتقلباتها سيجعل الجزائر تحت رحمة هذه السوق وتحت طائلة هذا المورد الناضب .

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى ابراز أهمية النفط كأحد المقومات الاقتصادية لبلادنا في رسم السياسة الخارجية وفي تحديد معالم الدور الخارجي ، وأن الجزائر تمتلك موردا يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الدولي وفي العلاقات الاقتصادية الدولية يمكنها من لعب دور مهم اذا ما احسن استغلاله وتوظيفه.

وكما تهدف الدراسة إلى تبيان الاثر السلبي الناتج عن تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على السياسة الخارجية الجزائرية وإلى اي مدى ساهم اعتماد الاقتصاد الجزائري على تجارة النفط في التأثير على صنع القرار الخارجي للجزائر وعلى مكانة الجزائر اقليميا ودوليا ، وذلك من خلال ايجاد العلاقة بين متغير الاعتماد الكبير على مصادر المحروقات كمصدر أساسي للمداخيل وتأثير ذلك على الدور الخارجي للجزائر ومكانتها في السياسة الدولية.

كما تسعى الدراسة إلى التوصل الى الاجراءات التي من شأنها تقليل الاثار السلبية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ومن ثم على القرار الخارجي للدولة الجزائرية

المنهج المعتمد:

للإحاطة بالموضوع والاجابة عن الاشكالية سنستخدم المنهج الوصفي من خلال الربط بين اهمية النفط في السياسة الاقتصادية للجزائر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية كما يتم التطرق إلى الآثار الناجمة عن تقلبات اسعار النفط على السياسة الخارجية ، اضافة إلى المنهج التاريخي كون الدراسة تعالج محطات في تاريخ السياسة الخارجية الجزائرية وربطها بمتغير النفط ، كما نعتمد على المقارنة بين الآثار السلبية والايجابية لمورد النفط إضافة إلى المنهج الاحصائي.

تقسيم الدراسة:

- مقدمة
- معضلة اعتماد الجزائر على النفط
- أهمية النفط في السياسة الخارجية الجزائرية
- تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة الخارجية الجزائرية
- خاتمة واستنتاجات

مقدمة:

تلعب المقومات الاقتصادية إضافة إلى العوامل الأخرى دورا محوريا في تحديد معالم السياسة الخارجية لأي دولة ، وتشمل تلك المقدرات حجم ومستوى الامكانيات المتاحة للدولة ، بمعنى حجم الموارد المتاحة ، ومستوى التحديث والتطور الاقتصادي في تلك الدولة.

ويقصد بالموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وتشمل الموارد الطبيعية والمعادن الخام والموارد الغذائية والمورد الزراعية... والواقع ان توفر هذه الموارد للدولة يوفر لها الاساس المادي للنمو الاقتصادي ، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما انه يؤثر على قدرتها في الدخول في سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسلح أو انتاج الاسلحة أو الدخول في حروب دولية او الاستمرار فيها... فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية

والطبيعية، كما أن افتقار الدول لبعض المورد الطبيعية كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب الدولية والاقليمية ، وكمثال على ذلك هناك من يرى أن حاجة الولايات المتحدة الامريكية للمصادر البترولية في الشرق الاوسط تعد أحد أهم محركات سياستها في المنطقة.

ويعتبر النفط من اهم تلك الموارد الاقتصادية فلقد تعدى كونه مصدر للطاقة فقط ، ليتبوأ مكانة استراتيجية وحيوية في العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة منذ المقاطعة النفطية العربية عام 1973 ، حيث اصبح النفط أحد اهم الاسلحة الاقتصادية ، وغدا شرط أساسي من شروط القوة والنفوذ وأصبح اهتمام الدول بالنفط كاهتمامها بالعملات النقدية، والجيش والسياسة ، والجزائر كانت من بين الدول التي تأثرت بتداعيات هذا التحول كونها احدى الدول المنتجة للنفط.

– معضلة اعتماد الجزائر على النفط

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا بتروليا ريعيا بالدرجة الاولى ، فمنذ الاستقلال وإلى غاية وقتنا الحالي ارتكزت السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية على ما توفره ايرادات قطاع المحروقات من موارد مالية ، لتحقق صادرات المحروقات بذلك غالبية عائدات صادرات الجزائر، وقد قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة للنفط الخام الجزائري ب 12.2 مليار برميل عام 2016 [1]، مثلت صادرات المحروقات ما نسبته 93,84% من نفس السنة[2]، وتعدّ الجزائر سابع دولة عربية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من السعودية والإمارات والعراق وقطر والكويت وليبيا، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة عشرة عالميا.

لقد حققت الجزائر باعتمادها على النفط إنجازات إنمائية واضحة، لكن ذلك لا يعني أن هنالك تنمية حقيقية، فلا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط الخام وتصديره، ويعتمد مطلقا على التجارة الخارجية للمحروقات.

فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد لم تؤد إلى إيجاد بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها، فهذه التغيرات لم تؤد إلى بناء الهيكل الإنتاجي المادي والبشري، القادر على توليد طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، وقادرة على تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدى المنظور، بعبارة أخرى، إن العائدات النفطية لم تخدم غرضها كأداة لاكتساب المجتمع النفطي للقدرة التكنولوجية التي هي شرط أساسي لقيام تنمية حقيقية.

ولم تقتصر آثار الاعتماد على مصادر النفط على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدها ايضا الى المجال الاجتماعي حيث نتج عنها مجتمع الاستهلاك، فالاستهلاك الكبير بنوعيه الخاص والعام، أدى إلى تغير في القيم والعلاقات والبنى الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية، فالانفصال الصارخ بين المجهود والمردود لدى فئات من المواطنين، أضر كثيرا بخلقية العمل وانضباطية لدى قوى العمل الوطني، كما أن توافر الأموال الجديدة أدى إلى ضعف التحسس بالقطاعات غير النفطية، كالقطاع الزراعي والسياحي.

لقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في الجزائر في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد ، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث عام 1986،حين انخفضت اسعار النفط إلى ادنى مستوياتها ، وايضا عند اندلاع الازمة المالية العالمية لعام 2008 ، فهذه الازمات خلفت اختلالات هيكلية بارزة ، وعجز موازين الدولة ، الخارجية منها والداخلية ، فاصبح الاقتصاد الوطني يتصف بالاقتصاد النفطي ، الامر الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر ، وهو الاهم للدولة ، والمتمثل في القطاعات الانتاجية ، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات ، رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص ، واهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في احداث تنمية مستديمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، بالنظر إلى مسالة ديمومة النشط الانتاجي وتنوعه.

فوفقا لتقرير البنك العالمي لعام 2006 فإن:[3]

– الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر خلال الاعوم الاخيرة ، الناتج عن ارتفاع اسعار النفط ، قد اخّر وعطل الاصلاحات فيها ، ولا سيما منها الاصلاحات الهيكلية.

– اعتبر أن ارتفاع اسعار النفط قد ولّد آثارا سلبية ، حيث لوحظ ان وتيرة الاصلاح لدى الدول غير النفطية كانت أفضل.

– لا يتم توجيه إلا نسبة قليلة من الاصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الاستثمارات المنتجة ومرجع ذلك إلى صعوبات التمويل التي تواجهها الشركات المنتجة في الجزائر.

تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية

يتأثر الاقتصاد العالمي كثيرا بتذبذب اسعار النفط, ففي الوقت الذي تنتعش فيه اقتصاديات الدول المستهلكة في اوقات تدهور اسعار النفط ينعكس الامر سلبا بالنسبة للدول المنتجة ، لأن انخفاض اسعار النفط سيؤدي الى ارباك تنفيذ خطط التنمية والى انكماش ملحوظ في النشاط الاقتصادي بفعل التخفيض الكبير في الانفاق الحكومي الاجمالي والذي يعتمد كميا على الايرادات النفطية والذي يعد المحرك الاساسي لعجلة النمو والنشاط الاقتصادي في تلك الدول.

وتصل الاحتياطيات العالمية المثبتة من النفط الخام إلى حوالي 1208.2 مليار برميل وتحتوي منطقة الشرق الأوسط على نسبة 61.5% من النفط الخام أي حوالي 737 مليار برميل تليه أوروبا بنسبة 12% أي 144 مليار برميل ثم القارة الإفريقية بنسبة 9.7% أي 118 مليارا برميل ثم أمريكا الوسطى والجنوبية بنسبة 8.6% أي حوالي 104 مليارات برميل بعدها تأتي أمريكا الشمالية بنسبة 5% أي بمقدار 60 مليار برميل ثم آسيا الباسفيك بنسبة 3.4% بما يصل إلى 41 مليار برميل [4]

وقد مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من 138عاما فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال الفترة من عام 1948 وحتى نهاية الستينات بين 2.50 و 3 دولارات للبرميل ، ثم ارتفع سعر النفط من 2.50 عام 1948 إلى حوالي 3 دولارات عام 1957 واستقرت عند هذا السعر تقريبا حتى عام 1970 بعد ذلك تضاعف هذا السعر مع نهاية عام

1974 أربع مرات متجاوزا 12 دولارا للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل خلال حربها مع العرب ، ثم استقرت أسعار النفط العالمية خلال عام 1974 وحتى عام 1978 ما بين 12.21 دولارا للبرميل و 13.55 دولارا للبرميل.

وفي عام 1979 انطلقت الثورة الإسلامية في إيران وانقطعت إمدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو 2 مليون برميل يوميا ، وتضاعفت الأسعار في ذلك العام لتصل القيمة الاسمية للبرميل إلى 25 دولارا ، وكانت هذه أعلى قيمة يصل إليها سعر برميل النفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبعد سنة بدأت الحرب العراقية – الإيرانية التي تسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا في عام 1981 ، وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولارا في 1980 ثم إلى 37 دولارا في 1981 وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط في التاريخ.[5]

وانخفضت أسعار النفط من 35 دولارا في 1981 إلى 31 دولارا في 1982 ثم تواصل الهبوط إلى 29 دولارا في عام 1983 واستمر ليصل إلى 28 دولارا في 1984 وأخيرا إلى 26 دولارا في 1985 قبل أن تنهار في عام 1986 وتصل إلى 14 دولارا مجددا كما كانت عليه في عام 1978 ، وظلت أسعار النفط أقل من 18 دولارا بين أعوام 1987 و1989 قبل أن ترتفع إلى 23 في عام 1990 بعد غزو العراق للكويت.[6]

ارتفعت الأسعار في عام 1990 بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعدها دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973 ، نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996 إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام 1997 وعام 1998، نتيجة لتجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار 3 ملايين برميل في عام 1999 لتصعد الأسعار إلى 25 دولارا للبرميل، ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2000 في صعود أسعار النفط إلى مستوى 30 دولارا وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003 وفي عام 2005 قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78دولارا للبرميل ، وأدى ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصاديات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناخية والجيوسياسية والقلاقل الأمنية في نيجيريا وفنزويلا والعراق خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90 دولارا للبرميل لخام ناميكس.[7]

واستمر الحال على ما هو عليه حتى عام 2008 ، حيث وصلت الاسعار إلى 147 في يوليو من النصف الأول من ذلك العام وهو أعلى مستوى لها في التاريخ ولكن الاسعار سرعان ما انهارت مجددا في النصف الثاني من ذلك العام بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية

التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأميركية الكبرى وانهيار شركات الرهن العقاري. وانخفضت الأسعار بنهاية عام 2008 إلى ما دون 40 دولارا للبرميل.

واتخذت أوبك قرارا في ذلك العام في اجتماع وهران التاريخي في الجزائر بعمل أكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة وعلى أثره تم سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق ، واستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك الحين.

وبسبب تفاقم الاضطرابات السياسية في العالم العربي منذ عام 2011 و انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن (حوالي 1.6 مليون برميل) من جهة وقيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض حظر على تصدير النفط الإيراني مما تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق وتفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني من جهة ثانية إلى الحفاظ على أسعار النفط بمستويات عالية.

إلاّ أنّ الاسعار عاودت الانخفاض منذ عام 2014 حيث وصل سعر البرميل 79.6 دولار ، وفي عام 2015 انهارت اسعار النفط إلى ان وصلت متوسط سعر البرميل 48 دولار واستمر الانخفاض في السنتين التاليتين حيث تراوح سعر البرميل في عام 2016 حوالي 30 دولار و50 دولار في عام 2017[8]، وكانت هناك عد اسباب وراء هذا الانهيار اهمها ، ازدهار صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتلكؤ منظمة الاوبيك في خفض الانتاج أو التدخل لإعادة التوازن إلى السوق ، وازدياد نشاط السوق السوداء ، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الذي تسبب بدوره في ضعف الطلب على النفط.

أهمية النفط في السياسة الخارجية الجزائرية:

مثلت معركة السيطرة على النفط في الصحراء الجزائرية بعد اكتشافه سنة 1956 احدى المعارك المهمة التي خاضتها جبهة التحرير الوطني مع المحتل الفرنسي قبل الاستقلال ، وذلك عن طريق شن هجمات متتالية على المراكز والآبار النفطية وخطوط النقل حيث غدت الدول الأوروبية التي كانت تسعى للاستثمار في الجزائر مع نهاية الخمسينات مقتنعة أنه لا مناص من الرجوع إلى الجزائريين لعقد الاتفاقات المتعلقة باستغلال هذه الثروات على الرغم من أن السلطات الفرنسية حاولت في اطار مشروعها لفصل الصحراء عن الشمال تجنيد الغرب لدعم فرنسا في مناوراتها للاحتفاظ بالصحراء التي كانت تعتبرها القاعدة الخلفية والبعد المنظور للأمن الأوربي، وعملت على إغرائها بطعم الاستغلال المشترك للنفط المتواجد في صحاريها ، وأن التفريط فيها ليس خسارة لفرنسا وحدها، بل للقارة الأوربية قاطبة.

وبعد الاستقلال شكلت الاهداف الاقتصادية عموما وقضية النفط والاستثمار فيه وتحديد اسعاره على وجه الخصوص احد اهم ملفات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بدأت بسعي الدولة الجزائرية المستقلة بتأميم المصالح والامتيازات التي كانت تحظى بها الأقلية الفرنسية عشية الاستقلال ، ثم المفاوضات الشاقة والطويلة التي جرت بين الجزائر وفرنسا حول قضية استغلال البترول.

بـدأ باتفاقيـات إيفيـان (Évian) والقـانون البـترولي* الـذي ضـمن سـيطرة فرنسـا علـى عمليـة اسـتخراج واسـتغلال الـنفط الجزائـري ، ومـنح حـق الأفضـلية للشـركات الاسـتثمارية الفرنسـية وبالتـالي إمكانيـة تحكـيم قبضـتها، وزيـادة حجـم اسـتغلالها، لهـذه الثـروة المهمـة، لـذلك هنـاك مـن رأى أن هـذه الاتفاقيات كانت مجحفة في حق القطاع الاقتصادي عمومـا وقطـاع الـنفط علـى وجـه الخصـوص، كونهـا ألغـت حـق الجزائـر مـن التمتـع بثرواتهـا واسـتغلالها، فكانـت تهديدا للمصـالح الوطنيـة وللسـيادة الكاملـة. ما دفع بعض السياسيين الجزائريين إلى القـول " بأنّ الاستقلال الجزائري كان ناقصا، وأن اتفاقيات أيفيان الـتي أفضـت إلى اسـتقلال الجزائـر كانـت ملغمـة، وأعطت حيز لفرنسا تمكنت من خلاله التسلل إلى مواقع السيادة الجزائرية".[9]

هـذا الوضـع الملتبس الـذي كـان يعيشـه قطـاع المحروقات، عشية الاستقلال جعل السلطات الجزائرية في تلك الفترة تسعى إلى ضرورة إيجاد صيغ جديدة للـتحكم في هـذا القطـاع الحيـوي لبنـاء القاعـدة الاقتصـادية الوطنيـة، و إعـادة النظـر في اتفاقيـات أيفيان، خاصة بعد التعنت الشديد الذي كان يبديه الطرف الفرنسي بين الفينة والأخرى ، هـذا الاصرار الجزائري تجلى في اتفاقيات الجزائر في29 جويلية سنة 1965 الـتي أقـرت الاقتسـام بالتسـاوي بـين الـدولتين لحصـص الاسـتغلال لمـدة خمـس سـنوات. والـتي سـجلت تقـدما مهمـا نحـو بسـط السـيادة علـى هـذا القطاع الحيوي مقارنة باتفاقيات أيفيان.

لكـن الجزائـر المسـتقلة كانـت تطمـح إلى اكثـر مـن ذلـك ، كانـت تسـعى إلى السـيادة الكاملـة علـى ثرواتهـا الاقتصـادية ، فبـدا التفكـير بجديـة في ضـرورة انتهـاج مقاربـة تسـمح لهـا باسـتغلال ثرواتهـا المهـدورة منـذ سـنوات طـوال. ولم تجـد بـدا مـن قـرار التـأميم للمحروقـات كأفضـل سـبيل للـدفاع عـن حقوقهـا المشـروعة، وثرواتهـا المهـدورة دون حـق ، فجـاء قـرار التأميم الذي صدر في 24 فيفري 1971 الذي مكن الجزائـر مـن اسـترجاع ثروتهـا النفطيـة واعطـى فرصـة للجزائـر لشـن حملـة دبلوماسـية واسـعة للتحسـيس بضـرورة الاعـتراف : "بحـق الشـعوب في التصـرف في مواردهـا الطبيعيـة"، وكـان هـذا النـداء بمثابـة التعبـير الاول عـن المطالبـة بنظـام اقتصـادي عـالمي جديـد[10] مـن قبـل الجزائـر سـواء علـى المسـتوى القـاري في اطـار منظمـة الوحـدة الافريقيـة الـتي توصـلت في قمتهـا التاسـعة مـن 15 إلى 23 جـوان 1971 إلى اتخـاذ قـرار يؤكـد علـى "**الحـق الثابـت لكـل الـدول والـدول الأفريقية خصوصا في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية لفائدة تنميتها الوطنية طبقا لروح ومبادئ ميثاق الامـم المتحدة**"[11] ، وهـو مـا شـكل دعما قويا للجزائر في صراعها مع فرنسا.

إن إقدام الجزائر على قرار التأميم، لم ينعكس فقط ايجابا على الاقتصاد الوطني. بل ايضا على دور الجزائر ومكانتها الاقليمية والدولية ، إن هذه الخطوة الجريئـة دفعـت العديـد مـن الـدول وشـجعتها علـى انتهـاج نفس المسـار، وحذت حذو الجزائر في إقرارها ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها، وحق التصرف فيها. فتوصلت البلدان النامية بفضل الخطوة الجزائرية إلى تأكيـد حقهـا السـيادي بغيـة الـتخلص مـن الشـركات الاحتكاريـة الاجنبيـة مـن جهـة، والـتحكم في ثرواتها الطبيعية من جهة أخرى.

الجزائر لم تتوقف عند قرار التأميم فحسب بل امتد نضالها إلى هيئات ومنظمات اقليمية ودولية عديدة كمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) وحركة عدم الانحياز ومنظمة الامم المتحدة ، للتأكيد والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد .

وقد تجسد ذلك خاصة في مؤتمر القمة الرابع لدول حركة عد الانحياز التي أخذت على عاتقها مهمة المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد والذي انعقد في الجزائر في سبتمبر 1973 ، وطالب الرئيس الجزائري هواري بومدين آنذاك باعتباره رئيس القمة الامين العام للأمم المتحدة عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة تلك القضية وتم بالفعل عقد الدورة في أفريل 1974 وقد اسفرت المناقشات عن اقرار وثيقتين اساسيتين تتعلقان بالأساس القانوني للنظام الاقتصادي العالمي الجديد 12:

– اعلان بشان "إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد " بالقرار رقم 3201.

– برنامج عمل من أجل "اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد" بالقرار رقم 3202.

كما وجهت الجزائر نشاطها في اتجاه الدول المنتجة للبترول بغية توطيد الجبهة البترولية للانخراط في معركة رفع اسعار البترول وقد كان الضرف مواتيا بعد حرب أكتوبر 1973 والحضر البترولي المقرر من طرف الدول العربية البترولية على الدول الداعمة لدولة الاحتلال "اسرائيل" .

ويمكن إجمال أهمية النفط في السياسة الخارجية الجزائرية في النقاط التالية:

– تنظر الجزائر لثروتها البترولية في سياق العلاقات الخارجية كورقة ضغط يمكن استعمالها في علاقاتها السياسية مع مختلف دول العالم خاصة الدول الأوروبية، حيث تعد الجزائر ثالث مصدر بالنسبة لأوروبا في تزويدها بحاجياتها الطاقية.

– يضفي كذلك النفط على السياسة الخارجية الجزائرية نوعا من الصلابة وقوة التأثير، كبلد يحظى باستقلال مالي إلى حد كبير، ولا يعاني من التبعية الاقتصادية بفضل مداخيل النفط الهائلة، التي تمكن الجزائر من الحصول على احتياطات ضخمة من العملة الصعبة، والتحول من بلد مديون إلى بلد دائن للبلدان الأخرى.

– وظفت الجزائر العوائد المالية الناتجة عن النفط في نزاعها السياسي مع بعض الدول المجاورة خاصة المغرب، سواء كان ذلك بالإنفاق على وسائل الدعاية العالمية أو تمويل بعض الاطراف داخل أروقة الأمم المتحدة، من أجل التأثير على الرأي العام الدولي واستجلاب قرارات أممية مؤيدة لقضية الصحراء الغربية ومعارضة لادعاءات للمغرب.

– تعتمد الجزائر ايضا على الموارد النفطية بشكل أو بآخر في توسيع نفوذها السياسي في البلدان الإفريقية، وهي المنطقة التي تلقى فيها منافسة من قبل بعض الدول المجاورة خاصة المغرب أيضا.

تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة الخارجية الجزائرية

إن طبيعة اسعار النفط في السوق الدولية لا يمكن إلا ان يكون له تأثيرات سواء سلبية أو ايجابية على السياسة الخارجية الجزائرية ، وهي الدولة التي

يشكل النفط المورد الاساسي لتمويل اقتصادها بشكل عام.

فتراجع الايرادات الناتجة عن انهيار اسعار النفط يضع العديد من التكاليف على الدولة الجزائرية ليس اقلها ، التحول إلى الانزواء الداخلي على حساب الشؤون الخارجية ومصالح الدولة الاقليمية والدولية.

فبعد عقدين من نشاط الآلة الدبلوماسية الجزائرية ونجاحها في الكثير من المحافل الدولية كما اشرنا سابقا كان لانهيار اسعار النفط في منتصف ثمانيات القرن الماضي (1986) حيث نزلت من 30 دولار للبرميل إلى اقل من عشر دولارات ، الأثر الواضح لكل ما عانته الجزائر من على المستوى الداخلي من ازمات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية أو على المستوى الخارجي من تراجع في الدور والمكانة والذي لازالت اثاره وانعكاساته إلى وقتنا هذا.

لقد ادى انهيار اسعار النفط آنذاك في اندلاع ازمة داخلية بدأت اقتصادية اجتماعية بمظاهرات 5 اكتوبر 1988 ووانتهت بأزمة سياسية أمنية مرورا بفتح المجال امام التعدد السياسي والحزبي وفوز جبهة الانقاذ الاسلامية بالانتخابات التشريعية ثم توقيف المسار الانتخابي لأول تجربة ديمقراطية وما تلاه من دخول الجزائر في دوامة من الاقتتال الداخلي طيلة فترة التسعينات من القرن الماضي تقريبا ، وإن كان لا يمكن للمرء أن يجزم بأن انخفاض أسعار النفط كان هو السبب الوحيد لاندلاع الازمة ، ولكن لا يمكن أيضا أن ننفي أنه كان لانخفاض الأسعار دورٌ بالتأكيد في الاضطرابات السياسية والأمنة التي شهدتها البلاد.

لقد عاشت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة التسعينات ونتيجة للأزمة الامنية والسياسية والتي كانت هي الأخرى نتيجة للتردّي الاقتصادي – كما يرى الكثير من المحللين– اسوء سنواتها ، فالجزائر الدولة الفتية التي اعتبرت "يابان افريقيا الجديد" في سنوات الستينات والسبعينات بفعل نموذجها في التنمية القائم على المحروقات تقلص نشاطها خلال هذه الفترة ولم تعد كما كان الحال في تلك الفترة "منارة العالم الثالث" كما كانت توصف دائما.

لقد ادى انهيار اسعار النفط في الاسوق الدولية في دخول الجزائر في أزمة اقتصادية حادة فتقلصت الموارد الاقتصادية بصورة محسوسة في مقابل زيادة مستوى الانفاق العام نظرا لنمط الحياة الاستهلاكي الذي برز مع بداية الثمانينات وكان النظام احد المشجعين له. وعموما هناك ثلاثة عومل متشابكة ادت إلى حدوث هذه الازمة:[13]

1- التركيز على المحروقات: البترول والغاز كأساس للصناعة ومصدر للدخل

2- العملة الاجنبية كثمن لتصدير البترول والغاز.

3- السياسات الاقتصادية التي اتبعها النظام بعد الاستقلال

فاعتماد الجزائر على تصدير النفط بدرجة كبيرة، جعلها رهينة لتأثيرات العوامل الخارجية المتعلقة بهذا المورد، والمتمثلة في تقلبات الأسعار العالمية التي تحددها الأسواق الخارجية. مثل ما

كل الحقوق محفوظة

حدث في ازمة نهاية الثمانينات السالفة الذكر ، والتي أدت إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى أكثر من 30 مليار دولار في فترة التسعينيات ، وتراجع الدول الدائنة، والبنوك التجارية والمؤسسات النقدية الدولية عن توفير أي ائتمانيات تجارية، أو تقديم قروض للجزائر خاصة مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية. ما أثر سلبا على القدرة الدبلوماسية للجزائر من خلال فقدانها لجزء مهم من قوتها المرتبطة بالثروة البترولية، عكس مقومات القوة التي تميزت بها في مرحلة السبعينات، وتبني الرئيس الراحل هواري بومدين لقرارات شجاعة هزت عرش الدول والشركات الكبرى، ومنحت الجزائر فرصة بناء قاعدة اقتصادية منحتها مكاسب دبلوماسية على المستويين الاقليمي والدولي، فانخفاض الأسعار يدخل الوهن والضعف إلى مؤسسات الدولة وهياكلها، أما ارتفاعها فيمنحها القوة ويعزز مكانتها.

وبعد اكثر من عقد من الغياب سواء على المستوى الإفريقي أو العربي أو الدولي وبعد تولي الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة بدأت الجزائر تخرج من عزلتها كما اعاد بوتفليقة إحياء السياسة الخارجية للبلاد، فقد أنهى عزلة البلاد الدبلوماسية خلال سنوات الجمر، عندما تم توجيه اللوم للنظام لإلغائه الانتخابات البرلمانية، وواجه حظراً على توريد الأسلحة فرضته الولايات المتحدة. وقد استندت عودة السياسة الخارجية الجزائرية إلى دعامتين رئيستين:[14]

– مشاركة البلاد باعتبارها شريكاً أساسياً في الحرب العالمية ضد الإرهاب بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. – تعاظم دورها في أفريقيا، ولاسيّما في جوارها القريب.

ولقد ساعد ارتفاع اسعار النفط في مرحلة تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذا الأخير في مسعاه لإعادة الاعتبار لمكانة الجزائر الخارجية وهو الذي– وهذا حسب وزير الخارجية الحالي عبد القادر مساهل– " منذ انتخابه في سنة 1999 ما فتئ يولي مكانة هامة للبعد الاقتصادي للسياسة الخارجية لبلادنا من خلال تعميق هذه الرؤية وتحديث أدوات تجسيدها".[15]

لعب النفط في ظل ارتفاع اسعاره دورا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الرئيس بوتفليقة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وذلك من اتجاهين:

– استخدام الجزائر لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للجزائر كمثال على ذلك اقدام الجزائر في ماي 2013 على الغاء ديون مستحقة على 14 دولة افريقية وهي الدول التي وصفت أنها تتماشى مع أهداف السياسة الخارجية الجزائرية رغم ان قرارها وصف آنذاك بانه "يصب في سياق سياسات التضامن الإفريقي وتنفيذ التزامات الجزائر الدولية تجاه بلدان القارة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية ومساعدة بلدان القارة الأقل دخلا على إقامة مشروعات تسمح بمكافحة الفقر"[16] وهو رسالة في نفس الوقت لبعض الدول الافريقية الاخرى التي تتحالف مع أطراف أخرى.

– أنه مكن الجزائر من أن تباشر بقوة ممارسة الدبلوماسية الخارجية في مجال الطاقة، سواء على صعيد العلاقات الثنائية او متعددة الاطراف، فعقد المنتديات والمؤتمرات الاقليمية والدولية او المشاركة فيها واللقاءات الثنائية مع الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة يعطي للجزائر أهمية كبرى ويلفت الأنظار إلى تموقع الجزائر في المنظومة الطاقوية العالمية سواء عبر مواقفها أو تعاملاتها، خاصة وأن الجزائر لم تخل يوما ما بالتزاماتها تجاه الأسواق وتجاه شركائها، والجميع ينظر إلى الجزائر بعنصر الثقة والتقدير لقوتها وكذا أهميتها.[17]

وابرز مثال يمكن ان نورده هنا الاتفاق التاريخي يوم 28 سبتمبر 2016 لمنظمة الأوبك في اجتماع لها بالجزائر وتضمن تخفيض إنتاجها من النفط إلى مستوى يتراوح بين 5,32 و33 مليون برميل يوميا هذا الاتفاق الذي أكده اجتماع فيينا الرسمي في 30 نوفمبر 2016، بهدف استعادة سوق النفط توازنها مع تطبيق هذا الاتفاق وذلك بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك.

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول و زيادة أهميته الإستراتجية في الجزائر إلى تبنيها في تعاملها مع الدول الافريقية بتقديم التسهيلات كأحد الأوراق المعتمدة لتحقيق أبعادها السياسية في المنطقة، وهذا بغض النظر عن الروابط التي تربطها مع دول الجوار الإقليمي ،إلا أن التسهيلات لا تخرج عن القاعدة المعروفة في السياسة الدولية، (حماية المصالح الوطنية)، هذه التسهيلات لها ثمن سياسي وهو (المصلحة) فالمساعدات أو التسهيلات الخالصة لا توجد ضمن العلاقات الدولية، حيث يجب التركيز على الأبعاد الخفية لها وآثارها.

فعادة ما تكون المساعدات والتسهيلات ذات صلة لاعتبارات أخلاقية، اقتصادية وسياسية، لكن الملاحظ أن الاعتبارات الأخلاقية ورغم أهميتها لا تعد سوى جزء محدود من السلوك السياسي للدول، فالجزائر من خلال مثلا مد أنبوب الغاز إلى أوروبا عبر تونس والمغرب تهدف إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الطاقوية الجزائرية حيث أن أهميتها تتجاوز بكثير الجانب الأخلاقي، فالاعتبارات السياسية تلعب دورا محوريا في تقسيم نمط التسهيلات الجزائرية لدول الجوار المغاربي من خلال دعم العلاقات السياسية أو تحقيق مجموعة من المكاسب (مثلا تأمين الحدود) وتحقيق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة ، فالتسهيلات والمساعدات الجزائرية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المحيط الإقليمي للجزائر .

إن ارتفاع الأسعار ووصولها إلى مشارف 150 دولار جعل الجباية الجزائرية تصل إلى أقصى مستوياتها وامتلاك الخزينة العمومية لأكثر من 800 مليار دولار ، ما دفع حتى المؤسسات النقدية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي إلى طلب قرُوض من الجزائر جراء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بغية مواجهة الطلب المتزايد عليها ، إلا أن عودة انخفاض السعر بداية من أواخر 2014 ووصوله إلى أقل من 30 دولار للبرميل جعل الجزائر توقف العديد من المشاريع الحيوية، وتدخل تعديلات جوهرية على أغلبية برامجها التنموية فضل عن تأثر مكانتها الخارجية.

خاتمة واستنتاجات:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذه الدراسة من تبيان لأهمية النفط في السياسة الخارجية وكيف أدى هذا المورد الاستراتيجي الى اثراء النشاط الخارجي الجزائري ودفع عجلة الدبلوماسية الجزائرية خاصة في عقد السبعينيات من القرن الماضي وكيف اثر التدني في مستوى الاسعار في مرحلتي الثمانينات والتسعينات إلى تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية نستنتج ما يلي:

1- لعب النفط بعد الاستقلال ولازال يلعب دورا واضحا في العلاقات الخارجية للجزائر ومثل احد اهم المقومات المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، فقد أدت المساعي الجزائرية عشية الاستقلال لاستعادة حقوقها في التمتع بثرواتها الطبيعية وعلى رأسها النفط والتخلص من تبعات معاهدة افيان التي اعطت الكثير من الامتيازات لمستعمر الامس في استغلال هذه الطاقة الحيوية ، أدت إلى تفعيل الدبلوماسية الجزائرية الخارجية وأعطت الجزائر دورا ومكانة اقليمية وحتى دولية في تلك الفترة من حياة الدولة الفتية.

2- لعب النفط ايضا بداية من منتصف ثمانينات القرن الماضي دورا آخر ولكن هذه المرة سلبيا في التأثير على السياسة الخارجية الجزائرية وهذا بعد ازمة النفط العالمية وانهيار اسعاره في الاسواق العالمية حيث تسبب هذا الانهيار في حدوث ازمة اقتصادية داخلية سرعان ما تحولت إلى ازمة سياسية وامنية ادخلت البلد في حرب أهلية كادت تودي بمؤسسات الدولة وتضع الدولة الجزائرية في موضع اقل ما يقال عنه انه مهدّد لكيانها.

3- عانت الجزائر طيلة فترة التسعينات من أزمة سياسية وأمنية ترافق ذلك مع أزمة اقتصادية كان مردها الاساسي -باتفاق العديد من الباحثين- إلى تراجع الفوائض المالية نتيجة لتراجع اسعار النفط ، ولكن استعادة السوق النفطية لعافيتها بداية من نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة ، وهو الوقت الذي تولى فيه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدة الرئاسة في الجزائر اعاد للجزائر مكانتها وللسياسة الخارجية نشاطها ، مما اثبت مرة أخرى الدور المركزي للنفط ومصادر المحروقات عموما، ليس فقط في التأثير على السياسة الداخلية ولكن أيضا في رسم السياسة الخراجية الجزائرية وفي الدور والمكانة الخارجية.

4- إذا لوحظ دائما أن السياسة الخارجية الجزائرية كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالأوضاع الاقتصادية للبلد الذي ترتبط هي الاخرى بمستوى أسعار النفط في السوق الدولية ، فكلما ارتفعت اسعار النفط أدى ذلك إلى دفع النشاط الخارجي والدبلوماسي وكلما انخفضت أحدثت العكس على المستويين الداخلي والخارجي، فهذه المعادلة سيطرت على السياسة الخارجية طيلة عقود ما بعد الاستقلال ولازالت تأثيراتها إلى يومنا هذا.

5- الجزائر كدولة نفطية شقت طريق تنميتها إلى هذا اليوم اعتمادا على الفوائض المالية الكبرى التي يدرها هذا القطاع ، فاتسم اقتصادها بالاقتصاد الرّيعي ، لترسم من جانب صورة واضحة نوعا ما حول الاقتصاد الوطني الذي يرتبط ارتباطا وثيقا ، ويتأثر تأثرا مباشرا بحركة اسعار النفط بالزيادة والنقصان ، في حين برزت في الجانب الآخر صورة

ضبابية لمستقبل هذا الاقتصاد ، وهو ما يعكس نفس الصورة الضبابية حول مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية.

6- أكدت الكثير من الدراسات ان انتاج النفط سيتضاءل في الاعوام القادمة ، نتيجة نضوب حقوله من مناطق عدة من العالم ، والجزائر ليست استثناء ، وهو ما جعل العديد من الدول تتسابق في البحث عن المصادر البديلة وتنميتها، واستمرار الجزائر بالاعتماد على العوائد النفطية في تحصيل الفوائض المالية سيضع الجزائر تحت طائلة الخطر ليس فقط على الوضع الاقتصادي للبلاد وإنما على كل القطاعات الأخرى بما فيها قطاع السياسة الخارجية.

7- من ثم اصبح محتم اكثر من اي وقت مضى على الدولة الجزائرية وحتى لا تبق تحت تهديد عامل النفط الذي كما قلنا مادة ناضبة ومهددة بالزوال ، واسعاره معرضة للتقلبات وهو عبارة عن راس مال اكثر منه كسلعة ، في التفكير جديا في ايجاد مصادر بديلة لجلب العملة سواء في تطوير القطاعات الانتاجية والخدماتية الاخرى أو في ايجاد مصادر بديلة للطاقة ، والجزائر لديها من الامكانيات ما يمكنها من تجاوز معضلة النفط ، الذي طالما كان نقمة على الاقتصاد الجزائري وعلى السياسة الخارجية التي هي مقصدنا الاساسي في هذه الدراسة.

9- تتمثل احد سبل الحل في ايجاد الطريقة المجدية الفعالة لاستثمار عائداتنا وتطوير بلدنا داخليا واحتلال مكانة خارجية لائقة ، في القيام بتعاون وتنسيق على مستوى الدول المصدرة للنفط، أو على الاقل على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى تنمية العلاقات الخارجية بين الدول المنتجة وتحقيق مصالح مشتركة بين هذه البلدان ، سواء من الناحية الاقتصادية والمالية، أو من حيث الآثار السياسية الداخلية والخارجية.

8- في النهاية نقول إن وزن وثقل الجزائر الخارجي استمد إلى حد اليوم من وضعها الطاقوي الذي تتحكم فيه السوق الدولية التي تخضع لمعدلات ارتفاع أو انخفاض الأسعار العالمية. كما يرجع دور الطاقة وتأثيرها في علاقات الجزائر الخارجية لاعتمادها في سياساتها الداخلية والخارجية على قطاع المحروقات الذي تتوقف عليه كل السياسات الاجتماعية كالتشغيل وتمويل مختلف المشاريع. كما يعتبر مصدرها الأصلي للحصول على العملة الصعبة، خاصة النفط الذي يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام.

الهوامش:

[1] – منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والاربعون**، 2016، الكويت، ص:124.

[2]– Ministère des Finances algérienne, Direction Générale des Douanes, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie** , Année 2016, Alger , p 12.

[3] – البنك الدولي، **التقرير السنوي لعام 2006**، 01 سبتمبر2006، واشنطن، رقم التقرير: 37390.

[4]– عقيل محسن العنزي ، "رحلة أسعار النفط التاريخية من 3 دولارات إلى 90 دولاراً للبرميل" **جريدة الرياض**، ع 14364، 22 أكتوبر 2007 .

[5] – وائل مهدي، "تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب " **جريدة الشرق الاوسط**، ع 13161، 10 ديسمبر 2014.

[6] – المرجع نفسه.

[7]– عقيل محسن العنزي، مرجع سبق ذكره.

[8]- The Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , **OPEC Bulletin** , Annual Statistical Bulletin 2017, p-p 125-128

[9]- يحي أبو زكرياء، **الجزائر من أحمد بن بله إلى عبد العزيز بوتفليقة**: (د ب ن:دار ناشري للنشر الالكتروني،2003) ص 12.

[10] – عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة (1992–1997)**، (دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، ص 19.

[11]– نفس المرجع السابق. ص 19.

[12] – نفس المرجع السابق ص 20.

[13] – نفس المرجع السابق. ص 65.

[14] – دالية غانم–يزبك ، الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حقّقت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة، "**مركز كارنيغي للشرق الأوسط**" ، 28 أفريل 2016 ، https://goo.gl/eJEZLD (20 أوت 2017).

[15] – بوابة الشروق اليومي ، مساهل: الدبلوماسية الاقتصادية أولوية للجزائر، https://goo.gl/4ALBXh (04 اكتوبر 2017)

[16] – بوابة الشروق اليومي، الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية ، 2013 ماي 29 ، https://goo.gl/128iSr (20 اوت 2017).

[17] – بوابة الشروق اليومي، الدبلوماسية سلاح الجزائر لتسقيف النفط، 14/09/2016، https://goo.gl/orspVP (20 اوت 2017).

كل الحقوق محفوظة

المقال الرابع والخمسون

الفنادق ووكالات السياحة والسفر مجال واسع للاستثمار في قطاع السياحة

- د.بوخاري عبد الحميد ،أستاذ محاضر قسم"أ"،جامعة غرداية.
- ط.د ،مركان محمد البشير ، جامعة غرداية .

كلمات مفتاحية: صناعة سياحية، فنادق، وكالات سياحة وسفر.

الملخص :

يعتبر مجال صناعة السياحة من أحدث المجالات التي اتجهت مختلف الدول لإنعاشها وترقيتها، نظرا لما توفره من فرص لخلق الثروة وتنشيط الحياة الاقتصادية خاصة بالمناطق السياحية، من جهة، وباعتبارها من أهم السياسات البديلة لتحقيق التنمية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، من جهة أخرى. إلا أن ذلك المجال لا ينشط دون وجود وازدهار منشآته الأساسية، والتي من أهمها الفنادق ووكالات السياحة والسفر، واللتان تعتبران من أهم دعائم نجاح صناعة السياحة في أي دولة تريد تنويع مصادر ايراداتها، من جهة، ومن أوسع مجالات الاستثمار في قطاع السياحة، من جهة أخرى. فمنشآت الصناعة السياحية، كالفنادق ووكالات السياحة والسفر، يمكن أن تكون فضاء واسع للاستثمار في قطاع السياحة. وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى الفنادق ووكالات السياحة والسفر واللتان تعتبران من أهم منشآت صناعة السياحة والتي يمكن من خلالهما الاستثمار في قطاع السياحة.

Abstract:

Tourism industry is one of the most recent fields that the various countries have sought to revive and promote it; that's because it Makes opportunities to create wealth and stimulate economic life, especially in the tourist areas, on the one hand and on the other as one of the most important alternative policies to achieve development in light of the collapse of fuel oil prices, but this field does not activate without the existence and prosperity of its basic establishments, foremost of which is the hotels and travel agencies, which are one of the most important pillars of the success of the tourism industry in any country that wants to diversify sources of revenue, on the one hand , and one of the broadest fields of investment in the tourism sector on the other. Tourist industry enterprises, such as hotels and travel and tourism agencies, can be a large space for investment in the tourism sector. So In this paper, we will attempt to address hotels and travel and tourism agencies, which are considered to be the most important facilities of the tourism industry, through which they can invest in the tourism sector.

Key words: *Tourism industry, hotels, travel agencies.*

كل الحقوق محفوظة

مقدمة:

أحصت منظمة السياحة العالمية ارتفاع عدد السياح إلى بليون سائح بنهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرون. ويتوقع اختلاف في حاجات ورغبات سائح الغد بشكل عام، والغرض من السياحة بشكل خاص، فبدلا من الاستمتاع برمال الشواطئ والتسوق، فإن سياحة: المغامرات والسياحة البيئية، والثقافية ورحلات الينابيع المعدنية، والرحلات البحرية إلى الجزر المختلفة، والعطلات الرياضية، والبحث عن تجارب غريبة ستكون هي السائدة في السنوات القادمة.

فقد أسهم قطاع السياحة بشكل ملحوظ في الدخل القومي للدول، مما زاد من اهتمامها بشكل عام بهذا القطاع الحيوي، فصناعة السياحة تنبع أهميتها من الارتفاع الهائل للسياح والذي يرافقه ارتفاع العوائد الناجمة عنه. فقد تصاعدت الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة في العديد من دول العالم، إذ أصبحت تعد المصدر الأول من مصادر الدخل لبعض الدول. وقد ارتبط برواج صناعة السياحة العديد من الصناعات والخدمات الإنتاجية المكملة لها، ونتيجة لهذا كان من الأهمية بمكان ضرورة الاهتمام بهذا القطاع.

فلتطور صناعة السياحة آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وعمرانية في حياة المجتمعات والشعوب المضيفة للسياح، ولهذا فمن الضروري الاهتمام بصناعة السياحة وتنمية منشآته، خاصة الفنادق ووكالات السياحة والسفر، واللذان يعتبران من أهم منشآت صناعة السياحة، من جهة، ومن أوسع مجالات الاستثمار في قطاع السياحة، من جهة أخرى. ولذلك وجب على الدول، خاصة السياحية منها، اعطاء الأهمية البالغة للفنادق ولوكالات السياحة والسفر، كونهما يعتبران مجال واسع للشباب وللمؤسسات للاستثمار في قطاع السياحة واللذان من شأنهما المساهمة في التنويع الاقتصادي، وباعتبارهما من أهم السياسات البديلة للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل إنهيار أسعار المحروقات.

وعليه: **ما هي أهم المزايا والتحفيزات الممنوحة للاستثمار في الفنادق ووكالات السياحة والسفر باعتبارها مجال واسع للاستثمار في قطاع السياحة؟**

أهمية وأهداف البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى التطرق إلى أهم منشآت صناعة السياحة كالفنادق ووكالات السياحة والسفر، والتي تساهم بشكل فعال في جذب السياح والزوار وتنمية النشاط السياحي وانعاشه، من جهة، وباعتبارها من أهم السياسات البديلة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، من جهة أخرى. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- التطرق إلى أهم العموميات المتعلقة بصناعة السياحة.
- التطرق إلى كل من الفنادق ووكالات السياحة والسفر باعتبارهما من أهم منشآت صناعة السياحة.

وقد قمنا بتقسيم البحث إلى النقاط التالية:

أولا: عموميات حول صناعة السياحة

ثانيا: الاستثمار في الفنادق ووكالات السياحة والسفر

أولا: عموميات حول صناعة السياحة

إن الصناعة السياحية تعتبر حديثة ومعقدة، نظرا لما تقدمه من خدمات متنوعة ومركبة وذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاعات أخرى، وهذا ما يسمى بالتشابك القطاعي للسياحة، وتتضمن صناعة السياحة خدمات الاستقبال، والإيواء، والطعام والشراب، والنقل، ووسائل التسلية والترفيه المتنوعة، والخدمات التكميلية الأخرى كالمصارف والبريد والاتصالات[1].

I. مفهوم صناعة السياحة:

صناعة السياحة هي التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير إنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة احتياجات ورفاهية السواح[2].

فالصناعة السياحية تنقسم إلى بعدين أساسيين هما[3]:

البعد الأول: يتمثل في الخدمات الأساسية كالفنادق وأماكن الإقامة الأخرى.

البعد الثاني: يتضمن الخدمات التكميلية، والذي يشمل: المواصلات والاتصالات ومكاتب السياحة والسفريات، ومحلات بيع الهدايا السياحية والتحف التذكارية، والمطاعم، ودور السينما والمسارح، والحدائق العامة والمصارف.

كما أن صناعة السياحة تتضمن عددا من النشاطات الفرعية، وهذه النشاطات تولد مجتمعة دخلا ضمن الاقتصاد الوطني ينتج من خلال العملات الصعبة الأجنبية التي تدخل إلى البلد السياحي المزار عن طريق السياح[4].

II. أهمية صناعة السياحة:

تدرك الدول أهمية الدور الذي تلعبه صناعة السياحة في قضايا التنمية، مما دفعها إلى تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع وتقديم تسهيلات كثيرة تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية. وتتمثل أهمية صناعة السياحة في الآتي[5]:

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في الاستثمارات السياحية، والمدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول، وإنفاق السائحين مقابل السلع والخدمات السياحية، والتدفق الإيرادي من السائحين للفنادق والوكالات السياحية.
- نقل تقنيات حديثة سواء كانت إدارية، أو على شكل تجهيزات تساعد على تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة.
- حجم زيادة الفوائد السياحية الضخم من سنة لأخرى والذي يساهم في انعاش الاقتصاد من خلال حجم المداخيل بالعملة الصعبة.

III. المكونات الأساسية لصناعة السياحة:

---

[1] – سنان غالب المرهضي، إدارة المنشآت المتخصصة، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، اليمن، 2013، ص 128.

[2] – أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2007، ص 26.

[3] – سنان غالب المرهضي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[4] – حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 91.

[5] – سنان غالب المرهضي، مرجع سبق ذكره، ص 129

تشمل صناعة السياحة عددا من المكونات أهمها[1]:

- المقومات والموارد السياحية، مثل: المناخ، والمواقع الأثرية كالمدن التاريخية والمتاحف والحصون والقلاع، والجبال الشاهقة والسواحل الجميلة والجزر المنتشرة والحمامات المعدنية الطبيعية وغيرها.
- التجهيزات والمنشآت السياحية، وتتمثل هذه التجهيزات في: الفنادق، والوكالات والمكاتب السياحية.
- خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، محلية، ودولية.
- الترويج السياحي، وذلك من خلال النشرات السياحية، فالقنوات الفضائية تلعب دورا هاما في هذا المجال عن طريق بثها برامج ترويجية سياحية متنوعة والمتمثلة في تقارير عن المناطق السياحية.

IV. خصائص صناعة السياحة:

تهدف صناعة السياحة إلى استثمار الموارد الطبيعية أو البشرية المتاحة في الإقليم أو الدولة كالشواطئ أو المناطق الجبلية أو الغطاءات الجليدية أو المزارات الدينية والتاريخية والأثرية، فمن أهم خصائص صناعة السياحة ما يلي[2]:

- تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا وبصورة مطردة وخاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحيين.
- تتأثر السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية، فتوجهات السياح تتغير بالتغيرات التي تحدث في تكاليف أنشطة السياحة.
- خاصية التغير الكبير للطلب السياحي والذي يتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بطبيعتها ومداها، وخاصة أن نمط السياحة الدولية التي يقطع فيها السياح مسافات طويلة للوصول إلى المكان المقصود يتسم بارتفاع التكاليف.
- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين كما في العديد من الصناعات التي تصلح منتجاتها للتخزين، كما أن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي إلى عدم ثبات المداخيل الناجمة عن الصناعة السياحية خلال مدار السنة.
- صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا إلى نفس الإقليم السياحي لكثرة المغريات السياحية في أقاليم العالم المختلفة وتباين ملامحها وطبيعتها.
- هي خدمة غير ملموسة ولا يمكن تجربتها قبل شراءها، بالإضافة إلى أنها سريعة التلاشي وقابلة للتلف فإذا لم تستخدم هذه السلعة السياحية أثناء تقديمها فإنها تفنى، فعلى سبيل المثال في نهاية اليوم إذا بقيت بعض الغرف في الفندق غير محجوزة فإن ذلك هو خسارة في ذلك اليوم،

---

[1] - أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1989، ص 13.

[2] - محمد خميس الزوكي، صناعة السياحة: من المنظور الجغرافي، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص ص: 239-243.

لأننا لم نستطع بيع جميع الغرف الفندقية، وبالتالي هناك فرص استثمارية ضائعة[1].

V. المتغيرات المحددة لصناعة السياحة:

تتعدد المتغيرات المحددة لصناعة السياحة، وعموما تتمثل في[2]:

- مستوى اهتمام الدولة والأفراد بالأنشطة السياحية، وحجم الإنفاق السياحي في الأقاليم والدول السياحية.
- مستوى استثمار الإنفاق السياحي وطبيعة محاوره، ومستوى القوة الاقتصادية للأقاليم والدول السياحية.
- مستوى تغلب الأقاليم والدول السياحية على موسمية الطلب السياحي.
- حجم المغريات السياحية أو مستوى العرض السياحي وطبيعته.
- طبيعة القوانين والنظم والتشريعات التي تنظم أنشطة السياحة.

VI. الآثار الاقتصادية لصناعة السياحة:

من أهم الآثار الاقتصادية لصناعة السياحة نجد[3]:

- التأثير على القوى العاملة في الدول المستقبلة للسياح من خلال إيجاد فرص عمل للأفراد في العمل السياحي.
- التأثير على البناء الاقتصادي للدول المستقبلة للسياح من خلال تدعيم البناء الاقتصادي في الأقاليم السياحية، كبناء المنشآت الفندقية والسياحية والصحية والرياضية والبنكية، واتساع شبكات الطرق والمواصلات.
- التأثير على الدخل من خلال تزايد المداخيل المتأتية من صناعة السياحة على المستويين القومي والفردي (أي دخل الأفراد).
- التأثير على مستوى الأسعار، فرواج صناعة السياحة في إقليم محدد يؤدي إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي فيه مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع متباين المستوى في الأسعار في ذلك الإقليم خاصة السلع الاستهلاكية.
- التأثير على الميزان التجاري من خلال إسهام السياحة في التجارة الخارجية للدولة المستقبلة للسياح وبالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها.
- رواج الخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة من خلال تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات المرتبطة بالسياحة[4].
- زيادة الدخل والمقبوضات من العملات الصعبة الأجنبية[5].
- السياحة وعاء ضريبي جيد ووفير حيث تستطيع الدولة تحقيق زيادة كبيرة في إيراداتها العامة عن طريق السياحة من خلال تحصيل أنواع مختلفة من

---

[1] – عمر جوابرة الملكاوي، التسويق الفندقي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 31-33.

[2] – محمد خميس الزوكي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[3] – نفس المرجع، ص ص: 244-260.

[4] – مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، 2013، ص 183.

[5] – منال شوقي عبد المعطي أحمد، أسس التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2011، ص 67.

الضرائب والرسوم التي تفرض على الأنشطة والخدمات السياحية[1].

VII. منشآت الصناعة السياحية:

من ضمن منشآت الصناعة السياحية نجد[2]:

- شركات الطيران: يعتبر الطيران من وسائل، نقل السواح الهامة من مكان لآخر، والترويج العالمية نظرا لتنقلها من بلد لآخر.
- الأدلاء (المرشدون) السياحيون: يمثل المرشدون السياحيون الواجهة الحقيقية للبلد أمام السائح، ويتركون أثرا كبيرا في نفس السائح. كما يجب على المرشد السياحي أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات والتي تشمل: مهارات الاتصال والتواصل، والأمانة والثقة بالنفس، والبشاشة وحسن المظهر، والذكاء وسرعة البديهة، والصبر، والقدرة على التعامل والتكيف والمواقف الصعبة، والثقافة المتنوعة، والمعرفة العميقة بالوطن تاريخيا وثقافيا وحضارة وطبيعة.
- وكالات السياحة والسفر: من أهم مهامها ترتيب عمليات السفر إلى أنحاء العالم، وكذلك خدمات الإقامة.
- المطاعم بأنواعها: وتعتبر من الأقسام المنتجة الرئيسة في الفندق وتحقق إيرادات كبيرة، وأصبحت المطاعم عامل جذب الزبائن، سواء نزلاء وضيوف الفندق أو غير النزلاء الذين يعتبرون الأكثر والأهم.
- الفنادق بأنواعها: وتوفر خدمات متنوعة أهمها خدمات الإيواء بأنواعها.
- المدن والقرى السياحية: فالمدن السياحية عبارة تجمعات سياحية تحتوي على عدد من الغرف والأجنحة قد يصل عددها إلى 500 غرفة وجناح، وتشيد المدن السياحية بشكل جاذب للسواح في المدى الطويل. أما القرى السياحية فهي عبارة عن قرى قائمة بحد ذاتها وتكون أصغر من المدينة السياحية، وغالبا ما تكون بالقرب من السواحل والقرى الجبلية.
- المخيمات السياحية: وتتكون من خيم صغيرة متاحة للسائح للإقامة فيها منفردا أو مع أصدقائه أو عائلته، وعادة ما تكون فترة الإقامة فيها قصيرة، ويمارس الضيف فيها حياته دون الامتثال لعادات وأعراف محددة، ويتولى خدمة ذاته بنفسه.

ثانيا: الاستثمار في الفنادق ووكالات السياحة والسفر

نجاح صناعة السياحة مرتبط بنجاح خدمات منشآته والتي من أهمها الفندق ووكالة السياحة والسفر.

I. الفندق:

يعتبر الفندق اليوم أحد مستلزمات الحضارة الحديثة، إذ لا يمكن تصور وجود بلد متحضر بدون فندق، بغض النظر عن عدد نجومه. ومن الصعوبة بمكان قيام حياة الشعوب بدون وجود نظام فندقي فيها يسمح بإقامة المسافرين الذين أصبح تنقلهم

---

[1] - نعيم الظاهر، إلياس سراب، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 84.

[2] - زيد منير عبوي، إدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص: 13-20.

بشكل مستمر من مكان لآخر بهدف العمل أو الاستجمام أكثر شيوعا. وتتزايد تنقلات الناس بشكل مستمر بفعل تطور المواصلات، مما يعني ضرورة زيادة تطور الفنادق كما ونوعا حتى تلبي احتياجات المتنقلين. وقد حرصت الدول على تشجيع صناعة الفنادق بشكل مباشر من خلال المشاركة في إنشائها، أو غير مباشر من خلال الإعفاءات الضريبية المتنوعة الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال، نظرا لما تشكله من متطلبات أساسية في حركة التطور الاجتماعي والاقتصادي.

i. مفهوم الفندق:

الفندق هو عبارة عن مؤسسة تمد الجمهور بالإقامة والطعام والخدمة[1]، فالغاية الأساسية من إنشاء الفندق هي تقديم خدمة الإيواء لمن يطلبها. وهناك من يصفه بأنه منظمة تقدم المأوى لطالبه مقابل سعر معين ولفترة محددة[2].

فالفندق هو منظمة إدارية ذات سمات اقتصادية واجتماعية تقدم خدمات الإيواء والمأكولات والمشروبات والترفيه في إطار القوانين المحلية والدولية وذلك لقاء أجر محدد لنزيل معين داخل بناء مصمم لهذا الغرض[3]. كما أن الفندق هو مكان يتلقى فيه المسافر الملتزم خدمات المأوى والطعام مقابل سعر محدد قادر على دفعه[4].

وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص الفندق التالية[5]:

- يحتوي الفندق على عدد من الأسرة لتنويم الأفراد وتوفير الراحة لهم.
- يمكن النظر إلى الفندق على أنه نظام رئيسي يتألف من مجموعة من الأنظمة الفرعية لكل منها طبيعة مميزة وخصائص مختلفة.
- يمثل الفندق وحدة اقتصادية متكاملة حيث يمارس نشاط الخدمات والنشاطات الأخرى المتممة كالتسويق والمبيعات وغيرها.
- إن هناك خدمات مشتركة تسعى الفنادق إلى تحقيقها من أهمها تقديم خدمات المأوى والطعام والشراب للأفراد مقابل أجر معين.

ii. خصائص وطبيعة الخدمة الفندقية:

إن الخدمات الفندقية تتصف بالآتي[6]:

- العلاقة السياسية: تعتبر السياحة أكثر حساسية بالعلاقات السياسية بين الدول، والاضطرابات الداخلية وأعمال العنف التي قد تحدث في الدول المستقبلة للسواح.
- المستوى الثقافي والحضاري: تؤثر ثقافة أفراد المجتمع على رغبتهم في المحافظة على الآثار التاريخية، وحمايتها، والإحاطة بما هو ضروري من

---

[1] – حمد محمد المصري، إدارة الفنادق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص 29.

[2] – سنان غالب المرهضي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3] – علي أحمد عبد النبي وآخرون، الشراء الفندقي: الهيكل–الوظائف–الاستلام، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 15.

[4] – محمد الصيرفي، إدارة الفنادق: منظور إداري، مؤسسة حورس الدولية، مصر، دون سنة النشر، ص 35.

[5] – نفس المرجع، ص 37.

[6] – سنان غالب المرهضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138–139.

معلومات عنها، ونقلها إلى الزائر بأسلوب مبسط ومفهوم، وكذلك تقديم الخدمة السياحية والفندقية بجودة عالية.

- تأثير الدين: يؤثر الدين والتقاليد السائدة في المجتمع على طبيعة وأنواع الخدمات الفندقية. فتقدم أغلب الفنادق خدمات ترفيهية قد تتعارض وتعاليم الدين الحنيف والعادات والتقاليد وعلى الأخص فنادق الدرجة الأولى مما ينعكس سلبا على نظرة المجتمع لها، وتحفظ الكفاءات الإدارية في العمل فيها، مما يجبر الفنادق على الاستعانة بالعمالة الأجنبية، وبالتالي زيادة تكاليف الخدمة الفندقية.
- العنصر البشري: إن قبول المستهلك للخدمة يعتمد على مدى قدرة العنصر البشري على التعامل معه، وكسب ثقته. ويعتمد نجاح الفندق بدرجة أساسية على الكادر البشري الذي يعمل فيه وعلى إدارة الفندق.

فضخامة الفندق وحداثة الأثاث وجمال الديكور ليست كافية لنجاح الفندق إذا لم يكن هناك كادر بشري يحسن التعامل مع الجمهور. وتعتبر الغرفة والطعام والشراب المقدم في الفندق أشياء ملموسة، ولكن الشيء الرئيس الذي يحدد انطباعات الضيف نحو الفندق هو مقدم الخدمة.

- التنسيق: تعتبر جودة الخدمة الفندقية محصلة لنشاط أكثر من طرف في الفندق، وبالتالي فإن التنسيق فيما بين هذه الأطراف في غاية الأهمية لكسب رضا النزيل وتقديم خدمة عالية الجودة.
- الخدمة المعنوية: وهي غير قابلة للقياس، فعندما يوفر الفندق الجو الشاعري الذي يريح أعصاب النزيل فهو يوفر خدمة معنوية لا يمكن قياسها بشكل مادي. كما أن الخدمة الفندقية هي خدمة غير ملموسة، حيث يصعب تسليط الضوء على التسهيلات أو المنافع في الفندق لأن هذه الخدمات ربما تكون مرتبطة مع شخصية العاملين في المنشآت الفندقية وكفاءتهم[1].

iii. أخلاقيات الضيافة الفندقية:

أخلاقيات الضيافة هي عبارة عن مبادئ وقيم راسخة في نفوس الأفراد تعكس نفسها على حكمهم على الأشياء الصحيحة والخاطئة أثناء احتكاكهم وتعاملهم مع الآخرين كل ما يحيط بهم. ويستمد الأفراد قيمهم الأخلاقية من: الدين، والثقافة، والبيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، إضافة إلى خلفياتهم التعليمية، والأيديولوجيا السياسية التي يؤمنون بها، ومواهبهم وهوياتهم وتأثرهم بأخلاقيات أسرهم وأصدقائهم.

وتتباين الأخلاقيات من مجتمع لآخر بل في أوساط أفراد المجتمع الواحد، وبالتالي عدم وجود أخلاقيات نمطية يمكن تطبيقها على كل الناس أفرادا وجماعات رسمية وغير رسمية، مما دفع الكثير من المنظمات إلى تطوير ووضع نظم قيمي وأخلاقي ملزم لأعضائها بشكل عام، ولصناع ومتخذي القرارات على وجه الخصوص، ومن أكثر تلك الأخلاقيات شيوعا أخلاقيات الضيافة الفندقية والتي تشمل المعايير التالية[2]:

---

1 – عصام حسن الصعيدي، نظم المعلومات السياحية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 58.

2 –

- ضرورة ملازمة الأخلاقيات، وتشمل: الأمانة، والعدالة، والضمير، والتشريعات والقوانين السائدة في المنظمة والمجتمع لأنشطة وأعمال المنظمة وانعكاس ذلك على قرارتها.
- تسخير العمل الفردي والجماعي في كل الأوقات للرقي بخدمات الضيافة الفندقية والسياحية.
- تسخير جهد وطاقات وموارد ووقت المنظمة لتطوير وتحسين الخدمات الفندقية والسياحية مع الأخذ في الاعتبار الضغوط التنافسية.
- عدالة التعامل مع الضيوف، وعدم التمييز بينهم على أساس: اللون، أو الدين، أو الجنسية، أو النوع، أو المكانة الاقتصادية.
- تناغم، ونمطية الخدمات المقدمة لكل الضيوف، دونما التمييز بين ضيف وآخر.
- توفير نوع من الأمان وبيئة صحية في كل الأوقات لكل عامل وضيف.
- العمل بأقصى جهد للتعزيز والتطوير والمحافظة على مستوى عال من: الثقة والأمانة، والفهم لحاجات ورغبات: الضيوف والزبائن والعاملين وأصحاب الأعمال والجمهور بشكل عام.
- توفير: المعارف والتدريب، والآليات والمستلزمات لكل فرد وتعزيز الدافعية المطلوبة لأداء المهام، ووفقا للمعايير المحددة في المنظمة.
- أن يشعر كل فرد وفي أي مستوى إداري: بالاطمئنان تجاه توافر فرص التميز في الأداء والتطور والتقدم، وأن تقييمه موضوعي وعلمي ووفق معايير نمطية يخضع لها كل العاملين الذين يشغلون ويؤدون مهام متشابهة.
- سلامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية لابد أن تكون محل اهتمام المنظمة.
- تبحث المنظمة عن تحقيق أرباح مع عدم الإخلال بمبدأ الأمانة والعدالة في أداء الأعمال وممارسة الأنشطة.

iv. عوامل نجاح الفندق:

تتعدد العوامل التي تساعد على نجاح الفندق، ومن أهمها نجد[1]:

1- الموقع Location أو التوزيع Place:

اختيار موقع الفندق عامل مهم جدا، يساعد على نجاح الفندق أو فشله. ويتباين الموقع الملائم باختلاف درجة الفندق. ولكل فندق زبائنه، فالفنادق الشعبية تقع دائما في وسط المدن وفي الأماكن المكتظة بالعمال والسكان، كذلك نجد الفنادق التي تقدم خدمة المنام فقط تقع في الشوارع التجارية، بينما نجد فنادق الدرجة الأولى تقع بعيدة عن قلب المدن، وهذا يعود ربما إلى نوعية نزلاء هذا النوع من الفنادق، الذين يكونون في الغالب من رجال الأعمال، وضيوف الدولة الذين يفضلون الإقامة في الأماكن الهادئة.

2- السعر Price:

يتميز الاستثمار الفندقي بالتكاليف الثابتة العالية. وتؤخذ حقيقة التكاليف الثابتة العالية في الاعتبار عند وضع أسعار الخدمات التي يقدمها، وغالبا ما يعطي الفندق عمولات وخصم للوكالات

John Walker, Hospitality Management, 2nd Edition, Pearson Prentice Hall, USA, 2007, p p: 9-38.

[1] - سنان غالب المرهضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 144-148.

السياحية التي تتعامل معه، وكذلك للجهات الحكومية التي يسكن ضيوفها لديه. ويعتبر السعر ذا أهمية قصوى بالنسبة للزبون في الدول منخفضة الدخل. وربما أكثر الفنادق لا تدرك هذه الحقيقة، إذ أن الأسعار الملائمة لدخل الضيف تجعله مصدرا دعائيا ممتازا، بل إن ذلك يشجع على السياحة الداخلية.

3- الترويج Promotion:

- الإعلان: يعتبر الإعلان إحدى الوسائل المهمة التي تركز عليها المنظمات في المجتمعات المتقدمة نظرا لشدة المنافسة لديها، بل نجد أن تكلفة الإعلان تشكل جزءا كبيرا من تكلفة السلعة أو الخدمة.
- الأطعمة والمشروبات: تقدم خدمة الطعام والشراب في الفنادق ذات الخمسة والأربعة والثلاثة نجوم، أما الفنادق الأخرى فإنها لا تقدمها في الغالب، والسبب في ذلك ربما يعود إلى إمكانياتها المتواضعة. ويلاحظ على المطاعم في أغلب الفنادق أنها تقدم خدماتها فقط لضيوف الفندق، ونادرا ما يرتادها زبائن من خارج الفندق، وهذا يعود إلى جهل الجمهور بأنواع الأطعمة المقدمة وأسعارها. فالفكرة السائدة حتى لدى نزلاء الفنادق أن مأكولات الفندق تكون دائما أسعارها مرتفعة، والسبب هو القصور في الإعلانات.
- الديكور: تتنافس الفنادق في ديكوراتها، بهدف جذب النزلاء. وغالبا ما يختار النزلاء الفندق لإعجابهم بالديكور، فالديكور النظيف والأنيق يترك شعورا معينا لدى الضيوف بأن غرف الفندق وقاعاته نظيفة. ويتباين الديكور من فندق لآخر ما عدا السلسلة الفندقية التي تضع لنفسها ديكورا مميزا. فديكور الفندق يؤثر سيكولوجيا على مفاضلة الضيف بين البدائل الفندقية المتاحة.
- الخدمات: تقدم فنادق السلسلة عادة خدمات متكاملة لنزلائها. وتقدم فنادق الدرجة الأولى خدمات للنزلاء بحيث أن النزيل لا يحتاج لأي خدمة من خارج الفندق. وتتضمن الخدمات التي تقدمها الفنادق لضيوفها: البريد، والفاكس، والسكرتارية، والإنترنت، وخدمات داخل الغرف، حمامات السباحة.

4- الأفراد People:

يتكون ضيوف الفندق من: الأغنياء، والفقراء، والمشهورين والمبتكرين والمغرورين، وذوي الأخلاق العالية وسيئي الأخلاق، والأميين، والمثقفين، والمرحين، والانطوائيين. وكل هؤلاء يتعامل معهم أفراد محددون، إذ من المستحيل توفير عاملين بحسب نوعية الضيوف، ولذلك فإن العاملين في الفندق لابد أن تتوافر فيهم الخصائص التالية:

- حب الناس والرغبة في خدمتهم، وهذا يعتبر من الصفات الأساسية التي يجب توافرها في موظف الفندق.
- القدرة على التكيف السريع مع مختلف الزبائن، والقدرة على السيطرة وضبط النفس والأعصاب في المواقف المحرجة أو عند التعرض إلى ضغط معين، ويجب تطبيق استراتيجية "الزبون دائما على حق".

- الشخصية اللطيفة والابتسامة الدائمة واللياقة البدنية والملابس الأنيقة واللطيفة التي تعتبر من الخصائص الضرورية لموظف الفندق.
- الثقافة العامة والمؤهل العلمي، ومعرفة لغة أجنبية شيء أساسي لموظف الفندق بشكل عام، وفنادق الدرجة الأولى بشكل خاص.

v. تقسيمات الفنادق:

تختلف تقسيمات الفنادق من مجتمع لآخر تبعا للمستوى الحضاري، والتطور الاجتماعي، إلا أن هناك تقسيمات شائعة متفق عليها بين منظمات السياحة العالمية والوكالات السياحية، وتصنيف الفنادق يتم على أساس: الملكية، والخدمة، والمساحة[1]:

1- التقسيم على أساس الملكية:

1. ملكية فردية: وهي فنادق مملوكة من طرف شخص واحد، وغالبا ما تكون غير مصنفة.
2. الفنادق التابعة للشركات المساهمة: فعادة ما تكون هذه الأنواع من الفنادق ضخمة الحجم ورأس المال، ومن فنادق الدرجة الأولى.
3. الفنادق التابعة للشركات العالمية (السلاسل الفندقية): يتكون هذا النوع من الشركات باندماج أكثر من شركة فندقية في شركة واحدة، وهذا الاندماج يساعد على مواجهة المنافسين. والفنادق التابعة للشركات العالمية تكون متميزة عن غيرها من حيث نوعية الخدمة المقدمة، والديكور، والإدارة، والزي الذي يرتديه العاملون، وكذلك الشعار أو العلامة، وأحيانا الأسعار.
4. الفنادق الحكومية: وهي التي تكون مملوكة ملكية كاملة للدولة[2].

2- التقسيم على أساس الخدمة:

1. الفنادق التجارية: يرتكز نشاط هذا النوع من الفنادق على رجال الأعمال، وعلى سياحة المؤتمرات والحفلات. وهذه الأنواع من الفنادق غالبا ما تكون تابعة للشركات العالمية (السلاسل الفندقية).
2. فنادق العبور (الموتيلات): عادة ما تكون هذه الفنادق على الطرق الطويلة، وتحتوي على غرف متجمعة ومتلاصقة، وتوفر كذلك مواقف للسيارات. وزبائن هذه الفنادق هم المسافرين بالسيارات. وخدمات هذا النوع من الفنادق عادة لا تتعدى تقديم الغرف النظيفة، وحمامات، ومطبخ صغير مع مستلزماته.
3. فنادق الإقامة الدائمة: يهدف هذا النوع من الفنادق إلى تقديم خدمة الإيواء لأولئك الأفراد الذين يقيمون لسبب أو لآخر بعيدا عن أسرهم لفترة طويلة تزيد عن الشهر، من أمثال: الطلاب، والموظفين الموسميين.
4. فنادق السواحل والمنتجعات: تتميز هذه الفنادق عن غيرها بموقعها الذي عادة ما يكون بالقرب من المناظر الطبيعية، وعلى قمم الجبال وقرب ينابيع المياه المعدنية، وقرب البحيرات والشلالات والمحيطات.
5. الفنادق العلاجية: ينتشر هذا النوع من الفنادق في الدول المتقدمة، وتكون ذات درجات عالية

[1] - نفس المرجع، ص ص: 154-159.

[2] - محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(أربعة نجوم فما فوق). ويتواجد هذا النوع من الفنادق بالقرب من الأماكن الهادئة، وقد تكون هناك منطقة علاجية بالكامل، والفنادق ضمنها، أو العكس يكون هناك فنادق وفي داخلها وحدات علاجية، مثل قاعات للعلاج الطبيعي، والتدليك، والحمامات، وأحواض المياه المعدنية.

6. الفنادق الرياضية: ينتشر هذا النوع من الفنادق في الدول التي سبق وأن أقيمت فيها بطولات عالمية مثل كأس العالم، وتتواجد كذلك بالقرب من المدن الأولمبية والملاعب المشهورة. ويقدم هذا النوع من الفنادق خدمات خاصة بالرياضيين مثل القاعات المغلقة للتمارين، والمسابح، وتقديم الأطعمة الخاصة بالرياضيين.

7. بيوت الشباب: وهي بيوت لإيواء الشباب وتتميز برخص أسعارها ومستوى الراحة فيها متواضع[1].

3- التقسيم على أساس النجوم:

1. تقسيمات على أساس المواصفات: يحدد مستوى الفندق على أساس مواصفات أساسية ذات علاقة بالفندق بشكل عام مثل الموقع وفخامة المبنى والمداخل الرئيسية والمداخل الفرعية ومكاتب الاستقبال والاستعلامات وصالات الحفلات والمصاعد والأجنحة والحمامات والمطاعم والعاملين، ومواصفات غير أساسية ذات علاقة بالغرفة مثل المفروشات وأجهزة التكييف والهاتف والتلفزيون.

2. تقسيمات على أساس المساحات: وهذا التصنيف عالمي، ويعتمد على أساس حجم الغرف، ونصيبها من مساحة الفندق الكلية. فمثلا: جناح يتكون من غرفتين مساحته تتراوح بين 32-50 مترا مربعا. فتصنيفات الفنادق حسب هذا التقسيم تكتسب أهمية كبيرة لدى منظمات السياحة العالمية، إذ تسهل عمليات الاختيار بالنسبة لوكالات السياحة والسواح معا.

vi. ملف إنجاز مشروع فندقي:

يتكون ملف إنجاز مشروع فندقي في الجزائر من الوثائق التالية.[2] :

- طلب الموافقة المبدئية.
- دراسة تقنية إقتصادية للمشروع.
- نسخة من عقد الملكية أو عقد الامتياز.
- شهادة تعمير.
- مخططات الوضعية الحالية في حالة مشروع إعادة تعديل أو تهيئة.
- مخطط الكتلة تشرح حدود القطعة الأرضية ومساحتها وتوجهها ورسم الأسيجة عند الاقتضاء.
- مذكرة ترفق بالرسوم البيانية الترشيدية كشرح مختصر لأجهزة التموين بالكهرباء والغاز والتدفئة وجر المياه الصالحة للشرب والتطهير والتهوية والوسائل الخاصة بالدفاع ومحاربة الحرائق.

[1] - نفس المرجع، ص 43.

[2] - الموقع الإلكتروني لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة، شوهد بتاريخ 2017/06/15 على الساعة مساءا، http://www. dtaouargla.com 23

II. وكالة السياحة والسفر:

i. مفهوم وكالة السياحة والسفر:

وكالة السياحة والسفر هي عبارة عن منظمة وسيطة تقوم ببيع تذاكر السفر لشتى أنواع المواصلات (الجوية، البحرية، البرية)، وكذلك القيام بعمليات الحجز للسواح في الفنادق والمطاعم، وتنظيم برامج زيارات الأماكن السياحية، وتقديم المعلومات والاستشارات للسواح[1]. وهي تعتبر شكلا من أشكال المرافق والخدمات الوسيطية المتخصصة في المجال السياحي[2]. وتقوم وكالة السياحة والسفر ببيع منتج غيرها مقابل عمولة تحصل عليها من المنتج، وعادة لا يتحمل المسافر أو السائح أكثر من الثمن المحدد للخدمة (قد يدفع السائح مبالغ إضافية في حالة الحجوزات العاجلة مما يتطلب إجراء مكالمات هاتفية)[3].

ii. أهمية وكالة السياحة والسفر:

تكمن أهمية وكالة السياحة والسفر في[4]:

- إن الأشخاص الذين يعملون في هذه الوكالات متخصصون في مجال عملهم حيث يقومون بتقديم خدماتهم بشكل محترف للسائح الذي أصبح أكثر وعيا وبالتالي يجب أن يتم إرضاءهم مما يؤدي إلى تحسين سمعة الشركة وبالتالي ازدياد المبيعات والأرباح.
- إن الوكالات لها علاقات متعددة مع المؤسسات فهي تستطيع الحصول على الخدمات بسعر مخفض وبجهود أقل.
- إن كثير من السياح يفضلون الرحلات المتكاملة وذلك لسهولتها وملاءمتها لهم، ومن الصعب على السائح تنظيم رحلة طويلة خارج البلاد بدون مساعدة وكيل سياحة.

iii. وظائف وكالة السياحة والسفر:

تقوم وكالات السياحة والسفر بوظائف عديدة تنصب كلها في خدمة السائح أهمها الآتي[5]:

- بيع أنواع تذاكر السفر بالتنسيق مع شركات الخطوط الجوية، البحرية والبرية، وكذلك القيام بالحجز للسواح في كل الأوقات.
- حجز أماكن الإيواء (الغرف) للسواح في الفنادق، والمنتجعات السياحية، للفترة الزمنية التي يطلبها السائح.
- تزويد السائح بالمعلومات الضرورية، التي يحتاجها عن البلد أو البلدان التي يرغب في زيارتها، فهذه المعلومات تكون بدون مقابل. تشمل هذه المعلومات: أجور النقل والطعام والشراب والإقامة؛ معلومات عن تبديل العملة، والجمارك، ومعلومات صحية، والمهرجانات والاحتفالات الوطنية؛ معلومات تتعلق بالطقس وأوقات الاصطياف.
- بيع البرامج السياحية المعدة من قبل منظمي الرحلات إلى السواح، وفق عمولة معينة يتم الاتفاق عليها بين الوكالة ومنظمي الرحلات.

---

[1] – محمد خميس الزوكى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 227-228.

[2] – مثنى طه الحوري، الإرشاد السياحي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 69.

[3] – سنان غالب المرهضي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[4] – علاء حسين السرابي وآخرون، التسويق والمبيعات السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 183.

[5] – سنان غالب المرهضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 174-175.

- تنظيم الرحلات الخاصة إلى الأماكن السياحية وقد تأخذ شكلا منفردا، أو شكل جماعي، وبأسعار تشمل جميع مصاريف الرحلة: الإقامة والطعام والنقل ووسائل التسلية والترفيه المحددة.
- استكمال إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول للبلد المقصود زيارته.
- القيام بخدمات الاستقبال (في المطار أو الموانئ أو محطة القطار والحافلات) حسب طلب السائح أو منظمي الرحلات، وكذلك توفير سيارات أو حافلات خاصة لنقلهم إلى الفنادق، وزيارة الأماكن السياحية، وكذلك إيصالهم إلى أماكن مغادرتهم.
- حجز وبيع التذاكر الخاصة بالمهرجانات الوطنية والدولية، والتأمين على الحياة أو على الأمتعة خاصة أثناء السفر[1].

iv. ملف إنشاء وكالة السياحة والأسفار:

يتكون ملف إنشاء وكالة السياحة والأسفار في الجزائر من الوثائق التالية[2]:

- طلب رخصة استغلال وكالة السياحة والأسفار (استمارة ملحقة).
- الالتزام (المطابق للنموذج الملحق)، الموقع من طرف صاحب الوكالة أو مسيّر الشركة، حسب الحالة، والمصادق عليه في البلدية.
- مستخرج من شهادة الميلاد الخاص بصاحب الطلب والشخص الذي تتوفر فيه شروط التأهيل المحددة أدناه (وكيل السياحة والأسفار)، عند الاقتضاء، وكذا الخاص بالشركاء، في حالة شخص معنوي.
- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية (البطاقة رقم 3)، لا يتجاوز تاريخ إصداره ثلاثة أشهر، الخاص بصاحب الطلب والوكيل، عند الاقتضاء، وكذا الخاص بالشركاء، في حالة شخص معنوي.
- صورتان شمسية خاصتان بصاحب الطلب والوكيل، عند الاقتضاء، وكذا الخاصتان بالشركاء، في حالة شخص معنوي.
- نسخ طبق الأصل المصادق عليها للشهادات الدراسية وشهادات العمل للوكيل، تبيّن الخبرة المهنية في الميدان السياحي، مرفقة بنسخ طبق الأصل المصادق عليها للشهادات المتوافقة للانخراط في الضمان الاجتماعي، باسم المؤسسات السياحية التي اشتغل فيها الوكيل عند الاقتضاء.
- تقرير عن نشاط الوكالة وكذا خطة الأعباء التقديرية.
- الجدول التقديري لتوظيف المستخدمين.
- صور تهيئة المحل والواجهة وتجهيزه مع لوحة ضوئية باسم الوكالة.
- القانون الأساسي للشركة (في حالة شخص معنوي).

---

[1] – علاء حسين السرابي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] – الموقع الإلكتروني لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة، مرجع سبق ذكره.

- نسخة طبق الأصل ومصادق عليها من عقد الملكية أو إيجار محل ذي استعمال تجاري، مساحته الدنيا 30 م^2.
- محضر معاينة، يعدّه محضر قضائي، يحدّد مقاسات المحل و موقعه.
- شهادة التأمين من العواقب المالية على المسؤولية المدنية والمهنية.
- تعهّد، موثّق أو مصادق عليه في البلدية، لجعل المستخدمين والزبائن يحترمون القيم الأخلاقية والآداب العامة.
- عقد عمل، موثّق، يبرم بين صاحب الوكالة ووكيل السياحة والأسفار، عند الاقتضاء.
- رخصة العمل بالنسبة لوكيل السياحة والأسفار ذي الجنسية الأجنبية.
- شهادة تسجيل التسمية لدى المركز الوطني للسجل التجاري.
- سجل الاحتجاجات (مرقم و موقع من طرف المصالح الخارجية للوزارة المكلفة بالسياحة).

III. المزايا والتحفيزات الممنوحة للاستثمار في الفنادق ووكالات السياحة والسفر

يستفيد المستثمرون في الفنادق ووكالات السياحة والسفر في إطار الاستثمار السياحي من عدة مزايا وتحفيزات جبائية وشبه جبائية ومالية وتشريعية، من بينها[1]:

- يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الإقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الإقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات الفندقية.
- تطبيق النسبة المخفضة ب 9٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات الفندقية والأسفار.
- منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

خاتمة :

وعليه، تعتبر كل من الفنادق ووكالات السياحة والسفر من أهم منشآت الصناعة السياحية

[1] – الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، شوهد بتاريخ 2017/06/15 على الساعة 23 مساءا، http://www.andi.dz.

والتي تعتبر مجالا واسعا للاستثمار في القطاع السياحي خاصة في ظل إنهيار أسعار المحروقات، فمداخيل تلك المنشآت من شأنها المساهمة في التنويع الاقتصادي للدول. فالفنادق ووكالات السياحة والسفر تلعب دورا هاما في نجاح صناعة السياحة في أي دولة من خلال نمو وتعدد المشاريع الاستثمارية الناجحة في تلك الصناعة، فهي تعتبر بمثابة الدعامة الأساسية للصناعة السياحية إضافة للمواقع السياحية الطبيعية والأثرية وحتى الدينية. وعليه وجب على الدول، خاصة السياحية منها، توفير البيئة القانونية والجبائية الداعمة والمشجعة على الاستثمار في مجال صناعة السياحة من خلال الاستثمار في منشآته السابقة الذكر، والتي من شأنها المساهمة في التنويع الاقتصادي.

فتوفير البيئة القانونية والجبائية القاعدية الداعمة والمشجعة للاستثمار في مجال صناعة السياحة، تتمثل في سن مجموعة القوانين والتنظيمات والتعليمات المنظمة والضابطة لنشاط السياحة، بالإضافة إلى التسهيلات والتحفيزات الجبائية المشجعة للاستثمار في منشآت الصناعة السياحة. إضافة إلى ذلك وجب الحرص على السعي لتنشيط حملات تحسيسية من شأنها تشجيع الاستثمار في مجال السياحة والتوعية بضرورة ذلك باعتباره خيار أساسي في ظل إنهيار أسعار البترول وحتمية التنويع الإقتصادي، وذلك من خلال:

- غرس ثقافة السياحة لدى المواطنين المحليين، وتوعيتهم بضرورة الحفاظ على نظافة المحيط خاصة الأماكن السياحية.
- ضرورة إجراء دورات مهنية تكوينية تتوج بنيل مختلف الشهادات المتعلقة بالأنشطة السياحية.
- خلق ودعم المقاولاتية الشبانية الراغبة في مزاولة النشاط السياحي من خلال خلقها وإدارتها لمختلف منشآت الصناعة السياحية، كالفنادق والوكالات السياحية والإرشاد السياحي والنقل السياحي والحمامات المعدنية، خاصة في المناطق الطبيعية السياحية.
- خلق وتفعيل عمل الشرطة السياحية من طرف وزارة السياحة والصناعة التقليدية.
- التشهير والترويج بالمناطق السياحية المحلية، من خلال تصوير وعرض الأفلام السياحية الوثائقية الترويجية، وأيضا التشهير والترويج عبر شبكة الإنترنت.
- تهيئة الغابات وإنشاء المنتجعات والمخيمات الغابية، وأيضا الوقوف والحرص على تهيئة الحمامات المعدنية وزيادة عددها.
- القيام ببرمجة وتنظيم الرحلات والنزهات للمناطق السياحية، وأيضا العمل على مراقبة ودعم تطوير الخدمات السياحية.

فقد سعت الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعاد بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي. ويسجل هذا الهدف في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني استراتيجية مرجعية ورؤية لأفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون

رقم 01-20 ل 29 يونيو 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم. ويهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني وكذا تطوير جاذبية الأقاليم. ويرتكز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية، وإنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية وكذا مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.

المقال الخامس والخمسون

نحو تفعيل تشريعي لقطاعات بديلة عن البترول

د.لخضر بن عطية ، أستاذ محاضر أ
أ. برطال عبد القادر، طالب دكتوراه
جامعة عمار ثليجي – الأغواط

ملخص المداخلة

إستشرف العالم منذ مدة نفاذ مخزونات البترول مما أدى إلى إيجاد بدائل لحماية الإقتصاد ومن بين هذه الدول الجزائر التي تعتمد في إقتصاداتها على عوائد البترول بدرجة أولى ، وحتى قبل نفاذ هذه الثروة فإنها تعرضت لأزمة إقتصادية بسبب تهاوي أسعار هذه المواد الطاقوية ،وفي إطار سعي الجزائر إلى تنويع موارد إقتصادها حتى لايبقى رهينا بالمواد الطاقوية فإن الإستراتجية التنموية للجزائر إعتمدت على عدة قطاعات بديلة ،وأدى ذالك بالمشرع إلى محاولة تأطير وتنظيم هذه

القطاعات بإيجاد منظومة قانونية للنهوض بها لخدمة الإقتصاد الوطني ،ولعل أهم هذه الترسانة القانونية حسب القطاعات نجد : منظومة تشريعية لجلب الإستثمار الأجنبي، تشجيع القطاع الخاص ، قوانيين لتنمية القطاع الزراعي ،قوانين لتنمية السياحة ،التوجه نحو تأطير قطاع إنتاج الطاقة البديلة ،قوانين خاصة لتفعيل القطاع المالي وسنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق إلى مدى نجاعة بعض من هذه القوانين وإستقراء فعاليتها في خدمة الإقتصاد الوطني كبديل عن البترول

مقدمة :

أخدت موضوعات التنويع الإقتصادي أهمية كبيرة لاسيما في إقتصاديات الدول الريعية والتي تعاني من إختلالات في هياكلها الإقتصادية جراء إعتمادها على المورد الوحيد للدخل جراء إمتلاكها لثروات طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط ، وهذا المورد مرتبط بشكل أساسي ومباشر بالأسواق العالمية للنفط التي تواجه خطر عدم الإستقرار بإعتبار أن أسعارها تشهد تقلبات حادة في الأسواق العالمية، وهو مايؤثر على النمو والإستقرار في هذه البلدان .

وتعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول التي تعتمد بشكل أساسي ورئيس على القطاع النفطي كمحرك للإقتصاد وهو خيار أثبت هشاشته من الناحية الإستراتجية وأصبح محل إنتقاد واسع من طرف الخبراء ورجال الإقتصاد بسب عدم إستغلال الوفرة المالية بشكل جدي خصوصا قبل إنهيار أسعار النفط التي أدت إلى ظهور تبعات إقتصادية مكلفة وعدم تحرير الإقتصاد من التبعية لقطاع النفط وجعله رهينة تقلبات أسعار النفط ،ولهذا سعت الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل إقتصادها بحلول العام 2030 لإيجاد نموذج إقتصادي بديل يعد خطوة أساسية للتحول الإقتصادي وفك الإرتباط بقطاع المحروقات وقد ركز هذا البرنامج على إصلاح المنظومة التشريعية، بحيث حضيت الاستثمارات الأجنبية بمكانة هامة، لم تقتصر على هذا فقط بل تعدت كذلك إلى إصلاح المنظومة المصرفية.

ومن هذه البدائل المطروحة قطاع السياحة وقطاع الفلاحة وذلك نظرا للمقومات الطبيعية الهائلة التي تملكها الجزائر وكذا موقعها الإستراتجي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا حيث تعد الجزائر عاشر أكبر بلد عالميا والأولى عربيا وإفريقيا من حيث المساحة ،بالإضافة إلى البحث عن إستراتجية للتنويع الطاقوي تضمن المحافظة على الموارد الناضبة وتدعم ترقية إستعمالها بشكل فعال، وكذا رفع مستوى القطاعات الإقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة وفعالية هذا القطاعات وخاصة القطاع الخاص .

فالجزائر تحتاج إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتلبية حاجاتها للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمارات الأجنبية لكونها القناة الرئيسية التي يتدفق منها رأس المال ،وهذا لايتأتى إلى بإيجاد وإستحداث منظومة قانونية للنهوض بهذه القطاعات وهو ما يدفعنا إلى طرح التساؤل الآتي :إلى أي مدى ساهمت هذه القوانين في تحقيق تنويع إقتصادي بديل عن الصدمة النفطية ؟وهو ما سنحاول عنه الإجابة في المحاور التالية :

المحور الأول :الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي

المحور الثاني :التوجه نحو تأطير قطاع إنتاج الطاقة البديلة

المحور الثالث : ترقية قطاع السياحة كبديل للثروة النفطية في الجزائر

المحور الأول :الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحضى باهتمام عديد الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، حيث انتهجت الجزائر في ضل الإصلاحات الإقتصادية سياسات متعددة الجوانب ، ففي مجال الإستثمار عملت الجزائر على تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي منذ إنتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادي ،كما أن الجزائر بعد إنتهاج سياسة الإصلاحات الإقتصادية إكتسبت خبرة لايستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الإستثمارات، فيعدما كان التشريع الخاص بالإستثمارات يأخذ أساسا بعين الإعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الإستثمارات 1

تطور قوانين الإستثمار بعد فترة الإصلاحات

قانون النقد والقرض 90/10 الصادر في 14 أفريل 1990[2]

بالرغم من أن القانون 10-90 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار، 7إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر

وهي : حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة، وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال لقبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.

التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام، لهذا فقد أكد على مبدأ المساواة

بين مختلف المستثمرين بالإضافة إلى أن المصرف المركزي يلعب دور هيئة الاستثمار بالسهر على ضمان

حقوق المستثمرين وتطبيق القوانين ، كماألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 في المائة و49 في المائة وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري[3]

المرسوم التشريعي رقم12/ 93 الصادر في 05 أكتوبر 1993 [4]

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا ، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثماراتApsi ، ونص أيضا هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجانب ومعالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب أيضا اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة، مع منح جملة من التحفيزات والتسهيلات[5]

الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 62001

كما أن ما جاء به الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2016 المتعلق بتطوير الإستثمار مناخه وآلية عمله وهذا بغرض الوصول إلى إستحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصصة الكلية والجزئية ،والإستثمارات المدرجة في منح الإمتيازات أو الرخصة والجديد في هذا القانون مايلي :

المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب

إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص

إنشاء شبك موحد لامركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الإستثمار تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالإستثمار وإصدار التراخيص[7]

الأمر رقم08 – 06

جاء هذا الأمر ليعدل ويتمم الأمر السابق، وأهم التعديلات التي تضمنها:

تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية– البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

وقدأنشئ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، وضع تحت سلطة– ورئاسة الحكومة، مكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعمها وغيرها من المهام8

المحور الثاني التوجه نحو تأطير قطاع إنتاج الطاقة البديلة

أصبحت قضايا توفر الوقود الأحفوري وتكلفته إشكالية كبيرة، فالجزائر تخطط لاستبدال تدريجي لهذا الوقود من خلال مصادر الطاقة التي لا تنضب، فسوق الطاقة المتجددة، والترويج لها هو واحد من بين اهتمامات السياسات الطاقوية والبيئية للدول، وهو من بين الأهداف التي وضعتها الحكومة الجزائرية، وتتميز الجزائر بقدرات هامة من الطاقات المتجددة كطاقة الطاقات المتعاقبة d الشمسية، الطاقة الهوائية، الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة البيولوجية، إذ يمكن أن تحل محل المحروقات ويعتبر تطوير هذه الطاقات كبديل للطاقات الحفرية الكلاسيكية أي المحروقات، من أهم انشغالات القطاع، فإدراج مصادر الطاقات المتجددة في الموازنة الطاقية الوطنية يهدف إلى إحداث التماسك الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولقد تم التكفل بالأهداف المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ أمد طويل وذلك بوضع الطاقة في خدمة سكان المناطق المعزولة في الجنوب الكبير الجزائري وذلك باستعمال واستغلال الطاقة الشمسية، وفرص الاستثمار في هذه القطاع في الجزائر كبيرة[9]

ووعيا منها بالأهمية المتزايدة للطاقات المتجددة وللنجاعة الطاقوية أدمجت الجزائر تطويرها في سياساتها الطاقوية من خلال إعتماد إطار قانوني مشجع لترقيتها ولإنجاز البنى التحتية المرتبطة بها

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية مؤطرة بمجموعة من النصوص التشريعية

القانون رقم 99-09 الصادر في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة

القانون رقم 02-11 الصادر في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز بالقنوات

القانون رقم 04-09 الصادر في 14 أوت 2004 المتعلق برقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

وقد تم تعزيز التنظيم عن طريق نشر ما يلي:

المرسوم التنفيذي رقم 11-423 الصادر في 08 ديسمر 2011 المحدد لطرق

كل الحقوق محفوظة

تسيير حسابات التخصيص الخاص رقم 302-131 المسمى(الصندوق الوطني

للطاقات المتجددة والتوليد المشترك)

- القرار ما بين الوزارات الصادر في 28 أكتوبر 2012 المحدد لقائمة المداخيل والمصاريف المقتطعة من الصندوق الوطني للطاقات المتجددة ،

- المرسوم التنفيذي رقم 13-218 المحدد لشروط منح العلاوات برسم تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء،

- المرسوم التنفيذي رقم 13-424 الصادر في 18 ديسمبر 2013 المعدل والمتعلق بالتدقيق الطاقوي للمؤسسات ذات الإستهلاك الكبير للطاقة

- القرار ما بين الوزارات الصادر في 19 جوان 2014 المعدل والمتمم للقرار مابين الوزارات الصادر في 29 سبتمر 2010 المتضمن إعتماد مكاتب التدقيق ومكاتب الخبراء،

- القرار ما بين الوزارات الصادر في 02 فيفري 2014 المحدد لأسعار الشراء المضمونة لإنتاج الطاقة إعتماد على التجهيزات التي تستعمل الخلايا الشمسية وشروط تطبيقها،

وإضافة إلى ذلك، فإن القانون رقم 11-11 الصادر في 18 جويلية 2011المتضمن قانون المالية التكميلي 2011، نوه بمستوى المداخيل الضريبية البترولية الذي يمول الصندوق الوطني للطاقات المتجددة ،وتوسيع حقل تطبيقها على منشآت التوليد المشترك[10]

الإجراءات التحفيزية والجبائية

للإستجابة بشكل أفضل لأولويات العمليات الواردة في برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية ولتشجيع مبادرات الخواص والشركات تم إجراء تعديلات تشريعية وتنظيمية، ويتعلق الأمر بالتأكد من المستعملين و المتدخلين ومختلف المستثمرين يستفيدون من إطار تشريعي وتنظيمي يسمح بالاستجابة بفعالية على التحديات المعترضة في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية .

وعلاوة على الإطار العام الذي يحكم تطوير الاستثمار، الذي يمكن فتح نظامه الخاص في التعاقد على ترقية الطاقات المتجددة فان الإطار القانوني المعمول به نص على تدعيم مباشر وغير مباشر للطاقات المتجددة.

وهناك إجراءات للتحفيز والتشجيع بنص عليها القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة امتيازات مالية، جبائية وجمركية بالنسبة للعمليات والمشاريع التي تساهم في تحسين النجاعة الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة وقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ليساهم في تمويل المشاريع.

إن الغاية من هذه الإجراءات هو تشجيع المنتجات المحلية وتوفير شروط مريحة خاصة الجبائية للمستثمرين الراغبين في الانخراط في مختلف فروع الطاقات المتجددة النجاعة الطاقوية.

الإجراءات التنظيمية

إن السياسة النشيطة للجزائر في إنجاز برنامج تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية ستتم عبر منح مساعدات لتغطية التكاليف الزائدة الناتجة عن

كل الحقوق محفوظة

النظام الكهربائي الوطني وعليه فان إجراءات تنظيمية ستؤطر مساهمات الدولة وضبط شروط واليات المراقبة الملائمة لاستعمال امثل للأموال العمومية المخصصة لهذا البرنامج

المحور الثالث : ترقية قطاع السياحة كبديل للثروة النفطية للنهوض بالإقتصاد الوطني

تزخر الجزائر بمقومات طبيعية تسمح بازدهار قطاعي السياحة والفلاحة و جعلهما قطاع اقتصادي رئيسي لخدمة الاقتصاد وذالك لموقعها الإستراتجي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا ولقد أثبتت تجارب العديد من دول العالم أن القطاع السياحي والزراعي دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية، و لقد أعطت الدولة خلال العشرية الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لهذا القطاع والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية. وقد قررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المكلفة بتسيير 174 منطقة توسع سياحي.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروعي القانونيين المتعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة ولذلك تسييره عقلانيا، وتمحورت هذه التعديلات حول:

ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة؛

توفير العرض السياحي وكذلك تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي حاجات السواح[11].

وبهدف ضمان إستثمار سياحي متوازن خول المشرع الجزائري للمستثمر السياحي الأجنبي نفس الإمتيازات مع المستثمر الوطني مع المناصفة في الحقوق التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي دون وجود أي تفرقة تذكر حول المزايا والحوافز إذ تكون المعاملة منصفة[12]، إذ يستفيد المستثمر زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية يستفيد أيضا من

الإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على النشاط المهني وتخفيض نسبة 50بالمئة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003 ([iii]).

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي[13]

فعن الاستراتيجية السياحية لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.[14]

خاتمة

إن الإهتمام الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة من الدولة الجزائرية خصوصا بعد الصدمة النفطية جعل الجزائر تخطو خطوات بديلة ضمن سعيها لتحسين فرص نمو اقتصادياتها، خارج قطاع المحروقات وهو ماظهر جليا من خلال إعتمادها على قطاعات أخرى بد أمن السياحة مرورا بالطاقات البديلة مع السعي حثيثا لجلب الإستثمار الأجنبي لإحداث تنمية إقتصادية.

وقد كرس المشرع الجزائري جملة من المبادئ القانونية التي تنظم الاستثمارمن خلال مبدأ حرية الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال والأرباح المحققة عنها، ومبدأ المساواة في المعاملة والثبات التشريعي،

ولقد اولت الجزائر إهتماما متناميا لتحسين القطاع السياحي وذالك بإعادة النظر في الإطار العام

للتنظيم والتشريع القانوني غير أنه يدفعنا إلى ضرورة إعطاء القطاع الخاص الأولوية في عملة تنمية السياحة أي في عمليات التسيير وإعادة الاعتبار للمنشآت القديمة والاستثمار،مع احتفاظ الدولة بوظيفة التخطيط المرن والترقية ،كذا إعتماد المبادئ المنصوص عليها في المواثيق الدولية مثل القانون العالمي لأخلاقيات السياحة والذي تعتبره المنظمة العالمية للسياحة كإطار مرجعي لتنمية عقلانية ومستدامة للسياحة في مطلع الألفية الجديدة.

تفعيل المنظومة التشريعية لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة، وترشيد استعمال الطاقة الأحفورية.

تدعيم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة وجعلها أكثر ربحية

الهوامش والمراجع

1. منصوري زين ،واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر ،جامعة شلف، مجة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 02
2. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2012 -2000)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،
3. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2012 -2000)،
4. أحمد سمير أبو الفتوح :دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، الطبعة
5. الأولى، مصر، 2015
6. أحمد جابة. + سليمان كعوان ، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد العاشر
7. برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، وزارة الطاقة جانفي 2016 ،متاح على شبكة الإنترنت، http://www.energy.gov.dz
8. بربيش السعيد+ شابي حليمة، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة.
9. مجدوب نوال ، التحفيزات التشريعية للإستثمار السياحي في الجزائر كآلية للنهوض بالإقتصاد الوطني،مجلة القانون والأعمال ،بحث مقدم على شبكة الإنترنت http://www.droitetentreprise.com
10. إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025، بحث مقدم على شبكة الإنترنت ، bouhoot.blogspot.com
11. وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة للعشرية 2004-2013،
12. القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية رقم 16، 1990
13. المرسوم التشريعي رقم الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 6
14. لأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47

كل الحقوق محفوظة

المقال السادس والخمسون

رهان الطاقة في الجزائر
الأبعاد الجيواستراتيجية

د.لزهر عبد العزيز ، مدير مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية– جامعة الأغواط

Abstract

Since the last century, energy has been the locomotive that drives the global economy, as it has affected the well-being of societies and countries, and shaped the entirety of their economic, political and social decisions. Possessing or not possessing energy determines to a large extent the power of the state politically and economically, so this resource will remain a source of epilepsy for nations and peoples. But with the beginning of the current economies that depend on fossil fuels mainly in the production of energy from renewable sources due to the entry of the previous stage into the stage of danger, after renewable energy became the appropriate option due to the fluctuations in oil market prices and the characteristic of its viability over time. In addition to the environmental impacts resulting from its use (nuclear energy), and the trends aimed at producing green energy (bioenergy) and their impact on food prices, all of this has led developed and even developing countries to exploit renewable energy widely in various fields.

مقدمـة:

شكلت الطاقة منذ القرن الماضي القاطرة التي تقود عربة الاقتصاد العالمي حيث أثرت على رفاه المجتمعات والدول، وعلى صياغة مجمل قراراتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إن امتلاك الطاقة أو عدم امتلاكها يحدد إلى حد بعيد قوة الدولة سياسيا واقتصاديا، لذلك سوف يبقى هذا المورد مصدرا لصرع الأمم والشعوب. لكن مع بدأ الاقتصاديات الحالية التي تعتمد على الوقود الأحفوري بشكل أساسي في إنتاج الطاقة من مصادر متجددة نظرا لدخول المرحلة السابقة مرحلة الخطر، بعد أن أصبحت الطاقة المتجددة هي الخيار المناسب بسبب تقلبات أسعار سوق النفط وخاصية نفاذه عبر الزمن. بالإضافة إلى الآثار البيئية الناتجة عن استعماله (الطاقة النووية)، والتوجهات الرامية لإنتاج الطاقة الخضراء (الطاقة البيولوجية) وتأثيرها على أسعار المواد الغذائية.كل هذا أدى بالدول المتقدمة وحتى النامية إلى استغلال الطاقة المتجددة بشكل واسع وفي مختلف المجالات. ما هو موقع الجزائر إزاء هذا الواقع باعتبارها من بين الدول التي تمتلك العديد من تلك المصادر؟ كيف يمكن دعم الجهود الجزائرية الرامية لتبني مقاربة أكثر ملائمة لضمان تنمية اقتصادية مستدامة في ظل التحولات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية؟ ما هي التحديات التي تواجه مستقبل الطاقة في الجزائر؟

كل الحقوق محفوظة

في ظل الحدود المحورية للجغرافيا السياسية التي تميِّز البيئة الإستراتيجية العامة للجزائر والتي اتسمت بالعديد من الديناميكيات والخيارات السياسية، ومستويات متعددة من المخاطر والتحديات، كان لابد من تطوير توجهات نسقيه استشرافية تحدد مختلف الخيارات المرتبطة مباشرة برهان الطاقة كعامل محدد ضامن لتنمية مستدامة وفق معادلة تضم ثلاث متغيرات أساسية: الماء، الطاقة والموارد البشرية. فالطاقة هي المحرك الرئيسي لأي تنمية اقتصادية فعالة ودائمة. من جهة أخرى، أي خيار تتبناه الجزائر فيما يتعلق بمسألة الطاقة قد يكون له تأثير عميق على مفهوم الأمن.

كما تشغل الجزائر مكانة جد متميزة علة الخارطة الطاقوية الدولية، انطلاقا من الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله والموارد الطبيعية التي تمتلكها، بالاضافة إلى إمكاناتها الاقتصادية المحفزة. لكن، تبقى التنمية مرهونة بمسألة التحكم في التكنولوجيا كشرط أساسي وضروري لأي تنمية مستدامة.

كما يضطلع قطاع الطاقة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، بالاضافة إلى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول ومنها الجزائر. كما أنها تضطلع أيضا بدور جد حيوي وهام في تحقيق الجوانب الاقتصادية والبيئية المرتبطة بالتنمية المستدامة، ومن خلال زيادة قدرة الوصول إلى الخدمات المتطورة للطاقة كما أقرتها الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية التابعة للأمم المتحدة في قرارها رقم 1/9 وكما أقرتها خطة جوهانسبورغ. بالإضافة إلى تحسين كفاءة إنتاج وإستغلال الطاقة وتطوير استخدامات موارد الطاقات المتجددة، وتطوير تكنولوجيات أكثر نظافة وتكييفها مع الاطار القانوني والإجرائي لكل دولة.

أ- الطاقة كعامل محدد للقوة على المستوى الإقليمي والعالمي.

يعد أمن الطاقة واحدا من المفاهيم الحديثة ذات الارتباطات المتعددة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية. والتي عرفت تطورا ومعنى مختلف عن ذلك السابق، تزامنا والتغيرات التي عرفتها قضية الطاقة والتحولات على الساحة الدولية، حيث اقتصرت المقاربة التقليدية في التعامل مع أمن الطاقة على أمن العرض من خلال توافر الانتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع ونعني هنا بمصادر الطاقة: الموارد الأحفورية وعلى رأسها النفط. وقد عزز هذا الاتجاه الأزمات التي شهدتها السوق الطاقوية في الآونة الأخيرة توضح ويشكل جلّي أن أمن العرض لا يشكل الأساس في استقرارها. فقد تم إعادة النظر في مفهوم أمن الطاقة على إثر جملة من التحولات التي تخص وطنية الطاقة، النزاعات المسلحة والإرهاب، والكوارث الطبيعية.

فأمن الطاقة يهدف إلى ضمان الاكتفاء من الحاجات الطاقوية على المدى القصير، المتوسط والطويل. فهو جوهر وقلب أي سياسة طاقوية كانت. من أجل الوصول إلى ذلك المستوى، تلعب الدول المتطورة خاصة على نمط تسيير احتياطاتها وعلى بناء احتياطي استراتيجي، بالاضافة إلى تنويع مصادر التوريد. ففي تلك الدول، تفرض احتياطي لتأمين التغطية (تغطية الطلب) لمدة 3 أشهر. هذا الاحتياطي الذي مكن أوربا من مواجهة آثار الأزمة الأوكرانية بدون خسائر كبيرة أين تم ايقاف ضخ الغاز الروسي في شتاء 2009

. يمكننا من هنا أن نستنتج أن أمن الطاقة قائم على محورين: الاستقلالية والأمن.

ولعل الجزائر من الدول التي أصبحت تولي أهمية قصوى لأمن الطاقة من خلال سن سياسة طاقوية تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات التي تتجاوز في كثير من الأحيان السياسات العمومية التي ترسمها الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى المعطيات التي تفرزها السوق العالمية وتوجهات القوى المسيطرة على السوق. لذلك لابد للحكومة الجزائرية أن تقتنع بما تفرضه هذه الأخيرة:

– تأمين سلسلة إمداد الطاقة يبدأ من اكتشاف مصادرها ثم انتاجها إلى نقل منتجاتها.

– تأمين الامدادات من مصادر طاقوية مختلفة بكميات كافية، سعر معقول، بشكل يدعم النمو الاقتصادي يساهم في التخفيف من الفقر ولا يؤثر سلبا على البيئة.

– يقوم أمن الطاقة على تقليص إمكانات التعرض في دولة أو منطقة ما لانقطاع في توفر الطاقة من مصدرها(بعد قصير المدى)، إلى جانب تأمين الطاقة على المدى الطويل بضمان سريان النظام العالمي للطاقة وتوافر الكمية المطلوبة منها مع تزايد الطلب (بعد طويل المدى) والعمل على تطوير أشكال استهلاك الطاقة وترشيده تقنيا للتقليل من إلحاق الضرر بالبيئة من أجل تنمية متوازنة.

– التأكد من أن الدولة يمكنها أن تنتج وتستخدم الطاقة بإستدامة، وبسعر مناسب وبما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تحسين الدخول لخدمات الطاقة الحديثة.

كذلك، لابد من الحكومة الجزائرية تبني تصور عقلاني واجتناب النظرة الأحادية حيث لا تزال الموارد التقليدية الأحفورية وبصفة مطوّلة المصدر الرئيسي للطاقة. وهذا ما اقتنعت به الجزائر ولابد من ان ينعكس في سياساتها الطاقوية مع انتهاج مقاربة أكثر عقلانية تتلائم وطبيعة الموارد المتاحة، والبحث عن بدائل تتماشى وطبيعة الديناميكيات الحاصلة على المستوى الداخلي، الاقليمي والعالمي. أي لابد من عملية الانتقال أن تركز على:

– الاعتماد على النجاعة الطاقوية من خلال التحكم في الطلب والتكوين من أجل تطوير سلوكيات جديدة وبالتالي ثقافة جديدة بمعنى ضرورة تطوير شبكات جديدة (زبون)، ونظام تكويل جديد مبني على سياسات حكومية جديدة تعمل على خفض الاحتياطات الطاقوية بالموازاة الرفع من كفاءة التجهيزات واستعمالاتها (فيما يتعلق باستهلاك الطاقة مثلا خصوصا في قطاع البناء والنقل).

– هذا ما يدفعنا إلى الخليط الطاقوي MIX énergétique الذي يستدعي تكييف شبكة الكهرباء للاستعمالات الجديدة المبنية على نظام توزيع جديد يتماشى مع المصادر الجديدة وأنماط استهلاكها من أجل ضمان الاستقرارية في الإمداد وبأسعار تنافسية

ب– مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر من وجهة نظر جيوسياسية.

الطاقة المتجددة هي تلك الطاقة التي تأتي من مصادر طبيعية دائمة لذا فهي غير ناضبة وهي متجددة باستمرار مادامت الحياة قائمة، كما أنها تتسم بالمحلية والوفرة دون أن تكون حكرا على أحد، كما أن

استغلالها بالحد الأقصى لن يحرم الأجيال القادمة منها، لا بل سيتيح ذلك الحد من الاستنزاف المضطرد للوقود الأحفوري وبالتالي زيادة أمد استخدامه لفترة زمنية أطول ومن أهم مزاياها أيضا أنها طاقة نظيفة لا تسبب مخلفات وانبعاثات ضارة بالبيئة. إلاّ أنها لا نزال تفتقد إلى الجدوى الاقتصادية اللازمة لتعميمها وانتشارها، وتتجلى هذه المصادر في:

- الطاقة الشمسية
- طاقة الرياح
- طاقة الكتلة الحيوية (الطاقة الكامنة في النباتات والمحاصيل الزراعية ومخلفات الغابات والفضلات والمخلفات الآدمية والحيوانية Biomass)
- طاقة الماء (هي الطاقة الميكانيكية التي تحملها مياه الأنهار الجارية والشلالات التي تتجدد دائما بفعل سقوط الأمطار)
- طاقة حرارة الأرض

فأهم الدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد والمكثف بالطاقات المتجددة:

1- ندرة موارد الطاقة التقليدية

2- التلوث البيئي المتصاعد الذي يهدد التوازن البيئي

3- تواجد العديد من إحتياطات الوقود التقليدي في مناطق متوترة تسودها الاضطرابات والنزاعات الاقليمية ذات البعد الدولي ولاسيما منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك الاحتياطي الأكبر عالميا ومنطقة بحر قزوين التي تستحوذ على حوالي 20 بالمائة من إحتياطات العالم الإجمالية.

4- إن الطاقة النووية رغم أنها واعدة من حيث امكانية زيادة اسهاماتها في تأميناحتياجات الطاقة العالمية إلاّ أنها تعد طاقة غير آمنة

5- دافع التطور التقني فالابتكار كان ولا يزال يؤدي دورا هاما في تطوير سيناريوهات الطاقة

6- تحرير أسواق الطاقة

من هنا، وجدت الجزائر نفسها في بيئة إقليمية وعالمية تتجه نحو سلك مسعى التحول الطاقوي والذي يفسر على أنه عملية تقوم على الانتقال من حضارة انسانية مبنية على الطاقة الأحفورية، طاقة ملوثة، ناضبة وغير باهضة الثمن (رخيصة بعض الشيئ)، إلى حضارة أين الطاقة المتجددة نادرة، باهضة الثمن وأقل تلوثا. هدفها استبدال نهائي للطاقات المخزنة (بترول – فحم – غاز – يورانيوم) بطاقات Flux ضخمة (شمسية – رياح – حيوية).

وتعتبر الطاقة في القرن 21 في قلب سيادة الدول وسياساتها الأمنية ويمكن أن تنجر عنها حروب إلى درجة كبيرة. ان التطورات الحاصلة في مجال الطاقة (الغاز الطبيعي المميع، الغاز الصخري وتطوير كفاءة استغلال الاحتياطي من المحروقات) وربطها بالديناميكيات الاقتصادية غيّرت من علاقات القوة على المستوى العالمي وأثرت أيضا على بنية الأنظمة السياسية داخليا وخارجيا.

فبالنسبة للانتقال الطاقوي الذي تسعى اليه العديد من الدول ومن بينها الجزائر تحقيقه في ظّل التذبذب والاختلال الذي عرفه سوق النفط بعد انهيار أسعاره، وفي ظّل ازدهار السوق السوداء للنفط دوليا بعد سقوط العديد من الدول النفطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمشاكل التي تعيشها من حالة اللاأمن،

كل الحقوق محفوظة

واستفحال ظاهرة الإرهاب (الجيل الخامس) الذي أصبح فاعلا في السوق السوداء، كل هذه الظروف والاختلالات جعلت مسألة الانتقال الطاقوي في الجزائري غير ممكنة في المدي القريب أو المتوسط. يبقى المدى البعيد مرتبط بمؤشرات سياسية مستقبلية من شأنها أن تصوب السياسات الحكومية نحو مستقبل الطاقة ورهاناته المعقدة.

كما لابد للسياسات الحكومية أن تطور إطارا أكثر وضوحا لتكنولوجيا التركيز الشمسي التي تتماشى وإمكانية انتاج الطاقة بصورة أكبر (ABENER اسبانيا)، مع تقديم مشروع SUPER APOLLO الذي تتبناه الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا من أجل استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر عن طريق استخدام الموارد المحلية المتاحة مع عرض القواعد الأساسية لتكنولوجيا الطاقة الشمسية والأدوات التطبيقية الضرورية لنقلها إلى الجزائر. بالاضافة إلى تنظيم الاطار القانوني من أجل استغلال أمثل للطاقة، ودعم دور الطاقة في قطاع الاستثمار خصوصا لدى القطاع الخاص.

كل الحقوق محفوظة

توصيات الملتقى الوطني الثاني حول:"إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر-البحث في السياسات البديلة " المنعقد بتاريخ 10 و11 اكتوبر 2017 بمدرج الوئام بالقطب الجامعي القديم

بعد يومين كاملين من المداخلات والمناقشات التي عرفتها جلسات الملتقى حول الإشكالية الرئيسية والمحاور الأساسية التي شارك فيها العديد من الأساتذة والباحثين من مختلف جامعات الوطن توصل المشاركين إلى صياغة التوصيات التالية :

1- دعم وتحرير القطاع الخاص الوطني من أجل المساهمة في التنمية الوطنية وذلك بتفعيل القوانين المشجعة على الاستثمار وإثرائها.

2- إعطاء الاهتمام للقطاعين الفلاحي والسياحي من خلال المزيد من التسهيلات المالية والإدارية والمتابعة المستمرة لمختلف المشاريع ومرافقتها مع ضرورة منح تحفيزات إضافية للاستثمار الأجنبي في هذا المجال .

3- تفعيل دور الجماعات المحلية –البلدية والولاية –في عملية التنمية بمنحها المزيد من الصلاحيات لاستغلال مواردها المتاحة.

4- العمل على التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة والخبرات في جميع المجالات .

5- إعادة النظر في منظومة القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ورفع القيود المعرقلة له بتوفير مناخ الاستثمار .

6- ضمان الاستقرار التشريعي بما يضمن ثقة المستثمر الأجنبي.

7- ضرورة إدماج المفاهيم السياحية في المقررات الدراسية وتأهيل العنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية.

8- البحث عن بدائل طاقوية تتماشى وطبيعة الديناميكية الحاصلة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

9- ضرورة تخصيص العدد الأول من مجلة قسم العلوم السياسية بجامعة الاغواط لنشر مداخلات الملتقى تعميما للفائدة .

رئيس الملتقى: د.علي بقشيش

كل الحقوق محفوظة

كل الحقوق محفوظة

كل الحقوق محفوظة

جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
ينظم: الملتقى الوطني الثاني حول
بحث في السيا
يومي 10-11 أكتوبر 2017 بمدر
بمساهمة:

جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
ينظم: الملتقى الوطني الثاني حول
أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر
بحث في السياسات البديلة
يومي 10-11 أكتوبر 2017
بمدرج الوثام بالقطب الجامعي القديم
بمساهمة:

كل الحقوق محفوظة

تم بحمد الله

العدد السادس عشر

الموافق لشهر ديسمبر 2017

كل الحقوق محفوظة

جميع المقالات الواردة في هذه المجلة

لا تعبر إلا عن رأي أصحابها

كل الحقوق محفوظة

- **Président d'Honneur :**

Pr : Ben Bertal Djamal *(Recteur de l'université de Laghouat)*

- **Directeur de la Revue :**

Dr : Kadrawi El-Hadi *(Doyen de la faculté de droits et des Sciences Politiques)*

- **Rédacteur en Chef :**

Dr : Zaza Lakhdar *(Ex vice doyen chargé de la recherche scientifique, de la post- graduation et des relations extérieures).*

- **Rédacteurs Adjoints :**

Dr.Youcefi Mebarka (*Ex-Chef de département de droits*) ; *Vice doyen chargée de la scolarité*/Dr.Bakchiche Ali (*Ex-Chef de département des Sciences politiques*) ; *président du commité scientifique Dpart. Sciences politiques*/Dr. Charmat Salem (*Chef de département des Sciences politiques*)/Dr : Nahoui Slimane/Dr.Didouni Belkacem (*Reponsable du Master Droit international et relat. Internationales*)

- **Comité Scientifique du seminaire :**

- ✓ Pr mezoui med reda (*université alger 3*)
- ✓ Pr chaanane messoud *(université alger 3*)
- ✓ Pr deafallah akila (*université alger 3*)
- ✓ Pr tachma boumediene (*université tlemcen*)
- ✓ Pr nadji abdenowe (*université annaba*)
- ✓ Pr taiba ahmed *(université ain dyfla*)
- ✓ Pr garbi med (*université chlef*)
- ✓ Dr.safou med(*université oran*)
- ✓ Dr.benyahya nabila *(université alger 3*)
- ✓ Dr.bakchiche ali (*université laghouat*)
- ✓ Dr.abedaziz lazher (*université laghouat*)
- ✓ Dr.bouchenafa chamsa (*université laghouat*)
- ✓ Dr.bousaila med abdelgafor *(université laghouat*)

Dr.khadraoui elhadi (*université laghouat*)
Dr.rabhi lakhdar(*université laghouat*)
Dr.belkouaibet mourad*(université laghouat*)
Pr.zaza lakhdar *(université laghouat*)
Dr.zedaik taher(*université laghouat*)
Dr.hammad mokhtar(*université laghouat*)
Dr.khalifa med (*université laghouat*)

- **Rapporteur du Comité Scientifique :** Dr : Bakchiche Ali

Responsable de la Publication :

Dr : Bougrine Abdelhalime *(Reponsable du Master Droit Pénal et Criminologie)*

- **Support informatique et bureautique :**

Yakhlef Abdelkader (*Maître assistant*)

- **Coordination et Support téchnique et de l'information :**

Rezzoug Fatiha (*Administrateur Chargé des relations éxterieures*) ; Tkhailiya Messaouda (*Administrateur Chargé de la post-Graduation*); Fatmi Amina; Messaoudi El-Kayma ; Soufari Zoulikha (*Chargées de l'informatique et de la bureautique*)

Avec la collaboration du :
Laboratoire de recherches droits et sciences politiques.

Dr. Lazhar Abdelaziz
Directeur du Labo

L.R.D.S.P

Régles et instructions pour publication dans la révue.

La revue de droits et des sciences politiques publie les travaux de recherche et les études scientifiques et intellectuelles dans les domaines de droit، politique et de pensée، rédigés en langue arabe et française.
Les articles doivent être accompagnés par des résumés.
L'article ne doit pas être publié auparavant، et doit être doté d'une originalité et apporter une contribution au savoir scientifique.
L'article ne doit pas dépasser les quinze (25) pages qu'après avis du comité scientifique
L'article doit être saisi sur micro-ordinateur <<word2007>> et plus، et déposé par un CD ou envoyé pas fichier attaché sur l'adresse électronique mentionné. Le titre et le nom de l'auteur et son grade scientifique et l'institution dans la quelle il exerce ، et ceci sur une page indépendante ; ensuite، il écrit en deuxième fois le titre de l'article sur la premiere page de celui-ci mentionner le nom.
- les références bibliographiques doivent figurer à la fin de l'article، dont le numérotation doit être déjas signaler dans le texte. Si la référence est un article on cite les noms des auteurs le nom de la revue ، son numéro et lannée de publication s'agissant de la référence au livres ،il faut mentionner le nom de l'auteur ، le titre de livre، le nom de l'éditeur ، la maison d'édition، et le numéro de la page .
-Les article reçus seront soumis à une comité de lecture pour l'évaluation scientifique ، lequel comité émettra un avis avant leur publication.
- Les article réceptionnés ne seront par restitués auteur، qu'il soient publiés ou noms .
Les études publiés dans la revue expriment l'avis de leurs auteurs seulement .

Toutes les correspondances doivent etre adressées à
Monsieur: Zaza Lakhdar
Redacteur en chef
Ex vice Doyen de la faculté de droits et des sciences Politiques chargé de la post-graduation, de la recherche scientifique et des relations extérieures
Université ammar telidji –Laghouat
BP : 37 G, route de ghardaia. Laghouat (03000)
Tel/ 029.93.21.26/029.93.32.05
Email : Lakhdar.zaza@yahoo.fr
Fax. : 029.93.26.98

كل الحقوق محفوظة

Revue
de Droit et des Sciences Politiques

Revue périodique, scientifique, internationale et arbitrée,
S'intéresse aux études juridiques, politiques et de pensée.
Publiée par la faculté de droits et des sciences politiques.
Université *Ammar Tlédji* Laghouat

Revue portant modification et suite à l'ex revue de Droit publiée par l'ex Faculté de Droit et des Sciences Sociales.

Numéro (16) Seize
Décembre 2017

Tous droits réservés

ISSN: 2170-1962